

مُسَمَّسَكُ

الْحَرْوَةُ الْوُثْقَى

تأليف

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّبَّاطُبَايِ الْحَكِيمِ

مُؤَسَّسَةُ أَدَبِ الْقُرْآنِ

قِمِّ بِلْفَن ٧٤١٧٦١



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستمسك العروة الوثقى

كاتب:

محسن الحكيم

نشرت في الطباعة:

دارالتفسير

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	مستمسك العروة الوثقى المجلد ٢
٢٥	اشارة
٢٥	[تتمه كتاب الطهارة]
٢٥	[فصل فى المطهرات]
٢٥	اشارة
٢٥	[«أحدها»: الماء]
٢٥	اشارة
٢٩	[(مسألة ١): المدار فى التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها]
٢٩	[(مسألة ٢): إنما يشترط فى التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال]
٣٠	[(مسألة ٣): يجوز استعمال غسالة الاستنجاء فى التطهير]
٣٠	[(مسألة ٤): يجب فى تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين]
٣٧	[(مسألة ٥): يجب فى الأوانى إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات]
٤١	[(مسألة ٦): يجب فى ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات]
٤٢	[(مسألة ٧): يستحب فى ظروف الخمر الغسل سبعاً]
٤٢	[(مسألة ٨): التراب الذى يعفر به يجب أن يكون طاهراً قبل الاستعمال]
٤٢	[(مسألة ٩): إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه]
٤٣	[(مسألة ١٠): لا يجرى حكم التعفير فى غير الظروف مما تنجس بالكلب]
٤٣	[(مسألة ١١): لا يتكرر التعفير بتكرر الولوغ (٤) من كلب واحد أو أزيد]
٤٣	[(مسألة ١٢): يجب تقديم التعفير على الغسلتين]
٤٤	[(مسألة ١٣): إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث]
٤٥	[(مسألة ١٤): فى غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات]
٤٥	[(مسألة ١٥): إذا شك فى متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات، أو غيره حتى يكفى فيه المرة]

- [(مسألة ١٦): يشترط في الغسل بالماء القليل] ٤٥
- [(مسألة ١٧): لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع] ٥١
- [(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه] ٥٣
- [(مسألة ١٩): قد يقال بطهارة الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه] ٥٣
- [(مسألة ٢٠): إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما، يجعل في وصله (خرقة)] ٥٤
- [(مسألة ٢١): الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه ثم عصره] ٥٤
- [(مسألة ٢٢): اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير] ٥٥
- [(مسألة ٢٣): الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر] ٥٥
- [(مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً] ٥٥
- [(مسألة ٢٥): إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه] ٥٥
- [(مسألة ٢٦): الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر و الحجر تطهر بالماء القليل] ٥٦
- [(مسألة ٢٧): إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر] ٥٦
- [(مسألة ٢٨): فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات] ٥٦
- [(مسألة ٢٩): الغسلة المزيلة للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها، تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد] ٥٧
- [(مسألة ٣٠): النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير و لا حاجة فيها الى العصر] ٥٧
- [(مسألة ٣١): الذهب المذاب و نحوه من الفلزات، إذا صب في الماء النجس] ٥٧
- [(مسألة ٣٢): الحلوى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته] ٥٨
- [(مسألة ٣٣): النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير] ٥٨
- [(مسألة ٣٤): الكوز الذى صنع من طين نجس] ٥٨
- [(مسألة ٣٥): اليد الدسمة إذا تنجست تطهر في الكثير و القليل، إذا لم يكن لدسومتها جرم] ٥٨
- [(مسألة ٣٦): الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها] ٥٩
- [(مسألة ٣٧): في تطهير شعر المرأة و لحية الرجل لا حاجة إلى العصر] ٦٠
- [(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين] ٦٠
- [(مسألة ٣٩): في حال إجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب] ٦٠

- [(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته] ٦١
- [(مسألة ٤١): آلات التطهير - كاليد، و الظرف الذي يغسل فيه - تطهر بالتبع] ٦١
- [«الثاني»: من المطهرات الأرض] ٦٢
- ٦٢ إشارة
- [(مسألة ١): إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل] ٦٨
- [(مسألة ٢): في طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال] ٦٨
- [(مسألة ٣): الظاهر كفاية المسح على الحائط، و إن كان لا يخلو عن إشكال] ٦٨
- [(مسألة ٤): إذا شك في طهارة الأرض يبني على طهارتها] ٦٩
- [(مسألة ٥): إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها] ٦٩
- [(مسألة ٦): إذا كان في الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه، لا يكفي المشي عليه] ٦٩
- [(مسألة ٧): إذا رفع نعله بوصله طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشي] ٧٠
- [(الثالث) من المطهرات: الشمس] ٧٠
- ٧٠ إشارة
- [(مسألة ١): كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس، باسراقها عليه] ٧٥
- [(مسألة ٢): إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس، يصب عليها الماء (٤) الطاهر] ٧٦
- [(مسألة ٣): ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل] ٧٦
- [(مسألة ٤): الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعة على الأرض هي في حكمها] ٧٧
- [(مسألة ٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة] ٧٧
- [(مسألة ٦): إذا شك في رطوبة الأرض حين الإسراق] ٧٧
- [(مسألة ٧): الحصر يطهر باسراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر] ٧٨
- [(الرابع): الاستحالة] ٧٨
- [(الخامس): الانقلاب] ٨٣
- ٨٣ إشارة
- [(مسألة ١): العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلّاً لم يطهر] ٨٥

- ٨٥ [(مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر]
- ٨٦ [(مسألة ٣): بخار البول أو الماء المتنجس طاهر]
- ٨٦ [(مسألة ٤): إذا وقعت قطرة خمر في حب خل]
- ٨٧ [(مسألة ٥): الانقلاب غير الاستحالة، إذ لا يتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها]
- ٨٧ [(مسألة ٦): إذا تنجس العصير بالخمر، ثم انقلب خمرًا و بعد ذلك انقلب الخمر خلًا]
- ٨٨ [(مسألة ٧): تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة]
- ٨٩ [(مسألة ٨): إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة]
- ٨٩ [(السادس): ذهب الثلاثين في العصير العنبي، على القول بنجاسته بالغليان]
- ٨٩ اشارة
- ٩١ [(مسألة ١): بناءً على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الشوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه]
- ٩١ [(مسألة ٢): إذا كان في الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر واستهلك لا ينجس]
- ٩٢ [(مسألة ٣): إذا صب العصير العالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه يشكل طهارته وإن ذهب ثلثا المجموع]
- ٩٢ [(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك]
- ٩٣ [(مسألة ٥): العصير التمرى أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان على الأقوى]
- ٩٣ [(مسألة ٦): إذا شك في الغليان يبني على عدمه]
- ٩٣ [(مسألة ٧): إذا شك في أنه حصرم أو عنب يبني على أنه حصرم]
- ٩٣ [(مسألة ٨): لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب]
- ٩٣ [(مسألة ٩): إذا زالت حموضة الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به]
- ٩٣ [(مسألة ١٠): السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر - لا مانع من جعله في الأمراق]
- ٩٤ [«السابع»: الانتقال]
- ٩٤ اشارة
- ٩٥ [(مسألة ١): إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله]
- ٩٥ [«الثامن»: الإسلام]
- ٩٥ اشارة

- [(مسألة ١): لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى] ٩٥
- [(مسألة ٢): يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين] ٩٩
- [(مسألة ٣): الأقوى قبول إسلام الصبى المميز] ١٠٠
- [(مسألة ٤): لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبة تعريض نفسه للقتل] ١٠١
- [«التاسع»: التبعية] ١٠١
- اشارة ١٠١
- [(أحدها): تبعية فضلات الكافر ببدنه] ١٠١
- [(الثانى): تبعية ولد الكافر له فى الإسلام] ١٠٢
- [(الثالث): تبعية الأسير للمسلم الذى أسره] ١٠٢
- [(الرابع): تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلأ] ١٠٣
- [(الخامس): آلات تغسيل الميت] ١٠٣
- [(السادس): تبعية أطراف البئر، و الدلو، و العدة، و ثياب النازح] ١٠٣
- [(السابع): تبعية الآلات المعمولة فى طبخ العصير] ١٠٤
- [(الثامن): يد الغاسل، و آلات الغسل] ١٠٤
- [(التاسع): تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل] ١٠٤
- [(العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان] ١٠٤
- اشارة ١٠٤
- [(مسألة ١): إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين] ١٠٦
- [(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن] ١٠٦
- [(الحادى عشر): استبراء الحيوان الجلال] ١٠٧
- [(الثانى عشر): حجر الاستنجاء] ١٠٨
- [(الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف] ١٠٩
- [(الرابع عشر): نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة فى البئر] ١٠٩
- [(الخامس عشر): تيمم الميت بدلاً عن الأغسال عند فقد الماء] ١١٠

- [(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول] ١١٠
- [(السابع عشر): زوال التغيير فى الجارى، و البئر] ١١٠
- [(الثامن عشر): غيبة المسلم] ١١٠
- اشاره ١١٠
- [(مسألة ١): ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف] ١١٢
- [(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه] ١١٣
- [(مسألة ٣): ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية] ١١٤
- [(مسألة ٤): ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها قابل للتذكية] ١١٤
- [(مسألة ٥): يستحب غسل الملاقى فى جملة من الموارد مع عدم تنجسه] ١١٥
- [فصل إذا علم نجاسة شىء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره] ١١٨
- اشاره ١١٨
- [(مسألة ١): إذا تعارض البينتان أو إخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه تساقطا] ١١٨
- [(مسألة ٢): إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البينة على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين] ١١٩
- [(مسألة ٣): إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، فى أنه هل أزال العين أم لا؟] ١٢٠
- [(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شىء، و شك فى أن لها عيناً أم لا] ١٢٠
- [(مسألة ٥): الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف] ١٢٠
- [فصل فى حكم الأوانى] ١٢١
- اشاره ١٢١
- [(مسألة): لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة] ١٢١
- [(مسألة ١): أوانى المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة] ١٢٤
- [(مسألة ٢): يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها] ١٢٥
- [(مسألة ٣): يحرم استعمال أوانى الذهب و الفضة فى الأكل و الشرب] ١٢٧
- [(مسألة ٤): الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله] ١٣٠
- [(مسألة ٥): لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما] ١٣٠

- [(مسألة ٦): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما] ١٣٠
- [(مسألة ٧): يحرم ما كان ممتزجاً منهما] ١٣١
- [(مسألة ٨): لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما] ١٣١
- [(مسألة ٩): الظاهر ان المراد من الأواني] ١٣٣
- [(مسألة ١٠): لا فرق في حرمة الأكل و الشرب من آنية الذهب] ١٣٤
- [(مسألة ١١): ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الحاي من (القوري) من الذهب أو الفضة في الفنجان] ١٣٦
- [(مسألة ١٢): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما] ١٣٦
- [(مسألة ١٣): إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين] ١٣٧
- [(مسألة ١٤): لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء] ١٣٧
- [(مسألة ١٥): إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع، صح] ١٣٨
- [(مسألة ١٦): الأواني من غير الجنسين لا مانع منها] ١٣٨
- [(مسألة ١٧): الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه] ١٣٨
- [(مسألة ١٨): إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز] ١٣٨
- [(مسألة ١٩): إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قديمهما] ١٣٨
- [(مسألة ٢٠): يحرم إجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما و أجرته أيضاً حرام] ١٣٩
- [(مسألة ٢١): يجب على صاحبهما كسرهما] ١٣٩
- [(مسألة ٢٢): إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا] ١٤٠
- [فصل في أحكام التخلي] ١٤٠
- إشارة ١٤٠
- [(مسألة ١): يجب في حال التخلي - بل في سائر الأحوال ستر العورة عن الناظر المحترم] ١٤٠
- [(مسألة ٢): لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم و الكافر، على الأقوى] ١٤٣
- [(مسألة ٣): المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميز، و الزوج و الزوجة] ١٤٣
- [(مسألة ٤): لا يجوز للمالك النظر إلى عورة مملوكته] ١٤٣
- [(مسألة ٥): لا يجب ستر الفخذين، و لا الأليتين، و لا الشعر النابت أطراف العورة] ١٤٣

- [(مسألة ٦): لا فرق بين أفراد الساتر] ١٤٤
- [(مسألة ٧): لا يجب الستر في الظلمة المانع عن الرؤية] ١٤٤
- [(مسألة ٨): لا يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء الشيشة] ١٤٤
- [(مسألة ٩): لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير] ١٤٤
- [(مسألة ١٠): لو شك في وجود الناظر، أو كونه محترماً، فالأحوط الستر] ١٤٥
- [(مسألة ١١): لو رأى عورة مكشوفة، و شك في أنها عورة حيوان أو إنسان] ١٤٥
- [(مسألة ١٢): لا يجوز للرجل و الأنثى النظر الى دبر الخنثى] ١٤٥
- [(مسألة ١٣): لو اضطر إلى النظر إلى عورة الغير] ١٤٦
- [(مسألة ١٤): يحرم في حال التخلي استقبال القبلة و استدبارها] ١٤٦
- [(مسألة ١٥): الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً] ١٤٩
- [(مسألة ١٦): يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين] ١٥٠
- [(مسألة ١٧): الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان] ١٥٠
- [(مسألة ١٨): عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف] ١٥٠
- [(مسألة ١٩): إذا علم بقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء] ١٥٢
- [(مسألة ٢٠): يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص] ١٥٢
- [(مسألة ٢١): المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان] ١٥٢
- [(مسألة ٢٢): لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها] ١٥٢
- [فصل في الاستنجاء] ١٥٣
- إشارة ١٥٣
- [(مسألة ١): لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات] ١٦٣
- [(مسألة ٢): في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة] ١٦٤
- [(مسألة ٣): في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسريّة] ١٦٤
- [(مسألة ٤): إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدم أو وصل الى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء] ١٦٥
- [(مسألة ٥): إذا خرج من بيت الخلاء، ثم شك في أنه استنجد أم لا بني على عدمه على الأحوط] ١٦٥

- [(مسألة ٦): لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء] ١٦٦
- [(مسألة ٧): إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها] ١٦٦
- [(مسألة ٨): يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترقات] ١٦٦
- [فصل في الاستبراء] ١٦٦
- اشارة ١٦٦
- [(مسألة ١): من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقي] ١٦٩
- [(مسألة ٢): مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة] ١٦٩
- [(مسألة ٣): لا يلزم المباشرة في الاستبراء] ١٧٠
- [(مسألة ٤): إذا خرجت رطوبة من شخص، و شك شخص آخر في كونها بولاً أو غيره] ١٧٠
- [(مسألة ٥): إذا شك في الاستبراء يبني على عدمه] ١٧٠
- [(مسألة ٦): إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بني على عدمه] ١٧٠
- [(مسألة ٧): إذا علم أن الخارج منه مذى، و لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟] ١٧٠
- [(مسألة ٨): إذا بال و لم يستبرئ، ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول] ١٧٠
- [فصل في مستحبات التخلي و مكروهاته] ١٧٣
- اشارة ١٧٣
- [(مسألة ١): يكره حبس البول أو الغائط] ١٨٤
- [(مسألة ٢): يستحب البول حين إرادة الصلاة] ١٨٥
- [(مسألة ٣): إذا وجد لقمة خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها و إخراجها، و غسلها ثم أكلها] ١٨٥
- [فصل في موجبات الوضوء و نواقضه] ١٨٥
- اشارة ١٨٦
- [(الأول و الثانى): البول و الغائط] ١٨٦
- [(الثالث): الريح الخارج من مخرج الغائط] ١٨٨
- [(الرابع): النوم مطلقاً] ١٨٩
- [(الخامس): كل ما أزال العقل] ١٩٠

- [(السادس): الاستحاضة القليلة] ١٩١
- اشارة ١٩١
- [(مسألة ١): إذا شك في طرء أحد النواقض بنى على العدم] ١٩١
- [(مسألة ٢): إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء] ١٩٢
- [(مسألة ٣): القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض] ١٩٢
- [(مسألة ٤): ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى، و الودى] ١٩٤
- [فصل فى غايات الوضوءات الواجبة و غير الواجبة] ١٩٦
- اشارة ١٩٦
- [(مسألة ١): إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً يجب عليه نقضه، ثمّ الوضوء] ٢٠٢
- [(مسألة ٢): وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام] ٢٠٣
- [(مسألة ٣): لا فرق فى حرمة مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن] ٢٠٣
- [(مسألة ٤): لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامة] ٢٠٤
- [(مسألة ٥): المس الماحى للخط أيضاً حرام] ٢٠٤
- [(مسألة ٦): لا فرق بين أنواع الخطوط] ٢٠٤
- [(مسألة ٧): لا فرق فى القرآن بين الآية و الكلمة] ٢٠٤
- [(مسألة ٨): لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب] ٢٠٥
- [(مسألة ٩): فى الكلمات المشتركة بين القرآن و غيره المناط قصد الكاتب] ٢٠٥
- [(مسألة ١٠): لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، و اللوح، و الأرض، و الجدار، و الثوب] ٢٠٦
- [(مسألة ١١): إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه] ٢٠٦
- [(مسألة ١٢): لا يحرم المس من وراء الشيئ و إن كان الخط مرئياً] ٢٠٦
- [(مسألة ١٣): فى مس المسافة الخالية التى يحيط بها الحرف كالحاء أو العين - مثلاً - إشكال، أحوطه الترك] ٢٠٧
- [(مسألة ١٤): فى جواز كتابته المحدث آية من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال] ٢٠٧
- [(مسألة ١٥): لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس] ٢٠٧
- [(مسألة ١٦): لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن] ٢٠٧

- [(مسألة ١٧): ترجمه القرآن ليست منه] ٢٠٨
- [(مسألة ١٨): لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن و ان كان يابساً] ٢٠٨
- [(مسألة ١٩): إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله] ٢٠٨
- [فصل فى الوضوءات المستحبة] ٢٠٩
- اشارة ٢٠٩
- [(مسألة ١): الأقوى- كما أشير إليه سابقاً- كونه مستحباً فى نفسه] ٢٠٩
- [(مسألة ٢): الوضوء المستحب أقسام] ٢٠٩
- اشارة ٢٠٩
- [أما القسم الأول فلأمور] ٢٠٩
- [و أما القسم الثانى] ٢١٥
- [و أما القسم الثالث فلأمور] ٢١٥
- [(مسألة ٣): لا يختص القسم الأول من المستحب بالغاية التى توضح لأجلها] ٢١٧
- [(مسألة ٤): لا يجب فى الوضوء قصد موجه] ٢٢١
- [(مسألة ٥): يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعددة إذا قصد رفع طبيعته الحدث] ٢٢١
- [(مسألة ٦): إذا كان للوضوء غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع] ٢٢٢
- [فصل فى بعض مستحبات الوضوء] ٢٢٤
- اشارة ٢٢٤
- [(الأول): أن يكون بمدا] ٢٢٤
- [(الثانى): الاستياك] ٢٢٥
- [(الثالث): وضع الإناء الذى يغترف منه] ٢٢٦
- [(الرابع): غسل اليدين قبل الاغتراف] ٢٢٦
- [(الخامس): المضمضة و الاستنشاق] ٢٢٧
- [(السابع): الاغتراف باليمنى] ٢٢٨
- [(الثامن): قراءة الأدعية المأثورة عند كل من المضمضة] ٢٢٩

- ٢٣٠ [(التاسع): غسل كل من الوجه و اليدين مرتين]
- ٢٣٣ [(العاشر): أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسله الاولى]
- ٢٣٣ [(الثاني عشر): أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه]
- ٢٣٤ [(الثالث عشر): أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع]
- ٢٣٤ [(الرابع عشر): أن يكون حاضر القلب]
- ٢٣٤ [(الخامس عشر): أن يقرأ القدر حال الوضوء]
- ٢٣٤ [(السادس عشر): أن يقرأ آية الكرسي بعده]
- ٢٣٥ [(السابع عشر): أن يفتح عينه حال غسل الوجه]
- ٢٣٥ [فصل في مكروهاته]
- ٢٣٥ اشارة
- ٢٣٥ [(الأول): الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة]
- ٢٣٦ [(الثاني): التمدل]
- ٢٣٦ [(الثالث): الوضوء في مكان الاستنجاء]
- ٢٣٧ [(الرابع): الوضوء من الآتيه المفضضة، أو المذهبه، أو المنقوشه بالصور]
- ٢٣٧ [(الخامس): الوضوء بالمياه المكروهه]
- ٢٣٨ [فصل في أفعال الوضوء]
- ٢٣٨ اشارة
- ٢٣٨ [(الأول): غسل الوجه]
- ٢٣٨ اشارة
- ٢٤٦ [(مسألة ١): يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة]
- ٢٤٦ [(مسألة ٢): الشعر الخارج عن الحد، كمسترسل اللحية في الطول]
- ٢٤٦ [(مسألة ٣): إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل]
- ٢٤٧ [(مسألة ٤): لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم]
- ٢٤٧ [(مسألة ٥): في ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط]

- [(مسألة ٦): الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب غسلها معها] ٢٤٧
- [(مسألة ٧): إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة] ٢٤٧
- [(مسألة ٨): إذا بقي مما في الحد ما لم يُغسل و لو مقدار رأس إبرة لا يصح الوضوء] ٢٤٨
- [(مسألة ٩): إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله] ٢٤٨
- [(مسألة ١٠): الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها] ٢٤٩
- [(الثاني): غسل اليدين] ٢٤٩
- اشاره ٢٤٩
- [(مسألة ١١): إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضاً] ٢٥٤
- [(مسألة ١٢): الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا تجب إزالته] ٢٥٥
- [(مسألة ١٣): ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين] ٢٥٥
- [(مسألة ١٤): إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع] ٢٥٥
- [(مسألة ١٥): الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها] ٢٥٦
- [(مسألة ١٦): ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق - ما دام باقياً يكفي غسل ظاهره] ٢٥٦
- [(مسألة ١٧): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه] ٢٥٧
- [(مسألة ١٨): الوسخ على البشرة إن لم يكن جرماً مرئياً لا يجب إزالته] ٢٥٧
- [(مسألة ١٩): الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف] ٢٥٧
- [(مسألة ٢٠): إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها] ٢٥٧
- [(مسألة ٢١): يصح الوضوء بالارتماس] ٢٥٧
- [(مسألة ٢٢): يجوز الوضوء بماء المطر] ٢٥٨
- [(مسألة ٢٣): إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله، أو الباطن فلا، فالأحوط غسله] ٢٥٨
- [(الثالث): مسح الرأس بما بقى من البله في اليد] ٢٥٩
- اشاره ٢٥٩
- [(مسألة ٢٤): في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طويلاً أو عرضاً أو منحرفاً] ٢٦٧
- [(الرابع): مسح الرجلين] ٢٦٧

- اشارة----- ٢٦٧
- [(مسألة ٢٥): لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوة الوضوء]----- ٢٧٧
- [(مسألة ٢٦): يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبة الماسح]----- ٢٧٩
- [(مسألة ٢٧): إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقة لا بد من رفعه]----- ٢٧٩
- [(مسألة ٢٨): إذا لم يمكن المسح ببطن الكف يجزئ المسح بظاهرها]----- ٢٨٠
- [(مسألة ٢٩): إذا كانت رطوبة على الماسح زائدة، بحيث توجب جريان الماء على الممسوح، لا يجب تقليلها]----- ٢٨١
- [(مسألة ٣٠): يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح]----- ٢٨١
- [(مسألة ٣١): لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح]----- ٢٨١
- [(مسألة ٣٢): لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج]----- ٢٨٢
- [(مسألة ٣٣): يجوز المسح على الحائل]----- ٢٨٣
- [(مسألة ٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوغ للمسح عليه]----- ٢٨٤
- [(مسألة ٣٥): إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّة]----- ٢٨٤
- [(مسألة ٣٦): لو ترك التقيّة في مقام وجوبها و مسح على البشرة ففي صحة الوضوء إشكال]----- ٢٩٠
- [(مسألة ٣٧): إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه]----- ٢٩٢
- [(مسألة ٣٨): لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب و المندوب]----- ٢٩٢
- [(مسألة ٣٩): إذا اعتقد التقيّة أو تحقق إحدى الضرورات الأخر، فمسح على الحائل]----- ٢٩٢
- [(مسألة ٤٠): إذا أمكنت التقيّة بغسل الرجل فالأحوط تعيينه]----- ٢٩٣
- [(مسألة ٤١): إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيّة أو ضرورة]----- ٢٩٣
- [(مسألة ٤٢): إذا عمل في مقام التقيّة بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحة وضوئه إشكال]----- ٢٩٥
- [(مسألة ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحدة]----- ٢٩٦
- [(مسألة ٤٤): يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى]----- ٢٩٦
- [(مسألة ٤٥): الإسراف في ماء الوضوء مكروه]----- ٢٩٦
- [(مسألة ٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء]----- ٢٩٧
- [(مسألة ٤٧): يشكل صحة وضوء الوسواسي]----- ٢٩٧

- [(مسألة ٤٨): فى غير الوسواسى إذا بالغ فى إمرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لا بأس به] ٢٩٧
- [(مسألة ٤٩): يكفى فى مسح الرجلين بواحدة من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها] ٢٩٨
- ٢٩٨ [فصل فى شرائط الوضوء]
- ٢٩٨ [إشارة]
- [(الأول): إطلاق الماء] ٢٩٨
- [(الثانى): طهارته] ٢٩٨
- ٢٩٨ [إشارة]
- [(مسألة ١): لا بأس بالتوضؤ بماء (القليان)] ٣٠٠
- [(مسألة ٢): لا يضر فى صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهرة] ٣٠٠
- [(مسألة ٣): إذا كان فى بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء] ٣٠١
- [(الثالث) أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة] ٣٠١
- [(الرابع): أن يكون الماء، و ظرفه، و مكان الوضوء، و مصب مائه، مباحاً] ٣٠١
- ٣٠١ [إشارة]
- [(مسألة ٤): لا فرق فى عدم صحة الوضوء بالماء المضاف، أو النجس، أو مع الحائل] ٣٠٢
- [(مسألة ٥): إذا التفت إلى الغصيبة فى أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه] ٣٠٣
- [(مسألة ٦): مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف] ٣٠٤
- [(مسألة ٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار] ٣٠٥
- [(مسألة ٨): الحياض الواقعة فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها] ٣٠٦
- [(مسألة ٩): إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق] ٣٠٦
- [(مسألة ١٠): إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة] ٣٠٧
- [(مسألة ١١): إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة فى مكان آخر] ٣٠٧
- [(مسألة ١٢): إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحاً] ٣٠٧
- [(مسألة ١٣): الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكلاً] ٣٠٧
- [(مسألة ١٤): إذا كان الوضوء مستلزماً لتحريك شىء مغصوب فهو باطل] ٣٠٧

- [(مسألة ١٥): الوضوء تحت الخيمة المغصوبة] ٣٠٨
- [(مسألة ١٦): إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه] ٣٠٩
- [(مسألة ١٧): إذا اجتمع ماء مباح- كالجارى من المطر في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له] ٣٠٩
- [(مسألة ١٨): إذا دخل المكان الغصبى غفلة، و في حال الخروج توضأ، بحيث لا ينافى فوريته، فالظاهر صحته] ٣٠٩
- [(مسألة ١٩): إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح] ٣٠٩
- [(الشرط الخامس): أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة] ٣١٠
- إشارة ٣١٠
- [(مسألة ٢٠): إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب أو الفضة] ٣١٠
- [(الشرط السادس): أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث] ٣١١
- [(السابع): أن لا يكون مانع من استعمال الماء] ٣١١
- [(الثامن): أن يكون الوقت واسعاً للوضوء و الصلاة] ٣١٢
- إشارة ٣١٢
- [(مسألة ٢١): في صورة كون استعمال الماء مضراً] ٣١٣
- [(التاسع): المباشرة في أفعال الوضوء في حال الاختيار] ٣١٣
- إشارة ٣١٣
- [(مسألة ٢٢): إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه] ٣١٤
- [(مسألة ٢٣): إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستناب بل وجب] ٣١٥
- [(العاشر): الترتيب بتقديم الوجه] ٣١٦
- [(الحادى عشر): الموالاة] ٣١٧
- إشارة ٣١٧
- [(مسألة ٢٤): إذا توضأ و شرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته] ٣٢٠
- [(مسألة ٢٥): إذا مشى بعد الغسلات خطوات] ٣٢١
- [(مسألة ٢٦): إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه مع فرض عدم التتابع العرفى أيضاً] ٣٢١
- [(مسألة ٢٧): إذا جف الوجه حين الشروع في اليد] ٣٢١

- [(الثاني عشر): النية] ٣٢١
- اشارة ٣٢١
- (مسألة ٢٨): لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة، ٣٢٧
- [(الثالث عشر): الخلو] ٣٢٩
- اشارة ٣٢٩
- [(مسألة ٢٩): الرياء بعد العمل ليس بمبطل] ٣٣٥
- [(مسألة ٣٠): إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها] ٣٣٥
- [(مسألة ٣١): لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء،] ٣٣٦
- [(مسألة ٣٢): إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثنائه دخل لا إشكال في صحته] ٣٣٨
- [(مسألة ٣٣): إذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً] ٣٣٨
- [(مسألة ٣٤): إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرأ، يجب عليه الوضوء كذلك] ٣٣٩
- [(مسألة ٣٥): إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوؤه] ٣٣٩
- [(مسألة ٣٦): إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت، إذا كان مفوّتاً لحقه، فتوضأ، يشكل الحكم بصحته] ٣٤٠
- [(مسألة ٣٧): إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء] ٣٤٠
- [(مسألة ٣٨): من كان مأموراً بالوضوء (٢) من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر] - ٣٤٥
- [(مسألة ٣٩): إذا كان متوضئاً و توضأ للتجديد و صلى، ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين] ٣٤٧
- [(مسألة ٤٠): إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما] ٣٤٨
- [(مسألة ٤١): إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة] ٣٤٨
- [(مسألة ٤٢): إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما] ٣٤٩
- [(مسألة ٤٣): إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاة و حدث و لا يعلم أيهما المقدم] ٣٥٠
- [(مسألة ٤٤): إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه] ٣٥٠
- [(مسألة ٤٥): إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء] ٣٥١
- [(مسألة ٤٦): لا اعتبار بشك كثير الشك] ٣٥٦
- [(مسألة ٤٧): التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه] ٣٥٦

- [(مسألة ٤٨): إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل] ٣٥٧
- [(مسألة ٤٩): إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله] ٣٥٨
- [(مسألة ٥٠): إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء، وجب الفحص] ٣٥٨
- [(مسألة ٥١): إذا علم بوجود مانع، و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة] ٣٥٩
- [(مسألة ٥٢): إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثمّ توضأ أم لا] ٣٥٩
- [(مسألة ٥٣): إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها] ٣٥٩
- [(مسألة ٥٤): إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً، ثمّ تبدل يقينه بالشك، يبنى على الصحة] ٣٦٠
- [(مسألة ٥٥): إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى، أو شك في ذلك] ٣٦٠
- [فصل في أحكام الجبائر] ٣٦١
- إشارة ٣٦١
- [(مسألة ١): إذا كانت الجبيرة في موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة] ٣٦٧
- [(مسألة ٢): إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة] ٣٦٧
- [(مسألة ٣): إذا كانت الجبيرة في الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة] ٣٦٧
- [(مسألة ٤): إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه] ٣٦٨
- [(مسألة ٥): إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواصلها] ٣٦٨
- [(مسألة ٦): إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة] ٣٦٨
- [(مسألة ٧): في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه] ٣٦٩
- [(مسألة ٨): إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة] ٣٦٩
- [(مسألة ٩): إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر] ٣٦٩
- [(مسألة ١٠): إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء] ٣٧١
- [(مسألة ١١): في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرّاً مطلقاً] ٣٧١
- [(مسألة ١٢): محل الفصد داخل في الجروح] ٣٧١
- [(مسألة ١٣): لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره] ٣٧١
- [(مسألة ١٤): إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء] ٣٧٢

- [(مسألة ١٥): إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه] ٣٧٢
- [(مسألة ١٦): إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه] ٣٧٢
- [(مسألة ١٧): لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه] ٣٧٣
- [(مسألة ١٨): ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجبيرة] ٣٧٣
- [(مسألة ١٩): إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل، لكن كان موجباً لفوات الوقت، هل يجوز عمل الجبيرة؟] ٣٧٤
- [(مسألة ٢٠): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد] ٣٧٤
- [(مسألة ٢١): قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله] ٣٧٤
- [(مسألة ٢٢): إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها] ٣٧٥
- [(مسألة ٢٣): إذا كان العضو صحيحاً، لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره] ٣٧٥
- [(مسألة ٢٤): لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة] ٣٧٥
- [(مسألة ٢٥): الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث، لا مبيح] ٣٧٥
- [(مسألة ٢٦): الفرق بين الجبيرة التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه] ٣٧٥
- [(مسألة ٢٧): لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة و المستحبة] ٣٧٧
- [(مسألة ٢٨): حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبة و مندوبة] ٣٧٧
- [(مسألة ٢٩): إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما، فالحال فيه حال الوضوء] ٣٧٨
- [(مسألة ٣٠): في جواز استئجار صاحب الجبيرة إشكال] ٣٧٨
- [(مسألة ٣١): إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبيرة] ٣٧٩
- [(مسألة ٣٢): يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر] ٣٨٠
- [(مسألة ٣٣): إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة، فعمل بالجبيرة، ثم تبين عدماً لضرر في الواقع] ٣٨٠
- [(مسألة ٣٤): في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما] ٣٨١
- [فصل في حكم دائم الحدث] ٣٨٢
- إشارة ٣٨٢
- [(مسألة ١): يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة] ٣٨٧
- [(مسألة ٢): لا يجب على المسلول و المبطلون أن يتوضأ لقضاء التشهد و السجدة المنسيين] ٣٨٧

- [(مسألة ٣): يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه] ٣٨٧
- [(مسألة ٤): فى لزوم معالجة السلس و البطن اشكال] ٣٨٨
- [(مسألة ٥): فى جواز مس كتابة القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال] ٣٨٨
- [(مسألة ٦): مع احتمال الفترة الواسعة الأحوط الصبر] ٣٨٨
- [(مسألة ٧): إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة] ٣٨٨
- [(مسألة ٨): ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاة الاضطرارية] ٣٨٩
- [(مسألة ٩): من أفراد دائم الحدث المستحاضة] ٣٨٩
- [(مسألة ١٠): لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات] ٣٨٩
- [(مسألة ١١): من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء] ٣٩٠
- تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية ٣٩٠

مستمسك العروة الوثقى المجلد ٢

اشاره

سرشناسه : حكيم، محسن، ١٣٤٨ - ١٢٦٧. شارح
عنوان و نام پديدآور : مستمسك العروة الوثقى / تاليف محسن الطباطبائي الحكيم
مشخصات نشر : قم: موسسه دار التفسير، ١٤١٦ق = - ١٣٧٤.
مشخصات ظاهري : ج ١٤
شابك : ٩٠٠٠٠ريال (دوره ١٤جلدي)
يادداشت : اين كتاب در سالهاي مختلف توسط ناشرين مختلف منتشر شده است
يادداشت : كتابنامه به صورت زيرنويس
عنوان ديگر : العروة الوثقى. شرح
موضوع : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٢٤٧؟ - ١٣٣٧ق. العروة الوثقى — نقد و تفسير
موضوع : فقه جعفري — قرن ١٤
شناسه افزوده : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٢٤٧؟ - ١٣٣٧ق. العروة الوثقى. شرح
رده بندي كنگره : ١٨٣/٥ BP ٤٠٢١٣٥/٤٤
رده بندي ديويي : ٢٩٧/٣٤٢
شماره كتابشناسي ملي : م ٧٤-٦٦٨١

[تنمة كتاب الطهارة]

[فصل في المطهرات]

اشاره

فصل في المطهرات و هي أمور:

[«أحدها»: الماء]

اشاره

□ [«أحدها»: الماء (١). و هو عمدتها، لأن سائر المطهرات مخصوصة بأشياء خاصة، بخلافه، فإنه مطهر لكل متنجس (٢)، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ* و له الحمد و المجد فصل في المطهرات

(١) كما تقدم في أول مباحث المياه.

(٢) بلا اشكال و لا خلاف ظاهر، نعم قد تقدم في أول مباحث المياه الإشكال في ثبوت التغميم المذكور من الأدلة اللفظية، و أن حذف المتعلق

في رواية السكوني عن النبي (ص) «الماء يُطَهَّر ولا يُطَهَّر» (١)

لا يقتضيه، لقرب احتمال وروده مورد الإيجاب الجزئي، في قبال السلب الكلي المستفاد من قوله (ع) «لا يُطَهَّر»

، نعم قد يقتضيه

□
النبي المشهور: «خلق الله الماء طهوراً» (٢)

و نحوه، بناءً على كون الظاهر من الطهور.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤

حتى الماء المضاف بالاستهلاك (١)، بل يطهر بعض الأعيان النجسة،

الظاهر المطهر، أو ما يُطهر به - كما هو الظاهر - فإن إطلاقه يقتضي العموم كما يقتضي أيضاً الاتكال في معرفته كيفية التطهير الى العرف. وهذا نظير ما لو ورد أن الشيء الفلاني منجس، فإن إطلاقه يقتضي العموم وأن المرجع في كيفية التنجيس العرف. نعم لو شك في اعتبار شيء في كيفية التطهير عند العرف كان المرجع استصحاب النجاسة. وكذا لو شك في قابلية المحل للتطهير، لعدم صلاحية الكلام المذكور لإثبات القابلية، بل المرجع استصحاب النجاسة. ومن ذلك يظهر عدم تطهير الماء للمايعات، لعدم وضوح كيفية تطهيرها عرفاً وعدم ثبوت قابليتها لذلك. نعم ثبت ذلك في الماء على تفصيل تقدم في مباحث المياه. هذا وقد

ورد في موثق عمار في رجل يجد في إنائه فأرة، وقد توضأ من ذلك الماء مراراً أو اغتسل منه أو غسل ثيابه، وقد كانت الفأرة متسلخة:

«إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١)

، و نحوه غيره، و دلالتها على العموم ظاهرة. لكنها واردة في موارد خاصة من النجاسات، فيمكن التعدي منها إلى غيرها بالإجماع. (١) لا تخلو العبارة من حازة، إذ الطهارة بالاستهلاك لا وجه لنسبتها إلى الماء. وأيضاً مرجع الاستهلاك إلى انعدام الموضوع، و معه لا يتصف بالطهارة، كما لا يتصف بالنجاسة، لأن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له، فنسبة التطهير إلى الاستهلاك مبنية على المسامحة. نعم حكى عن العلامة (ره) أنه حكم بطهارة المضاف باتصاله بالكثير المطلق، و حينئذ تكون.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥

كميت الإنسان، فإنه يطهر بتمام غسله (١). و يشترط في التطهير به أمور، بعضها شرط في كل من القليل والكثير، و بعضها مختص بالتطهير بالقليل.

أما الأول «فمنها»: زوال العين و الأثر (٢)، بمعنى الأجزاء الصغار منها (٣)، لا بمعنى اللون و الطعم (٤) و نحوهما.

نسبة المطهريّة في محلها بلا مساهلة، إلا أن ثبوت الحكم المذكور غير ظاهر لقصور الأدلة اللفظية عن إثباته، كما تقدم في محله.

(١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(٢) هذا من القطعيّات، لدخول ذلك في مفهوم الغسل المعتبر في التطهير. ولا عبّاره في كيفية التطهير عرفاً المنزل عليها إطلاق مطهريّة الماء. ولأن ملاقات العين والأثر كما تقتضي التنجيس حدوثاً تقتضيه بقاء، فلا يمكن زوال النجاسة مع وجودها.

(٣) يعنى التي هي مصداق عرفي للنجاسة.

(٤) فلا يعتبر في التطهير زوالهما إجماعاً، كما عن المعتبر، وفي الجواهر:

«يشهد له التبع». و يقتضيه إطلاق أدلة التطهير. والسير المستمرة، ولا سيما في مثل لإصباغ المتنجسة، كما ادعاها في الجواهر. وما ورد في الاستنجاء من أن الريح لا ينظر إليها

«١». وما ورد في تطهير الثوب من دم الحيض من الأمر بصبغه بمشق حتى يختلط

«٢»، وغير ذلك. (و ما يقال):

من أن بقاء الوصف - من اللون أو الطعم أو الريح - يدل على بقاء العين، لاستحالة انتقال العرض، فلا - يتحقق زوال العين إلا بزواله (مندفع) بأن.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب النجاسات حديث: ١، ٣

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦

«و منها»: عدم تغير الماء في أثناء الاستعمال (١)،

ذلك لو سلم عقلاً فممنوع عرفاً، والمدار عليه في حصول التطهير، كما عرفت.

و من ذلك يظهر ضعف ما عن المنتهى من وجوب إزالة اللون دون الرائحة، و ما قد يظهر من القواعد من وجوب إزالتها مع عدم العسر فيها، و ما عن نهاية الأحكام من وجوب إزالة الرائحة و عدم وجوب إزالة اللون إذا كان عسر الزوال، بل ما حكى أيضاً عنها من قوله: «و لو بقى اللون أو الرائحة و عسر إزالتها ففي الطهارة إشكال». و لو لا - ما ذكره أخيراً لأمكن حمل كلامه على صورة ما إذا كان بقاء الريح أو اللون ملازماً لوجود عين النجاسة عرفاً. و كيف كان فالعمل على ما في المتن متعين، لما عرفت.

(١) كما نص عليه في نجاة العباد في المقام و في مبحث الماء المستعمل.

و ظاهر بعض كونه من المسلمات، فإن تمّ إجماعاً كان هو الحجة، و إلا فمقتضى إطلاق مطهريّة الغسل عدم اعتباره. و الإجماع على نجاسته - و إن حكى عن جماعة - لا يقتضى ذلك، إذ القادح النجاسة قبل الاستعمال، لا ما كانت به، و لذا نقول بالطهارة حتى بناء على نجاسة ماء الغسالة.

نعم مقتضى الإجماع على نجاسة المتخلف منه الحكم بنجاسة المحل به، و حينئذ يمتنع شمول أدلة التطهير له. (لا يقال): لا مانع من شمول أدلة التطهير بالإضافة إلى النجاسة الأصلية، و إن تنجس بالماء المستعمل المتغير بها. (لأننا نقول): ظاهر أدلة التطهير بالغسل الطهارة الفعلية، و لذا دلت على طهارة المتخلف، فإذا امتنع ثبوت الطهارة الفعلية للمحل من جهة الإجماع على نجاسة المتغير في المقام، لم يبق دليل على الطهارة و تعين الرجوع إلى استصحاب النجاسة. نعم هذا التقريب يختص بالغسلة المطهرة، و لا يجرى فيما قبلها. فالعمدة في عموم الشرطية لجميع الغسلات الإجماع إن تمّ

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧

«و منها»: طهارة الماء (١)، و لو فى ظاهر الشرع (٢).

«و منها»: إطلاقه (٣)، بمعنى: عدم خروجه عن الإطلاق

و إن كان قد يشعر ما فى الجواهر فى مبحث ماء الغسالة من قوله (ره):

«نمنع حصول طهارة المحل بذلك» بعدم ثبوته. فراجع.

هذا و يمكن أن يقال: إن إطلاقات مطهريّة الغسل منصرفه عن الماء المتغير، بملاحظة أن المرتكز العرفى أن المتغير بنفسه قذارة، فلا يقوى على حمل القذارة من المحل، كما أن هذا الارتكاز مانع عن الرجوع إلى إطلاقات مطهريّة الماء، لما عرفت من وجوب حمله على الكيفية العرفية.

هذا كله بالنسبة إلى المتغير بعين النجاسة - كما هو ظاهر المتن، بقرينة قوله (ره) فيما يأتى فى المسألة الثانية: «إلا إذا كان اللون ..» - أما التغير بالمتنجس فلا يقدر فى حصول التطهير، لعدم مجيء ما ذكر فيه.

(١) بلا خلاف و لا إشكال. لانصراف نصوص التطهير بالماء عن الماء النجس، بملاحظة الارتكاز العرفى على أن الفاقد لا يعطى. بل لو فرض إطلاقها عارضه إطلاق قاعدة تنجس ملاقى النجس - بناءً على تنجيس المتنجس - و بعد التعارض يرجع الى استصحاب النجاسة. مضافاً إلى ما عرفت آنفاً من ظهور أدلة التطهير بالغسل فى ثبوت الطهارة الفعلية، و هو خلاف الإجماع على عدم طهارة الماء المتنجس بالغسل به، فإذا لم يمكن الأخذ بظاهرها امتنع الأخذ بغير الظاهر، لعدم القرينة.

(٢) لأجل استصحاب الطهارة، أو قاعدتها. لكن حينئذ تثبت طهارة المحل ظاهراً لا واقعاً، لأن طهارته واقعاً من أحكام طهارة الماء واقعاً، فإذا لم تثبت لم تثبت.

(٣) لما تقدم من عدم مطهريّة المضاف.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨

فى أثناء الاستعمال.

«و أما الثانى» فالتعدد فى بعض المتنجسات - كالمتنجس بالبول، و كالظروف - و التعفير - كما فى المتنجس ببولغ الكلب - و العصر فى مثل الثياب و الفرش و نحوها مما يقبله.

و الورود (١)، أى: ورود الماء على المتنجس، دون العكس، على الأحوط.

(١) لا-ريب أنه المشهور، و لم أجده من جزم بخلافه مطلقاً. كذا فى الجواهر. و الوجه فيه الأصل، بعد انصراف أدلة التطهير الى المتداول المتعارف عند الناس، من الغسل بنحو الورود. و لو سلم منعه فالإطلاق مقيده بما تضمن الأمر بالصب «١» الظاهر فى الورود (و يشكل) ذلك كله بمنع الانصراف. و لا سيما بملاحظة الارتكاز العرفى فى كيفية إزالة القذارة حيث لا فرق عندهم فيها بين الورود و غيره، و تداول ذلك لا يجدى فى تحقق الانصراف، لما عرفت مراراً من أن الغلبة لا يقيد بها المطلق، و لا سيما مع عدم ثبوت التعارف فى زمان الصدور. (و أما) الأمر بالصب فهو و إن كان مقتضى الجمود عليه ظهوره فى الورود، لكن الارتكاز العرفى مانع عنه، و لذا لم يفهم منه فى غير المقام مما ورد فى الوضوء و الغسل و غيرهما، بل ظاهر أكثر الأصحاب (رض) كونه فى المقام أعم من الأمر بالغسل، كما يأتى فى مبحث اعتبار العصر. فتأمل.

مضافاً إلى

□

صحيح ابن مسلم: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الثوب يصيبه البول، قال (ع): اغسله فى المكن مرتين، فان غسلته فى ماء جار فمرة

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٤، ٧، و باب ٣: من أبواب النجاسات حديث: ١، ٢ مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩

[(مسألة ١): المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها]

(مسألة ١): المدار في التطهير زوال عين النجاسة دون أوصافها، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى إلا أن يستكشف من بقائها بقاء الأجزاء الصغار (١)، أو يشك في بقائها، فلا يحكم حينئذ بالطهارة.

[(مسألة ٢): إنما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال]

(مسألة ٢): إنما يشترط في التطهير طهارة الماء قبل الاستعمال، فلا يضر تنجسه بالوصول (٢) إلى المحل النجس. و أما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال و حينه، فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافاً لم يكف، كما في الثوب المصبوغ فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر (٣)،

واحدة» (١).

و حمل المرن على الكر غريب، و لا سيما و أن الفرق بين الكر و الجارى لم يقل به أحد، و حمل الغسل فيه على إرادته وضع الثوب فيه و إيراد الماء عليه بعيد، لمخالفته لسياق ذيله، و كذا حملة على إرادة التنظيف قبل الغسل. و لما ذكرنا ناقش في الذكرى في اعتبار الورد، و تردد فيه غيره، بل عن شرح الإرشاد و المفاتيح حكاية الشهرة على عدمه.

(١) كما عرفت.

(٢) الباء للسببية، لا للظرفية، فلو تنجس بنجاسة خارجية لم يطهر المحل. و يعرف وجهه مما تقدم في اعتبار طهارة الماء.

(٣) أما اعتبار بقاءه على الإطلاق إلى تمام نفوذه في أجزاء المتنجس فلائه لو صار مضافاً بأول الملاقاة يخرج عن المطهرية، فيبقى ما نفذ إليه بعد الإضافة على نجاسته. و أما اعتبار بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ١

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠

فما دام يخرج منه الماء الملون لا يطهر، إلا إذا كان اللون قليلاً لم يصر إلى حدّ الإضافة. و أما إذا غسل في الكثير، فيكفى فيه نفوذ الماء في جميع أجزائه بوصف الإطلاق و إن صار بالعصر مضافاً (١)، بل الماء المعصور المضاف أيضاً محكوم بالطهارة.

و أما إذا كان بحيث يوجب إضافة الماء بمجرد وصوله إليه، و لا ينفذ فيه إلا مضافاً، فلا يطهر ما دام كذلك (٢)، و الظاهر أن اشتراط عدم التغير أيضاً كذلك، فلو تغير بالاستعمال لم يكف (٣) ما دام كذلك (٤) و لا يحسب غسله (٥) من الغسلات

فظاهر بناءً على اعتبار العصر في مفهوم الغسل، إذ اعتبار الغسل بالماء حينئذ مساوق لاعتبار العصر حال كونه ماءً، أما بناءً على خروجه عنه فاعتباره مخالف لإطلاق ما دل على كفاية الغسل بالماء مطلقاً. إلا أن يكون الوجه فيه هو أن قاعدة الانفعال تقتضى نجاسته، و بقاء نجاسة المحل و لو بعد انفصاله، و الإجماع أو الضرورة على طهارة المحل بالانفصال غير حاصلين في فرض الانقلاب إلى

الإضافة. إلا أن يقال: أدلة التطهير تدل بالدلالة الالتزامية على طهارة المتخلف، فإطلاقها محكم.

(١) لعدم اعتبار العصر فيه، ولا مجال لاحتمال نجاسته، لاعتصامه قبل الإضافة.

(٢) لعدم تحقق الغسل بالماء.

(٣) تقدم الكلام فيه.

(٤) يعنى متغيراً، فلو ذهب تغيره كان مطهراً، لعدم تمامية ما وجه به المنع عنه من الإجماع أو الانصراف، بل إطلاق المطهرية له محكم.

(٥) هذا يتم بناء على بعض وجوه المنع، كما أشرنا إليه آنفاً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١

فيما يعتبر فيه التعدد.

[مسألة ٣: يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير]

(مسألة ٣): يجوز استعمال غسالة الاستنجاء في التطهير على الأقوى (١). وكذا غسالة سائر النجاسات على القول بطهارتها (٢)، و أما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا.

[مسألة ٤: يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين]

(مسألة ٤): يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين (٣)، و أما من بول الرضيع

(١) تقدم الكلام فيه في مبحث الماء المستعمل.

(٢) لإطلاق أدلة التطهير. ودعوى: الانصراف عنه، ممنوعة.

و عن المبسوط و الوسيلة المنع. و كأنه للشك الموجب للرجوع الى استصحاب نجاسة المغسول به. و لموثق عمار

«١» الأمر بإفراغ الماء بعد تحريكه. لكن الإطلاق مقدم على الاستصحاب. و الأمر بالافراغ لعله لاعتبار تعدد الماء المغسول به، و لا يكفي مجرد تعدد الغسل. مع أن التعدي عن مورده غير ظاهر.

(٣) على المشهور بين المتأخرين - كما في الجواهر - و في المعتبر نسبه إلى علمائنا. لصحيح محمد المتقدم في مبحث اعتبار الورود

و .

صحيحه الآخر عن أحدهما (ع): «سألته عن البول يصيب الثوب. قال (ع): اغسله مرتين» «٢»

، و نحوهما صحيح ابن أبي يعفور

«٣». و

□

حسن الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله (ع) عن البول يصيب الجسد. قال (ع) صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء. و سألته عن الثوب يصيبه البول. قال (ع):

.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٢

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢

.....

اغسله مرتين «١».

و

صحيح أبي إسحاق النحوي عن أبي عبد الله (ع): «سألته عن البول يصيب الجسد. قال (ع): صب عليه الماء مرتين» «٢»

و

عن السرائر عن جامع البزنطي: «سألته عن البول يصيب الجسد قال (ع):

صب عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء. و سألته عن الثوب يصيبه البول قال (ع): اغسله مرتين» «٣».

هذا و عن ظاهر المبسوط و المنتهى و غيرهما الاكتفاء بالمرء، و عن البيان الجزم به. لإطلاق طهورية الماء. و لإطلاق بعض النصوص

الآمر بالغسل. و فيه: أن الإطلاق مقيد بالنصوص المذكورة. و أضعف من ذلك الاستدلال بأصل البراءة. و أما

مرسله الكافي: «روى أنه يجزئ أن يغسل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة و غيره» «٤»

فضعيفة.

و استظهر في الجواهر أنها إحدى روايتي نشيط

«٥» المذكورتين في مبحث الاستنجاء، يعني بهما: المرسله و المسندة، المعارضة للمرسله المذكورة، لدالتها على اعتبار المثليين، أو

المضطربة إن كانتا رواية واحدة. و لا يخلو من وجه و إن كان يبعده اختلاف المتن.

هذا و في القواعد: «أما الحكمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مره». و قد يستدل له بما في رواية الحسين المتقدمة، على ما

رواها في المعتمد «٦» و الذكرى [١] بزيادة قوله:

«الأول للإزالة و الثاني للإنقاء»

،

[١] الذكرى في أحكام النجاسات ص: ١٥ رواها خالية من السند و الصدر.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أحكام الخلوة حديث: ٥، ٧ و يشمل الباب المذكور على أكثر ما نحن فيه.

(٦) المعتمد في مسائل أحكام النجاسات ص: ١٢١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣

.....

فإنه مع اليأس لا حاجة إلى غسلة الإزالة. ولكنه في غير محله، لعدم ثبوت الزيادة المذكورة، وعن المعالم: «لم أر لهذه الزيادة أثراً في كتب الحديث الموجودة الآن بعد التصفح بقدر الوسع، ولكنها موجودة في المعبر، وأحسبها من كلامه»، ونحوه ما عن الذخيرة، والحدائق. ولو سلم ثبوتها فلا تصلح للتصرف في النصوص المذكورة، لأنه يؤدي إلى حمل النصوص على صورة وجود العين، وهو خلاف الغالب، وإلى حمل الأمر بالغسلة الأولى على الحكم العرفي لا الشرعي، وعلى التخييري لا التعيني، لأن الإزالة كما تكون بالغسل تكون بالشمس، وبالوهاء، وبالمسح بشيء، وبغيرها، وكل ذلك خلاف الظاهر، بل خلاف السياق مع الأمر بالغسلة الثانية، كما لا يخفى، ولا يمكن ارتكاب جميع ذلك بمجرد هذه الزيادة، بل حمل الإزالة على إزالة المرتبة الشديدة وحمل الإنقاء على إزالة المرتبة الضعيفة التي لا يعتد بها أولى. وكأنه لذلك جزم في الذكرى بوجود التعدد، واستدل له بالرواية المذكورة مع الزيادة. وفي المدارك وعن المعالم الاكتفاء بالمرء في البدن، استضعافاً لنصوص التعدد، وعملاً بغيرها من المطلقات. ويشكل بأن الروايات الواردة في البدن هي الروايات المذكورة أخيراً. وليس في الأولى من يتوقف في روايته إلا الحسين، لعدم توثيق الشيخ والنجاشي صريحاً إياه. ولكن حكى ابن داود عن شيخه ابن طاووس في البشرى تركيته، وهو ظاهر عبارة النجاشي حيث قال في ترجمته: «و أخواه علي و عبد الحميد، روى الجميع عن أبي عبد الله (ع)، و كان الحسين أوجههم ..» وقد نصوا على توثيق عبد الحميد أخيه، فيدل الكلام المذكور على أنه أوثق منه. وحمل «الأوجه» على غير هذا المعنى خلاف الظاهر. وليس في الرواية الثانية من يتوقف مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤

.....

في روايته إلا أبو إسحاق النحوي، وهو ثعلبة بن ميمون، الذي قال النجاشي في ترجمته: «إنه كان وجهاً من أصحابنا قارئاً فقيهاً نحويّاً لغويّاً رواية، و كان حسن العمل كثير العبادة و الزهد»، ونحوه كلام غيره. وقال الكشي: «ذكر حمدويه عن محمد بن عيسى أن ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الأنصاري، هو ثقة خير فاضل مقدم معلوم في العلماء و الفقهاء الأجلة من هذه العصابة». وقال الوحيد (ره): «هو من أعظم الثقات و الزهاد و العباد و الفقهاء و العلماء الأمجاد ..». وأما الثالثة ففيها ابن إدريس، و حاله في الجلالة و الوثاقة مما لا مجال للريب فيه، كما لا مجال للريب في صحة روايته عن الأصول المذكورة في مستطرفاته. فإذا: التفصيل المذكور ضعيف.

هذا و مقتضى إطلاق النصوص عدم الفرق بين بول آدمي و غيره، و نجس العين و غيره. و دعوى الانصراف إلى الآدمي، أو خصوص المسلم، ممنوعة. نعم تمكن دعوى كون نظر النصوص إلى النجاسة البولية، أما من حيث إضافته إلى نجس العين - كالكلب، و الكافر - فيرجع في تطهيرها إلى ما يرجع إليه في نجاسة سائر النجاسات، و سيأتي الكلام فيها، و في موثق سماعة «١»: «أن بول الكلب كبول الإنسان» فتأمل.

ثم إنه قد اقتصر في النصوص، و كثير من فتاوى الأصحاب، على الثوب و البدن، فالتعدى إلى غيرهما محتاج إلى دعوى إلغاء خصوصيتهما عرفاً، كما هو الظاهر، و قد قيل أن التوقف فيه من الخرافات. هذا كله في التطهير بالقليل، أما الكثير فيكفي فيه المرء. لصحيح محمد بن مسلم

«٢» المتضمن للاكتفاء بها في الجارى. و لما ورد في ماء المطر من.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ١

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥

غير المتغذى بالطعام (١) فيكفى صب الماء مرة (٢)، وإن كان المرتان أحوط (٣). و أما المتنجس بسائر النجاسات - عدا البولوغ -

الطهارة به بمجرد الرؤية

«١»، بناءً على إمكان التعدى من موردهما إلى مطلق المعتصم، كما هو الظاهر. و سيأتى فى المسألة الثالثة عشرة ما له نفع فى المقام.

فراجع.

(١) كما سيأتى.

(٢) أما الاكتفاء بالصب، فهو المعروف الذى حكى عليه الإجماع صريحاً و ظاهراً .. جماعة، و النصوص به وافية. و أما الاكتفاء بالمرّة فعن المحقق فى المعتبر و جماعة من المتأخرين التصريح به، بل لعله ظاهر كل من أفرد بالذكر مع عدم تنصيصه على التعدد. و العمدة فيه ما فى ذيل حسن الحسين المتقدم من

قوله: «و عن الصبى يبول على الثوب. قال (ع): تصب عليه الماء قليلاً ثمّ تعصره» «٢»

، لظهور عدم ذكر العدد فيه مع ذكره فيما قبله فى عدم اعتباره. و أما

مصحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله (ع) عن بول الصبى. قال (ع): تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا» «٣»

فلا إطلاق له، لقرب احتمال كونه فى مقام الاكتفاء بالصب فى مقابل الغسل. و أما إطلاق

موثق سماعة: «عن بول الصبى يصيب الثوب. فقال: اغسله ..» «٤»

فمحمول على من أكل، بقرينة الأمر بالغسل، و تقييده بالمرتين أولى من التصرف فى الغسل.

(٣) و عن كشف الغطاء تعينهما، و فى الجواهر: «لم أعثر على موافق

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦

فالأقوى كفاية الغسل مرة (١) بعد زوال العين،

له صريحاً. و كأن الوجه فيه اشتمال رواية الحسين على الأمر بالعصر، الذى لا يجب فى غير المتغذى إجماعاً، فإن حمل الصبى فيه على المتغذى، تعين الأخذ بظاهر الأمر بالعصر، و بإطلاق ما دل على لزوم التعدد فى البول و إن حمل الصبى على غير المتغذى لزوم التصرف بظاهر الأمر بالعصر بحمله على الاستحباب، و بإطلاق لزوم التعدد فى البول بحمله على المتغذى، و الأول أولى. نعم يعارض ذلك أيضاً لزوم التصرف فى ظهور ترك ذكر التعدد فى الصبى فى عدم لزومه إذا حمل على المتغذى، لكن لو سلم عدم رجحان الأول تكون الرواية مجملة، و تسقط عن صلاحية الاستدلال بها على المقام، و يتعين الرجوع إلى غيرها من المطلقات.

(١) كما هو المنسوب إلى الأكثر. لإطلاق الأمر بالغسل فيها، مثل ما

ورد فى الكلب: «إذا مسسته فاغسل يدك» «١»

و ،

فى الخنزير: «قلت: و ما على من قلب لحم الخنزير؟ قال (ع): يغسل يده» «٢»

و ،

فى الكافر: «فان صافحك بيده فاغسل يدك» «٣»

و

فى أوانيه: «إذا اضطررت إليها فاغسلوها بالماء» «٤»

و ،

فى عرق الجلال: «و إن أصابك من عرقها شيء فاغسله» «٥»

و ،

فى المنى: «إن عرفت مكانه فاغسله» «٦».

و

فى الميتة: «و إن أخذت منه بعد أن يموت فاغسله» «٧»

.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب النجاسات حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب النجاسات حديث: ١٢.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١٦ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الأطعمة المحرمة: ٣

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧

.....

و

فى الميت: «فى الرجل يصيب ثوبه جسد الميت. فقال (ع): يغسل ما أصاب الثوب» «١»

و ،

فى المسكر: «إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله إن عرفت موضعه» «٢»

و ،

فى القدر التى وقع فيها المسكر: «و اللحم اغسله» «٣»

.. إلى غير ذلك، مما ورد فى المذكورات و غيرها.

و المناقشة فى ثبوت الإطلاق لهذه النصوص لو تمت فى بعضها فلا تتم فى الجميع.

نعم يشكل الحكم فى نجاسة لا يكون لدليل التطهير منها إطلاق، أو ليس فى الأدلة تعرض للتطهير منها، و إنما تعرضت لنجاستها، أو

كان دليل نجاستها منحصرا في الإجماع. إلا أن يتمم الحكم في الجميع بعدم القول بالفصل، أو يكون دليل مطلق في التطهير عن مطلق النجاسات.

لكن الأول محل تأمل و إن ادعاه في الذخيرة، و يساعده التبع كما في الجواهر و غيرها. و الثاني لم أقف عليه و إن ادعاه غير واحد. نعم يمكن أن يستفاد من إطلاق ما دل على مطهريه الماء، و العمدة فيه النبوى الذى رواه المؤلف و المخالف - كما عن السرائر - «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما ..» (٤)

، بناء على إطلاقه بلحاظ المطهر - بالفتح - كما هو الظاهر، و كما أشرنا إليه في صدر الفصل. و احتمال عدم وروده في مقام البيان مندفع بالأصل. (و دعوى): كونه مسوقا لمجرد الإيجاب الجزئى، توطئة لقوله (ص): «لا ينجسه شيء»

، و كأنه قيل: لما كان مطهرا كان لا ينجسه شيء، و لأجل اختصاص الثاني بالكثير

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق ملحق حديث: ٩

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨

.....

يختص الأول به، فلا يجدى في إثبات حكم التطهير بالقليل (غير ظاهرة) لعدم المناسبة بين الكلامين، لأن المطهرات العرفية من شأنها الانفعال بالقذارة التى تطهر فيها، فلو كان المقصود من الجملة الأولى التوطئة، فهى توطئة تعبدية لا عرفية، و التوطئة التعبدية لا تنافى الاختلاف بينهما بالإطلاق و التقيد.

و أضعف منها دعوى كون وحدة السياق تقتضى اختصاص الأول بالكثير، إذ من المعلوم أن وحدة السياق إنما تقتضى المساواة في الخصوص إذا استند إلى قرينه في نفس الكلام، لا ما إذا استند إلى قرينه خارجيه - كما في المقام - فالعمومات الواقعة في سياق واحد إذا خصص بعضها بمخصص منفصل، لا يسرى التخصيص منه إلى غيره بقرينه وحدة السياق ثم إنه حيث ثبت إطلاقه من حيث المطهر - بالفتح - فمقتضى الإطلاق المقامى الرجوع الى العرف في كيفية التطهير - كما اعترفت به شيخنا الأعظم (ره) - و إن استشكل فيه في الجواهر، و لا ريب في كفاية المرة في التطهير عند العرف. و الرجوع إليهم في كيفية إزالة القذارات التى عندهم شاهد بذلك (و دعوى): أن بناء العرف على الاكتفاء بالمرة إذا علم بزوال القذارة لا - إذا شك فيه، و المقام من الثاني (مندفعة) بأن الشك في المقام في زوال النجاسة للشك في الكيفية المعتبرة عند الشارع، فاذا علم بأن الكيفية المعتبرة عنده هى الكيفية العرفية فلا شك في زوال النجاسة.

هذا و لو لم يتم الإطلاق المذكور كان المرجح استصحاب النجاسة (و دعوى): أن النجاسة اعتبار منتزع من الحكم التكليفى بالغسل مرة أو مرتين، فالشك فيها راجع إلى الشك في وجوب الغسل مرة أو أكثر، و اللازم في مثله الرجوع في الزائد إلى أصالة البراءة، (مندفعة) بأن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩

.....

الحكم بوجوب الغسل قد أخذ في موضوعه النجاسة، فيمتنع أن تكون النجاسة منتزعة منه. مضافاً إلى أن النصوص الواردة في أحكام النجاسة ظاهرة في كون النجاسة أثراً عينياً حقيقياً يحصل من ملاقات النجس أو المتنجس، لا مجرد الحكم بوجوب الغسل، كما لا يخفى.

و مثلها في الاشكال دعوى: أن استصحاب النجاسة من قبيل استصحاب الفرد المردد بين طويل العمر و قصيره، و التحقيق أنه ليس بحجة إذ فيها: أن ذلك إنما يقدح في حجية الاستصحاب إذا كان الأثر الشرعي للنجاسة متعلقاً بالفرد، و لكنه خلاف ظاهر الأدلة في المقام، فإن المستفاد من النصوص الواردة في الموارد المتفرقة - المتضمنة لعدم صحة الصلاة، أو لحرمة الشرب، أو نحو ذلك - أن الأثر للجهة المشتركة بين الأفراد - أعني، طبيعة النجاسة - لا لنفس الأفراد، بل

قوله (ع) في رواية خيران الخادم الواردة في الثوب يصيبه الخمر، و لحم الخنزير: «لا تصل فيه فإنه رجس» (١) كالصريح في كون ذلك حكماً لكلى الرجس.

فلاحظ، و لو سلم فكون المقام من قبيل الفرد المردد لا يخلو من خفاء، بل الظاهر كونه من قبيل الفرد المعين، و كون التردد في رافعه. و أضعف من ذلك دعوى أن الغسل الأولى مزيله لبعض مراتب النجاسة فيرجع الشك في الطهارة إلى الشك في وجود مرتبة أخرى زائدة على تلك المرتبة، و الأصل عدمها. إذ فيها: أن المرتبة المشكوكة معدودة عرفاً من وجود المرتبة المعلومة الزوال بالغسل الأولى، نظير السواد الضعيف المعدود من مراتب وجود القوى، فالشك يكون في البقاء لا في الحدوث على أن كون الغسل الأولى مزيله لبعض المراتب غير ظاهر، لجواز كونها.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٤

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠

فلا تكفي الغسل المزيله لها (١)، إلا أن يصب الماء مستمراً بعد زوالها،

من قبيل الشرط لتأثير الغسل الثانية في رفع النجاسة.

ثم إنه قد يستدل على وجوب التعدد بما

في صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع): «قال ذكر المنى فشده و جعله أشد من البول» (١)

و ما

في روايتي الحسين و البنظي من قوله (ع): «صب عليه الماء مرتين فإنما هو ماء» (٢)

فان ذلك إذا اقتضى التعدد فالتخائن و القوام أولى بالاقتضاء. و فيه: أنه لا يظهر من الأول الجهة الملحوظ فيها الأشدية فمن الجائز أن يكون ذلك من جهة المانع للصلاة، كما يناسبه

قوله (ع) «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة..»

لا زيادة العدد في مقام التطهير. و أما الثاني فالظاهر كونه تعليلاً للاكتفاء بالصب.

ثم إن الظاهر الاتفاق على كفاية المرتين، و به ترفع اليد عن استصحاب النجاسة لو كان هو المرجع. و إن كان ظاهر الاستدلال على

إلحاق سائر النجاسات بالبول، اعتماداً على ما في صحيح ابن مسلم

، من أشدية المنى، و ما في روايتي البنظي

و الحسين

، من التعليل بأنه ماء، عدم الاكتفاء بالمرتين.

(١) كما عن جماعة ممن اكتفى بالمرّة، منهم المحقق في المعتبر، قال فيه: «و هل يراعى العدد في غير البول؟ فيه تردد، و أشبهه يكفى المرّة بعد إزالة العين،

لقوله (ع) في دم الحيض: حتية ثم اغسله» (٣)

لكن فيه: أنه يمتنع حمل الأمر على الوجوب، للقطع، بعدم وجوب

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٤، ٧.

(٣) المعتبر المسألة السادسة من أحكام النجاسات ص ١٢١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١

و الأحوط التعدد (١) في سائر النجاسات أيضاً، بل كونها غير الغسلة المزيلّة (٢).

[(مسألة ٥): يجب في الأواني إذا تنجست بغير البولوغ الغسل ثلاث مرات]

(مسألة ٥): يجب في الأواني إذا تنجست بغير البولوغ الغسل ثلاث مرات (٣) في الماء القليل، و إذا تنجست بالبولوغ

الحت، فالأمر به لا- بد أن يكون محمولا على الاستحباب- كما عن جماعة- بل في المنتهى نسبه إلى علمائنا و أكثر أهل العلم، أو على الإرشاد إلى أمر عرفي، لأن الحت قبل صب الماء أرفق في التطهير، و حينئذ فإطلاق الأمر بالغسل و غيره الصادق على الغسلة المزيلّة- كما اعترف به جماعة، منهم السيد في المدارك- محكم (و دعوى): الانصراف إلى غيرها و لو بقاء الصب مستمراً بعد زوالها، غير ظاهرة. و الظاهر عدم الفرق فيما ذكرنا بين المتنجس بالنجاسة، و المتنجس بغسلاتها، و المتنجس بالمتنجس و النصوص في الجميع- في الجملة- وافية. فلاحظ رواية غسل اللحم

«١» و رواية العيص

«٢» المتقدمة في نجاسة الغسالة.

(١) بل هو الذي قواه جماعة، إما مطلقاً، كالشهيد في الذكرى، و اللعة و الألفية، و المحقق في جامع المقاصد و حاشية الشرائع، و إما في خصوص ما له قوام و ثخن، كالعلامة في التحرير و المنتهى، على ما حكى عنهم.

(٢) فان المشهور- كما في شرح النجاة- أن الاجتزاء بالمرّة و عدمه إنما هو بعد غسلة الإزالة، فلا يحصل الطهر بحصول الإزالة بهما أو بإحدهما.

(٣) كما عن ابن الجنيّد، و الشيخ في كتبه غير المبسوط، و عن

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المضاف حديث: ٣، و باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف حديث: ١٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢

التعفير بالتراب مرّة. و بالماء بعده مرتين (١).

الذكرى، و الدروس، و جامع المقاصد، و كثير من متأخرى المتأخرين.

لموثق عمار عن أبى عبد الله (ع): «سئل عن الكوز و الإناء يكون قذراً كيف يغسل؟ و كم مرة يغسل؟ قال (ع): يغسل ثلاث مرات، يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ..» (١).

و فى الشرائع و عن النافع، و أكثر كتب العلامة. و البيان، و روض الجنان، و المدارك و غيرها: الاكتفاء بالمرّة. أما لاستضعاف الموثق و الرجوع إلى أصل البراءة، أو الإطلاق. و إما لحمله على الاستحباب، بقرينة المرسل المروى فى المبسوط: «و قد روى غسله واحدة» (٢).

و فيه: أن المحقق فى محله حجية الموثق، فيمتنع الرجوع إلى الأصل، أو الإطلاق لو سلم بنحو يشمل الآناء. مع أن الأصل محكوم بالاستصحاب و المرسل غير ثابت الحجية، و مجرد موافقته للشهرة - كما قيل - غير جابر له ما لم يتحقق الاعتماد عليه. و عن اللمعة، و الألفية: اعتبار المرتين. و كأنه لاستضعاف الموثق، و إلحاق الأوانى بالثوب و البدن فى البول، كما تقدم فى غير الأوانى بناء على التعدد (و فيه): أن القطع بالإلحاق غير حاصل، و فهم عدم الخصوصية من نصوص التعدد فى البول فى الثوب و البدن لو سلم لا يصلح لمعارضه الموثق، إذ هو يكون كالخاص، فيجب الأخذ به، و استضعافه ضعيف، كما عرفت. (١) أما التثليث فهو إجماع محكى عن الانتصار و الخلاف و غيرهما.

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٢) المبسوط باب حكم الأوانى ص: ٦، س: ٨ الطبعة القديمة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣

.....

و عن المنتهى: «قال علماؤنا أجمع إلا ابن الجنيّد: إنه يجب غسله ثلاث مرات إحداهن بالتراب». و أما كون غسله التراب أولاهن فهو المشهور و عن المفيد فى المقنعة أنها وسطاهن، و عن الانتصار و الخلاف إطلاق القول بأنه يغسل ثلاث مرات إحداهن بالتراب، و كذا حكى عن الصدوق فى الفقيه.

و العمدة فى لزوم التثليث - مضافاً إلى الإجماع المتقدم -

صحيحه البقباق، قال فيها: «حتى انتهت إلى الكلب، فقال (ع): رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و اصبب ذلك الماء، و اغسله بالتراب أول مرة، ثمّ بالماء مرتين». كذا رواها فى المعبر [١]

، و حكى ذلك عن موضع من الخلاف، و عن المنتهى، و التذكرة، و النهاية، و الذكرى و جامع المقاصد و شرح الإرشاد للفخر، و الروض، و غوالى اللثالى. لكن قال فى المدارك بعد ما رواها خالية عن لفظ المرتين [٢]: «كذا وجدته فيما وقفت عليه من كتب الأحاديث، و نقله كذلك الشيخ فى مواضع من الخلاف و العلامة فى المختلف، إلا أن المصنف (ره) نقله فى المعبر بزيادة لفظ: «المرتين» بعد قوله: «ثمّ بالماء»، و قلده فى ذلك من تأخر عنه. و لا- يبعد أن يكون ذلك من قلم الناسخ. و مقتضى إطلاق الأمر بالغسل الاكتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير، إلا أن ظاهر المنتهى و صريح التذكرة انعقاد الإجماع على تعدد الغسل بالماء، فان تمّ فهو الحجة، و إلا أمكن الاجتزاء بالمرّة لحصول الامتثال بها». و لكن لا يخفى أن استدلال المحقق و غيره بها مما

[١] المعبر فى المسألة الثانية من أحكام الأوانى ص: ١٢٧. و كذا رواها فى مستدرک الوسائل فى باب: ٤٤ من أبواب النجاسات ملحق حديث ٤. و له بيان فى تأييد صحة الزيادة. فليراجع.

[٢] و هي كذلك في الوسائل في أبواب متعددة منها باب: ١ من أبواب الأسرار.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤

.....

يمنع من احتمال سهو القلم، بل لعل عدم تعرض المحقق لاختلاف الأصل الذي روى عنه مع أصل الشيخ (ره) يشهد بكونها في التهذيب كذلك و احتمال كون رواية المحقق لها بالزيادة المذكورة من جهة الاتفاق على التثليث بعيد، بل كان المناسب تعرضهم لذلك. مع أنه لو بنى على ترجيح روايتها خالية عن ذلك، أمكن أن يكون مقتضى الجمع العرفي بينها وبين الموثق المتقدم في لزوم التثليث في تطهير مطلق الإناء لزوم التثليث هنا بعد التراب، إذ الموثق المتقدم يكون مقيداً لإطلاق الصحيحة، فلا وجه للعمل بالإطلاق. اللهم إلا أن يبنى على عدم حجية الموثق. لكنه خلاف ظاهر أدلة الحجية، كما هو محرر في محله. بل يمكن التشكيك في إطلاق الصحيح، بأنه وارد في مقام شرطية التراب قبل الماء، لا في مقام بيان لزوم التطهير بالماء، كي يؤخذ بإطلاقه، و حينئذ يرجع في بيان التعدد في الماء الى الموثق المتقدم فتأمل. بل يمكن الاستدلال بالصحيح على مذهب المشهور، و إن بنى على ترجيح روايتها خالية عن لفظ المرتين، بأن يحمل قوله (ع):

«أول مرة»

على أول المرات الثلاث اللازمة في تطهير الإناء - كما تضمنه الموثق - و تبقى المراتان الأخريان بالماء وحده. فتأمل. هذا و عن ابن الجنيد (ره) وجوب الغسل سبعا أولاًهن بالتراب.

و كأنه

لموثق عمار عن الصادق (ع): «في الإناء يشرب فيه النبيذ، فقال (ع): تغسله سبع مرات، و كذلك الكلب» «١» و فيه - مع أن الغسل سبعا في النبيذ للاستحباب، كما سيأتي، فيجب كونه كذلك في الكلب، لا - لوحده السياق، بل لأن الحكم المجعول للكلب هو الحكم المجعول للنبيذ. و مع أن الموثق خال عن ذكر الغسل بالتراب، كما هو

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥

و الأولى أن يطرح (١) فيها التراب من غير ماء و يمسح به، ثم يجعل فيه شيء من الماء و يمسح به. و إن كان الأقوى كفاية الأول فقط (٢)، بل الثاني أيضاً. و لا بد من التراب، فلا يكفي عنه

مدعاه: أن صحيحة البقباق أخص منه مطلقاً، لاختصاصها بصورة التنجس بالولوغ، و الموثق أعم من ذلك، فيجب تقييد الموثق بها، و لا مجال للأخذ بإطلاقه.

هذا و أما وجوب كون الأولى بالتراب، فيدل عليه الصحيح المذكور بلا معارض. و من ذلك يظهر ضعف ما عن المقنعة، لعدم العثور على مستنده - كما عن غير واحد - و مثله ما عن الانتصار و غيره، و إن كان يوافقه الرضوى

«١»، إذ لو تمت حجتيه فهو مقيد بالصحيح، و لعل مرادهم ما هو المشهور.

(١) لأن فيه جمعاً بين المحتملين.

(٢) فيه إشكال، بل عن الحلبي و المنتهى و غيرهما تعين الثاني، و هو في محله، فإن التراب و إن كان حقيقة في غير الممزوج، إلا أن تسليط الغسل عليه، يقتضى ظهوره في الممزوج بالماء، على نحو يكون مائعاً، فيكون قوله (ع):

«اغسله بالتراب»

نظير قولك: «غسلت يدي بالسدر والصابون». و به يظهر ضعف ما عن جامع المقاصد وغيره، و نسب إلى المشهور، من وجوب خلوصه عن الماء، حملاً للغسل على خلاف ظاهره، فإن ما ذكرناه أقرب. و مثله ما قواه في الجواهر - تبعاً للشهيد الثاني (ره) - من جواز مزجه بالماء على نحو لا يخرج به التراب عن اسمه و جواز عدمه، لحصول الغرض، و هو إزالة ما حصل بالإناء من

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦

الرماد (١) و الأشنان و النورة و نحوها. نعم يكفي الرمل (٢).

و لا فرق بين أقسام التراب (٣). و المراد من الولوغ (٤) شربه

اللعاب بكل منهما. فإن حصول الغرض بكل منهما أول الكلام. (و مثلهما) دعوى وجوب الجمع بينهما احتياطاً للإجمال، كما عن الوحيد (ره) و الرياض إذ قد عرفت ظهوره في المزج على نحو يكون التراب مائعاً بالعرض. و عليه فلا بد من خروج الماء عن الإطلاق و زيادة، بل من المحتمل جواز المزج بغير الماء من المائعات، لصدق الغسل بالتراب. فتأمل.

(١) لا اختياراً، و إن حكى عن ابن الجنيد و أبي العباس كفايته حينئذ، للأولوية الظنية، التي هي على تقدير تسليم ثبوتها ليست بحجة. و لا اضطراراً، لأنه خلاف الإطلاق، و إن حكى عن المختلف و القواعد و الذكري و البيان الاكتفاء به حينئذ، لحصول الغرض، و هو قلع النجاسة و لكنه كما ترى. مع أن مقتضاه الاكتفاء لو اختياراً و لا يقول به المدعى.

(٢) بناءً على أنه من التراب عرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في التيمم فتأمل. و لا ينافيه قوله:

«عدد الرمل و الحصى و التراب»

، فإنه من عطف العام على الخاص. و عن كشف الغطاء المنع، لمنع كونه تراباً.

(٣) للإطلاق.

(٤) لا. يهمل الخلاف في معنى الولوغ، و أنه الشرب - كما عن المصباح - أو بزيادة طرف لسانه - كما عن الصحاح - أو هو ذلك أو إدخال لسانه في الإناء و تحريكه - كما في القاموس - فإنه لم يذكر في النص و إنما ذكر في كلام الأصحاب، و المذكور في النص الفضل، و ظاهره الباقي من الطعام و الشراب. نعم قوله (ع):

«لا تتوضأ بفضلته ..»

ظاهر في خصوص الماء الباقي من الشراب. لكن في الجواهر: «ينبغي

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧

الماء، أو مائعاً آخر، بطرف لسانه. و يقوى إلحاق لطعه الإناء بشربه (١). و أما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم اللحوق (٢) و إن كان أحوط (٣)، بل الأحوط إجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته (٤) و لو كان بغير اللسان من سائر الأعضاء، حتى وقوع شعره أو عرقه في الإناء.

القطع بعدم الفرق بين الماء و غيره من المائعات. و لعل الارتكاز العرفي يساعده، و يمنع من تقييد إطلاق الصدر به، فتأمل.

(١) فإن النجاسة حينئذ سارية من الفم إلى الإناء بلا واسطة، إذ احتمال اختصاص الحكم بالنجاسة السارية إلى الإناء بتوسط المائع مما لا ينبغي دعواه. و لذا حكى عن جامع المقاصد، و الروض، و شرح المفاتيح:

الجزم بالأولوية.

(٢) كما هو المشهور، إذ هو ليس مورد النص، ولا مما يقطع بأولويته منه. لكن الإنصاف أن اللعاب لا يقصر عن سائر المائعات في سرائه الأثر بواسطته من الفم أو اللسان إلى الإناء، فإلحاق المائعات بالماء دون اللعاب غير ظاهر.

(٣) بل عن العلامة (ره) في النهاية لزومه.

(٤) كما عن الصدوق، و المفيد، و في المدارك: «لا نعلم مأخذه».

و لعله أخذه من

قوله (ع) في الصحيح [١]: «رجس نجس»

فإنه ظاهر في عدم الخصوصية للولوغ. لكن الأخذ بهذا الظاهر يستوجب التعدى إلى عامة النجاسات، و لما لم يمكن ذلك، يتعين التصرف فيه بإرجاعه إلى قوله (ع):

«لا يتوضأ بفضله»

، لا غير. لكن عن العلامة في النهاية

[١] و هو صحيح البقايا المتقدم.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨

[مسألة ٦: يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات]

(مسألة ٦): يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات (١)، و كذا في موت الجرذ (٢)، و هو الكبير من الفأرة البرية (٣).

أنه الأقرب، و استدل عليه بأن فمه أنظف من غيره، و لهذا كانت نكهته أطيب من غيره من الحيوانات، لكثرة لهشته. و هو كما ترى.

(١) كما في المختلف، و قال فيه إنه اختاره في أكثر كتبه، و حكى عن الموجز، و الروضة، و المدارك.

لصحيح ابن جعفر (ع): «سألته عن خنزير يشرب من إناء، كيف يصنع به؟ (ع): يغسل سبع مرات» (١).

و عن المبسوط، و الخلاف، و غيرهما: إلحاقه بالكلب، و عن الثاني الاستدلال له بأنه يسمى كلباً. و فيه: أنه مجاز لا يحمل عليه اللفظ بدون قرينة.

(٢) كما عن المشهور.

لموثق عمار: «اغسل الإناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرات» (٢).

و في الشرائع، و القواعد، و عن غيرهما:

كفاية الثلاث. لموثقة المتقدم في مطلق النجاسة. و فيه: أنه مطلق يجب حمله على هذا المقيد.

(٣) لا البحرية. و حكى عن العين و المحيط: أنه ذكر الفأر، و عن النهاية: أنه الذكر الكبير منه، و عن الصحاح، و المغرب: أنه ضرب

منه، و عن ابن سيده: أنه ضرب منها أعظم من اليربوع أكدر في ذنبه سواد، و عن الجاحظ: الفرق بينه و بين الفأر كالفرق بين

الجواميس و البقر و البخاتي و العراب، و عن بعض: أنه الضخم من الفئران، و يكون في الفلوات و هو في عرفنا اليوم معروف يسكن

البيوت و الفلوات.

(٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩

و الأحوط في الخنزير التعفير (١) قبل السبع ايضاً. لكن الأقوى عدم وجوبه.

[مسألة ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا]

(مسألة ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا (٢) و الأقوى كونها كسائر الظروف في كفاية الثلاث (٣).

(١) قد عرفت وجهه.

(٢) و أوجه جمع، منهم المفيد، و الشيخ في الجمل، و الشهيد في أكثر كتبه، و المحقق، على ما حكى عنهم. لموثق عمار المتقدم في الولوغ

دليلاً لابن الجنيد. لكن يجب حمله على الاستحباب

لموثقه الآخر: «في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر. قال (ع): تغسله ثلاث مرات. و سئل:

أ يجرؤه أن يصب فيه الماء؟ قال (ع): لا يجرؤه حتى يذله بيده، و يغسله ثلاث مرات» (١)

(و دعوى): كون ظهوره مستنداً الى مفهوم العدد، الممكن تقييده بموثق السبع (مندفعه) بكونه مستنداً الى منطوق التحديد، كما ذكره شيخنا الأعظم (ره). و لذا اختار في الشرائع، و القواعد: الاكتفاء بالثلاث، و حكى عن الخلاف، و غيره.

(٣) و عن جماعة كفاية المرة، منهم أصحاب المعتمد و المختلف و روض الجنان و المعالم، و نسب إلى جملة من كتب العلامة. إما لموثق عمار الآخر [١] «عن الدن يكون فيه الخمر، أ يصلح أن يكون فيه خل أو ماء أو كامخ أو زيتون؟ قال (ع): إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق و غيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال (ع): إذا غسل فلا بأس». و فيه: أنه على تقدير تسليم الإطلاق فهو مقيد بما عرفت. أو لعدم حجية

[١] و هو صدر الموثق المتقدم في الحاشية السابقة.

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠

[مسألة ٨): التراب الذي يعفر به يجب أن يكون طاهراً قبل الاستعمال]

(مسألة ٨): التراب الذي يعفر به يجب أن يكون طاهراً قبل الاستعمال (١).

[مسألة ٩): إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه]

(مسألة ٩): إذا كان الإناء ضيقاً لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفاية جعل التراب فيه و تحريكه إلى أن يصل إلى جميع أطرافه (٢). و أما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاؤه

موثقات العدد، فيرجع إلى الإطلاق، أو أصل البراءة. وفيه أيضاً ما عرفت

(١) كما هو المشهور، بل لم يحك الخلاف فيه إلا عن الأردبيلي وبعض ممن تبعه. و العمدة فيه: دعوى انصراف النص إليه بنحو يوجب تعيينه، لا بنحو يوجب رفع الإطلاق، ليكون المرجع استصحاب مطهرية التراب قبل طروء النجاسة عليه، الحاكم على استصحاب نجاسة الإناء. اللهم إلا أن يقال: استصحاب المطهرية من قبيل الاستصحاب التعليقي و جريانه محل إشكال. إلا أن يقال: العمدة في الاشكال عليه معارضته بالاستصحاب التنجيزي و هو في المقام استصحاب نجاسة الإناء، و بعد التسايط يكون المرجع قاعدة الطهارة. مع أن في كون الاستصحاب المذكور من التعليقي إشكالا، و قد تقدم بعض الكلام فيه في نجاسة عصير الزبيب فراجع. ثم إن هذا كله مبنى على اعتبار عدم المزج بالماء، أما بناء على اعتبار المزج به، فلا بد من طهارة التراب، إذ مع نجاسته ينجس الماء مع أنه لا ريب في اعتبار طهارة الماء.

(٢) هذا يتم لو كان المراد من الغسل بالتراب ما يعم وصول التراب إليه، أما إذا كان المراد خصوص المسح به - كما تقدم في المتن - فكفايته غير ظاهرة. و أما بناء على ما استظهرناه من إرادة مزجه بالماء بنحو يصير مائعاً بالعرض فكفايته حينئذ ظاهرة جداً. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١

على النجاسة أبداً (١)، إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير.

[(مسألة ١٠): لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب]

(مسألة ١٠): لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب (٢) و لو بماء ولو غه أو بلطعه. نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكلب منه (٣)، بل و القربة و المطهرة و ما أشبه ذلك.

[(مسألة ١١): لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج (٤) من كلب واحد أو أزيد]

(مسألة ١١): لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج (٤) من كلب واحد أو أزيد بل يكفي التعفير مرة واحدة.

(١) لتعذر المشروط بتعذر شرطه و بدلية الماء عنه حينئذ غير ظاهرة و لزوم تعطيل الإناء لا يثبتها. و انصراف النصوص عنه ممنوع، لورودها مورد الإرشاد إلى طريق التطهير، لا مورد الإلزام و التكليف، ليمتنع شمولها لصورة العجز. و لو سلم فإطلاق المادة كاف في بقاء الشرطية، كما حرر في محله. فما عن الشيخ و جماعة من سقوط التعفير، و حصول الطهارة بالغسل مرتين، ضعيف. و مثله القول بالغسل ثلاثاً، كما يقتضيه الوجه المتقدم لو تمت.

(٢) قد عرفت أن موضوع الحكم في النص فضل الكلب الصادق و لو في غير الظروف كالحوض الصغير. نعم التعفير فيه بالصّب قد يقتضى اختصاصه بها. إلا أن يكون المراد مجرد إخلاء الإناء. فتأمل.

(٣) و إن كان ظاهر كلماتهم الاختصاص بالإناء.

(٤) ففي محكي الخلاف: «جميع الفقهاء لم يفرقوا بين الواحد و المتعدد إلا من شذ من العامة، فأوجب لكل واحد العدد بكماله»، و مثله كلام غيره. فإذا الوجه فيه هو الإجماع. و إلا فأصالة عدم التداخل تقتضى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢

[(مسألة ١٢): يجب تقديم التعفير على الغسلين]

(مسألة ١٢): يجب تقديم التعفير على الغسلتين (١)، فلو عكس لم يطهر.

[(مسألة ١٣): إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث]

(مسألة ١٣): إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث (٢)،

التكرار. و ما في المدارك من الاستدلال عليه بصدق الامثال كما ترى، وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في المسألة التاسعة من فصل كيفية التنجيس فراجع.
(١) قد عرفت وجهه.

(٢) وفي الذكرى: «لا ريب في عدم اعتبار العدد في الجارى والكثير في غير الولوغ». وقال قبل ذلك في الولوغ: «و لا يشترط فيهما العدد». و كأنه لانصراف أدلته إلى القليل، لأنه المتعارف في عصر الصدور. ولإطلاق مطهريه الكثير مثل ما في المختلف عن أبى عقيل: أنه قال «ذكر بعض علماء الشيعة أنه كان بالمدينة رجل يدخل على أبى جعفر محمد بن على (ع) و كان في طريقه ماء فيه العذرة والجيف و كان يأمر الغلام يحمل كوزاً من ماء يغسل به رجله إذا أصابه فأبصره يوماً أبو جعفر (ع) فقال: إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره، فلا تعد لله منه غسلاً» (١).
ولإطلاق بعض أدلة التطهير. و كأنه لذا و نحوه اكتفى العلامة (ره) في القواعد وغيرها و الشهيدان و المحقق الثانى بالمرءة. وفيه: منع الانصراف المدعى في أدلة العدد. نعم تمكن دعوى نفى الإطلاق في موثقة عمار
«٢» الواردة في مطلق الإناء القذر من جهة اشتمالها

(١) المختلف الصفحة الثالثة المسألة الأولى.

(٢) المتقدمه في أول المسألة الخامسة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣

بل يكفي مرة واحدة حتى في إناء الولوغ (١)

على الصب الغالب في القليل، كما ذكره في المختلف وغيره. لكن - مع أنه لا مجال لها في رواية التثليث في الخمر

[١]، و لا في بعض روايات التثنية في البول

«١»، و لا في روايتي السبع في الخنزير

و الجرذ

«٢» و لا في صحيح التثنية في الكلب

«٣». و مع إمكان دفعها بإرادة مجرد مماسة الماء للإناء من الصب:- آن الاجمال فيها يوجب الرجوع إلى استصحاب النجاسة بدون التثليث. و مرسله المختلف ليست بحجة. و أما إطلاق بعض أدلة التطهير في غير الأواني فلا يصلح للمرجعية فيها، لاختصاصه بمورده و عدم ثبوت الإجماع على عدم الفصل بين الأواني وغيرها. نعم لا يبعد الرجوع إلى إطلاق مطهريه الماء الذى قد عرفته سابقاً. لكنه فيما لم يكن لدليل العدد إطلاق يشمل المقام، و إلا كان هو المرجع. و كأنه لذلك اعتبر العدد في المختلف، و المبسوط، و المعبر، و غيرها، على ما حكى.

نعم يمكن أن يستفاد عدم اعتبار التعدد مما ورد في ماء المطر من

قوله (ع) «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» «٤»

، بناء على عدم القول بالفصل بينه وبين الكثير والجاري، للأولوية، كما أشرنا إلى ذلك في المسألة الأخيرة من فصل ماء المطر. فراجع.

(١) مما سبق تعرف الاشكال هنا،

[١] و هو موثق عمار الآخر المتقدم في المسألة السابعة.

(١) تقدمت في المسألة الرابعة.

(٢) تقدمت في المسألة السادسة.

(٣) و هو صحيح البقاي المتقدم في المسألة الخامسة.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤

نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه، بل لا يخلو عن قوة (١) و الأحوط التثليث حتى في الكثير.

[(مسألة ١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات]

(مسألة ١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفي صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات (٢) كما يكفي أن يملأه ماء ثم يفرغه ثلاث مرات (٣).

[(مسألة ١٥): إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات، أو غيره حتى يكفي فيه المرة]

(مسألة ١٥): إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات، أو غيره حتى يكفي فيه المرة، فالظاهر كفاية المرة (٤).

[(مسألة ١٦): يشترط في الغسل بالماء القليل]

(مسألة ١٦): يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال

(١) لإطلاق صحيح البقاي «١» (لا يقال): لا وجه للتفكيك بين العدد و التعفير، فإن لازم سقوط الأول لما ذكر سقوط الثاني أيضاً (لأننا نقول): إن ظاهر ما تقدم جعل المطهريه للمعتصم بمجرد الإصابة في قبال الاحتياج إلى العدد أو الورود أو نحوهما، مما يرجع الى الشرط في مطهريه الماء، لا بلحاظ مطهريه غيره كالتراب، لا أقل من احتمال ذلك على وجه يوجب إجماله، فيرجع في وجوب التعفير إلى إطلاق دليله.

(٢) كما تضمنه موثق عمار

«٢». (٣) ذكره جماعة من الأصحاب- كما عن الحقائق و الذخيرة- إذ المفهوم عرفاً من التحريك في الموثق وصول الماء إلى الجزء المتنجس، و هو حاصل في الفرض. فاستشكل الجواهر فيه غير ظاهر.

(٤) أما في الشبهة المفهومية فلوجوب الاقتصار على المتيقن عند إجمال

(١) تقدم في المسألة الخامسة.

(٢) تقدم في المسألة الخامسة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥

الغسالة على المتعارف (١)، ففي مثل البدن ونحوه مما لا- ينفذ فيه الماء يكفي صب الماء عليه، و انفصال معظم الماء، و في مثل الثياب و الفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره،

المقيد و تردده بين الأقل و الأ-كثر، و يكون المرجع في الفرد المشكوك هو المطلق، و هو ما دل على كفاية المرة مطلقاً، الذي تقدمت الإشارة اليه.

و أما في الشبهة المصداقية فلأصالة عدم كونه من الظروف، المنقح لموضوع العام، بناء على أن موضوعه بعد الجمع بينه و بين الخاص كل فرد لا ينطبق عليه عنوان الخاص. أما بناء على عدم اقتضائه ذلك، بل مجرد ثبوت حكم الخاص لأفراده الواقعية، و بقاء ما عداه تحت حكم العام، أو امتنع جريان الأصل المذكور، لعدم الحالة السابقة، و قلنا بعدم جريان الأصل في عدم الأزلي، فحينئذ يدور الأمر في حكم الفرد بين حكم العام و حكم الخاص، فالمرجع استصحاب النجاسة لا- غير. نعم بناء على عدم العموم اللفظي، و استفادة الحكم العام إنما كانت من جهة عدم القول بالفصل، يشكل الحكم، و لو بناءً على الرجوع إلى العام في الشبهة المصداقية.

(١) لأنه منصرف أدلة التطهير، و لو بواسطة ورودها مورد التطهير و إزالة النفرة و القذارة، فإن ذلك لا يحصل عرفاً إلا بانفصال ماء الغسالة فإنه ما دام موجوداً لا ترتفع النفرة و القذارة. و لأجل ذلك لا مجال للأخذ بإطلاق ما اشتمل منها على الصب الصادق- قطعاً- على مجرد ملاقاء المحل، فإن قرينه ورودها مورد التطهير، المنزل على المرتكز العرفي، مانعة عن الأخذ بالإطلاق المذكور. و يشير إلى ذلك مقابلة الصب بالغسل في بعض النصوص

[١]، فإن الظاهر منه أن التعبير بالصب للتنبيه على تحقق الانفصال

[١] مثل حسن الحسن بن أبي العلاء و ما عن السرائر و قد تقدما في المسألة الرابعة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦

.....

في مورد- كالجسد- بمجرد الصب، لترتب عليه غالباً بلا حاجة فيه إلى عناية أخرى. و يشهد بذلك الأمر بالغسل في كثير من الموارد التي لا- يمكن فيها العصر، إذ احتمال الفرق بين الموارد بأن يُكتفى بالصب في بعض الموارد، و لا يكتفى به في المورد الآخر، بل لا بد من الغسل، مما لا مجال له قطعاً، فلا بد من حمل الأمر بالصب على الأمر بالغسل- جمعاً- فيكون المراد من الصب الصب على نحو الغسل و التطهير المعتبر فيه الانفصال. و منه يظهر أنه لا يهمل في إثبات اعتبار الانفصال إثبات أخذ العصر في مفهوم الغسل- كما حكى عن الأ-كثر- أو مجرد حركة الماء- كما في الخلاف و غيره- إذ لو فرض صدقه على مجرد غلبة الماء على المحل جرى فيه ما ذكرنا في الصب، من انصرافه إلى صورة ارتفاع النفرة و القذارة الموجب لاعتبار الانفصال.

نعم لا يتم ما ذكرنا- بناءً على طهارة ماء الغسالة- لأن الوجه في اعتبار الانفصال عرفاً بناؤهم على سراية القذارة من المحل إلى الماء المغسول به، فمع عدم انفصاله عنه يكون المحل عندهم كأن لم يغسل، فإذا حكم الشارع باعتصام الماء كان ذلك ردعاً لهم، فلا مانع

من الأخذ بالإطلاق و لذا لا- نعتبر الانفصال في التطهير بالكثير، كما هو المشهور. كما أنه لو لم يتم ما ذكرنا من أصله لعدم ثبوت الارتكاز الموجب للانصراف كان إطلاق الأدلة محكما، و لا ينافيه البناء على نجاسة الغسالة، إذ أدلة انفعاله إنما تجرى في المنفصل، لا- فيما كان على المحل، لوجوب الخروج عنها بإطلاق أدلة التطهير التي قد عرفت دلالتها بالالتزام على طهارة البلل الكائن على المحل، سواء أ كان متخلفاً بعد انفصال مقدار من ماء التطهير، أم كان تمام المقدار المطهر به باقياً في المحل غير منفصل عنه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧

أو ما يقوم مقامه (١)، كما إذا داسه برجله، أو غمره بكفه،

(١) يعنى: في حصول المقصود، و هو الانفصال المعتبر، لأن الوجه المقتضى لاعتبار العصر شامل لمثل ذلك. هذا و لكن ظاهر المشهور- كما قيل- وجوب العصر تعبداً، بل عن الحقائق: نفى خلاف يعرف، و في وسائل البغدادى: «لا يكاد يعرف في ذلك خلاف». و عن المعتبر نسبته إلى علمائنا. و ربما يستدل له- كما في المعتبر و المنتهى و غيرهما- بالأصل، أو الإجماع، أو لدخوله في مفهوم الغسل، أو لأن النجاسة لا تزول إلا به، أو لأن الغسالة نجسة فيجب إخراجها، أو لظهور المقابلة بين الغسل و الصب في بعض النصوص

«١» في إرادة الأمر به من الأمر بالغسل، أو للأمر به في الرضوى

«٢»، و في المروى عن دعائم الإسلام عن على (ع)

«٣»، و في ذيل رواية الحسين بن أبى العلاء المتقدمة في بول الرضيع

. و فيه: أنه لا- مجال للأصل مع الدليل. و الإجماع ممنوع، لتحقيق الخلاف، و نسبة دعوى ظهور الإجماع إلى المعتبر غير ظاهرة، بل ظاهر عبارته كون المنسوب الى العلماء هو التعدد. و دخوله في مفهوم الغسل بنحو لا يرجع إلى ما ذكرنا ممنوع جداً، لصدق الغسل فيما لا يمكن فيه العصر.

و كون النجاسة لا- تزال إلا به مصادرة، إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا و مقتضاه الاكتفاء عن العصر بتوالى الصب على الثوب- مثلاً- إلى أن ينفصل الماء الأول، و حينئذ لا حاجة إلى العصر لفصل الماء الأخير. و وجوب إخراج

(١) تقدم في المسألة الرابعة.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨

أو نحو ذلك. و لا يلزم انفصال تمام الماء (١). و لا يلزم الفك و الدلك (٢)، إلا- إذا كان فيه عين النجس أو المتنجس، و في مثل الصابون و الطين و نحوهما مما ينفذ فيه الماء و لا يمكن عصره

الغسالة لنجاستها قد عرفت ما فيه من قيام الدليل على طهارة المتخلف.

مع أنه مبنى على نجاستها، و لا يتم على القول بالطهارة، و المقابلة بين الغسل و الصب قد عرفت وجهها في صدر المسألة. و الرضوى لم تثبت حجتيه، و شهرة القول بمضمونه من دون اعتماد عليه غير جابرة، و مثله مرسل الدعائم

، و رواية الحسين

قد عرفت إجمالها. هذا و التأمل في جملة من أدلة لزوم العصر يقتضى الحكم بكون مراد المستدل منه مجرد الانفصال، و قد عرفت

أنه لا يتم تقريبه على القول بطهارة الغسالة، كما لعله المشهور.

(١) فإنه المطابق للارتكاز العرفي.

(٢) وأوجه العلامة (ره) في التحرير، و عن النهاية. و استدل عليه في المنتهى بالاستظهار. و بالأمر به في تطهير الإناء الذي شرب فيه الخمر «١»، إذ ليس ذلك إلا للنجاسة المطردة في غير الإناء. مع أن إطلاق الأمر بغسله أولاً ثم الأمر بالدلك ثانياً يقتضى دخوله في مفهوم الغسل، و إلا- لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة «و فيه»: أن الاستظهار إنما يمكن فرضه في ظرف الشك في زوال النجاسة، و ليس هو محلاً للكلام.

و لو أريد ما يجامع اليقين بذلك فلا- دليل على وجوبه. و لاحتمال خصوصية لمورد النص مجال واسع. و تأخير الأمر بالدلك عن الأمر بالغسل مطلقاً ليس من تأخير البيان عن وقت الحاجة، كسائر المقيدات و المخصصات

(١) تقدم في المسألة السابعة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩

فيظهر ظاهره بإجراء الماء عليه (١)، و لا يضره بقاء نجاسة الباطن على فرض نفوذها فيه. و أما في الغسل بالماء الكثير

المنفصلة. و إمكان معارضة ذلك بأن عطف الغسل على الدلك مما يقتضى خروجه عن مفهوم الغسل، و جعله من عطف الكل على الجزء خلاف الظاهر، بل الظاهر أن خروجه عنه مما لا ينبغي الإشكال فيه. نعم يمكن دعوى أن الدلك المزيل للعين داخل في مفهوم الغسل من تلك العين، لكنه خارج عن محل الكلام. و لعل الوجه في تركه في صدر الموثق الاكتفاء بذكر الغسل عنه، و التنصيص عليه في ذيله لأجل عدم التفات السائل الى ذلك، حتى احتمل الاكتفاء بمجرد الصب و لو مع بقاء العين، كما هو الغالب في أواني الخمر.

(١) أما طهره بالقليل ظاهراً و باطناً، فقد نسب منعه إلى شهرة المتأخرين- كما عن الذخيرة- أو المتعارف بينهم- كما عن المعالم- لعدم انفصال ماء الغسالة عنه المعتبر في التطهير. و استشكله في محكي المدارك بلزوم الحرج، و الضرر. و بأن المتخلف فيه لا يزيد على المتخلف في الحشاي بعد الدق و التغميز. و بمخالفته لمطلقات الغسل. انتهى. و مرجع الدليلين الأخيرين الى أن الانفصال المعتبر في التطهير ليس انفصال تمام الماء ضرورة بل المقدار الذي يتوقف عليه زوال القذارة و النفرة و هو حاصل، لعدم المانع من جريان الماء إلى أطراف المحل المتنجس، و نفوذ المقدار غير المعتد به عرفاً غير قاذح، و ملاحظة عمل العرف في تطهيرهم لما هو محل الكلام من الصابون و الطين و الخبز و الفواكه و القرطاس و اللبن و الجبن و نحوها شاهد

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠

فلا يعتبر انفصال الغسالة (١)، و لا العصر (٢)،

بما ذكرنا. و يشير إليه المرسل

«١» و المسند

«٢» في العيون في تطهير لقمة الخبز الواقعة في القذر. نعم لو كان محل الكلام ما يرسب فيه تمام ماء الغسالة أو أكثره تم ما ذكر. فتأمل جيداً. نعم لا- مجال للدليل الأول في إثبات الطهارة، لأن الحرج و الضرر لو فرضا فإنما ينفيان التكليف، و لا يصلحان لإثبات التطهير. ثم لو بنى على عدم طهر الباطن لنفوذ ماء الغسالة فيه، فهل يطهر الظاهر لانفصاله عنه و لو بالنفوذ إلى الباطن، أو لا لعدم تحقق الانفصال المطلق؟ وجهان- كما في الجواهر و غيرها- أقواهما الأول، لعدم الدليل على اعتبار الانفصال المطلق، بل المعتبر هو

الانفصال عن المحل المتنجس لا- غير هو حاصل. نعم لو امتلأ- العمق بماء الغسالة على نحو يطفح إلى الظاهر بقى الظاهر على نجاسته. لكنه ليس من محل الكلام. والله سبحانه أعلم.

(١) لما عرفت من عدم تمامية وجه اعتبار الانفصال فيما لو كان الماء معتصماً. نعم لو كان الوجه فيه دخوله في مفهوم الغسل أو انصراف الأدلة إليه، كان اللازم عدم الفرق بين الكثير والقليل في اعتبار الانفصال، ومرسل المختلف غير حجة، وإن كان ظاهراً في نفى اعتباره.

(٢) إذ الوجه في اعتباره كونه أحد طرق الانفصال فإذا لم يعتبر لم يعتبر. نعم لو تم ما نسب إلى ظاهر المشهور من اعتباره تعبدًا اختلف الحكم باعتباره باختلاف الدليل المعتمد عليه في إثباته- كما تقدم ذلك- فإن كان الدليل هو الأول، أو الثالث، أو الرابع، أو السادس، أو

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١

ولا التعدد (١) وغيره، بل بمجرد غمسه في الماء بعد زوال العين يظهر،

الأمر به في الرضوى

و العلوى

، لزم اعتباره في الكثير أيضاً، وإن كان هو الثاني أو الخامس لم يلزم اعتباره فيه، وإن كان هو الأمر به في رواية الحسين فاعتباره في الكثير وعدمه تابعان لعدم ظهور الصب في القليل وظهوره، فعلى الأول يلزم اعتباره لإطلاق الدليل، وعلى الثاني يختص اعتباره بالقليل. فراجع ما أشرنا إليه من أدلة العصر. وتأمل.

(١) أما سقوط التعدد في الأواني فقد تقدم أن العمدة فيه ما تقدم في المطر «١» من

قوله (ع): «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر».

و أما سقوطه في غيرها فلذلك أيضاً. مضافاً إلى صحيح ابن مسلم الوارد في الثوب يصيبه البول من

قوله (ع): «وإن غسلته في ماء جار فمرة واحدة» «٢»

و

صحيح ابن سرحان: «ما تقول في ماء الحمام؟ فقال (ع):

هو بمنزلة الجارى» «٣».

و إذا ثبت ذلك لماء الحمام الذى يكون فى الحياض الصغار، ثبت لما فى الخزائن بطريق أولى، وقد عرفت سابقاً أنه لا خصوصية للحمام فى ذلك. هذا فى الثوب، أما الجسد فإن أمكن إلحاقه عرفاً بالثوب فهو، وإلا كان المرجع فيه- مضافاً إلى الإطلاقات المشار إليها فى المسألة الرابعة، بناءً على قصور أدلة التعدد فيه عن شمول الكثير لاشتمالها على التعبير بالصب- ما ورد فى ماء المطر، بضميمة عدم القول بالفصل، أو الأولوية، على ما تقدم فى سقوط التعدد فى الأواني.

(١) تقدم فى المسألة الثالثة عشرة.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢

و يكفى فى طهارة أعماقه إن وصلت النجاسة إليها نفوذ الماء الطاهر فيه فى الكثير (١)، و لا يلزم تجفيفه أولاً.

(١) فإن نفوذه فيه يحقق الغسل المعتبر فى التطهير، إلا أن الاشكال فى تحقق نفوذ الماء فى أكثر الأمثلة المذكورة فى كلماتهم، بل الظاهر أن النافذ فيه رطوبة محضة، ليست ماء عرفاً، فكيف تصلح للمطهرية؟! مع أن لازم ذلك طهارة السطح الذى هو الجانب الآخر بمجرد وضع الظاهر فى الكثير، و لا يظن من أحد التزامه. و كأنه لذلك أطلق بعض المنع من قبولها للتطهير، و فصل آخر- و نسب الى المشهور- فجوزه فى الكثير دون القليل، لعدم الانفصال المعتبر فى الثانى- بناء منه على أن النافذ ماء- أو للاكتفاء فى التطهير فى الكثير بمجرد ملاقة الرطوبة- بناء على أن النافذ ليس ماء- و لا دليل على الاكتفاء بذلك فى القليل.

و الأوفق بالقواعد المنع من تطهير باطنها إذا لم يكن النافذ فيه ماء عرفاً، بل كان رطوبة محضة، و إن كان ماء- و لو كان أدنى مصاديقه- أمكن تطهيرها فى الكثير. و كذا فى القليل إن أمكن انفصال ماء الغسالة و لو لتوالى الصب على الظاهر، و إن لم يمكن انفصاله إلا بتجفيفه ففيه تأمل، للتأمل فى كفاية التجفيف فى حصول الطهارة و ارتفاع النفرة عرفاً.

نعم يمكن أن يستفاد إمكان تطهيرها مطلقاً مما ورد فى تطهير الأوانى بالغسل

[١] على اختلاف موضوعاتها من قدح أو إناء أو دن أو كوز أو ظرف، و على اختلاف نجاستها من ولوغ، أو موت جرد، أو خمر، أو شرب خنزير، أو مطلق القذارة، أو غير ذلك، فإن إطلاق الاجتزاء فى حصول الطهارة بمجرد الغسل للسطح الظاهر مع كثرة الموارد التى ترسب فيها

[١] تقدم كثير من نصوص ذلك فى المسألة الخامسة و السادسة و السابعة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣

.....

النجاسة، لكون الظرف من الخزف و نحوه، دليل على طهارة الباطن بالتبعية. و مثله ما ورد

فى رواية السكونى: «أن أمير المؤمنين (ع) سئل عن قدر طبخت و إذا فى القدر فأرة. فقال (ع): يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل» (١)

فان ظاهرها كون الفأرة واقعة حال الطبخ أو قبله، الموجب لسراية الرطوبة النجسة إلى أعماق اللحم و توابعه من المخ و الشحم و غيرهما، ضرورة كون المراد من اللحم ما يعم ذلك، و المراد من غسل اللحم غسل جميع ما يصل اليه الماء على النحو المتعارف فى الغسل بالماء القليل، و لا يقدح فى حصول الطهارة له رسوب الرطوبة النجسة فى الخل و المسام بواسطة الطبخ، لحصول الطهارة بالتبعية. و قريب منها رواية زكريا بن آدم المتقدمة فى نجاسة الخمر

«٢»، و

رواية ابن جعفر (ع): «عن أكسيه المرعزى و الخفاف تنقع فى البول أ يصل على عليها؟ قال (ع): إذا غسلت بالماء فلا بأس» «٣»

و المناقشة فى النصوص من جهة عدم ظهورها فى كون موردها مما تنجس فيه الباطن، لعدم كون الرطوبة الداخلة فى العمق من الرطوبة المسرية، بل من الجائز أن تكون غير سارية فلا تنجس.

بعيد فى بعض موارد بل لعله خلاف إطلاقها. و كذا فى عدم ظهورها فى طهارة الباطن بالغسل بل من الممكن أن تدل على طهارة

الظاهر، فإن هذه المناقشة أيضاً بعيدة و المناقشة في السند- مع أنها لا تطرد في الجميع- يمكن دفعها بجبرها بالعمل - كما حكى - و المقام بعد مجال للتأمل. و الله تعالى هو الموفق.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المضاف حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٧١ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤

نعم لو نفذ فيه عين البول - مثلاً - مع بقاءه فيه يعتبر تجفيفه (١).

بمعنى: عدم بقاء مائته فيه (٢)، بخلاف الماء النجس الموجود فيه، فإنه بالاتصال بالكثير يطهر (٣) فلا حاجة فيه إلى التجفيف.

[(مسألة ١٧): لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع]

(مسألة ١٧): لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع (٤) و إن كان مثل الثوب (٥) و الفرش و نحوهما، بل يكفي صب الماء عليه (٦).

(١) بل يكفي نفوذ الماء الطاهر المؤدى إلى استهلاكه.

(٢) يعنى: و إن بقيت رطوبته، فإنها لا تمنع من وصول الماء إلى الأجزاء الباطنة، فتطهر به.

(٣) يعنى: بناءً على كفاية مجرد الاتصال، كما تقدم. لكن هذا لو كان ما فى الباطن ماء، أما لو كان رطوبةً فاتصال الرطوبة بالمعتصم غير مطهر لها كما لا يخفى.

(٤) كما يأتى وجهه.

(٥) لإطلاق النص. بل لعله المتيقن منه.

(٦) إجماعاً صريحاً و ظاهراً، محكياً عن جماعة، منهم السيد و الشيخ فى الناصريات و الخلاف. و يشهد به

حسن الحلبي المتقدم: «سألت أبا عبد الله (ع) عن بول الصبى. قال (ع): تصب عليه الماء فان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا. و الغلام و الجارية فى ذلك شرع سواء» (١)

و لا مجال لتقييده بالعصر أو الانفصال بقرينة مقابلته بالغسل مع اتحاد المورد. و منه يظهر لزوم حمل الصبى

فى موثق سماعة: «سألته عن بول

.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥

مرة على وجه يشمل جميع أجزائه (١) و إن كان الأحوط مرتين (٢). لكن يشترط أن لا يكون متغذياً (٣) معتاداً بالغذاء و لا يضر

تغذيته اتفاقاً نادراً، و أن يكون ذكراً لا أنثى، على الأحوط (٤). و لا يشترط فيه أن يكون فى الحولين،

الصبى يصيب الثوب. فقال: اغسله ..» (١)

على من أكل، حملاً للمطلق على المقيد. وقد تقدم الكلام في رواية الحسين الآمرة بالعصر (٢) فراجع.

(١) على ما قطع به الأصحاب - كما عن المدارك - وإن كان مقتضى الاكتفاء بالرش المحكى عن بعض عدم اعتبار الاستيعاب، لكنه لا وجه له، لأنه خلاف النص، والإجماع.

(٢) كما تقدم في المسألة الرابعة.

(٣) كما عن البيان. وعن المعتمد والمنتهى ونهاية الأحكام وغيرها التعبير بـ «من لم يأكل»، وعن العلامة (ره) نسبته إلى المشهور. وفي الشرائع التعبير بالرضيع ولعل المراد واحد. ومقتضى الجمود على عبارة النص الاكتفاء بمطلق الأكل في وجوب الغسل، وعدم الاكتفاء بالصعب. إلا أن الظاهر منه لما كان هو الأكل المتغذى به، الذي يتعارف للأطفال بعد شهور من ولادتهم، لأنه المنصرف إليه، وإلا تعلق الحكم بأول الولادة، لاستحباب تحنيكه بالتمر، كما عن المنتهى (فتأمل) وجب تقييده به.

(٤) وعن المشهور الجزم به، بل عن المختلف الإجماع عليه، وفي الجواهر: «لعله لا خلاف فيه». للأمر بالغسل من بول الأنثى

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) تقدم في المسألة الرابعة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦

بل هو كذلك ما دام بعد رضيعاً غير متغذو وإن كان بعدهما (١).

في رواية السكوني عن جعفر (ع) عن أبيه: «ان علياً (ع) قال: لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم، لأن لبنها يخرج من مثانة أمها، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين» (١). وقصور ذيل حسن الحلبي

عن إثبات مساواتهما في ذلك، لاختصاصه بالجارية التي لا تعم الرضعة. وإرادة الأعم منها غير ظاهرة، لعدم القرينة عليه، واستعمالها فيها في رواية السكوني مجاز، وكون الغلام أعم من الرضيع - لو سلم، كما عن الأزهري، والثعالبي. ويشهد له الاستعمال في القرآن المجيد وغيره وتقدم في رواية السكوني - أو أنه محتمل لذلك - كما قد يظهر من القاموس - لا يصلح قرينة عليه. مع أن تقييد الغلام بغير الرضيع، على تقدير عمومته، أولى من التجوز في الجارية بحملها على ما يعم الرضعة ولا سيما وأنه يساعده العدول عن التعبير بالصبي - كما في السؤال - إلى التعبير بالغلام، فإن العدول يناسب أن يكون المراد بالغلام غير المراد بالصبي. وعلى هذا فالمراد من اسم الإشارة في قوله (ع):

«في ذلك»

هو وجوب الغسل المجهول في الحديث لغير الرضيع. ومنه يظهر عدم ثبوت نسبة إلحاق الأنثى بالذكر إلى الصدوقين، لاتحاد عبارتهما مع عبارة النص، كما قيل.

(١) أخذاً بإطلاق النص. خلافاً للمحكي عن السرائر، وروض الجنان، بل جامع المقاصد، والمسالك، حيث قيدوه بما لم يتجاوز سن الرضاعة. وكأنه لدعوى الانصراف، ولكنها غير ظاهرة. أو لقوله (ع):

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧

كما أنه لو صار معتاداً بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور، بل هو كسائر الأبوال. وكذا يشترط في لحوق الحكم أن يكون اللبن من المسلمة، فلو كان من الكافرة لم يلحقه (١).
و كذا لو كان من الخنزيرة.

[(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه]

(مسألة ١٨) إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه (٢)، كما أنه إذا شك

«لا رضاع بعد فطام» (١)

، بناء على أن يكون المراد منه سن الفطام - كما فهمه الأصحاب، و يستفاد من بعض النصوص «٢» - و عموم النفي التنزيلى يقتضى شمول المقام «و فيه»: أنه يتم لو كان الأثر الشرعى للرضاع و عدمه، و المذكور فى النص الأكل و عدمه، فالرضاع ليس موضوعاً للأثر.

(١) لما يستفاد من التعليل المذكور فى رواية السكونى من وجوب الغسل لكل بول لذى لبن نجس. و عدم حجته فى نجاسة لبن الأنثى، أو فى كون خروجه من المثانة - لو سلم - لا - يمنع من حجته فيما ذكر، لإمكان التفكيك بين الدلالات فى الحجية. و لازم ذلك الحكم بوجوب الغسل فيما لو رضع من لبن خنزيرة أو كلبه، بل لو ارتضعت الأنثى من لبن الذكر و بالعكس انعكس الحكم. إلا أن يقال: بعد عدم إمكان العمل بالرواية فى موردها، إما لقصور سندها، أو للعلم بإرادة خلاف ظاهرها و ردها إلى قائلها (ع)، لا مجال للعمل بظاهر التعليل، لعدم إمكان التفكيك عرفاً بين مداليلها، و إن جاز فى بعض الموارد التى ليس مثلها المقام.
(٢) للأصل فيه و فيما بعده.

(١) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع.

(٢) الوسائل باب ٥: من أبواب ما يحرم بالرضاع حديث: ٥، ٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨

بعد العلم بنفوذه فى نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه، فيحكم ببقاء الطهارة فى الأول، و بقاء النجاسة فى الثانى.

[(مسألة ١٩): قد يقال بطهارة الدهن المتنجس إذا جعل فى الكر الحار بحيث اختلط معه]

(مسألة ١٩): قد يقال بطهارة الدهن المتنجس إذا جعل فى الكر الحار بحيث اختلط معه (١)، ثم أخذ من فوقه بعد برودته. لكنه مشكل، لعدم حصول العلم بوصول الماء إلى جميع أجزائه، و إن كان غير بعيد (٢) إذا غلى الماء مقداراً من الزمان.

(١) قال العلامة (ره) فى محكى التذكرة: «لو طرح الدهن فى ماء كثير، و حرّكه حتى تخلل الماء أجزاء الدهن بأسرها طهر. و للشافعية قولان».

(٢) و فى الجواهر: «أنه بعيد ممتنع»، و فى المستند: «قيل باستحالة مداخله الماء جميع أجزائه».

أقول: الوجه فى استحالة ابتناؤه على القول بوجود الجزء الذى لا يتجزأ، و قد بُرهن على امتناعه فى محله، و لو بنى على إمكانه فلا تبعد دعوى استحالة عادة، لاختلافه مع الماء ثقلاً، المؤدى إلى انفصال أحدهما عن الآخر طبعاً، لا أقل من أن ذلك مانع عن حصول

العلم بمدخله الماء جميع أجزائه. مع أنه لو سلم حصول العلم بذلك، فلا دليل على حصول الطهارة به، وإطلاق مطهريه الماء إنما يصح التمسك به بعد إحراز قابلية المحل، وهو غير حاصل. ولذا كان بناء الأصحاب على عدم طهارة المائعات غير الماء إلا بالاستهلاك، كما سبق. وإلى ذلك تشير الأخبار الآمرة بإلقاء السمن و الزيت الجامدين إذا ماتت فيهما فأرة «١».

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الماء المضاف حديث: ١ وفي باب: ٤٣ من الأطعمة المحرمة أحاديث أخر دالة على المطلب.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسة دار التفسير، قم - إيران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٤٩

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩

[(مسألة ٢٠): إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما، يجعل في وصلة (خرقة)]

(مسألة ٢٠): إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما، يجعل في وصلة (خرقة) و يغمس في الكر، و إن نفذ فيه الماء النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس (١)، بل لا يبعد تطهيره بالقليل (٢)، بأن يجعل في ظرف و يصب عليه، ثم يراق غسالته، و يطهر الظرف أيضاً بالتبع (٣)، فلا حاجة إلى التثليث فيه، و إن كان هو الأحوط. نعم لو كان الظرف أيضاً نجساً فلا بد من الثلاث.

[(مسألة ٢١): الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه ثم عصره]

(مسألة ٢١): الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه (٤) ثم عصره، و إخراج غسالته و كذا اللحم النجس.

(١) على ما سبق في المسألة السادسة عشرة.

(٢) هذا في صورة عدم نفوذ الماء النجس واضح، لوضوح إمكان استيلاء الماء القليل على السطح الظاهر، أما في صورة نفوذه فهو مبني على ما سبق.

(٣) لسكوت الصحيح

[١] عن التعرض لوجوب تطهير المرن بعد الغسل الأولى و الثانية، فإنه ظاهر في طهارته بالتبع، و يساعده الارتكاز العرفي. و كذا الحال في الطشت في المسألة الآتية. و يأتي إن شاء الله في التاسع من المطهرات.

(٤) كما هو محمل صحيح ابن مسلم

[٢] عند القائلين باعتبار الورود و أما بناء على عدم اعتباره فيجوز أيضاً وضع الماء أولاً، ثم وضع الثوب فيه. و كذا الحال في اللحم.

[١] و هو صحيح محمد بن مسلم المتقدم في اشتراط الورود في التطهير بالماء.

[٢] تقدم في اشتراط الورود في التطهير بالماء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠

و يكفى المرة فى غير البول، و المراتان فيه، إذا لم يكن الطشت نجساً قبل صب الماء، و إلا فلا بد من الثلاث (١) و الأحوط التثليث مطلقاً.

[مسألة ٢٢): اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره فى الكثير]

(مسألة ٢٢): اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره فى الكثير، بل القليل إذا صب عليه الماء (٢) و نفذ فيه الى المقدار الذى وصل إليه الماء النجس (٣).

[مسألة ٢٣): الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه فى الكر]

(مسألة ٢٣): الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه فى الكر و نفوذ الماء إلى أعماقه، و مع عدم النفوذ يطهر ظاهره، فالفطرات التى تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهرة و كذا الطين اللاصق بالنعل. بل يطهر ظاهره بالماء القليل أيضاً، بل إذا وصل إلى باطنه- بان كان رخواً- طهر باطنه أيضاً به (٤).

[مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً]

(مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزاً، ثم وضعه فى الكر حتى يصل الماء الى جميع أجزائه (٥)،

(١) لقصور النص عن إثبات الطهارة بالتبعية.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق روايتى السكونى و زكريا المتقدمتين «١» و غيرهما.

(٣) لعله خلاف إطلاق الروايتين، كما عرفت فى المسألة السادسة عشرة.

(٤) تقدم الكلام فيه. فراجع.

(٥) هذا واضح على تقدير نفوذ الماء فى العمق، لعدم اعتبار الانفصال لكن عرفت الإشكال فى النفوذ، و النصوص المتقدمة «٢» لا تدل على

(١) تقدم ذكرهما فى ذيل المسألة السادسة عشرة.

(٢) تقدمت فى المسألة السادسة عشرة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١

و كذا الحليب (١) النجس بجعله جنباً و وضعه فى الماء كذلك.

[مسألة ٢٥): إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء فى أطرافه]

(مسألة ٢٥): إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء فى أطرافه من فوق الى تحت، و لا- حاجة فيه إلى التثليث، لعدم كونه من الظروف، فيكفى المرة فى غير البول، و المراتان فيه و الأولى أن يحفر فيه حفيرة يجتمع الغسالة فيها (٢)، و طمها بعد ذلك بالطين الطاهر.

[مسألة ٢٦: الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر و الحجر تطهر بالماء القليل]

(مسألة ٢٦): الأرض الصلبة أو المفروشة بالآجر و الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها، لكن مجمع الغسالة يبقى نجساً، و لو أريد تطهير بيت أو سكة فإن أمكن إخراج ماء الغسالة - بأن كان هناك طريق لخروجه - فهو، و إلا يحفر حفيرة ليجمع فيها، ثم يجعل فيها الطين الطاهر، كما ذكر في التنوير. و إن كانت الأرض رخوة، بحيث لا يمكن إجراء الماء عليها، فلا تطهر إلا بإلقاء الكر أو المطر أو الشمس.

نعم إذا كانت رملًا يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها

إمكان تطهيرها، لأن موردنا النجاسة بعد الانجماد لا قبله، كما في الفرض كما عرفت أيضاً الإشارة إلى إمكان تطهيرها بالقليل على تقدير نفوذه في عمقها، و انفصاله بتوالى الصب.

(١) الإشكال في الحليب هو الإشكال في الدهن المتنجس و غيره من المائعات، و قد تقدم في مبحث الماء المضاف أنها لا تطهر إلا بالاستهلاك لعدم الدليل على طهارتها بما ذكر، حتى لو قلنا بوجود الجزء الذي لا يتجزأ.

(٢) هذا لا يرتبط بطهارة نفس التنور، و إنما يتوقف عليه طهارة أرضه، لنجاسة ما يستقر فيه ماء الغسالة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢

و رسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجساً بماء الغسالة، و إن كان لا يخلو عن إشكال (١)، من جهة احتمال عدم صدق انفصال الغسالة.

[مسألة ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر]

(مسألة ٢٧): إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر (٢). نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكر أو الغسل بالماء القليل. بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس، فإنه إذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الإطلاق يطهر و إن صار مضافاً أو متلوياً بعد العصر كما مر سابقاً (٣).

[مسألة ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات]

(مسألة ٢٨): فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات (٤)، فلو غسل مرة في يوم، و مرة أخرى في يوم آخر، كفى. نعم يعتبر في العصر الفورية بعد صب الماء على الشيء المتنجس (٥).

(١) تقدم دفعه في المسألة السادسة عشرة.

(٢) لبقاء عين النجاسة المانع من حصول التطهير منها.

(٣) يعني: في صدر الفصل، و مر أيضاً بعض الكلام فيه. فراجع.

(٤) للإطلاق.

(٥) قد يختلف اعتبارها و عدمه باختلاف دليل اعتبار العصر، فان كان هو الأمر به في النصوص، أو دخوله في مفهوم الغسل، أو ظهور المقابلة بينه و بين الصب، لم تجب الفورية، للإطلاق، و كذا لو كان هو الإجماع، حيث لا يكون لمعقده إطلاق، فإن المرجع مع الشك إطلاقاً الغسل. و إن كان دليل اعتبار العصر الأصل - لعدم الإطلاق من جهة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣

[مسألة ٢٩: الغسلة المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها، تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد]

(مسألة ٢٩): الغسلة المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها، تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد (١)، فتحسب مرة، بخلاف ما إذا بقي بعدها شيء من أجزاء العين، فإنها لا تحسب (٢).

انصراف إطلاقات الغسل الى المتعارف، فلا تصلح للمرجعية عند الشك - وجبت الفورية، لجريان استصحاب النجاسة بدونها. فلا بد من ملاحظة الأدلة المتقدمة في اعتبار العصر، و النظر في مقتضاها. و لو كان وجوب العصر لمقدميته للانفصال المعتبر في التطهير لأجل الارتكاز العرفي فالظاهر عدم اعتبار الفورية. نعم يعتبر عدم جفاف مقدار منه على المحل المغسول فإنه مما يمنع عن حصول الطهارة له عرفاً، فلو لم يجف لطوبة الهواء جاز تأخر الانفصال، و يحصل الطهر بعده.

(١) للإطلاق. و كأنه (ره) يريد صورة استمرار الصب بعد إزالة العين، لثلا- ينافي ما تقدم منه. و لكن عرفت أن قيام الدليل عليه مشكل.

(٢) و في الجواهر: ان مقتضى الإطلاق احتسابها (و دعوى):

أنه إذا كانت العين موجودة بعد الغسلة الأولى كان مقتضى إطلاق الدليل وجوب الغسلتين منها، كما في سائر الأفراد (مندفعة) بأن الفرد الواحد لا يمكن تطبيق الدليل عليه مرتين، فاذا صدق عليه قبل الغسلة الأولى أنه بول، فيجب غسله مرتين، فلا مجال لتطبيقه بعد الغسلة الأولى لتنافي التطبيقين. لكن فيه: أن تنافيهما يوجب سقوطهما معاً، و الرجوع إلى استصحاب النجاسة. مضافاً إلى أن إزالة العين من مقومات الغسل منها عرفاً، فلا يصدق الغسل منها مع عدم الإزالة. لا أقل من انصراف لدليل عن الغسل غير المزيل، بل قد تقدم دعوى بعض انصرافه عن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤

و على هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفى غسله مرة أخرى، و ان أزالها بماء مضاف يجب بعده مرتان أخريان (١).

[مسألة ٣٠: النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير و لا حاجة فيها الى العصر]

(مسألة ٣٠): النعل المتنجس تطهر بغمسها في الماء الكثير و لا حاجة فيها الى العصر، لا من طرف جلدها (٢)، و لا من طرف خيوطها. و كذا البارية. بل في الغسل بالماء القليل أيضاً كذلك، لأن الجلد و الخيط ليسا مما يعصر (٣)، و كذا الحزام من الجلد، كان فيه خيط، أو لم يكن.

[مسألة ٣١: الذهب المذاب و نحوه من الفلزات، إذا صب في الماء النجس]

(مسألة ٣١): الذهب المذاب و نحوه من الفلزات، إذا صب في الماء النجس، أو كان متنجساً فأذيب، ينجس ظاهره و باطنه (٤)، و لا يقبل التطهير إلا ظاهره (٥)،

الغسلة المزيله مطلقاً، و إن كان ممنوعاً، كما عرفت.

(١) لإطلاق دليل وجوب الغسل مرتين بالماء المطلق.

- (٢) هذا لا حاجة إليه، لعدم اعتبار العصر في الكثير مطلقاً ولا يختص بطرف شيء دون شيء.
- (٣) قد يكون الخيط مما يعصر إذا كان رخواً يحمل مقداراً معتداً به من الماء وإن كان الفرض نادراً.
- (٤) إذا كان يؤدي ذلك إلى ملاقاة الأجزاء الباطنة، كما هو كذلك غالباً، ومجرد الصب لا يلزم ذلك.
- (٥) لا ممانع نفوذ الماء في باطنه، ولا مجال لدعوى كون طهارة الباطن بالتبعية للظاهر، لأن ذلك - على تقدير تماميته، كما عرفت - يختص بالمتنجس بالتبعية.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥

فاذا اذيب ثانياً بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانياً (١). نعم لو احتمل عدم وصول النجاسة إلى جميع أجزائه، وأن ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهرة، يحكم بطهارته، وعلى أى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله وإن كان مثل القدر من الصفر (٢)،

[مسألة ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته]

(مسألة ٣٢): الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبة يحكم بطهارته، ومع العلم بها يجب غسله (٣) و يظهر ظاهره، وإن بقى باطنه على النجاسة إذا كان متنجساً قبل الإذابة.

[مسألة ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير]

(مسألة ٣٣): النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير بل والغسل بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق، وكذا قطعة الملح. نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس، أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعاً، لا يكون حينئذ قابلاً للتطهير (٤)

(١) لاختلاط أجزائه وامتزاجها.

(٢) للأصل، ولعله من القطعيات. نعم لو احتمل ظهور الباطن بتوسط الاستعمال كان مقتضى الاستصحاب نجاسة ذلك الظاهر المردد بين الأول والأخير.

(٣) يعنى: حيث يجب تطهيره.

(٤) يعنى: بتمامه حتى باطنه، لما سبق منا فى الحليب الذى صنع جنباً. بل لو قيل بالطهارة هناك لا نقول بها هنا، من جهة أن نفوذ الماء موجب لصيرورته مضافاً لا يقبل المطهرية. ولأجل ذلك فرق بينه وبين الحليب النجس. وأما ظاهره فلا مانع من تطهيره إذا علم جريان

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦

[مسألة ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس]

(مسألة ٣٤): الكوز الذى صنع من طين نجس، أو كان مصنوعاً للكافر، يطهر ظاهره بالقليل، و باطنه أيضاً إذا وضع فى الكثير فنفذ الماء فى أعماقه (١).

[مسألة ٣٥: اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير والقليل، إذا لم يكن لدسومتها جرم]

(مسألة ٣٥): اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير والقليل، إذا لم يكن لدسومتها جرم، وإلا فلا بد من إزالته أولاً، وكذا اللحم

الدم، و الألية، فهذا المقدار من الدسومة لا يمنع من وصول الماء.

[(مسألة ٣٦): الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها]

(مسألة ٣٦): الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالحب الميثب في الأرض و نحوه- إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه (٢) «أحدها»: أن تملأ ماء (٣) ثم تفرغ، ثلاث مرات «الثاني»: أن يجعل (٤) فيها الماء، ثم يدار إلى أطرافها بإعانة اليد أو غيرها (٥)،

الماء عليه بوصف الإطلاق، كما في الفرض الأول.

(١) لكن الإشكال في إمكان ذلك، و ليس هو مثل العجين النجس الذي يصنع خبزاً، لأن التصاق بعض الأجزاء ببعض فيه مانع من نفوذ الماء في جميع أجزائه، بخلاف الخبز، إذ ليس التصاق أجزائه كذلك.

(٢) هذه الوجوه يمكن أن تستفاد من موثق عمار المتقدم

«١»، و من الرجوع الى الكيفية العرفية المنزل عليها إطلاق أدلة التطهير.

(٣) تقدم استشكل الجواهر فيه في المسألة الرابعة عشرة، و تقدم دفعه.

(٤) هذا الوجه أوفق بمتن الموثق.

(٥) لإطلاق التحريك في الموثق.

(١) تقدم في المسألة الخامسة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧

ثم يخرج منها ماء الغسالة (١)، ثلاث مرات «الثالث»: أن يدار الماء إلى أطرافها (٢)، مبتدئاً بالأسفل، إلى الأعلى، ثم يخرج الغسالة المجتمعمة، ثلاث مرات «الرابع»: أن يدار كذلك لكن من أعلاها إلى الأسفل، ثم يخرج، ثلاث مرات. و لا يشكل بأن الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغسالة في أسفلها قبل أن يغسل، و مع اجتماعها لا يمكن إدارة الماء في أسفلها. و ذلك لأن المجموع يعد غسلاً واحداً، فالماء الذي ينزل من الأعلى يغسل كل ما جرى عليه إلى الأسفل، و بعد الاجتماع يعد المجموع غسالة، و لا يلزم تطهير آلة إخراج الغسالة كل مرة (٣) و إن كان أحوط. و يلزم المبادرة إلى إخراجها عرفاً في كل غسلة (٤).

(١) يعني: و لو بآلة. لإطلاق الإفراغ.

(٢) فإنه جمع بين الصب و التحريك. و كذلك الرابع.

(٣) لإطلاق الموثق. و لعدم تنجس المغسول بماء غسالته. و استشكل في الجواهر في الأول بعدم كونه مسوقاً لذلك، و في الثاني بالمنع، إذ مقتضى القاعدة تنجسه بها بعد الانفصال. و من هنا اعتبر تطهير الآلة جماعة منهم الشهيد الثاني في الروضة، و مقتضى إطلاق كلامه عدم الفرق في ذلك بين عودها لإخراج بعض كل من الغسلتين، أو لإخراج الغسالة الثانية. و مع ذلك فقد قوى في نجاة العباد ما في المتن، و يساعده الارتكاز العرفي في كيفية التطهير.

(٤) هذا خلاف إطلاق الموثق. إلا أن يدعى انصرافه إلى ذلك.

لكنه غير ظاهر، إلا إذا كان بقاءه يؤدي إلى استقذار المحل المستقر فيه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٨

لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث (١). و القطرات التي تقطر من الغسالة فيها لا بأس بها (٢). و هذه الوجوه تجرى في الظروف

غير المثبتة أيضاً، و تزيد بإمكان غمسها في الكر أيضاً. و مما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضاً بالماء القليل (٣).

[(مسألة ٣٧): في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر]

(مسألة ٣٧): في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر و إن غسل بالقليل، لانفصال معظم الماء بدون العصر (٤).

[(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين]

(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس، ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين، أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجساً لا يضر ذلك بتطهيره (٥).

على نحو ما تقدم في المبادرة إلى العصر.

(١) للإطلاق، كما تقدم.

(٢) الكلام فيه هو الكلام في تطهير الآلة. إلا أن يدعى القطع بنفى البأس فيه، لأنه لازم غالباً، فلو بنى على قدحه يلزم تعذر تطهير الأواني المثبتة أو الكبيرة التي يتعذر إفراغ الماء منها بغير آلة، و لا يمكن الالتزام به، للزوم الهرج بدونه، و لا كذلك اعتبار عود الآلة طاهرة.

(٣) إذ لو فرض قصور النص عن شموله، لاختصاصه بالإناء، أمكن جريان ذلك فيه، لأجل الارتكاز العرفي.

(٤) يمكن منعه في بعض أنواع الشعر الكثيف الذي يتخلل الماء بينه و لا ينفصل عنه. فتأمل.

(٥) لأنه لا يمنع من نفوذ الماء في أعماق الثوب، و لو من الجانب الخالي عنه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٩

بل يحكم بطهارته أيضاً، لانغساله بغسل الثوب (١).

[(مسألة ٣٩): في حال إجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب]

(مسألة ٣٩): في حال إجراء الماء على المحل النجس، من البدن أو الثوب، إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من المحل الطاهر. على ما هو المتعارف - لا يلحقه حكم ملاقي الغسالة (٢) حتى يجب غسله ثانياً،

(١) هذا إذا علم بنفوذ الماء فيه - كما هو المتعارف - و إلا طهر ظاهره فقط، كما تقدم.

(٢) و إن كان مقتضى القواعد الأولية ذلك، إلا أنه يجب الخروج عنها بالسيرة القطعية المقتضية للطهارة، تبعاً للمحل النجس. مضافاً إلى الارتكاز العرفي، المنزّل عليه إطلاق أدلة التطهير الآمرة بالصّب و الغسل و الى لزوم اختصاص التطهير بالماء المعتصم - غالباً - المؤدى إلى الهرج، المعلوم عدمه. مع أنه يساعده الإطلاقات المقامية، لأدلة التطهير العامة.

لكن الظاهر اعتبار انفصال الماء عنه كالمستنجد الأصلي، فلو لم ينفصل، لمانع، أو لقلته، اختص مستقر الماء بالنجاسة، أخذاً بالقاعدة، و عدم ثبوت السيرة على خلافها. و في البرهان القاطع جزم بالطهارة بالتبعية فيما لم ينفصل لقلته، لأجل الهرج، فيكون حكم البله المذكورة حكم البله المتخلفة في الأجزاء النجسة. و يشكل بأن الهرج الاتفاقي النادر لا يوجب الحكم بالطهارة، كما تقدم، و الغالبى المؤدى إلى الهرج و المرج، و كثرة السؤال، و انكشاف الحال، و إن كان دالاً على الطهارة، لكنه غير حاصل.

ثم إنه ربما يتوهم أن مقتضى القاعدة الحكم بعدم نجاسة المحل الطاهر بالماء النجس الجارى إليه، أخذاً بقاعدة الطهارة أو استصحابها، للعلم الإجمالى بتخصيص قاعدة تنجس ملاقى النجس، أو تخصيص قاعدة الاحتياج مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٠

بل يطهر المحل النجس بتلك الغسلة. وكذا إذا كان جزءاً من الثوب نجساً فغسل مجموعه، فلا يقال: إن المقدار الطاهر تنجس بهذه الغسلة، فلا- تكفيه. بل الحال كذلك إذا ضم مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً، و صب الماء على المجموع، فلو كان واحد من أصابعه نجساً، فضم إليه البقية، و أجرى الماء عليها، بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها إلى البقية، ثم انفصل، تطهر بطهره و كذا إذا كان زنده نجساً، فأجرى الماء عليه، فجرى على كفه ثم انفصل، فلا يحتاج إلى غسل الكف (١) لوصول ماء الغسالة إليها، و هكذا. نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله بناءً على نجاسة الغسالة. و كذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل. و الفرق أن المتصل بالمحل النجس يعد معه مغسولاً واحداً، بخلاف المنفصل (٢).

فى تطهير النجس إلى استعمال الماء، فإن العلم المذكور يوجب سقوطهما عن الحجية، و الرجوع إلى الأصل المقتضى للطهارة «و فيه»: أنه لا مجال للعمل بأصالة العموم فى القاعدة الثانية، للعلم الإجمالى بعدم حجيتها، إما لتخصيصها، أو لتخصيصها، لأن تخصيص الأولى واقعاً يوجب طهارة المحل، فيخرج عن صغريات القاعدة الثانية، و عليه فأصالة العموم فى الأولى بلا معارض. مضافاً إلى أن القاعدة الثانية لو كانت مستفادة من الاستصحاب كانت الأولى حاكمة عليها. فتأمل جيداً.

(١) قد يشكل فيما لو كان من المواضع البعيدة، لعدم ثبوت السيرة على الطهارة فيه. و إن كان الإطلاق أوفق بالمرتكرات العرفية.

(٢) هذا إنما يجدى فى الفرق بينهما فى الحكم لو كان الحكم بالطهارة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦١

[(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته]

(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاماً نجساً فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته (١)، و يطهر بالمضمضة (٢). و أما إذا كان الطعام طاهراً فخرج دم من بين أسنانه، فإن لم يلاقه لا يتنجس و إن تبلل بالريق الملاقى للدم، لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم (٣)، و إن لاقاه ففى الحكم بنجاسته إشكال، من حيث أنه لاقى النجس فى الباطن، لكن الأحوط الاجتناب عنه، لأن القدر المعلوم أن النجس فى الباطن لا يتنجس ما يلاقه، مما كان فى الباطن، لا ما دخل إليه من الخارج، فلو كان فى أنفه نقطة دم لا يحكم بتنجس باطن الفم، و لا بتنجس رطوبته، بخلاف ما إذا أدخل إصبعه فلاقته، فإن الأحوط غسله.

[(مسألة ٤١): آلات التطهير - كاليد، و الظرف الذى يغسل فيه - تطهر بالتبع]

(مسألة ٤١): آلات التطهير - كاليد، و الظرف الذى يغسل فيه - تطهر بالتبع (٤)، فلا حاجة إلى غسلها،

لدليل لفظى، دال على طهارة بعض المغسول الواحد بطهارة البعض الآخر أما لو كان لأجل السيرة القطعية و نحوها من الأدلة اللبية، فالواجب الاقتصار على المتيقن منها دون غيره، فهذا هو منشأ الفرق.

(١) للاستصحاب.

(٢) على تقدير استيلاء مائها على تمام سطحه الظاهر، بان يكون فى فضاء الفم حين المضمضة.

(٣) لعدم سرياء النجاسة من الداخل إلى الداخل، كما تقدم وجهه ووجه الاحتياط فيما بعده، في مبحث نجاسة البول.

(٤) لما تقدم في المسألة السابقة من السيرة، والارتكاز العرفي، والإطلاق المقامي لأدلة التطهير المتضمنة للأمر بالغسل، ولا سيما في الظرف

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٢

و في الظرف لا يجب غسله ثلاث مرات، بخلاف ما إذا كان نجساً قبل الاستعمال في التطهير، فإنه يجب غسله ثلاث مرات، كما مر.

[«الثاني»: من المظهورات الأرض]

إشارة

«الثاني»: من المظهورات الأرض. و هي تطهر باطن القدم، و النعل (١)،

فإن دلالة صحيح ابن مسلم على طهارته بالتبع، و عدم احتياجه إلى التطهير بعد الغسل الأولى أو الثانية، مما لا مجال للتأمل فيها، كما أشرنا إليه سابقاً «١». و الظاهر عدم الاحتياج في الحكم بطهارة اليد إلى صب الماء عليها مع الثوب، فإن ذلك خلاف المرتكز العرفي. بل لا يبعد عدم اعتبار اتصالها بالثوب حين صب الماء عليه. بل لا- يبعد إلحاق يد غير الغاسل بيد الغاسل نفسه في ذلك، كما لو صب الماء على الثوب، و ناوله لخدمه ليعصره و مثلها الحجر و الخشبة المتخذان لفصل ماء الغسالة بالثقل و الدق. و الله سبحانه أعلم.

(١) هذا مجمع عليه، كما عن جامع المقاصد، و عن المدارك و الدلائل أنه مقطوع به في كلام الأصحاب. و يدل عليه في القدم صريح النصوص

كصحيح زرارة: «قلت لأبي جعفر (ع): رجل وطئ على عذرة فساخت رجله فيها، أ ينقض ذلك وضوءه؟ و هل يجب عليه غسلها؟ فقال (ع): لا يغسلها إلا أن يقدرها، و لكنه يمسحها حتى يذهب أثرها، و يصلي» «٢».

و

حسن المعلى: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً.

(١) تقدم في المسألة العشرين.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب النجاسات حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٣

.....

فقال (ع): أ ليس وراءه شيء جاف؟ قلت: بلى. فقال (ع):

لا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً «١».

و

حسن محمد الحلبي المروى عن مستطرفات السرائر عنه (ع): «إن طريقى إلى المسجد في زقاق ييال فيه، فربما مررت فيه و ليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته. فقال (ع). أ ليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسة؟ قلت:

بلى. قال (ع): فلا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً» (٢).

و إطلاق

صحيحه: «دخلت على أبي عبد الله (ع) فقال (ع): أين نزلتم؟ فقلت: نزلنا في دار فلان. فقال (ع): إن بينكم وبين المسجد زقاً قذراً، أو قلنا له: إن بيننا وبين المسجد زقاً قذراً. فقال (ع) لا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً» (٣).

و

صحيح الأحول عن أبي عبد الله (ع): «في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً. قال (ع): لا بأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك» (٤).

و من إطلاق الصحيحين الأخيرين - بضميمة إطلاق التعليل المذكور في أولهما وغيره - يستفاد الحكم في الثاني. إلا أن يחדش التعليل بالعلم بعدم إرادة ظاهره على إطلاقه، فيحكم بإجماله (و أما الإشكال عليه) بإجمال المراد لتكثر محتملاته، لاحتمال أن يكون المراد من التطهير فيه انتقال القذارة من الموضع النجس الى موضع آخر، مرة بعد أخرى، حتى لا يبقى منها شيء - كما عن الوافي - و أن يكون المراد يطهر بعضها بعض المتنجسات - كما عن الوحيد - إذ عليهما لا مجال للاستدلال به على العموم (فمندفع) بأن

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب النجاسات حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٤

.....

تكثر المحتملات لا يوجب الاجمال إذا كان بعضها أظهر، و الأظهر في المقام - كما اعترف به غير واحد - أن المراد أن الأرض يطهر بعضها ما ينجس من ملاقاته بعض آخر منها. أما ما ذكره في الوافي فساقط جداً، لمخالفته لمورده في الحسين، فان رطوبة البول أو الماء اللاصقة بالرجل لا- يتوقف زوالها على المشى على الأرض، و لم يكن السؤال من جهة وجودهما العيني بل من جهة أثرهما الحكمي. و أيضاً فإن بيان المعنى المذكور مما ليس وظيفة للشارع، بل هو أمر عرفي، فحمل الكلام عليه خلاف الظاهر.

كما يمكن أن يחדش الصحيح الأول منهما بمعارضته بالحسن السابق المروي في المستطرفات، إذ الظاهر وحده الواقعة، و قد صرح في الحسن بالرجل (و توهم): وجوب إعمال قواعد التعارض، المقتضية لترجيح الصحيح (مندفع) بأن ذلك - وإن سلم - لا يتم في المقام، لان نسبة الحسن إلى الصحيح نسبة المبين الى المجمال - كما يظهر بالتأمل في متنها - فان الظاهر أن يكون الحلبي قد روى الواقعة لإسحاق الراوى عنه في الصحيح بنحو مجمل، و للمفضل بن عمر الراوى عنه في الحسن بنحو مفصل، فيكون العمل على الثاني المصرح فيه بالرجل، فلا مجال للمسك بإطلاق الأول به لحكم غيرها.

نعم لا مجال للتأمل في إطلاق الصحيح الثاني منهما، و هو كاف في التعدى عن القدم إلى غيرها، لصدق الوطاء في الجميع (و توهم): أن إعراض المشهور عن ذيله المتضمن لاعتبار خمسة عشر ذراعاً يقدح في حجته (مندفع) بأن ذلك إنما يقتضى حمل ذيله على الاستحباب، أو على ما لو توقف زوال العين على المشى بالمقدار المذكور، لا أنه يسقط إطلاق صدره عن الحجية، لإمكان التفكيك بينهما في الحجية. و عليه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٥

بالمشى عليها، أو المسح بها (١) بشرط زوال عين النجاسة (٢) إن كانت. و الأحوط الاقتصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الأرض النجسة (٣)، دون ما حصل من الخارج (٤).

فلا فرق بين النعل و كل ما يلبس بالقدم مما يصدق الوطء به، و كأن المراد من النعل فى المتن ما يعم جميع ذلك، كما سيأتى. (١) كما عن المنتهى. و النهاية، و الدروس، و المذهب، و حاشية الشرائع، و المسالك، و الروضة. للتصريح بالمسح فى صحيح زرارة و بالمشى فى حسن الحلبي ، و استفادان من غيرهما. فما عن ظاهر الخلاف من عدم طهارة الخف بالدلك غير ظاهر. (٢) قطعاً. و استفاد من صحيح زرارة . (٣) سواء أ كانت النجاسة من الأرض أم من غيرها، أما الأول فهو المتيقن، و تضمنه حسنا الحلبي و المعلى و صحيح الأحول ، و يقتضيه التعليل و أما الثانى فتضمنه صحيح زرارة (و توهم): منافاة التعليل لصحيح زرارة فيمتنع الأخذ به (مندفع) بأن التعليل المذكور لا مفهوم له واضح ليصلح لمعارضة غيره. مضافاً إلى أن الصحيح صريح الدلالة فالتصرف فى التعليل متعين. (٤) للأصل. و إن كان قد يتوهم ثبوت الحكم فيه أيضاً، لإطلاق صحيح زرارة: «جرت السنة فى أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله، و يجوز أن يمسح رجله و لا يغسلهما» (١). و فيه: أنه لو سلم وروده فيما نحن فيه، لا فى المسح فى الوضوء، فلا إطلاق له، لأنه فى مقام الإيجاب الجزئى فى قبال السلب الكلى. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٦

و يكفى مسمى المشى أو المسح (١)، و إن كان الأحوط المشى خمس عشرة خطوة (٢). و فى كفاية مجرد المماسه من دون مسح أو مشى إشكال (٣)، و كذا فى مسح التراب عليها (٤). و لا فرق فى الأرض بين التراب و الرمل و الحجر الأصى (٥)،

(١) على المشهور، و عن الذكري: انه ظاهرهم عدا ابن الجنيد.

لإطلاق النصوص.

(٢) لما عن ابن الجنيد من اعتبار المشى نحواً من خمسة عشر ذراعاً، و يساعده صحيح الأحول

. و حمل على صورة توقف زوال القذارة على المشى كذلك، كما قد يومئ إليه قوله (ع):

«أو نحو ذلك»

. أو على الاستحباب، أخذاً بإطلاق غيره من النصوص، الآبى سياقها عن التقييد بذلك، بل صحيح زرارة

كالصريح فى عدمه. إلا أن يدعى الاقتصار على تقييد المشى لا المسح. ثم إنه لا يظهر لذكر الخطوة فى المتن وجه مع كون المذكور فى النص و الفتوى الذراع.

(٣) ينشأ من ظهور حسن الحلبي

و صحيح زرارة

فى اعتبار المشى و المسح، و من إطلاق التعليل. لكن الإطلاق لا يجدى فى إثبات الكيفية، و لا ارتكاز عرفى فيها بالنسبة إلى الأرض ليتبع، و القياس على الماء غير ظاهر، فظهور الحسن و الصحيح فى اعتبار خصوصية المشى و المسح محكم، و احتمال كون ذكرهما لمناسبة المورد لا يجدى فى رفع اليد عن الظاهر.

(٤) لاحتمال انصراف المسح فى صحيح زرارة

إلى مسح الأرض بالرجل لا مسح الرجل بالأرض. لكن فيه منع الانصراف. مع أن مقتضى الجمود على حاق التعبير تعين الثانى، و إن كان الظاهر منه إرادة مجرد إزالة العين.

(٥) و الاختصار على الأول فى الشرائع، و عن غيرها، لا بد أن يكون

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٧

بل الظاهر كفاية المفروشة بالحجر، بل بالآجر و الجص و النورة (١).

نعم يشكل كفاية المطلى بالقير أو المفروش باللوح من الخشب مما لا يصدق عليه اسم الأرض (٢).

للتمثيل، و إلا فإطلاق الأرض و المكان و الشئ، المذكورة فى النصوص، يقتضى التعميم.

(١) إما لصدق الأرض عليها قطعاً، أو تعديلاً باستصحاب أرضيتها أو لاستصحاب مطهريتها. و لو فرض معارضته باستصحاب النجاسة- كما هو كذلك فى كل استصحاب تعليقى- فالمرجع بعد التعارض قاعدة الطهارة. لكن عرفت- فى مبحث العصير الزببى- الإشكال فى كون ذلك من الاستصحاب التعليقى، كى يعارض استصحاب النجاسة. كما عرفت غير مرة أن مثل استصحاب الأرضية غير جار، لأنه من استصحاب المفهوم المردد. فإذا العمد فى مطهرية ما ذكر، الراجع لاستصحاب النجاسة، هو إطلاق الأرض الشامل لها. و لا يخلو من تأمل، و إن كان هو الأظهر فى المقام، لغلبة وجود مثل ذلك فى الطرق و الأزقة التى يمر عليها الناس.

(٢) كأن منشأ الاشكال- مع الاعتراف بعدم صدق الأرض عليه- عدها جزءاً من الأرض عرفاً مسامحةً، و احتمال أن يكون المراد من الأرض ما يقابل الفراش، و إلا- فلا فرق بينها و بين ما نفى الاشكال فى عدم كفايته فى عدم صدق الأرض عليه. فان أمكن الأخذ بإطلاق الأمر بالمسح فى صحيح زرارة

، و المسكان التنظيف فى صحيح الأحول

، تعين الحكم بكفاية كل منهما، كما عن ابن الجنيد، و اختاره فى المستند، و تردد فيه نهاية الأحكام. و إلا- يمكن ذلك- إما للانصراف إلى الأرض

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٨

و لا إشكال فى عدم كفاية المشى على الفرش و الحصى و البوارى، و على الزرع و النباتات، إلا أن يكون النبات قليلاً. بحيث لا يمنع عن صدق المشى على الأرض (١). و لا يعتبر أن تكون فى القدم أو النعل رطوبة (٢)، و لا زوال العين بالمسح أو بالمشى و إن كان أحوط (٣). و يشترط طهارة الأرض (٤)،

كما ادعاه فى الحدائق. أو وجوب حمله عليها، جمعاً بينه و بين ما فى حسن الحلبي من

قوله (ع): «أليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسة»

الظاهر فى تعين الأرض- تعين الحكم بعدم كفاية كل منهما، كما هو المعروف بين الأصحاب من غير خلاف يعرف- كما فى الحدائق- و هذا هو الأظهر.

و أما التعليل فمنافاته لقول ابن الجنييد غير ظاهرة، لما عرفت مراراً من أن هذا السنخ من التعليلات مما لم يكن مقروناً بلام التعليل غير واضح الدلالة على الانتفاء عند الانتفاء.

(١) وكفايته حينئذ للإطلاق. فتأمل. أو لأن المتعارف في الأرض التي يمشى عليها وجود الخليط بها من نبات أو نحوه، فيكون تقييد جميع تلك النصوص بالخالصة من الخليط تقييداً بالفرد النادر، وهو فيها مما لا يمكن الالتزام به.

(٢) لإطلاق النص فيه وفيما بعده.

(٣) لما تضمنه صحيح زرارة

. لكن لما كان مورده وجود العين، المعتبر زواله قطعاً، لم يصلح لتقييد مثل حسن الحلبي

(٤) كما عن الإسكافي والشهيد والكركي. واستدل له بالأصل بعد قصور الإطلاقات المقتضية للمطهرية عن شمول صورة نجاسة الأرض، فإن مقتضى الاستصحاب النجاسة حينئذ. وبلاستقراء لموارد التطهير بالماء حدثاً

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٦٩

.....

و خبثاً، وبالأرض حدثاً، بل وخبثاً، كحجر الاستنجاء، فإن طهارة المطهر شرط في جميع تلك الموارد الموجب ذلك لقوة الظن بذلك هنا.

و بإشعار ما في صحيح الأحول

، من جهة ذكر القيد المذكور في سؤاله.

و

بالنبوي: «جعلت لى الأرض مسجداً و طهوراً» (١)

، بناءً على أن الطهور هو الطاهر المطهر من الحدث و الخبث. و بقاعدة اعتبار سبق الطهارة في المطهر، المتفق عليها الفقهاء ظاهراً، كما عن الوحيد. و الجميع لا يخلو من خدش. إذ الأصل إنما يقتضى النجاسة بناءً على عدم جريان استصحاب المطهرية، الثابتة قبل طروء النجاسة على الأرض، و إلا فمقتضاه العدم.

و لو فرض معارضته باستصحاب النجاسة كان المرجع قاعدة الطهارة، كما سبق نظيره. مع أن الأصل لا مجال له مع الإطلاقات المقتضية لنفى اعتبار الطهارة. و دعوى قصورها ممنوعه، و مثلها دعوى الانصراف الى خصوص الطاهر، بتوسط القاعدة الارتكازية من ان الفاقد لا يعطى، إذ لا ارتكاز للعرف في التطهير بالأرض، و إذا كان تعدياً محضاً لا مجال لإعمال مرتكزاتهم فيه. و أما الظن الحاصل من الاستقراء فليس بحجة، كالأشعار في الصحيح. و أما النبوي فلو سلم مبنى الاستدلال به، فإنما يدل على طهارة الأرض و مطهريتها، و لا يدل على اعتبار الأولى في الثانية بوجه. و الاتفاق على القاعدة ممنوع كيف؟! و نسب الخلاف في المقام إلى جماعة، منهم الشهيد الثانى، بل نسبه هو (ره) إلى إطلاق النص و الفتوى إلا إن يقال: إن الرجوع إلى العرف فى قاعدة: (الفاقد لا يعطى) ليس من باب الرجوع إليهم فى كيفية التطهير لأجل الإطلاق المقامى، بل من جهة أن القاعدة المذكورة توجب دلالة الكلام على اعتبار الطهارة

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب التيمم حديث: ٢، ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٠

و جفافها (١). نعم الرطوبة غير المسرية غير مضره (٢). و يلحق بباطن القدم و النعل حواشيها بالمقدار المتعارف مما يلتزم بهما

فى المطهر، كما توجب دلالة على اعتبار نجاسة المنجس، و لذلك استدلل الفقهاء على نجاسة جملة من الأعيان النجسة بما دل على نجاسة ملاقيها، فلو لا أن المنجس يجب أن يكون نجساً لما كان وجه لذلك الاستدلال، و الفرق بينه و بين ما نحن فيه غير ظاهر، و كذا جميع الموارد التى تضمن الدليل فيها فاعلية شىء لشيء، فإنه يدل بالالتزام العقلى أو العرفى على كونه واحداً لذلك الفعل. فلاحظ. و الله سبحانه أعلم.

(١) كما عن الإسكافى، و جامع المقاصد، و المسالك، و غيرهم.

للتنصيب عليه فى حسنى الحلبي

و المعلى

، بل فى الثانى التنصيب على اليوسه الموجب لتقييد الإطلاقات. مع قصورها فى نفسها، لانصرافها إلى المتعارف و هو الإزالة بالجاف. و للزوم تنجس الأرض بالمماسه، المؤدى إلى سرياه نجاستها إلى ما يراد تطهيره من القدم. و يمكن الخدش فى الجميع. إذ التنصيب غير ظاهر فى التقييد، لقرب كون المراد بالجاف ما يقابل المبتل بما يسيل من الخنزير، و باليابسه ما يقابل النديه بالبول، كما يظهر بملاحظه سياقها. و الانصراف ممنوع. و كذا سرياه النجاسة ممنوع، كما فى الماء المستعمل فى التطهير، فإنه مطهر و لا يتنجس به المحل، كما يستفاد من أدلة التطهير، و كذا هنا. و كأنه لما ذكر قال فى محكى الروضة: «لا فرق فى الأرض بين الجافه و للرطبه».

(٢) و إن كان البناء على ظهور حسن الحلبي

فى التقييد يقتضى البناء على كونها مضره، لأن الجمع بين ما دل على اعتبار الجفاف، و ما دل على اعتبار اليوسه بتقييد الأول بالثانى، لأن اليوسه أخص من الجفاف.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧١

من الطين و التراب حال المشى (١). و فى إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما، إذا كان يمشى بهما لاعوجاج فى رجله، وجه قوى (٢)، و إن كان لا يخلو عن إشكال (٣). كما أن إلحاق الركبتين و اليدين بالنسبه إلى من يمشى عليهما أيضاً مشكل (٤).

و كذا نعل الدابة (٥)، و كعب عصا الأعرج، و خشبه الأقطع.

و لا فرق فى النعل بين أقسامها (٦) من المصنوع من الجلود و القطن و الخشب و نحوها مما هو متعارف (٧).

(١) بل المتعارف فى العذرة التى تسيخ الرجل بالوطء عليها، كما فى صحيح زرارة

، إذ لا مجال لاحتمال الاقتصار على مورده.

(٢) و هو إطلاق جملة من النصوص المتقدمه.

(٣) لاحتمال انصراف الإطلاق إلى المتعارف. لكنه ممنوع، و لو بنى عليه لوجب التقييد بالمتعارف فى الكيفيه و الكميه و غيرهما من الخصوصيات المتعارفه.

(٤) لانحصار الدليل فيها بالتعليل، و صحيح الأحوال، و الأول قد عرفت إجماله، و الثانى يمكن أن يتأمل فى صدق الوطء المذكور فيه على المشى على المذكورات.

(٥) إذ لا وجه للإلحاق فيه إلا التعليل، الذى عرفت حاله و كذا الحكم فى عصا الأعرج و خشبه الأقطع، و احتمال صدق الوطء فيهما بعيد.

(٦) لما عرفت من الإطلاق، و لكنه ليس إطلاقاً فى النعل، بل فيما يوطأ به.

(٧) إن كان المراد التقييد بالمتعارف فى زمان صدور الأخبار فقد عرفت الاشكال فيه، و إن كان المراد التقييد بالمتعارف فى زمان

الاستعمال

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٢

و في الجورب إشكال (١)، إلا إذا تعارف لبسه بدلاً عن النعل و يكفي في حصول الطهارة زوال عين النجاسة، و إن بقي أثرها (٢) من اللون و الرائحة، بل و كذا الأجزاء الصغار التي لا تتميز (٣) كما في الاستنجاء بالأحجار. لكن الأحوط اعتبار زوالها. كما أن الأحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل و القدم، و إن كان لا يبعد طهارتها أيضاً (٤).

فهو تقييد من غير دليل، فالأوجه عموم الحكم.

(١) لعدم تعارف توقي الرجل به. لكن عرفت أن مجرد ذلك لا- يكفي في صرف الإطلاق مع إمكان تعارف المشى به دائماً في الأمكنة المتقاربة، مثل المشى من أحد جانبي الدار إلى الجانب الآخر.

(٢) بلا إشكال. و يعرف ذلك مما تقدم في مطهرية الماء.

(٣) لإطلاق النصوص. و لمناسبته لسهولة الملة. و للزوم الحرج من التكليف بإزالتها. و الجميع كما ترى، إذ الإطلاق لا مجال له مع وجود عين النجاسة التي لا فرق فيها بين الأجزاء الصغار و غيرها. و المناسبه لا تصلح دليلاً، كأدلة نفى الحرج، إذ لا حرج في التكليف مخيراً بينه و بين الماء مع تيسر الماء. مع أن أدلة نفى الحرج إنما تنفي التكليف و لا- تثبت الطهارة، كما عرفت. نعم لا- بأس ببقاء الأجزاء التي يتعذر غالباً زوالها بالمسح أو المشى، لأن المنع عن تلك الأجزاء يوجب لغوية الحكم المذكور، و هو مما لا يمكن الالتزام به. و منه يظهر الخدش في إطلاق كل من القول بوجود إزالة الأثر- كما عن بحر العلوم (ره) و غيره- أخذاً بإطلاق صحيح زرارة

، و القول بعدم وجوبها- كما عن كاشف الغطاء (ره) و غيره- اعتماداً على ما عرفت.

(٤) لأن الدليل الدال على الطهارة بالمسح يدل بالالتزام العرفي على

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٣

[(مسألة ١): إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل]

(مسألة ١): إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى (١) بل في طهارة باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال (٢) و إن قيل بطهارته بالتبع.

[(مسألة ٢): في طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال]

(مسألة ٢): في طهارة ما بين أصابع الرجل إشكال (٣)، و أما أخصص القدم فان وصل إلى الأرض يطهر، و إلا فلا، فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسة إلى الأرض، فلو كان تمام باطن القدم نجساً و مشى على بعضه لا يطهر الجميع، بل خصوص ما وصل إلى الأرض (٤).

[(مسألة ٣): الظاهر كفاية المسح على الحائط، و إن كان لا يخلو عن إشكال]

(مسألة ٣): الظاهر كفاية المسح على الحائط (٥)، و إن كان لا يخلو عن إشكال (٦).

طهارة ما ذكر، نظير الدليل الدال على طهارة المتنجنس بالغسل، الدال بالالتزام على طهارة المتخلف من البلل. فتأمل.

(١) للأصل.

(٢) إذ قد عرفت أن العمدة في إثبات طهارة النعل بالأرض صحيح الأحول

، و ظاهره طهارة خصوص السطح المتنجس بالوطء عليه، فكما لا يدل على طهارة ظاهر القدم و ظاهر النعل مما يتفق وصول النجاسة إليهما لا يدل على طهارة داخل النعل، إذ هما من قبيل واحد.

(٣) وجهه هو وجه الاشكال السابق. ويمكن أن تستفاد الطهارة من صحيح زرارة

، لأن الرجل التي تسيخ في العذرة تصل العذرة الى ما بين أصابعها غالباً، و ظاهر الصحيح طهارة الجميع بالمسح، لا بالتبعية.

(٤) لأنه الظاهر من الدليل.

(٥) لإطلاق صحيح زرارة

. (٦) ينشأ من دعوى انصراف الدليل عنه. لكنه ممنوع.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٤

[(مسألة ٤): إذا شك في طهارة الأرض يبنى على طهارتها]

(مسألة ٤): إذا شك في طهارة الأرض يبنى على طهارتها (١)، فتكون مطهرة، إلا إذا كانت الحالة السابقة نجاستها (٢)، و إذا شك في جفافها لا تكون مطهرة (٣) إلا مع سبق الجفاف، فيستصحب.

[(مسألة ٥): إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها]

(مسألة ٥): إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها (٤)، و أما إذا شك في وجودها فالظاهر كفاية المشي و إن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود (٥).

[(مسألة ٦): إذا كان في الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه، لا يكفي المشي عليه]

(مسألة ٦): إذا كان في الظلمة، و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه، لا يكفي المشي عليه (٦)، فلا بد من العلم بكونه أرضاً.

(١) للأصل، فيترتب عليها أثرها، و هو المطهرية. و لا مجال لاستصحاب النجاسة، لأن الأصل السببي و لو كان مثل قاعدة الطهارة، حاكم على الأصل المسببي و لو كان مثل الاستصحاب.

(٢) لجريان استصحاب نجاستها الحاكم على قاعدة الطهارة.

(٣) للشك في الشرط، الموجب للشك في المشروط، فيرجع إلى استصحاب عدمه.

(٤) لاستصحاب بقائها، المانع من حصول الطهارة.

(٥) لأصالة عدمها. لكن ذلك إذا لم يحتمل حيلولتها بين المحل المتنجس و الأرض، و إلا جرى استصحاب نجاسة المحل. و أصالة عدم الحائل كلية غير ثابتة، و الالتزام بثبوتها في الطهارات الثلاث، للسيرة، لا يقتضى الالتزام بها هنا، لعدم ثبوت السيرة.

(٦) للشك في حصول الشرط، نظير ما سبق.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٥

بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته أيضاً (١).

[(مسألة ٧): إذا رقع نعله بوصلة طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشى]

(مسألة ٧): إذا رقع نعله بوصلة طاهرة، فتنجست، تطهر بالمشى (٢). و أما إذا رقعها بوصلة متنجسة، ففي طهارتها إشكال، لما مر من الاختصار على النجاسة الحاصلة بالمشى على الأرض النجسة (٣).

[(الثالث) من المطهرات: الشمس]

إشارة

(الثالث) من المطهرات: الشمس. و هي تطهر الأرض (٤)،

(١) بل ينبغي الحكم بعدمها، للشك في الشرط. و أصالة عدم وجود الفرش لا يثبت أن ما يمشى عليه هو الأرض.

(٢) لإطلاق النص، الشامل للنعل المرقوع.

(٣) و مرّ وجهه أيضاً.

(٤) على المشهور - كما عن جماعة كثيرة - بل عن الخلاف، و السرائر، حكاية الإجماع عليه، و عن كشف الحق نسبته إلى الإمامية. لصحيح زرارة: «سألت أبا جعفر (ع) عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلّى فيه. فقال (ع): إذا جففته الشمس فصلّ عليه، فهو طاهر» (١).

و

خبر أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر (ع): «يا أبا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر.

أو

كل ما أشرقت عليه الشمس فهو طاهر» (٢).

و

موثق عمار عن أبي عبد الله (ع): «عن الموضع القدر يكون في البيت و غيره فلا تصيبه الشمس، و لكنه قد يبس الموضع القدر. قال (ع): لا يصلّي عليه، و أعلم موضعه حتى تغسله. و عن

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٦

.....

الشمس هل تطهر الأرض؟ قال (ع): إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك فأصابته الشمس، ثم يبس الموضع، فالصلاة على الموضع جائزة. و إن أصابته الشمس و لم يبس الموضع القدر و كان رطباً، فلا تجوز الصلاة حتى يبس. و إن كانت رجلك رطبة، أو جبهتك رطبة، أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر، فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس. و إن كان غير الشمس

أصابه حتى يبيس، فإنه لا يجوز ذلك» (١).

فان قوله (ع):

«فالصلاة على الموضع جائزة»

ظاهر - بقرينة عدم الأمر بإعلام الموضع، وبغسله، ولزوم مطابقة الجواب للسؤال، وما دل على وجوب طهارة موضع السجود من الإجماعات المحكية وغيرها، كذيل صحيح زرارة المتقدم - في طهارة الموضع بالشمس . و أما ما عن الحبل المتين والوافي، من أن الموجود في النسخة الموثوق بها بدل قوله:

«وإن كان غير الشمس»

«وإن كان عين الشمس»

فتكون «إن» وصلية، وقوله (ع):

«فإنه لا يجوز ذلك»

تأكيداً لما قبل «إن» لا جواباً لها، فتدل على عدم الطهارة. فبعيد جداً، كما اعترف به غير واحد. ويشهد له لزوم اختلاف التعبير، وأنه لا معنى لأصابه العين، فيلزم التجوز بنحو غير معهود، ولذا لا يقال: زيد جالس في عين الشمس، ويقال: زيد جالس في الشمس. ويشهد به أيضاً تذكير الضمير في «أصابه»

، واستدلال الشيخ (ره) بها على الطهارة إذ من الممتنع عادة كون الرواية «عين» لا «غير» ولا يتنبه لذلك الشيخ (ره) فيجعلها دليلاً على الطهارة.

نعم التأمل في فقرات الرواية يعطى ظهورها في بيان صور ثلاث

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٧

.....

تختلف أحكامها: «الأولى»: أن تصيب الشمس الموضع القدر إلى أن يبيس. و حكمها طهارة الموضع «الثانية»: أن تصيبه الشمس ولا يبيس و حكمه عدم جواز الصلاة عليه حال الرطوبة، و جوازها عليه حال اليبس و أن الموضع باق على النجاسة، وإذا أصابه شيء رطب من رجل أو يد أو جبهة تنجس، و سرت نجاسة الموضع إليه، و إن كان الموضع يابساً «الثالثة»: أن يصيبه شيء غير الشمس من ريح أو غيرها حتى يبيس و حكمه النجاسة، و عدم جواز الصلاة عليه. و استفادة حكم الصورة الأولى من الرواية مبنية على ملاحظة القرائن التي ذكرناها آنفاً، و لو أغمض عنها أو لم تتم قرينتها، كانت الرواية متعرضة للصورتين الأخيرتين لا غير، و تكون أجنبية عن فتوى المشهور موضوعاً و حكماً. إلا أن يتكلف في إرجاعها إليها بتقييد اليبس المذكور في غير الشرطية الأخيرة باليبس بالشمس و يكون جواز السجود كناية عن الطهارة في جميع الفقرات المذكورة، و تكون الفقرات مؤكدة بعضها لبعض.

و استدلل للمشهور

بصحيح زرارة و حديث: «قلنا لأبي عبد الله (ع) السطح يصيبه البول أو يبال عليه، أ يصلى في ذلك المكان؟ فقال (ع) إن كان تصيبه الشمس و الريح و كان جافاً فلا بأس به، إلا أن يكون يتخذ مبالاً» (١)

بناءً على أن المراد الجفاف بالشمس، لا الجفاف حال إصابه الشمس و لو كان بغيرها، كما يقتضيه إطلاق الجملة الحالية، و أن ذكر

الريح للتنبيه على عدم قدح وجود الريح في الجملة كما هو الغالب و لكنه غير ظاهر.

و عن ابن الجنيد، و الراوندي، و الوسيلة، و المعتبر، الخلاف في الطهارة، و إن جاز السجود. و لا تخلو النسبة إلى بعضهم من تأمل.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٨

و غيرها من كل ما لا ينقل (١)،

و يستدل لهم - مضافاً إلى أنه مقتضى الأصل -

بصحيح ابن بزيغ: «سألته عن الأرض و السطح يصيبه البول و ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال (ع): كيف يطهر من غير ماء؟!» (١).

و فيه:

أن الأصل لا مجال له مع الدليل. و الصحيح ظاهر في اعتبار الماء في مطهره الشمس، لا نفى المطهره لها. نعم إطلاقه يقتضى عدم الاكتفاء بتجفيف الشمس النداءة في حصول الطهارة. لكنه يمكن أن يقيد إطلاقه بغير ذلك جمعاً بينه و بين صحيح زرارة، لأنه مقيد بصورة وجود رطوبة البول، فيحمل المطلق على المقيد، و هو أولى من تقييد صحيح زرارة بصورة إراقه الماء، كما يظهر بأدنى تأمل.

(١) كما هو المشهور بين المتأخرين، بل نسبه إلى المشهور غير واحد من الأعيان. و لا مجال لتوهم الخلاف في الأرض، فقد ذكرت في معاهد الإجماعات المتقدمة. نعم عن المذهب الاقتصار على الحصر و البوارى مع التنصيص على أن غيرهما لا تطهر. لكن في مفتاح الكرامة نسب إليه ذكر الأرض معهما. و يكفي في وضوح الحكم فيها - مضافاً إلى ذكرها في معاهد الإجماعات - كونها المتيقن من «المكان» المذكور في صحيح زرارة

. و أما غيرها مما لا ينقل فيمكن استفادة الحكم فيه في الجملة من إطلاق المكان و الموضع و السطح المذكورة في النصوص المتقدمة. لكنه لا يصلح لإثبات الحكم لجميع ما في المتن، و فهم عدم الخصوصية منها غير ظاهر الوجه. نعم يدل عليه خبر الحضرمي. و عدم القول بعمومه لا يقدح فيه، بل يوجب حمله على غير المنقول، لأنه أقرب المجازات

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٧٩

كالأبنية، و الحيطان، و ما يتصل بها، من الأبواب، و الأخشاب، و الأوتاد، و الأشجار، و ما عليها من الأوراق، و الثمار (١)،

إليه. و لا سيما مع قرب دعوى انصرافه إليه، بأن يكون المراد منه ما من شأنه أن تشرق عليه الشمس لثباته، مقابل ما من شأنه أن يوضع فيها تارة و ينحى عنها أخرى. كما لا يقدح أيضاً فيه ضعف سنده، لإهمال عثمان، و عدم التنصيص على توثيق أبي بكر. إذ في رواية الأساطين لها، كالمفيد، و محمد بن يحيى، و سعد، و أحمد بن محمد - الظاهر أنه ابن عيسى الأشعري - و على بن الحكم، نوع اعتماد عليها، و لا سيما أحمد الذي أخرج البرقي من (قم) لأنه أكثر الرواية عن الضعفاء، و اعتمد المراسيل، فكيف يعتمد هو على من لا ينبغي الاعتماد عليه؟! و لذا قيل:

إن في روايته عن شخص نوع شهادة بوثاقته. و كذا في رواية الشيخ لها في الخلاف و التهذيب مستدلاً بها، و اعتماد مشهور المتأخرين

عليها، كالفاضلين، و الشهيدين، و المحقق الثاني. و لا يقدح فيها اقتصار أكثر القدماء على الأرض و الحصر و البوارى. لإمكان أن يريدوا من الأرض ما يعم توابعها، كما يشهد به ما عن الشيخ فى المبسوط، و ابن سعيد فى الجامع، من أنها تطهر الحصر و البوارى و الأرض، و كل ما عمل من نبات الأرض. إذ لا مجال لاحتمال التفكيك بين ما عمل من نبات الأرض مما هو منقول و نفس النبات، بحيث تطهر الأول و لا تطهر الثانى. بل يظهر منهما الأخذ بعمومها فى النبات المنقول، و لم يُعرف لأحد غيرهما. و بعد هذا كله لا مجال للتوقف فى سند الرواية، و لا فى وجوب العمل بها.

(١) كما عن جماعة. و عن العلامة فى النهاية المنع فيها. و عن المعالم و الذخيرة التفصيل بين أوان قطعها فالثانى، و غيره فالأول. و إطلاق

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٠

و الخضروات و النباتات، ما لم تقطع و إن بلغ أو ان قطعها، بل و إن صارت يابسة، ما دامت متصلة بالأرض أو الأشجار. و كذا الظروف المثبتة فى الأرض أو الحائط. و كذا ما على الحائط و الأبنية مما طلى عليها من جص و قير و نحوهما. من نجاسة البول (١)، بل سائر النجاسات و المتنجسات (٢). و لا تطهر من المنقولات (٣).

الدليل يقتضى الأول.

(١) بلا إشكال. و قد تضمنه صحيح زرارة

(٢) كما لعله المشهور، بل ظاهر محكى الخلاف و التنقيح عدم الخلاف فيما يشبه البول من النجاسات مما لا صورة له، و فى الجواهر: «لا- أعرف فيه خلافاً إلا- من المنتهى». نعم فى المقنعة، و عن النهاية، و المراسم، و الإصباح، و كشف الحق: الاقتصار على البول. و لعله ذكر مثلاً، كما فى الجواهر. فتأمل. و يدل على التعميم صحيح ابن بزيع و موثق عمار

، بعد حملهما على المشهور. إلا أن فى ثبوت الإطلاق للأول تأملاً. و فى المنتهى طعن فى رواية عمار الدالة على التعميم بأنها ضعيفة السند، و فى الصحيح

بأنه مضمر. و فيه ما لا يخفى، فان الموثق حجة، و كذا المضمر.

(٣) بلا خلاف ظاهر، سوى ما تقدم عن المبسوط و الجامع، من طهارة ما عمل من نبات الأرض بالشمس، و فى المنتهى إلحاق الحصر و البوارى و ما يشبههما من المعمول من نبات الأرض غير القطن و الكتان بالأرض. و عن الفخر عموم الحكم لما لا ينقل و إن عَرَضَ النقل كالنباتات المنفصلة من الخشب، و الآلات المتخذة من النباتات. و كأنه لإطلاق خبر الحضرمى. أو للتعدى من الحصر و البوارى إلى مطلق ما عمل من النباتات

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨١

إلا الحصر و البوارى (١)، فإنها تطهرهما أيضاً، على الأقوى.

لكن عرفت- بعد الإجماع على عدم تمامية عموم الخبر- أنه يتعين حمله على ما لا ينقل. و أما التعدى فغير ظاهر. على أن الحكم فى الحصر و البوارى محل نظر كما يأتى. نعم يمكن إثبات ذلك باستصحاب المطهرية التقديرية الثابتة قبل عروض النقل، و لو بنى على معارضته باستصحاب النجاسة- بناءً على معارضة الاستصحاب التعليقى بالاستصحاب التنجيزى- فالمرجع قاعدة الطهارة. لكن عرفت قريباً الإشكال فى مثل هذا الاستصحاب التقديرى.

(١) على الأشهر- كما عن الرياض- أو المشهور- كما عن الحقائق- بل هما داخلان فى معقد نفى الخلاف فى محكى التنقيح.

لصحيح ابن جعفر (ع): «عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال (ع): نعم لا بأس» (١).

و

صحيحه الآخر: «عن البوارى يبيل قصبها بماء قدر أ يصلى عليها؟ قال (ع):

إذا يبست فلا بأس» (٢).

و نحوه موثقه عمار

«٣». و هى و إن لم ينص فيها على الشمس. إلا- أنه يجب تقييدها بذلك، للإجماع على عدم الطهارة بمجرد اليبس. و فيه: أنه كما

يمكن فيها ذلك يمكن حملها على إرادة السؤال من حيث كونه مكاناً للمصلى،

كصحيح ابن جعفر (ع): «عن البيت و الدار لا تصيبهما الشمس، و يصيبهما البول، و يغتسل فيهما من الجنابة، أ يصلى فيهما إذا جفا؟

قال (ع): نعم» (٤).

و لأجل ذلك استشكل

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٢

و الظاهر أن السفينة و الطرادة من غير المنقول (١). و فى (الغارى) و نحوه إشكال. و كذا مثل (الجلابية) و القفّة. و يشترط فى

تطهيرها أن يكون فى المذكورات رطوبة مسرية (٢)،

فى الحكم جماعة ممن عاصرناهم، أو قاربوا عصرنا. اللهم إلا أن يُستند فى ذلك الى عموم خبر الحضرمى

، أو الأصل. و قد عرفت الاشكال فيهما معاً.

(١) لصدق

«المكان الذى يصلى فيه»

- المذكور فى صحيح زرارة- عليهما، كصدق السطح- المذكور فيه- على سطح بيوتهما. و هذا هو العمدة فى ثبوت الحكم لهما، و

(للغارى) و (الجلابية) و القفّة، و مجرد الصغر و الكبر لا أثر له فى الفرق. و أما خبر الحضرمى

فمنصرفه الثابت أو ما يعد جزءاً منه، و كون السفينة و (الطرادة) منه محل إشكال أو منع، كشموله (للغارى) و (الجلابية) و القفّة. نعم

لا ينبغى التأمل فى شموله للجسر و المعبرة لثباتهما.

(٢) لتوقف الجفاف عليها، المعتبر فى التطهير، كما فى صحيح زرارة

. نعم مقتضى الاكتفاء باليبس فى الموثق كفاية مجرد النداءة و إن لم تكن مسرية، لصدق اليبس على ذهابها. و حيث أن بين التجفيف

و اليبس- عرفاً- عموماً من وجه بحسب المورد- لتوقف الأول على الرطوبة المسرية، و صدقه على ذهابها و لو مع بقاء النداءة فى

الجملة، و يكفى فى الثانى مجرد النداءة فى الجملة، و لا يصدق إلا مع ذهاب جميعها- كان مقتضى الجمع بين الصحيح و الموثق

الاكتفاء بأحد الأمرين، فإن كان فى الموضع رطوبة مسرية، فذهبت بالشمس، طهر و لو مع بقاء النداءة، و إن كانت غير مسرية، طهر

بذهابها، لصدق الجفاف فى الأول، و اليبس

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٣

و أن تجففها بالإشراق عليها (١) بلا- حجاب عليها- كالغيم ونحوه- ولا- على المذكورات. فلو جفت بها من دون إشراقها- ولو بإشراقها على ما يجاورها- أو لم تجف، أو كان الجفاف بمعونة الريح، لم تطهر (٢).

فى الثانى. و لو بنى على حمل الجفاف فى الصحيح على اليبس، إما لترادفهما- كما قد يظهر من كلام بعض أهل اللغة- أو لوجوب حمله فى المقام عليه،- لامتناع طهارة المكان مع بقاء نداوة البول، التى هى عين نجاسة- كان المدار فى التطهير على اليبس، و حيث لا يعتبر فى صدقه الرطوبة المسرية، فلا دليل على اعتبارها. نعم لو كان اعتبار اليبوسة بنحو التقييد لدليل الجفاف، كان دليل الجفاف دليلاً على اعتبار الرطوبة المسرية، و لكنه غير ظاهر. و اما صحيح ابن بزيع فاعتبار الماء فيه يمكن أن يكون لأجل تحقيق اليبس، فلا شهادة فيه على اعتبار الرطوبة المسرية.

(١) كما هو المصرح به فى خبر الحضرمى

، و موثق عمار

، و منصرف صحيح زرارة

، بل هو الظاهر منه، فى قبال التجفيف بالحرارة المستندة إليها.

(٢) للأصل، مع عدم الدليل على الطهارة حينئذ. و عن المدارك و جماعة الحكم بالطهارة، لصدق التجفيف بالشمس. و لا سيما مع كون الغالب ذلك. و فيه: أن ظاهر النسبة الكلامية فى قوله (ع):

«إذا جففته الشمس»

هو الاستقلال، لا ما يعم الاشتراك، نظير قولك: قتل زيد عمراً، و ليس من قبيل: جاء زيد، الشامل لحالتي مجيء عمرو و عدمه. و أما الغلبة فكونها بنحو الاشتراك فى التأثير ممنوع. نعم الغالب أن يكون للريح دخل ضعيف فى التأثير، على نحو لا يمنع من صحة نسبة التجفيف الى الشمس، و ليس هو محل الكلام. و أما صحيح زرارة و حديث المتقدم «١»

(١) تقدم فى الاستدلال على مطهريه الشمس.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٤

نعم الظاهر أن الغيم الرقيق أو الريح اليسير، على وجه يستند التجفيف إلى الشمس و إشراقها، لا يضر (١). و فى كفاية إشراقها على المرأة مع وقوع عكسه على الأرض إشكال (٢).

[مسألة ١): كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس، بإشراقها عليه]

(مسألة ١): كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها (٣) المتصل بالظاهر النجس، بإشراقها عليه، و جفافه بذلك،

فهو و إن كان ظاهراً فى مطهريه التجفيف المشترك بينهما و بين الشمس، لكن ظاهره تعيين الاشتراك، و لا يقول به المدعى، و كما يمكن حمله على ما يوافق الدعوى، يمكن حمله على أن ذكر الريح كان جرياً على الغالب، الذى عرفت أنه غير المدعى. و عن الشيخ فى المبسوط و موضع من الخلاف الطهارة بتجفيف الريح كالشمس. و لا وجه له- ظاهراً- إلا إطلاق موثق عمار ، و روايتي ابن جعفر المتقدمة فى البوارى

. وقد عرفت إشكاله، أو صحيح زرارة و حديد

، بناءً على حمل الواو على معنى (أو)، و هو أيضاً غير ظاهر. و لا سيما و قد ادعى فى التحرير الإجماع على خلافه، و كذا فى المنتهى، فى الفرع الأول من الفروع التى ذكرها.

(١) للغلبة، كما تقدم.

(٢) ينشأ من ظهور الإشراق فى وقوع نفس الضوء على الأرض، و من احتمال أن يراد به ما يعم الانعكاس. لكن لا مجال لرفع اليد عن الظاهر. و كذا الكلام فيما لو كان الحائل زجاجاً.

(٣) كما عن التذكرة، و المذهب، و جامع المقاصد، و المسالك، و الروض، التصريح به بشرط اتحاد الاسم، و عن ظاهر البحار الإجماع عليه. و هو الظاهر من روايات عمار

، و الحضرمى

. و ابن بزيع

، بناءً على حملها على المشهور. بل و صحيح زرارة

[١]، فإن الظاهر من قوله (ع):

[١] تقدمت هذه الروايات الأربع فى الاستدلال على مطهرية الشمس.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٥

بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجساً (١)، أو لم يكن متصلاً بالظاهر - بأن يكون بينهما فصل بهواء، أو بمقدار طاهر - أو لم يجف (٢)، أو جف بغير الإشراق على الظاهر، أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر و تجفيفها للباطن (٣)، كأن يكون أحدهما فى يوم و الآخر فى يوم آخر، فإنه لا يطهر فى هذه الصور.

[(مسألة ٢): إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس، يصب عليها الماء (٤) الطاهر]

(مسألة ٢): إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس، يصب عليها الماء (٤) الطاهر، أو النجس، أو غيره مما يورث الرطوبة فيها حتى تجففها.

[(مسألة ٣): ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل]

(مسألة ٣): ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل (٥).

«فهو طاهر»

طهارة تمام ما جفت الشمس ما أصابه من البول. و اختصاص الصلاة بالسطح الظاهر لا يقدح فى ظهوره فيما ذكر، الذى هو مصب السؤال و الجواب. و لعل السكوت عن التعرض فى النصوص لاختصاص الطهارة بالظاهر ظاهراً فى عمومها للباطن، فإنه الموافق للارتكاز. فتأمل.

و منه يظهر ضعف ما عن المنتهى من اختصاص الحكم بالظاهر.

(١) فإنه خلاف مورد النصوص، و خلاف ظاهر خبر الحضرمى

، و مثله الثاني و الثالث.

(٢) لفقد الشرط، و كذا فيما بعده.

(٣) فإنه يرجع إلى الفرض الأول.

(٤) و عن الذخيرة أنه المشهور بين المتأخرين. و يقتضيه عموم الحكم لغير البول، كما تقدم. و تقدم أنه محمل صحيح ابن بزيع

(٥) ينشأ إشكاله من جهة أن أجزاءه من المنقول، فيكون الكل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٦

[مسألة ٤: الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعة على الأرض هي في حكمها]

(مسألة ٤): الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعة على الأرض هي في حكمها (١)، و إن أخذت منها لحقت

بالمنقولات (٢)، و إن أعيدت عاد حكمها (٣).

و كذا المسمار الثابت في الأرض، أو البناء، ما دام ثابتاً يلحقه الحكم، و إذا قلع يلحقه حكم المنقول، و إذا أثبت ثانياً يعود حكمه الأول، و هكذا فيما يشبه ذلك.

[مسألة ٥: يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة]

(مسألة ٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة (٤) إن كان لها عين.

كذلك، و لا مجال لقياسه على الحصى و التراب، لأنهما معدودان من أجزاء مجموع الأرض التي هي من غير المنقول، و ليس هو كذلك، لعدم السخية بينه و بين الأرض. و من أن مجموع الأجزاء لكثرتها لها نحو ثبات به تعد من غير المنقول. و لعله الأقرب، لإطلاق خبر الحضرمي

، و لو بناءً على انصرافه إلى خصوص الثابت، لصدقه عليه بذلك الاعتبار. و مثله الكثير المجتمع من الحطب، و التمر، و الأواني، و الظروف، و غيرها مما كان له نحو ثبات.

(١) لعدّها جزءاً منها. نعم لا بد من المناسبة الموجبة لصحة اعتبار الجزئية للأرض، و يشكل بدونها، كالقطعة من الطين الموضوع في الأرض المفروشة بالصخر.

(٢) لكونها كذلك حقيقة.

(٣) لعود مناطه. و منه يعلم الوجه فيما بعده.

(٤) إجماعاً، كما في المستند، و عن المدارك، و اللوامع. لقصور النصوص عن إثبات الطهارة مع بقائها. و موثق عمار

لا إطلاق له، و لو لأجل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٧

[مسألة ٦: إذا شك في رطوبة الأرض حين الإشراق]

(مسألة ٦): إذا شك في رطوبة الأرض حين الإشراق أو في زوال العين بعد العلم بوجودها، أو في حصول الجفاف أو في كونه

بالشمس أو غيرها أو بمعوثة الغير، لا يحكم بالطهارة (١) و إذا شك في حدوث المانع عن الإشراق من ستر و نحوه يبني على عدمه،

على إشكال تقدم نظيره في مطهريه الأرض (٢).

[(مسألة ٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر]

(مسألة ٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر (٣). و أما إذا كانت الأرض التي تحته نجسه فلا تطهر بتبعيته (٤)، وإن جفت بعد كونها رطبة. وكذا إذا كان تحته حصر آخر، إلا إذا خيط به على وجه يعدان معاً شيئاً واحداً. و أما الجدار المتنفس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد طهارة جانبه الآخر إذا جف به (٥)، وإن كان لا يخلو عن إشكال (٦).

الارتكاز العرفي. أو بملاحظة أن وجود العين - غالباً - مانع عن تحقق الإشراق على المحل المعتبر في تحقق طهارته. و كفى بالإجماع دليلاً.

(١) للشك في تحقق شرطها، الموجب للشك فيها، الموجب للرجوع الى استصحاب عدمها.

(٢) و تقدم المنع فيه أيضاً.

(٣) لما تقدم في لحوق الباطن بالظاهر، من أن منصرف النص طهارة تمام الجسم بالإشراق على سطحه.

(٤) لعدم الاتحاد الموجب لفهم التبعية من النص.

(٥) للاتحاد، كما في أحد طرفي الحصر.

(٦) ينشأ من توهم اختصاص التبعية بما لا يمكن الإشراق عليه إلا

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٨

و أما إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضاً فلا إشكال.

[(الرابع): الاستحالة]

(الرابع): الاستحالة، و هي تبدل حقيقة الشيء و صورته النوعية إلى صورة أخرى (١).

بالتبع، كالباطن بالنسبة إلى الظاهر. ولكنه يجري في أحد طرفي الحصر أيضاً، و لا يختص بالمقام، و إن كان ممنوعاً في المقامين، لإطلاق خبر الحضرمي

(١) هذا التعريف نسبه الشهيد في محكي حواشيه على القواعد إلى الأصوليين. و في محكي قواعده نسب إلى الفقهاء تفسيرها بتغيير الأجزاء و انقلابها من حال إلى حال. و ربما فسرت بتبدل الحقيقة النجسة إلى حقيقة أخرى ليست من النجاسات. و هذه التفاسير - مع اختلافها، و عدم اطرادها. و توقف الأول و الأخير على معرفة حقيقة العين النجسة، و حقيقة ما تستحيل اليه، و الوقوف على الحقائق متعسر أو متعذر. إلا أن يكون المراد الحقائق العرفية. فتأمل - لا حاجة إليها، إذ لم يقع عنوان الاستحالة موضوعاً لحكم المطهريه في الكتاب أو السنة، و إنما وقع في بعض معاهد الإجماع المعتقد بها مقيداً بمثل استحالة العذرة رماداً، أو دخاناً، أو تراباً، أو نحو ذلك لا بنحو الكلية. فالعمدة الرجوع إلى ما يستفاد من الأدلة الدالة على الطهارة، و هو أحد أمور على سبيل منع الخلو: الإجماع القولي، و السيرة العملية، و أدلة طهارة المستحال اليه، و قاعدة الطهارة، المتعينة للمرجعية بعد سقوط الاستصحاب عن الحجية، لعدم بقاء الموضوع، و ستأتي الإشارة إليها. و من ذلك يظهر أن الطهارة المترتبة على الاستحالة قسمان: واقعية إن ثبتت بالأدلة الثلاثة الأولى، و ظاهريه إن ثبتت بقاعدة الطهارة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٨٩

.....

ثم إن الاستحالة على أنواع (منها): الاستحالة بالنار رماداً، أو دخاناً. فقد حكى الإجماع على مطهريتها عن الشيخ في الخلاف و المبسوط، و عن الحلبي، و المحقق في الشرائع، و العلامة في جملة من كتبه، و جامع المقاصد و غيرهم، نعم عن المعتبر التردد في الرماد، و ربما يوهمه ما في أطعمة الشرائع أيضاً، حيث قال: «دواخن الأعيان النجسة طاهرة عندنا و كذا كل ما أحالته النار فصيرته رماداً، أو دخاناً، أو فحمًا، على تردد». لكن الظاهر رجوع التردد إلى الفحم فقط، كما فهمه غير واحد و قد يشهد به صدر كلامه. و ربما نسب إلى المبسوط نجاسة دخان الدهن النجس، معللاً بأنه لا بد من تصاعد بعض أجزائه قبل إحالة النار لها.

لكن الظاهر أنه ليس خلافاً فيما نحن فيه. و عن الشيخ أيضاً الاستدلال على الطهارة - مضافاً إلى الإجماع -

بصحيح ابن محبوب: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة، و عظام الموتى، ثم يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب إليه بخطه: إن الماء و النار قد طهراه» (١).

و استشكله المحقق في المعتبر بأن الإجماع لا نعلمه هنا، و أن الماء الذي يمازج الجص هو ما يحتل به، و ذلك لا يطهر إجماعاً، و النار لم تصيره رماداً. و تبعه عليه جماعته. و حملها على إرادة السؤال عن نجاسة الرماد المختلط بالجص، و نجاسة نفس الجص بملاقاة رطوبة العظام و العذرة، فتكون النار مطهرة للرماد المختلط. و يراد من الماء ماء المطر المطهر للجص. بعيد جداً. فالأولى الاستدلال على طهارة الرماد و الدخان بقاعدة الطهارة. و لا مجال لدعوى حكومة الاستصحاب عليها، لامتناع جريانه في المقام، لتعدد الموضوع، بنحو لا يصح عرفاً أن يقال: كان الرماد

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٠

.....

أو الدخان نجساً، فهو على ما كان. لأنهما عرفاً نظير المتولد من العين النجسة، لا أنه عينها.

(و منها): الاستحالة بالنار بخاراً. و المعروف الطهارة، بل ظاهر بعض أنه لا كلام فيه. و استدلل عليه بالسيرة على عدم التوقي عنه، كما في بخار الحمامات، و في بخار البول أيام الشتاء و غير ذلك. و تكفى فيه قاعدة الطهارة التي عرفت أنها المتعينة للمرجعية بعد سقوط الاستصحاب عن الحجية.

(و منها): الاستحالة إلى الدود و التراب. و المعروف الطهارة أيضاً، لقاعدة الطهارة. و عن المبسوط النجاسة في الثاني، و عن الفاضلين التوقف. و هو غير ظاهر، إلا بناءً على حجية الاستصحاب هنا، التي قد عرفت منعها.

(و منها): استحالة الكلب و الخنزير ملحاً، لوقوعه في المملحة.

و المحكى عن المدنيين، و الإيضاح، و الدروس، و البيان، و جامع المقاصد، و كشف اللثام، و غيرها: الطهارة، كما يقتضيها الأصل المتقدم. و عن المعتبر، و التحرير، و المنتهى، و النهاية: النجاسة. و تردد في القواعد.

و استدلل على النجاسة في المعتبر بأن النجاسة قائمة بالأجزاء النجسة، لا بأوصاف الأجزاء، فلا تزول بتغير أوصاف محلها، و تلك الأجزاء باقية، فتكون النجاسة باقية، لا تنفء ما يقتضى ارتفاعها. و مرجع الدليل الاستصحاب، الذي قد عرفت إشكاله.

(و منها): استحالة النطفة حيواناً طاهراً، و الغذاء النجس بولاً أو خراً للحيوان إذا كان مأكول اللحم، أو لبناً أو لعاباً أو عرقاً له، أو غير ذلك من فضلاته مطلقاً، و لو كان غير مأكول اللحم. و الظاهر عدم الخلاف

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩١

فإنها تطهر النجس، بل المتنجس (١)،

فى الطهارة، كما يستفاد من كلماتهم فى المقام، و من حكمهم بطهارة فضلات الحيوان الجلال عدا بوله و خرئه. و يقتضيها ما دل على طهارة الحيوان.

و إطلاق ما دل على طهارة فضلاته كافه، فإنه يشمل ما لو تغذى بعين النجاسة. لكن الإشكال فى ثبوته، لانصراف دليل طهارتها إلى حيثية كونها فضلة لذلك الحيوان، فى قبال نجاسة فضله غيره، لا من حيث كونه متغذياً بالنجاسة أو غيرها، فقله: «بول ما يؤكل لحمه و خرؤه طاهر» [١] ظاهر فى الطهارة من حيث كونه مضافاً إلى ما يؤكل لحمه فى مقابل ما لا يؤكل لحمه، و لا نظر فيه إلى حيثية كونه متغذياً بالنجاسة أولاً. فتأمل. نعم تثبت الطهارة فيه بقاعدة الطهارة المتقدمة، و لا مجال لاستصحاب النجاسة، لتعدد الموضوع. و إن كان قد يتأمل فى بعض فروضه، كما لو شرب الماء النجس فصار بولاً، فان فى تعدد الموضوع عرفاً تأملاً، لكنه فى غير محله، إذ الظاهر التعدد.

(١) كما عن جماعة، بل ربما يستفاد من ملاحظة بعض كلماتهم أنه إجماع، كما ذكر فى الجواهر، و عن غيرها. و مع ذلك فقد حكى التفصيل عن جماعة، فأثبتوا المطهريّة لاستحالة النجس دون استحالة المتنجس، لأحد أمرين (الأول): أن الحكم بالطهارة فى استحالة النجس لأجل انتفاء الموضوع المعلق عليه النجاسة، كعنوان الكلب، أو العذرة، أو نحوهما، المؤدى إلى الرجوع إلى قاعدة الطهارة، لامتناع الاستصحاب مع تبدل الموضوع، كما عرفت، و لا مجال لذلك فى استحالة المتنجس، لأن الموضوع الطارئ عليه

[١] هذه العبارة بهذا النص لم نثر عليها فى النصوص، و لعله مد ظله فى مقام نقل المضمون إذ يوجد ما يدل على هذا المضمون فى ب: ٩، ١٠، ١١ من أبواب النجاسات.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٢

كالعذرة تصوير تراباً (١)، و الخشبة المتنجسة إذا صارت رماداً، و البول أو الماء المتنجس بخاراً، و الكلب ملحاً .. و هكذا (٢)،

النجاسة هو الملاقي للنجس، و هو نفس الجسم، و بعد الاستحالة باق بنفسه فيرجع إلى استصحاب نجاسته، المقدم على قاعدة الطهارة (الثانى): أن الإجماع، الذى هو المستند فى الطهارة فى استحالة النجس، غير منعقد فى استحالة المتنجس، فيرجع فيه إلى استصحاب النجاسة.

وفيه: أنهما معاً مبنيان على أن المرجع فى بقاء الموضوع المعتبر فى الاستصحاب هو الدليل، و المحقق فى محله خلافه، و أن المرجع فيه العرف، بحيث يكون رفع اليد عن الحكم السابق نقضاً لليقين عرفاً، فمهما كان الحال كذلك جرى الاستصحاب، و إلا امتنع، فاستحالة النجس رماداً إن كانت موجبة لتعدد الموضوع عرفاً، و مانعة من صدق النقض على الحكم بالطهارة - كما هو الظاهر - كانت استحالة المتنجس كذلك، و إن لم تكن مانعة فى الثانى لم تكن مانعة عنه فى الأول أيضاً، و جرى استصحاب النجاسة فيهما، و انتفاء الموضوع المعلق عليه النجاسة - مثل عنوان الكلب - إنما يمنع من التمسك بالدليل على النجاسة، لا بالاستصحاب.

و منه يظهر أنه لو فرض عدم ثبوت الإجماع على مطهريتها فى المتنجس كفت قاعدة الطهارة بعد امتناع الاستصحاب، لتعدد الموضوع.

(١) و كذا لو صارت جزء البقول و الخضروات بالتسميد.

(٢) و الضابط أن يكون التبدل موجباً لتعدد الموضوع عرفاً، بحيث يكون المستحال إليه عرفاً متولداً من المستحال منه، لا أنه هو هو،

فلا يكون رفع اليد عن الحكم السابق من نقض اليقين بالشك، فيكون المرجع قاعدة الطهارة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٣

كالنطفة تصير حيواناً، و الطعام النجس جزءاً من الحيوان.

و أما تبدل الأوصاف، و تفرق الأجزاء، فلا اعتبار بهما، كالحنطة إذا صارت طحيناً، أو عجياً (١)، أو خبزاً (٢)،

(١) بلا خلاف ظاهر للاستصحاب.

(٢) على المشهور. لاستصحاب النجاسة، لبقاء الموضوع عرفاً.

و لما

عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه - و ما أحسبه إلا حفص بن البختري - «قيل لأبي عبد الله (ع) في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به؟ قال (ع): يباع ممن يستحل أكل الميتة» (١).

و

في مرسله الآخر عنه (ع): «يدفن و لا يباع» (٢).

و ،

في خبر زكريا بن آدم: «فخمر أو نبذ قطر في عجين أو دم. فقال (ع):

فسد. قلت: أبيع من اليهودى و النصرى و أبين لهم. قال (ع): نعم فإنهم يستحلون شربه» (٣).

و المناقشة في دلالتها على النجاسة في غير محلها، كالمناقشة في سندها، لحجية المرسل إذا كان من مثل ابن أبي عمير مع أنها مجبورة بالعمل. فتأمل! و عن الشيخ في النهاية و الاستبصار الطهارة.

لمرسل ابن أبي عمير أيضاً عنه (ع): «في عجين عجن و خبز، ثم علم أن الماء كان فيه الميتة قال (ع). لا بأس، أكلت النار ما فيه» (٤).

و

خبر الزبيرى: «عن البئر يقع فيها الفأرة أو غيرها من الدواب، فتموت، فيعجن من مائها، أو يؤكل ذلك الخبز؟ قال (ع): إذا أصابته النار فلا بأس

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الأسائر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الأسائر حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٤

و الحليب إذا صار جبناً (١). و فى صدق الاستحالة على صيرورة الخشب فحماً تأمل (٢)،

بأكله» (١).

و بمضمون الثانى محكى الفقيه (٢) و المقنع (٣). و فيه:

أن الثانى ليس مما نحن فيه بناءً على طهارة البئر، بل و أخص من المدعى بناءً على نجاسته، فيجب الاقتصار فيه على مورده. مع ضعف سنده بجهالة الزبيرى، و إعراض الأصحاب عنه. و الأول غير ظاهر فى نجاسة الماء، و إطلاق الماء و الميتة يمكن رفع اليد عنه بما

سبق، فيحمل الماء على ماء البئر، أو تحمل الميته على الميته الطاهرة، و يكون المراد من أكل النار ما فيه مجرد ارتفاع القذارة المتوهمة، أو بعض مراتب النجاسة. و أما الجمع بينها بحمل الأولى على الكراهة، فبعيد، و لا سيما الثانى منها. و خاصة مع كون النجاسة مظنة الإجماع، فإن الشيخ (ره) - المنسوب إليه الخلاف فى النجاسة - و إن كان ظاهره الطهارة فى مياه النهاية، إلا أنه فى محكى أطعمتها جزم أولاً بعدم جواز أكل الخبز المعجون بالماء النجس، ثم قال: «و قد رويت رخصة جواز أكله، و ذلك أن النار قد طهرته. و الأحوط ما قدمناه»، و فى الاستبصار احتمل أن يكون محمل أخبار الجواز ماء البئر. فلاحظ، و تأمل.

(١) بلا خلاف ظاهر. للاستصحاب.

(٢) للتأمل فى بقاء الموضوع و ارتفاعه، و لذلك اختلفت الفتوى فيه فمن ظاهر جامع المقاصد الطهارة، و عن صريح المسالك النجاسة، و كلام الأكثر خال عن التعرض له، كما قيل. و لا يبعد القول بالطهارة، للشك

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٧.

(٢) الفقيه طبع إيران ص: ٤ س: ٢٣.

(٣) المقنع طبع إيران ص: ٤ س: ١٠.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٥

و كذا فى صيرورة الطين خزفاً أو آجراً (١)، و مع الشك فى الاستحالة لا يحكم بالطهارة (٢).

فى بقاء الموضوع، المقتضى للرجوع إلى قاعدة الطهارة.

(١) فعن المبسوط، و الخلاف، و نهاية الأحكام، و موضع من المنتهى و عن البيان، و جماعة ممن تأخر عنهم: القول بالطهارة، بل نسب إلى الأ-كثر، و عن الشيخ (ره) دعوى الإجماع عليه. و عن المسالك و الروضة، و الروض، و الإيضاح: القول بالنجاسة. و توقف فى القواعد و غيرها.

و يستدل للأول - مضافاً إلى الإجماع الذى ادعاه الشيخ - بصحيح ابن محبوب المتقدم «١» فى الجص

. و بأصالة الطهارة، لعدم جريان الاستصحاب إما لتبديل الموضوع، أو لمعارضته باستصحاب طهارة الملاقي، أو لأن النجاسة ثابتة بالإجماع، و لا يجرى استصحاب حال الإجماع. و الجميع كما ترى، إذ الإجماع لم يثبت بنحو يعتمد عليه. و الصحيح لو اتضح المراد منه، و أمكن العمل به، اختص بمورده. و تبدل الموضوع بهذا المقدار من الاختلاف ببعض الصفات ممنوع. و مثله دعوى المعارضة، لحكومة الأول، لأنه سببى، على الثانى، لأنه مسبب. مع أنها لو تمت فإنما تجدى فى الرجوع إلى أصالة الطهارة فى الملاقي له، لا فيه، كما هو المدعى و استصحاب حال الإجماع حجة كحال النص، كما هو محقق فى محله.

(٢) للشك فى حصول المطهر، الموجب للرجوع إلى أصالة عدمه، الموافق لأصالة بقاء النجاسة، و إن كان الأول مقدماً عليه، لأنه سببى.

و فيه: أنه مع الشك فى الاستحالة يشك فى بقاء الموضوع، فيمتنع الرجوع إلى استصحاب النجاسة، بل المرجع قاعدة الطهارة، كما لو علم بالاستحالة.

(١) تقدم فى النوع الأول من أنواع الاستحالة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٦

فإن قلت: لِمَ لا يرجع إلى استصحاب بقاء الموضوع، ليرتب عليه الرجوع إلى استصحاب النجاسة، و هو الحكم؟ قلت: استصحاب بقاء الموضوع لا يثبت صدق الشك في البقاء، حتى يجرى استصحاب الحكم، و هو النجاسة. فإن قلت: لِمَ لا يرجع إلى استصحاب نفس العنوان السابق، مثل استصحاب كونه عذرة، أو نطفة، أو نحو ذلك، ليرتب عليه حكمه - و هو النجاسة - بلا توسط الاستصحاب.

قلت: إذا فرضنا أن المستحال إليه معدود موضوعاً آخر، و أن موضوع النجاسة قد انتفى بذاته، و أن المستحال إليه متولد عرفاً من المستحال منه لا - أنه هو، فمع الشك لا يصح أن يقال: إنه كان نطفة أو عذرة، إلا بالمداقة العقلية، و ليست هي المدار في صحة الاستصحاب، و إلا لثبتت النجاسة مع الاستحالة، لأنه إذا صح قولنا: كان نطفة، صح قولنا: كان نجساً، فيجرى استصحاب النجاسة (و بالجملة): بعد البناء على عدم جريان استصحاب النجاسة، لتبدل الموضوع، لا مجال لاستصحاب بقاء العنوان، بنحو مفاد كان الناقصة بأن يقال: كان هذا كذا، لأن احتمال التبدل مانع عن صدق القضية. نعم يصح الاستصحاب بنحو مفاد كان التامة، بأن يقال: كانت النطفة موجودة فهي باقية، بالاستصحاب. لكنه لا يثبت كون هذا هو النطفة. فلاحظ و تأمل.

هذا إذا كان الشك بنحو الشبهة المصدقية، أما لو كان بنحو الشبهة المفهومية، كما لو شك في الاستحالة في مثل صيرورة العذرة فحما فلا مجال لأصالة عدم الاستحالة، و لا لاستصحاب كونه عذرة، لأنه من استصحاب المفهوم المردد، و لا لاستصحاب النجاسة، للشك في بقاء الموضوع،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٧

[(الخامس): الانقلاب]

إشارة

(الخامس): الانقلاب، كالخمر ينقلب خلّاً، فإنه يطهر (١)، سواء كان بنفسه أو بعلاج (٢)،

كما هو ظاهر.

- (١) إجماعاً، كما عن المنتهى، و المذهب البارع، و كشف اللثام، و مجمع البرهان. و نصوصاً، كما سيأتى:
 - (٢) إذ الأول هو المتيقن من معقد الإجماعات المتقدمة، و عن المنتهى نسبه الحكم فيه إلى علماء الإسلام، و فى مجمع البرهان إلى إجماع الأصحاب، بل المسلمين، و الثانى نسبه فى المنتهى إلى علمائنا. و النصوص فيه مستفيضة.
- ففى مصحح زرارة عن أبى عبد الله (ع): «عن الخمر العتيقة تجعل خلّاً.
- قال (ع): لا بأس » (١)

حكيم، سيد محسن طباطبائى، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٩٧

، و نحوه موثق عبيد

«٢» و

في موثقة الآخر: «في الرجل إذا باع عصيراً، فحبسه السلطان حتى صار خمراً، فجعله صاحبه خلّاً. فقال (ع): إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به» «٣».

و

في صحيح ابن المهدي: «كُتبت إلى الرضا (ع): جعلت فداك. العصور يصير خمراً، فيصب عليه الخل و شيء يغيره حتى يصير خلا. قال (ع):

لا بأس به» «٤».

و

عن المستطرفات، عن جامع البنطى، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (ع): «عن الخمر تعالج بالملح و غيره لتحول خلّاً. قال (ع)

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ١، و ب: ٧٧ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٣، و ب: ٧٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٨

.....

لا بأس» «١»

.. إلى غير ذلك. كما أن إطلاق مثل

خير ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع): «عن الخمر يكون أوله خمراً ثم يصير خلا. قال (ع): إذ ذهب سكره فلا بأس» «٢» يقتضى ثبوت الحكم في الأول و الثاني. نعم ظاهر بعض النصوص المنع في الثاني، كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله (ع): «عن الخمر يجعل فيها الخل. فقال (ع) لا إلا ما جاء من قبل نفسه» «٣».

و

روايته الأخرى عنه (ع): «عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى تحمض. قال (ع): إن كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به» «٤».

و

روايته الأخرى عنه (ع): «عن الخمر تجعل خلا. قال (ع): لا بأس إذا لم يجعل فيه ما يغلبها» «٥».

لكنها محمولة على الكراهة جمعاً.

و في المسالك - بعد ما استدلل على الحل في الثاني، بمصححة زرارة

و رواية أبي بصير الثانية

- قال: «و اعلم أنه ليس في الأخبار المعتبرة ما يدل على جواز علاجها بالأجسام، و الحكم بطهرها كذلك، و إنما هو عموم أو مفهوم، كما أشرنا إليه مع قطع النظر عن الاسناد» و فيه: - مع أن الدليل لا يختص بما ذكر، كما عرفت: - أن العموم و المفهوم من أقسام الحجة. مع أن رواية أبي بصير

غير ظاهرة الدلالة بالمفهوم على الحل، بل مفهومها يدل على العدم في الجملة، كما عرفت.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب لأشربة المحرمة حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٢، و ب: ٧٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٤، و ب: ٧٧ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٩٩

كإلقاء شيء من الخل (١) أو الملح (٢) فيه، سواء استهلك أو بقي على حاله (٣). و يشترط في طهارة الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسة خارجية إليه (٤)، فلو وقع فيه - حال كونه

(١) كما في صحيح ابن الميثدي

، و يقتضيه إطلاق غيره.

(٢) كما نص عليه في رواية المستطرفات

، و يقتضيه إطلاق غيرها.

(٣) كما صرح به جماعة، و نسب إلى المشهور. و قد يتأمل في الطهارة فيما إذا بقي المطروح المعالج به، بل نسبا المنع في المجمع و الكفاية إلى القيل و كأنه لتنجسه بالخمر، و عدم الدليل على طهارته بالانقلاب، لاختصاص نظر الأخبار إلى نجاسة الخمر «و فيه»: أن اختصاص النظر بذلك لا- يمنع من الحكم بطهارته بما فيه تبعاً، لأن إطلاقها اللفظي إذا كان شاملاً لصورة عدم الاستهلاك كان إطلاقها المقامي دالاً على طهارة ما لم يستهلك، فان مقتضى إهمال النصوص للتعرض لبقاء الأجسام الملاقية للخمر على النجاسة مع وجودها غالباً فيها، طهارتها تبعاً، كما لا يخفى. و قد يقال في دفع الاشكال المذكور بأن ظاهر الأدلة الدالة على مطهرية الانقلاب الطهارة الفعلية، فتدل بالالتزام على طهارة الأجسام التي فيها، لامتناع طهارتها الفعلية مع بقاء تلك الأجسام على النجاسة «و فيه»: أن الأدلة لا تدل على الطهارة الفعلية مطلقاً، و إنما تدل على الطهارة الفعلية من حيث نجاسة الخمر، فلا تصلح للدلالة على طهارة غيرها بالالتزام.

(٤) لما عرفت من اختصاص نظر النصوص بنجاسة الخمر لا غير، أما النجاسة الحاصلة بملاقاة النجس فلا موجب لارتفاعها، و مقتضى الأصل بقاؤها، كما ذهب إليه جماعة. نعم لو قيل بعدم تنجسه بنجاسة خارجية لامتناع ذلك، أو قصور الأدلة عن إثباته، فالحكم بالطهارة أيضاً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٠

خمرًا- شيء من البول أو غيره، أو لاقى نجسًا، لم يطهر بالانقلاب (١).

[مسألة ١): العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر]

(مسألة ١): العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر. و كذا إذا صار خمرًا (٢) ثم انقلب خلًا.

[مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر]

(مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر، وبقى على حرمة (٣).

[(مسألة ٣): بخار البول أو الماء المتنجس طاهر]

(مسألة ٣): بخار البول أو الماء المتنجس طاهر (٤)،

(١) لاستصحاب النجاسة، ولا دليل على الطهارة، لاختصاص النصوص بالخمر.

(٢) لما عرفت من قصور نصوص الباب عن إثبات ذلك، فالعمل على الاستصحاب.

(٣) لإطلاق أدلة حرمة و نجاسته. نعم قد يستفاد الطهارة و الحل من خبر ابن جعفر (ع) المتقدم

لقوله (ع) فيه: «إذا ذهب سكره فلا بأس»

. و يعضده

خبر أبي الجارود عن أبي جعفر (ع): «أما الخمر فكل مسكر من الشراب» (١).

كما أنه يستفاد من موثق عبيد المتقدم المتضمن

لقوله (ع): «إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس»

: أن انقلاب الخمر إلى غير الخل أيضاً موجب لحليتها و طهارتها. لكن الظاهر عدم عملهم بهذه الظواهر، و بناؤهم على تخصيص

طهارة الخمر بالانقلاب خلأ لا غير، كما اعترف بذلك في الجواهر و غيرها، و يقتضيه ظاهر كلامهم في مطهريه الانقلاب. و لو لا

ذلك لكان العمل بهذه النصوص في محله.

(٤) كما تقدم.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠١

فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام إلا مع العلم بنجاسة السقف.

[(مسألة ٤): إذا وقعت قطرة خمر في حب خل]

(مسألة ٤): إذا وقعت قطرة خمر في حب خل، و استهلكت فيه، لم يطهر، و تنجس الخل (١).

(١) بذلك طفحت عبارات جماعة من الأصحاب، و عن الشيخ في النهاية:

«إذا وقع شيء من الخمر في الخل لم يجز استعماله إلا بعد أن يصير ذلك الخمر خلأ». و يظهر من الحلي أن فيه رواية، فإنه قال في

مقام الإنكار على الشيخ: «الذي يقتضيه أصول المذهب ترك العمل بهذه الرواية الشاذة و لا يلتفت إليها، لأنها مخالفة للأدلة، مضادة

للإجماع، لأن الخل بعد وقوع قليل الخمر في الخل صار نجساً، و لا دلالة على طهارته بعد ذلك و لا إجماع...». و ظاهر عبارة الشيخ

صورة عدم استهلاك الخمر، لأن اسم الإشارة راجع إلى نفس الخمر الواقع في الخل، و مع الاستهلاك لا موضوع كي يصح أن يقال:

صار خلأ و لم يصبر. لكن ظاهر الجماعة أنهم فهموا منه صورة الاستهلاك، و أن علامة صيرورته خلأ صيرورة الخمر الخارجة عن

الخل الباقية بعد صب مقدار منها في الخلأ خلا، بل في كشف اللثام الاتفاق على الحل و الطهارة بصيرورة الخمر الواقعة في الخل

خلا، و إنما الخلاف في أن تخلل الخمر الخارجة علامة على تخلل المقدار المصوب و عدمه، و الجماعة ينكرون ذلك، و الشيخ يعتقد، و ما ذكره في الكشف غير ظاهر، فلاحظ عبارة الشرائع و التحرير و غيرهما.

و كيف كان فان كان مراد الشيخ (ره) صورة الاستهلاك فلا وجه له ظاهراً، لما ذكره في السرائر من نجاسة الخل الملقى فيه الخمر، من دون دليل على الطهارة، و إن كان مراده صورة الانقلاب فكذلك، لعدم مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٢.

إلا إذا علم انقلابها خلاً بمجرد الوقوع فيه (١).

طهارة الخل المذكور تبعاً للخمر، لقصور النصوص عن شمول مثل الفرض فلا مجال للتمسك بإطلاقها المقامى الدال على الطهارة بالتبعية، و الرواية التي أشار إليها غير معروفة. نعم

في الرضوى: «فإن صب في الخل خمر لم يحل أكله حتى يذهب عليه أيام و يصير خلا ثم كل بعد ذلك» (١)

لكنه ليس بحجة، و لا سيما مع مخالفته للمشهور.

(١) يحتمل أن يكون المراد الانقلاب في أول أزمنه الوقوع. و وجه الطهارة على هذا: أن نجاسة النجس قبل ملاقاته للطاهر لا دليل على سرايتها إلى ملاقيه الطاهر إذا حصلت الطهارة للنجس في زمان الملاقاة «و فيه»: أن أدلة السراية شاملة للمقام، و لذا بنى على نجاسة ماء الغسالة، و إن كانت ملاقاته للمحل موجب للطهارة، و يساعده الارتكاز العرفي جداً. فالملاقاة هنا علة لنجاسة الخل، و إن كانت علة للانقلاب الموجب للطهارة، ففي زمان الملاقاة يكون طاهراً و نجساً في رتبتين. نعم لو كان الانقلاب في زمان الملاقاة مستنداً إلى سبب غير الملاقاة، فالبناء على الطهارة حينئذ في محله، لعدم الدليل على سراية النجاسة الثابتة قبل الملاقاة إذا كان طاهراً حال الملاقاة. و الفرق بينه و بين ما لو استند الانقلاب إلى الملاقاة - كما سبق - أنه في ظرف استناد الملاقاة إلى الانقلاب لا بد من التزام النجاسة حال الملاقاة في رتبة سابقة على حصول الطهارة بالانقلاب، فيكون نجساً و طاهراً في زمان واحد في رتبتين و متى كانت النجاسة ثابتة حال الملاقاة سرت إلى الطاهر. أما لو لم يستند الانقلاب إلى الملاقاة فإذا كان المفروض مقارنة الانقلاب للملاقاة فلا ملاقاة للنجس

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٣

[(مسألة ٥): الانقلاب غير الاستحالة، إذ لا يتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها]

(مسألة ٥): الانقلاب غير الاستحالة، إذ لا يتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها، و لذا لا تطهر المتنجسات به (١) و تطهر بها.

[(مسألة ٦): إذا تنجس العصير بالخمر، ثم انقلب خمراً و بعد ذلك انقلب الخمر خلاً]

(مسألة ٦): إذا تنجس العصير بالخمر، ثم انقلب خمراً و بعد ذلك انقلب الخمر خلاً، لا يبعد طهارته، لأن النجاسة العرضية صارت ذاتية بصيرورته خمراً، لأنها هي النجاسة الخمرية (٢). بخلاف ما إذا تنجس العصير بسائر النجاسات، فان الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها، و لا يصيرها ذاتية، فأثرها باق بعد الانقلاب أيضاً.

حتى تسرى نجاسته إلى الطاهر، فلا- مانع من البناء على الطهارة، كما ذكر في المتن. وهذا التفصيل هو الموافق للمذاق العرفي. و يحتمل بعيداً أن يكون مراد المصنف (ره) الانقلاب قبل الاستهلاك، و لو في زمان بعد الوقوع- كما هو أحد محتملي كلام الشيخ المتقدم- فيتوجه عليه حينئذ ما عرفت، من أن النصوص إنما دلت على طهارة الخمر بالانقلاب، و ليس فيها تعرض لطهارة ما عولجت به، و إنما استفيدت الطهارة من الإطلاق المقامي، و هو سكوت النصوص عن بيان نجاسته، و هو يختص بما يُعد من توابع الخمر خارجاً، و لا يشمل ما نحن فيه، مما كانت الخمر من توابعه. فلاحظ.

(١) و كذا النجاسات عدا الخمر لجريان الاستصحاب معه بلا مانع، و خروج الخمر بالدليل الحاكم على الاستصحاب.
(٢) يعني فيمتنع التضاعف و التأكد فيها. و كأنه يشير بذلك إلى مناقشة شيخنا الأعظم (ره) حيث قال في المقام: «إلا أن يقال: لا مانع من قيام

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٤

[(مسألة ٧): تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة]

(مسألة ٧): تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة (١)

التنجس بجسم الخمر من حيث هو جسم، و النجاسة بالنوع من حيث هو نوع. لكن لو تمّ هذا مثله في الخل الملقى في الخمر، حيث أنه في أول الملاقاة و قبل الاستهلاك منفعل». و حاصل المناقشة: أن الإشكال في تضاعف النجاسة ليس من جهة لزوم اجتماع المثلين، ليدفع بما ذكر، بل من جهة أن النجاسة الواحدة بالصنف لا تقبل التكرار، فان الخمر الملاقية للخمر لا تتكرر فيها النجاسة، و لو بنحو التأكد و كذا في المقام بل لو بنى على التأكد فما دل على طهارة الخمر بالانقلاب يدل على زوال النجاسة الخمرية و لو كانت متأكدة. هذا مضافاً إلى أن ما ذكره (ره) لا- يكفي في جواز اجتماع المثلين، لأن نجاسة الخمر القائمة بالنوع قائمة أيضاً بالجسم، ضرورة أن جسم الخمر نجس كأجسام سائر النجاسات الذاتية، فيلزم اجتماع المثلين في محل واحد. إلا أن يكون مقصوده- رحمه الله- تعدد الرتبة و أن نجاسة الخمر الذاتية قائمة بذات الخمر، و العرضية السابقة على صيرورته خمرّاً تكون قائمة بوصف الجسم. و فيه أيضاً: أنه لا ملزم للالتزام بذلك، لجواز وحدة المحل مع الرتبة للنجاستين على أن تكون إحداها مؤكدة للأخرى، بحيث تكونان وجوداً واحداً لا وجودين، و اجتماع المثلين إنما يتوقف على تعدد المحل أو تعدد الرتبة إذا كانا وجودين ممتازين، فلاحظ.

و أما إشكاله (قده) على ما ذكره أولاً بقوله: «لكن لو تمّ هذا ..» فيتوجه عليه أن اللزوم في محله، لكن وجب البناء على الطهارة في الفرض-، و هو الخل الملقى في الخمر- بما دل على الطهارة بالانقلاب، و هو لا يشمل المقام.

(١) لما عرفت من أن الاستهلاك عبارة عن انعدام العين بما لها من

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٥

و لذا لو وقع مقدار من الدم في الكر و استهلك فيه يحكم بطهارته (١)، لكن لو أخرج الدم من الماء بآلة من الآلات المعدة لمثل ذلك عاد إلى النجاسة، بخلاف الاستحالة، فإنه إذا صار البول بخاراً ثمّ ماء لا يحكم بنجاسته، لأنه صار حقيقة أخرى. نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء (٢). و من ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسة أو المحرّمة، مثل عرق لحم الخنزير، أو عرق العذرة، أو نحوهما، فإنه إن صدق عليه الاسم السابق (٣)، و كان فيه آثار ذلك الشيء و خواصه، يحكم بنجاسته أو حرّمته، و إن لم يصدق عليه ذلك الاسم، بل عدّ حقيقة أخرى ذات أثر و خاصية أخرى، يكون طاهراً و حلالاً. و أما نجاسة عرق الخمر

المفهوم العرفي فينعدم وصفها، و هو النجاسة تبعاً، فإذا عادت العين عاد وصفها معها، لأنه ذاتي لها، و الاستحالة عبارة عن التحول عرفاً من حقيقة إلى أخرى.

(١) كيف يحكم بطهارته مع أن نجاسته ذاتية؟! وإنما يحكم بانعدامه عرفاً، فيخرج عن كونه موضوعاً للنجاسة، فإذا استخرج من الماء و عاد الى الوجود عادت إليه النجاسة، لأنها ذاتية.

(٢) لأن نجاسته ذاتية تابعة لوجوده و لو كان لاستحالة الماء إليه.

لكن على هذا لا يظهر الفرق بين الاستهلاك و الاستحالة من هذه الجهة، و إنما الفرق بينهما بحسب المفهوم، كما عرفت.

(٣) يعنى: بحيث يصدق عليه أنه جزء لحم الخنزير، أو العذرة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٦

فمن جهة أنه مسكر مائع (١)، و كل مسكر نجس.

[مسألة ٨: إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسة]

(مسألة ٨): إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسة (٢).

[(السادس): ذهاب الثلاثين في العصير العنبي، على القول بنجاسته بالغليان]

إشارة

(السادس): ذهاب الثلاثين في العصير العنبي، على القول بنجاسته بالغليان. لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته (٣)، و إن كان الأحوط الاجتناب عنه. فعلى المختار فائدة ذهاب الثلاثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة، و أما بالنسبة إلى النجاسة فتفيد عدم الاشكال لمن أراد الاحتياط. و لا فرق بين أن يكون الذهاب بالنار أو بالشمس أو بالهواء (٤). كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسة - على القول بها - بين المذكورات - كما أن في الحرمة بالغليان التي لا اشكال فيها و الحلية بعد الذهاب كذلك، أى لا فرق بين المذكورات.

(١) يعنى: لا أنه خمر. لكن لو كان لأجل أنه خمر فلا يضر فيما ذكر من الفرق بين الاستحالة و الاستهلاك، و لا في تحقق الاستحالة في البين فكأن مقصوده (ره) بيان الواقع لا دفع إشكال.

(٢) للاستصحاب.

(٣) و قد عرفت وجهه.

(٤) قد عرفت «١» الإشكال في الطهارة لو غلى بغير النار و إن قيل بها لو غلى بالنار. و حيثئذ فلو غلى بنفسه لم يُجد في طهارته ذهاب الثلاثين بل لا - بد من انقلابه خلاً. نعم لو بنى على النجاسة بالغليان مطلقاً - لاستفادة ذلك من الأدلة - لا فرق في حصول الطهارة بذهاب الثلاثين مطلقاً. فراجع.

(١) تقدم ذلك في المسألة الأولى من مبحث نجاسة الخمر.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٧

و تقدير الثلث و الثلاثين إما بالوزن، أو بالكيل، أو بالمساحة (١).

(١) لصدق ذهاب الثلاثين في الجميع، و التخصيص بواحد منها خلاف الإطلاق. وفيه: أن الكيل و المساحة يرجع أحدهما إلى الآخر، إذ كلاهما تقدير بحسب الكم، أما الوزن فإنه يباينهما، إذ هو تقدير بحسب الثقل، و هو أجنبي عن الكم. و عليه فذهاب الثلاثين بحسب الكم يتقدم دائماً على ذهابهما بحسب الثقل، لأن الذاهب بالنار أو غيرها هو الأجزاء المائية اللطيفة، و بذهابها يزداد العصير غلظاً و ثخانة، فيكون ثلثه بحسب الكم قريباً من نصفه بحسب الثقل، و مع هذا التقدم لا معنى للاعتبار بهما معاً، أو بأحدهما على التخيير، بل النصوص إما أن تحمل على الأول، أو على الثاني، و حيث لا معين يرجع إلى الأصل، المقتضى للاعتبار بالثاني لا غير.

و ربما يستفاد الاعتبار به من □

رواية ابن سنان عن أبي عبد الله (ع): «العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلاثة دوانيق و نصف، ثم يترك حتى يبرد، فقد ذهب ثلثاه و بقي ثلثه» (١).

وفيه: أن الدائق من الشيء كناية عن السدس، و لا يراد منه الوزن، كما يظهر من السؤال. أو يستفاد الاعتبار به من خبر عقبه بن خالد عن أبي عبد الله (ع): «في رجل أخذ عشرة أرطال من عصير العنب، فصب عليه عشرين رطلا ماء، ثم طبخهما حتى ذهب منه عشرون رطلا و بقي عشرة أرطال، أ يصلح شرب تلك العشرة أم لا؟ فقال (ع): ما طبخ على الثلث فهو حلال» (٢).
وفيه: أن الوزن إنما ذكر في كلام السائل، و لم يفهم من الثلث المذكور

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٨

و ثبت بالعلم (١)، و بالبيئة (٢). و لا يكفي الظن (٣). و في خبر العدل الواحد إشكال (٤)،

في كلام الامام (ع) إرادة الوزن، بل من الجائز إرادة الثلث بحسب الكم الحاصل في الفرض، كما عرفت. مضافاً إلى أن الرطل اسم للكيل المخصوص فهو من المكايل لا من الأوزان، حسب ما ذكره بعض المحققين من أهل اللغة، مستدلاً عليه بقوله: «لها رطل تكيل الزيت فيه». و مثله ما ربما يستفاد من روايتي عمار

«١» الواردتين في كيفية طبخ المطبوخ حتى يصير حلالاً، المشتملتين على ذكر المساحة. إذ فيه: أنهما غير ظاهرتين فيما نحن فيه من ذهاب الثلاثين للتطهير أو الحل، كما أشرنا إلى ذلك في نجاسة العصير من الزبيب: نعم يمكن أن يقال: إن إطلاق الثلث و الثلاثين يقتضى الحمل على الكم فإنه محط الأغراض، و الأصل للوزن، لرجوعه إليه، و حكايته عنه دائماً. و ما اشتهر من أن الوزن هو الأصل يراد به كونه أضبط من الكيل و أيقن، لا أنه أصل للكم، بل هو متفرع عليه قطعاً.

و لا سيما و لو كان الاعتبار بالوزن للزم الهرج و المرج، و لكثير السؤال و الجواب عنه، و اتضح بذلك الحال، لصعوبة الاختبار بالوزن أو تعذره غالباً، فعدم ذلك دليل على الاعتبار بالكم، المتقدم على الوزن بكثير دائماً. و الله سبحانه أعلم.

(١) لحجته عقلاً.

(٢) لعموم دليل حجيتها، كما تقدم تقريبه في المياه.

(٣) لأصالة عدم حجيتها.

(٤) تقدم وجهه في المياه و غيرها.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٢، ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٠٩

إلا أن يكون في يده، و يخبر بطهارته و حليته: و حينئذ يقبل قوله، (١) و إن لم يكن عادلاً (٢)، إذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلاثين.

[(مسألة ١): بناءً على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه]

(مسألة ١): بناءً على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطرة بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه، أو بذهاب ثلثيه، بناءً على ما ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء. و على هذا فالآلات المستعملة في طبخه

(١) للسيرة المستمرة على قبول خبر ذى اليد عما في يده. و للنصوص الخاصة. كصحيح معاوية «١» المتقدم في نجاسة العصير العنبى، و قريب منه غيره. نعم

في صحيح ابن جعفر (ع): «لا يُصدق إلا أن يكون مسلماً عارفاً» «٢».

و

في حديث عمار المروى في الوسائل: «إن كان مسلماً ورعاً مؤمناً» «٣»

و

رواه في الحقائق و غيرها: «إن كان مسلماً عارفاً مأموناً فلا بأس أن يشرب».

و لو بنى على رفع اليد عن اعتبار المعرفة و حملة على الاستحباب، بقرينة مثل صحيح عمار بن عمار، فلا موجب لرفع اليد عن اعتبار الإسلام و الأمانة أو الورع. اللهم إلا أن يستبعد التفكيك بينها و بين الايمان، فيحمل الجميع على الاستحباب. على أن مورد الصحيح صورة الجهل بالورع، و حينئذ يكون مقتضى مجموع النصوص حجية خبر ذى اليد إلا مع ثبوت ما يوجب اتهامه، و قد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى المياه.

(٢) كما عرفت.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٠

تطهر بالجفاف و إن لم يذهب الثلثان مما فى القدر، و لا يحتاج إلى إجراء حكم التبعية. لكن لا يخلو عن إشكال، من حيث أن المحل إذا تنجس به أولاً لا ينفعه جفاف تلك القطرة، أو ذهاب ثلثيها، و القدر المتيقن من الطهر بالتبعية المحل المعد للطبخ، مثل القدر و الآلات، لا كل محل كالثوب و البدن و نحوهما (١).

[(مسألة ٢): إذا كان فى الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس]

(مسألة ٢): إذا كان فى الحصرم حبة أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس و لا يحرم بالغليان (٢). أما إذا وقعت تلك الحبة فى القدر من المرق أو غيره، فعلى،

(١) إذا كان الوجه في البناء على طهارة القدر و نحوه بذهاب الثلاثين تبعاً أنه لو لا ذلك كان الحكم بطهارة العصير لغواً، فهذا المعنى لا- فرق فيه بين القدر و الثوب إلا بالوضوح و الخفاء، و إلا فهو مشترك بين الجميع بنحو واحد. «و دعوى»: أنه يكفي في رفع اللغوئية الاقتصار في الحكم بالطهارة على خصوص القدر و نحوه، دون عصير الثوب و نحوه «مندفعة» بأن ذلك و إن كان كافياً في رفع اللغوئية، لكن التفكيك بين أفراد العصير المذكورة بلا موجب عرفي، فلا يكون صحيحاً عند العرف. نعم لو كان المستند في طهارة القدر الإطلاق المقامي - و هو السكوت عن التعرض للنجاسة المغفول عنها لو لا ذلك - لكان التخصيص بمثل القدر و نحوه في محله، لأن ذلك محل الابتلاء دون غيره. لكن عرفت أن الوجه الأول لا بأس به، و مقتضاه العموم.

(٢) لأن غليان عصير الحصرم لا أثر له في النجاسة و الحرمة، و عصير العنب معدوم بالاستهلاك، فلا غليان له.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١١

يصير حراماً و نجساً (١) على القول بالنجاسة.

[(مسألة ٣): إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه يشكل طهارته و إن ذهب ثلثا المجموع]

(مسألة ٣): إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه يشكل طهارته و إن ذهب ثلثا المجموع (٢). نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه و إن كان ذهابه قريباً فلا بأس به.

و الفرق أن في الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهراً فيكون منجساً له، بخلاف الثانية، فإنه لم يصبر بعد طاهراً فوراً نجس على مثله. هذا و لو صب العصير الذي لم يغل على الذي غلى فالظاهر عدم الاشكال فيه. و لعل السر فيه أن النجاسة العرضية صارت ذاتية (٣). و إن كان الفرق بينه و بين الصورة الاولى لا يخلو عن إشكال (٤)، و محتاج إلى التأمل.

[(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك]

(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى (٥) بعد ذلك.

(١) كما تقدم الكلام فيه في نجاسة العصير.

(٢) إذ لا دليل على مطهرية ذهاب الثلاثين في الفرض، لاختصاص أدلة مطهريته بما تنجس بالغليان و لم يذهب ثلثاه، و كلاهما منتف في الذي ذهب ثلثاه.

(٣) كما تقدم في المسألة السادسة من مطهرية الانقلاب، و عليه فتظهر بذهاب الثلاثين كالنجاسة الذاتية الحاصلة من الغليان.

(٤) و لكن بما ذكرناه في وجه الحكم فيهما اتضح الفرق و اندفع الاشكال.

(٥) لاختصاص أدلة النجاسة بالغليان بما لم يذهب ثلثاه. و إطلاق بعض النصوص الدالة على الحرمة بالغليان - مثل ما

في رواية حماد عن الصادق (ع): «تشرّب ما لم يغسل، فاذا غلى فلا تشربه» (١)

-

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٢

[مسألة ٥: العصير التمرى أو الزيبى لا يحرم و لا ينجس بالغليان على الأقوى]

(مسألة ٥): العصير التمرى أو الزيبى لا يحرم و لا ينجس بالغليان على الأقوى (١)، بل مناط الحرمة و النجاسة فيهما هو الإسكار.

[مسألة ٦: إذا شك فى الغليان يبنى على عدمه]

(مسألة ٦): إذا شك فى الغليان يبنى على عدمه (٢).

كما إنه لو شك فى ذهاب الثلاثين يبنى على عدمه.

[مسألة ٧: إذا شك فى أنه حصرم أو عنب يبنى على أنه حصرم]

(مسألة ٧): إذا شك فى أنه حصرم أو عنب يبنى على أنه حصرم (٣).

[مسألة ٨: لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك فى الحب]

(مسألة ٨): لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار (٤) أو نحو ذلك فى الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلًا، أو بعد ذلك قبل أن يصير خلًا، و إن كان بعد غليانه أو قبله و علم بحصوله بعد ذلك.

منزل على ذلك، و إلا فلا دليل على طهره بذهاب الثلاثين بعد ذلك، فان ذهاب الثلاثين المأخوذ موضوعاً للمطهرية ما كان بنحو صرف الوجود الذى لا ينطبق إلا على الوجود الأول لا غير. إلا أن يقال: المراد بذهاب الثلاثين المعتبر فى الطهارة صرف الوجود بعد الغليان، لا مطلقاً، و موضوع النجاسة مطلق العصير الغالى، و لازم ما ذكر فى تقريب ما فى المتن أن لو ذهب ثلثه قبل الغليان كفى فى الطهارة ذهاب ثلثه الثانى بعد الغليان.

فتأمل جيداً.

(١) كما تقدم فى مبحث النجاسات.

(٢) للاستصحاب فيه و فيما بعده.

(٣) لاستصحاب حصر ميتة، أو عدم عنيته، أو استصحاب حليته و طهارته.

(٤) إذ التفكيك بين المذكورات و بين سائر الأجسام الموجودة فى الخمر

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٣

[مسألة ٩: إذا زالت حموضة الخل العنبى و صار مثل الماء لا بأس به]

(مسألة ٩): إذا زالت حموضة الخل العنبى و صار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلى (١)، فإنه لا بد حينئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلًا ثانياً (٢).

[مسألة ١٠: السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر - لا مانع من جعله فى الأمراق]

(مسألة ١٠): السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج

قبل صيرورته خلًا، كالتمر، والعنب، وقطع الطين، والحصى، وسائر ما يختلط بالتمر والعنب من الأجسام، وإن لم تكن متعارفة حتى مثل قطع الخيار، والباذنجان، والأجزاء الصغار، والدود، والحشيش، وغير ذلك بالحكم بطهارة الثانية بالتبعية، وعدم طهارة ما نحن فيه، صعب جداً، مخالف للمرتكزات العرفية.

(١) فإنه يكون من أفراد عصير العنب الغالى، فيلحقه حكمه. هذا إذا صدق عليه عرفاً العصير، أما لو صدق عليه الخل الفاسد فحاله حال الخل الصحيح فى عدم حرمة بالغليان.

(٢) فإن الانقلاب الى الخل كما يطهر الخمر يطهر العصير الغالى، للإجماع بقسميه عليه، كما فى الجواهر، و فى منظومة الطباطبائي (ره):

و الخمر و العصير إن تخللا فباتفاق طهرا و خللا

و نحوهما كلام غيرهما. و قد يستفاد من

قوله (ع) فى صحيح معاوية: «خمر لا تشربه» (١)

، بناءً على روايتها كذلك، وإفادتها عموم التنزيل حتى من حيث الطهارة بالتخليل. لكن تقدم الإشكال فى الأول فى مبحث نجاسة العصير. ويشكل الثانى بأن الظاهر من تنزيل شىء بمنزلة آخر ترتب آثار وجود ذى المنزلة على وجود المنزل، لا آثار عدم ذى المنزلة على عدم المنزل. فتأمل. وربما يستدل عليه أيضاً بالأولوية.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٤

منه بلا عصر - لا مانع من جعله فى الأمراق، و لا يلزم ذهاب ثلثيه، كنفس التمر (١).

«السابع»: الانتقال

إشارة

«السابع»: الانتقال، كانتقال دم الإنسان أو غيره مما له نفس إلى جوف ما لا نفس له (٢)، كالبق والقمل (٣)،

(١) الذى تقدم أنه لا ينجس و لا يحرم بالغليان.

(٢) فقد استظهر فى المستند نفى الخلاف فى مطهريته، و فى الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه و الاشكال، و فى الحقائق: «لا خلاف فيه و لا- إشكال»، و عن غيرها صريح الإجماع عليه و السيرة. لكن موافقة ذلك للقاعدة تتوقف على كون الانتقال موجباً لتعدد الموضوع عرفاً، بنحو يمنع من جريان الاستصحاب، و من التمسك بعموم نجاسة المنتقل منه، فإنه إذا تم ذلك يكون المرجع إما قاعدة الطهارة، أو دليل طهارة المنتقل إليه أما لو لم يكن موجباً لذلك فالمرجع يكون عموم دليل نجاسة المنتقل منه.

و لو فرض معارضته بدليل طهارة المنتقل إليه يكون المرجع استصحاب النجاسة. نعم لو لم يكن عموم دليل نجاسة المنتقل منه و كان عموم دليل طهارة المنتقل إليه كان التعارض حينئذ بين استصحاب النجاسة و عموم الطهارة، و الثانى مقدم على الأول قطعاً. و منه يظهر أن الحكم بالطهارة يدور مدار أحد الأمرين مما ذكرنا و من السيرة.

(٣) لا ينبغي التأمل فى ثبوت السيرة فيهما. و قد ورد فى الأخبار الكثيرة نفى البأس بدم البق و البراغيث و دم ما لم يذك، يعنى: دم

السّمك «١». كما لا ينبغي التأمل في كون الانتقال فيهما بنحو يمنع من التمسك بعموم دليل نجاسة دم الإنسان أو غيره، كما يمنع من الاستصحاب

(١) راجع باب: ٢٣ من أبواب النجاسات
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٥
و كانتقال البول إلى النبات و الشجر و نحوهما. و لا بد من كونه على وجه لا يسند إلى المنتقل عنه، و إلا لم يطهر، كدم العلق بعد مصّه من الإنسان (١).

[مسألة (١): إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله]

(مسألة ١): إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله، و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته، إلا إذا علم أنه هو الذي مصه من جسده، بحيث أسند إليه لا إلى البق، فحينئذ يكون كدم العلق (٢).

[«الثامن»: الإسلام]

إشارة

«الثامن»: الإسلام. و هو مطهر لبدن الكافر (٣)، و رطوباته المتصلة به (٤) من بصاقه، و عرقه، و نخامته، و الوسخ الكائن على بدنه. و أما النجاسة الخارجية التي زالت عنها ففي طهارته

أيضاً. و مثله في السيرة و امتناع الاستصحاب - في الجملة - ما بعده.
(١) فإنه لا سيرة على طهارته، و لا مانع من استصحاب نجاسته، و لا من التمسك بعموم دليلها.
(٢) لكن لا يبعد قيام السيرة على الطهارة فيه، و إن كان مقتضى الاستصحاب النجاسة.
(٣) بلا- خلاف و لا إشكال، كما اعترف به جماعة، بل عن المنتهى و الذكري و غيرهما دعوى الإجماع عليه، و في المستند دعوى الضرورة، و في الجواهر دعواها في الجملة.
(٤) لصدق إضافتها إلى المسلم، كما في الجواهر و غيرها. و فيه:
أن الإضافة إلى المسلم إنما تجدى في الطهارة، لو كان منشأ الإضافة التكون فيه، و هو غير حاصل في الفرض. أو لحديث الجب «١». و فيه: أنه

(١) يأتي في الجزء السابع من الطبعة الثانية ص ٤٠ التعرض لسنده.
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٦
منها إشكال، و إن كان هو الأقوى (١). نعم ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الأحوط، بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلاً (٢).

[مسألة (١): لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى]

(مسألة ١): لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى (٣)،

يختص بالآثار المستندة إلى السبب السابق على الإسلام، و بقاء النجاسة و نحوها ليس مستنداً إلى ذلك، بل هو مستند إلى استعداد ذاته، كما أشرنا إلى ذلك في مبحث سقوط الزكاة عن الكافر. أو لعدم معهودية أمر من أسلم بتطهير بدنه من الأمور المذكورة مع عدم خلو بدنه عن شيء منها غالباً. لكن هذا المقدار لا يكفي في رفع اليد عن استصحاب النجاسة. إلا أن يكون المراد معهودية العدم.

(١) علله في الجواهر و غيرها بالسيرة، و بعدم معهودية أمره بتطهير بدنه منها مع غلبة ملازمته غالباً.
(٢) للأصل، و عدم ثبوت ما تقدم فيما قبله. لكن الإنصاف يقتضى عدم الفرق بينه و بين ما قبله في عدم المعهودية، أو في دعوى السيرة، فإن تمّ تمّ فيهما، و إن أمكن منعه منع كذلك. و الظاهر عدم الفرق في ذلك بين ما على بدنه من الثياب و بين سائر ثيابه. نعم الحكم في الأول أظهر.

(٣) أما الأول فإنه المتيقن من معقد الإجماع و الضرورة. و أما الثاني فلم يعرف فيه خلاف، بل حكى عليه الاتفاق. و أما إطلاق مثل صحيح ابن مسلم: «سألت أبا جعفر (ع) عن المرتد. فقال (ع): من رغب عن الإسلام و كفر بما أنزل على محمد (ص) بعد إسلامه، فلا توبه له

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٧

.....

و قد وجب قتله، و بانت منه امرأته، و يقسم ما ترك على ولده» (١)

فيجب تقييده بما دل على قبول توبه المرتد الملى،

كصحيح ابن جعفر (ع) عن أخيه: «سألت عن مسلم تنصّر. قال (ع): يقتل و لا يستتاب.

قلت: فنصراني أسلم ثم ارتد. قال (ع): يستتاب، فان رجع، و إلا قتل» (٢)

، و قريب منه غيره، فيحمل على المرتد الفطرى. كما أن إطلاق بعض النصوص الدالة على قبول توبه المرتد مطلقاً-

كمرسل ابن محبوب عن الصادقين (ع): «فى المرتد يستتاب، فان تاب، و إلا قتل» (٣)

، و نحوه غيره- لا بد أن يحمل على المرتد الملى، بقرينة صدر صحيح ابن جعفر (ع)

و غيره.

و بالجملة: النصوص الواردة فى المرتد على طوائف (فمنها): ما دل على قبول توبته مطلقاً

(و منها): ما دل على عدم قبولها كذلك

(و منها): ما دل على قبول توبه الملى بالخصوص، مثل ما ورد فى ارتداد بنى ناجية و دعائهم إلى الإسلام

«٤» (و منها): ما دل على عدم قبول توبه الفطرى بالخصوص،

كرواية الحسين بن سعيد: «قرأت بخط رجل إلى أبى الحسن الرضا (ع): رجل ولد على الإسلام ثم كفر، و أشرك و خرج عن

الإسلام، هل يستتاب، أو يقتل و لا يستتاب؟ فكتب (ع) يقتل» (٥)

(و منها): ما دل على التفصيل بين الملى و الفطرى بالقبول و عدمه، كصحيح ابن جعفر المتقدم

، فتقيد الطائفتان الأولتان بالطوائف

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب حد المرتد حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب حد المرتد حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب حد المرتد حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب حد المرتد حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب حد المرتد حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٨

بل الفطرى أيضاً، على الأقوى من قبول توبته باطناً و ظاهراً أيضاً (١)،

الثالث، و نتيجة ذلك الحكم بالتفصيل بين الملى و الفطرى بالقبول و عدمه.

هذا و إطلاق قبول توبة الملى يقتضى ترتيب أحكام المسلمين مطلقاً عليه التى منها الطهارة.

(١) كما صرح به فى محكى الروضة و غيرها، حملاً لإطلاق نفى التوبة فى مثل صحيح ابن مسلم

على إرادة نفيها بالإضافة إلى الأحكام الثلاثة الآتية لا مطلقاً. إما لاقتراح نفى التوبة بالأحكام المذكورة، الصالح لصرفه إليها، فيكون من الكلام المقرون بما يصلح للقرينة، المحقق فى محله سقوطه عن الحجية. و إما لأنها أظهر الأحكام، فينصرف إليها الإطلاق و إما لقرينة لام الجر الموجبة لظهور نفى التوبة فيما كان المنفى أمراً راجعاً له لا غير، فلا يشمل ما كان عليه، كوجوب عباداته، أولاً له و لا عليه كطهارته، فإن فائدة الطهارة إنما تكون لغيره. و إما للقطع، و الإجماع على ثبوت تكليفه بالإسلام و سائر أحكامه من الصلاة و غيرها، الموقوفة على الطهارة، و العلم بصحتها منه، من جهة أنه لولاها لزم التكليف بما لا يطاق، و هو ممتنع عند العدلية، يستلزم العلم بتحقيق الطهارة.

لكن الجميع لا- يخلو من خدش، فان الاقتران بالأحكام المذكورة لا- ينافى إطلاق نفى التوبة بوجه، بل الظاهر أن العطف يؤكد، ليكون المعطوف عليه من قبيل الموضوع للمعطوف، و يكون المراد أنه فى حال التوبة كافر فيجب قتله .. إلخ. و أظهرية الأحكام المذكورة بحيث توجب الانصراف ممنوعة، بل لعل غيرها أظهر، لأنها من أحكام مطلق الكفر. و كون الطهارة و حل الذبيحة و نحوهما مما ليس له ممنوع جداً، كما يظهر بأدنى تأمل. و القطع و الإجماع لو تم قيامهما على التكليف الفعلى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١١٩

فتقبل عباداته، و يطهر بدنه، نعم يجب قتله إن أمكن، و تبين زوجته، و تعدد عدّة الوفاة، و تنتقل أمواله الموجودة حال الارتداد إلى ورثته (١). و لا تسقط هذه الأحكام بالتوبة.

بالإسلام و سائر العبادات بعد التوبة، فلا يدلان على الطهارة، لإمكان سقوط شرطيتها، فضلاً عن ثبوت سائر أحكام المسلمين، و عدم الفصل غير ثابت. هذا مضافاً إلى أنه لو فرض قصور نفى التوبة عن عموم نفى الأحكام، فالمرجع الاستصحاب. و دعوى: تغير الموضوع بنحو يمنع عن جريانه، ممنوعة. نعم لو أمكن إثبات كونه مسلماً- كما لا تبعد استفادته مما تضمن بيان حقيقة الإسلام- امتنع الرجوع إلى استصحاب الأحكام. لكنه يتوقف على وجود دليل لفظى يتضمن ثبوت الحكم لكل مسلم مطلقاً، و لو لم يكن لدليل الحكم عموم لفظى كذلك لم يُجد فى رفع اليد عن الاستصحاب. و لا يحضرني - عاجلاً- عموم يدل على طهارة كل مسلم مطلقاً، و إن كان الإنصاف يقتضى القطع بذلك. فلاحظ.

ثم إن ظاهر نفى التوبة فيها بلحاظ الآثار العملية، لا الأمور الأخروية فلا مانع من كون توبته موجبة لدخوله فى الجنة، و استحقاقه الثواب.

و عليه فلا ينافى ما ذكرنا ما

عن الباقر (ع): «انه من كان مؤمناً فحج و عمل فى إيمانه، ثم أصابته فى إيمانه فتنه فكفر، ثم تاب و آمن يحسب له كل عمل صالح عمله فى إيمانه، و لا يبطل منه شيء» (١) و الله سبحانه أعلم.

(١) هذه الأحكام الأربعة مذكورة في موثق عمار: «سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الإسلام، و جحد محمداً (ص) نبوته، و كذبه، فإن دمه مباح لمن سمع ذلك منه، و امرأته

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٠

لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبة (١). و يصح الرجوع إلى زوجته بعقد جديد،

بأنه منه يوم ارتد، و يقسم ماله على ورثته، و تعدد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها، و على الامام أن يقتله و لا يستتبه» (١)

، و ما عدا الثالث منها مذكور فى صحيح ابن مسلم المتقدم

. و من الغريب ما عن ابن الجنيد (ره) من قبول توبة المرتد الفطرى حتى بالإضافة إلى الأحكام المذكورة، فإنه خلاف صريح النصوص. لكنه غير مستغرب من مثله، فكم له من أمثاله.

(١) يمكن الالتزام بملكه قبل التوبة أيضاً، و إن كان ينتقل إلى الورثة، و تضمن النصوص انتقال ماله الى ورثته لا يدل على عدم ملكه.

اللهم إلا أن يكون الشك فى قابليته للتملك، فيرجع إلى أصالة عدم ترتب الأثر على السبب المملك، و عموم صحة السبب لا تحرز القابلية، كما هو مذكور فى محله (فان قلت): لما لم يكن دليل خاص يتعرض لإثبات القابلية كان مقتضى الإطلاق المقامى الرجوع إلى العرف فى إحرازها، و من المعلوم أن العرف فى مورد الكلام يحكم بثبوتها (قلت): الإطلاق المقامى إنما يقتضى الرجوع إلى العرف لو لم يكن حجة على عدمها، و استصحاب عدم القابلية حجة. إلا- أن يقال: القابلية لم تؤخذ موضوعاً لأثر شرعى ليجرى استصحابها. مضافاً إلى أن اليقين بعدم القابلية إنما كان بالإضافة الى ما ملكه سابقاً على الارتداد، لا بالإضافة إلى ما يملكه لاحقاً. فتأمل.

بل من المحتمل الالتزام بأن ما ملكه بعد الارتداد لا ينتقل إلى الورثة، لعدم ثبوت إطلاق لما دل على انتقال ما ملكه إلى الورثة شامل لذلك.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب حد المرتد حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢١

حتى قبل خروج العدة (١) على الأقوى.

(١) أما جواز العقد عليها بعد الخروج عن العدة- كما جزم به فى محكى المسالك- فلأن بينونة التى تضمنتها النصوص يراد بها ارتفاع علاقة الزوجية، لا الحرمة الأبدية. و دعوى: أن إطلاق بينونة يقتضى الحرمة الأبدية- كما فى الجواهر- ممنوعة، و إنما الذى

يقتضى ذلك الإطلاق الأزمانى للبينونة، لكنه غير ثابت. و أما جوازه قبلها فلان الأمر بالاعتداد انما هو بالإضافة إلى غيره من الأزواج، لا بالإضافة إليه، فلا مانع من جواز العقد عليها مطلقاً، كما عن حدود الروضة أن له وجهاً. اللهم الا أن يشك في قابليته للتزويج بها، فيرجع إلى أصالة عدم ترتب الأثر على العقد كما تقدم.

تنبيه المحكى عن القواعد و غيرها- بل ربما نفى الخلاف فيه- تفسير المرتد الفطرى بمن انعقد و أبواه أو أحدهما مسلم، و المصرح به فى النصوص

[١] كونه من ولد على الإسلام، الظاهر فى كونه محكوماً بالإسلام حين الولادة كما أن الظاهر منها أنه يعتبر فى تحقق الارتداد مطلقاً أن يصف الإسلام بعد البلوغ، ثم يكفر، فلو ولد بين مسلمين فبلغ كافراً، لم يكن مرتداً فطرياً، كما هو الظاهر من محكى كشف اللثام. بل عن جماعة- منهم الشيخ و العلامة- التصريح بأن من بلغ من ولد المسلمين فوصف الكفر يستتاب، فان تاب و إلا قتل، فلم يجزوا عليه حكم المرتد الفطرى. و لكن

[١] تدل على ذلك رواية الحسين بن سعيد المتقدمة فى عدم قبول توبة المرتد الفطرى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٢

[(مسألة ٢): يكفى فى الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين]

(مسألة ٢): يكفى فى الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين (١) و إن لم يعلم موافقة قلبه للسان (٢)،

مقتضى ما ذكرنا عدم إجراء حكم المرتد مطلقاً، لعدم تحقق الإسلام حقيقة منه، و مجرد كونه محكوماً بالإسلام حال الولادة لا يجدى فى صدق الارتداد لقصور دليل الإسلام الحكمى عن النظر إلى مثل ذلك. مع أنه لو سلم فاللزام إجراء حكم المرتد الفطرى. و كأنهم عولوا فى ذلك على بعض النصوص،

كمرسل أبان: «فى الصبى إذا شب فاختر النصرانية و أحد أبويه نصرانى، أو مسلمين جميعاً. قال (ع): لا يترك، لكن يضرب على الإسلام» (١)

، و قريب منه غيره. و الكلام فيه موكول إلى كتاب الحدود. فراجع.

(١) لعله من الضروريات التى تساعدها السيرة و النصوص.

(٢) يعنى: عقد قلبه على مضمون الشهادتين، لا اليقين بمضمونها فان الظاهر خروجه عن حقيقة الإسلام، و لا يكون انتفاؤه موجبا للكفر و ما

فى صحيح ابن سنان المروى فى حدود الوسائل عن أبى عبد الله (ع): «من شك فى الله أو فى رسوله فهو كافر» (٢)

، و

رواية سهل: «لا تشكوا فتكفروا» (٣)

، و

حسن منصور: «قلت لأبى عبد الله (ع) من شك فى رسول الله (ص). قال (ع): كافر» (٤)

، و غيرها، لا بد أن يكون محمولا على غير ظاهره، بقرينة جملة أخرى،

كحسنه محمد بن مسلم: «كنت عند أبى عبد الله (ع) جالسا عن يساره و زرارة

- (١) الوسائل باب: ٢ من أبواب حد المرتد حديث: ٢.
 (٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب حد المرتد حديث: ٥٢.
 (٣) الوافي باب: ٨ من أبواب تفسير الكفر و الشرك حديث: ٢.
 (٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب حد المرتد حديث: ٥٣.
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٣
 لا مع العلم بالمخالفة (١).

عن يمينه، فدخل عليه أبو بصير فقال: يا أبا عبد الله ما تقول فيمن شك في الله تعالى. قال (ع): كافر يا أبا محمد. فقال: فشك في رسول الله (ص) فقال (ع): كافر. ثم التفت إلى زرارة، فقال: إنما يكفر إذا جحد» (١) و
 في رواية أخرى «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا و لم يجحدوا لم يكفروا» (٢) و قريب منهما غيرهما.

(١) لأن القول ملحوظ طريقاً إلى عقد القلب، فلا يكون حجة مع العلم بمخالفته له. نعم ظاهر بعض النصوص الاكتفاء في صدق الإسلام بمجرد القول باللسان.
 ففي صحيح حرمان: «الايان ما استقر في القلب و أفضى به إلى الله تعالى، و صدقه العمل بالطاعة له، و التسليم لأمر الله. و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، و به حققت الدماء، و عليه جرت الموارث، و جاز النكاح.» (٣)
 ، و نحوه غيره. و لذا قال في الجواهر- في مبحث نجاسة الكافر-: «يستفاد من التأمل و النظر في الاخبار خصوصاً ما ورد «٤» في تفسير قوله تعالى (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا) «٥»: أن الإسلام قد يطلق على مجرد إظهار الشهادتين و التلبس بشعار المسلمين، و إن كان باطنه و اعتقاده فاسداً، و هو المسمى بالمنافق»، و حكى فيها عن شرح المفاتيح أن الاخبار بذلك متواترة. و هو غير بعيد،

- (١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب حد المرتد حديث: ٥٦.
 (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٨.
 (٣) الوافي باب: ١ من أبواب تفسير الايمان و الإسلام حديث: ٢.
 (٤) راجع الوافي باب: ١ من أبواب تفسير الايمان و الإسلام.
 (٥) الحجرات: ١٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٤

[مسألة ٣: الأقوى قبول إسلام الصبي المميز]

(مسألة ٣): الأقوى قبول إسلام الصبي المميز (١) إذا كان عن بصيرة.

و يشير إليه قوله تعالى: (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ..) «١». و حمل التكذيب على معنى عدم اليقين منهم بالرسالة بعيد، و يلزم منه كون الشاك الملتزم في نفسه بالإسلام منافقاً، و هو كما ترى. نعم

في رواية محمد بن الفضيل في المناقبين: «ليسوا من الكافرين، و ليسوا من المؤمنين، و ليسوا من المسلمين، يظهر من الايمان، و يصيرون إلى الكفر، و التكذيب، لعنهم الله تعالى» (٢).

و لعل المراد نفى الإسلام عنهم بالمعنى الأخص. كما أنه يتعين مما ذكرنا حمل النصوص المتقدمة الدالة على كفر الجاحد على نفى مرتبة خاصة من الإسلام، كي لا تنافي هذه النصوص.

(١) كما عن الشيخ في الخلاف في خصوص المراهق منه، و لعل مراده ما في المتن. و الوجه فيه: عموم ما دل على معنى الإسلام، و ما يتحقق به، و لزوم ترتيب أحكامه عليه المنطبق على إسلام الصبي انطباقه على إسلام البالغ.

و هذا هو الوجه أيضاً في شرعية عبادات الصبي، إذ المقام من صغريات تلك المسألة، فيجرى فيه ما يجرى فيها من النقض و الإبرام. و قد أشرنا في مواضع متعددة من هذا الشرح إلى أن مقتضى إطلاق أدلة التشريع هو شرعية عباداته، و جريان عامة الأحكام عليها. و حديث رفع القلم

«٣» ظاهر في رفع قلم السيئات عنه، الحاصل برفع الإلزام لا غير، فلا يقتضى لغوية إسلامه، كما لا يقتضى لغوية سائر عباداته. و أما ما دل على أن

(١) المناقبون: ١.

(٢) الوافي باب: النفاق من أبواب الكفر و الشرك حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات: و باب: ٣٦ من أبواب القصاص و باب: ١١ من أبواب العاقلة. مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٥

[(مسألة ٤): لا يجب على المرتد الفطري بعد التوبة تعريض نفسه للقتل]

(مسألة ٤): لا يجب على المرتد الفطري بعد التوبة تعريض نفسه للقتل (١)، بل يجوز له الممانعة منه، و إن وجب قتله على غيره.

[«التاسع»: التبعية]

إشارة

«التاسع»: التبعية. و هي في موارد:

[(أحدها): تبعية فضلات الكافر ببدنه]

(أحدها): تبعية فضلات الكافر ببدنه، كما مر (٢).

عمد الصبي خطأ

«١»، فالظاهر عدم العموم فيه بنحو يشمل المقام.

فراجع ما كتبناه في نهج الفقاهة في مبحث اعتبار البلوغ في العاقد.

نعم يقتضى الحديث نفى ارتداده، و إن حكى عن الخلاف القول بثبوت ارتداد المراهق،

للخبر: «ان الصبى إذا بلغ عشر سنين أقيمت عليه الحدود التامة، واقتص منه، و نفذت وصيته و عتقه» (٢).
 لكن لا مجال للعمل به بعد إعراض المشهور عنه، و مخالفته لحديث رفع القلم عن الصبى، و للنصوص المتضمنة نفى الحد عن الصبى حتى يحتلم
 «٣». مع أنه غير ظاهر فى تحقق الارتداد بالإضافة إلى الصبى، و ثبوت الحدود التامة عليه فى الخبر لا يدل على تحققه، كما لا يخفى، فلا بد فى تميم الاستدلال من دعوى صدق الكفر على كفر الصبى كصدق الإسلام على إسلامه.
 (١) للأصل. و قوله (ع):
 «فقد وجب قتله»
 ظاهر فى وجوبه على غيره، لا على عامة المكلفين حتى نفسه، و لا يظن الالتزام بأنه يجب عليه كفاية قتل نفسه.
 (٢) و مر وجهه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب القصاص، و باب: ١١ من أبواب العاقلة.

(٢) الخلاف مسألة، ٢٠ من كتاب اللقطة.

(٣) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الحدود.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٦

[(الثانى): تبعية ولد الكافر له فى الإسلام]

(الثانى): تبعية ولد الكافر له فى الإسلام (١)، أباً كان أو جدّاً، أو أمّاً، أو جدّة (٢).

[(الثالث): تبعية الأسير للمسلم الذى أسره]

(الثالث): تبعية الأسير للمسلم الذى أسره (٣).

(١) بلا خلاف فيه و لا اشكال، كما فى الجواهر. و يدل عليه

خبر حفص بن غياث: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم فى دار الحرب، فظهر عليه المسلمون بعد ذلك. فقال: إسلامه إسلام لنفسه، و لولده الصغار، و هم أحرار، و ولده و متاعه و رقيقه له، فاما الولد الكبار فهم فىء للمسلمين، إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك» (١)

(٢) لا تبعد دعوى إطلاق النص بنحو يشمل الأب و الجد. و أما التبعية للأم و الجدّة فالنص قاصر عن إثباتها، إلا أن تستفاد مما ادعى تسالم الأصحاب عليه من تبعية الولد لأشرف الأبوين، و ظاهر الجواهر فى كتاب الجهاد المفروغية عن عموم الحكم. فراجع.
 (٣) يعنى: فى الطهارة. و عن شرح المفاتيح و غيره نسبته إلى ظاهر الأصحاب. و ليس عليه دليل واضح ترفع به اليد عن استصحاب النجاسة الثابتة له قبل الأسر (و دعوى): كونها ثابتة له بما هو تابع لأبويه، فمع تبعيته للمسلم يتغير الموضوع، فيمتنع الاستصحاب، و يرجع إلى قاعدة الطهارة (مندفعة) بأن التبعية التى أخذت فى موضوع النجاسة هى التبعية النسبية لا الخارجية. و زوالها ممنوع. و لو سلم كونها الخارجية فارتفاعها لا يوجب تغير الموضوع عرفاً. فتأمل.

و أضعف من ذلك التمسك بأدلة الحرج، إذ لا حرج فى النجاسة، كما فى الكبير المسبى. مع أن الكلام لا يختص بمورد الحرج.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب جهاد العدو حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٧

إذا كان غير بالغ (١)، و لم يكن معه أبوه أو جده (٢).

[(الرابع): تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلاً]

(الرابع): تبعية ظرف الخمر له بانقلابه خلاً (٣).

و أضعف منهما دعوى: معارضة استصحاب النجاسة باستصحاب طهارة الملاقي، فيرجع بعد التعارض إلى قاعدة الطهارة في المتلاقيين معا.

إذ فيه: أن الاستصحاب في الملاقي - بالفتح - حاكم على الاستصحاب في الملاقي - بالكسر - كما هو موضح في محله. و ربما يتمسك لذلك بالنبوي: «كل مولود يولد على الفطرة ..»

[١]

لكنه إنما يتم لو كان معناه أن الولد مسلم حتى يهوده أو ينصره أو يمجسه، و لازمه الحكم بإسلامه قبل السبي، و هو خلف. و ربما يستدل على الطهارة بالسيرة. و لا بأس به لو تمت. و أشكل من ذلك ما عن الإسكافي، و الشيخ، و القاضي، و الشهيد، من تبعيته له في الإسلام. فإن ذلك خلاف الأصل المتقدم. و ظاهر النبوي لا يمكن الالتزام به، كما عرفت. مع أنه خلف. و الكلام فيه موكول إلى محله من كتاب الجهاد. كما تقدم أيضاً بعض الكلام في ذلك في مبحث نجاسة الكافر.

(١) فإنه محل الكلام، دون البالغ، إجماعاً:

(٢) فلو سبي مع أحدهما ففي الجواهر: «لا خلاف في بقاءه على الكفر، بل في الرياض هو بحكم الكافر قولاً واحداً منا».

(٣) فإنها من ضروريات ما يستفاد من نصوص الطهارة بالانقلاب.

[١] الوسائل باب: ٤٨ من أبواب جهاد العدو حديث: ٣ لكنه لم يروه عن النبي (ص) بل عن الصادق (ع) مع اختلاف في اللفظ لا يضر

بالمعنى. نعم روى هذا المضمون في الكافي - في باب فطرة الخلق على التوحيد - عن الباقر (ع) عن النبي (ص). و رواه في كنز العمال الجزء ١ حديث: ١٣٠٨، ١٣٠٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٨

[(الخامس): آلات تغسيل الميت]

(الخامس): آلات تغسيل الميت (١) من السدة (٢)، و الثوب الذي يغسله فيه، و يد الغاسل، دون ثيابه، بل الأولى و الأحوط الاقتصار على يد الغاسل (٣).

[(السادس): تبعية أطراف البئر، و الدلو، و العدة، و ثياب النازح]

(السادس): تبعية أطراف البئر، و الدلو، و العدة، و ثياب النازح (٤)، على القول بنجاسة البئر.

- (١) للإطلاق المقامى، فإن سكوت النصوص عن التعرض لتطهيرها أمانة على طهارتها تبعاً لطهارة الميت. ولا سيما الثوب الذى يغسل فيه، و الخرقه التى تستر بها عورته، فقد تضمنت النصوص ذكرهما، و أغفلت حكم تطهيرهما.
- (٢) هى الباب الذى يغسل عليه.
- (٣) فقد تنظر شيخنا الأعظم (ره) فيما عدا اليد من الآلات.
- لكن الأولى إلحاق الثوب بها.
- (٤) و عن الذكرى الإجماع على طهارة الجدران، و فى غنائم القمى:
- «لا إشكال فى طهارة الدلو و الرشا»، و فى وسائل البغدادى: «لا تنجس جوانب البئر بما يتقاطر عليها. للخرج المنفى. أو أنها تنجس و تطهر بطهر البئر، كما فى العصير بعد ذهاب ثلثيه، و الخمر المتخلل. و كذا الكلام فى الدلو، و الجبل، و سائر الآلات، بلا كلام فى شىء من ذلك»، و عن المعالم و المشارق عدم الخلاف فى طهارة الدلو و الرشا. مضافاً إلى سكوت النصوص عن التعرض لتطهيرها مع الغفلة عنه، فيكون قرينه على الطهارة. لكنه لا- يطرد فى مثل الثياب و الجوانب، إذ ليست هى إلا- كالأرض التى يلقي فيها الماء النجس، و الحكم فى الدلو و الرشا و الجوانب ينبغى أن يكون من ضروريات الفقه.
- مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٢٩
- لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير، و معه أيضاً يشكل جريان حكم التبعية (١).

[(السابع): تبعية الآلات المعمولة فى طبخ العصير]

(السابع): تبعية الآلات المعمولة فى طبخ العصير (٢)، على القول بنجاسته، فإنها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلاثين.

[(الثامن): يد الغاسل، و آلات الغسل]

(الثامن): يد الغاسل، و آلات الغسل، فى تطهير النجاسات و بقیة الغسالة الباقية فى المحل بعد انفصالها.

[(التاسع): تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل]

(التاسع): تبعية ما يجعل مع العنب أو التمر للتخليل، كالخيار، و الباذنجان، و نحوهما، كالخشب و العود، فإنها تنجس تبعاً له عند غليانه- على القول بها- و تطهر تبعاً له بعد صيرورته خلا.

[(العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان]

إشارة

(العاشر) من المطهرات: زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان (٣) بأى وجه كان، سواء كان بمزيل، أو من قبل نفسه. فمنقار الدجاجة إذا تلوث بالعدرة يظهر بزوال عينها و جفاف رطوبتها، و كذا ظهر الدابة المجروح

(١) لأن التطهير حينئذ يكون بزوال التغير لا بالنزع، فلا دليل على طهارة آلات النزع. اللهم إلا أن يقال: إن النزع ذكر فى صحيح ابن

بزيع

- «١» علاجاً لارتفاع التغير، فيجرى فيه ما يجرى فى نصوص التطهير بالنزح على القول به.
- «٢» يظهر وجه الحكم فيه و فيما بعده مما ذكرنا هنا، و مما سبق فى المطهرات. و الله سبحانه أعلم.
- «٣» على المشهور، كما فى الحدائق فى خصوص الهرة، و حكى فيها

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٠

.....

عن جملة من المتأخرين إلحاق كل حيوان غير آدمى بها. و العمدة فيه:

السيرة القطعية على مباشرة الحيوانات المعلوم تلوثها بالنجاسة، كدم الولادة و الجروح، و كالمنى الخارج منها بالسفاد، و كالميتة، و العذرة، و المياه النجسة عند الأكل و الشرب منها، و كالمواضع القذرة عند التمرغ فيها، و النوم عليها .. إلى غير ذلك من الموارد التى لا تحصى مع العلم بعدم ورود المطهر عليها. و كأنه لوضوح الحكم لم يقع مورداً للسؤال من المسلمين و لا للبيان من المعصومين (ع). و لأجل ذلك لا يحتاج إلى الاستدلال عليه بإجماع الخلاف على طهارة سؤر الهرة، أو بالنصوص الكثيرة الدالة على طهارة سؤر الهرة ، و الوحش و السباع

، و الباز و الصقر، و العقاب، و نحوها، مما يغلب تلوثه بالنجاسة

«١» بتقريب أنها و إن كانت فى مقام إثبات الطهارة الذاتية لسؤرها فى قبال النجاسة الذاتية لسؤر مثل الكلب إلا أن عدم التعرض فيها للتنبيه على تخصيص الحكم بصورة عدم تلوثها بالنجاسة وقتاً ما، مع غلبة التلوث بها، أماره على الطهارة و لو فى الصورة المذكورة. و لا بمثل

صحيح ابن جعفر (ع): «عن فأرة وقعت فى حب دهن، و أخرجت قبل أن تموت، أبيعها من مسلم؟ قال (ع): نعم، و يدهن منه» «٢»

، بتقريب أن الحكم بطهارة الدهن يدل على طهارة موضع بول الفأرة و بعرها.

و دعوى: اختصاص السيرة بصورة احتمال ورود المطهر. غريبه، كما يظهر ذلك من ملاحظة سيرة المسلمين الذين يندر جداً وجود المياه الكثيرة أو الجارية فى بلادهم، كأهل الحجاز و نجد. و منه يظهر ضعف

(١) راجع الوسائل فى باب: ٢، ٤، ٩ من أبواب الأسرار.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسرار حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣١

إذا زال دمه بأى وجه، و كذا ولد الحيوانات الملوثة بالدم عند التولد .. إلى غير ذلك، و كذا زوال عين النجاسة أو المتنفس عن بواطن الإنسان (١)، كفمه، و أنفه، و أذنه، فإذا أكل طعاماً نجساً يطهر فمه بمجرد بلعه. هذا إذا قلنا إن البواطن تنجس بملاقاة النجاسة، و كذا جسد الحيوان. و لكن يمكن أن يقال بعدم تنجسهما أصلاً (٢)، و إنما النجس هو العين الموجودة فى الباطن، أو على جسد الحيوان. و على هذا فلا- وجه لعدده من المطهرات. و هذا الوجه قريب جداً. و مما يترتب على الوجهين أنه لو كان فى فمه شئ من الدم، فريقه نجس ما دام الدم موجوداً على الوجه الأول، فإذا لاقى شيئاً نجسه بخلافه على الوجه الثانى، فإن الريق طاهر، و النجس هو الدم فقط فإن أدخل إصبعه- مثلاً- فى فمه، و لم يلاق الدم لم ينجس، و إن لاقى الدم ينجس إذا قلنا بأن ملاقاة النجس فى الباطن

أيضاً موجبة للنجس، وإلا فلا ينجس أصلاً إلا إذا أخرجه و هو ملوث بالدم.

ما عن نهاية الأحكام من اختصاص الحكم بالطهارة بصورة غيبة الحيوان بنحو يحتمل ورود المطهر عليه. و أضعف منه ما عن الموجز من الحكم بالنجاسة حتى يعلم ورود المطهر عليها، اعتماداً على الاستصحاب. لما عرفت من السيرة القاطعة للاستصحاب و غيره.

(١) بلا خلاف ظاهر، و في الجواهر: «انه متفق عليه، بل قيل:

إنه يمكن أن يكون من ضروريات الدين».

(٢) قد تقدم الكلام في صور المسألة في المسألة الاولى من مبحث

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٢

[(مسألة ١): إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين]

(مسألة ١): إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين، على الوجه الأول من الوجهين (١)، و يبنى على طهارته على الوجه الثاني، لأن الشك عليه يرجع إلى الشك في أصل النجس (٢).

[(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن]

(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن، و كذا مطبق الجفنين، فالمناطق في الظاهر فيهما ما يظهر منهما بعد التطبيق (٣).

نجاسة البول فراجع. و ذكرنا هناك أن مقتضى القواعد عدم نجاسة البواطن. و الكلام في جسد الحيوان بعينه الكلام في نجاسة البواطن، فان مقتضى القواعد فيه هو النجاسة لو كان عموم يقتضى سراية النجاسة بالملاقاة مطلقاً، و إلا فالأصل يقتضى الطهارة. فراجع و تأمل.

(١) لجريان استصحاب النجاسة.

(٢) فيرجع فيه إلى أصل الطهارة.

(٣) يظهر ذلك مما ورد في الاجتزاء بالغسل الارتماسي

«١» لعدم وصول الماء إليها بالارتماس. و يظهر ذلك أيضاً مما ورد في الوضوء من الأمر بصب الماء على الوجه، أو بغسله

«٢»، فان مطبق الشفتين أو الجفنين مما لا يغسل إلا بنحو من العناية، فلإطلاق المقامى يقتضى عدم لزوم غسله. هذا بالإضافة إلى الحدث، أما بالإضافة إلى الخبث فغير ظاهر، لعدم النص. نعم ورد ما تضمن حصر ما يجب غسله عند الرعاف و الاستنجاء فيما ظهر على الأنف

و المقعدة

«٣»، و التعدى إلى المقام غير

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٢، ١٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٤ من أبواب النجاسات.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٣

[(الحادى عشر): استبراء الحيوان بالجلال]

(الحادى عشر): استبراء الحيوان بالجلال، فإنه مطهر لبوله و روثه (١). و المراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتادة بتغذى العذرة، و هى غائط الإنسان (٢).
و المراد من الاستبراء منعه من ذلك و اغتذاؤه بالعلف الطاهر حتى يزول عنه اسم الجلل (٣).

ظاهر. ذكر ذلك شيخنا الأعظم (ره). و المرتكزات العرفية تقتضى ما ذكره المصنف (ره) و إلحاق مطبق الشفتين و الجفنين بالفم و العين.

يظهر ذلك من ملاحظة كيفية غسل العين و الفم، فإنه يكون بلا فتح لهما.

(١) لخروجه عن حرمة الأكل إلى حليته باتفاق النص و الفتوى، فيلحقه حكمه من طهارة بوله و روثه.

(٢) على المشهور.

لمرسل موسى بن أكيل عن أبى جعفر (ع): «فى شاء شربت بولا ثم ذبحت. فقال (ع): يغسل ما فى جوفها، ثم لا بأس به. و كذلك إذا اعتلفت العذرة، ما لم تكن جلائة، و الجلائة هى التى يكون ذلك غذاءها» (١).

فان الظاهر من العذرة غائط الإنسان لا أقل من الانصراف إليه. و عن الحلبي إلحاق سائر النجاسات بها.

و لا- وجه له ظاهراً، فاستصحاب الحل أو قاعدته محكمه، و فى تعيين المدة التى يحصل بها الجلل إشكال، لعدم تعرض النصوص لذلك، كما اعترف به غير واحد. فما عن بعضهم من تقدير المدة بيوم و ليلة، و عن آخر من تقديرها بما يظهر التثنية فى لحمه و جلده، و عن ثالث بأنه ما ينمو ذلك فى بدنه و يصير جزءاً منه. غير واضح. فالمرجع مع الشك استصحاب الحل.

(٣) لتبديل الحكم بتبديل موضوعه، للإجماع الذى عرفته على كون

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٤

و الأحوط مع زوال الاسم مضى المدة المنصوصة فى كل حيوان بهذا التفصيل: فى الإبل إلى أربعين يوماً (١)،

الحرمة تابعة للجلل حدوثاً و بقاءً. مضافاً إلى عموم حل الحيوان، المقتصر فى الخروج عنه على خصوص الجلال، المختص بحال الجلل، فلا مجال للرجوع الى استصحاب الحرمة. و هذا ظاهر فيما لم ينص فيه على مدة الاستبراء. أما هو فظاهر المشهور كون المدار فى الحل انقضاء مدة الاستبراء فيحرم قبلها و إن انتفى عنه اسم الجلل، و يحل بعدها و إن بقى له اسم الجلل، عملاً بإطلاق نصوص المدة. و عن الشهيد و جماعة اعتبار أكثر الأمرين، من المقدار و ما يزول به اسم الجلل، استضعافاً للنصوص و أخذاً بالاحتياط (و فيه): أن النصوص لو سلم ضعف جميعها فهى مجبورة بالعمل. مع أن البناء على ضعفها يقتضى الرجوع إلى القاعدة التى عرفت قيام الإجماع عليها، من دور ان الحرمة و الحل مدار صدق الجلل و عدمه- كما هو ظاهر المتن- لا الأخذ بالاحتياط. و استظهر فى الجواهر الأخذ بالمقدر إلا أن يعلم ببقاء صدق الجلل فيحرم، و لو مع انقضاء المدة لانصراف نصوص التقدير الى ما هو المعتاد من زوال الاسم بذلك، لا ما علم بقاء وصف الجلل فيه. (و فيه): أنه إن أراد أن التقدير حجة فى مقام الشك، فالحكم معه ظاهري، فهو خلاف ظاهر الأدلة، و لازمه الحكم بالحل مع العلم بانتفاء وصف الجلل، و لو قبل حصول المقدار. و إن أراد أنه شرط فى الحل واقعاً فالانصراف

إلى صورة عدم حصول العلم ببقاء الجلل ممنوع.

(١) و عن غير واحد الاتفاق عليه، بل عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه. و هو الذى نص عليه
خبر السكونى عن أبى عبد الله (ع) عن
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٥
و فى البقر إلى ثلاثين (١)،

أمير المؤمنين (ع): «الدجاجة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثة أيام، و البطة الجلالة بخمسة أيام، و الشاة الجلالة عشرة أيام، و
البقرة الجلالة عشرين يوماً، و الناقة الجلالة أربعين يوماً» (١)
، و نحوه فى الناقة خبر مسمع الآتى
و خبر بسام الصيرفى
(٢)، و مرفوع يعقوب بن يزيد
(٣). (١) كما عن الصدوق و الإسكافى. و يدل عليه
خبر مسمع - على رواية الكافى - عن أبى عبد الله (ع): «قال أمير المؤمنين (ع): الناقة الجلالة لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى
تغذى أربعين يوماً، و البقرة الجلالة لا يؤكل لحمها و لا يشرب لبنها حتى تغذى ثلاثين يوماً، و الشاة الجلالة لا يؤكل لحمها و لا
يشرب لبنها حتى تغذى عشرة أيام، و البطة الجلالة لا يؤكل لحمها حتى تربى خمسة أيام، و الدجاجة ثلاثة أيام» (٤)
، و نحوه فى البقرة خبر يونس
(٥). و المشهور - كما فى الشرائع بل فى الخلاف و الغنية الإجماع عليه - أن استبراءها بعشرين يوماً، كما تضمنه خبر السكونى
، و خبر مسمع المروى فى التهذيب عن الكافى
(٦)، و خبر القاسم بن محمد
(٧). و عن القاضى و المبسوط أنها فى البقرة إلى

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢ و رواه فى الكافى فى باب لحوم الجلالات من كتاب الأطعمة و الأشربة
حديث: ١٢.

(٥) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة ملحق حديث: ٣ و رواه فى التهذيب فى باب الصيد و الذكاة حديث: ١٨٩.

(٧) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٦

و فى الغنم إلى عشرة أيام (١)، و فى البطة إلى خمسة أو سبعة (٢)، و فى الدجاجة إلى ثلاثة أيام (٣)، و فى غيرها يكفى زوال الاسم
(٤).

(الثاني عشر): حجر الاستنجاء، على التفصيل الآتي.

أربعين، لخبر مسمع المروى في الاستبصار عن الكافي
«١». و خير الأمور أوسطها، كما يقتضيه الجمع بين خبر السكوني
و غيره.

(١) كما هو المشهور، و عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه. لروايات السكوني

، و مسمع

، و يعقوب

، و القاسم بن محمد

، و عن المبسوط أنها سبعة. و في الجواهر: «لم نجد له دليلاً إلا ما في كشف اللثام من أنه مروى في بعض الكتب عن أمير المؤمنين

(ع)». و عن الصدوق: أنها عشرون. و لم يعرف له دليل. و عن الإسكافي: أنها أربعة عشر. لما في خبر يونس

، الذي لا يصلح لمعارضه ما عرفت،

(٢) فإن الأولى مذكورة في خبري السكوني

و مسمع

، و عليهما اعتمد المشهور، و الثانية مذكورة في خبر يونس

، و عليه عول الشيخ في الخلاف.

لكن الأخير لا يصلح لمعارضه الأول من وجوه.

(٣) كما هو المشهور، و عن الخلاف الإجماع عليه. و تضمنته روايات السكوني

، و مسمع

، و يونس

، و القاسم بن محمد

، و عن المقنع: «أنها تربط ثلاثة أيام. و روى يوماً إلى الليل». و ظاهره عدم العمل بما روى كما لم يعرف العمل به من غيره أيضاً.

(٤) كما عرفت وجهه.

.

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الأطعمة المحرمة ملحق حديث: ٣ و رواه في الاستبصار في باب كراهية لحوم الجلالات حديث: ٢

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٧

[(الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف]

(الثالث عشر): خروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف فإنه مطهر لما بقي منه في الجوف (١).

[(الرابع عشر): نزع المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة في البئر]

(الرابع عشر): نزع المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة في البئر (٢)، على القول بنجاستها و وجوب نزعها.

[(الخامس عشر): تيمم الميت بدلاً عن الأغسال عند فقد الماء]

(الخامس عشر): تيمم الميت بدلاً عن الأغسال عند فقد الماء، فإنه مطهر لبدنه، على الأقوى (٣).

[(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول]

(السادس عشر): الاستبراء بالخرطاط بعد البول، و بالبول بعد خروج المنى، فإنه مطهر لما يخرج منه من الرطوبة المشتبهة. لكن لا يخفى أن عد هذا من المطهرات من باب المسامحة. و إلا ففي الحقيقة مانع عن الحكم بالنجاسة أصلاً (٤).

(١) كما تقدم في نجاسة الدم.

(٢) فإنه ظاهر الأمر بالنزع.

(٣) استفادة ذلك من عموم مشروعية التيمم و بدليته

[١] يتوقف على أحد أمرين: إما كون البدلية بلحاظ الحدث و الخبث، و يكون عدم مطهرية التراب من الخبث في سائر المقامات لأدلة خاصة أوجبت الخروج عن عموم البدلية و بقي المقام داخلاً فيه. و إما كون الخبث في المقام من أحكام الحدث أو من لوازمه، لا- يمكن ارتفاع الحدث و بقاؤه. لكن ثبوت كلا الأمرين محل نظر و تأمل. و أما استفادة ذلك من نص بدلية التيمم في خصوص المقام- كما سيأتي في المجدور- فغير بعيدة. و سيأتي إن شاء الله بعض ما يتعلق بالمقام.

(٤) و إلا فيكفي في الطهارة الظاهرية قاعدتها، و أما الطهارة الواقعية

[١] يمكن استفادة العموم المذكور من أحاديث باب: ٧، ٢٣ من أبواب التيمم و من غيرها.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٣٨

[(السابع عشر): زوال التغير في الجارى، و البئر]

(السابع عشر): زوال التغير في الجارى، و البئر، بل مطلق النابع بأى وجه كان. و فى عد هذا منها أيضاً مسامحة، و إلا ففي الحقيقة المطهر (١) هو الماء الموجود فى المادة.

[(الثامن عشر): غيبة المسلم]

إشارة

(الثامن عشر): غيبة المسلم، فإنها مطهرة (٢) لبدنه،

فتابعة لوجود موضوعها واقعاً، و هو مشكوك، كما سيشير إليه فى المتن.

(١) يعنى: المقتضى للتطهير. و أما زوال التغير فهو من قبيل عدم المانع.

(٢) بلا خلاف أجده فيه، بل حكى الإجماع عليه بعض شراح منظومة الطباطبائي. كذا فى الجواهر. نعم ظاهر محكى المفاتيح المنع،

كما أن ظاهر محكى كلام الأردبيلي والمدارك التردد فيه. ويستدل للأول بالإجماع المتقدم المحكى صريحاً، بل ظاهراً، كما في طهارة شيخنا الأعظم بل ظاهر المحكى عن تمهيد القواعد أنه إجماع. وبظهور حال المسلم في التنزه عن النجاسة. وبالسيرة القطعية المستمرة على ترتيب آثار الطهارة. وبلزوم الحرج لو لا ذلك. وبفحوى ما دل على حجية إخبار ذى اليد، من النصوص المتقدمة في المياه

«١». لكن العمدة هو السيرة، إذ الإجماع لم يثبت بنحو يُعتمد عليه، بل في المستند دعوى الشهرة على النجاسة حتى تعلم الإزالة، و دعواه الإجماع القطعي على الطهارة بعد ذلك يريد بها الإجماع العلمى، وهو السيرة. فلاحظ. ولا- دليل على حجية ظهور حال المسلم.

ولزوم الحرج كليه ممنوع. مع أنه لو سلم فقد عرفت أن مقتضاه جواز الارتكاب تكليفاً، لا البناء على الطهارة وضعاً، و ترتيب آثارها مطلقاً.

اللهم إلا أن يكون المراد لزوم الحرج المؤدى إلى الهرج و المرج في عصر المعصومين (ع)، فانفتاؤه دليل على الطهارة قطعاً. ولا بأس به حينئذ

(١) فى المسألة: ٦ من ذيل فصل ماء البئر، ج: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج: ٢، ص: ١٣٩

أو لباسه، أو فرشه، أو ظرفه، أو غير ذلك مما فى يده (١)، بشروط خمسة (٢):

إلا- أن الكلام فى ثبوته، وإن كان غير بعيد. و التعدى من القول إلى الفعل ليس من مقتضى الدلالة بالفحوى. مع أنك قد عرفت اختصاص حجية القول بصورة الأمانة. وربما يستدل بغير ما ذكر مما يظهر عدم صلاحيته للإثبات بأدنى تأمل. نعم لا مجال للمناقشة فى السيرة، فهى العمدة. مضافاً إلى دعوى لزوم الهرج لو لا ذلك، التى قد عرفت أنها غير بعيدة.

(١) و عن الموجز الاقتصار على البدن، و صرح فى المستند بالاختصاص به. و الظاهر عموم السيرة لجميع ما فى المتن.

(٢) ظاهر ما فى منظومة الطباطبائى (قده) من قوله:

و احكم على الإنسان بالطهارة لغيبه تحتمل الطهارة

و هكذا ثيابه و ما معه لسيرة ماضية متبعة

الاقتصار على الشرط الأخير، و مثله فى كشف الغطاء قال (ره):

«و هى مطهرة لبدن الإنسان بشرط إسلامه قبل الغيبة أو فى أثنائها، و ليس الايمان من شروطها على الأقوى، و ثيابه على الأقوى، مع احتمال التطهير. و الظاهر إلحاق جميع ما يستعمله المسلمون من حيث يعلمون أو لا يعلمون من فرش و ظرف و أماكن و مساكن ..». و ظاهر محكى الذكرى اشتراط التكليف. و علم المكلف بالنجاسة، و ظاهر محكى المقاصد العلية اعتبار علمه بالنجاسة، و أهليته للإزالة، و اعتقاده وجوب الإزالة أو استحبابها. و لعل الشرط الأخير راجع إلى ما ذكر فى المتن من اشتراط التلبس بما هو مشروط بالطهارة، و حكى عن بعض الاقتصار فى الاشتراط

مستمسك العروة الوثقى، ج: ٢، ص: ١٤٠

(الأول): أن يكون عالماً بملاقاة المذكورات للنجس الفلانى.

(الثانى): علمه بكون ذلك الشيء نجساً أو متنجساً (١) اجتهداً أو تقليداً.

(الثالث): استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة، على وجه يكون أمانة نوعية على طهارته، من باب حمل فعل المسلم على

الصحة.

(الرابع): علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض.

(الخامس): أن يكون تطهيره لذلك الشيء محتملاً،

عليه. وفي طهارة شيخنا الأعظم اعتبر حصول الظن الحاصل من شهادة حاله أو مقاله بزوال النجاسة، فيتوقف غالباً على العلم بها، و على تلبسه بمشروط بالطهارة. والوجه في هذا الاختلاف اختلاف الأدلة المعتمدة في الحكم. أما الثاني منها والخامس فيتوقفان على تمام ما ذكر في المتن، إذ لا يتحقق الظهور الحاكي عن الطهارة إلا في تلك الحال. وأما الإجماع فمعقد المحكي منه عن شرح المنظومة هو ما تضمنه البيتان المتقدمان، ومعقد ما حكاه شيخنا الأعظم هو ما ذكره في طهارته مما يرجع إلى ما في المتن، وقريب منه ما عن تمهيد القواعد. وأما السيرة فثبوت الحكم بها عموماً أو خصوصاً تابع لعموم ثبوتها أو خصوصه. ولكن الظاهر ثبوتها عموماً، كما في المنظومة وغيرها، فعدم اعتبار ما ذكر في المتن غير بعيد. ويعرف ذلك من يقيم في بلاد يكثر فيها المخالفون مع ابتلائه بهم.

(١) الأولى الاكتفاء عن هذا الشرط و عما قبله باشتراط علمه بنجاسة أحد المذكورات. كما أن الأولى الاكتفاء عن الثالث والرابع باشتراط استعمال أحد المذكورات فيما يعلم باشتراط الطهارة فيه، وإن لم تُشترط

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤١

و إلا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته (١). بل لو علم من حاله أنه لا يبالى بالنجاسة، وأن الطاهر والنجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته (٢)، وإن كان تطهيره إياه محتملاً. وفي اشتراط كونه بالغاً، أو يكفى ولو كان صبيّاً مميزاً، وجهان، والأحوط ذلك نعم لو رأينا أن وليه، مع علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه، يجرى عليه بعد غيبته آثار الطهارة، لا يبعد البناء عليها (٣). والظاهر إلحاق الظلمة والعمى بالغيبه (٤) مع تحقق الشروط المذكورة.

فيه واقعاً. بل لعل الأخير متعين، كما يظهر بأدنى تأمل.

(١) لأن مطهرية الغيبه من قبيل القاعدة الظاهرية، التي لا تجرى مع العلم بالواقع.

(٢) لعدم ثبوت الظهور الشخصي الذي هو الحجّة على الطهارة، والقدر المتيقن من السيرة صورة وجوده. لكن عرفت ثبوت السيرة فيه أيضاً، ومثله الصبي المميز. نعم يمكن الإشكال في غير المميز إذا كان مستقلاً، أما إذا كان تابعاً لغيره كان كسائر متعلقاته من لباسه و فراشه، داخلاً في معقد السيرة أيضاً.

(٣) أخذاً بظاهر حال الولي. إلا أن الاشكال في حجية الظهور المتعلق بالغير، وليس بناؤهم على حجّيته في غير المقام، ولم يثبت قيام السيرة عليه في المقام، بعد البناء على عدم قيامها على البناء على الطهارة مطلقاً، كما هو مبنى المصنف (ره). فتأمل.

(٤) لقيام الظهور، الذي هو حجّة، لقيام السيرة عليه كقيامها فيما سبق. نعم في ثبوت السيرة مع عدم الظهور إشكال ولذا لم يلحق الظلمة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٢

ثم لا يخفى أن مطهرية الغيبه إنما هي في الظاهر، وإلا فالواقع على حاله (١). وكذا المطهر السابق - وهو الاستبراء - بخلاف سائر الأمور المذكورة، فعد الغيبه من المطهرات من باب المسامحة، وإلا فهي في الحقيقة من طرق إثبات التطهير.

[(مسألة ١): ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف]

(مسألة ١): ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف (٢)، ولا- مسح النجاسة عن الجسم الصقيل (٣) كالشيشة، ولا إزالة الدم بالبصاق (٤)، ولا غليان الدم في المرق (٥)، ولا خبز العجين النجس (٦)،

و العمى بالغيبه في الجواهر، إلا أنه أطلق، و لم يفصل بين حصول الظهور و عدمه. و لعل مراده صورة عدم الظهور.

(١) إذ ذلك هو المستفاد من الدليل فيه و في الاستبراء.

(٢) و إن حكى عن المفيد و السيد. و قد تقدم في أول المياه.

(٣) لما يظهر من كثير من النصوص من اعتبار الماء في التطهير، فما عن السيد و المفاتيح من مطهريه المسح المذكور ضعيف مخالف لتلك النصوص. مع أنه لا دليل عليه يعتمد، و الأصل ينفيه. إلا أن يكون مراده عدم سرايه النجاسة إلى الملاقي الصقيل. لكن فيه: أنه مخالف للإجماع بل الضرورة من الدين، و لكثير من الأخبار. كذا في الجواهر.

(٤) و إن نسب إلى السيد (ره) القول به.

لرواية غياث: «لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق» (١).

إذ هي لا تصلح لمعارضه ما عرفت من النصوص مع ما هي عليه من الهجر.

(٥) كما تقدم الكلام فيه في نجاسة الدم.

(٦) كما تقدم في الاستحالة.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٣

و لا مزج الدهن النجس بالكر الحار (١)، و لا دبغ جلد الميتة (٢). و إن قال بكل قائل.

[(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه]

(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه، بعد التدكيه، و لو فيما يشترط فيه الطهارة، و إن لم يدبغ على الأقوى (٣).

(١) كما تقدم في مطهريه الماء. لكن المصنف (ره) هناك لم يستبعد الطهارة. فراجع.

(٢) كما هو المشهور شهرة عظيمة، بل عن الانتصار و الخلاف و الغنية، و نهاية الأحكام، و الذكرى: الإجماع عليه، و عن غيرها الإجماع عليه من غير ابن الجنيدي، فأفتى بالطهارة بالدبغ، لأن المقتضى للتنجيس هو اتصال الرطوبات به، فإذا زالت بالدبغ كان طاهراً. و يشهد له

خبر الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في جلد شاء ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن أو الماء، أ فأشرب منه و أتوضأ؟ قال (ع): نعم.

و قال (ع): يدبغ و ينتفع به، و لا يصلح فيه» (١).

إلا أن الوجه الأول استحسان ليس من مذهبنا العمل به. و الحديث مهجور مخالف لما عرفت من الإجماعات، و في محكي التذكرة:

«الحديث ممنوع، لما تواتر عن أهل البيت (ع) من منع ذلك»، و نحوه محكي الذكرى و الروض و غيرهما.

و قد تقدم بعض الكلام في هذه المسألة في مبحث نجاسة الميتة. فراجع.

(٣) لكون المفروض حصول الطهارة لها بالتذكية، بناءً على قبولها لها - كما سيأتي - فلا مانع من جواز الاستعمال. مع أنه مقتضى الأصل.

و إطلاق

موثق سماعة: «سألته عن جلود السباع يُنتفع بها؟ قال (ع):

.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٦

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٤

نعم يستحب أن لا يستعمل مطلقاً إلا بعد الدبغ (١).

[(مسألة ٣): ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية]

(مسألة ٣): ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية (٢)، وإن كانوا ممن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ.

[(مسألة ٤): ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية]

(مسألة ٤): ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات

إذا رميت و سميت فانتفع بجلده» (١).

و

موثقه الآخر: «عن جلود السباع. فقال عليه السلام: اركبوها و لا تلبسوا شيئاً منها تصلون فيه» (٢).

و نحوه غيره. و عن الشيخ و السيد و غيرهما المنع من استعماله قبل الدبغ، بل عن الذكرى نسبته إلى المشهور. و ليس له دليل ظاهر، سواء أ كان ذلك منهم للبناء على توقف الطهارة على الدبغ، أم على وجوب الدبغ تعبدًا، لوضوح كون كل منهما خلاف الأصل، و خلاف إطلاق ما عرفت.

(١) كما في الشرائع و غيرها. و ليس عليه دليل ظاهر إلا- الخروج عن شبهة الخلاف. و ما عن بعض الكتب عن الرضا (ع): «دباغة الجلد طهارته» [١] بعد عدم إمكان العمل به على ظاهره- من نجاسة الجلد مطلقاً- و امتناع حمله على جلد الميتة، كما هو مذهب ابن الجنيد- كما تقدم- فيتعين حمله على الاستحباب. لكن إثبات الاستحباب بهذا المقدار غير واضح، بل الأوفق بالقواعد الطرح. (٢) كما عرفت في مبحث نجاسة الميتة.

[١] كتاب فقه الرضا (ع)، في باب اللباس و ما يكره فيه الصلاة بعد باب الصناعات قبل باب العتق و التدبير. لكن العبارة هكذا: (و إن كان الصوف و الوبر و الشعر و الريش من الميتة و غير الميتة بعد ما يكون مما أحل الله أكله فلا بأس به. و كذلك الجلد، فان دباغته طهارته).

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب لباس المصلى حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٥

التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية (١)، فجلده و لحمه طاهر بعد التذكية.

[مسألة ٥): يستحب غسل الملقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه]

(مسألة ٥): يستحب غسل الملقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه، كملاقاة البدن أو الثوب لبول الفرس و البغل و الحمار (٢)، و ملاقاته الفأرة الحية مع الرطوبة مع ظهور أثرها (٣)، و المصافحة مع الناصبي بلا رطوبة (٤).

(١) قد تقدم في أواخر مبحث نجاسة البول الكلام في المقام. فراجع.

(٢) للأمر بالغسل منه في جملة من النصوص،

كصحيح عبد الرحمن: «يغسل بول الحمار و الفرس و البغل» (١).

و

حسن محمد بن مسلم: «عن أبواب الدواب و البغال و الحمير. فقال (ع): اغسله، فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله، فان شككت فانضحه» (٢).

و نحوهما غيرهما المحمولة على الاستحباب، جمعاً بينها و بين ما تضمن نفى البأس فيه «٣» كما تقدمت الإشارة إليه في مبحث نجاسة البول.

(٣)

لرواية ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع): «سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشى على الثياب أ يصلّي فيها؟ قال (ع): اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء» (٤).

(٤)

□

لرواية خالد القلانسي: «قلت لأبي عبد الله (ع): ألقى الذمي فيصافحني. قال (ع): امسحها بالتراب و بالحائط. قلت:

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب النجاسات حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب النجاسات حديث: ٢، ١٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٦

و يستحب النضح - أي الرش - بالماء في موارد، كملاقاة الكلب (١) و الخنزير (٢) و الكافر (٣) بلا رطوبة،

فالناصب. قال (ع): اغسلها» (١).

المحمولة على صورة عدم الرطوبة بقرينة حكم الذمي.

(١)

ففى حديث الأربعمائه: «تنزهوا عن قرب الكلاب، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله، و ان كان جافاً فلينضح ثوبه بالماء» (٢) و نحوه صحيح ابن جعفر (ع)

«٣»، و مرسل حريز

«٤»، و خبر على

«٥»، و غيرها.

(٢)

ففى خبر على بن محمد (جعفر. خ. ل): «عن خنزير أصاب ثوباً و هو جاف، هل تصلح الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال (ع): نعم ينضحه بالماء، ثم يصلى» (٦).

و

فى صحيح ابن جعفر (ع): «عن الرجل أصاب ثوبه خنزير. قال (ع): إن كان دخل فى صلاته فليمض، و إن لم يكن دخل فى صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه، إلا أن يكون فيه أثر فيغسله» (٧).

(٣)

ففى صحيح الحلبي: «عن الصلاة فى ثوب المجوسى. فقال (ع): يرش بالماء» (٨).

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب النجاسات حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب النجاسات حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٨) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٧

و عرق الجنب (١) من الحلال (٢)، و ملاقة ما شك فى ملاقاته لبول الفرس و البغل و الحمار (٣)، و ملاقة الفأرة الحية مع الرطوبة إذا لم يظهر أثرها (٤). و ما شك فى ملاقاته للبول أو الدم أو المنى (٥)،

(١)

ففى خبر أبى بصير: «عن القميص يعرق فيه الرجل و هو جنب حتى يتل القميص، فقال (ع): لا- بأس. و إن أحب أن يرشه بالماء فليفعّل» (١)

، و نحوه خبر على بن أبى حمزة

«٢». (٢) أما لو كان من الحرام فقد تقدم القول بنجاسته.

(٣) لحسن محمد بن مسلم المتقدم.

(٤) لما تقدم من رواية ابن جعفر (ع)

(٥) .

لرواية ابن الحجاج عن الكاظم (ع): «عن رجل يبول بالليل، فيحسب أن البول أصابه ولا يستيقن، فهل يجزؤه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يتنشف؟ قال (ع): يغسل ما استبان أنه قد أصابه، وينضح ما يشك فيه من جسده و ثيابه ..» (٣).

و

مصحيح ابن سنان: «عن رجل أصاب ثوبه جنابة أو دم. قال (ع): إن كان علم أنه أصاب ثوبه جنابة قبل أن يصلي، ثم صلى فيه و لم يغسله، فعليه أن يعيد ما صلى و إن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة. و إن كان يرى أنه أصابه شيء، فنظر فيه فلم ير شيئاً، أجزأه أن ينضحه بالماء» (٤).

و الاقتصار في الجواب على ذكر الجنابة كأنه من باب المثال، و إلا يلزم إهمال الجواب عن حكم الدم.

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٨

و ملاقاته الصفرة الخارجة من دبر صاحب البواسير (١)، و معبد اليهود و النصارى و المجوس إذا أراد أن يصلي فيه (٢). و يستحب المسح بالتراب أو بالحائط في موارد، كمصافحة الكافر الكتابي بلا رطوبة (٣)، و مس الكلب و الخنزير بلا رطوبة (٤)، و مس الثعلب و الأرنب.

(١)

لرواية صفوان: «سأل رجل أبا الحسن (ع) و أنا حاضر، فقال: إن بى جرحاً فى مقعدتى، فأتوضأ، ثم أستنجى، ثم أجد بعد ذلك الندى و الصفرة تخرج من المقعدة، أفأعيد الوضوء؟ قال (ع):

قد أيقنت. قال: نعم. قال (ع): لا، و لكن رشه بالماء، و لا تعد الوضوء» (١)

، و نحوه صحيح البنزطى

«٢». لكن موردهما الجرح لا البواسير.

(٢) كما تقدم فى المسألة الرابعة بعد عدد النجاسات.

(٣) لرواية خالد القلانسي المتقدمة

(٤) . و ليس له دليل ظاهر - كما عن جماعة الاعتراف به - و إن حكى عن الوسيلة و ظاهر المقنعة و النهاية الوجوب، بل عن الأولين زيادة مس الثعلب و الأرنب، الذى لم يعثر على ذكر له فى النصوص. و كأن المصنف (ره) اعتمد على فتوى الجماعة تسامحاً منه فى أدلة السنن. لكن كان عليه ذكر مس الفأرة و الوزغة، لذكره فى الكتب الثلاثة، بل عن المبسوط استحبابه لمس كل نجاسة يابسة. ثم إن وجه الحكم باستحباب الغسل أو المسح أو النضح فى جميع ما ذكر مع أن ظاهر بعض أدلته

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٤٩

[فصل إذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره]

إشاره

فصل إذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها (١) ما لم يثبت تطهيره.

و طريق الثبوت أمور: «الأول»: العلم الوجداني «الثاني»:

شهادة العدلين بالتطهير (٢)، أو بسبب الطهارة (٣)، و إن لم يكن مطهراً عندهما أو عند أحدهما، كما إذا أخبرا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا-يكفى عندهما في التطهير مع كونه كافياً عنده، أو أخبرا بغسل الشيء بما يعتقدان أنه مضاف و هو عالم بأنه ماء مطلق، و هكذا «الثالث»: إخبار ذي اليد (٤) و إن لم يكن عادلاً «الرابع»: غيبة المسلم، على التفصيل الذي سبق (٥) «الخامس»: إخبار الوكيل في التطهير بطهارته (٦).

□
الوجوب هو الإجماع المدعى، أو القرينة القطعية على عدم الوجوب. و الله سبحانه أعلم.

فصل

(١) للاستصحاب.

(٢) لما عرفت من تقريب عموم حجيتها في مباحث المياه.

(٣) و حينئذ يثبت المسبب بالدلالة الالتزامية، و إن لم يعتقد الشاهد بالسببية.

(٤) لما تقدم، و تقدم أن الوجه اعتبار عدم ما يوجب اتهامه.

(٥) و قد سبق الكلام فيه. فراجع.

(٦) للسيرة المستمرة القطعية في سائر الأعصار المأخوذة يداً عن يد في تطهير الجوارى و النساء و نحوهن ثياب ساداتهن و رجالهن،

بل لعل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٠

«السادس»: غسل مسلم له بعنوان التطهير، و إن لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعى أم لا، حملاً لفعله على الصحة.

«السابع»: إخبار العدل الواحد عند بعضهم. لكنه مشكل (١).

[مسألة ١: إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبى اليد في التطهير و عدمه تساقطا]

(مسألة ١): إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبى اليد في التطهير و عدمه تساقطا (٢)، و يحكم ببقاء النجاسة. و إذا تعارض البيئته مع

أحد الطرق المتقدمة ما عدا العلم الوجداني، تقدم البيئته (٣).

ذلك من الضروريات. كذا في الجواهر. و قال أيضاً: «إن تتبع الأخبار بعين الانصاف و الاعتبار يورث القطع بالاكْتفاء بنحو ذلك، و

بأن كل ذى عمل مؤتمن على عمله، كالأخبار الواردة في القصارين «١»، و الجزارين

«٢» و الجارية المأمورة بتطهير ثوب سيدها

«٣»، و أن الحجام مؤتمن في تطهير موضع الحجامه»

«٤». لكن جملة مما ذكر من قبيل مورد الطريق السادس غالباً.

(١) لما تقدم في مباحث المياه من قصور آية النبا عن إثبات حجته و أنه لو تمت الدلالة عليها تمكن دعوى كون رواية مسعدة مانعة عنها. فراجع.

(٢) لأصالة التساقط المحررة في محلها. إلا إذا كان أحدهما رافعاً لمستند الآخر، فيكون مقدماً عليه، و يجب العمل به.

(٣) لقصور أدلة حجية المعارض عن شمول مثل ذلك حتى الأخبار

(١) الوافي، كتاب الطهارة، باب التطهير من مس الحيوانات حديث: ٢١. و التهذيب باب المكاسب حديث: ٢٦٣ و تقدم في نجاسة الكافر ج ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الذبائح حديث: ١. لكن بعنوان سوق المسلمين.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب النجاسات حديث: ١ لكن دلالة محل إشكال.

(٤) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥١

[(مسألة ٢): إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البيئة على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين]

(مسألة ٢): إذا علم بنجاسة شيئين، فقامت البيئة على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين و اشتبه عنده، أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه، حكم عليهما بالنجاسة، عملاً بالاستصحاب (١)، بل يحكم بنجاسة ملاقى كل منهما.

الدالة على حجية خبر ذى اليد. فتأمل جيداً.

(٤) لعموم دليل حجته، الشامل لكل واحد منهما. و العلم الإجمالى غير مانع عنه، لعدم منافاة الأصل لمقتضاه. كما أنه لا يلزم من عموم الدليل للطرفين التناقض بين الصدر و الذيل - كما ذكره شيخنا الأعظم (ره) فى رسائله - بتقريب: أن اليقين الإجمالى يوجب تطبيق قوله (ع) فى ذيل الدليل: «و لكن تنقضه يقين آخر»

بالإضافة إلى المعلوم بالإجمال، و هو يناقض تطبيق صدره، و هو قوله (ع): «لا تنقض اليقين بالشك»

بالإضافة إلى كل واحد من الطرفين مناقضة الإيجاب الجزئى للسلب الكلى.

إذ التناقض انما يلزم لو كان مفاد الذيل حكماً شرعياً، و هو ممتنع، لامتناع حجية اليقين شرعاً، بل هو حكم عقلى، و الحكم العقلى فى الفرض يمنع من جريان الاستصحاب فى المعلوم بالإجمال، لعدم اجتماع أركانه فيه، و لا يمنع من جريانه فى كل واحد من الطرفين، لاجتماع أركانه فيهما معاً.

نعم إذا كان للمعلوم بالإجمال أثر عملى لزومى امتنع جريان الاستصحاب فى واحد من الأطراف، و كذلك بقیة الأصول، كما تقدمت الإشارة إليه فى أحكام النجاسات. لكن فرض المسألة ليس كذلك. مع أنه لو سلم لزوم التناقض بين الصدر و الذيل، و أن ذلك مانع من شمول الدليل للطرفين فذلك يختص بالدليل المشتمل على الذيل المذكور، و لا يطرد فى غيره مما لم يشتمل على الذيل المذكور، و بعض أدلة الاستصحاب خال عنه، و إجمال

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٢

ما فيه الذيل لا- يلزم إجمال ما هو خال عنه، فيرجع إليه في أطراف العلم الإجمالي، كما يرجع إليه في الشبهة البدوية. اللهم إلا أن يدعى ظهور الذيل بنحو يعارض جميع أدلة الاستصحاب. لكنه ممنوع جداً. ولو سلم لم يكن فرق بين المقام وبين ما إذا توضع بمائع مردد بين البول والماء، مع أنه- قدس سره- بنى على جريان استصحاب طهارة الأعضاء، وبقاء الحدث، مع العلم ببطلان أحدهما. وأشكل من ذلك ما ذكره بعض الأعظم في وجه المنع من أن الاستصحاب من الأصول المحرزة التي هي واسطة بين الأصول التعبدية- مثل قاعدة الطهارة- وبين الامارة، لتضمن دليله إلغاء الشك ولزوم العمل على إحراز الواقع، ولذا يقوم مقام القطع المأخوذ موضوعاً على نحو الطريقة فإذا كان دليله يقتضى جعل العلم تعبداً في مورده، فلو جرى في تمام الأطراف كان ذلك تناقضاً، ضرورة وضوح المناقضة بين العلم بالطهارة في كل من الأطراف مع العلم بالنجاسة في واحد منها. إذ فيه: أن العلم التعبدى بالطهارة لا يضاد العلم الوجداني بالنجاسة إلا مع تضاد مقتضاهما، فإذا فرضنا أن العلم الإجمالي بالطهارة لا أثر له، فكيف يكون مضاداً للعلم التفصيلي التعبدى بالنجاسة؟ إذ ليس العلم التعبدى إلا- جعل الحكم الثابت للعلم، وجعل حكم العلم بالنجاسة في كل من الأطراف لا يضاد العلم الحقيقي بالطهارة في الواحد المردد، لأن الطهارة المعلومة بالإجمال ليست حكماً اقتضائياً، ليزاحم جعل أحكام النجاسة في الطرفين، كيف ولازم ما ذكره (قده) المنع من جريان الأصول حتى لو لم تكن محرزة لعين ما ذكر في وجه المنع في المحرزة (و بالجملة): ما ذكره- قدس سره- من الفرق بين الأصول المحرزة وغيرها من الغموض بمكان. و تمام المسألة في الأصول.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٣

لكن إذا كانا ثوبين، و كرر الصلاة فيهما، صحت (١)،

[(مسألة ٣): إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، في أنه هل أزال العين أم لا؟]

(مسألة ٣): إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهارة، في أنه هل أزال العين أم لا-؟ أو أنه طهره على الوجه الشرعي أم لا-؟ يبنى على الطهارة (٢)، إلا أن يرى فيه عين النجاسة و لو رأى فيه نجاسة، و شك في أنها هي السابقة، أو أخرى طارئة، بنى على أنها طارئة (٣).

[(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شيء، و شك في أن لها عيناً أم لا]

(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شيء، و شك في أن لها عيناً أم لا، له أن يبنى على عدم العين (٤)، فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها، و إن كان أحوط.

[(مسألة ٥): الوسواسي يرجع في التطهير إلى المتعارف]

(مسألة ٥): الوسواسي يرجع في التطهير إلى المتعارف (٥)، و لا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسة.

و لازم جريان الاستصحاب في كل واحد من الأطراف الحكم بنجاسة الملاقى، لأن من أحكام النجس نجاسة ملاقيه.

(١) للعلم بوقوع الصلاة في الطاهر.

(٢) لقاعدة الصحة، الجارية بعد الفراغ.

(٣) لأن رؤية النجاسة لا تخرج التطهير الصادر منه عن كونه مورداً لقاعدة الصحة بعد الفراغ.

(٤) لأن وجود العين من موانع التطهير شرعاً، و يمكن إحراز عدمها بالأصل، كسائر الموانع. نعم لو كانت العين حادثة عن وصول الماء إلى المحل، فأصالة عدمها لا تثبت وصوله إليه، إلا بناء على الأصل المثبت.

أو يدعى قيام السيرة عليه بالخصوص، كما ادعى في التطهير من الحدث.

(٥) إذ لا ريب في عدم سقوط وجوب التطهير عليه، بل الثابت

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٤

[فصل في حكم الأواني]

إشارة

فصل في حكم الأواني

[مسألة]: لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة

(مسألة): لا يجوز استعمال الظروف المعمولة من جلد نجس العين أو الميتة فيما يشترط فيه الطهارة (١)، من الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل. بل الأحوط عدم استعمالها في غير ما يشترط فيه الطهارة أيضاً (٢)، و كذا غير الظروف من جلدهما، بل و كذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال (٣)، فإن الأحوط ترك جميع الانتفاعات منهما. و أما ميتة ما لا- نفس له- كالسمك و نحوه- فحرمة استعمال جلده غير معلوم (٤)،

عدم الاعتبار بوسواسه، و لازم ذلك الرجوع إلى ما هو المتعارف عند غيره.

فصل في أحكام الأواني

(١) لأنه بعد البناء على نجسة الجلد ينجس المطروف، فلا يجوز أكله، و لا شربه، و لا غير ذلك مما يعتبر في جوازه الطهارة. فمرجع عدم جواز الاستعمال إلى عدم جواز الأمور المذكورة.

(٢) قد تقدم في مبحث نجاسة الميتة، و في أحكام النجاسات، أن الأقوى جواز الانتفاع بها مطلقاً، بنحو الاستعمال و غيره.

(٣) قال في كشف الغطاء: «الظاهر أن الانتفاع به لوقود الحمام أو لغيره، أو لجعله بواً، أو لإطعام الكلاب، أو في بناء، أو غيرها أو للتوصل إلى قتل بعض الحيوانات المؤذية و نحو ذلك، ليس من الاستعمال».

(٤) لاختصاص أدلة المنع بغيرها، بل ظاهر الجواهر و غيرها المفروغة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٥

و إن كان أحوط. و كذا لا يجوز استعمال الظروف المغصوبة مطلقاً (١). و الوضوء و الغسل منها باطل مع الانحصار (٢)،

عن الجواز. نعم مقتضى الجمود على بعض العبارات كبعض النصوص

«١» هو الحرمة، لكنه محمول على إرادة الميتة النجسة لا غير.

(١) بلا خلاف و لا إشكال. و يشهد به

□

موثق سماعة عن أبي عبد الله (ع) في حديث: «إن رسول الله (ص)، قال: من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرء مسلم، و لا ماله إلا بطيئة نفسه» (٢).

و المراد منه التصرف، لا خصوص الاستعمال، و لا مطلق الانتفاع. و يشهد به

التوقيع المروي عن الاحتجاج و إكمال الدين «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه» (٣)

، فان به يرتفع إجمال الفعل المقدر فى قوله (ع):

«لا يحل دم ..»

. (٢) الوضوء من الإناء المغصوب (تارة): يكون بالارتماس فيه (و اخرى): بصب ما فيه على الأعضاء (و ثالثة): بالاغتراف منه. و الظاهر أن موضوع كلام المتن هو الأخير، و هو (تارة): يكون بالاغتراف منه تدريجاً، حسب ترتيب غسل الأعضاء (و اخرى): باغتراف تمام المقدار المحتاج إليه فى الوضوء دفعة واحدة (و الأولى) هى موضوع حكمه بالبطلان مطلقاً و لو مع عدم الانحصار. و الوجه فيه: دعوى كون الوضوء من الإناء المغصوب استعمالاً عرفاً للإناء المغصوب، فيكون محرماً شرعاً، و اقتضاء ذلك للبطلان فى صورة عدم الانحصار واضح، لأن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب لباس المصلى حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الانفعال حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٦

.....

□
تحريمه مانع من التقرب المعتبر فى العبادة، التى منها الوضوء إجماعاً- كما سيأتى إن شاء الله- فيبطل بدونه. و أما فى صورة الانحصار فيبتنى البطلان على عدم صلاحية وجوب الوضوء لمزاحمة تحريم الغصب، كما هو الظاهر، المتسالم عليه عند الأصحاب. و إلا فلو صلح لذلك، لوجود ملاكه فى حال انطباقه على الاستعمال المحرم، كان المورد من صغريات مسألة الاجتماع، فيمكن التقرب بالفعل على تقدير تقديم جانب الأمر. لقوة ملاكه، أو سقوط الأمر و النهى معاً لتساوى ملاكيهما، فتصح الطهارة حينئذ. هذا و لكن الدعوى المذكورة- أعنى: كون الوضوء من الإناء استعمالاً له- ممنوعة موضوعاً و حكماً (أما الأول) فلأن الاستعمال عبارة عن إعمال الشئ فيما يصلح له. و الإناء إنما يصلح للطرفية، فاستعماله إنما يكون بجعله ظرفاً للماء، و أما غسل الوجه بالماء المأخوذ منه فإنما يكون استعمالاً للماء لا- للإناء، (و أما الثانى) فلما عرفت من أن المستفاد من الأدلة كون تحريم المغصوب إنما هو بمعنى تحريم التصرف فيه، كما هو الجارى على ألسنتهم، و يقتضيه التوقيع الشريف المتقدم- كما عرفت- فلو كان الاستعمال تصرفاً حرم و إلا فلا.

و لأجل منع الدعوى المذكورة فصل جماعة بين صورتى الانحصار و عدمه، فحكموا بالبطلان فى الأولى و بالصفة فى الثانية. أما الصفة فى الثانية، فلأن الغرفة الأولى المأخوذة من الإناء بعد صيرورتها فى الكف يكون حالها حال الماء الموجود فى الإناء المملوك، فيجوز استعمالها فى الطهارة كما يجوز استعماله فيها، و كذا حال بقية الغرفات. و أما البطلان فى الأولى فلأنه بأخذ الغرفة الأولى- حيث يحرم عليه أخذ ما عداها- لا يكون واجداً للماء، كى يشرع فى حقه الوضوء، و إذ لا أمر بالوضوء يمتنع التقرب

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٧

.....

بغسل العضو بتلك الغرفة، فلو غسله بها كان باطلاً.

فان قلت: يكفى وجود الملاك فى قصد التقرب. قلت: نعم، لكن لا دليل على وجود الملاك هنا، بل مقتضى الجمع بين قوله تعالى:

﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (١) و قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ (٢)

تقييد الأولى بالثانية، فيكون وجوب الوضوء مشروطاً بالوجدان، فيكون ملاكه مشروطاً به أيضاً، وحيث أن الوجدان أعم من العقلي و الشرعي، يكون تحريم الاغتراف شرعاً موجباً لصدق عدم وجدان الماء، و ينتفى معه ملاك الوضوء. مع أن الالتزام بوجود الملاك في ظرف ملازمة فعل الوضوء لارتكاب محرم يقتضي اختصاص سقوطه و مشروعية التيمم بصورة كون ملاك التحريم أقوى، إذ لو كان ملاكه أضعف من ملاك الوضوء أو مساوياً سقط التحريم، و شرع الوضوء، مع أن بناء الأصحاب على ثبوت التحريم، و سقوط الوضوء، و مشروعية التيمم، في جميع موارد لزوم فعل الوضوء لارتكاب محرم (و دعوى): أن تحريم ذلك المحرم مطلقاً مانع من صدق الوجدان و موجب لمشروعية التيمم (مندفعة) بأن التحريم إنما يمنع من صدق الوجدان لو لم يسقط بمزاحمة وجوب الوضوء الذي هو أهم و إلا فلا يمنع قطعاً. و بالجملة: بناء الأصحاب على مشروعية التيمم إذا توقفت الطهارة المائية على ارتكاب أى محرم كان، و عدم أعمالهم قواعد التراحم، يكشف عن بنائهم على إناطة ملاك الطهارة المائية بالوجدان و عدم التحريم. هذا و لكن يمكن أن يقال: إطلاق آية الوضوء يقتضي كون وجوبه

(١) المائدة: ٦.

(٢) المائدة: ٦، و النساء: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٨

.....

مطلقاً غير مشروط بالوجدان، فيكون ملاكه كذلك. و يقتضيه الإجماع المحكى على حرمة إراقه الماء بعد الوقت. و أما استفادة كونه مشروطاً بالوجدان من جهة الجمع العرفي بينها و بين آية التيمم - حسب ما ذكر - فغير ظاهر في مثل هذا القيد، كما يظهر من ملاحظة نظائره. فإنه إذا قيل: إذا جاءك زيد فقدم له تمراً، فإن لم تجد فماء بارداً. لا يفهم منه أن ملاك حسن تقديم التمر مشروط بوجدانه. و بالجملة: القيود الاضطرارية ليست كغيرها من القيود. مثلاً إذا قيل: تجب الصلاة تماماً على الناس، و إذا سافروا قصّروا. يقيد الكلام الأول بالثاني، و نتيجة الجمع بالتقييد أنه تجب الصلاة تماماً على غير المسافرين، و تجب قصراً على المسافرين، فيكون ملاك وجوب التمام مشروطاً بعدم السفر، كما أن ملاك القصر مشروط بالسفر، فيكون كل من التمام و القصر واجباً في غير مورد الآخر، و يكون في عرضه. و هذا بخلاف القيود الاضطرارية، فإذا قيل: تجب الصلاة قياماً، و في حال الاضطرار تجب جلوساً. لا يفهم أن ملاك القيام مشروط بالاختيار، بل يفهم أن ملاكه مطلق غير مشروط بالاختيار، و أن تشريع الجلوس من جهة الضرورة، لا لقصور ملاك القيام. و ملاحظة النظائر من الأبدال الاضطرارية تستوجب وضوح ما ذكرنا.

و يزيده وضوحاً بناء الأصحاب (قدهم) على بدلية الأبدال الاضطرارية إذ لا معنى لبديلة الجلوس عن القيام في الصلاة، إذا كان ملاك القيام مشروطاً بالاختيار، و لذا لم يكن بناؤهم على بدلية القصر عن التمام، كما كان بناؤهم على بدلية التيمم عن الوضوء أو الغسل، حتى أن المكلف ينوي البدلية عند فعل التيمم، و لا ينوي البدلية عند فعل القصر، كما لا ينوي بدلية التمام عن القصر. و بالجملة: لا ريب في صحة نية البدلية

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٥٩

.....

في الأبدال الاضطرارية، و لا- تصح نية البدلية في غيرها من موارد التقييد و ليس ذلك إلا لما ذكرنا من وجود الملاك في حال الاضطرار في موارد الأبدال الاضطرارية، و عدم وجود الملاك في غيرها من الموارد، مثل القصر و التمام، فليس القصر بدلاً عن

التمام، ولا- التمام بدلا عن القصر، و التيمم بدل عن الوضوء، و ليس الوضوء بدلا عن التيمم. فهذا الاختلاف دليل واضح على ما ذكرنا.

و أما بناء الأصحاب على عدم إعمال قواعد التراحم بين وجوب الطهارة المائية و تحريم ما يلزم فعلها، فيمكن أن يكون لفهمهم من الوجدان في آية التيمم، ما كان بالنظر إلى غير وجوب الوضوء، كما هو غير بعيد و سيأتي في مبحث التيمم إن شاء الله بيانه. و عليه فلا- بأس بدعوى صحة الوضوء لو اغترف تدريجاً، بناءً على ما عرفت توضيحه في مسألة وجوب تطهير المسجد من كفاية الملاك في صحة العبادة، و لا حاجة إلى فعلية الأمر. هذا كله لو لم يجب عليه التفرغ، أما لو وجب فوجب الاعتراف مقدمه له، فلا مجال للإشكال في صحة الوضوء، و لو لم يكن الاعتراف بقصد التفرغ، إذ ملاك الوجوب الغيرى لا يتوقف على قصد ذى المقدمه، كما هو محرر في محله.

و أما الوضوء بنحو الارتماس، فان تمّ كونه تصرفاً في الإناء كان الحكم فيه البطلان مطلقاً و لو مع عدم الانحصار، للوجه المتقدم في توجيه ما في المتن من أن حرمة الوضوء مانعة عن صحة التقرب به. نعم قد يشكل صدق كونه تصرفاً فيه عرفاً إذا لم يوجب تمؤج الماء على السطح الداخلى للإناء، و لا حركته عليه، أما إذا أوجب ذلك فالظاهر أنه تصرف فيه بلحاظ ما يترتب عليه من التمؤج على السطح المذكور. و أما إذا كان

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٠

بل مطلقاً. نعم لو صب الماء منها في ظرف مباح فتوضأ أو اغتسل صح (١)، و إن كان عاصياً من جهة تصرفه في المغصوب.

[مسألة ١:) أوانى المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة]

(مسألة ١): أوانى المشركين و سائر الكفار محكومة بالطهارة (٢)، ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبة المسرية.

بنحو الصب على كل عضو فالكلام فيه هو الكلام فيما لو كان بنحو الاعتراف منه، إذ ليس هو تصرفاً في الإناء، ليكون محرماً، و إنما التصرف فيه حمله و إفراغه من الماء، لكنه مما لا- يتحد فى الخارج مع الوضوء، كى يكون من صغريات مسألة الاجتماع. و حينئذ فصحة الوضوء و عدمها مبنيان على وجود الملاك و عدمه، و حيث عرفت أن مقتضى الأدلة وجوده، فلا بأس بدعوى الصحة. و الكلام فى الغسل هو الكلام فى الوضوء بعينه فلا حظ.

(١) لعدم صدق الاستعمال فى الإناء المغصوب، و إنما يصدق الاستعمال فى الإناء المباح.

(٢) كما هو المعروف، بل عن كشف اللثام الإجماع عليه. لقاعدة الطهارة. و أما التعليل

فى صحيح ابن سنان: «سأل أبى أبا عبد الله (ع):

و أنا حاضر: إني أعير الذمى ثوبى، و أنا أعلم أنه يشرب الخمر، و يأكل لحم الخنزير، فيرده على فأغسله قبل أن أصلى فيه. فقال أبو عبد الله (ع) صلّ فيه، و لا- تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرتة إياه و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلّى فيه حتى تستيقن أنه نجسه» (١).

فإنما يدل على حجية الاستصحاب فى المقام، فلا يجرى إلا عند اجتماع أركانه. نعم يؤيد القاعدة فى المقام ما دل على طهارة الثياب التى يعملها

(١) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب النجاسات حديث: ١.

بشرط أن لا تكون من الجلود، وإلا فمحكومة بالنجاسة (١)،

اليهود والنصارى والمجوس، وثوب المجوسى
 (١). و أما ما تضمن النهى عن الأكل فى آنية أهل الكتاب
 (٢)، فلا بد أن يحمل على صورة العلم بالنجاسة، لا امتناع الأخذ بإطلاقه، الشامل لصورة العلم بالطهارة. و حمله على صورة الشك ليس بأولى من حمله على ما ذكرنا، جمعاً بين القواعد.
 لا أقل من أنه مقتضى الإجماع المدعى.
 و أما ما فى الخلاف: «لا يجوز استعمال الأوانى المشركين من أهل الذمة وغيرهم. و قال الشافعى: لا بأس باستعمالها ما لم يعلم فيها نجاسة ..»
 فالظاهر أن مراده الحكم واقعاً بنجاسة الأوانى التى باشرها الكافرون برطوبة لا الحكم بالنجاسة ظاهراً مع الشك فى مباشرتهم- كما هو محل الكلام.
 و ان توهم فى الحقائق ذلك، لكنه فى غير محله، بقرينه استدلاله على المنع بآية نجاسة المشركين [١]، و بالإجماع، و برواية محمد بن مسلم (٣) الدالة على المنع عن الأكل من آنيتهم التى يشربون فيها الخمر
 ، إذ لا- اقتضاء للآية و الرواية للنجاسة الظاهرية مع الشك، و انتفاء الإجماع ظاهر. و لا ينافى ما ذكرنا نقله الخلاف عن الشافعى، إذ الظاهر من النجاسة فى كلام الشافعى النجاسة الخارجية، لا نجاسة أبدانهم. فكأنه لا خلاف فى المسألة.
 (١) للشك فى تذكيتها، و الأصل عدمها، كما سبق.

[١] و هى قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (التوبة: ٢٨).

(١) تراجع الوسائل باب: ٧٣ من أبواب النجاسات.
 (٢) تراجع الوسائل باب: ٧٢ من أبواب النجاسات. و باب ٥٢، ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة.
 (٣) الوسائل باب: ٧٢ من أبواب النجاسات حديث: ٢.
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٢
 إلا إذا علم تذكيتها حيوانها، أو علم سبق يد مسلم عليها (١). و كذا غير الجلود و غير الظروف مما فى أيديهم، مما يحتاج إلى التذكية، كاللحم و الشحم و الألية، فإنها محكومة بالنجاسة إلا مع العلم بالتذكية، أو سبق يد المسلم عليه. و أما ما لا يحتاج إلى التذكية فمحكوم بالطهارة، إلا مع العلم بالنجاسة، و لا يكفى الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبة (٢). و المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو أليته محكوم بعدم كونه منه (٣)، فيحكم عليه بالطهارة، و إن أخذ من الكافر.

[مسألة ٢: يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها]

(مسألة ٢): يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها، و إن كانت من الخشب، أو القرع (٤)، أو الخزف غير المطلى بالقير

(١) فإنها أماره على التذكية، كما سبق.

(٢) لأصالة عدم حجيته.

(٣) يعنى: بلحاظ الأصل الجارى فى حكمه- أعنى قاعدة الطهارة- لا الجارى فى نفسه، إذ لا أصل يقتضى عدم كونه مأخوذاً من جزء الحيوان.

(٤) على المشهور شهرة عظيمة. لإطلاق جملة من النصوص،

كموثق عمار عن الصادق (ع): «عن الدُّن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء، أو كامخ [١] أو زيتون؟ قال (ع): إذا غسل فلا- بأس. و عن الإبريق وغيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال (ع): إذا غسل فلا بأس. و قال فى قدح أو إناء يشرب فيه خمر قال (ع): تغسله ثلاث مرات. و سئل أ يجرؤه أن يصب فيه الماء؟

[١] ما يؤتدم به. منه مد ظله العالى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٣

.....

قال (ع): لا يجرؤه حتى يدلّكه بيده و يغسله ثلاث مرات» [١]

، و نحوه غيره مما ورد فى تطهير أوانى الخمر

«٢». و عن النهاية و ابن البراج المنع من استعمال غير الصلب منها، و ربما نُسب إلى ابن الجنيد أيضاً. لما فى الخمر من الحدة و النفوذ. و لما

□

فى صحيح ابن مسلم: «نهى رسول الله (ص) عن الدبا و المزفت، و زدتم أنتم الحنتم (يعنى: الغضار) و المزفت (يعنى: الزفت الذى يكون فى الزق و يصب فى الخوابى ليكون أجود للخمر) و سألته عن الجرار الخضر و الرصاص. فقال (ع): لا بأس بها» [٣]

و

□

خبر أبى الربيع: «نهى رسول الله (ص) عن كل مسكر، فكل مسكر حرام. قلت: فالظروف التى يصنع فيها منه. قال (ع): نهى رسول الله (ص) عن الدبا و المزفت و الحنتم و النقيير. قلت: و ما ذلك؟ قال (ع): الدبا القرع، و المزفت الدنان، و الحنتم جرار خضر، و النقيير خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أجواف ينبذون فيها» [٤]

و فيه: أن نفوذ الخمر كنفوذ الماء، فلو منع مثله عن التطهير لا-متنع تطهير الإناء المتنجس بالماء النجس الموضوع فيه، و قد عرفت فى مبحث التطهير بالماء اندفاع الاشكال بذلك.

و أما النصوص فهى- مع أن الأول منها غير ظاهر [١] فى خصوص ظروف الخمر، و أن متنه لا- يخلو من اضطراب، و ان الثانى منها ضعيف

[١] يعنى: غير ظاهر فى النهى عن استعمال الظروف المذكورة إذا كانت مستعملة فى الخمر.

منه مد ظله العالى.

(١) الوسائل باب: ٥١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٢) تراجع الوسائل باب: ٥١، ٥٢ من أبواب النجاسات و باب: ٢٥، ٣٠ من أبواب الأشرية المحرمة.

(٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٤

أو نحوه، ولا يضر نجاسة باطنها (١) بعد تطهير ظاهرها داخلاً وخارجاً، بل داخلاً فقط. نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر الى باطنه (٢) إلا إذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضاً.

[(مسألة ٣): يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب]

(مسألة ٣): يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب (٣)

وأنهما مشتملان على المزفت الذي هو من الصلب - معارضه بما عرفت مما يأبى عن التقييد، ولا سيما مع التصريح فيه بالذن الذي هو الحب.

ولأجل ذلك حملت على المنع من الانتباز فيها - كما هو الظاهر منها - أو على الكراهة، والله سبحانه أعلم.

(١) قد تقدم في مبحث التطهير بالماء إمكان القول بطهر الباطن تبعاً لطهر الظاهر.

(٢) والوجه فيه فتوى من عرفت.

(٣) إجماعاً حكاه جماعة كثيرة، كالعلامة، والشهيد، والأردبيلي، والسيد في المدارك، وغيرهم. بل عن المنتهى: «انه إجماع كل من يحفظ عنه العلم، إلا - ما نقل عن داود، فإنه حرم الشرب خاصة، والشافعي من أن النهي نهى تنزيه». نعم عن الخلاف: انه يكره استعمال الذهب والفضة، وكذا المفضض. وقال الشافعي: لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة، وبه قال أبو حنيفة في الأكل والشرب. انتهى. وعن المعبر، والمختلف والذكرى: حمله على التحريم. واستبعده كاشف اللثام. وهو في محله بقريته ما حكاه عن الشافعي. لكن تصريحه بالتحريم في محكي زكاة الخلاف ودعوى الأساطين الإجماع عليه، يعين حمله على ذلك.

وكان تعبيره بالكراهة تبعاً لما في جملة من النصوص، ففي صحيح

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٥

.....

ابن بزيع: «سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن آنية الذهب والفضة فكرههما» (١).

و

في صحيح الحلبي المروى عن المحاسن عن أبي عبد الله (ع): «انه كره آنية الذهب والفضة والآنية المفضضة» (٢).

و

في موثق يريد عنه (ع): «أنه كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضض، وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض، والمشطه كذلك» (٣)

، ونحوها غيرها، التي يجب حملها على التحريم، لعدم ظهورها في الكراهة المصطلحة مع ظهور النهي في جملة من النصوص في التحريم.

كصحيح ابن مسلم عن أبي جعفر (ع): «لا تأكل في آنية ذهب ولا فضة» (٤).

و

في مصححه عنه (ع): «أنه نهى عن آنية الذهب والفضة» (٥).

و

مصحيح الحلبي عن ابي عبد الله (ع): «لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة» «٦».

و

حسن داود بن سرحان عنه (ع): «لا تأكل في آنية الذهب و الفضة» «٧».

نعم

في موثق سماعة عنه (ع): «لا ينبغى الشرب في آنية الذهب و الفضة» «٨»

فإن حملة على التحريم بعيد، و حمل النهي على الكراهة أقرب منه. و لذا كان المحكى عن الجمع - من أنه لو لا الإجماع لكان القول بالكراهة حسناً. انتهى - في محله.

(١) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٧) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٨) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٦

و الوضوء و الغسل و تطهير النجاسات (١) و غيرها من سائر الاستعمالات، حتى وضعها على الرفوف للترتين (٢)،

(١) بلا-خلاف، كما عن كشف الرموز و في الحقائق، و قال به علماؤنا، كما عن المنتهى، و عند علمائنا أجمع، كما عن التذكرة، و عندنا، كما عن التحرير، و في المدارك، الإجماع على تحريم الاستعمال. نعم عن الصدوق و المفيد و سلار و النهاية: الاقتصار على الأكل و الشرب، و عدم التعرض لغيرهما. و لعل مرادهم التمثيل، و إلا فهو خلاف إطلاق النهي و الكراهة في جملة من النصوص المتقدمة، بناء على ظهورها في النهي عن الاستعمال. و خلاف إطلاق

خير موسى بن بكر عن أبي الحسن (ع): «آنية الذهب و الفضة متاع الذين لا يوقنون» «١».

فتأمل. أو يكون مرادهم تحريم الأكل و الشرب زائداً على تحريم الاستعمال، بناءً منهم على أن الأكل و الشرب ليس استعمالاً، و يكون وجه تحريمه النصوص الخاصة، كما ستأتى الإشارة إليه.

(٢) ظاهر العلامة (ره) في القواعد و غيره ابتناء حرمة ذلك على حرمة الاقتناء، و أن التزين ليس من الاستعمال المستفاد تحريمه من ظاهر النصوص. و هو في محله. لكن قال في الجواهر: «قد يمنع و يدعى اندراجه في نحو الاستعمال، الذي قد عرفت معلومية منعه، إذ هو أعم من استعمالها في التطرف بها، كما يشهد به استثناء بعضهم أو شبهه اتخاذها للمشاهد و المساجد من حرمة الاستعمال». و لكنه غير ظاهر فإن الاستعمال لا يشمل التزين. نعم لو كان المستفاد من النصوص حرمة الانتفاع بها، كما قد يستظهر من خبر موسى بن بكر المتقدم، لأن

(١) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٧

بل يحرم تزئين المساجد و المشاهد المشرفة بها، بل يحرم اقتناؤها من غير استعمال (١).

المتاع مطلق ما ينتفع به، أمكن القول بتحريم التزيين بها، لأنه نوع من الانتفاع، وإن كان ظاهر التمتع بالإناء استعماله الخاص، لا ما يعم التزيين و على هذا فلو بنى على حرمة خصوص الاستعمال من جهة ظهور النصوص فيه، أو من جهة كونه معقد الإجماع، لم يقتض ذلك حرمة التزيين.

كما أنه لو بنى على عموم الاستعمال للتزيين، فالظاهر عدم الفرق بين تزيين البيت، و تزيين المسجد و المشهد فى ذلك، كما عن مجمع الأردبيلي (ره).

(١) كما هو المشهور، بل لم يعرف الخلاف فيه من أحد منا، إلا- من المختلف و بعض من تأخر عنه. لأنه تضييع للمال- كما عن الشيخ- أو لأن حرمة الاستعمال تستلزم حرمة اتخاذها بهيئة الاستعمال، كالطنبور و غيره من آلات اللهو- كما عن المنتهى- أو لاشتماله على السرف و الخيلاء.

أو لأنه مقتضى النهى عنها، فإنه ظاهر فى كراهة وجودها فى الخارج، فيحرم حدوثها كما يحرم بقاؤها. أو لأنه داخل فى المتاع فى قوله (ع):

«انها متاع الذين لا يوقنون»

. أو لأنه يظهر للسابر للنصوص- إن لم يقطع به- أن مراد الشارع النهى عن أصل وجودها فى الخارج.

لكن يشكل ذلك بظهور منع الثلاثة الأول. بل و الرابع أيضاً، فإن مقتضى الجمود على حاق اللفظ و إن كان ما ذكر- و هو كراهة نفس الوجود- إلا أن الظاهر منه عرفاً كراهة الاستعمال و لذا استدل به على حرمة مطلق الاستعمال غير الأكل و الشرب المصرح بهما فى النصوص. و للتأمل فى ظهور المتاع فى مجرد الاقتناء و لو للتزيين، و يشير إليه قوله تعالى:

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٨

.....

(إِبْتِغَاءٌ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ) «١»، فقد جعل المتاع مقابل التحلى، فالظاهر انصرافه إلى الاستعمال المتعارف، كما عرفت. فتأمل. و ظهور النصوص فيما ذكره المستدل قد عرفت منعه، و ظن ذلك منها غير حجة، و القطع به غير حاصل.

و بالجملة: الذى يحتمل تحريمه فى المقام أحد أمور أربعة على سبيل منع الخلو (الأول): وجود الآنية (الثانى): استعمالها باتخاذها ظرفاً للمأكول و المشروب و غيرهما (الثالث): تناول المظروف منها من مأكول و مشروب و غيرهما (الرابع): نفس الأكل و الشرب و التدهين و الغسل و نحوها من الأفعال المتعلقة بما يكون فيها من المظروفات. و النصوص الواردة فى المقام طائفتان (الأولى): ما تضمن النهى عن آنية الذهب و الفضة (الثانية): ما تضمن النهى عن الأكل و الشرب. و ظاهر الأولى النهى عن الاستعمال. و لو حملت على ما هو حاق اللفظ من النهى عن ذاتها لم يبق دليل على حرمة الاستعمال، لأن الأكل و الشرب المستفاد تحريمهما من الطائفة الثانية ليسا من الاستعمال فى شىء، بل مما يترتب عليه. و لو سلم ذلك فالتعدى عنهما يحتاج إلى دليل. فينحصر الوجه فى حرمة الاستعمال بالإجماع. و من هنا يظهر أن الخلاف فى حرمة الاقتناء يبتنى على ظهور دليل النهى عن الآنية فى حرمة نفسها و حرمة استعمالها، فعلى الأول يحرم الاقتناء، و على الثانى يحل للأصل. ثم إن الظاهر أن الاستعمال المستفاد تحريمه من النهى أو من الإجماع، كما ينطبق على وضع المظروف فى الإناء ينطبق على تناوله منه بقصد الفعل الخاص، من أكل أو شرب أو تنظيف أو تدهين أو نحوها. و سيأتى تنم الكلام فى المسألة العاشرة. فانتظر.

(١) الرعد: ١٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٦٩

و يحرم بيعها، و شراؤها (١)، و صياغتها، و أخذ الأجر عليها، بل نفس الأجر أيضاً حرام، لأنها عوض المحرم، و إذا حرم الله شيئاً
 حرم ثمنه.

[(مسألة ٤): الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله]

(مسألة ٤): الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجه لو انفصل كان إناءً مستقلاً (٢)، و أما إذا لم يكن
 كذلك فلا يحرم (٣)، كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعاً منفصلاً لبس بهما الإناء من الصفر داخلًا أو خارجاً.

(١) هذا مبني على حرمة الاقتناء مطلقاً، و إلا جاز جميع ما ذكر كما أشار الى ذلك في المتن.

(٢) لصدق الإناء و لو ببعض اللحاظ، كما أشار إليه العلامة الطباطبائي - رحمه الله - بقوله:

«فإن كساها كلها فلا تحل فإنما الكاسى إناء مستقل»

فتأمل.

(٣) كما هو المشهور، و في الجواهر: «لا- أجد فيه خلافاً، إلا- ما يحكى عن الخلاف، حيث سوى بينه و بين الذهب و الفضة في
 الكراهة، التي صرح غير واحد من الأصحاب بإرادة الحرمة منها هناك».

لمصحح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المفضض، و اعزل فمك عن موضع الفضة» (١).

و

صحيح معاوية بن وهب: «سئل أبو عبد الله (ع) عن الشرب في القدر فيه ضبة من فضة. قال (ع): لا بأس، إلا أن تكره الفضة فتزعمها»
 (٢)

و لأجلهما ترفع اليد عن ظاهر ما دل على المنع مما تقدمت الإشارة إلى بعضه

(١) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٠

[(مسألة ٥): لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما]

(مسألة ٥): لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما (١) نعم يكره استعمال المفضض (٢). بل يحرم الشرب منه إذا وضع فيه
 على موضع الفضة (٣). بل الأحوط ذلك في المطلى أيضاً (٤).

[(مسألة ٦): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما]

(مسألة ٦): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما (٥) إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما (٦).

[مسألة ٧: يحرم ما كان ممتزجاً منهما]

(مسألة ٧): يحرم ما كان ممتزجاً منهما (٧) وإن لم يصدق

فيحمل على الكراهة.

(١) فإنه إما داخل في المفضل فيلحقه حكمه، أو خارج عنه فجوازه مقتضى الأصل.

(٢) لما عرفت.

(٣) كما هو المشهور. لمصحح ابن سنان

. وعن المعبر والمدارك والذخيرة وغيرها الاستحباب، حملاً للأمر عليه، بقرينه صحيح معاوية المتقدم

، لأن ترك الاستفصال فيه مع قيام الاحتمال، يفيد العموم. وفيه:

أن العموم مخصص بصحيح ابن سنان

. (٤) لاحتمال دخوله في المفضل، وعن كشف الغطاء وغيره الجزم بذلك، ونسب إلى العلامة (ره) أيضاً لكن تنظر فيه في

الجواهر، وهو في محله، لانصراف المفضل إلى ما كانت الفضة فيه جرماً، لا لوناً وعرضاً، كما في المطلى.

(٥) للأصل.

(٦) وإن صدق عليه الاسم - كما إذا كان الخليط قليلاً - حرم، وإن لم يكن خالصاً، للإطلاق.

(٧) والظاهر أن الوجه فيه منحصر بالقطع بالمساواة. أو لأنه يفهم

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧١

عليه اسم أحدهما. بل وكذا ما كان مركباً منهما، بأن كان قطعة منه من ذهب و قطعة منه من فضة.

[مسألة ٨: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما]

(مسألة ٨): لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما (١)،

من الأدلة أن موضوع الحكم القدر المشترك بين الذهب والفضة. لكنهما معاً محل تأمل. (و دعوى): أن الحكم على كل من الفردين

لا - بد أن يكون لوجود الجامع بينهما، فيكون هو موضوع الحكم (فيها): أنه لو سئل ذلك، فمن المحتمل اعتبار الخلو في موضوع

الحكم، وهو غير حاصل في الممتزج منهما. ومثله الكلام في المركب منهما. نعم يمكن أن يلحقه حكم المفضل في الكراهة، وفي

حرمة وضع الفم على موضع الفضة.

(١) وفي الجواهر: «لا - أجد فيه خلافاً، بل في اللوامع: الظاهر وفاقهم عليه». وهو الذي يقتضيه الأصل. وعمومات الحل. و خصوص

جملة من النصوص مما ورد في ذات الفضول درع النبي (ص) و أنها كان لها حلق من فضة ثلاث

أو أربع

«١»، وفي ذي الفقار سيفه (ص) أنه كان حلقه من فضة

«٢». و

رواية ابن جعفر (ع): «عن المرأة هل يصلح العمل بها إذا كان لها حلقه من فضة؟ قال (ع): نعم. إنما كره ما يشرب فيه» «٣».

و

مصحح منصور: «عن التعويد يعلق على الحائض. فقال (ع): إذا كان في جلد، أو فضة، أو قصبه حديد» «٤».

و

في مصحح ابن سنان: «ليس بتحلية السيف بأس بالذهب و الفضة» «٥»

(١) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤، ٧.

(٢) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٣، ٨.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٢

كاللوح من الذهب أو الفضة، و الحلى كالخلخال و إن كان

و

في خبر ابن سرحان: «ليس بتحلية المصاحف و السيوف بالذهب و الفضة بأس» «١».

و

في خبر حاتم بن إسماعيل عن أبي عبد الله (ع): «إن حلية سيف رسول الله (ص) كانت فضة كلها قائمته و قبيعته» «٢».

إلى غير ذلك.

لكن

في خبر الفضيل: «عن السرير فيه الذهب أ يصلح إمساكه في البيت؟ فقال (ع): إن كان ذهباً فلا، و إن كان ماء الذهب فلا بأس» «٣»

و

في خبر ابن جعفر (ع): «عن السرج و اللجام فيه الفضة أ يركب به؟

قال (ع): إن كان ممّوهاً لا يقدر على نزعه منه فلا بأس، و إلا فلا يركب به» «٤».

و

في ذيل صحيح ابن بزيع السابق: «فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن (ع) امرأة ملبسة فضة. فقال عليه السلام: لا و الحمد لله [١] إنما كان لها حلقة من فضة، و هى عندى. ثم قال: إن العباس حين عُذر عمل له قضيب ملبس من فضة نحو ما يعمل للصبيان، تكون فضته نحواً من عشرة دراهم، فأمر به أبو الحسن (ع) فكسر» «٥».

و الجمع بالحمل على الكراهة تأباه جملة من نصوص الترخيص. فيحتمل حمل نصوص المنع على الكراهة لبعض العناوين الثانوية.

□

[١] كذا فيما يحضرني من نسخة الوسائل. لكن في نسخة الجواهر و غيرها: (لا و الله).

منه مد ظله العالى.

(١) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦٤ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٣

مجوفاً، بل و غلاف السيف و السكين (١) و امامة الشطب، بل و مثل القنديل. و كذا نقش الكتب و السقوف و الجدران بهما (٢).

[مسألة ٩: الظاهر ان المراد من الأواني]

(مسألة ٩): الظاهر ان المراد من الأواني (٣) ما يكون من قبيل

(١) تقدم ما يدل على جوازه. و عن الشيخ و الحلبي المنع فيه،

لقول النبي (ص): «هذان محرمان على ذكور أمتي» (٢).

و هو كما ترى.

(٢) و عن الحلبي المنع، لما فيه من تعطيل المال و تضييعه في غير الأغراض الصحيحة. قال في المدارك: «و هو أحوط. و ربما أشعر به

فحوى قول الرضا (ع) في صحيحة محمد بن إسماعيل». يعنى: صحيح ابن بزيع المتقدم

. و فيه: أنه لا دليل على حرمة تعطيل المال، و المنع عن تضييعه. و صحيح ابن بزيع

عرفت محمله.

(٣) من الواضح أن لفظ الإناء مما لا استعمال له في عرفنا اليوم، و لو نادراً، و كتب اللغة لا تجدى في معرفة معناه، إذ هي ما بين ما

أهمل ذكره، و ما بين ما تضمن أنه معروف - كالصحاح و القاموس و مجمع البحرين - و ما بين ما يتضمن تفسيره بالوعاء -

كالمصباح - الذى لا ينبغى التأمل في كونه تفسيراً بالأعم، لعدم صدق الإناء على الخرج و القرية و نحوهما، و صدق الوعاء عليها. و

مثله تفسيره بما يوضع فيه الشيء، كمفردات الراغب، أو الظرف، كمرآة الأنوار، و مبادئ اللغة، لمحمد ابن عبد الله الخطيب. و

الرجوع إلى الارتكاز الحاصل من تتبع موارد استعماله في العرف السابق و إن أوجب الوقوف على بعض حدود معناه، لكنه لا يوجب

الوقوف على تمام حدوده على نحو يعرف له مرادف

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب لباس المصلى حديث: ١. و سنن البيهقي ج: ٢ ص ٤٢٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٤

الكأس (١)، و الكوز، و الصينى، و القدر، و (السماور)، و الفنجان، و ما يطبخ فيه القهوة، و أمثال ذلك مثل كوز القليان (٢)، بل و

المصفاء، و (المشقاب)، و (النعلبكي)، دون مطلق ما يكون ظرفاً. فشمولها لمثل رأس القليان، و رأس الشطب، و قراب السيف، و

الخنجر، و السكين، و قاب الساعة، و ظرف الغالية، و الكحل، و العنبر، و المعجون، و الترياك، و نحو ذلك، غير معلوم (٣) و إن

كانت ظروفها إذ الموجود في الأخبار لفظ الآنية، و كونها مرادفاً للظرف غير معلوم، بل معلوم العدم. و إن كان الأحوط في جملة من

المذكورات الاجتناب (٤).

في عرفنا اليوم، ليصح تفسيره به. و عليه فاللازم في الحكم بالحرمة الاقتصار على المتيقن من مصاديقه، و الرجوع في المشكوك إلى

أصالة الإباحة، التى هى المرجع فى أمثاله مما كان منشأ الشك فى الحرمة اشتباه المفهوم.

(١) الظاهر بمقتضى الارتكاز صدق الآنية على جميع ما ذكر.

(٢) فى محكى كشف الغطاء المنع من صدقها على كوز القليان و نحوه مما لم يوضع على صورة متاع البيت الذى يعتاد استعماله عند أهله. و كذا مما لا أسفل له يمسك ما يوضع فيه، أو لا حواشى له كذلك، كالمشيبكات و المخرمات، و السفرة، و الطبق. لكن فيما ذكره نظر ظاهر، كما اعترضه فى الجواهر. و ما ذكر فى المتن هو الموافق للارتكاز المتقدم.

(٣) بل الظاهر أنه معلوم بعدم بالنسبة إلى قراب السيف و نحوه.

(٤) فقد نص فى الجواهر على حرمة المذكورات، عدا قاب الساعة فلم يتعرض له. و لعل الحرمة فيه أظهر من الحرمة فى مثل قراب السيف.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٥

نعم لا بأس بما يصنع بيتاً للتعويد (١) إذا كان من الفضة، بل الذهب أيضاً. و بالجملة: فالمناط صدق الآنية، و مع الشك فيه محكوم بالبراءة.

[(مسألة ١٠): لا فرق فى حرمة الأكل و الشرب من آنية الذهب]

(مسألة ١٠): لا فرق فى حرمة الأكل و الشرب (٢) من آنية الذهب

(١) فقد عرفت النص «١» على جوازه.

(٢) قد عرفت أن النصوص الواردة فى الباب على طائفتين (إحداهما):

ما تضمن النهى عن الأكل و الشرب (و ثانيتهما): ما تضمن النهى عن ذات الآنية. و مقتضى الجمود على ما تحت اللفظ فى الطائفة الاولى هو تحريم نفس الأكل و الشرب، دون مقدماتهما، من وضع المأكول و المشروب فيه، أو تناولهما منه، فحمل النهى عن الأكل و الشرب على خصوص الأول- كما عن كاشف اللثام احتمال- أو على الثانى- كما نسب الى ظاهر كلام جملة من الأصحاب أو جميعهم- غير ظاهر. نعم إذا حرم نفس الأكل و الشرب حرمت مقدماتهما، و منها وضع المأكول فى الإناء و تناوله منه إذا كانا بقصد الأكل. لكن الحرمة غيرية، لا نفسية.

و أما الطائفة الثانية فتحتمل- لأول نظرة- أموراً ثلاثة (الأول):

خصوص الاستعمال المناسب للإناء، أعنى: جعله ظرفاً للمظروفات (الثانى):

ما يعم ذلك و استعمالها فى الأكل و الشرب و لو بالتناول منها (الثالث):

خصوص الأفعال التى تترتب على تناول، كالأدهان و التطيب و الوضوء و نحوها. و القدر المتيقن و إن كان هو الأول، إلا أن الظاهر هو الثانى.

و عليه فلو وضع طعاماً فى آنية الذهب فتناوله و أكله عصى فى كل من الوضع و تناول بمقتضى الطائفة الثانية، و بالأكل بمقتضى الطائفة الأولى،

(١) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٦

.....

و كذا لو وضع شرابه فيه فتناوله و شربه. و لو وضع وضوءه فيه فتناوله و توضأ، عصى بالوضع و تناول، و لم يعص بالوضوء، لعدم

الدليل على حرمة الوضوء منه. و لعله لذلك حكموا بصحة الوضوء من آنية الذهب و الفضة من غير خلاف يعرف فيه بينهم - كما فى الجواهر - مع أن ظاهرهم حرمة نفس الأكل و الشرب. و على هذا تصح نسبة التفصيل إليهم بين الأكل و الشرب و بين غيرهما مما يناسبهما، كالوضوء و الادهان و التطيب، بحرمة الأولين و عدم حرمة الأخير، لا نسبة عدم الفرق بينهما و بين غيرهما حتى يجب الحكم بحرمة الوضوء و أمثاله، اعتماداً على ما دل على حرمة الأكل و الشرب، بقرينة الاتفاق بين الأصحاب على عدم الفصل، كما فى الجواهر.

و من ذلك يظهر الاشكال فيما ذكره فى الجواهر فإنه (ره) - بعد ما استوضح عدم الفرق بين الأكل و الشرب و بين غيرهما من أنواع الاستعمال لحكاية الإجماعات على ذلك، و استظهر أن الأكل و الشرب من الآنية عبارة عن الازدراء و نحوه من الأفعال المتعلقة بما فى الآنية - أفنى بطلان الوضوء من آنية الذهب و الفضة، تبعاً لما ذكره العلامة الطباطبائي و كاشف الغطاء (قدهما) توضيح الاشكال فيما ذكره (قده): أن الإجماع على إلحاق غير الأكل و الشرب بهما فى حرمة الاستعمال، يراد منه الإلحاق فى المعنى الثانى من الأمور الثلاثة التى ذكرناها، لا الإلحاق فى المعنى الثالث، و إلا فكيف يتناسب الإجماع على الإلحاق، مع القول بصحة الوضوء من آنية الذهب و الفضة، الذى اعترف (ره) بعدم معرفته الخلاف فيه بينهم، مع دعوى الإجماع منهم على تحريم نفس الأكل و الشرب؟! فالتحقيق إذن هو ما ذكرنا، من أن عنوان الأكل و الشرب بما هو

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٧

و الفضة بين مباشرتهما لفمه، أو أخذ اللقمة منها و وضعها فى الفم. بل و كذا إذا وضع ظرف الطعام فى الصينى من أحدهما (١)، و كذا إذا وضع الفنجان فى (التعلبكي) من أحدهما. و كذا لو فرغ ما فى الإناء من أحدهما فى ظرف آخر لأجل الأكل و الشرب، لا لأجل نفس التفرغ (٢)،

محرم، و غيرهما من العناوين لا يحرم إلا بالمقدار الذى يصدق عليه الاستعمال و هو لا ينطبق إلا على أحد المعنيين الأولين، و إن كان الأظهر انطباقه على الثانى. و لأجل ما ذكرنا عبر فى الشرائع بقوله: «لا يجوز الأكل و الشرب فى آنية من ذهب أو فضة، و لا استعمالها فى غير ذلك» فلم يعطف غير الأكل و الشرب عليهما، و إنما عطف الاستعمال فى غيرهما عليهما، فدل ذلك على أن غير الأكل و الشرب لا يحرم، و إنما يحرم استعمال الآنية فيه.

و فى غير الشرائع اختلف تعبيرهم، فبعضهم عبر بقوله: «لا يجوز استعمالها فى الأكل و الشرب و غيرهما» و بعضهم عبر بغير ذلك، و لم أعر على من عبر بقوله: يحرم الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل و الادهان و نحوها من الأفعال فى آنية الذهب و الفضة. فلاحظ جيداً.

(١) فإنه كما لو وضع فيه المأكول. بل الظاهر أنه لو وضعه فيه عصى. و لم يجز لغيره أن يأكل من ظرف الطعام الموضوع فيه، لما عرفت من استفادة عموم الاستعمال المحرم لمثل ذلك من الطائفة الثانية. و كذا الكلام فى وضع الفنجان فى صحنه (التعلبكي).

(٢) قد عرفت أن استعمال الإناء (تارة): يكون باتخاذ ظرفاً (و أخرى): يكون بالتناول منه لأجل الأكل و الشرب. و هو بالمعنى الأول ضد التفرغ ذاتاً، و أما بالمعنى الثانى فهو متحد مع التفرغ ذاتاً،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٨

فان الظاهر حرمة الأكل و الشرب (١)، لأن هذا يعد أيضاً استعمالاً لهما فيهما. بل لا يبعد حرمة شرب الحماى فى مورد يكون (السماور) من أحدهما، و إن كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما. و الحاصل: أن فى المذكورات كما أن الاستعمال حرام، كذلك الأكل و الشرب أيضاً حرام. نعم المأكول و المشروب لا يصير حراماً (٢)،

لكنه يختلف عنه بلحاظ الغاية المترتبة عليه، فإن الماء المخرج بالدلو من البئر إن ألقاه في البئر كان تفريغاً للدلو، وإن ألقاه في القرية كان استعمالاً وكأن سر الفرق: أن الاستعمال يراد به الاستعانة بالإلقاء في الغايات المقصودة منه، فلو اتفق أنه كان تفريغاً ما في الدلو في البئر لغاية مقصودة من الدلو كان استعمالاً له محرماً أيضاً.

- (١) بل الظاهر من الأكل من آنية الذهب كون الأكل منها بلا واسطة إناء آخر، فلا يحرم الأكل والشرب في الفرض، ولا فيما بعده.
- (٢) من الواضح أن حرمة المأكول إنما هي بمعنى حرمة أكله، إذ الحرمة إنما تتعلق بالأفعال لا بالأعيان. غاية الأمر أن الحرمة (تارة): تثبت لأكل الشيء بعنوانه الأولى، كحرمة أكل الميتة (و أخرى): تثبت له بعنوان ثانوي، كحرمة أكل المغصوب، والجلال، والموطوء، والمضر، وغيرها. والحرمة في المقام من قبيل الثاني، كما هو ظاهر. وقد يوهم كلام المفيد أنه من الأول، لكنه غير مراد له قطعاً. نعم قد يظهر من كلامه حرمة كينونته في الجوف، بحيث يجب قيؤه، كما قد يعطيه ما في النبوي: «إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» (١). لكن لا يساعده

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤١ من أبواب النجاسات حديث: ٤، ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٧٩

فلو كان في نهار رمضان لا يصدق أنه أفطر على حرام (١)، وإن صدق أن فعل الإفطار حرام. وكذلك الكلام في الأكل والشرب من الظرف الغصبي (٢).

[(مسألة ١١): ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الحاي من (القوري) من الذهب أو الفضة في الفئجان]

(مسألة ١١): ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الحاي من (القوري) من الذهب أو الفضة في الفئجان (الفرغوري)، و أعطاه شخصاً آخر فشرب، فكما أن الخادم والأمر عاصيان (٣) كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصياً (٤) و يعد هذا منه استعمالاً لهما.

[(مسألة ١٢): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما]

(مسألة ١٢): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما، ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرم لا بأس به (٥)

ظاهر النصوص. والنبوي ضعيف، وليس من رواياتنا. مع قرب إرادة حرمة مجرد الأكل منه.

(١) كأنه لأن الظاهر منه العنوان الأولى، ولو أريد منه الأعم كان صادقاً أيضاً. لكن الإطلاق يقتضي الأعم من العنوان الثانوي، والانصراف إلى العنوان الأولى ليس بنحو يعتد به في رفع اليد عن الإطلاق.

(٢) لكن سيأتي منه في الصوم أن الإفطار على المغصوب إفطار على الحرام. وعليه فالمقام كذلك، للاشتراك في الحرمة من حيث العنوان الثانوي. إلا أن يدعى أن الحرام في المقام أمر لا ينطبق على الازدراء.

وهو - كما ترى - خلاف ظاهر النصوص، كما عرفت.

(٣) الأول للاستعمال، والثاني للأمر بالمعصية.

(٤) لكن عرفت أنه ممنوع.

(٥) قد عرفت أنه يتوقف على أن لا يكون التفرغ في الإناء الآخر

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٠

و لا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا (١).

[مسألة ١٣: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين]

(مسألة ١٣): إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين، فإن أمكن تفرغه في ظرف آخر وجب (٢)، وإلا سقط وجوب الوضوء أو الغسل (٣)، و وجب التيمم. و إن توضأ أو اغتسل منهما بطل، سواء أخذ الماء منهما بيده (٤)، أو صب على محل الوضوء بهما، أو ارتمس فيهما. و إن كان له

من الغايات المقصودة لوجود الإناء، و إلا كان استعمالاً له محرماً، كتفرغ ما في (السماور) في إبريق الشاي. غاية الأمر أنه تخلص عن الاستعمال الحاصل بوضع الماء في (السماور) إلى نوع آخر منه، و هو إفراغه لنضج الشاي، و إنما لا يكون استعمالاً محرماً إذا أفرغ في الكوز.

(١) قد عرفت أنه لا يحرم و إن لم يقصد التخلص.

(٢) يعنى: مقدمة لوجوب الوضوء، و ليس هو من الاستعمال المحرم نعم يشكل الفرق بينه و بين تفرغ الشاي من الإبريق في الفنجان لأجل الشرب، فان التفرغ هنا أيضاً لأجل الوضوء. اللهم إلا أن يكون الفرق من جهة الأعداد، فإن الإبريق معداً لأن يفرغ منه في الفنجان، و هنا ليس كذلك. فتأمل جيداً.

(٣) لكون الوضوء أو الغسل استعمالاً محرماً، كما يراه المصنف (ره) في جميع الصور الثلاث الآتية. لكن عرفت أنه في صورة أخذ الماء بيده لا يكون استعمالاً محرماً، لكن يسقط وجوبه للتوقف على الحرام، و هو تناول. و قد تقدم في الوضوء من الإناء المغصوب ماله نفع في المقام. فراجع

(٤) قد عرفت في الوضوء من الإناء المغصوب إمكان القول بالصحة في هذه الصورة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨١

ماء آخر، أو أمكن التفرغ في ظرف آخر، و مع ذلك توضأ أو اغتسل منهما، فالأقوى أيضاً البطلان، لأنه و إن لم يكن مأموراً بالتيمم، إلا أن الوضوء أو الغسل حينئذ يعد استعمالاً لهما عرفاً (١)، فيكون منهيّاً عنه. بل الأمر كذلك لو جعلهما محلاً لغسالة الوضوء، لما ذكر من أن توضؤه حينئذ يحسب في العرف استعمالاً لهما. نعم لو لم يقصد جعلهما مصباً للغسالة، لكن استلزم توضؤه ذلك أمكن أن يقال: إنه لا يعد الوضوء استعمالاً لهما. بل لا يبعد أن يقال: إن هذا الصب أيضاً لا يعد استعمالاً (٢)، فضلاً عن كون الوضوء كذلك.

[مسألة ١٤: لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد منهما و الرديء]

(مسألة ١٤): لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء، و المعدنى و المصنوعى، و المغشوش و الخالص (٣)، إذا لم يكن الغش إلى حد يخرجهما عن صدق الاسم، و إن لم يصدق الخلوص. و ما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص، و أن المغشوش ليس محرماً، و إن لم يناف صدق الاسم، كما في التحرير

(١) قد عرفت منعه في الصورة الأولى، و حينئذ يكون الماء في يده بعد الأخذ من الإناء كسائر المياه الموجودة في سائر الأواني يجوز الوضوء به كما يجوز الوضوء بها.

(٢) لا يخلو من إشكال، فإن جمع الماء في الإناء أوضح في صدق الاستعمال عليه من الوضوء من مائه، الذي تقدم منه أنه استعمال للإناء، وإذا صدق على صب الماء في الإناء إنه استعمال له فإذا كان الوضوء علة له كان حراماً، لأن علة الحرام حرام. فتأمل جيداً.

(٣) للإطلاق.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٢

المحرّم على الرجال، حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً.

لا- وجه له. و الفرق بين الحرير و المقام: أن الحرمة هناك معلقة في الاخبار على الحرير المحض، بخلاف المقام، فإنها معلقة على صدق الاسم.

[مسألة ١٥): إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع، صح]

(مسألة ١٥): إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم (١) أو الموضوع، صح.

[مسألة ١٦): الأواني من غير الجنسين لا مانع منها]

(مسألة ١٦): الأواني من غير الجنسين لا- مانع منها، وإن كانت أعلى و أعلى (٢)، حتى إذا كانت من الجواهر الغالية، كالياقوت و الفيروزج.

[مسألة ١٧): الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه]

(مسألة ١٧): الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه، لأنه في الحقيقة ليس ذهباً. و كذا الفضة المسماة بالورشو فإنها ليست فضة، بل هي صفر أبيض.

[مسألة ١٨): إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز]

(مسألة ١٨): إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز، و كذا في غيرهما من الاستعمالات (٣).

-
- (١) إذا كان عن قصور، و إلا كان محرماً واقعاً و معصية، فلا تصح العبادة.
 - (٢) عند علمائنا، كما عن التذكرة، و اتفاقاً، كما عن كشف اللثام و في مفتاح الكرامة: «ما وجدت فيه مخالفاً إلا الشافعي، حيث حرّم ذلك في أحد قولي». و يكفي في الجواز الأصل.
 - (٣) لحديث رفع الاضطرار
- «١» و غيره.
-

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الخلل في الصلاة، و باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٣

نعم لا يجوز التوضؤ و الاغتسال منهما (١) بل ينتقل إلى التيمم.

[مسألة ١٩): إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قديمهما]

(مسألة ١٩): إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قَدَمهما (٢).

[(مسألة ٢٠): يحرم إجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما وأجرته أيضاً حرام]

(مسألة ٢٠): يحرم إجارة نفسه لصوغ الأواني من أحدهما وأجرته أيضاً حرام، كما مر (٣).

[(مسألة ٢١): يجب على صاحبهما كسرهما]

(مسألة ٢١): يجب على صاحبهما كسرهما (٤). و أما غيره، فإن علم أن صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضاً، وأنهما من الأفراد المعلومه في الحرمة، يجب عليه نهيه (٥).

(١) لعدم الاضطرار إليه، فيبقى أخذ الماء منه للوضوء على حرمة الموجبة للانتقال إلى التيمم. نعم لو اضطر إلى تناول الماء منه تدريجاً وجب عليه أن يتوضأ بما يتناوله. بل لو اضطر إلى غسل وجهه و يديه و مسح رأسه و رجليه بالماء الموجود في إناء الذهب و الفضة، فجاز له ذلك، أو وجب، وجب عليه أن يجعله وضوءاً، فينوي به القربة، بناءً على عدم قبح الضميمة الراجعة في صحة العبادة و لو في بعض الصور، و حينئذ لا يشرع له التيمم لصدق الوجدان بعد ارتفاع التحريم.

(٢) لأهمية حرمة الغصب من حرمة استعمالهما، كما يساعده ارتكاز التشريع، و اختلاف ألسنة أدلة الطرفين، فقد قرن مال المسلم في أدلة الأولى بدمه، و عبّر في كثير من أدلة الثانية بالكراهة و ب «لا ينبغي» كما عرفت.

(٣) قد تقدم الكلام فيه.

(٤) هذا يتم لو قلنا بحرمة الاقتناء.

(٥) يعني: من باب النهي عن المنكر.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٤

و إن توقف على الكسر يجوز له كسرهما، و لا يضمن قيمة صياغتهما (١). نعم لو تلف الأصل ضمن (٢)، و إن احتمل أن يكون صاحبهما ممن يقلد من يرى جواز الاقتناء، أو كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنية أم لا (٣)، لا يجوز له التعرض له (٤).

(١) لسقوط الهيئة عن المالية.

(٢) لقاعدة الإتلاف. و لا- ينافيها وجوب الأمر بالمعروف الموجب لوجوب الكسر، كما لا ينافي وجوب حفظ النفس من الهلاك المؤدى لوجوب أكل مال الغير لضمانه، لإمكان الجمع بينهما بلا تمنع. نعم لو علم لزوم الكسر للإتلاف أشكال وجوبه للضرر.

(٣) يعني: بحيث يحتمل فتوى مجتهده بالجواز فيه بالخصوص، و إن كان يقول بالحرمة في غيره من الأفراد المعلومه. و إلا فمجرد كونه محلاً للخلاف غير كاف في جواز الاستعمال.

(٤) لعدم كون إبقاء المالك للهيئة منكراً عنده حتى يجب نهيه عنه.

نعم لو استفيد من الأدلة كراهة الشارع الأقدس وجود الإناء في الخارج- و لو ملكاً للغير- وجب الكسر على غير المالك، و إن كان المالك لا- يرى الحرمة. و هذا هو مقتضى إطلاق ما دلّ على النهي عن الآنية، بناءً على ظهوره في النهي عن الوجود، كما هو مبني القول بحرمة الاقتناء. إلا أن يعارض بما دلّ على حرمة التصرف في مال الغير بغير إذنه، لكنه موقوف على شموله للمقام مما وجب عليه الاذن بالتصرف واقعاً، و إن كان جاهلاً بذلك معذوراً فيه. و فيه: أن العذر المفروض كاف في ثبوت جواز ترك الاذن، و عموم ما دلّ على اعتبار الاذن في جواز التصرف بحاله.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٥

[مسألة (٢٢): إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا]

(مسألة ٢٢): إذا شك في آنية أنها من أحدهما أم لا، أو شك في كون شيء مما يصدق عليه الآنية أم لا لا مانع من استعمالها (١).

[فصل في أحكام التخلي]

إشارة

فصل في أحكام التخلي

[مسألة (١): يجب في حال التخلي - بل في سائر الأحوال ستر العورة عن الناظر المحترم]

(مسألة ١): يجب في حال التخلي - بل في سائر الأحوال - ستر العورة عن الناظر المحترم (٢)،

(١) لأصالة البراءة. لكنه يتم إذا كانت الشبهة موضوعية، أما لو كانت مفهومية وجب الرجوع إلى المجتهد ليعلم الحال، ولا يجوز الاستعمال ابتداءً، كما في سائر الموضوعات المستنبطة. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*.

فصل في أحكام التخلي

(٢) بإجماع علماء الإسلام، كما عن المعتمر، والمنتهى، والتحرير، وجامع المقاصد، وروض الجنان، وفي الجواهر ادعى الإجماع عليه محصلاً ومنتقلاً، بل ضرورة الدين في الجملة. ويشهد له ما في حديث المناهى عن أبى عبد الله (ع) عن آبائه عليهم السلام عن النبى (ص): «قال: إذا اغتسل أحدكم فى فضاء من الأرض فليحاذر على عورته» (١).

و

مرسل الصدوق: «سئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل: (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ ..) (٢) فقال: كل ما كان فى كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا، إلا فى هذا الموضع، فإنه للحفظ من أن يُنظر

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) النور: ٣٠.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٦

سواء كان من المحارم أم لا، رجلاً كان أو امرأة، حتى عن المجنون والطفل المميز (١).

إليه» (١)

، و تشهد له الأخبار الناهية عن دخول الحمام بغير مئزر،

ففى حديث المناهى: «لا يدخل أحدكم الحمام إلا بمئزر ..» (٢).

و

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسة دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ١٨٦

□
في رواية حنان عن أبيه: «قال (ع): ما يمنعكم عن الأزر، فإن رسول الله (ص) قال: عورة المؤمن على المؤمن حرام» (٣).
و

في تحف العقول عن النبي (ص): «يا على إياك و دخول الحمام بغير مئزر، ملعون ملعون الناظر و المنظور إليه» (٤).
و لا ينافي ذلك ما

□
في مصحح ابن أبي يعفور «سألت أبا عبد الله (ع) أ يتجرد الرجل عند صب الماء ترى عورته، أو يصب عليه الماء، أو يرى هو عورة الناس؟ قال (ع): كان أبي يكره ذلك من كل أحد» (٥).

لإمكان حمل الكراهة فيه على الحرمة جمعاً، لعدم ظهور لفظ الكراهة في الكراهة المصطلحة.

(١) كل ذلك لإطلاق النبوي المتقدم في تحف العقول

، و مرسل الصدوق

. إلا- أن في حجتيهما إشكالاً، لضعفهما، و إن كان يوافقهما إطلاق الفتوى، لعدم ثبوت جبرهما بمثل ذلك، ما لم يثبت الاعتماد عليهما، و هو غير ظاهر. لكن لا يبعد أن يكون الظاهر من الأصحاب التسالم على هذا الإطلاق. و لعل مثله كاف في الحكم بذلك، و لا سيما مع موافقته لارتكاز المشرعة. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٧

كما أنه يحرم على الناظر أيضاً النظر إلى عورة الغير (١) و لو كان مجنوناً (٢) أو طفلاً- مميّزاً. و العورة في الرجل القبل و البيضتان و الدبر (٣)، و في المرأة القبل و الدبر.

(١) بلا خلاف ظاهر. و

□
في صحيح حريز عن أبي عبد الله (ع): «لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه» (١).

و

في حديث المناهي: «نهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم، و نهى المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة. و قال: من نظر إلى عورة أخيه المسلم، أو عورة غير أهله متعمداً أدخله تعالى مع المنافقين ..» (٢).

(٢) هذا يقتضيه إطلاق بعض النصوص. و الكلام فيه هو الكلام في سابقه.

(٣) كما هو المشهور، بل عن الخلاف و السرائر الإجماع عليه. و يشهد له

مرسل الواسطي عن أبي الحسن الماضي (ع): «قال: العورة عورتان القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيدين، فإذا سترت القضيب و

البيضتين فقد سترت العورة» (٣).

و

مرسل الكافي: «فأما الدبر فقد سترته الأليتان، و أما القبل فاستره بيدك» (٤).

و

في مرسل الصدوق: «الفخذ ليس من العورة» (٥).

و عن الكركي في حاشية الإرشاد: «الأولى إلحاق العجان بذلك في وجوب السترة. لكن لا دليل له ظاهراً. و عن القاضي أنها من السرّة إلى الركبة. و يشهد له

خير الحسين بن علوان، المروى عن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٨

و اللازم ستر لون البشرة، دون الحجم (١) و ان كان الأحوط ستره أيضاً (٢). و أما الشبح - و هو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقاً - فستره لازم، و في الحقيقة يرجع إلى ستر اللون (٣).

قرب الاسناد: «إذا زوّج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها، و العورة ما بين السرّة و الركبة» (١).

و

خبر بشير النبال: «سألت أبا جعفر (ع) عن الحمام. فقال (ع): تريد الحمام؟ فقلت: نعم. فأمر بإسخان الماء ثمّ دخل فانتثر بإزار فغطى ركبتيه و سرته .. إلى أن قال: قال عليه السلام هكذا فافعل» (٢).

و ما

عن علي (ع): «ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذيه و يجلس بين قوم» (٣).

لكن لو تمت دلالتها و حجيتها أمكن الجمع بينها عرفاً، بالحمل على الاستحباب.

(١) فإنه منصرف الأدلة. و يشهد له ما

في رواية المرافقي: «إن النورة سترّة» (٤).

و قريب منه ما

في مرسل محمد بن عمر (٥) المتضمن أن أبا جعفر (ع) اطلّى ثمّ ألقى الإزار، فقليل له في ذلك، فقال (ع) «أما علمت أن النورة قد أطبقت بالعورة».

(٢) فقد حكى وجوبه عن المحقق الثاني.

(٣) لوقوع النظر على نفس البشرة و إن لم يتميز لونها. و بذلك يفترق الشبح عن الحجم، إذ فيه إنما يكون النظر إلى الحائل لا غير.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الملابس حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٨٩

[(مسألة ٢): لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر، على الأقوى]

(مسألة ٢): لا فرق في الحرمة بين عورة المسلم والكافر، على الأقوى (١).

[(مسألة ٣): المراد من الناظر المحترم مَنْ عدا الطفل غير المميز، و الزوج و الزوجة]

(مسألة ٣): المراد من الناظر المحترم مَنْ عدا الطفل غير المميز (٢)، و الزوج و الزوجة، و المملوكة بالنسبة إلى المالك، و المحللة بالنسبة إلى المحلل له، فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عورة الآخر، و هكذا في المملوكة و مالكتها، و المحللة و المحلل له و لا يجوز نظر المالكة إلى مملوكها أو مملوكتها، و بالعكس (٣).

[(مسألة ٤): لا يجوز للمالك النظر إلى عورة مملوكته]

(مسألة ٤): لا يجوز للمالك النظر إلى عورة مملوكته إذا كانت مزوجة (٤) أو محلله أو في العدة و كذا إذا كانت مشتركة بين

(١) كما هو المشهور. و ظاهر الحر في الوسائل جواز النظر إلى عورة من ليس بمسلم بغير شهوة، و عن بدايته أيضاً. لمصحح ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله (ع): «النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل نظرك إلى عورة الحمار» (١)، و نحوه مرسل الصدوق

«٢» المؤيدان بالتقييد بالمؤمن و المسلم و الأخ في جملة من روايات المنع. لكن هجرهما مانع عن جواز الاعتماد عليهما في ذلك. (٢) لانصراف الأدلة عنه. مع أن الحكم فيه ينبغي أن يعد من القطعيات. و مثله ما بعده، فان جواز الوطء من لوازمه الضرورية جواز النظر.

(٣) لإطلاق الأدلة.

(٤) الظاهر عدم الخلاف فيه و الاشكال، بل عن كاشف اللثام نسبة

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٠

مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها، و بالعكس.

[(مسألة ٥): لا يجب ستر الفخذين، و لا الألتين، و لا الشعر النابت أطراف العورة]

(مسألة ٥): لا يجب ستر الفخذين (١)، ولا الأليتين، ولا الشعر النابت أطراف العورة. نعم يستحب ستر ما بين السرة إلى الركبة (٢)، بل إلى نصف الساق (٣).

[مسألة ٦: لا فرق بين أفراد الساتر]

(مسألة ٦): لا فرق بين أفراد الساتر (٤)،

حرمة النظر إلى ما لا يجوز لغير المالك إلى النص والإجماع، وإن توقف فيه في محكي الرياض، أو مال إلى الجواز في النظر إلى غير العورة بغير شهوة. كما أن الظاهر أن المحللة والمعتدة عندهم بحكم المزوجة في ذلك، وأن جواز النظر إلى العورة دائر مدار جواز الوطء. ومنه يظهر الحكم في الأمة المشتركة. وكل ذلك مما يساعده إطلاق النصوص المتقدمة.

(١) لخروجهما عن العورة، كما عرفت.

(٢) كما يظهر من خبر النبال المتقدم.

(٣) لا أعرف له وجهاً غير ما ربما نسب إلى الحلبي من أن العورة من السرة إلى نصف الساق، لقوله (ره): «لا يتم ذلك في الصلاة إلا بساتر من السرة إلى نصف الساق». ويحتمل استفادته من نصوص المئزر

«١» لأن المتعارف منه ما يستر إلى نصف الساق. ومن

رواية النبال «٢» المتضمنة أن أبا جعفر (ع) أمر صاحب الحمام فطلّى ما كان خارجاً من الإزار، ثم قال (ع): «أخرج عني»، ثم طلى هو ما تحته بيده، ثم قال (ع): «هكذا فافعل»

(٤) إذ هو المستفاد من إطلاق وجوب ما يمنع من النظر. ومنه

(١) تراجع الوسائل باب: ٩، ١٠، ١١ من أبواب آداب الحمام

(٢) تقدمت في المسألة الأولى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩١

فيجوز بكل ما يستر، ولو بيده، أو يد زوجته، أو مملوكته.

[مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمة المانعة عن الرؤية]

(مسألة ٧): لا يجب الستر في الظلمة المانعة عن الرؤية، أو مع عدم حضور شخص، أو كون الحاضر أعمى، أو العلم بعدم نظره.

[مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء الشيئة]

(مسألة ٨): لا يجوز النظر إلى عورة الغير من وراء الشيئة (١)، بل ولا في المرأة، أو الماء الصافي.

[مسألة ٩: لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير]

(مسألة ٩): لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عورة الغير (٢)، بل يجب عليه التعدي عنه و غصّ النظر.

و أما مع الشك أو الظن في وقوع نظره فلا بأس (٣)، ولكن الأحوط أيضاً عدم الوقوف، أو غصّ النظر.

[مسألة ١٠]: لو شك في وجود الناظر، أو كونه محترماً، فالأحوط الستر

(مسألة ١٠): لو شك في وجود الناظر، أو كونه محترماً، فالأحوط الستر (٤).

يظهر الوجه في المسألة الآتية.

- (١) إذ الأدلة وإن قصر لفظها عن شمول ذلك، لكن المفهوم منها عرفاً ما يعمله.
- (٢) هذا إذا كان النظر بغير اختياره، فإن الوقوف المذكور يكون علة للحرام فيحرم. أما إذا كان باختياره، فتحریم مقدمته غير ظاهر.
- (٣) للأصل، ولا دليل على حجية الظن، ولا على وجوب الاحتياط.
- (٤) بل مقتضى وجوب الحفظ - كما في الآية - [١] والمحاذرة - كما في النبوي - «١» هو لزوم الاحتياط في معرض نظر الغير إلى عورته.

[١] و هي قوله تعالى (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ). النور: ٣٠.

(١) تقدم في أول الفصل.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٢

[مسألة ١١]: لو رأى عورة مكشوفة، وشك في أنها عورة حيوان أو إنسان

- (مسألة ١١): لو رأى عورة مكشوفة، وشك في أنها عورة حيوان أو إنسان، فالظاهر عدم وجوب الغض عليه (١).
- و إن علم أنها من إنسان، وشك في أنها من صبي غير مميز، أو من بالغ أو مميز، فالأحوط ترك النظر (٢). وإن شك في أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبيته، فلا يجوز النظر، ويجب الغض عنها، لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص، وهو الزوجية أو المملوكية، فلا بد من إثباته (٣). ولو رأى عضواً من بدن إنسان لا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه،

(١) للأصل.

- (٢) بل مقتضى استصحاب عدم البلوغ والتمييز جواز النظر. ولولا كان أصل البراءة المقتضى للجواز محكماً، لكون الشبهة مصداقية. نعم إذا كان خروج الصغير غير المميز من باب التخصيص بالمخصص اللبي، كان المرجع فيه العام المقتضى للمنع.
- (٣) قد تقدم الكلام فيه في حكم الماء المشكوك الكرية، والماء المشكوك كونه ماء استنجاء. فراجع. وقد ذكر المصنف (ره) في المسألة الخمسين من كتاب النكاح: أنه مع الشك في كون المنظور إليه من المماثل أو المحارم يجب الغض، لأن جواز النظر مشروط بأمر وجودي، وهو كونه مماثلاً أو من المحارم، فمع الشك يعمل بمقتضى العموم، لا من باب التمسك بالعموم في الشبهة المصداقية، بل لاستفادة شرطية الجواز بالمماثلة أو المحرمية وأن المقام من قبيل المقتضى والمنع وقد استشكلنا - في شرح ذلك المقام - في وجهه. فراجع. نعم لا يجوز النظر في المقام، لاستصحاب عدم الزوجية والمملوكية.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٣

جاز النظر (١)، وإن كان الأحوط الترك.

[مسألة ١٢]: لا يجوز للرجل والأنثى النظر إلى دبر الخشي

(مسألة ١٢): لا- يجوز للرجل و الأثنى النظر الى دبر الخنثى (٢). و أما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك في كونه عورة (٣). لكن الأحوط الترك، بل الأقوى وجوبه، لأنه عورة على كل حال (٤).

[مسألة ١٣): لو اضطر إلى النظر إلى عورة الغير]

(مسألة ١٣): لو اضطر إلى النظر إلى عورة الغير كما في مقام

(١) لأصالة البراءة.

(٢) لأنه عورة قطعاً.

(٣) هذا الشك إنما يكون بالإضافة إلى كل من قبلها، لا بالإضافة إليهما معاً، للعلم الإجمالي بكون أحدهما عورة. نعم ينحل هذا العلم الإجمالي بالنسبة إلى الأجنبي لو نظر إلى ما لا يماثل عورة نفسه، لأن الطرف الآخر المماثل لعورة نفسه يعلم بحرمة تفصيلاً، إما لأنه عورة، أو لأنه جزء من بدن الأجنبي، فيكون ما يخالف عورة نفسه شبهة بدوية. و لا يجيء ذلك في المحرم لجواز نظره إلى البشرة غير العورة، فالعلم الإجمالي بالنسبة إليه غير منحل.

(٤) كأن المراد أن كلاً من قبلها عورة عرفاً، لأن كلاً من الفرج و القضيب عورة كذلك و إن اجتماعاً لشخص واحد. و هذا و إن لم يكن بعيداً، لكن إقامة الدليل عليه شرعاً مشككة، لعدم الدليل على أن القضيب عورة حتى لو خلق للمرأة، و كذا الحال في البضع لو خلق للرجل. نعم لو كان للرجل احليلان كان كل منهما عورة، و كذا لو خلق للمرأة بضعان فعموم حرمة النظر يمكن الرجوع إليه هنا، و لا يمكن الرجوع في فرض المتن. فتأمل.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٤

المعالجة- فالأحوط أن يكون في المرأة (١) المقابلة لها إن اندفع الاضطرار بذلك، و إلا فلا بأس.

[مسألة ١٤): يحرم في حال التخلي استقبال القبلة و استدبارها]

(مسألة ١٤): يحرم في حال التخلي استقبال القبلة و استدبارها (٢)،

(١) لاحتمال أهمية حرمة النظر بلا مرآة من حرمة النظر معها، و محتمل الأهمية مقدم عقلاً عند التراجع.

(٢) كما هو المشهور، كما عن جماعة بل الظاهر من المذهب، كما عن السرائر بل هو إجماع، كما عن الخلاف و الغنية. لما رفعه القمي- على ما في الكافي-: «خرج أبو حنيفة من عند أبي عبد الله (ع) و أبو الحسن موسى (ع) قائم، و هو غلام، فقال له أبو حنيفة: يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم؟ فقال (ع): اجتنب أفنية المساجد، و شطوط الأنهار، و مساقط الثمار، و منازل النزال، و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول» (١).

و للآخر الذي

رفعه محمد بن يحيى- على ما في الكافي- «سئل أبو الحسن (ع) ما حد الغائط؟ قال (ع): لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لا تستقبل الريح، و لا تستدبرها» (٢).

، و أرسل نحوه في الفقيه عن الحسن بن علي (ع)

«٣»، و في المقنع عن الرضا (ع)

«٤» و لما

فى حديث المناهى: «نهى رسول الله (ص) عن استقبال القبلة ببول أو غائط» (٥).
و نحوها غيرها. و ضعف الجميع سنداً منجبر بما عرفت

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة ملحق حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة ملحق حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٥

.....

و السياق مساق المكروه لا يصلح قرينه على الكراهة مع كون القرينه على الكراهة خارجيه، كما فى المقام. نعم سياقها مساق الأدب
ربما يمنع من ظهورها فى الوجوب، و لا سيما مع الإشارة إليه فى خبر محمد بن إسماعيل الآتى
، و فيما عن علل محمد بن على بن إبراهيم
«١». فىكون العمدة فى إثبات الحرمة الإجماع لو تم. اللهم إلا- أن يقال: إن المنع عن الاستدبار لا- يناسب كون الحكم أدبياً، لأن
الاستدبار لا ينافى الأدب.

و قد يحسن بهذه المناسبة أن ثبت ما ذكره الوالد العلامة المقدس طاب ثراه فى كتابه: (معارف الأحكام فى شرح شرائع الإسلام) فى
هذا المقام- قياماً ببعض حقوقه و موعظه للمتقين- قال قدس سره تحت عنوان (إيقاظ): «و إذ قد عرفت أن الشارع المقدس أمر
بالانحراف عن القبلة و تجنبها فى الحالتين، تعظيماً لها و إجلالاً لقدرها، لنسبتها إليه سبحانه فاذا لم يرض جل جلاله بمواجهته بيته
الحسى المركب من الأحجار و الأخشاب بالنجاسات، مع ما بينها و بينه من المسافات، فكيف يرضى أن يكون بيته المعنوى، و محل
معرفته، و فيوضاته، و ينبوع حكمته، و موضع محبته ملطخاً بأدناس المعاصى و أرجاس الكبائر؟! كما
قال جل جلاله: «لم تسعنى سمائي و لا أرضى و لا عرشى و لا كرسي، و لكن يسعنى قلب عبدى المؤمن»
فجعل سبحانه قلب المؤمن أجلاً و أوسع من العرش و الكرسي.

فينبغى لمن أراد الوقوف بين يدى الملك الجليل- جل جلاله- أن يطهر بيته الشريف بماء التوبة، و يظهر الحياء منه، حيث تركه قذراً
نجساً، و لم يهيئه لحضوره و إقباله- جل جلاله- عليه».

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٦

بمقاديم بدنه (١). و إن أمال عورته إلى غيرهما. و الأحوط ترك الاستقبال و الاستدبار بعورته فقط، و إن لم يكن مقاديم بدنه إليهما
(٢). و لا فرق فى الحرمة بين الأبنية و الصحارى، و القول بعدم الحرمة فى الأول ضعيف (٣).

(١) كما هو المعروف. و يقتضيه ظاهر المرسل الثانى. و عن التنقيح أن المحرم الاستقبال بالفرج. و لعله مراد المشهور، إذ من البعيد
التزامهم بعدم الحرمة لو مال بكتفيه عن القبلة إذا كان قد وجّه فرجه إليها. و لا يبعد أن يكون هو ظاهر النصوص المتقدمة، و أوضح

منها النبوى المحكى

عن نوادر الراوندى: «نهى (ص) أن يبول الرجل و فرجه باد للقبلة» (١)

نعم ظاهر المرسل الأول و نحوه المنع عن الاستقبال بنفس البول و الغائط، و لو مع انحراف البدن عنها. لكن امتناع ذلك عادة بالنسبة إلى الغائط فى الجالس الذى هو الغالب، يوجب حمل الاستقبال بالبول على الاستقبال بالفرج حال البول، كما لعله هو المعروف. فتأمل.

(٢) لكن عرفت الإشارة إلى امتناع التفكيك بين العورة و قسم من البدن عادة، و أن ظاهر النصوص تحريم الاستقبال بالبدن بالمقدار المذكور، الملازم للاستقبال بالعورة. و المظنون أن مراد الأصحاب ذلك. و كأن مراد المصنف - رحمه الله - من الاستقبال بالعورة ما يلازم استقباله بالبول، بأن يميل عورته إلى القبلة و إن كان بدنه موجهاً إلى غيرها.

(٣) و إن حكى عن ابن الجنيد و المفيد و سلالر. و كأنه

لخبر محمد بن إسماعيل: «دخلت على أبى الحسن الرضا (ع)، و فى منزله كيف مستقبل

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٧

و القبلة المنسوخة - كبيت المقدس - لا يلحقها الحكم (١).

و الأقوى عدم حرمتها فى حال الاستبراء و الاستنجاء، و إن كان الترك أحوط (٢). و لو اضطر إلى أحد الأمرين تخير، و إن كان الأحوط الاستدبار (٣).

القبلة. و سمعته يقول: من بال حذاء القبلة، ثم ذكر، فانحرف عنها، إجلالاً للقبلة، و تعظيماً لها، لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له» (١)

و فيه: أن صدره قضية فى واقعة لا يصلح الاستدلال بها. مع أن البناء على القبلة أعم من التخلي مستقبلاً أو مستديراً. و ذيله لو لم يدل على المنع مطلقاً، فلا يدل على الجواز فى خصوص الأبنية، كما لا يخفى. (١) لعدم الدليل عليه.

(٢) فقد حكى عن الدلائل و الذخيرة عموم الحكم لهما.

لموثق عمار: «الرجل يريد أن يستنجى كيف يقعد؟ قال (ع): يقعد كما يقعد للغائط» (٢).

و إطلاق

النبوى: «إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها» (٣).

لكن منصرف الموثق الكيفية بلحاظ بدن المتخلى لا بلحاظ أمر آخر خارج عنه. و إطلاق النبوى ممنوع. مع أن ضعفه يأبى الاعتماد عليه. نعم لو علم بخروج مقدار من البول بالاستبراء أمكن ثبوت المنع فيه كما سيأتى.

(٣) و به جزم فى الجواهر، لأن الاستقبال أعظم قبحاً. و فيه:

أنه يتم لو أحرز أن القبح العرفى هو المناط، لكنه ممنوع، لعدم ثبوته

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٨

و لو دار أمره بين أحدهما وترك الستر مع وجود الناظر، وجب الستر (١). و لو اشتبهت القبلة لا يبعد العمل بالظن (٢).
و لو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الآخرين، و لو تردد بين المتصلتين فكالتريد بين الأربع، التكليف ساقط،

فى الاستدبار. نعم احتمال الأهمية من الاستدبار بلا احتمال أهمية الاستدبار منه - كما يشهد به تكثر النصوص الدالة على حرمة، بخلاف الاستدبار - يوجب تقديمه عليه عند التراجع.

(١) للعلم بأهميته حسب ارتكاز المشرعة، الكاشف عن كونه كذلك عند الشارع. لا أقل من احتمال الأهمية.

(٢) لا للإلحاق بالصلاة، فإنه قياس. و لا لأنه يفهم من قوله:

«لا تستقبل القبلة» قيام الظن مقام العلم عند تعذره، فإنه ممنوع. و لا لاستصحاب بقاء التكليف، القاضى بقيام الظن مقام العلم، و إلا لزم التكليف بما لا - يطاق. إذ فيه: أن التكليف الواقعى معلوم بقاؤه، و العجز عن العلم بالامتنال لا - يمنع من ثبوته، و إنما يمنع من حكم العقل بوجوب تحصيل العلم بامتثاله، و لا يثبت ذلك اعتبار الظن بوجه. بل الوجه فيه: إطلاق بعض النصوص الشامل للمقام كالصلاة. كصحيح زارة: «يجزئ التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (١).

. و إن كان محل إشكال أيضاً، لاحتمال انصرافه إلى صورة التكليف بالاستقبال، فلا يشمل ما نحن فيه.

هذا بالنسبة إلى مطلق الظن. و أما العلامات المخصوصة فلا بد من ملاحظة الأدلة الدالة على حجية كل منها، لئرى إطلاقه بنحو يشمل المقام و عدمه و الكلام فيه موكول إلى مبحث القبلة.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب القبلة فى كتاب الصلاة حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ١٩٩

فيتخير بين الجهات (١).

[مسألة ١٥: الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً]

(مسألة ١٥): الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً (٢). و لا يجب منع الصبى و المجنون إذا استقبلا أو استدبرا عند التخلى (٣). و يجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم و الموضوع، من باب النهى عن المنكر كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم (٤)،

(١) هذا يتم لو كان كل من الجهتين المتصلتين أو الجهات الأربع مما تحتمل القبلة فى كل نقطة من نقاطها. أما إذا علم كون القبلة فى إحدى نقطتين معينتين من الجهتين، أو إحدى نقاط معينة من الجهات الأربع، فلا وجه لسقوط التكليف، لإمكان الانحراف عن النقطتين أو النقاط إلى غيرها.

نعم لو ثبت كون القبلة التى يحرم استقبالها تمام الجهة من الجهتين أو الجهات تم. لكنه غير ثابت هنا، لصديق ترك الاستقبال بمجرد الانحراف عن القبلة - و لو يسيراً - و إن لم ينحرف عن الجهة. ثم مقتضى إطلاق الأدلة بقاء التكليف و لو مع الجهل بالقبلة، فإنما يتخير بين الجهات حيث يضطر إلى الاستقبال أو الاستدبار، لا مطلقاً، فإذا أمكن الانتظار الى أن يحصل له العلم بالقبلة - كى يجتنبها - وجب.

(٢) لأنه استقبال بالغير، يحتمل عموم الأدلة له. لكن الظاهر منها الاستقبال ببدنه لا غير.

(٣) للأصل.

(٤) لما دل على وجوب إرشاد الجاهل بالأحكام، من الآيات، و الروايات، وقد تقدم الكلام في عمومته و خصوصه في مباحث التقليد «١».

(١) تقدم في المسألة: ٤٨ من مباحث التقليد.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٠

و لا يجب ردعه إن كان من جهة الجهل بالموضوع (١). و لو سأل عن القبلة. فالظاهر عدم وجوب البيان (٢). نعم لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع (٣).

[مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين]

(مسألة ١٦): يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين، و لا يجب التشريق أو التغريب، و إن كان أحوط (٤).

[مسألة ١٧: الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان]

(مسألة ١٧): الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان، و إن كان الأقوى عدم الوجوب (٥).

(١) لعدم الدليل، و الأصل البراءة.

(٢) للأصل. و وجوب أداء الشهادة إنما هو في حقوق الناس.

(٣) هذا مبنى على حرمة التسبب، و قد تقدم في مبحث وجوب الاعلام بالنجس الاشكال فيه.

(٤) لما في بعض النصوص من

قول النبي (ص): «و لكن شَرِّقُوا أو غَرِّبُوا» «١».

لكنه محمول على الاستحباب، لضعف الخبر، و عدم ظهور العامل به.

(٥) إما لأن المحرّم في ظاهر النصوص إخراج البول، لا مجرد خروجه و إما لأن منصرفها التخلي، بل هو الموضوع في بعضها،

ففي حديث المناهى: «إذا دخلتم الغائط» «٢»

و ،

في آخر: «إذا دخلت المخرج» «٣»

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠١

[مسألة ١٨: عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف]

(مسألة ١٨): عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف (١).

و

في المرسل الأول: «أين يضع الغريب» (١)

و ،

في الثاني: «ما حد الغائط» (٢).

فلاحظ.

(١) لأنها مخالفة قطعية. لكن الظاهر أنه لا فرق بين قطرات البول الواحد و بين أفراد البول المتعددة، فإذا جازت المخالفة القطعية في الثاني جازت في الأول، و وجه عدم الفرق: أن حرمة الاستقبال بالبول -مثلاً- يراد منها الحكم على صرف طبيعة البول الصادق على القليل و الكثير، فيحرم على المكلف أن يستقبل بالإضافة إلى كل قطرة قطرة من بوله، فيتعدد التكليف بتعدد القطرات، و تكون كل قطرة واقعة مستقلة في قبال القطرة الأخرى، فإذا اضطر إلى استقبال جهة في حال إخراج القطرة الأولى سقط التكليف الثابت بالإضافة إليها، لخروجها عن محل الابتلاء، و توجه إليه التكليف الثابت بالإضافة إلى القطرة الأخرى، فإذا اضطر إلى استقبال جهة في إخراج القطرة الأخرى سقط التكليف الثابت بالإضافة إليها، و توجه إليه التكليف الثابت بالإضافة إلى القطرة التي بعدها .. وهكذا، فهناك مخالفات و موافقات بعدد القطرات، فله أن يختار في كل قطرة جهة و إن لم تكن هي الجهة التي اختارها في غيرها، لأن كل جهة يحتمل فيها الموافقة و المخالفة. و البقاء على ما هو محتمل الموافقة و المخالفة ليس بأولى في نظر العقل من الوقوع في المخالفة القطعية المقرونة بالموافقة القطعية.

و لأجل ذلك كان الحق استمرار التخيير في مسألة الدوران بين المحذورين

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٢

نعم إذا اختار في مرة أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها، بل له أن يختار في كل مرة جهة أخرى إلى تمام الأربع. و إن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين و لو تدريجاً، خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأول، بل لا يترك في هذه الصورة (١).

فإن الدوران في تلك المسألة بين الوجوب و الحرمة، و المصلحة الملزمة و المفسدة الملزمة، فإذا اختار في الزمان الثاني خلاف ما يختاره أولاً فقد وقع في المخالفة القطعية، لكن حصل له موافقة قطعية أيضاً، و إذا اختار ما اختاره أولاً فقد حصل له مخالفة احتمالية و معها موافقة احتمالية، و العقل لا يريخ الأول على الثاني، بل هما عنده سواء، و كذا في المقام، فإن المخالفة القطعية الحاصلة من البول إلى تمام الجهات أيضاً مقرونة بموافقة قطعية للتكليف المذكور بالإضافة إلى غير جهة القبلة. نعم بينهما فرق من حيث أن التكليف المعلوم هنا الحرمة تعييناً، و هناك مردد بين الوجوب و الحرمة، لكنه ليس بفارق فيما نحن فيه من جواز المخالفة القطعية للتكليف المعلوم المقرونة بالموافقة الاحتمالية المقرونة بالمخالفة الاحتمالية و نظير المقام المسجون الذي لا يجد في السجن إلا إناءين من ماء أحدهما نجس و الآخر طاهر، فإنه لا يتعين عليه الشرب من واحد من الإناءين بعينه، بل له أن يتناول من كل منهما في أبعاض شربة واحدة، كما له أن يتناول من أحدهما في شربة، و من الآخر في الشربة الأخرى.

فمحصل المناقشة فيما في المتن: أن الفرضين المذكورين من باب واحد و أنه يجوز أن يدور ببوله الى تمام الجهات. و الله سبحانه أعلم.

(١) قد عرفت ضعفه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٣

[(مسألة ١٩): إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء]

(مسألة ١٩): إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار في حاله أشد (١).

[(مسألة ٢٠): يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص]

(مسألة ٢٠): يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه (٢) حتى الوقف الخاص، بل في الطريق غير النافذ بدون إذن أربابه (٣). و كذا يحرم على قبور المؤمنين إذا كان هتكاً لهم (٤).

[(مسألة ٢١): المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان]

(مسألة ٢١): المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان (٥).

(١) بل هو المتعين، إذ لا تقصر النصوص عن شموله.

(٢) لأنه نوع من التصرف فيه.

(٣) بناءً على ما هو المعروف من كونه ملكاً لأربابه، و عدم ثبوت سيرة تدل على جواز التصرف بمثل ذلك، و إن قامت على جواز مثل التخطي و الجلوس فيه. لكن عن الأردبيلي التأمل في الأول، لعدم الدليل عليه، و حيازة أربابه له غير ظاهرة- و إن بنى في الجواهر عليها- إذ لم يقصدوا إلا- الاستطراق الى أملاكهم، فالثابت عدم جواز مزاحمتهم في ذلك، كما هو الظاهر في جميع ما يعد حريماً للعامة، و ما يتوقف عليه صلاحه، فان القدر الثابت عدم جواز مزاحمة ملاك العامة، لا عدم جواز التصرف فيه بغير إذنهم، لعدم ثبوت ملكهم له، و كذا الحكم في الطرق غير النافذة. و الكلام فيه موكول إلى محله من كتاب الصلح.

(٤) و هو حرام، لأن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً.

(٥) الظاهر أن الاستقبال العرفي للشيء يتوقف على الاستقبال بالصدر و البطن فقط، فالجالس متربعاً مستقبلاً و إن انحرف بركبته. و أما استقبال

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٤

[(مسألة ٢٢): لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها]

(مسألة ٢٢): لا- يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها (١) من اختصاصها بالطلاب، أو بخصوص الساكنين منهم فيها، أو من هذه الجهة أعم من الطلاب و غيرهم. و يكفي إذن المتولى إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع (٢).

القبلة في المقام فقد عرفت أن المستفاد من النصوص كونه الاستقبال بالفرج لا غيره. و أما الركبتان فخارجتان هنا و لو قلنا باعتبارها في مطلق الاستقبال لأن الغالب في التخلي انحرافهما عن القبلة إلى اليمين و اليسار، كما لا يخفى.

(١) هذا ظاهر بناءً على أصالة الحرمة في الأموال، كما أشرنا إلى وجهها في مبحث استعمال الماء المشكوك. مضافاً إلى عموم: «الوقوف على حسب ما يقفها أهلها»

، فإن مقتضاه توقف الحل في المقام على جعل الوقف على نحو العموم، لأصالة عدم جعله كذلك، فيترتب عليه نفى الحل. نعم لو فرض كونه مأذوناً من قبل المالك قبل الوقف ربما أمكن الرجوع إلى استصحاب الإذن إلا أن يقال: الاذن بمعنى إباحة المالك الكاشفة عن رضاه مما يعلم بعدم ترتب الأثر عليها، وإن علم ببقائها إلى حين التصرف، لأن إنشاء الوقف رافع لسلطنة المالك بكل وجه على التصرف في الوقف، فضلاً عن الاذن فيه لغيره، بل المدار في جواز تصرف الغير فيه هو ملاحظته للغير ولو إجمالاً عند إنشاء الوقف وقد عرفت أن المرجع فيه حينئذ أصالة عدم. إلا بناء على الأصل المثبت.

مع أنها معارضة بأصالة عدم قصد العموم، ويكون المرجع الأصل المتقدم.

(٢) لأن إذنه بمنزلة إخباره وإخبار ذي اليد حجة. لكن عرفت تقييده بالائتمان.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٥

و الظاهر كفاية جريان العادة أيضاً بذلك (١). وكذا الحال في غير التخلي من التصرفات الأخر.

فصل في الاستنجاء

إشارة

فصل في الاستنجاء يجب غسل مخرج البول (٢)

(١) هذا ظاهر إذا كان يعلم استناد العادة إلى حجة، وإلا أشكل الاكتفاء بها، وأصالة الصحة فيها غير كافية في جواز التصرف. اللهم إلا أن تكون العادة الجارية بمنزلة اليد النوعية على الوقف، فتكون حجة على الاختصاص، إما لاستفادة الحجية من دليل حجية اليد الشخصية، أو لقيام السيرة على حجيتها بالخصوص في مقابل اليد الشخصية، والأخير لا يخلو من وجه.

فصل في الاستنجاء

(٢) الوجوب هنا غيرى - إجماعاً - لما يتوقف صحته على الطهارة الخبيثة، كالصلاة - كما تقدم في أحكام النجاسات - دون الوضوء، فان الاستنجاء ليس شرطاً في صحته على المشهور. ويشهد به كثير من الصحاح وغيرها،

كصحيح ابن يقطين عن أبي الحسن (ع): «في الرجل يبول فينسى غسل ذكره، ثم يتوضأ وضوء الصلاة. قال (ع): يغسل ذكره، ولا يعيد الوضوء» (١)

، ونحوه صحاح عمرو بن أبي نصر

و ابن أذينة

«٢»

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣، ٤، ٥، ٦، ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٦

بالماء (١) مرتين (٢)،

و موثق ابن بكير

«١»، و غيرها.

و عن الصدوق وجوب إعادة الوضوء. و يشهد له

صحيح ابن خالد عن أبي جعفر (ع): «فى الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره. قال (ع):

يغسل ذكره، ثم يعيد الوضوء» «٢»

، و نحوه موثق سماعه

«٣». لكنها- لهجرها، و معارضتها بما عرفت مما يجب تقديمه عليها سنداً و دلالة- لا مجال للاعتماد عليها فى ذلك،

(١) خاصة، إجماعاً مستفيضاً نقله، بل متواتراً. و خلاف السيد (ره) فى جواز إزالة النجاسة بالمضاف ليس شاملاً لما نحن فيه، بقريته

تنصيبه على الماء فى محكى جُمْلِه، و فى انتصاره، و نقله الإجماع فى الثانى عليه.

و يشهد للحكم المذكور- مضافاً إلى ما تقدم فى مبحث المضاف-

رواية بريد عن أبي جعفر عليه السلام: «يجزئ من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزئ من البول إلا الماء» «٤»

، و قريب منها غيرها. نعم □

فى رواية ابن بكير: «قلت لأبى عبد الله (ع). الرجل يبول و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط. قال (ع): كل شىء يابس ذكى»

«٥».

لكن ظاهر الجواب عدم سراية نجاسة الذكر بعد المسح إلى ما يلاقيه، لا طهارته بالمسح.

(٢) كما هو المحكى عن صريح الصدوق، و الكركى، و الشهيدين،

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢. لكن رواه عن ابن بكير عن بعض أصحابنا.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٧

.....

و غيرهم. لإطلاق النصوص الدالة على اعتبار العدد فى البول مما تقدم فى المطهرات. و

لرواية نسيط بن صالح عن أبي عبد الله (ع): «سألته كم يجزئ من الماء فى الاستنجاء من البول؟ قال (ع): مثلاً ما على الحشفة من

البلل» «١»

، بناء على أن المراد الغسلتان، كل غسلة بمثل، كما فهمه جماعة، كالمحقق، و الشهيدين، و الكركى، و الميسى، و غيرهم- على ما

حكى عنهم- قال فى محكى الذكرى: و أما البول فلا بد من غسلة، و يجزئ مثلاًه مع الفصل». و لعله بذلك يجمع بينها و بين

مرسلته الأخرى: «يجزئ من البول أن يغسله بمثله» «٢»

، فتحمل على إرادة بيان مقدار الغسلة الواحدة. و

مرسلة الكافي: «روى أنه يجزئ أن يغسله بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة وغيره» (٣)

، و لعلها هي مرسلة نشيط.

و يمكن أن يחדش الإطلاق الدال على اعتبار العدد في البول، بأنه لو لم ينصرف الى غير المقام - لاشتمال تلك النصوص على لفظ الإصابة فإنها تنصرف إلى إصابة البول الكائن في غير الجسد للجسد، فلا تشمل البول الخارج من الجسد - فعارض بإطلاق مصحح يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله (ع): الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال. قال (ع): يغسل ذكره، و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٤).

و تقييد الأول بغير المقام أولى من تقييد الغسل في الثاني، بالمرتين، لما عرفت. و لا سيما بملاحظة ذكر المرتين في الوضوء و إهمال ذكرها في غسل الذكر، فان ذلك يناسب عدم اعتبارها.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٨

و الأفضل ثلاث (١) بما يسمى غسلًا (٢).

و يؤيده أو يعضده

حسن ابن المغيرة عن أبي الحسن (ع): «هل للاستنجاء حد؟ قال (ع): (حتى. خ) ينقى ما ثمة. قلت: يبقى ما ثمة و يبقى الريح قال: الريح لا ينظر إليها» (١).

و أما الرواية فغير ظاهرة فيما ذكر لو لم تكن ظاهرة في كفاية الغسل مرة بمثلي ما على الحشفة من البلل، كما عن جماعة كثيرة منهم: الحلبي، و التقى، و العلامة في كثير من كتبه. و لا يهم معارضتها بالمرسلة الأخرى، لضعفها، و عدم الاعتماد عليها.

(١)

لصحيح زرارة: «قال: كان يستنجي من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق» (٢)

، إما لأن ضمير

«قال»

، راجع إلى زرارة، و ضمير

«كان»

إلى أبي جعفر (ع)، أو ضمير

«قال»

إلى أبي جعفر (ع)، و ضمير

«كان»

إلى النبي (ص). لكن على الأول تكون الحكاية من غير المعصوم، و حجيتها غير ظاهرة لإجمال الفعل. اللهم إلا- أن يفهم من الاستمرار، و لا سيما مع كون الحاكي مثل زرارة.

(٢) كما هو ظاهر كل من اقتصر على التعبير بالغسل من دون تقييد كالسيد (ره) في جملة وانتصاره، و الشيخ في جملة، و الحلبي في كافيته، و ابن حمزة في وسيلته، و بن زهرة في غنيته، و الحلبي في سرائره، و ابن فهد في موجزه، و الشهيد في لمعته و دروسه، و العلامة في كثير من كتبه، و غيرهم في غيرها. على ما حكى. و هو الذي يقتضيه الأخذ بإطلاق النصوص و طرح رواية نشيط، لإجمالها، أو حملها على إرادة المبالغة في قلة الماء الغالب على النجاسة. و عن المبسوط، و النهاية، و المقنعة، و الإصباح،

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٠٩

و لا يجزئ غير الماء (١). و لا فرق بين الذكر، و الأنثى (٢)، و الخنثى.

و في الشرائع، و القواعد، و غيرها- بل عن المسالك أنه المشهور:- أن أقله مثلاً البلل، و ظاهرهم الاكتفاء بذلك و إن لم يكن غسلًا عرفاً، و عدم الاكتفاء بما دونه و إن كان غسلًا. و كأن الوجه فيه رواية نشيط المسندة. لكن عرفت إجمالها و عدم ظهور المراد منها، إذ مثلاً البلل الكائن على الحشفة مما يمتنع استيلاؤه على موضع البلل، لقلته جداً، فضلاً عن أن يحصل معه الغلبة على النجاسة، و القهر لها عرفاً، فكيف يمكن الأخذ بها على ظاهرها؟! فالأولى طرحها، أو حملها على ما عرفت. و في الجواهر نفى الخلاف في عدم الاجتزاء بالمقدّر إذا لم يتحقق به غسل، لكن ادعى أنه فرض نادر. انتهى. و الندره غير ظاهرة، بل عرفت أن خلافه ممتنع عادة، كما يظهر ذلك باختبار القطرة إذا وقعت على أعالي البدن فانصبت الى أسافله الى أن تنعدم، فإن المسافة التي أنصبت فيها يحدث فيها البلل كلها مع أنها تزيد على مساحة القطرة أضعافاً، فمثلاً البلل يبلغ تقريباً عشر القطرة. نعم لو أريد من البلل القطرة المتخلفة في بعض الأوقات كان له وجه. لكنه خلاف الظاهر.

(١) كما عرفت.

(٢) إطلاق الحكم بنحو يشمل جميع الصور المذكورة ظاهر، بناءً على اعتبار المرتين، لإطلاق أدلة العدد. أما بناء على الاكتفاء بالمرة فيشكل، إذ العمدة فيه إطلاق مصحح يونس، و موضوعه ذكر الذكر، و التعدى الى قبل الأنثى بقاعدة الاشتراك غير ظاهر، لأن شأنها التعدى من المخاطب الذكر إلى المخاطبة، لا التعدى من موضوع الحكم إلى غيره. مع أنه يشكل التعدى إلى غير المخرج الطبيعي، فضلاً عما لو لم يكن معتاداً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٠

كما لا فرق بين المخرج الطبيعي و غيره، معتاداً أو غير معتاد. و في مخرج الغائط مخير بين الماء و المسح (١) بالأحجار أو الخرق (٢) إن لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء،

فاعتبار العدد فيه، عملاً باستصحاب النجاسة، متعين.

(١) أما أصل وجوب الاستنجاء من الغائط فلا إشكال فيه، و ادعى عليه الإجماع، كما يقتضيه نصوص المقام. مضافاً الى ما دل على اعتبار الطهارة فيما تعتبر فيه. و أما أجزاء الماء فأظهر من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه بالنصوص، كرواية عمار: «إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها، (يعنى: المقعدة)» (١)

و

صحيحه إبراهيم بن أبي محمود: «سمعت الرضا (ع) يقول في الاستنجاء: يغسل ما ظهر منه على الشرج» (٢)

، وغيرهما. و أما أجزاء المسح فقد حكى الإجماع عليه جماعة، منهم الشيخ، و المحقق، و العلامة، و سيد المدارك. و يشهد به صحيح زرارة
، و رواية بريد
المتقدمان، و

موثق زرارة عن أبي جعفر (ع): «سألته عن التمسح بالأحجار. فقال: كان الحسين بن علي (ع) يمسح بثلاثة أحجار» (٣).
و

صحيحه الآخر عنه (ع): «جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار، أن يمسح العجان، و لا يغسله» (٤).
، و غيرها.

(٢) أما الأحجار فمذكورة في أكثر نصوص الباب. و أما الخرق فمذكورة في صحيح زرارة المتقدم
، و

صحيحه الآخر: «سمعت أبا جعفر (ع) يقول: كان الحسين بن علي (ع) يتمسح من الغائط بالكرسف، و لا

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١١

و إلا تعين الماء (١). و إذا تعدى على وجه الانفصال - كما إذا

يغتسل» (١)

، و غيرهما.

(١) إجماعاً، كما عن الانتصار و الغنية و التذكرة و الذكري و المعبر و روض الجنان و المفاتيح و غيرها. و الوجه فيه بناءً على تفسير
التعدى بما في المتن ظاهر، لقصور أدلة أجزاء التمسح عن شموله، لاختصاصها بالاستنجاء غير الصادق بالفرض. أما على تفسيره
بالتعدى عن المخرج - كما صرح به الجُم الغفير، كما في مفتاح الكرامة و حكى الإجماع على تفسيره بذلك عن المعبر، و التذكرة، و
الذكري، و روض الجنان - فالعمدة في تعيين الماء هو الإجماع لعموم الأدلة، كما اعترف به جماعة من متأخري المتأخرين. و لا مجال
لدعوى انصرافها عنه، لكونه المتعارف، كما اعترف به في الحقائق و غيرها.

نعم ربما يستدل له بما

رواه الجمهور عن علي عليه السلام: «إنكم كنتم تبغرون بعراً، و اليوم تثلطون ثلطاً، فأتبعوا الماء الأحجار» (٢).

و

عنه (ع) أيضاً: «يكفي أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة» [١].

و ضعفهما سنداً منجبر بالعمل. لكن الجمع في الأولى بين الماء و الأحجار يوجب حملها على الاستحباب. و التجاوز عن العادة في
الثانية غير التجاوز عن المخرج، كما عرفت.

فالعمدة في الخروج عن إطلاق الأدلة هو الإجماع إن تحقق. لكنه ممنوع، فعن السرائر التصريح باعتبار تعدى الشرح، و هو حلقة الدبر،

[١] مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧. لكن رواه عن أبي جعفر (ع) مع تغيير في اللفظ.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦. و كثر العمال:

ج: ٥ ص: ١٢٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٢

وقع نقطة من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج - يتخير في المخرج بين الأمرين (١)، و يتعين الماء فيما وقع على الفخذ (٢).

و عن روض الجنان، و المسالك، و الروضة، و غيرها: اعتبار التعدي عن حواشي الدبر، و استظهر في الجواهر أن مراد الأصحاب التعدي عن المحل المعتاد، و أقام على ذلك جملة من القرائن فراجعها. و عن شرح المفاتيح:

ان الفقهاء بأجمعهم صرحوا بأن الاستنجاء من الغائط غير منحصر بالماء، إلا أن يتعدى عن المحل المعتاد. انتهى. و كأنه حمل المخرج في كلامهم على المحل المعتاد. و لكنه غير ممكن بالنسبة إلى جملة من عباراتهم، فلاحظ عبارتي التذكرة و النهاية و غيرهما، قال في التذكرة: «يشترط في الاستنجاء بالأحجار أمور: منها عدم التعدي. فلو تعدى المخرج وجب الماء. و هو أحد قولي الشافعي. و في الآخر لا يشترط، فان الخروج لا ينفك منه غالباً..». نعم منع الإجماع في محل الإمكان. فالعمل على ما في المتن أقرب، كما عن المدارك، و الدلائل، و غيرهما. و لا سيما بملاحظة أن عدم التعدي عن المخرج يلزم عدم تلوث الظاهر، و حينئذ لا معنى لتشريع التمسح بالأحجار، فلا بد أن يراد من اعتبار عدم التعدي عن المخرج ما هو خلاف ظاهره. و مع عدم القرينة يتعين الرجوع إلى إطلاق الأدلة. ثم إنه بعد البناء على انصراف الأدلة عن صورة التعدي فهل يختص الانصراف بالمقدار المتعدي، أو يعم الجميع؟ قولان، و لعل الأقرب الأول، فيلحق التعدي مع الاتصال حكم التعدي مع الانفصال.

(١) لإطلاق الأدلة.

(٢) لعموم مطهريه الماء، و عدم مطهريه التمسح، كما عرفت.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٣

و الغسل أفضل من المسح بالأحجار (١)، و الجمع بينهما أكمل (٢).

و لا يعتبر في الغسل تعدد، بل الحد النقاء و إن حصل بغسله (٣).

و في المسح لا بد من ثلاث (٤) و إن حصل النقاء بالأقل، و إن لم يحصل بالثلاث فإلى النقاء،

(١) إجماعاً، كما عن كشف اللثام. و يشهد به كثير من النصوص،

ففي صحيح هشام عن الصادق (ع): «قال رسول الله (ص): يا معشر الأنصار إن الله قد أحسن إليكم الشاء فما ذا تصنعون؟ قالوا نستنجي بالماء» (١).

و

في مصحح جميل عن أبي عبد الله (ع) - في قول الله عز و جل (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) -: «قال (ع):

كان الناس يستنجون بالكرسف و الأحجار، ثم أحدث الوضوء، و هو خلق كريم، فأمر به رسول الله (ص)، و صنعه، فأنزل الله في كتابه:

(إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) «٢»

، و غيرهما مما هو كثير.

(٢) كما صرَّح به جماعة، بل استظهر الإجماع عليه من الخلاف، و المنتهى، و المعتبر. و يشهد له ما تقدم من رواية الجمهور عن علي (ع)

و ،

المرسل عن الصادق (ع): «جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار، و يتبع بالماء» «٣».

(٣) إجماعاً، كما عن الخلاف و غيره. لحسن ابن المغيرة عن أبي الحسن (ع)

، و مصحح يونس

، المتقدمين آنفاً «٤».

(٤) كما هو المشهور، كما عن جماعة. للتقييد بها في النصوص، ففي

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٤) تقدماً في أول الفصل عند الكلام في وجوب التعدد في الغسل من البول.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٤

.....

صحيح زرارة: «لا صلاة إلا بطهور. و يجزؤك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار.

بذلك جرت السنة من رسول الله (ص)» «١».

و

في موثقته عن أبي جعفر (ع): «سألته عن التمسح بالأحجار. فقال (ع): كان الحسين ابن علي (ع) يمسح بثلاثة أحجار» «٢».

و

في صحيحه: «جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار، أن يمسح بعجان، و لا يغسله» «٣».

و

في رواية بريد المتقدمه [١]: «يجزئ من الغائط المسح بالأحجار».

إلا- أن في دلالة الجميع إشكالاً، لاقتران الأول و الثالث بالسنة، المحتمل كون المراد منه الاستحباب. و الثاني عمل مجمل يجوز أن يكون للفضل، و حكاية الإمام (ع) غير ظاهرة في الوجوب، لاحتمال كون السؤال عن أصل مشروعية التمسح بالأحجار، لا عن لزوم العدد، كي يكون الجواب دالماً على لزومه. و الرابع يراد منه الجنس بقرينة العموم، و لا- مجال لحمله على الثلاث- لأن أقل الجمع ثلاثة- فإن ذلك يتم في المنكر لا في المعرف، الظاهر في العموم، الذي يجب حمله على الجنس بعد امتناع حمله على العموم، لأنه أقرب عرفاً، كما يظهر من ملاحظة أمثاله. و يشهد لعدم التحديد بذلك ما

في صحيح زرارة المتقدم [٢] من قوله: «كان يستنجي من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدر و الخرق»

، و إطلاق حسن ابن المغيرة

، و مصحح يونس

، المتقدمين.

[١] تقدمت في أول الفصل عند الكلام في وجوب الماء في البول.

[٢] تقدم في أول الفصل عند الكلام في استحباب الغسل بالماء ثلاثاً.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٥

.....

نعم قد يستشكل في الموثق - كما في طهارة شيخنا الأعظم (ره) - بأنه مصدر بالوضوء، الظاهر في التطهير بالماء، بقرينه ذكر غسل الذكر في الجواب، و ترك ذكره في الغائط للاستهجان بذكر الدبر. و في الحسن بأن الظاهر كون مورد السؤال فيه الاستنجاء بالماء، لقله وجوده، بل استعماله في تلك الأزمنة المتأخرة عن زمن الصحابة و التابعين. و بأن الظاهر من الريح الباقية في المحل هي المعلومة بتوسط استئصالها باليد، و لا - يكون ذلك إلا بالاستنجاء بالماء. و لأن المراد من النقاء فيه إما ذهاب العين، أو هي مع الأثر، و الأول مختص بالاستجمار، و الثاني مختص بالماء، و لا - جامع بينهما كي تكون الرواية شاملة لهما معاً، فهي إما مجملة، أو محمولة على الثاني، كما يقتضيه إطلاق النقاء، أو للاتفاق على إرادة الاستنجاء بالماء منها، أو لندرة استعمال الاستنجاء في خصوص الاستجمار، أو لأن حملها على الأول لا يناسب أولوية السؤال عن الأثر من السؤال عن الريح، فالسؤال عن الريح في الرواية يكشف عن كون المراد من النقاء ما يعم زوال الأثر.

و يمكن أن يחדش ذلك كله بأن ظاهر الوضوء في صدر الموثق - بقرينه قوله (ع):

«ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مَرَّتَيْنِ»

- هو ما يقابل الغسل و التيمم، فالجواب بغسل الذكر و إذهاب الغائط إما تفضُّلاً بمناسبة كونه من مقدمات الوضوء عادة - كما يظهر من جملة من النصوص. منها رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمي الواردة في أدعية الاستنجاء، و المضمضة، و الاستنشاق، و غسل أعضاء الوضوء

«١»، و نحوها رواية عبد العزيز المرويه عن الخرائج

«٢». و رواية

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٦

.....

الحذاء المتضمنة أنه وضاً الباقر عليه السلام بجمع، فناوله ماء و استنجى، ثم صب على يده .. إلخ «١»- و إما لكون السؤال عن الوضوء بمقدماته العادية و العدول في الغائط عن التعبير بالغسل إلى التعبير بالازدهاب كالصريح في عمومته للاستجمار، (و دعوى): أن الوجه في العدول استهجان ذكر الدبر (ضعيفة)، لإمكان الفرار عن الاستهجان المذكور فيه و في الذكر الى التعبير بالفرجين، أو نحو ذلك. و الندرة الموجبة للانصراف المعتد به ممنوعه، و العلم بالريح بعد نقاء المحل ضرورى لا يحتاج إلى استشمام اليد أو غيرها، فان ذهاب الريح يحتاج إلى عناية زائدة على ما يحتاج اليه النقاء. و الظاهر من النقاء عرفاً ذهاب العين لا- غير، إذ الأثر و إن كان من مقوله الغائط إلا أن صدق الغائط عليه ممنوع، و إلا فلا بد من إذهابه، لوجوب إذهاب الغائط إجماعاً و نصاً، كما اعترف به المستشكل (قده). و الاتفاق على إرادة الاستنجاء بالماء من الرواية غير ثابت. و تخصيص الريح بالسؤال دون الأثر جار على مقتضى النظر العرفي، حيث لا يرون الأثر شيئاً في قبال العين، كى يسألون عنه. فتأمل. مع أن مجرد عدم السؤال لا يصلح قرينه عرفاً على إرادة الأعم من الأثر. هذا و لكن الخدشات المذكورة لا يخلو بعضها من تكلف. و لا أقل من عدم ثبوت إطلاق الرواية المذكورة.

نعم مصحح يونس

إطلاقه محكم.

اللهم إلا- أن يقال: بقرينه الارتكاز العرفي في التطهير ينصرف إطلاق إذهاب الغائط إلى نقاء العين و الأثر، فلاكتفاء بزوال العين في الاستجمار يتوقف على الاعتماد على أخباره، و القدر المتيقن منها التثليث. و ليس فيها ما يتوهم منه الإطلاق، عدا رواية بريد المتقدمة: «يجزئ من الغائط

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٧

فالواجب في المسح أكثر الأمرين من النقاء و العدد. و يجزئ ذو الجهات الثلاث من الحجر (١)،

المسح بالأحجار»

، بناء على إرادة الجنس، كما هو الظاهر، كما عرفت.

لكن قوله (ع):

«و لا يجزئ من البول إلا الماء»

يوجب ظهوره في الإيجاب الجزئي في مقابل السلب الكلي في البول. و مثله

صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع): «كان الحسين بن علي (ع) يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغتسل» (١)

. و أما

صحيح زرارة: «كان يستنجى من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدر و الخرق» (٢)

فلم يثبت كونه كلاماً للمعصوم، فلا مجال للأخذ بإطلاقه.

نعم لانزم ذلك القول بعدم اعتبار التثليث لو فرض زوال العين و الأثر بما دون الثلاث، عملاً بإطلاق المصحح، و اعتبار التثليث إذا لم يزل الأثر لأنه المتيقن من نصوص الاستجمار. و من ذلك يظهر ضعف القول بعدم اعتبار التثليث مطلقاً، كما عن ظاهر ابني حمزة و زهرة، و القاضي، و صريح المختلف، و المدارك، و الذخيرة، و غيرها.

(١) كما عن ظاهر جماعة، أما للإطلاق المتقدم. و إما لأن الظاهر من المسح بثلاثة أحجار هو ثلاث مسحات، نظير قولك: ضربته

ثلاثة أسواط و إما للقطع بعدم الفرق بين الاتصال و الانفصال، كما عن المختلف. و الجميع كما ترى. إذ الإطلاق قد عرفت إشكاله. مع أن مبنى القائلين بالتثليث عدم الرجوع إلى الإطلاق. و الظاهر من المسح بثلاثة أحجار تثليث الأحجار. و التنظير بما ذكر في غير محله، لقيام القرينة في النظر، مضافاً إلى الاختلاف

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٨

و بثلاثة أجزاء من الخرقه الواحدة، و إن كان الأحوط ثلاثة منفصلات. و يكفي كل قالع (١)، و لو من الأصابع (٢). و يعتبر فيه الطهارة (٣).

بينهما بوجود الباء، فإنه لا يظن أن يتوهم أن الظاهر من قولك: ضربته بثلاثة أسواط. أنك ضربته ثلاث ضربات. و القطع بعدم الفرق ممنوع، و مجرد عدم ظهور الفرق غير كاف.

(١) على المشهور، بل عن الخلاف و الغنية الإجماع عليه، المؤيد بما قيل من جعل الأصحاب المنع عن العظم و الروث و المحترم من قبيل الاستثناء.

و أما

خبر ليث: «عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود. فقال (ع): □

أما العظم و الروث فطعام الجن، و ذلك مما اشترطوا على رسول الله (ص) فقال: لا يصلح بشيء من ذلك» (١).

فيدل على وجود المانع في العظم و الروث، و لا يدل على عدمه في غيرهما، فضلاً عن دلالة على وجود المقتضى في غيرهما. فالعمدة

في عموم الحكم هو الإجماع، المؤيد بالتنصيص على المدر و الخرق و الكرسف - زائداً على الأحجار - و برواية ليث

التي يفهم منها حكم العود، بل حكم العظم و الروث على ما يأتي، و لو تم إطلاق رواية يونس

أمكن التمسك به في المقام، دون رواية ابن المغيرة

و إن تم إطلاقها، لظهورها في غير المقام.

(٢) هذا غير ظاهر حتى من الإجماع. فتأمل.

(٣) بلا خلاف ظاهر. و كأنه لأن قاعدة: أن الفاقد لا يعطى، الارتكازية توجب انصراف الإطلاقات إلى الطاهر. و من ذلك يظهر

ضعف التمسك بإطلاق نصوص الاستجمار على خلافها.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢١٩

و لا- يشترط البكارة (١). فلا- يجزئ النجس، و يجزئ المتنجس بعد غسله. و لو مسح بالنجس أو المتنجس لم يظهر بعد ذلك إلا

بالماء (٢)، إلا إذا لم يكن لاقى البشرة، بل لاقى عين النجاسة (٣). و يجب في الغسل بالماء إزالة العين و الأثر (٤)، بمعنى: الأجزاء

الصغار التي لا تُرى (٥)، لا بمعنى اللون (٦)

(١) و إن كان قد يظهر من جماعه اشتراطها، و إطلاق الأدلة ينفيه.

و

المرسل: «جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار يتبع بالماء» (١)

قاصر السند والدلالة، لأن الاتباع بالماء مستحب، والسنة أعم من الوجوب.

(٢) لتنجس المحل به، بناءً على تنجس المتنجس بملاقاة النجاسة، فلا تشمله أدلة الاستجمار، لاختصاص دليل مطهرته بنجاسة الغائط.

(٣) لكن لو بنى على نجاسة نجس العين بملاقاة المتنجس، يكون الحكم كما لو لاقى البشرة، لسراية نجاسته العرضية إلى المحل،

اللهم إلا أن يكون جامداً على نحو لا تسرى نجاسته إلى ملاقيه. والظاهر أن ذلك هو مورد كلام المصنف (ره).

(٤) كما نسب إلى جمع من الأصحاب، وفي طهارة شيخنا الأعظم (ره) دعوى الاتفاق على وجوب إزالة الأثر بالغسل، وعدم وجوبها

عند الاستجمار.

(٥) كما عن كشف الغطاء تفسيره بذلك. وكأن المراد أنها لا تُرى للطافتها، وإن كانت تحس باللمس، و إليه يرجع تفسيره بالأجزاء

اللطيفة كما عن جماعة منهم الشهيد الثاني والميسر.

(٦) نسبه في المسالك وروض الجنان والمدارك والذخيرة إلى القيل، ولم يعرف القائل به، كما لم يعرف وجهه، إذ لا عبرة

باللون، كما تقدم

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٠

و الرائحة (١). وفي المسح يكفي إزالة العين، ولا يضر بقاء الأثر بالمعنى الأول أيضاً.

[مسألة (١): لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات]

(مسألة ١): لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات (٢)،

في مطهرية الماء. ولذلك حمل على اللون الزائل بأدنى مبالغة في المسح، الذي حكى عن المنتهى والنهاية الجزم بوجوب إزالته.

هذا ولا يخفى المضادة بين هذا التفسير وما قبله، فإن اللون مما يرى ويحس.

(١) كما استظهره الأردبيلي، ونزل إزالته على الندب. وكأن الوجه في هذا التنزيل الإجماع، وحسن ابن المغيرة

[١]. لكن ذلك خلاف ظاهر كلماتهم، بل خلاف الاتفاق، كما عرفت. وقيل للنجاسة الحكمية (وفيه): أنها تابعة للنجاسة العينية، وقد

عرفت عدم اعتبار التعدد في الاستنجاء بالماء، كما يقتضيه النص والإجماع.

ثم إن الوجه في الفرق بين الماء والاستجمار - بناءً على تفسير المصنف (ره) - هو ما عرفت الإشارة إليه، من أن إطلاق أدلة الاستنجاء

بالماء لما كان منزلاً على الارتكاز العرفي في التنظيف والتطهير، وكان بقاء الأثر بذلك المعنى مخلاً في ذلك عندهم، كان مقتضى

إطلاق الدليل وجوب إزالته، وإطلاق أدلة الاستجمار وإن كان يجري فيه ذلك، إلا أنه لما كانت إزالة الأثر بذلك المعنى بالمسح

بالأحجار محتاجة إلى مبالغة كثيرة خارجة عن المتعارف، وربما كانت حرجاً نوعاً، كان إطلاق أدلة الاستجمار ظاهراً في عدم

اعتبارها. ومنه يظهر أن الأولى تفسير الأثر بأنه ما لا يزول عادةً بالمسح بالأحجار.

(٢) لأنه يناهض احترامها الواجب.

[١] تقدم في أول الفصل عند الكلام في وجوب التعدد في الغسل من البول.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢١

ولا بالعظم والروث (١). ولو استنجد بها عصي، لكن يظهر المحل على الأقوى (٢).

(١) إجماعاً، كما عن الغنية، والمعتبر، وروض الجنان، والدلائل، والمفاتيح، وكشف اللثام، وظاهر المنتهى. وهو العمدة فيه. و أما رواية ليث المتقدمة

[١] فغير ظاهرة، ونحوها ما عن الفقيه

«١» مما هو قريب منها. نعم

عن دعائم الإسلام: «نهوا (ع) عن الاستنجاء بالعظام والبر» (٢).

و

عن مجالس الصدوق عن النبي (ص): «و نهى أن يستنجد الرجل بالروث والرم» (٣).

لكن التعليل في رواية ليث

حاكم عليها، فيصرفها إلى الكراهة. وكأنه لأجل ذلك احتمل في محكي التذكرة الكراهة، بل ظاهر الوسائل الجزم به. لكن يصعب الاقدام على مخالفة الإجماع المذكور.

(٢) كما اختاره جماعة منهم المنتهى. لظهور رواية ليث

في عدم المانع من الاستنجاء بها إلا ما يوجب الحرمة التكليفية أو الكراهة، و ظاهر معاهد الإجماعات السابقة وإن كان هو عدم حصول الطهارة به، لكن تحرير الخلاف في ذلك مع دعوى الاتفاق على المنع يقتضى أن تكون حكاية الإجماع على الحكم التكليفي لا غير. والمنع في المحترقات من جهة الاحترام لا يلازم الحكم الوضعي. نعم لو لم يتم العموم الدال على مطهرية كل جسم قالع للنجاسة كان المنع عن مطهريتها في محله.

[١] تقدمت قريباً عند الكلام في أنه يكفي الاستنجاء بكل قالع

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٢

[مسألة ٢: في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة]

(مسألة ٢): في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهارة (١)، فليس حالها حال الأجزاء الصغار.

[مسألة ٣: في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسرية]

(مسألة ٣): في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبة مسرية (٢)، فلا يجرى مثل الطين، والوصله المرطوبة. نعم لا تضر النداءة التي لا تسرى.

[مسألة ٤]: إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدّم أو وصل إلى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء]

(مسألة ٤): إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدّم - أو وصل إلى المحل نجاسة من خارج يتعين الماء (٣). و لو شك في ذلك يبنى على العدم (٤) فيتخير.

[مسألة ٥]: إذا خرج من بيت الخلاء، ثم شك في أنه استنجى أم لا بنى على عدمه على الأحوط]

(مسألة ٥): إذا خرج من بيت الخلاء، ثم شك في أنه

(١) لما عرفت في تفسير الأثر، بل في طهارة شيخنا الأعظم (ره):

أن الرطوبة المجردة الموجودة بعد المسح بالأحجار يجب قلعها إجماعاً. انتهى.

(٢) و إلا تنجس المحل بها. و قياس المقام بالغسل بالماء مع الفارق، إذ لا ضرورة تدل على حصول الطهارة في المقام كما في الماء.

(٣) لما عرفت من اختصاص دليل مطهرية الاستجمار بنجاسة الغائط لا غير.

(٤) و ربما يتوهم أن المرجع في المقام استصحاب نجاسة المحل، للشك في ارتفاعها بالاستجمار. و فيه: أن النجاسة المستندة إلى الغائط مرتفعة بمقتضى إطلاق أدلة الاستجمار، و المستندة إلى غيره مشكوكة الحدوث، و استصحاب كلي النجاسة يكون من قبيل القسم الثالث من استصحاب الكلي، نعم بناءً على أن المتنجس لا- يتنجس ثانياً يكون استصحاب النجاسة من القسم الثاني من استصحاب الكلي إن احتمل تنجس المحل قبل خروج الغائط، و من القسم الأول إن احتمل طروء النجاسة بعد خروج الغائط.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٣

استنجى أم لا بنى على عدمه (١)- على الأحوط- و إن كان من عادته، بل و كذا لو دخل في الصلاة ثم شك (٢). نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صحت (٣)، و لكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية (٤). لكن لا يبعد جريان قاعدة التجاوز في صورة الاعتياد (٥).

(١) عملاً بالاستصحاب.

(٢) إذ الطهارة من الخبث من الشروط المقارنة لكل جزء من أجزائها فإجراء قاعدة التجاوز أو الفراغ لإحرازها بالإضافة إلى الأجزاء السابقة لا- يجدى في إحرازها، بالإضافة إلى الأجزاء اللاحقة، بل المرجع فيها استصحاب وجود النجاسة، و حينئذ فيحكم ببطلان الصلاة، و لا يجدى الاستنجاء في الأثناء، لعدم الدليل على العفو عن النجاسة المتخللة بين زمانى الشك و الاستنجاء. فتأمل. مع أن الاستنجاء في الأثناء يعلم بأنه لا أثر له في صحة الإتمام، إما لأنه استنجاء على الطهارة، أو لبطلان الصلاة بنسيان الاستنجاء بناءً على بطلانها بذلك.

(٣) لقاعدة الفراغ.

(٤) إذ لا تصلح قاعدة الفراغ إلا لإثبات الشرط بالإضافة إلى الصلاة المفروغ عنها، لا مطلقاً. لكن تقدم و سيأتى في محله أنه يستفاد من دليل القاعدة ثبوت الجزء المشكوك بلحاظ جميع الآثار. فانتظر.

(٥) بل هو بعيد، إذ لو سلم عموم القاعدة لغير الصلاة فلا يصدق التجاوز بمجرد التعدى عن المحل العادى. مع أن فتح هذا الباب يوجب ما يبعد التزام الفقيه به، كما ذكره شيخنا الأعظم (ره) في رسائله. فراجع.

و أضعف منه احتمال جريان القاعدة حتى مع عدم الاعتبار، من جهة أن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٤

[مسألة ٦: لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء]

(مسألة ٦): لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء (١). وإن شك في خروج مثل المذى بنى على عدمه (٢). لكن الأحوط الدلك في هذه الصورة.

[مسألة ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها]

(مسألة ٧): إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها (٣).

[مسألة ٨: يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترقات]

(مسألة ٨): يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترقات (٤)، و يطهر المحل.

محل الاستنجاء حال كونه في بيت الخلاء، فإذا خرج منه فقد تجاوز محله، و لذلك توقف في المتن، و عبّر بقوله: «على الأحوط». و فيه: أن كون محل الاستنجاء ذلك لا مأخذ له ظاهراً.

(١) لإطلاق الأمر بالغسل في النص. و

في مرسله الكافي: «انه ماء و ليس بوسخ فيحتاج أن يدللك» (١).

(٢) قد يشكل ذلك إذا احتمل كونه حائلاً، اللهم إلا أن تكون السيرة على عدم الدلك حجة على ذلك.

(٣) قد يقال: هذا خلاف مقتضى الجمود على ما تحت عبارة النصوص، فان مقتضاه كون المحل ممسوحاً بالحجر مثلاً، لا كون الحجر ممسوحاً بالمحل، كما سيأتى إن شاء الله في مبحث مسح الرأس و القدمين. لكن الظاهر صدق مسح محل الغائط بالحجر مع إمراره على الحجر، كما في: «مسحت يدي بالجدار». و سيأتى إن شاء الله تحقيق ذلك في محله.

(٤) لأصالة الحل. لكن بناء على الشك في مطهره ما ذكر - كما سبق - لا يجزئ كما في المثال الآتى.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٢٢٥

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٥

و أما إذا شك في كون مائع ماءً مطلقاً أو مضافاً لم يكف في الطهارة (١)، بل لا بد من العلم بكونه ماء.

[فصل في الاستبراء]

إشارة

فصل في الاستبراء و الأولى في كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريرة البول (٢)، ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره (٣)، ثم يضع إصبغه

الوسطى (٤) من اليد اليسرى (٥) على مخرج الغائط،

(١) للشك في المطهر، الموجب للرجوع إلى استصحاب النجاسة.

فصل في الاستبراء

(٢) هذا في نفسه متعين، إذ لا أثر للاستبراء ما دام البول داراً.

و يشير اليه عطف الخط على البول بالفاء الدالة على الترتيب، في مصحح عبد الملك الآتي. و لا ينافيه عده في المتن من الأولى، إذ المقصود كون المجموع أولى.

(٣) هذا لم أعثر على مأخذه عاجلاً فيما يحضرني، فيمكن أن يكون وجهه أن لا تتلوث الإصبع بالنجاسة.

(٤) كما عن المقنعة، و المعتبر، و روض الجنان، و كشف اللثام.

و

في النبوي المروي عن نادر الراوندي عن الكاظم (ع): «فليضع إصبعه الوسطى في أصل العجان، ثم ليسلها ثلاثاً» (١).

(٥) لاستحباب الاستبراء بها، كما سيأتي.

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٦

و يمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرات (١)، ثم يضع سببته فوق الذكر و إبهامه تحته (٢)، و يمسح بقوة إلى رأسه ثلاث مرات (٣)، ثم يعصر رأسه (٤)

(١) كما

في مصحح عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله (ع): «في الرجل يبول، ثم يستنجي، ثم يجد بعد ذلك بللاً. قال (ع):

إذا بال فخرط ما بين المقعدة و الأثنين ثلاث مرات، و غمز ما بينهما، ثم استنجي، فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (١).

و الخרט و إن كان أضيّق من المسح إلا أن الظاهر أنه المراد من المسح.

(٢) لم أعرف مأخذاً لهذا التحديد. و المحكى عن المقنعة، و المعتبر، و روض الجنان، و كشف اللثام، و غيرها: وضع المسبحة تحت الذكر و الإبهام فوقه، عكس ما في المتن.

(٣) هذا المسح مذكور في كلام الجماعة المذكورين آنفاً و غيرهم، و ليس في النصوص ما يدل عليه. نعم

في مصحح ابن مسلم: «قلت لأبي جعفر (ع): رجل بال و لم يكن معه ماء. قال (ع): يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عترات، و ينتر طرفه، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول، و لكنه من الحبائل» (٢).

و عن السرائر روايته من كتاب حريز. و لعلمهم فهموا منه المسح المذكور بجعل الغاية غاية للعصر لا للمعصور، كما هو غير بعيد.

(٤) كما عن البيان، و الدروس، و الروضة. و الموجود في الشرائع،

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٧

ثلاث مرات، و يكفي سائر الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرات (١).

و القواعد، و عن غيرهما: أن الثلاثة الأخيرة هي التتر، و هو الجذب بقوة و قد يشهد له ما في صحيح حفص بن البختری عن أبي عبد الله (ع): «في الرجل يبول. قال (ع): يتره ثلاثاً، ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (١). و قد تقدم ذكر التتر في مصحح ابن مسلم (١). يعني المسح الأول ثلاثاً، و الثاني كذلك، و العصر مثلهما. و لا إشكال في كفاية ذلك، فإنه عمل بما في جميع النصوص كما عرفت. و إنما الإشكال في تعيينه، و قد اختلفت في ذلك كلماتهم، و المشهور - كما عن الذكرى، و المدارك، و الذخيرة - هي التسع المذكورة. و عن جماعة الاكتفاء بالثلاث الأول، و نتر الذكر ثلاثاً، حكى عن نهاية الصدوق و فقيهه. و عن نهاية الشيخ، و ظاهر المبسوط، و الوسيلة، و السرائر، و غيرها: الاكتفاء بالمسح من عند المقعدة إلى الأنثيين ثلاث مرات، ثم يخطر القضيبي ثلاثاً و لعله يرجع الى ما قبله. و عن المفيد في المقنعة أنه يمسخ بإصبعه الوسطى تحت أنثيه إلى أصل القضيبي مرة أو مرتين أو ثلاثاً، ثم يضع مسبحته تحت القضيبي و إبهامه فوقه، و يمرهما عليه باعتماد قوى من أصله إلى رأس الحشفة مرة أو مرتين أو ثلاثاً. و عن المرتضى و ابن الجنيدي الاكتفاء بنتر الذكر من أصله إلى طرفه ثلاثاً. و عن غيرهم غير ذلك. و القاعدة تقتضي الاكتفاء بكل ما ورد في النصوص المتقدمة، إذ تقييد بعضها ببعض - مع أن لازمه اعتبار الغمز المذكور في مصحح عبد الملك مضافاً الى التسع، و لم أعرف من نسب اليه ذلك، و في الجواهر: «لم يقل أحد بوجوبه» - بعيد جداً. إلا أن يكون من جهة قرينة مناسبة

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٨

و فائده الحكم بطهارة الرطوبة المشتبهة، و عدم ناقضيتها (١).

و يلحق به في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى (٢)،

المقام من تنقية المحل من بقايا البول. فتأمل جيداً.

(١) بلا خلاف، كما عن السرائر، و اتفاقاً، كما عن كشف اللثام.

و تقتضيه النصوص المتقدمة. و بها يجمع بين ما دل على طهارة البول و عدم ناقضيته،

كصحيح ابن أبي عففور: «عن رجل بال ثم توضع، ثم قام إلى الصلاة، ثم وجد بللاً. قال (ع): لا يتوضأ، إنما ذلك من الحبائل» (١) و بين ما دل على ناقضيته

كصحيح ابن مسلم: «من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول، ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله. و إن كان بال ثم اغتسل، ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله، و لكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئاً» (٢).

و

في حديث سماعة: «فإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعبد غسله، و لكن يتوضأ و يستنجي» (٣).

و أما ما

عن محمد بن عيسى: «كتب اليه رجل: هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء؟ فكتب:

نعم» (٤).

فلا بد أن يكون محمولاً على الاستحباب جمعاً، أو على خصوص ما علم أنه بول.

(٢) حكاة في الجواهر عن بعض مشايخه، واستوجهه. و كأنه لأن الظاهر من النصوص كون اعتباره في الحكم بطهارة المشتبه لاقتضائه براءة

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٩

بأن احتمل أن الخارج نزل من الأعلى (١)، ولا يكفي الظن بعدم البقاء (٢). ومع الاستبراء لا يضر احتماله (٣). وليس على المرأة استبراء (٤). نعم الأولى أن تصبر قليلاً، وتتنحج، وتعصر فرجها عرضاً (٥). وعلى أي حال الرطوبة الخارجة منها محكومة بالطهارة، وعدم الناقضية، ما لم تعلم كونها بولاً.

[مسألة ١): من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقي]

(مسألة ١): من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقي (٦).

[مسألة ٢): مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة]

(مسألة ٢): مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهة بالنجاسة، والناقضية،

المحل من البول، فإذا علم ببراءته بسبب آخر سقط اعتباره، وكان المرجع في خروج محتمل البوليّة أصالة الطهارة من الحدث و الخبث.

(١) يعني: مما فوق المجرى.

(٢) لإطلاق أدلة اعتبار الاستبراء.

(٣) للإطلاق أيضاً.

(٤) لعدم الدليل، فالمرجع في خروج محتمل البوليّة منها أصالة الطهارة من الحدث و الخبث. و ما في المنتهى من أن الرجل و المرأة سواء و البكر و الثيب سواء. غير ظاهر المراد، ولا ظاهر المستند.

(٥) أما الصبر فقد ذكره في نجاة العباد، و لم أعرف مأخذه. و أما التنحج فذكره ابن الجنيد. و أما العصر عرضاً فقد حكى عن بعض.

(٦) لما عرفت من أن الظاهر كون المراد من الاستبراء نقاء المحل، فلا فرق بين مقطوع الذكر و غيره في توقف نقاء بقيّة المجرى على الخراطات الأول.

كما أن لازم ذلك أن لو علم سليم الذكر نقاء ما بين المقعدة و الأنثيين لم يحتج إليها و احتاج الى الباقي.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٠

و إن كان تركه من الاضطراب و عدم التمكن منه (١).

[مسألة ٣: لا يلزم المباشرة في الاستبراء]

(مسألة ٣): لا يلزم المباشرة في الاستبراء (٢)، فيكفي في ترتب الفائدة أن باشره غيره، كزوجته، أو مملوكته.

[مسألة ٤: إذا خرجت رطوبة من شخص، و شك شخص آخر في كونها بولا أو غيره]

(مسألة ٤): إذا خرجت رطوبة من شخص، و شك شخص آخر في كونها بولا أو غيره، فالظاهر لحقوق الحكم أيضاً (٣) من الطهارة إن كان بعد استبرائه، و النجاسة إن كان قبله، و إن كان نفسه غافلاً بأن كان نائماً مثلاً، فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاك، و كذا إذا خرجت من الطفل، و شك وليه في كونها بولا، فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسة.

[مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء بيني على عدمه]

(مسألة ٥): إذا شك في الاستبراء بيني على عدمه (٤)، و لو مضت مدة، بل و لو كان من عادته (٥). نعم لو علم أنه استبرأ، و شك بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بنى على الصحة (٦).

(١) و الاضطرار لا أثر له في ذلك. و حديث رفع الاضطرار

«١» لا يصلح للحكومة على الأدلة المذكورة.

(٢) كما استظهره في الجواهر. لما عرفت من أن المقصود منه نقاء المحل، و هو حاصل بفعل غيره.

(٣) كما استقر به في الجواهر. لظهور الأدلة في عدم الاختصاص.

(٤) للأصل.

(٥) لما عرفت من عدم تمامية قاعدة التجاوز بلحاظ المحل العادي.

(٦) لأصالة الصحة.

(١) راجع الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣١

[مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه]

(مسألة ٦): إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه و لو كان ظاناً بالخروج (١)، كما إذا رأى في ثوبه رطوبة، و شك في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج.

[مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى، و لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟]

(مسألة ٧): إذا علم أن الخارج منه مذى، و لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟ (٢) لا يحكم عليه بالنجاسة (٣). إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهة، بأن يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه و من البول؟.

[مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرئ، ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول]

(مسألة ٨): إذا بال و لم يستبرئ، ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول، فلا يجب عليه الغسل (٤). بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء،

(١) لاستصحاب عدمه، و لا دليل على حجية الظن.

(٢) يعنى: بنحو مفاد كان التامة.

(٣) لأن المحكوم بالنجاسة فى الأدلة المشتبه بنحو مفاد كان الناقصة، سواء كان مردداً بين البول و غيره- مثل أن يقال: هذا إما بول أو مذى مثلاً، أم يحتمل كونه بولاً و غيره معاً، على سبيل المزج و الخلط- مثل أن يقال: هذا إما مذى فقط، أو بول و مذى- و لا يدخل فى الأدلة ما إذا كان الشك بنحو مفاد كان التامة، كما فى الفرض.

(٤) لا يخلو من إشكال، لأن ظاهر النصوص أن ما يحكم عليه بأنه بول لو لا الاستبراء محكوم عليه بأنه من الجبائل بعد الاستبراء، و لا إطلاق فيها يشمل الفرض. مع أن لازم شمولها له الحكم بأنه منى بعد الاستبراء فى الفرض، لأنها كما يظهر منها الحكم ببوليته الخارج قبل الاستبراء،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٢

فإنه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء و الغسل عملاً بالعلم الإجمالى هذا إذا كان ذلك بعد أن توضأ، و أما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ، فلا- يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء، لأن الحدث الأصغر معلوم و وجود موجب الغسل غير معلوم، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء، و عدم وجوب الغسل (١).

يظهر منها الحكم بعدم بوليته بعده، و لازمه كونه منياً اللهم إلا أن يمنع تعرضها لذلك، و يكون الحكم فيها عدم الاعتناء بالخارج بعده، لأنه مقتضى الأصل. لكنه بعيد عن سياقها. فتأمل جيداً.

(١) المتصور فى الحدث الأكبر الطارئ على المحدث بالأصغر صور:

«الأولى»: أن يكون مضاداً له، بحيث لو طرأ سببه ارتفع الأصغر، و ثبت هو مكانه «الثانية»: أن يكون مماثلاً له مجتمعاً معه فى محلين «الثالثة»: أن يكون مؤكداً لوجوده، فيكون معه وجوداً واحداً فى محل واحد.

و لا- ينبغى التأمل فى أنه على الصورة الأولى يجوز بعد فعل الوضوء استصحاب كلى الحدث المعلوم إجمالاً حال خروج الرطوبة المشتبهة المرددة بين الأصغر و الأكبر، لأنه من قبيل القسم الثانى من أقسام استصحاب الكلى لتردد الحدث المعلوم بالإجمال حينئذ بين وجودين يحتمل كل منهما بعينه دون الآخر، و مع هذا الاستصحاب لا مجال للحكم بصحة الصلاة بعد الوضوء، إلا بعد أن يغتسل أيضاً، فإن وجوب الغسل و إن لم يكن من أحكام كلى الحدث المستصحب، لكن لما ثبت بالاستصحاب وجود الحدث المانع من صحة الصلاة يحكم العقل بوجوب الغسل، ليحصل اليقين بارتفاع المانع.

نعم يعارضه استصحاب عدم الأكبر فإنه ينفى وجوب الغسل لأنه من أحكامه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٣

.....

و بعد التساقط يرجع إلى استصحاب عدم وجوب الغسل، فإنه حاكم على قاعدة الاشتغال بالطهارة. و لا مجال لمعارضته باستصحاب وجوب الطهور، المعلوم حال خروج الرطوبة المشتبهة، للتردد بين وجوب الوضوء المعلوم الارتفاع بعد الوضوء، و وجوب الغسل المعلوم عدم سقوطه على تقدير حدوثه، و قد عرفت فيما تقدم عدم جريان الاستصحاب فى الفرد المردد.

نعم لو كانت الطهارة الواجبة هي المعنى النفساني الناشئ من الوضوء و الغسل كان جريان استحباب وجوبه في محله، و كان معارضاً لاستصحاب عدم وجوب الغسل، فيرجع بعد تساقطهما إلى قاعدة الاشتغال بالطهارة من الحدث، إلا أن يحكم عليها استحباب كون المكلف بحيث لو توضأ صار طاهراً، و نحوه من الاستصحابات التعليقية، التي لا يخلو جريانها من الاشكال.

و أما على الصورة الثانية، فلا مجال لاستصحاب كلى الحدث المعلوم وجوده حال الرطوبة إلى ما بعد الوضوء، لأنه من قبيل القسم الثالث، للعلم تفصيلاً بثبوت الأصغر في ذلك الحال، و الشك في وجود الأكبر معه، فأصالة عدم الحدث الأكبر محكمة، و مقتضاها عدم الحاجة الى الغسل.

نعم لو احتمل أن الأصغر إذا اجتمع مع الأكبر لا يرتفع إلا بالغسل، كان بقاء الحدث الأصغر بعد الوضوء محتملاً، لاحتمال كون الرطوبة منياً، و عليه فاستصحاب بقاء الأصغر محكم، و لا بد من الغسل.

و هذا بعينه جار في الصورة الثالثة، إذ أن مرتبتي الوجود الواحد بمنزلة الوجودين، فيعلم بارتفاع إحداهما، و يجرى استحباب عدم الأخرى.

و لا مجال لمعارضته باستصحاب نفس الوجود، نظير الاستصحاب الجارى في التدريجات، للفرق بينهما عرفاً، كما يظهر بالتأمل. و حينئذ فيبتنى الاكتفاء

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٤

.....

بالوضوء و عدمه على ارتفاع الأصغر المقارن للأكبر بالوضوء و عدمه، فان بنى على عدم ارتفاعه به- لعدم الدليل عليه- جرى استحبابه في المقام حتى يغتسل.

هذا و لو تردد الواقع بين الصورة الأولى و الأخيرتين، امتنع استحباب كلى الحدث، إذ لا يحرز حينئذ كون المشكوك الباقي بالاستصحاب هو المتيقن.

هذا كله مع غض النظر عن بعض النصوص،

كصحيح ابن مسلم المروى عن مستطرفات السرائر: «عن رجل لم ير في منامه شيئاً فاستيقظ فاذا هو بببل. قال (ع): ليس عليه غسل» (١).

و

رواية أبي بصير: «عن رجل يصيب بثوبه منياً و لم يعلم أنه احتلم. قال (ع): ليغسل ما وجد بثوبه و ليتوضأ» (٢).

المحمولة على الثوب المشترك- كما عن الشيخ- أو على من يحتمل كون المنى عن جنابة سابقة قد اغتسل منها.

و حينئذ فاما أن يستفاد منهما أن الوضوء مطهر للمحدث بالأصغر إذا لم يكن جنباً، أو أن الأصغر يرتفع بالوضوء و إن كان مقارناً للأكبر، و أنه لا تضاد بينهما، و أن الصورة الأولى خلاف الواقع. فعلى الأول يكتفى بالوضوء على تقدير كل من الصور، إذ في الأولى يحرز تمام الموضوع بالاستصحاب، و في الأخيرتين يحرز بعضه بالوجدان و بعضه بالأصل.

و على الثاني يكتفى بالوضوء على تقدير إحدى الأخيرتين، كما عرفت.

و لأجل ذلك لا يظن الاشكال من أحد في الاكتفاء بالوضوء لمن كان محدثاً بالأصغر و احتمل طروء الجنابة عليه. كما أنه لا يبعد أن يستفاد من مشروعية

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٥

[فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته]

إشارة

فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته أما الأول فإن يطلب خلوة أو يبعد (١) حتى لا يرى شخصه و أن يطلب مكاناً مرتفعاً للبول. أو موضعاً رخواً (٢).

الوضوء لنوم الجنب عدم التضاد بين الحدثين، و ارتفاع الأصغر المقارن للأكبر بالوضوء. فتأمل.

فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته

(١)

للمرسل: «من أتى الغائط فليستتر» (١).

و

عن النبى (ص): انه لم يُر على بول و لا غائط (٢).

و

للمسند عن الصادق (ع) فى وصف لقمان: «و لم يره أحد من الناس على بول و لا غائط قط و لا اغتسال، لشدة تستره ..» (٣) و نحوها غيرها.

(٢)

□
ففى رواية ابن مسكان: «كان رسول الله (ص) أشد توقياً عن البول، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض، أو إلى مكان من الأمكنة فيه التراب الكثير، كراهية أن ينضح عليه البول» (٤).

و

فى روايتى السكونى و غيره: «من فقه الرجل أن يرتاد موضعاً لبوله»

[١].

[١] الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١، ٣. لكن رواه هكذا:

(ان يرتاد لموضع بوله).

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٦

و أن يقدم رجله اليسرى عند الدخول في بيت الخلاء، و رجله اليمنى عند الخروج (١). و أن يستر رأسه. و أن يتقنع (٢)، و يجرى عن ستر الرأس (٣). و أن يسمى عند كشف العورة (٤).
و أن يتكئ في حال الجلوس على رجله اليسرى (٥)،

(١) فإنه مشهور، و عن الغنية الإجماع عليه. و هذا هو المستند بناءً على قاعدة التسامح.

(٢)

لمرسل ابن أسباط عن أبي عبد الله (ع): «كان إذا دخل الكنيف يقنع رأسه و يقول سرّاً في نفسه: باسم الله و بالله ..» (١) و

عن أبي ذر عن النبي (ص): «و الذي نفسى بيده لأظل حين أذهب الى الغائط متقنعاً بثوبى استحياء من الملكين ..» (٢).

(٣) استحباب الستر ذكره جماعة، بل عن المعتمر و الذكرى الاتفاق عليه، لما

عن المقنعة: «إن تغطية الرأس إن كان مكشوفاً عند التخلي سنة من سنن النبي صلى الله عليه و آله» (٣)

، و من هذا يظهر وجه الاجزاء عنه. فتأمل.

(٤)

ففى المرسل: «قال أبو جعفر الباقر (ع): إذا انكشف أحدكم البول أو لغير ذلك فليقل: بسم الله. فان الشيطان يغض بصره حتى يفرغ» (٤).

(٥) فى الحقائق: «ذكره جملة من الأصحاب (رض)، و لم أفق فيه على نص، و أسنده فى الذكرى إلى رواية عن النبي (ص)، و قال

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٧

و يفرج رجله اليمنى (١). و أن يستبرئ بالكيفية التى مرت (٢).

و أن يتنحى قبل الاستبراء (٣). و أن يقرأ الأدعية المأثورة، بأن يقول عند الدخول:

«اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم»

(٤)، أو يقول:

«الحمد لله»

العلامة فى النهاية: لأنه (ع) علّم أصحابه الاتكاء على اليسار. و هما أعلم بما قالاه.

(١) لا يحضرني مأخذ عاجلا. ذكره جماعة، كالعلامة، و الشهيد، و أبى العباس، على ما حكى.

(٢) على المشهور. و عن ظاهر الاستبصار الوجوب. لصحيحى حفص

و محمد بن مسلم

المتقدمين [١]، لاشتمالهما على ما هو ظاهر فى وجوب النتر و العصر. و فيه: أن الظاهر كونه للإرشاد إلى ما يترتب عليه من عدم

المبالاة بالخارج المشتبه. و من ذلك يشكل الاعتماد عليهما في الاستحباب، فالعمدة فيه فتوى الجماعة، كما ذكر في الجواهر.

(٣) لم أعرف له مأخذاً. نعم في مفتاح الفلاح، و عن التذكرة، و الدروس، ذكر التنحج ثلاثاً في كيفية الاستبراء، و في الحقائق: «لم أقف فيه على خبر، و لا في كلام القدماء على أثر».

(٤) كما

في مرسل الصدوق عن النبي (ص) مع إضافة: «اللهم أمط عني الأذى، و أعذني من الشيطان الرجيم» «١».

و

في رواية أبي بصير عن أحدهما (ع) «أعوذ بالله...»

إلى آخر ما في المتن «٢». و في

[١] تقدمتا في أول الفصل.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٨

الحافظ المؤدى

(١). و الأولى الجمع بينهما (٢). و عند خروج الغائط:

«الحمد لله الذى أطعمنيه طيباً فى عافيه، و أخرجه خبيثاً فى عافيه»

(٣). و عند النظر إلى الغائط:

«اللهم ارزقنى الحلال، و جنبنى عن الحرام»

(٤). و عند رؤية الماء:

«الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً و لم يجعله نجساً»

(٥).

رواية معاوية كما فى المتن بزيادة:

«بسم الله»

«١». (١) كما فى مرسل الصدوق عن على (ع)

«٢». (٢) بل و بين ما

فى مرسل الصدوق الآخر: «كان الصادق (ع) إذا دخل الخلاء يقنع رأسه، و يقول فى نفسه: بسم الله و بالله و لا إله إلا الله. رب أخرج

عنى الأذى سرحاً بغير حساب، و اجعلنى لك من الشاكرين فيما تصرفه عنى من الأذى و الغم الذى لو حبسته عنى هلك، لك

الحمد، اعصمنى من شر ما فى هذه البقعة، و أخرجنى منها سالماً، و حل بينى و بين طاعة الشيطان الرجيم» «٣».

(٣) المروى

فى الوسائل «٤» و الحقائق عن الفقيه: «اللهم كما أطعمتنيه طيباً فى عافيه فأخرج عنى خبيثاً فى عافيه»

(٤). كما فى المرسل عن على (ع) المروى فى الحقائق عن الفقيه

«٥». (٥) المذكور

في رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمي: أن علياً (ع) أكفأ الماء بيده اليمنى على يده اليسرى، ثم قال: بسم الله و الحمد لله

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ١٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٣٩

و عند الاستنجاء (١):

«اللهم حصّن فرجى و أعفّه و استر عورتى و حرّمنى على النار و وفقنى (٢) لما يقربنى منك، يا ذا الجلال و الإكرام»

. و عند الفراغ من الاستنجاء:

«الحمد لله الذى عافانى من البلاء، و أماط عني الأذى»

(٣). و عند القيام عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه، و يقول:

«الحمد لله الذى أماط عني الأذى، و هنأنى طعامى و شرابى، و عافانى من البلوى»

(٤). و عند الخروج أو بعده:

«الحمد لله الذى عرفنى لذته، و أبقى فى جسدى قوته، و أخرج عني أذاه. يا لها نعمة، يا لها نعمة، لا يقدر القادرون

قدرها»

(٥).

الذى .. إلخ، ثم استنجى «١».

و ليس فيه ذكر النظر الى الماء.

(١) هذا مذكور فى رواية الهاشمي.

(٢) هذا و ما بعده لم يذكر فى الرواية المذكورة.

(٣) كما فى رواية أبى بصير

«٢». و

فى رواية أبى أسامة: «الحمد لله على ما أخرج منى من الأذى فى يسر و عافية» «٣».

(٤) المذكور

فى مرسل الفقيه عن على (ع) المروى فى الوسائل «٤» و الحقائق: «إذا خرج مسح على بطنه، و قال: الحمد لله الذى أخرج عني أذاه،

و أبقى فى قوته. فيا لها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها».

(٥)

ففى رواية القداح عن على (ع): «كان إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذى رزقنى لذته، و أبقى قوته فى جسدى، و أخرج

- (١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.
 (٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.
 (٤) في باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٠

و يستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول (١)، و أن يجعل المسحات - إن استنجى بها - وترّاً (٢)، فلو لم ينق بالثلاثة و أتى برابع يستحب أن يأتي بخامس ليكون وترّاً، و إن حصل النقاء بالرابع. و أن يكون الاستنجاء و الاستبراء باليد اليسرى (٣).

عنى أذاه، يا لها نعمه. ثلاثاً «١»

و هو لا يوافق ما فى المتن.

(١)

ففى موثق عمار: «عن الرجل إذا أراد أن يستنجى بالماء يبدأ بالمقعدة أو بالإحليل؟ قال (ع): بالمقعدة ثم بالإحليل» «٢».

(٢)

ففى رواية عيسى بن عبد الله الهاشمي: «إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترّاً إذا لم يكن الماء» «٣».
 و فى المعتبر: ان الرواية من المشاهير.

(٣)

ففى مرسل يونس عن الصادق (ع): «نهى رسول الله (ص) أن يستنجى الرجل بيمينه» «٤»
 و فى رواية السكوني: انه من الجفاء

«٥». و قد يستفاد من غيرهما. و كان الاولى الاقتصار على عد الاستنجاء باليمين من المكروهات لا غير. و أما حكم الاستبراء فقد يستفاد من المرسل: »

قال أبو جعفر (ع): إذا بال الرجل فلا يمس ذكره بيمينه

«٦». و ربما يستفاد مما قبله، و مما

ورد عنه (ص) أنه كانت يميناه لظهوره و طعامه، و يسراه لخلائه و ما كان من أذى و نحوه «٧».

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٧) سنن البيهقي ج ١ ص ١١٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤١

و يستحب أن يعتبر و يتفكر (١) في أن ما سعى و اجتهد في تحصيله و تحسينه كيف صار أذية عليه، و يلاحظ قدرة الله تعالى في رفع هذه الأذية عنه و إراحته منها.

و أما المكروهات: فهي استقبال الشمس و القمر (٢)

(١)

ففي المرسل: «ثمَّ يقول له الملك: يا ابن آدم هذا رزقك، فانظر من أين أخذته، و إلى ما صار» (١).

و نحوه ما في رواية أبي أسامة (٢) و غيره.

(٢) كما هو المشهور.

لرواية السكوني: «نهى رسول الله (ص):

أن يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول» (٣).

و نحوه ما في حديث الكاهلي

(٤)، و حديث المناهي

(٥). و موضوعها الاستقبال بالفرج، لا- بالبول كما في المتن. و هي و إن كان ظاهرها التحريم، إلا أن إعراض المشهور عنه مانع عن العمل به. نعم تصلح سنداً للكره، بناء على قاعدة التسامح. اللهم إلا أن يتأمل في قدح مثل هذا الاعراض، لاحتمال كون مستنده بناءهم على قرينية خلو جملة من النصوص عنه مع اشتمالها على غيره من المكروهات إجمالاً. فالعمدة في الحمل على الكراهة ينبغي أن يكون هو ذلك، و لا- سيما مع عموم الابتلاء به، و كون سياقه مساق الأدب. فتأمل. و منه يظهر ضعف ما عن ظاهر المفيد و الصدوق من القول بالحرمة.

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٢

بالبول و الغائط (١). و ترتفع بستر فرجه (٢) و لو بيده، أو دخوله في بناء، أو وراء حائط. و استقبال الريح بالبول، بل بالغائط أيضاً (٣).

و الجلوس في الشوارع (٤)

(١) لعله لإطلاق النهي عن الاستقبال في مرسلتي الكليني

و الصدوق

«١». إلا أن في الثانية النهي عن الاستدبار أيضاً. لكن مورداهما الهلال. و المحكى عن الفخر الإجماع على عدم كراهة الاستدبار. فتأمل.

(٢) هذا يجدي في غير ما يستفاد من المرسلين.

(٣) لإطلاق النهي عن استقبالها في مرفوعي محمد بن يحيى

و عبد الحميد ابن أبي العلاء أو غيره

«٢»، غير الصالحين - لضعفهما - إلا لإثبات الكراهة. لكن عطف عليه النهي عن الاستدبار أيضاً. و التعليل الوارد في رواية علل محمد بن علي القمي

«٣» بأن الريح ترد البول، و أن مع الريح ملكاً فلا يستقبل بالعورة، لا يقتضى التخصيص بالبول، فضلاً عن التخصيص بالاستقبال مع تصريح النصوص بالاستدبار أيضاً.

(٤) هو جمع الشارع، و هو الطريق الأعظم، كما عن الصحاح.

و المراد به هنا مطلق الطريق النافذ، كما في صحيح عاصم

«٤»، و

في حديث المناهى: «قارعة الطريق» «٥»

، و هو أعلاه الذى تقرعه المارة. و

في حديث الأربعمئة: «لا تبل على المحجة» «٦».

المحمولة على الكراهة،

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥، ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢، ٦.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.

(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٣

أو المشارع (١). أو منزل القافلة (٢)، أو دروب المساجد (٣)، أو الدور (٤)، أو تحت الأشجار المثمرة (٥) و لو في غير أوان الثمر.

لنظير ما تقدم في الأول، و مثله الكلام فيما يأتى.

(١) هو جمع مشرعة، و هو مورد الماء. و

في صحيح عاصم: «تتقى شطوط الأنهار» «١»

، و نحوه مرفوع على بن إبراهيم

«٢». و

في رواية السكوني: «نهى رسول الله (ص) أن يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها أو نهر يستعذب» «٣»

، و نحوه خبر الحصين بن مخارق

«٤». (٢) المعبر عنه بمنازل النزال، كما في مرفوع القمي

«٥»، و ظل النزال، كما في رواية الكرخي

«٦». (٣)

في المرفوع: «اجتنب أفنية المساجد» «٧».

فتأمل.

(٤) ففي صحيح عاصم ذكر مواضع، ثم فسرها (ع) بأبواب الدور

(٥) . كما في صحيح عاصم

، أو فيها ثمرتها، كما في خبر السكوني

. أو فيها ثمرها، كما في خبر الحصين

. أو شجرة مثمرة، كما في حديث المناهي

، و

خير عبد الله بن الحسن مع زيادة: «قد أينعت، أو نخلة قد أينعت

يعنى: أثمرت» (٨)، أو نحو ذلك، كما في غيرها. و في المرفوع

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٧) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٨) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٤

و البول قائماً (١)، و في الحمام (٢)، و على الأرض الصلبة (٣).

و في ثقب الحشرات (٤)، و في الماء (٥)،

و غيره:

«مساقط الشمار» (١)

. و ظاهر الجميع اختصاص الحكم بحال الثمر، و لا سيما بملاحظة التعليل في بعض النصوص بوجود الملك الموكل بالثمر. فتعميم

الحكم لا مستند له إلا فتوى جماعة به، و احتمال الإطلاق في بعض النصوص.

(١) لأنه مظنة أن يصيبه الشيطان بشيء، كما في صحيح ابن مسلم

و غيره (٢)، و في بعضها أنه من الجفاء

«٣». (٢) ففي المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي (ص): أنه عدّ من الخصال الموجبة للفقر البول في الحمام

«٤». (٣) لما تقدم في ثانی المستحبات. فتأمل.

(٤) بلا خلاف لما

عن النبي (ص) «٥»: أنه نهى أن يبال في الجحر «٦».

(٥)

ففى مرسل حكم: «قلت له: يبول الرجل فى الماء؟ قال (ع):

نعم، و لكن يتخوف عليه من الشيطان» (٧).

و

فى صحيح الحلبي: «لا تبل فى ماء نقيع، فإنه من فعل ذلك فأصابه شىء فلا يلومن

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) فى باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٥) كنز العمال حديث: ١٨٥٢ ج ٥ ص ٨٧.

(٦) بتقديم الجيم المضمومة على الحاء الساكنة: ثقب الحية و نحوها من الحشرات. منه مد ظله العالى.

(٧) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٥

خصوصاً الراكد (١)، و خصوصاً فى الليل (٢). و التطميح بالبول (٣) أى: البول فى الهواء.

إلا نفسه» (١)

، و نحوه خبر ابن مسلم

«٢». و فى حديث المناهى ذكر الراكد

«٣»، و

فى مرسل الصدوق: «إن البول فى الماء الراكد يورث النسيان» (٤).

و

فى المرسل عن مسمع: «أنه (ص) نهى أن يبول الرجل فى الماء الجارى إلا من ضرورة. و قال (ع): إن للماء أهلاً» (٥)

، و قريب منه ما فى حديث الأربعمئة

«٦». و ظهورها فى الكراهة المصطلحة غير خفى.

(١) لما

فى صحيح الفضيل: «لا بأس أن يبول الرجل فى الماء الجارى و كره أن يبول فى الماء الراكد» (٧)

فإنه لا بد أن يحمل التفصيل على خفة الكراهة و شدتها جمعاً.

(٢) لما ينقل من أن الماء بالليل للجن، فلا يبال فيه و لا يغتسل، حذراً من إصابته آفة من جهتهم. كذا فى المستند.

(٣)

ففى رواية السكوني: «نهى النبى (ص) أن يطمّح الرجل ببوله من السطح و من الشىء المرتفع فى الهواء» (٨)

، و قريب منه غيره. و الظاهر أنه لا إشكال فى الكراهة، و إن حكى عن الهداية التعبير

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

- (٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 (٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.
 (٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.
 (٥) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.
 (٦) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.
 (٧) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.
 (٨) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٦

و الأكل و الشرب حال التخلي (١)، بل في بيت الخلاء مطلقاً.
 و الاستنجاء باليمين (٢)، و باليسار إذا كان عليه خاتم فيه اسم الله (٣).

ب «لا يجوز».

(١) كما عن جماعة. لما يستفاد من اخبار اللقمة التي وجدها الحسين ابن علي عليهما السلام

و محمد بن علي الباقر عليهما السلام

«١». بل يستفاد منها الكراهة في بيت الخلاء مطلقاً، كما عن جماعة أخرى. لكن التعدي عن موردها إلى الشرب غير ظاهر إلا لمحض الفتوى. فتأمل.

(٢) قد تقدم وجهه.

(٣) للأخبار الكثيرة الدالة عليه.

كخبر أبي بصير: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: من نقش على خاتمه اسم الله فليحوّله عن اليد التي يستنجى بها في المتوضأ» (٢).
 و أما

خبر وهب عن أبي عبد الله (ع): «كان نقش خاتم أبي: العزة لله جميعاً. و كان في يساره يستنجى بها، و كان نقش خاتم أمير المؤمنين عليه السلام: الملك لله. و كان في يده اليسرى يستنجى بها» (٣)

فساقط عن مقام الحجية، فقد قيل في رآويه: إنه أكذب البرية. مع أنه يمكن حمله على التقيّة، أو على الجواز، و إن كان بعيداً.
 هذا و قد يطهر من بعض النصوص -

كخبر أبي أيوب: «أدخل الخلاء و في يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى؟ قال (ع): لا، و لا يجامع فيه» (٤)
 - كراهة إدخاله الخلاء و إن لم يكن في اليد التي يستنجى بها.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة و سيأتي ذكر الحديثين في المسألة الثالثة.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٧

و طول المكث في بيت الخلاء (١). و التخلي على قبر المؤمنين (٢) إذا لم يكن هتكاً، و إلا كان حراماً. و استصحاب الدرهم البيض

(٣)، بل مطلقاً إذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر (٤)،

لكنه ينافيه ما ورد من فعل النبي (ص) و على (ع)

«١»، فليحمل على كونه في اليد التي يستجى بها، كما يظهر ذلك بالتأمل في بعض النصوص، وإن كان يأبى ذلك مثل موثق عمار «٢». وكيف كان فظهور النصوص في كون الحكم أدبياً مانع عن الحمل على الحرمة، ولا سيما مع إعراض المشهور عن ظاهرها. فتأمل.

(١) فقد ورد في الأخبار الكثيرة أنه يورث الباسور

. (٢) ففي صحيح ابن مسلم: أنه مظنة أن يصيبه الشيطان بشيء

«٣». لكنه خال عن التقييد بالمؤمنين - كالفتوى - و نحوه رواية ابن عبد الحميد

«٤»، فقد عدّ فيها التغوط بين القبور مما يتخوف منه الجنون.

(٣)

ففي رواية غياث عن جعفر (ع) عن أبيه: «أنه كره أن يدخل الخلاء و معه درهم أبيض، إلا أن يكون مصوراً» «٥».

وهي وإن كانت مطلقة، إلا أنه قيده بعض بما يكون عليه اسم الله، لمعروفة نقش ذلك عليه في عصر الصدور. ولا يخلو من تأمل.

(٤) لا يظهر وجه للإطلاق إلا فهم عدم خصوصية للأبيض، بناءً على تقييده بما كان عليه اسم الله، لقرب دعوى كون الوجه فيه احترام

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٨

إلا أن يكون مستوراً (١). و الكلام في غير الضرورة (٢) إلا بذكر الله (٣)، أو آية الكرسي (٤)،

الكتابة. لكن قد ينافيه ما عرفت في الخاتم.

(١) لاستثناء المصور.

(٢)

ففي حسن صفوان عن الرضا (ع): «نهى رسول الله (ص) أن يجيب الرجل آخر و هو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ» «١»

المحمول على الكراهة بلا إشكال يعرف، إلا من الفقيه حيث عبر ب «لا يجوز».

و لعل مراده الكراهة، كما في غير المقام. و يشهد للكراهة

خبر أبي بصير: «لا تتكلم على الخلاء، فإنه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجته» «٢».

(٣) للأخبار الكثيرة المصرحة بحسنه.

كصحيح أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «مكتوب في التوراة التي لم تتغير أن موسى عليه السلام سأل ربه فقال: إلهي إنه يأتي

عليّ مجالس أعزك و أجلك أن أذكرك فيها. فقال تعالى: يا موسى إن ذكرى حسن على كل حال» «٣».

(٤)

ففى خبر عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله (ع) عن التسييح فى المخرج و قراءة القرآن. قال (ع): لم يرخص فى الكنيف فى أكثر من آية الكرسي، و بحمد الله، و آية: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (٤).
ثم إن الظاهر من آية الكرسي الآية المشتملة على لفظ الكرسي التى آخرها (وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ). وقد قيل: انه المقرر عند القراء و المفسرين.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤٩

أو حكاية الأذان (١)، أو تسميت العاطس (٢).

[مسألة (١): يكره حبس البول أو الغائط]

(مسألة ١): يكره حبس البول (٣) أو الغائط، و قد يكون حراماً إذا كان مضراً. و قد يكون واجباً، كما إذا كان متوضئاً و لم يسع الوقت للتوضؤ بعدهما و الصلاة. و قد يكون مستحباً، كما إذا توقف مستحب أهم عليه.

و يظهر ذلك بأدنى ملاحظة لكلماتهم. و فى بعض الأخبار المروية فى مجمع البيان أنها خمسون كلمة، و لا ينطبق إلا عليها. و عليه ففى كل مورد وردت مطلقه حملت على ذلك، إلا أن تقيد بمثل: إلى قوله تعالى: (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) فيلزم حينئذ قراءتها اليه، كما ورد فى موارد كثيرة.
(١)

ففى صحيح ابن مسلم: «لا تدعن ذكر الله على كل حال، و لو سمعت المنادى ينادى بالأذان و أنت على الخلاء فاذا ذكر الله عز و جل، و قل كما يقول المؤذن» (١)

، و نحوه غيره، و

فى بعضها: «لأن ذلك يزيد فى الرزق» (٢).

(٢) لا يحضرنى عاجلاً مأخذ لهذا بالخصوص غير دخوله فى الذكر.

نعم

فى رواية مسعدة: «كان أبى يقول: إذا عطس أحدكم و هو على خلاء فليحمد الله فى نفسه» (٣).

لكن الظاهر من التسميت الدعاء للغير.

(٣) لما

فى الفقه الرضوى: «إذا هاج بك البول فبل» (٤)

و

فى الرسالة الذهبية: «من أراد أن لا يشتكى مثانة فلا يحبس البول و لو على

- (١) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.
 (٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.
 (٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٠

[مسألة ٢: يستحب البول حين إرادة الصلاة]

- (مسألة ٢): يستحب البول حين إرادة الصلاة (١)، وعند النوم (٢)، وقبل الجماع (٣). وبعد خروج المنى (٤).
 وقبل الركوب على الدابة، إذا كان النزول والركوب صعباً عليه (٥). وقبل ركوب السفينة إذا كان الخروج صعباً (٦).

[مسألة ٣: إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها وإخراجها، وغسلها ثم أكلها]

- (مسألة ٣): إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها وإخراجها، وغسلها ثم أكلها (٧)،

ظهر الدابة» (١).

(١) لا يحضرني عاجلاً مأخذه. ولا يتسع الوقت لزيادة التتبع.

(٢)

فعن الخصال: «قال أمير المؤمنين (ع) للحسن ابنه (ع): يا بني ألا أعلمك أربع خصال تستغني بها عن الطب؟ فقال (ع): بلى يا أمير المؤمنين. فقال (ع): لا تجلس على الطعام إلا وأنت جائع، ولا تقم من الطعام إلا وأنت تشتهي، وجود المضغ، وإذا نمت فاعرض نفسك على الخلاء» (٢).

(٣) لا يحضرني الآن مأخذه.

(٤) كما سيأتي في الاستبراء منه.

(٥) لا يحضرني الآن مأخذه.

(٦) لا يحضرني الآن مأخذه.

(٧)

فعن الفقيه: «دخل أبو جعفر الباقر (ع) الخلاء فوجد لقمه خبز في القدر، فأخذها وغسلها ودفعها إلى مملوك معه فقال: تكون معك لآكلها إذا خرجت. فلما خرج (ع) قال للملوك: أين اللقمه؟ فقال:

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب آداب المائدة: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥١

[فصل في موجبات الوضوء و نواقضه]

إشارة

فصل فى موجبات الوضوء و نواقضه و هى أمور:

[(الأول و الثانى): البول و الغائط]

(الأول و الثانى): البول و الغائط (١) من الموضع الأصلي، و لو غير معتاد (٢)، أو من غيره مع انسداده،

أكلتها يا ابن رسول الله (ص). فقال (ع): إنها ما استقرت فى جوف أحد إلا وجبت له الجنة، فاذهب فأنت حر فإنى أكره أن أستخدم رجلاً من أهل الجنة» (١)

، و قريب منه ما عن العيون عن الحسين بن على

«٢». و بهذا المضمون حكى عن على بن الحسين (ع)، لكن فيه أنه (ع) وجد تمره

. فصل فى موجبات الوضوء و نواقضه

(١) إجماعاً، كما عن المعتبر، و المنتهى، و الدلائل، و المدارك، و الذخيرة، و غيرها، بل لعله إجماع من المسلمين. و النصوص بذلك متواترة.

(٢) بلا خلاف، كما فى الحدائق، بل هو إجماع، كما فى المستند و عن شرح الدروس، بل فى أولهما: «نقل الإجماع عليه مستفيض»، و عن روض الجنان حكايته عن الفاضلين. و كأن الوجه فى استفادة ذلك منهم سكوتهم عن التعرض لاعتبار الاعتقاد و عدمه فيه، و تعرضهم لذلك فى غيره، كما سيأتى. و هو الذى يقتضيه إطلاق النصوص على اختلاف ألسنتها مثل خبر زكريا بن آدم عن الرضا (ع): «إنما ينقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح» (٣).
لولا ما يمكن أن يدعى من الانصراف إلى صورة

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٢

أو بدونه بشرط الاعتقاد (١) أو الخروج على حسب المتعارف،

الاعتقاد- كما هو الغالب- كما ادعاه من اعتبر الاعتقاد الشخصى فى غير المخرج الأصلي. لكن لو تمت دعوى الانصراف كان الوجه فى عدم اعتبار الاعتقاد الشخصى فى الموضع الأصلي منحصراً فى الإجماع.

(١) فإنه مع الانسداد لا إشكال فى النقض، و لا خلاف ظاهر، و عن المنتهى و المدارك الإجماع، و فى طهارة شيخنا الأعظم (ره): «حكى عليه الإجماع عن غير واحد». و بدونه هو المعروف، بل فى طهارة شيخنا الأعظم- رحمه الله-: «لم يحك الخلاف إلا من شرح الدروس و قواه فى روض الجنان»، و نسب أيضاً إلى الخراسانى. و استفادة الحكم فى المقامين من مطلقات النصوص يشكل من جهة دعوى الانصراف المتقدمة، بل و لكثير من النصوص الحاصرة للناقض بما يخرج من الطرفين، كصحيح زرارة عن أحدهما (ع): «لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك، أو النوم» (١)

في رواية أديم بن الحر: «ليس ينقض الوضوء ما خرج من طرفيك الأسفلين» (٢) ، ونحوهما غيرهما. و دعوى: أنه مفهوم قيد، والكلام في حجته معلوم - كما في الجواهر - غير ظاهرة، لأنه من مفهوم الحصر. كما أن دعوى أنه جار مجرى الغالب فيخرج عن الحجية - كما في الجواهر أيضاً و عن العلامة (ره) - مدفوعة بأن ذلك يوجب التشكيك في المطلقات. كما أن حمله على ما من شأنه أن يخرج من الطرفين حمل على خلاف الظاهر.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٣

.....

اللهم إلا أن يراد بذلك أن الموصول لم يلحظ كونه عنواناً للموضوع ليكون قيداً، إذ لا ريب في عدم النقض بما يخرج منهما مما لا يكون بولاً أو غائطاً، كالمذى والودي والوذى والدم والدود وغيرها، فلا بد أن يكون الموصول ملحوظاً مرآةً وطريقاً إلى نفس البول والغائط، ويكون الكلام المذكور نظير قوله (ع): «لا ينقض الوضوء إلا البول والغائط» . كما يشهد بذلك ما

في صحيح زرارة: «قلت لأبي جعفر (ع) و أبي عبد الله عليه السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول أو منى أو ريح، والنوم حتى يذهب العقل» (١) ، فان قولهما (ع): «من البول والغائط ..»

تفسير للموصول، كتفسير الطرفين بالذكر والدبر، وليس تخصيصاً، كما أشار إلى ذلك شيخنا الأعظم في طهارته، و لذلك عطف البول على الغائط (بالواو) وعطف المنى و ما بعده ب (أو) فإن ذلك يدل على أن المنى معطوف على اسم الموصول لا- بيان له. مضافاً إلى أن الحصر ليس بالإضافة إلى ما يخرج من غير الطرفين من البول والغائط، بل بالإضافة إلى غيرهما من القيء والحجامة و نحوهما، كما يفصح عن ذلك

خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرعاف والحجامة و كل دم سائل. فقال (ع):

ليس في هذا وضوء. إنما الوضوء من طرفيك الأسفلين اللذين أنعم الله بهما عليك» (٢)

، ونحوه غيره. و عليه فتسقط هذه المقيدات عن صلاحية التقيد. و أما الانصراف فقد تكرر غير مرة أن التعارف والغلبة لا يصلحان

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٤

ففي غير الأصل مع عدم الاعتقاد و عدم كون الخروج على حسب المتعارف (١)، اشكال و الأحوط النقض مطلقاً، خصوصاً إذا كان دون المعدة.

لرفع اليد عن الإطلاق. مع ان البناء على ذلك في المقام يقتضى تقييد النقض بالغالب من أسباب الخروج، و كفياته، و أمكنته، و أزمائه، و غير ذلك مما لا مجال لاحتماله. فإذا لا مانع من العمل بالمطلقات المقتضية لحصول النقض بالخروج من غير الموضع الأصلي، مع انسداده و عدمه، و الاعتياد و عدمه، و الخروج على حسب المتعارف و عدمه.

و منه يظهر ضعف ما نسب إلى المشهور من التفصيل فيما يخرج من غير الأصلي بين صورة الاعتياد فينقض، لصدق الطرفين اللذين أنعم الله بهما، و غيرها فلا، لعدم الصدق. وجه الضعف (أولاً): ما عرفت من ثبوت الإطلاقات في نفسها، و عدم ثبوت المقيد (و ثانياً): عدم صدق الطرفين على الحادثين، إذ المراد منهما قطعاً الدبر و الذكر، و لا سيما مع التصريح بذلك في صحيح زرارة . و أضعف منه ما عن الشيخ (ره) من التفصيل بين الخارج مما دون المعدة فينقض و غيره فلا ينقض، لعدم صدق الغائط عليه (و فيه): أن الصدق و عدمه مما لا يناطان بالخروج عما دون المعدة و عدمه قطعاً، مع أن الكلام في فرض الصدق. اللهم إلا أن يكون المراد من خروجه مما فوق المعدة خروجه قبل هضم المعدة له، فلا يكون بولاً أو غائطاً فيكون قائلاً بالنقض مطلقاً، عملاً بإطلاق الأدلة. (١) لم أقف على من اعتبر ذلك. و كأن الوجه في البناء على النقض حينئذ إطلاق قوله تعالى (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ) * «١» المنصرف

(١) المائدة: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٥

و لا- فرق فيهما بين القليل و الكثير (١) حتى مثل القطرة، و مثل تلوث رأس شيشة الاحتقان بالعدرة. نعم الرطوبات الأخر غير البول و الغائط الخارجة من المخرجين ليست ناقضة (٢)، و كذا الدود أو نوى التمر و نحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعدرة.

[(الثالث): الريح الخارج من مخرج الغائط]

(الثالث): الريح (٣) الخارج من مخرج الغائط إذا كان من

إلى صورة الخروج المتعارف، و وجه التوقف في غير ذلك قصور الأدلة.

(١) للإطلاق الذى لا يقدر فيه التعارف، كما عرفت.

(٢) لما عرفت من روايات الحصر فى البول و الغائط.

(٣) إجماعاً كما فى البول، بل قيل لا خلاف فيه بين المسلمين.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٢٥٥

و يشهد بذلك كثير من النصوص. منها صحيح زرارة المتقدم

. و ما

فى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله (ع): «لا يوجب الوضوء إلا غائط أو بول، أو ضرطه تسمع صوتها، أو فسوة تجد ريحها» «١» ، و نحوه غيره.

و منه يظهر اختصاص الحكم بالخارج من مخرج الغائط، لأن الخارج من غيره لا يسمى ضرطه أو فسوة. مع أن الريح المذكور فى

النصوص إما منصرف الى خصوص ما يخرج من الدبر، أو محمول عليه، إذ لا مجال للأخذ بإطلاقه، إذ ليس كل ريح ناقض للوضوء، بشهادة خروج التجشؤ ونحوه ضرورة. ومن ذلك تعرف وجه اعتبار خروجه من المعدة. ثم إن في قول المصنف (ره): «من مخرج الغائط» دون أن يقول: «من الدبر» إشارة إلى أن الكلام في الريح هو الكلام فيما قبله بعينه، فيكفي في نقض الريح خروجه من مخرج الغائط وإن لم يكن هو المخرج الأصلي، فبناءً على ما عرفت منا فيما قبله يكون المراد بالريح في النص الإشارة إلى

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٦

المعدة، صاحب صوتاً أولاً (١). دون ما خرج من القبل (٢)، أو لم يكن من المعدة كنفخ الشيطان (٣)، أو إذا دخل من الخارج ثم خرج.

ذلك الريح المعبر عنه بالضرطة، أو الفسوة لو خرج من الدبر، وإن لم يخرج فعلا منه، ولم يسم بذلك. بل من ذلك يظهر أنه لا يعتبر الخروج من مخرج الغائط في حصول النقض به، فينقض وإن خرج من غيره، فالمدار على الخارج لا المخرج.

(١) كما نص عليه في الصحيح. والسماع أو وجدان الرائحة غير معتبر إجماعاً ونصاً،

ففي خبر ابن جعفر (ع): «عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أن ريحاً قد خرجت فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها. قال عليه السلام: يعيد الوضوء والصلاة، ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً» (١)

فاعتبار ذلك في صحيح زرارة

و غيره لدفع الوسواس.

(٢) لعدم الدليل عليه، بل ظهور الريح في نصوص الحصر فيما يخرج من الدبر دليل العدم. فما في المعتبر وعن التذكرة و شرح الموجز من النقض بما يخرج من قبل المرأة، لأن لها منفذاً إلى الجوف فيمكن خروج الريح من المعدة إليه، ضعيف. نعم لو خرج منه ما من شأنه أن يخرج من الدبر كان ناقضاً. كما أنه كذلك لو خرج من غيرهما أيضاً. ولعله مراد الجماعة.

(٣)

ففي صحيح معاوية: «قال أبو عبد الله (ع): إن الشيطان ينفخ في دبر الإنسان حتى يخيل أنه قد خرج منه ريح فلا ينقض الوضوء إلا

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٧

[(الرابع): النوم مطلقاً]

(الرابع): النوم مطلقاً (١) وإن كان في حال المشي،

ريح يسمعها أو يجد ريحها» (١).

(١) كما هو المشهور، بل حكى عليه الإجماع صريحاً وظاهراً جماعة، منهم السيد والشيخ والفاضلان وغيرهم. و يقتضيه إطلاق كثير من النصوص و خصوص جملة منها.

ففي رواية عبد الحميد عن أبي عبد الله (ع): «من نام و هو راکع أو ساجد أو ماش على أى الحالات فعليه الوضوء» (٢).

و

صحيح ابن الحجاج المروى فى الوافى: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الخفقة و الخفقتين. فقال (ع) ما أدرى ما الخفقة و الخفقتين، إن الله تعالى يقول بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ، فَإِنْ عَلِيًّا (ع) كان يقول: من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء» (٣)

، و قريب منهما رواية ابن خلاد الآتية

. و ربما نسب الى الصدوق عدم النقض بالنوم قاعداً مع عدم الانفراج لقوله

فى فقيهه: «و سئل موسى بن جعفر (ع) عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ فقال (ع) لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم ينفرج» (٤)

، و قريب منها رواية الحضرمى عن أبى عبد الله (ع) المروية عن التهذيب

«٥». لكنهما لا يصلحان لمعارضه ما عرفت، مما هو أكثر عدداً، و أصح سنداً، و معول عليه عند الأصحاب. بل ذكره الرواية لا يدل على عمله بها، لما تقدم من شهادة غير واحد من الأساطين بعدوله عما

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٨

إذا غلب على القلب و السمع و البصر (١)، فلا تنقض الخفقة إذا لم تصل إلى الحد المذكور (٢).

[(الخامس): كل ما أزال العقل]

(الخامس): كل ما أزال العقل (٣)، مثل الاغماء، و السكر، و الجنون، دون مثل البهت.

ذكر فى صدر كتابه، من أنه لا يذكر فيه إلا ما يعتمد عليه، و يكون حجة بينه و بين ربه، و إن كان ذلك بعيداً. و مثلهما

رواية عمران بن حمران: «سمع عبداً صالحاً يقول: من نام و هو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه» (١)

، و رواية ابن سنان

«٢» الدالة على أن النوم و هو جالس يوم الجمعة فى المسجد غير ناقض، لأنه فى حال ضرورة. إذ لم ينسب العمل بهما إلى أحد، فلا

يمكن الاعتماد عليهما بوجه أصلاً. هذا و كان المناسب للمصنف (ره) أن يقول: و إن كان قاعداً و لم ينفرج أو لم يتعمد النوم.

(١) و تقييده بذلك للتوضيح، أو لإخراج ما يسمى نوماً عرفاً و لو مسامحة، و ذكر كل من الأولين كاف عن ذكر الثلاثة. و كأن

ذكرها لمتابعة صحيح زراة الآتى فى المسألة الأولى

. (٢) كما يظهر من صحيح ابن الحجاج المتقدم

. و عليه يحمل

موثق سماعة: «عن الرجل يخفق رأسه و هو فى الصلاة قائماً أو راکعاً. فقال عليه السلام: ليس عليه وضوء» (٣).

(٣) لا نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم، كما عن المنتهى، و عن النهاية

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٥٩

[(السادس): الاستحاضة القليلة]

إشارة

(السادس): الاستحاضة القليلة، بل الكثيرة و المتوسطة (١) و إن أوجبنا الغسل أيضاً. و أما الجنابة فهي تنقض الوضوء، لكن توجب الغسل فقط.

[(مسألة ١): إذا شك في طرء أحد النواقض بنى على العدم]

(مسألة ١): إذا شك في طرء أحد النواقض بنى على العدم (٢).

نسبته إلى علمائنا، و عن الغنية، و المستدرک، و الدلائل، و الكفاية، إجماع الأصحاب، و عن التهذيب إجماع المسلمين، و عن الخصال أنه من دين الإمامية، و عن البحار: «أكثر الأصحاب نقلوا الإجماع على ناقضيته».

و هذا هو العمدة فيه. و لا يقدر توقف الحر في وسائله. كما لا تجدى في إثباته

رواية معمر بن خلاد: «سألت أبا الحسن (ع) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع، و الوضوء يشتد عليه، و هو قاعد مستند بالوسائد فربما أغفى و هو قاعد على تلك الحال. قال (ع): يتوضأ. قلت له:

إن الوضوء يشتد عليه لحال علته. فقال (ع): إذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء ..» (١).

إذ لا دلالة فيه على أن العلة في ناقضية النوم خفاء الصوت، و إنما يدل على ناقضية الإغفاء في حال خفاء الصوت. مع أنه لو دل على الأول اختص النقض بمثل الاغماء، و لا يطرد في السكر و الجنون، لعدم خفاء الصوت فيهما.

(١) كما سيأتي في محله إن شاء الله. و كان على المصنف التعرض لسائر الأحداث الكبيرة الموجبة للوضوء مع الغسل، كما هو أحد القولين فيها، و لو قيل بعدم وجوب الوضوء فيها كانت من قبيل الجنابة.

(٢) للاستصحاب، كما تضمنه صحيح زرارة

قال (ع) فيه: «فاذا نامت العين و الاذن و القلب وجب الوضوء. قلت: فان حرك في جنبه

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٠

و كذا إذ شك في أن الخارج بول أو مذي مثلاً (١)، إلا أن يكون قبل الاستبراء، فيحكم بأنه بول، فان كان متوضئاً انتقض وضوؤه، كما مر.

[(مسألة ٢): إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء]

(مسألة ٢): إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء، و كذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه.

[(مسألة ٣): القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض]

(مسألة ٣): القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض (٢)، و كذا الدم الخارج منهما، إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دمًا (٣)،

شيء و لم يعلم به. قال (ع): لا حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر يبين، و إلا فإنه على يقين من وضوئه، و لا ينقض اليقين أبداً بالشك .. «١»

و

في رواية بكير: «و إياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» «٢»

، و نحوهما غيرهما مما هو كثير.

(١) إذا لا فرق في جريان الاستصحاب بين الشك في وجود الناقض و الشك في ناقضية الوجود لعموم الدليل، و التفصيل - كما عن بعض - في غير محله. و منه يظهر الوجه في المسألة الآتية.

(٢) لأنه ليس بولاً و لا غائطاً، فينفي نقضه بأدلة الحصر.

و كذا الدم.

(٣) هذا يتم إن صدق عليه أنه بول أو غائط حال الخروج، و يكون صدق الدم عليه من باب المسامحة، كما هو مستعمل عرفاً. و أما الصدق

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦١

و كذا المذى، و الودى، و الودى (١).

على الحقيقة فغير ظاهر، لأن البول و الغائط عرفاً غير الدم، و أما مجرد كون أصله بولاً أو غائطاً ثم استحال إلى الدم فلا يجدى في حصول النقض به، لاقتضاء أدلة الحصر عدم ناقضية ما لم يكن بولاً. أو غائطاً حال الخروج و إن كان أصله بولاً و أما استصحاب كونه ناقضاً على تقدير الخروج، فلو تم في نفسه، و لم يستشكل فيه بما استشكل في مطلق الاستصحاب التعليق، و لو باختلاف الموضوع في المقام، فلا يصلح لمعارضة إطلاق حصر النقض في غيره.

(١) لاقتضاء أدلة الحصر نفى ناقضيتها. مضافاً إلى النصوص الخاصة.

كمصحح زرارة عن أبي عبد الله (ع): «إن سال من ذكر ك شيء من مذى أو ودى و أنت في الصلاة فلا تغسله، و لا تقطع له الصلاة، و لا- تنقض له الوضوء، و إن بلغ عقبيك، فإنما ذلك بمنزلة النخامة. و كل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الجائل، أو من

البواسير، و ليس بشيء، فلا تغسله من ثيابك، إلا أن تقدره» «١».

و

في مرسل ابن رباط عن أبي عبد الله (ع): «يخرج من الإحليل المنى و المذى و الودى و فاما المنى فهو الذى تسترخى له العظام، و يفتر منه الجسد، و فيه الغسل. و أما المذى فهو الذى يخرج من شهوة، و لا شىء فيه. و أما الودى فهو الذى يخرج بعد البول. و أما الودى فهو الذى يخرج من الأدواء، و لا شىء فيه» (٢) .. إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة. لكن

في صحيح ابن يقطين: «سألت أبا الحسن (ع) عن الرجل يمدى و هو فى الصلاة، من شهوة، أو من غير شهوة. قال (ع) المذى منه

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٢

و الأول هو ما يخرج بعد الملاعبة (١)،

الوضوء» (١).

و

في صحيحه الآخر عنه (ع): «عن المذى أ ينقض الوضوء؟ قال (ع): إن كان من شهوة نقض» (٢)

، و نحوه خبر الكاهلى

«٣». و أصرح منهما فى التفصيل

خبر أبى بصير: «قلت لأبى عبد الله (ع) المذى يخرج من الرجل. قال (ع): أحد لك فيه حداً؟

قال: قلت: نعم جعلت فداك. فقال (ع): إن خرج منك على شهوة فتوضأ، و إن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء»

«٤».

لكن

فى مرسل ابن أبى عمير: «ليس فى المذى من الشهوة، و لا- من الانعاز، و لا- من القبلة، و لا- من مس الفرج، و لا- من المضاجعة،

وضوء» (٥).

و الجمع يكون بالحمل على الاستحباب، كما يشهد به ما

فى صحيح محمد بن إسماعيل: «إن علياً (ع) أمر المقداد أن يسأل رسول الله (ص) و أستحى أن يسأله. فقال: فيه الوضوء. قلت: و إن

لم أتوضأ؟ قال: لا بأس» (٦).

و مثلها فى الحمل على الاستحباب ما

فى صحيح ابن سنان من قول الصادق (ع): «و الودى فمنه الوضوء، لأنه يخرج من دريرة البول» (٧).

(١) كما يظهر من

صحيح عمر بن يزيد: «مرت بى وصيفة ففخذت

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٧) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٣

و الثاني ما يخرج بعد خروج المنى (١)، و الثالث ما يخرج بعد خروج البول (٢).

[(مسألة ٤): ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى، و الودى]

(مسألة ٤): ذكر جماعة من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى، و الودى (٣)، و الكذب، و الظلم، و الإكثار من الشعر الباطل (٤)، و القيء، و الرعاف (٥)،

لها فأمزيت أنا «١».

لكن اختلفت النصوص المتقدم إليها الإشارة في اختصاصه بالشهوة أو أن منه ما يكون لا من شهوة.

(١) ذكره غير واحد، و لم أعرف له مستنداً. و قد تقدم ما فى مرسل ابن رباط

. (٢) كما تقدم فى مرسل ابن رباط

، و صحيح ابن سنان

. (٣) قد عرفت ما يشهد به.

(٤) و يشهد به

موثق سماعة: «عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء؟

أو ظلم الرجل صاحبه، أو الكذب. فقال (ع): نعم إلا أن يكون شعراً يصدق فيه. أو يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثة و الأربعة، فاما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء» (٢).

و موثقه الآخر [١] و غيره فى الكذب و الغيبة. و هى محمولة على الاستحباب إجماعاً، معتضداً بأدلة حصر النواقض.

(٥) و يشهد به

موثق سماعة: «عما ينقض الوضوء. قال (ع):

الحدث تسمع صوته، أو تجد ريحه، و القرقرة فى البطن إلا شيئاً تصبر

[١] الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٢ و فى الباب غيره من الأخبار المشار إليها.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٤

و التقييل بشهوة (١)، و مس الكلب (٢)، و مس الفرج (٣) و لو فرج نفسه (٤) و مس باطن الدبر، و الإحليل (٥)،

عليه، و الضحك في الصلاة، و القىء» (١).

و

في صحيح الحذاء عن الصادق (ع): «الرعاف، و القىء، و التخليل يسيل الدم، إذا استكرهت شيئاً تنقض الوضوء، و إن لم تستكره لم تنقض الوضوء» (٢).

لكنها معارضة بما دل على خلاف ذلك من النصوص المعول عليها، المعتمدة بأدلة الحصر.
(١) و يشهد له

صحيح أبي بصير: «إذا قبل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء» (٣)
المحمول على الاستحباب، بقريته غيره،

كخبر عبد الرحمن: «عن رجل مس فرج امرأته. قال (ع):
ليس عليه شيء، و إن شاء غسل يده. و القبلة لا يتوضأ منها» (٤).
(٢)

ففى صحيح أبي بصير: «من مس كلباً فليتوضأ» (٥).
لكن الإجماع على خلافه، و أدلة الحصر، المؤيد باقتصار النصوص الواردة في مس الكلب على غسل اليد، يوجب الحمل على الاستحباب.

(٣) تقدم ما يشهد به.

(٤) لا يحضرني ما يشهد به من النصوص.

(٥) و يشهد له

موثق عمار: «عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره. قال (ع)، نقض وضوءه. و إن مس باطن إحليله فعليه أن يعيد

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٥

و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء (١)، و الضحك في الصلاة، و التخليل إذا أدمى (٢). لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم (٣).
و الاولى أن يتوضأ برجاء المطلوبة.

الوضوء» (١).

و عن الصدوق العمل به. لكن هجره و معارضته بأدلة حصر النواقض، و ما دل على نفى النقض بمس الفرج، مانع من العمل به.
(١) و يشهد له

صحيح سليمان بن خالد: «في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره. قال (ع): يغسل ذكره، ثم يعيد الوضوء» (٢).

، و نحوه موثق أبى بصير

«٣»، المحمول على الاستحباب،

لصحيح ابن يقطين: «فى الرجل يبول فينسى غسل ذكره، ثم يتوضأ وضوء الصلاة. قال (ع) يغسل ذكره، و لا يعيد الوضوء» «٤»
، و نحوه غير مما هو كثير.

(٢) و يشهد بالأول موثق سماعة المتقدم

، و بالثانى فى الجملة صحيح الحداء المتقدم

(٣) لاحتمال صدور النصوص المتقدمة للتقية. لكن هذا الاحتمال مع أنه لا يجدى فى رفع اليد عن الدليل مع إمكان الجمع العرفى بينه و بين معارضه، لما تحرر فى الأصول من أنه إذا تعارضت أصالة الظهور مع أصالة الجهة تعين سقوط الأولى عن الحجية، فيتعين التصرف فى الظهور لا الحمل على التقية، و أن الحمل على التقية إنما يكون مع التعارض المستقر الذى لا يمكن معه الجمع العرفى بين الدليلين - لا يتم فى بعض المذكورات. فلاحظ صحيح محمد بن إسماعيل المتقدم فى المذى، فإنه

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٦

و لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومه كفى، و لا يجب عليه ثانياً (١)، كما أنه لو توضأ احتياطاً، لاحتمال حدوث الحدث، ثم تبين كونه محدثاً كفى، و لا يجب ثانياً.

فصل فى غايات الوضوءات الواجبة و غير الواجبة

إشارة

فصل فى غايات الوضوءات الواجبة و غير الواجبة فإن الوضوء إما شرط فى صحة فعل، كالصلاة (٢)،

كالصريح فى الاستحباب.

(١) هذا يتم لو قلنا باستحباب الوضوء عند عروض أحد الأمور المذكورة، لأن الوضوء حينئذ يكون صحيحاً واقعاً، فيترب عليه رفع الحدث الأصغر، إذ لا- يعتبر فى رفعه أكثر من وقوع الوضوء صحيحاً و إن لم ينو به رفع الحدث، كما سيأتى. و كذا يتم لو جاء بالوضوء برجاء المطلوبية الفعلية، فإنه إذا انكشف الحدث انكشف الأمر بالوضوء، فكان مطابقاً لأمره الفعلى. أما لو جاء به برجاء المطلوبية الاستحبابية، بقيد كونها كذلك، أشكلت صحة الوضوء لو لم يثبت الاستحباب، لأن احتمال عدم الاستحباب واقعاً يستلزم احتمال عدم التقرب واقعاً المعتبر فى الوضوء، و لا بد من إحراز ذلك فى صحة الوضوء. و مما ذكرنا يظهر الوجه فى الفرع الآتى.

فصل فى غايات الوضوء

(٢) إجماعاً مستفيض النقل، بل ضرورة، كما قيل. و يشهد به النصوص المتجاوزة حد التواتر،

كصحيح زرارة «لا صلاة إلا بطهور» (١)

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ١.
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٧
و الطواف (١). و إما شرط في كماله، كقراءة القرآن (٢).

و

حديث: «لا تعاد ..» (١)

و غيرهما. و قد عقد في الوسائل في أوائل الوضوء أبواباً تتضمن بعض تلك النصوص «٢».

(١) إجماعاً محكياً في خمسة عشر موضعاً - كما في مفتاح الكرامة - بل في أكثر من ذلك. و يشهد به كثير من الصحاح، كصحيح علي بن جعفر (ع): «و سألته عن رجل طاف، ثم ذكر أنه على غير وضوء فقال (ع): يقطع طوافه و لا يعتد به» [١].

(٢)

ففي رواية محمد بن الفضيل عن أبي الحسن (ع): «سألته أقرأ المصحف ثم يأخذني البول، فأقوم فأبول و أستنجي و أغسل يدي، و أعود إلى المصحف فأقرأ فيه. فقال (ع): لا حتى تتوضأ للصلاة» «٣»

و

في حديث الأربعمائه: «لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهر حتى يتطهر» «٤».

و

في رواية ابن فهد: «أن قراءة المتطهر خمس و عشرون حسنة و غيره عشر حسنات» «٥».

و ظاهر الروايتين الأولتين كراهة القراءة على غير وضوء. و عليهما يشكل الإتيان بالوضوء بقصد قراءة القرآن الكاملة، بل لا بد من الإتيان به بقصد الكون على الطهارة، أو غاية أخرى و يشير إليه في الرواية الأولى قوله (ع): «حتى تتوضأ للصلاة»

. اللهم

[١] الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٤. و في الباب أحاديث أخر دالة على المطلوب.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٨.
(٢) راجع الوسائل باب: ١، ٢، ٣، ٤ من أبواب الوضوء.
(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث: ١.
(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث: ٢.
(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث: ٣.
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٨
و إما شرط في جوازه، كمس كتابه القرآن (١). أو رافع لكراهته، كالأكل (٢).

إلا أن تكون الكراهة عبادية، لكون القراءة من العبادات، فيكون الفرد الأفضل القراءة على حال الوضوء، فيكون الوضوء شرطاً فيها، و يكون مستحباً غيرياً، و تكون من غاياته.

(١) كما سيأتى قريباً.

(٢)

ففى مصحح أبى حمزة عن أبى جعفر (ع): «يا أبا حمزة الوضوء قبل الطعام و بعده يذيان الفقر. قلت: بأبى و أمى يذهبان؟ فقال (ع): يذيان» (١)

، و نحوه غيره مما هو كثير نعم

□

فى رواية هشام بن سالم عن جعفر (ع) عن آبائه قال رسول الله (ص): «من سره أن يكثر خير بيته فليتوضأ عند حضور طعامه، و من توضأ قبل الطعام و بعده عاش فى سعة من رزقه، و عوفى من البلاء فى جسده» (٢)

، و

زاد الموسوى فى حديثه: «قال هشام: قال لى الصادق (ع): و الوضوء هنا غسل اليدين قبل الطعام و بعده» (٣).

فيحتمل حكومتها على سائر النصوص الواردة فى الباب، كما هو ظاهر الوسائل و غيره، و حينئذ فلا تصلح لإثبات استحباب الوضوء للأكل. و يحتمل اختصاص حكمته على خصوص النبوى المذكور فى الرواية

. و الظاهر الأول، كما يظهر من ملاحظة رواية الفضل ابن يونس المذكورة فى باب استحباب غسل الأيدي فى إناء واحد

«٤» من أطعمة الوسائل و غيرها من روايات الباب و غيره، فان النظر فيها يشرف على

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ١٦.

(٤) و هو باب: ٥١ من أبواب آداب المائدة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٦٩

أو شرط فى تحقق أمره، كالوضوء للكون على الطهارة (١).

أو ليس له غاية (٢)، كالوضوء الواجب بالنذر (٣)، و الوضوء المستحب نفساً (٤) إن قلنا به كما لا يبعد.

القطع بان المراد بالوضوء غسل اليدين، لا- أقل من اقتضائه الاجمال المانع من البناء على استحباب الوضوء. ثم إنه بناء على كون الروايات فيما نحن فيه مدلولها مختلف، فظاهر بعضها أنه رافع لكراهة الأكل، و بعضها ظاهر فى أنه شرط لكماله. فلاحظ.

(١) فإنه يترتب على الوضوء للمحدث بالأصغر.

(٢) يعنى: مقصودة من الأمر به أو من فعله.

(٣) فإنه لا إشكال فى رجحانه و لو لغيره، فيصح نذره، و تجب موافقته، نعم يشكل جعل هذا القسم مقابلاً لبقية الأقسام، لأن الأمر الآتى من قبل النذر لا يصلح أن يكون مشرعاً للمنذور، بل لا بد أن يكون المنذور مشرعاً من قبل أمر آخر، فيدخل فى أحد الأقسام المذكورة بل قد يشكل جعل الوضوء للكون على الطهارة فى عرض الوضوء للصلاة و نحوها مما يعتبر فيه الطهارة، لأن الغاية فى الثانى أيضاً الكون على الطهارة و الغاية فيه الصلاة، فيكون الغايتان طوليتين، لا عرضيتين.

(٤) فسره غير واحد بالوضوء للكون على الطهارة، الذى هو من الغايات التوليدية، فى قبال الوضوء المستحب غيرياً، و هو ما يستحب

لغيره من الأفعال الاختيارية للمكلف، كالصلاة و الطواف و نحوهما. و استحبابه بهذا المعنى كأنه لا خلاف فيه، كما فى كشف اللثام، و عن الطباطبائي (ره) دعوى الإجماع عليه. و يدل عليه ما دل على استحباب الكون على الطهارة مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٠

.....

مثل إطلاق قوله تعالى (وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) «١». و النبوى: «يا أنس أكثر من الطهور يزد الله تعالى فى عمرك، و إن استطعت أن تكون بالليل و النهار على الطهارة فافعل، فإنك تكون إذا مت على طهارة شهيداً» «٢».

لكن الظاهر - بقرينة جعله فى قبال الكون على الطهارة - أن المراد استحبابه لنفسه لأى مصلحة كانت و لو كانت الكون على الطهارة. و قد يشهد له ما دل على الحث على الوضوء نفسه، مثل مرسل الفقيه «الوضوء على الوضوء نور على نور» «٣».

و ما

فى الحديث القدسى الذى رواه الديلمى فى الإرشاد: «من أحدث و لم يتوضأ فقد جفانى» ، و مثله عن النبى (ص) «٤». لكن المفروغية عن استحباب الكون على الطهارة ربما توجب انصراف ما ذكر من النصوص الى استحبابه لا استحباب نفس الوضوء فى مقابله. و لا سيما مثل قوله (ع): «نور على نور»

، فان النورانية تناسب الطهارة جداً. و لعل من ذلك كان القول به ضعيفاً، بل ظاهر شيخنا الأعظم فى التنبيه الثالث من تنبيهات مبحث نية الوضوء المفروغية عن بطلانه، قال - فيما ذكره الفاضلان و الشهيد فى الذكرى من أنه لو نوى المحدث بالأصغر وضوءاً مطلقاً مقابلاً للوضوء للغايات حتى الكون على الطهارة كان باطلاً - «لو أريد به الوضوء المأتى به لا لغاية، و لا للكون على الطهارة، خرج عن المقسم و هو الوضوء المندوب، لكونه على هذا الوجه تشريعاً محرماً». مع أن البناء على ظهور هذه النصوص فى موضوعية نفس الوضوء لا بلحاظ الطهارة يوجب البناء عليه أيضاً فى بقیة

(١) البقرة ٢٢٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٤) رواهما فى الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٢، و ملحقة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧١

أما الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلاة الواجبة (١)، أداء أو قضاء، عن النفس أو عن الغير، و لأجزائها المنسية (٢)، بل و سجدتى السهو على الأحوط (٣). و يجب أيضاً للطواف الواجب (٤)،

النصوص المتعرضة لتشريعها للغايات، و حينئذ يشكل البناء على التداخل، كما سيأتى و إن كان هذا الاشكال، يختص بما إذا كان التعبير عن الشرط بالوضوء، لا بكونه على وضوء.

و على كل حال فالظاهر أنه لا يترتب على الاستحباب النفسى بهذا المعنى مزيد فائدة، إذ لعله يكفى فى تحقق التقرب بالوضوء الإتيان به بداعى المحبوبة، و لو مع الغفلة عن الكون على الطهارة، و اعتبار قصد التوصل إلى ذى المقدمة فى تحقق التقرب بالمقدمة إنما هو فى غير التوليدات أما فيها فيكفى فى تحقق التقرب بالمقدمة الإتيان بها بداعى المطلوبة فى الجملة و لو مع الغفلة عن المسبب. (١) كما عرفت.

(٢) لما عرفت فى أحكام النجاسات من أن القضاء متحد مع الأداء فى جميع الخصوصيات المعتبرة فيه شطراً أو شرطاً أو غيرهما، و إنما الاختلاف بينهما فى المحل لا غير (و دعوى): أن الطهارة شرط فى الصلاة، لا فى الأجزاء (مندفعة) بأن الصلاة عين الأجزاء. نعم لو لم يثبت كون الطهارة شرطاً فى الصلاة، بل مجرد كون الحدث قاطعاً، فلا موجب لاعتبار الطهارة فيها. إلا أن ذلك خلاف ظاهر

قوله (ع): «لا صلاة إلا بطهور»

، و نحوه.

(٣) قد تقدم وجه الاحتياط و ضعفه فى أحكام النجاسات. فراجع.

(٤) كما عرفت.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٢

و هو ما كان جزءاً للحج أو العمرة، و إن كانا مندوبين (١)، فالطواف المستحب ما لم يكن جزءاً من أحدهما لا يجب الوضوء له (٢). نعم هو شرط فى صحته صلاته. و يجب أيضاً بالنذر (٣) و العهد و اليمين. و يجب أيضاً لمس كتابة القرآن إن وجب (٤)

(١) فإنهما يجب إتمامهما بالشروع فيهما إجماعاً، كما عن المنتهى و غيره.

(٢) كما هو المشهور. و تقتضيه النصوص

كخبر عبيد: «لا بأس أن يطوف الرجل النافلة و هو على غير وضوء، ثم يتوضأ و يصلى، و إن طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ و ليصل و من طاف تطوعاً و صلى ركعتين على غير وضوء فليعد الركعتين، و لا يعيد الطواف» (١)

، و قريب منه صحيحا حريز

و محمد بن مسلم

«٢». فما عن الحلبي و المنتهى من اعتبارها فيه ضعيف.

(٣) كما عرفت.

(٤) لحرمة المس بدونه، كما هو المشهور، كما عن جماعة، بل عن المختلف و ظاهر البيان و التبيان الإجماع عليه. و استدل عليه بقوله تعالى:

﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (٣). و لكن يشكل بأن الظاهر منه - بقرينة السياق - كونه حكاية عن وصف خارجي للقرآن، لا جعل حكم

التشريعي و لا سيما بملاحظة ظهور المطهر - بالفتح - فى المعصوم، لا ما يعم المتطهر و لا ينافى ذلك ما

فى خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن (ع): «المصحف لا تمسه على غير طهر، و لا جنباً، و لا تمس خطه، و لا تعلقه

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٧، ٣.

(٣) الواقعة ٧٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٣

.....

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١).

لإمكان أن يكون المراد الاستدلال على تعظيم الله تعالى للقرآن، المناسب لكرهه الأمور المذكورة. بل ظهور الذيل في كونه تعليلاً لجميع ما ذكر في الصدر يعين ذلك، إذ لا- يعتبر في جواز بعضها الطهارة جزءاً، فتكون الرواية على ما قلناه. و من ذلك يشكل الاستدلال بها على المقام، لأن قرينه السياق و التعليل المذكور يناسب الكراهة جداً.

نعم يدل عليه

مرسل حريز: «كان إسماعيل بن أبي عبد الله (ع) عنده، فقال (ع): يا بني اقرأ المصحف، فقال: إني لست على وضوء فقال (ع): لا تمس الكتاب، و مس الورق و اقرأه» (٢).

و ما

في معتبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع): «ومن قرأ في المصحف و هو على غير وضوء. فقال (ع): لا بأس، و لا يمس الكتاب» (٣). و ضعف السند- لو تمّ في الثاني- ينجر بما عرفت. و منه يظهر ضعف ما عن الشيخ في المبسوط و الحلّي و الأردبيلي و غيرهم من الخلاف في ذلك.

ثم إن جعل المس غاية للوضوء لا يخلو من إشكال، لأن المتوقف على الوضوء جواز المس، لا نفس المس فلا يكون الأمر بالوضوء غيراً، بل يكون عقلياً من باب لزوم الجمع بين غرضي الشارع، فاذا وجب المس بالنذر أو بغيره لم يكن ذلك الوجوب كافياً في تشريع الوضوء، لعدم كونه مقدمة له، بل هو مقدمة لجوازه، و الجواز ليس من فعل المكلف، و الوجوب الغيرى إنما يتعلق بما هو مقدمة لفعل المكلف إذا وجب.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٤

بالنذر (١)، أو لوقوعه في موضع يجب إخراج منه، أو لتطهيره إذا صار متنجساً و توقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته، و لم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجباً لهتك حرمة، و إلا- وجبت المبادرة من دون الوضوء (٢). و يلحق به أسماء الله (٣) و صفاته الخاصة، دون أسماء الأنبياء (٤) و الأئمة عليهم السلام، و إن كان أحوط. و وجوب الوضوء في المذكورات- ما عدا النذر و أخويه- إنما هو على تقدير كونه محدثاً.

(١) صحة نذر المس تتوقف على رجحانه في نفسه، كما عن جماعة، لكنه غير ثابت. أو لرجحانه لغيره، لتوقف الواجب المنذور عليه، كما قد يتفق.

(٢) لسقوط حرمة المس حينئذ، للمزاحمة بالواجب الأهم. نعم لو أمكن التيمم بقصد الكون على الطهارة وجب. نظير التيمم لضيق وقت الصلاة.

(٣) كما عن جماعة منهم أبو الصلاح. لفحوى المنع عن مس كتابة القرآن. لكنها غير ظاهرة، لأن مهانة الحدث ليست من الأمور

العرفية، ليمكن أن تنتقل الى الذهن من الكلام، ليتعدى عن مورده الى ما هو أولى. فتأمل. و كأنه لأجل ذلك لم يتعرض له الكثير من الأصحاب أو الأكثر. و سيأتي إن شاء الله في أحكام الجنابة ما له دخل في المقام.

(٤) للأصل، و عن كشف الالتباس الإلحاق أيضاً، للفحوى.

و الاشكال فيها هنا أظهر. و لذا لا يتوهم أن مس المحدث بدن النبي (ص) أو أحد الأئمة عليهم السلام حرام، مع أنه أولى من مس أسمائهم.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٥

و إلا- فلا يجب (١)، و أما في النذر و أخويه فتابع للنذر، فان نذر كونه على الطهارة لا يجب إلا إذا كان محدثاً، و إن نذر الوضوء التجديدي وجب و إن كان على وضوء.

[(مسألة ١): إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً يجب عليه نقضه، ثم الوضوء]

(مسألة ١): إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاة وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً يجب عليه نقضه (٢)، ثم الوضوء. لكن في صحة مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل (٣).

(١) لعدم الموجب له في ظرف حصول الطهارة التي هي الشرط في الغايات المذكورة.

(٢) يعني: بالحدث، مقدمة لتوصيف الوضوء بكونه رافعاً.

(٣) لكون الوضوء المنذور في الفرض و ان كان راجحاً في نفسه إلا أن وصف كونه رافعاً للحدث لما كان مستلزماً لنقض الطهارة المرجوح كان مرجوحاً، و يعتبر في المنذور أن يكون راجحاً بذاته و وصفه، كما هو المحكى عن جماعة من الأساطين، بل هو الظاهر، لا- من جهة النصوص، حتى يقال: المتيقن منها اعتبار كونه راجحاً بذاته، و اعتبار رجحان الوصف مخالف لعموم ما دل على لزوم الوفاء بالنذر. بل من جهة أن معنى صيغة النذر- أعني قول الناذر: «لله على كذا»- يتوقف على أن يكون المنذور راجحاً محبوباً لله تعالى، سواء أ كانت اللام الداخلة على لفظ الجلالة للملك- كما هو الظاهر- فيكون معنى قول الناذر: «لله على كذا»: جعلت لله على كذا، أم لام الالتزام، فيكون معناه: التزمت لله تعالى. أما على الأول فلأن اعتبار الملكية للشيء يتوقف على كون الشيء محبوباً للمالك و مرغوباً فيه له، و لذا لا يصح أن تقول: لزيد على أن يخطئ ثوبى، كما يصح أن تقول: لزيد على أن أخطئ ثوبه. و أما على مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٦

.....

الثاني فكذاك، إذ لا يصح اعتبار مفهوم الالتزام للغير بشيء إذا لم يكن راجحاً في نظره، لأن معنى الالتزام له الالتزام لأجله، و لا معنى لكون الالتزام لأجل الغير إذا لم يكن الملتزم به محبوباً لذلك الغير. فلا يصح أن تقول: التزمت لأجلك أن أهدم دارك، كما يصح أن تقول: التزمت لأجلك أن ابني دارك.

إذا عرفت هذا تعرف أن القيود المرجوحة المأخوذة في موضوع النذر (تارة): يكون التقييد بها تمام المنذور، فيبطل النذر، كما لو نذر أن يوقع صلاته الواجبة في الحمام، بحيث يكون المقصود نذر إيقاعها في الحمام و كونها فيه لا نذر نفس الصلاة (و اخرى): يكون بعض المنذور، كما لو نذر أن يصلي صلاة في الحمام، فيكون المنذور نفس الصلاة و كونها في الحمام و حكمه بطلان نذر التقييد، و حينئذ فإن كان النذر المتعلق بالذات و التقييد منشأ بنحو وحدة المطلوب بطل في الذات، و إن كان بنحو تعدد المطلوب صح في الذات فقط (و ثالثة): يكون خارجاً عن المنذور بأن يكون لوحظ مرآة للذات الملازمة للتقييد، فيكون تمام المنذور نفس الذات، و

حينئذ صح النذر إذا كانت الذات راجحة في الجملة في حال القيد من دون لزوم ارتكاب أمر مرجوح، كما لو نذر ذات الصلاة التي تكون في الحمام، بجعل الموصول معرّفًا لتلك الذات المخصوصة. وكأنه إلى ما ذكرنا أشار كاشف اللثام في صلاة النذر ان اشتراط المزية في المكان إنما هو إذا كان النذر نذرين، كأن يقول: لله على أن أصلي ركعتين، وأصليهما في مكان كذا. أما لو قال: لله على أن أصلي ركعتين في مكان كذا. فمصحح النذر إنما هو رجحان الصلاة فيه على تركها، وهو حاصل وإن كرهت فيه، لأن الكراهة إنما هي قلة الثواب، انتهى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٧

[(مسألة ٢): وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام]

(مسألة ٢): وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام:

(أحدها): أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء (١)، كالصلاة (الثاني): أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني غير المشروط بالوضوء، مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلا مع الوضوء (٢).

و أما ما نحن فيه - أعني: نذر الوضوء الراجع - فالظاهر أنه ليس من قبيل الأقسام المذكورة، بل هو قسم آخر لأن الوضوء الراجع إنما يشرع على تقدير الحدث، فإذا كانت مشروعيته على هذا التقدير كان نذره صحيحاً أيضاً منوطاً بذلك التقدير، نظير نذر التوبة، فإنه لا يصح إلا على تقدير الذنب، ولا يكون مقتضياً لفعل الذنب، وكذلك في المقام نذر الوضوء الراجع لا يكون مقتضياً لفعل الحدث. فلو نذره على نحو يكون مقتضياً لفعل الحدث كان باطلاً، لأنه غير راجح، وكذا نذر التوبة على نحو يكون مقتضياً لفعل الذنب، و نذر استعمال الدواء على نحو يكون مقتضياً لفعل المرض. وبالجملة: نذر الوضوء الراجع إن كان المقصود منه نذره على تقدير الحدث فهو صحيح، ولكنه لا يقتضى نقض الطهارة، وإن كان المقصود نذره مقيداً بالحدث على نحو يقتضى الحدث، لكونه من قبيل قيد الواجب، فهو غير مشروع. ثم إن قول المصنف (ره) على إطلاقه إشارة إلى صحته في بعض الفروض، كما لو كان نقض الحدث راجحاً، لكون حبسه موجباً للضرر المعتد به، فيصح حينئذ نذر الوضوء بذاته وقيدته.

إلا أن يقال: إن وجوب دفع الضرر أو رجحانه لا يقتضى مرجوحية الطهارة.

(١) و حينئذ فوجوب الوضوء بالنذر للمقدمة للمندور.

(٢) هذا النذر - مع أنه غير صحيح، لأنه نذر لترك الراجح، إذ

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٨

فحينئذ لا- يجب عليه القراءة. لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ (الثالث): أن ينذر أن يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء. كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء. فحينئذ يجب الوضوء و القراءة (الرابع): أن ينذر الكون على الطهارة (الخامس): أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهارة.

و جميع هذه الأقسام صحيح. لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث أن صحته موقوفه على ثبوت الاستحباب النفسي للوضوء و هو محل اشكال. لكن الأقوى ذلك (١).

[(مسألة ٣): لا فرق في حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن]

(مسألة ٣): لا- فرق في حرمة مس كتابة القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن (٢)، و لو بالباطن، كمسها باللسان أو بالأسنان. و الأحوط ترك المس بالشعر أيضاً. و ان كان لا يبعد عدم حرمة (٣).

القراءة على غير وضوء لا- تخرج عن أن تكون راجحة- غير مطابق لقوله «الثاني أن ينذر..»، فإنه يتضمن أن المنذور الوضوء على تقدير القراءة بنحو الشرط المتأخر، وهو غير نذر ترك القراءة بلا وضوء. و فرق واضح بينهما مفهوماً، و حكماً، و ثمره، فإنه لو تعذر عليه الوضوء جازت القراءة على الأول و حرمت على الثاني، على تقدير صحته.

(١) قد تقدم الكلام فيه.

(٢) للإطلاق. و قيل بالاختصاص بباطن الكف، و عن جماعة الاختصاص بما تحله الحياة. و تردد شيخنا الأعظم (ره) في السن و الظفر، و كل ذلك غير ظاهر في قبال الإطلاق.

(٣) لقصور الأدلة عن شموله. بل هو نظير المس بثوبه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٧٩

[(مسألة ٤): لا فرق بين المس ابتداءً أو استدأمة]

(مسألة ٤): لا فرق بين المس ابتداءً أو استدأمة (١)، فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً، و كذا لو مس غفلة ثم التفت أنه محدث.

[(مسألة ٥): المس الماحي للخط أيضاً حرام]

(مسألة ٥): المس الماحي للخط أيضاً حرام (٢)، فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبة.

[(مسألة ٦): لا فرق بين أنواع الخطوط]

(مسألة ٦): لا فرق بين أنواع الخطوط (٣) حتى المهجور منها، كالكوفي. و كذا لا فرق بين أنحاء الكتابة من الكتب بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر (٤) أو العكس.

(١) للإطلاق.

(٢) لأنه لا يخرج عن كونه من مس المحدث للكتابة، و المحو إنما يكون بالمس.

(٣) للإطلاق. و مثله ما بعده.

(٤) قد جَوَّز في المستند المس فيه، و في المقلوب، و فيما ليس بظاهر- و إن ظهر بعد عمل، كمقابلة النار- لخروج ذلك عن المتعارف. لكن عرفت أن التعارف لا يعول عليه في رفع اليد عن الإطلاق. نعم استشكل شيخنا الأعظم رحمه الله في الكتابة بالحفر، لعدم كون الكتابة مما يقبل المس و مثله الكتابة بالتخريم، كما في الشباييك المحرمة. و هو في محله في الثانية.

اللهم إلا أن يعلم بعدم الفرق في الحكم. و أما في الأولى فغير ظاهر، لأن المراد من مس الكتابة مس محل الكتابة، و هو ممكن فيها. و ربما يتأمل في صدق الكتابة على البياض الحادث من إدارة السواد على صورة الحرف، و في مثل الشباييك المخرمة التي يحدث من إشراق الشمس عليها نور للشمس في الأرض بصورة الكتابة أو ظل كذلك، لكن الإنصاف أن إطلاق كتابة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٠

[(مسألة ٧): لا فرق في القرآن بين الآية و الكلمة]

(مسألة ٧): لا فرق في القرآن (١) بين الآية والكلمة، بل والحرف وإن كان يكتب ولا يقرأ (٢) كالألف في (قَالُوا) * و (آمَنُوا) *. بل الحرف الذي يقرأ ولا يكتب إذا كتب (٣)، كما في الواو الثاني من (دَاوُدَ) * إذا كتب بواوين، و كالألف في (رحمن) و (لقمن) إذا كتب كرحمان و لقمان.

[(مسألة ٨): لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب]

(مسألة ٨): لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب، بل (٤)

القرآن شامل للجميع.

(١) يعني في الجزء الممسوس منه.

(٢) فإنه جزء من الكتابة عرفاً، فيحرم مسه كغيره من أجزائها.

(٣) هذا إذا لم يعد غلطاً زائداً، وإلا- كان خارجاً عن الكتابة، ولا مانع من مسه، ولعل واو (داود) من الثاني، و ألف (رحمن) من الأول. اللهم إلا أن يقال: إن مقتضى الإطلاق عدم الاختصاص بالكتابة المصطلحة.

(٤) وربما يتوهم اختصاص الحكم بمس الجزء في ضمن مجموع القرآن، لأنه الظاهر من الآية والرواية. وفيه: أن الظاهر من قوله (ع):

«لا يمس الكتاب»

أن الموضوع مس الكتابة، والاقتصار على مورده جمود لا يساعد عليه العرف.

نعم صرح الشهيد في الذكري «١» بجواز مس الدراهم المكتوب عليها القرآن،

لخبر محمد بن مسلم عن الباقر (ع): «إني لأوتى بالدراهم فأخذه و إني لجنب، ثم ذكر أن عليه سورة من القرآن.

و كأنه يريد بالخبر صحيح البنزطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (ع) «٢». لكن يظهر

(١) في الملحق الأول للمقام الرابع في النفاس ص: ٣٤.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨١

لو وجدت كلمة من القرآن في كاغذ، أو نصف الكلمة (١)، كما إذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضاً.

[(مسألة ٩): في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب]

(مسألة ٩): في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب (٢).

من الأصحاب عدم العمل به، ولذا لم يتعرضوا لاستثناء مورده. نعم استدل (ره)- مضافاً الى الخبر المذكور- بالخرج. و كأنه يريد الإشارة الى أن الدراهم المسكوكة في عصر الأئمة (ع) كانت مكتوباً عليها القرآن فلو حرم المس لزوم الحرج المؤدى إلى الهرج والمرج، وانتفاء ذلك يدل على انتفاء التحريم. و ما ذكره (ره) قريب، ولكنه لا يخلو من تأمل، و لو تم لجري في اسم الله تعالى، فان تلك الدراهم مكتوب عليها كلمة التوحيد والشهادة بالرسالة. و احتمال اختصاص الدراهم بالجواز ضعيف، لأن هذا الاختصاص لو كان لبان و لم يبق على هذا الخفاء.

ثمَّ لو تَمَّ الجواز في الدراهم لم يبعد الاقتصار في الحرمه على المصحف فلا يشمل الآيات المكتوبة على الجدار و نحوه مما لم يصدق عليه المصحف.

(١) مع ثبوت عنوان القرآن لها، و إلا فقد يكون للهيئة القائمية بالحروف دخل فيه، فمع ارتفاع الهيئة بالفصل لا مانع من المس، كما لو كتب آية من القرآن بحب الحنطة، ثمَّ شَوَّش الترتيب، فإنه يجوز مس الحب مع كونه مادة للكتابة.

(٢) فإنه المتعين بعد عدم إمكان الالتزام بالحرمه و لو مع قصد غير القرآن، و لا الالتزام بالإباحه مع قصد القرآنية. بل لعله يمكن دعوى اعتبار القصد حتى في المختص، لعدم صدق كتابة القرآن بدونه، كما قيل في القراءة أيضاً، بل لعله الظاهر، كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٢

[(مسألة ١٠): لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، واللوح، والأرض، والجدار، والثوب]

(مسألة ١٠): لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، واللوح، والأرض، والجدار، والثوب، بل و بدن الإنسان (١)، فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء، بل يجب محوه أولاً ثمَّ الوضوء.

[(مسألة ١١): إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه]

(مسألة ١١): إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه، لأنه ليس خطأ. نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة (٢)، كما البصل فإنه لا أثر له إلا إذا أحمى على النار.

[(مسألة ١٢): لا يحرم المس من وراء الشيئ و إن كان الخط مرئياً]

(مسألة ١٢): لا يحرم المس من وراء الشيئ (٣) و إن كان الخط مرئياً، و كذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط

و يمكن الفرق بأن الكتابة للشيء عبارة عن ترتيب الحروف بنحو يحكى عن ذلك الشيء، فيصدق و لو مع عدم قصده، و لا كذلك القراءة للشيء، فإنها تتوقف على ملاحظة المقروء. لكن التأمل يقضى بأنه إن لوحظت إضافة الكتابة أو القراءة إلى الشيء نحو إضافة الفعل إلى مفعوله، توقف الصدق على لحاظ المفعول، و إن لوحظت الإضافة بمعنى اللام لم تتوقف على لحاظ المضاف إليه، و لا فرق بين القراءة و الكتابة و أمثالهما. و عليه فعدم اعتبار قصد الكاتب في المختص يتوقف على ظهور الدليل في كون الإضافة بمعنى اللام لا- من إضافة الفعل إلى مفعوله، و هو محل تأمل أو منع. اللهم إلا أن يستفاد تحريم المس مع عدم القصد من تنقيح المناط. فتأمل.

(١) للإطلاق.

(٢) لوجوده واقعاً و إن لم يدركه الحس، فيشملة الإطلاق.

(٣) فإنه ليس مساً حقيقياً للكتابة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٣

تحتة، و كذا المنطبع في المرأة. نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه (١)، خصوصاً إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف طرداً.

[مسألة ١٣: في مس المسافة الخالية التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين - مثلاً - إشكال، أحوطه الترك]

(مسألة ١٣): في مس المسافة الخالية التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين - مثلاً - إشكال، أحوطه الترك (٢).

[مسألة ١٤: في جواز كتابته المحدث آية من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال]

(مسألة ١٤): في جواز كتابته المحدث آية من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال، ولا يبعد عدم الحرمة، فإن الخط يوجد بعد المس (٣). وأما الكتب على بدن المحدث وإن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة (٤)، خصوصاً إذا كان بما يبقى أثره (٥).

[مسألة ١٥: لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس]

(مسألة ١٥): لا يجب منع الأطفال والمجانين من المس (٦)،

-
- (١) للإطلاق، الشامل للكتابة المقلوبة، كما تقدم.
 - (٢) لكنه ضعيف لخروجه عن الكتابة.
 - (٣) مضافاً إلى الإشكال المتقدم في مس الكتابة إذا كانت بالحفر.
 - (٤) وإن كان مقتضى الجمود على لفظ مس الكتابة عدمها، لاتحاد الماس والممسوس، إلا أن الظاهر من المس ما يعم الفرض.
 - (٥) أما إذا لم يبق أثره فالظاهر عدم الحرمة، لعدم تحقق الكتابة حقيقة بل هو صورة كتابة. بل يمكن الاشكال فيما يبقى أثره بأن المس يتوقف على الاثنية بين الماس والممسوس، وهي غير حاصله في الفرض.
 - اللهم إلا أن يستفاد ذلك بتنقيح المناط.
 - (٦) كما قواه في الجواهر، وحكى عن روض الجنان وغيره. للأصل وقصور النصوص عن إثباته، لاختصاص دلالتها بالتحريم على الماس المرفوع
- مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٤
- إلا إذا كان مما يعد هتكاً. نعم الأحوط عدم التسبب لمسهم (١).
- ولو توضأ الصبي المميز فلا إشكال في مسه، بناءً على الأقوى من صحة وضوئه وسائر عباداته (٢).

[مسألة ١٦: لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن]

(مسألة ١٦): لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور والجلد والغلاف (٣). نعم يكره ذلك. كما أنه يكره تعليقه وحمله.

عن الطفل والمجنون بحديث رفع القلم

«١». وعن ظاهر المعتمد والمنتهى والسرائر وغيرها الوجوب. لمنافاته للتعظيم. ولإطلاق الآية، وعدم اختصاص الخطاب فيها بالماس. وفيه: أن التعظيم غير واجب، والآية قد عرفت الإشكال في التمسك بها. نعم لو أمكن التمسك بها كان إطلاقها محكماً، لو لا دعوى السيرة على الجواز، بل لو لا وضوح الجواز للزم الهرج والمرج المؤديان إلى السؤال، وتعرف الحال، كما لا يخفى بأدنى تأمل.

- (١) لكنه ضعيف، للأصل، وإن قلنا بحرمة التسبب إلى فعل الحرام لعدم كونه حراماً في حق الطفل، نظير ما إذا اضطر المكلف إلى شرب النجس فحلّ له ذلك، فإنه يجوز التسبب إلى وقوعه. واحتمال شمول النص للمس و لو ببدن الغير خلاف الظاهر.
- (٢) لعموم أدلة المشروعية، وقصور حديث رفع القلم عن الحكومة عليها، لأن ذلك خلاف الامتنان كما نبهنا عليه سابقاً.
- (٣) كما هو المعروف، بل ظاهر غير واحد أنه من المسلّمات، وعن المنتهى وفي الحدائق نفى الخلاف فيه. ولأجل ذلك حُمل النهي عن مس المصحف وتعليقه في رواية إبراهيم بن عبد الحميد المتقدمة
- «٢» على الكراهة. مضافاً

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١١.

(٢) تقدمت في أوائل الفصل عند الكلام في وجوب الوضوء لمس القرآن. وكذا مرسل حريز.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٥

[مسألة (١٧): ترجمة القرآن ليست منه]

(مسألة ١٧): ترجمة القرآن ليست منه (١) بأي لغة كانت، فلا بأس بمسها على المحدث (٢). نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات (٣).

[مسألة (١٨): لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن وان كان يابساً]

(مسألة ١٨): لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن وان كان يابساً، لأنه هتك (٤)، وأما المتنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة، فيجوز للمتوضئ أن يمس القرآن باليد المتنجسة، وان كان الأولى تركه.

[مسألة (١٩): إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله]

(مسألة ١٩): إذا كتبت آية من القرآن على لقمة خبز لا يجوز للمحدث أكله (٥)، وأما للمتطهر فلا بأس، خصوصاً إذا كان بنية الشفاء أو التبرك.

إلى أنه مقتضى الجمع بينه وبين ما

في مرسل حريز من قوله (ع): «و مس الورق»

. نعم عن السيد (ره) القول بمضمونها. ولا يحضرني كلامه.

ولعل محمله محمل الرواية.

(١) لأن القرآن عبارة عن الألفاظ المخصوصة، فلا يعم كل لفظ حاكٍ عن المعنى.

(٢) للأصل.

(٣) لصدق اسمه تعالى على كل ما كان حاكياً عن الذات الأحديّة بأي لغة كان.

(٤) لا- مجال للعرف في تشخيص الهتك بوضع النجس أو المتنجس، لأن النجاسة فيهما ليست من الأمور العرفية، و مجرد حكم الشارع بها لا يوجب صدق الهتك عندهم، بل المرجع فيه ارتكاز المشرعة. ولأجل ذلك يمكن الفرق بين النجس و المتنجس، وإن كان كل منهما نجساً.

(٥) إذا استلزم مس الكتابة و لو بباطن البدن، لما عرفت من عدم مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٦

[فصل فى الوضوءات المستحبة]

إشارة

فصل فى الوضوءات المستحبة

[(مسألة ١): الأقوى - كما أشير إليه سابقاً - كونه مستحباً فى نفسه]

(مسألة ١): الأقوى - كما أشير إليه سابقاً - كونه مستحباً فى نفسه (١)، و إن لم يقصد غاية من الغايات، حتى الكون على الطهارة، و إن كان الأحوط قصد إحداها.

[(مسألة ٢): الوضوء المستحب أقسام]

إشارة

(مسألة ٢): الوضوء المستحب أقسام (أحدها): ما يستحب فى حال الحدث الأصغر فيفيد الطهارة منه. (الثانى): ما يستحب فى حال الطهارة منه كالوضوء التجديدى. (الثالث): ما هو مستحب فى حال الحدث الأكبر، و هو لا يفيد طهارة (٢) و إنما هو لرفع الكراهة، أو لحدوث كمال فى الفعل الذى يأتى به، كوضوء الجنب للنوم، و وضوء الحائض للذكر فى مصلاها.

الفرق بين الظاهر و الباطن. و مع ذلك غير ظاهر. أما لو لم يستلزم المس كما لو تفرقت أجزاء اللقمة بالمضغ على نحو زالت الهيئة المعتبرة فى صدق القرآن - كما تقدم - جاز الأكل.

فصل فى الوضوءات المستحبة

(١) قد عرفت أنه محل تأمل. و قد عرفت أنه يكفى فى جواز التقرب بالوضوء مع قطع النظر عن غايته من الغايات كونه مأموراً به، و هو معلوم على كل حال، و خصوصية كون الأمر نفسياً أو غيرياً لا توجب اختلافاً فى صحة التقرب.

(٢) يعنى من الحدث الأكبر. لكن لا يبعد أن يفيد مرتبة من الطهارة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٧

[أما القسم الأول فلا أمور]

أما القسم الأول فلا أمور (الأول): الصلوات المندوبة (١):

و هى شرط فى صحتها أيضاً (الثانى): الطواف المندوب (٢)، و هو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمره و لو مندوبين. و ليس شرطاً فى صحتها. نعم هو شرط فى صحة صلاته (٣) (الثالث):

التهيؤ للصلاة فى أول وقتها (٤)، أو أول زمان إمكانها إذا لم يمكن

(١) كما تقدم.

(٢) بلا ريب، كما في الجواهر، و محل وفاق، كما في المفتاح. وقد يقتضيه إطلاق خبر علي بن الفضل عن أبي الحسن (ع): «إذا طاف الرجل بالبيت و هو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف، و هو كمن لم يطف» (١).

اللهم إلا أن يحمل على طواف الفريضة جمعاً. وقد يقتضيه

النبوي المشهور: «الطواف بالبيت صلاة» (٢).

و لكن الظاهر منه أنه في غير ما نحن فيه و أمثاله من الأحكام.

(٣) كما تقدم.

(٤) كما عن جماعة، منهم العلامة و الشهيد. للمرسل عن الذكرى من

قولهم عليهم السلام: «ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها» (٣).

و عن النهاية أنه قال: «للخبر». مضافاً إلى ما دلّ على استحباب إيقاع الصلاة في أول وقتها أو أول زمان إمكانها من النصوص الكثيرة.

و ما دل على استحباب المسارعة إلى فعل الخير. لكنه يتم بناءً على عدم وجوب الوضوء قبل الوقت، كما هو المتسالم عليه ظاهراً. و ما

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١١.

(٢) كنز العمال في الفصل الرابع في الطواف و السعي حديث: ٢٠٦، ج ٣ ص ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٨

.....

عن كشف اللثام، من أن الخبر لم أعثر عليه، و أما الاعتبار فلا أرى الوضوء المقدم إلا ما يفعل للكون على الطهارة، و لا معنى للتأهب للفرص.

ضعيف، إذ يكفي في المقام- بناءً على التسامح- إرسال الشهيد و العلامة للخبر. و الاستحباب للكون غير الاستحباب للتهيؤ، لاختلاف موضوعيهما فللمكلف الإتيان بالوضوء بداعي أيهما شاء.

نعم ربما قيل: إن استحباب الصلاة في أول الوقت إنما يقتضى استحباب الطهارة حينئذ، و هي لا تستند إلى الوضوء قبل الوقت، إذ الوضوء مهما وُجد ترتب عليه حدوث الطهارة، أما بقاؤها فلا يستند إلى الوضوء لانعدامه بعد وجوده، لأنه فعل غير قار، و لا إلى الحدود، لاتحاد الحدوث و البقاء وجوداً، فيمتنع أن يكون أحدهما علّة للآخر و إنما يستند البقاء الى استعدادات الذات، فيكون الوضوء و بقاء الطهارة من قبيل المتلازمين لا يكون الأمر النفسى أو الغيرى بأحدهما داعياً إلى فعل الآخر، فالوضوء دائماً إنما يفعل بداعي الكون على الطهارة، و هذا الاشكال- على تقدير تماميته- مانع عن فعل الوضوء بداعي أمر الغايات الاختيارية للمكلف إذا كانت مشروطة بالطهارة، لا نفس الوضوء، و لا يختص بالمقام.

(و فيه): أنه شبهة في مقابل الضرورة، إذ جميع الغايات الاختيارية إنما تترتب على بقاء مقدماتها لا حدوثها، فان الصعود على السطح إنما يتوقف على بقاء نصب السلم لا حدوثه، فلو بنى على ذلك امتنع تعلق الأمر الغيرى بها لو قيل بوجوب المقدمة الموصلة، و ذلك كما ترى.

(و يمكن) دفعه بأن البقاء و إن كان مستنداً الى الاستعداد، إلا أن الاستعداد مستند إلى الوضوء الذي هو علة الحدوث، و لا ينافيه عدم الوضوء في حال البقاء، لأن الاستعداد ليس من قبيل الوجود، بل هو سابق عليه، مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٨٩
إتيانها في أول الوقت (١). و يعتبر أن يكون قريباً من الوقت أو زمان الإمكان، بحيث يصدق عليه التهيؤ (٢).

فيمكن أن يستند إلى المعدوم، فان عدم المانع من أجزاء العلة التامة، و لا دخل له في المعلول إلا من حيث تأثيره في حفظ القابلية و الاستعداد.

فعلى هذا يكون الوضوء قبل الوقت مستحباً، نظير استحباب الغسل قبله لمن أراد الصوم تطوعاً.
نعم يشكل الاستدلال المذكور بان استحباب المبادرة و المسارعة فرع مشروعية الفعل، فاذا كانت مشروعية الصلاة مشروطة بالوقت كان استحباب المبادرة إليها مشروطاً به، فيكون استحباب مقدمته أيضاً مشروطاً، و التفكيك بين استحباب الشيء و استحباب مقدمته في الاشتراط و الإطلاق غير معقول.

إلا- أن يقال: و إن لم يمكن التفكيك بينهما في الاشتراط و الإطلاق، لكن يمكن التفكيك في كيفية الاشتراط بأن تكون المسارعة مشروطة بالوقت على نحو الشرط المتقدم، و الوضوء مشروطاً به بنحو الشرط المتأخر. و لا يرد الإشكال بأنه قبل تحقق الشرط لا استحباب نفسى فكيف يتحقق حينئذ الاستحباب الغيرى؟! إذ يدفعه أن الشرط للاستحباب النفسى ليس الوجود الخارجى، بل الوجود الذهنى، فقبل تحقق الشرط خارجاً يكون الاستحباب النفسى حاصلًا، لكنه منوط بالشرط، فلا- مانع من أن يحدث من مثل هذا الوجوب المنوط وجوب غيرى أيضاً منوط قبل تحقق الشرط. و بهذا يندفع الإشكال فى كثير من الأبواب. فلاحظ.

(١) هذا لا يقتضيه المرسل المحكى عن الذكرى.

(٢) هذا مما لا تقتضيه الأدلة المتقدمة، و إنما يقتضيه مفهوم التهيؤ المذكور فى كلام الأصحاب.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٠

(الرابع): دخول المساجد (١). (الخامس): دخول المشاهد المشرفة (٢). (السادس): مناسك الحج (٣). مما عدا الصلاة و الطواف. (السابع). صلاة الأموات (٤). (الثامن): زيارة أهل القبور (٥).

(١)

ففى مصحح مرازم بن حكيم عن الصادق (ع): «عليكم بإتيان المساجد، فإنها بيوت الله تعالى فى الأرض، من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه، و كتب من زواره» (١)
، و قريب منه غيره.

(٢) لا يحضرنى خبر يدل عليه بالخصوص. و كأنه لذلك جعلها فى النجاء ملحقه بالمساجد. و لعل وجه الإلحاق ما قد يستفاد من بعض الأخبار أنها بيوت الله. فتأمل. و عن ابن حمزة أنه ألحق بالمساجد كل مكان شريف. و هو أعلم بما قال.

(٣)

ففى صحيح معاوية بن عمار: «لا بأس أن تقضى المناسك كلها على غير وضوء، إلا الطواف بالبيت، فان فيه صلاة. و الوضوء أفضل» (٢).

فى خبر يحيى الأزرق: «و لو أتم مناسكه بوضوء كان أحب إلى» (٣).

(٤)

ففى رواية عبد الحميد: «قلت لأبى الحسن (ع): الجنازة يخرج بها و لست على وضوء، فان ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاة، أ يجوزنى أن أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ قال (ع): تكون على طهر أحب إلى» (٤).

(٥) كما عن جماعة. و يظهر مما عن الذكرى و المدارك أن به رواية،

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعى حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩١

(التاسع): قراءة القرآن (١)، أو كتبه (٢)، أو لمس حواشيه، أو حمله (٣). (العاشر): الدعاء و طلب الحاجة من الله تعالى (٤).

بل عن الدلائل أن فى الخبر تقييدها بالمؤمنين.

(١) كما تقدم.

(٢)

ففى خبر ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع): «عن الرجل أ يحل له أن يكتب القرآن فى الألواح و الصحيفة و هو على غير وضوء؟ قال (ع): لا» (١)

، المحمول على الاستحباب إجماعاً ظاهراً. و قد يقتضيه ما دل على كتابة الحائض للتعويد

» (٢). فتأمل.

(٣) لما تقدم من رواية ابن عبد الحميد

. لكن فى إثبات الاستحباب به ما لم يقدّم دليل على استحباب المس و الحمل إشكال ظاهر.

(٤)

ففى صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله (ع): «من طلب حاجته و هو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه» (٣).

و طلب الحاجة ربما يشمل الدعاء، و إن كان الظاهر منه السعى نحوها. و لعل استحبابه للدعاء يستفاد من النصوص التى لا تحضرنى. و لذا اشتهر عدّ الطهارة من شروطه. هذا و ربما استشكل فى ظهور الصحيح المذكور فى استحباب الوضوء للحاجة بل ظاهره أن الحاجة بدون الوضوء لا تقضى.

وفيه - كما فى الحقائق و الجواهر - أن الظاهر من العبارة المذكورة.

الحث على الوضوء، نظير ما ورد [١] فى كثير من المستحبات بل أكثرها

[١] و كذا الحال فى جملة من الموارد الآتية كالأخمس عشر و السابع عشر و غيرهما، فان ظاهر أدلتها تشريع الوضوء و الأمر به عندها. و حينئذ لا مانع من إمكان التقرب بالوضوء لأجله مع قطع النظر عن الغايات الأخر، نعم يشكل ذاك بالنسبة إلى مس القرآن، لقصور دليله عن إفادة ذلك، فتأمل. (منه دام ظله العالى)

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الحيض حديث: ١، ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٢

(الحادى عشر): زيارة الأئمة و لو من بعيد (١). (الثانى عشر):

سجدة الشكر (٢)، أو التلاوة (٣). (الثالث عشر):

الأذان (٤) و الإقامة (٥). و الأظهر شرطيته فى الإقامة (٦).

من أنواع الترغيب و الترهيب.

(١) ففى الجواهر أن النصوص الواردة فى الطهارة لزيارتهم بل الغسل أكثر من أن تحصى، كما لا يخفى على من لاحظ الكتب المؤلفة فى ذلك.

(٢)

ففى خبر عبد الرحمن بن الحجاج: «من سجد سجدة الشكر و هو متوضىئ كتب الله له بها عشر صلوات و محى عنه عشر خطايا عظام» (١).

(٣) كما ربما يستفاد من

رواية أبى بصير عن الصادق (ع): «إذا قرئ بشيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد، و إن كنت على غير وضوء و إن كنت جنباً، و إن كانت المرأة لا تصلى» (٢).

، و نحوه غيره.

فتأمل.

(٤) عليه فتوى العلماء، كما عن المعبر، و إجماعهم، كما عن المنتهى

للنبوى: «حق و سنّة أن لا يؤذن أحد إلا و هو طاهر» (٣).

و:

عن الدعائم: «لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر، و يكون على طهر أفضل و لا يقيم إلا على طهر» (٤).

(٥) إجماعاً.

(٦) كما عن مصباح السيد و المنتهى. للصحاح المستفيضة الدالة على ذلك،

كصحيح ابن سنان: لا بأس أن تؤذن و أنت على غير طهور.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب سجدتى الشكر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب قراءة القرآن حديث: ٢.

(٣) سنن البيهقى باب: لا يؤذن إلا طاهر. ج ١ ص ٣٩٧.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٨ من أبواب الأذان و الإقامة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٣

(الرابع عشر): دخول الزوج على الزوجة ليلة الزفاف، بالنسبة إلى كل منهما (١). (الخامس عشر): ورود المسافر على أهله (٢)، فيستحب قبله. (السادس عشر): النوم (٣).

و لا تقيم إلا و أنت على وضوء» (١)
، و نحوه غيره. و يأتي تمام الكلام في محله إن شاء الله.
(١)

ففى صحيح أبى بصير: «سمعت رجلاً يقول لأبى جعفر (ع):
إنى قد أسننت، و قد تزوجت امرأة بكرة صغيرة و لم أدخل بها، و إنى أخاف إذا دخلت على فرأتنى أن تكرهنى لخضابى و كبرى،
فقال أبو جعفر عليه السلام: إذا دخلت فمرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة، ثم أنت لا تصل إليها حتى تتوضأ و صل ركعتين
..» (٢)

و الاشكال المتقدم من عدم الظهور فى الاستحباب جار هنا، و فى بعض ما يأتى. و قد عرفت جوابه.
(٢)

فعن المقنع: «روى عن الصادق (ع): من قدم من سفر فدخل على أهله و هو على غير وضوء و رأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه» [١].
(٣)

لرواية محمد بن كردوس عن الصادق (ع): «من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده» (٣)
، و نحوه خبر حفص

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٢٩٣
«٤».

[١] لم نثر عليه فى المقنع و لا فى الوسائل و لا فى مستدرکها. نعم ذكره فى الحدائق ج ٢ ص ١٤٠ من الطبع القديم.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأذان و الإقامة حديث: ٣.
(٢) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب مقدمات النكاح حديث: ١.
(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.
(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوضوء ملحق الحديث الثانى.
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٤

(السابع عشر): مقاربة الحامل (١). (الثامن عشر): جلوس القاضى فى مجلس القضاء (٢)، (التاسع عشر): الكون على الطهارة (٣)،
(العشرين): مس كتابة القرآن فى صورة عدم وجوبه (٤). و هو شرط فى جوازه كما مر. و قد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسياً أيضاً
(٥).

[و أما القسم الثانى]

و أما القسم الثانى فهو الوضوء للتجديد. و الظاهر جوازه ثالثاً و رابعاً فصاعداً أيضاً (٦).

(١) لما

عن المجالس و العلل فى وصيته (ص) لعل (ع): «إذا حملت امرأتك فلا تجمعهما إلا و أنت على وضوء، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد» (١).

(٢) كما عن النزهاء. و فى الحقائق و غيره: لم أقف على دليله.

(٣) كما تقدم (٢).

(٤) لكن بناءً على استحباب المس، كما تقدم الكلام فيه.

(٥) كما عرفت أنه محل تأمل.

(٦) لإطلاق

رواية المفضل بن عمر عن أبى عبد الله (ع): «من جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار» (٣).

و

رواية ابن مسلم عنه (ع): «الوضوء بعد الطهر عشر حسنات» (٤).

، و نحوهما غيرهما.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) تقدم فى ص: ٢٢٤ من هذا المجلد.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٥

و أما الغسل فلا يستحب فيه التجديد (١)، بل و لا الوضوء بعد غسل الجنابة و إن طالت المدة (٢).

[و أما القسم الثالث فلا أمور]

و أما القسم الثالث فلا أمور: (الأول): لذكر الحائض فى مصلاها مقدار الصلاة (٣). (الثانى): لنوم الجنب (٤)

(١) كما هو ظاهر الفتوى - كما فى الجواهر - أو ظاهر الأصحاب - كما فى الحقائق - و إن كان يقتضيه إطلاق

مرسل سعدان عن أبى عبد الله عليه السلام: «الطهر على الطهر عشر حسنات» (١).

اللهم إلا أن يدعى إجمال ما به الطهر و أن المتيقن منه للوضوء. فتأمل.

(٢) و إن كان يقتضيه المرسل

و رواية ابن مسلم

المتقدمان. و لا ينافيه ما دل على أن غسل الجنابة ليس معه وضوء، إذ الظاهر منه نفى الوجوب لحدث الجنابة، لا نفى المشروعية و لو

للتجديد. فتأمل.

(٣) على المشهور.

ففى صحيح زرارة عن أبى جعفر (ع): «و عليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة، ثم تقعد فى موضع طاهر فتذكر الله» (٢) ، و نحوه غيره. بل عن ابن بابويه الوجوب. و تمام الكلام فيه فى محله.

(٤)

ففى صحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل أ ينبغي له أن ينام و هو جنب؟ فقال عليه السلام: يكره ذلك حتى يتوضأ» (٣) و قريب منه غيره. و

فى رواية سماعه: «و إن هو نام و لم يتوضأ و لم يغتسل فليس عليه شيء» (٤).

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٦

و أكله و شربه (١) و جماعه (٢) و تغسيله الميت (٣). (الثالث):

لجماع من مس الميت و لم يغتسل بعد. (الرابع): لتكفين الميت (٤)

(١)

ففى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله (ع) عن أبيه (ع): «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ» (١).

و

فى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «قلت لأبى عبد الله (ع): أ يأكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال عليه السلام: إنا لنكسل، و لكن ليغسل يده، فالوضوء أفضل» (٢).

(٢) للمروى

عن كشف الغمة عن الوشا: «قال فلاان بن محرز: بلغنا أن أبا عبد الله (ع) كان إذا أراد أن يجمع يعاود أهله للجماع توضأ وضوء الصلاة، فأحببت أن تسأل أبا الحسن الثانى (ع)، عن ذلك قال الوشاء: فدخلت عليه فابتدأنى من غير أن أسأله فقال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع و أراد أن يعاود توضأ للصلاة، و إذا أراد أيضاً توضأ للصلاة» (٣).

(٣)

ففى حسن شهاب بن عبد ربه: «سألت أبا عبد الله (ع) عن الجنب يغسل الميت، أو من غسل ميتاً له أن يأتى أهله ثم يغتسل؟ فقال (ع): هما سواء لا بأس بذلك. إذا كان جنباً غسل يديه و توضأ و غسل الميت و هو جنب، و إن غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله و يجرؤه غسل واحد لهما» (٤)

، و منه يعرف الحكم فيما بعده.

(٤) كذا ذكر جماعة من القدماء و المتأخرين، بل فى الحقائق نسبته

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٧

أو دفنه (١) بالنسبة إلى من غسَّله و لم يغتسل غسل المس.

[(مسألة ٣): لا يختص القسم الأول من المستحب بالغاية التي توضحاً لأجلها]

(مسألة ٣): لا يختص القسم الأول من المستحب بالغاية التي توضحاً لأجلها، بل يباح به جميع الغايات المشروطة به (٢)، بخلاف الثاني و الثالث، فإنهما إن وقعا على نحو ما قُصدا لم يؤثر

إلى الأصحاب. و اعترف في المدارك و الحقائق و الجواهر و غيرها بعدم العثور على مستنده، بل ظاهر الأخبار خلافه، لاشتمالها على ذكر غسل اليدين من العاتق أو المنكب أو المرفق على اختلاف ألسنتها من دون تعرض فيها للوضوء. نعم علل بأمور اعتبارية غير صالحة لإثباته.

(١)

ففي رواية الحلبي و ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع): «توضاً إذا أدخلت الميت القبر» «١».

لكن لا تبعد دعوى ظهورها في استحباب الوضوء بعد الإدخال، لا الوضوء له. كما أنها لا اختصاص لها بمن غسَّله و لم يغتسل. و كأنه لذلك أطلق في الشرائع و غيرها.

(٢) كما لعله المشهور، بل في المدارك: أنه الظاهر من مذهب الأصحاب، و ادعى بعضهم عليه الإجماع. و عن السرائر: «يجوز أن يؤدي بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بإجماع أصحابنا» و عن مجمع البرهان:

«أنه مما لا شك فيه و لا ينبغي فيه النزاع أصلاً» و ناقش في مفتاح الكرامة فيما في محكي المدارك بأن الأصحاب مختلفون في ذلك اختلافاً شديداً، و فيما حكاه من الإجماع بأننا لم نعرف حاكمه. و فيما ادعاه في السرائر بأنه نقضه بقوله فيها: «إجماعنا منعقد على أنه لا تُستباح الصلاة إلا بنية رفع الحدث أو استباحة الصلاة».

و كيف كان فمحصل الكلام هو أن الغايات المذكورة في القسم الأول

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الدفن حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٨

.....

على أقسام: (منها): ما صُرح في دليلها بأن الشرط في صحتها أو كمالها هو الطهارة، كما في جملة منها. (و منها): ما صرح في دليلها بأن الشرط كونه على وضوء، كما في جملة أخرى. (و منها): ما تضمن الدليل أن الشرط نفس الوضوء. و هذا القسم مما لم نتحصله، إذ الصلاة، و الطواف، و دخول المساجد، و مناسك الحج، و صلاة الأموات، و قراءة القرآن، و لمسها، و حملها، و كتبه، و طلب الحاجة و سجدتا الشكر، و التلاوة و الأذان، و الإقامة، و ورود المسافر، و النوم و مقاربة الحامل، و دخول الزوج، و زيارة الأئمة عليهم السلام،

لا تخلو عن أن تكون من أحد القسمين الأولين. و أما دخول المشاهد، و زيارة قبور المؤمنين، و جلوس القاضى فلم نقف على ألسنة أدلتها، ليتعين كونها من أحد القسمين الأولين أو من الثالث، فالكلام فى هذا القسم يكون فرضياً. أما القسم الأول فلا ينبغى النزاع فى الاكتفاء بالوضوء المأتى به لغاية منه فى بقیة أفراد، لأنه لا ينبغى التأمل فى حصول الطهارة بالوضوء المأتى به لغاية منه، لأن ذلك مقتضى دليل مشروعيته لتلك الغاية، فإذا حصلت الطهارة فقد حصل الشرط المعتبر فى بقیة أفراد القسم المذكور، فلا موجب للتكرار. كما أنه لا- ينبغى النزاع فى الاكتفاء بالوضوء المأتى به لغاية من أفراد القسم الثانى فى بقیة أفراد، إذ بالوضوء يكون المكلف على وضوء، فيحصل الشرط المعتبر فى بقیة الأفراد، و لا موجب للتكرار أيضاً. و مثله الاكتفاء بالوضوء المأتى به لبعض أفراد القسم الأول فى جواز تمام أفراد القسم الثانى، إذ به يكون المكلف على وضوء أيضاً، فيحصل شرط أفراد القسم الثانى.

و أما عكس ذلك- أعنى الاكتفاء بالوضوء المأتى به لبعض أفراد القسم الثانى فى أفراد القسم الأول- فهو محل للإشكال، لاحتمال عدم إيجاب ذلك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٩٩

.....

الوضوء للطهارة و عدم عموم يدل على أن كل وضوء موجب للطهارة.

و يمكن دفعه (أولاً): بأن الظاهر من كون المكلف على وضوء.

كونه على طهارة فى قبال كونه على غير وضوء، الذى هو بمعنى كونه على حدث. و يشهد به بعض النصوص المتقدمة، كرواية عبد الحميد الواردة فى الوضوء لصلاة الجنائز، و صحيح ابن سنان الوارد فى الوضوء للإقامة، و عليه فيرجع القسم الثانى إلى الأول، و يلحق أفراد حكم أفراد. (و ثانياً):

بأنه يمكن إثبات أن كل وضوء موجب للطهارة بنصوص النواقض، فان مقتضى الاقتصار على لفظ جملة منها، و إن كان هو مجرد نقض الحدث للوضوء و ارتفاع أثره به، إلا- أن جملة أخرى تضمنت كون الوضوء رافعاً للحدث و مطهراً منه، بل الجميع منها حتى القسم الأول و ارد هذا المورد، لا بيان مجرد انتقاض الوضوء بالحدث، فإطلاق هذه النصوص محكم، بل ينبغى عد الحكم المذكور- أعنى مطهريه الوضوء و رفعه للحدث- من ضروريات مدلول النصوص، كما يظهر بأدنى تأمل فيها. و فى رواية العلل عن الفضل عن الرضا (ع): «إنما أسر بالوضوء و بدئ به، لأن يكون العبد طاهراً إذا قام.» «١».

و الأخرى

عنه (ع): «إنما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين ..»

الى أن قال (ع):

«فأمروا بالطهارة ..» «٢»

و نحوهما كثير يظهر للمتبع. و قد يقتضيه أيضاً التعبير عن الطهارة بقولهم عليهم السلام:

«على وضوء»

. و عن الحدث بقولهم عليهم السلام:

«على غير وضوء»

. فإذا لا ينبغى التأمل فى الاكتفاء بالوضوء لأحد أفراد القسمين الأولين فى بقیة أفراد.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٠

إلا فيما قصدا لأجله (١). نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثاً بالأصغر - فلم يكن وضوؤه تجديدياً، ولا مجامعاً للأكبر -

و أما القسم الثالث فعلى تقدير ثبوت أفراد قد يشكل الحكم فيه بالاكْتفاء بالوضوء لأحد أفرادها في بقيتها، لأصالة عدم التداخل. و أما الاكْتفاء به لأحد أفراد القسمين الأولين فلا ينبغي الإشكال فيه، بناءً على ما عرفت من عموم مطهريته. بل لو لم يثبت هذا العموم أمكن الاكْتفاء به في أفراد القسم الثاني - بناءً على عدم إرجاعه إلى الأول - لتحقيق الشرط و هو كونه على وضوء، كما لا يخفى. و يمكن دفع الاشكال ببناء الأصحاب على التداخل مطلقاً، إذ لا يُظن من أحد الخلاف في جواز الاكْتفاء بالوضوء المأتي به للصلاة الواجبة أو المندوبة في الدخول بأي غاية تفرض من غايات القسم الثالث، إذ المحكى من الخلاف إنما هو في جواز الاكْتفاء بالوضوء المأتي به لقراءة القرآن و نحوها مما لا يعتبر فيه الطهارة. و منشأ الخلاف إما البناء على بطلان الوضوء لذلك، لعدم نية رفع الحدث أو استباحة الصلاة، أو لعدم ثبوت كونه مطهراً، فإذا ثبت عدم اعتبار نية رفع الحدث أو الاستباحة، و ثبت عموم مطهرية الوضوء، لم يكن وجه للخلاف المذكور. و بالجملة: لا مجال للتشكيك في بناء الأصحاب على التداخل في باب الوضوء للغايات، و الخلاف في بعض المسائل إنما هو لشبهة خاصة به، فإذا ثبت بطلان الشبهة كان بناؤهم على التداخل محكماً، و منه يُستكشف رجوع القسم الثالث إلى القسمين الأولين مع أن البحث في ذلك ليس له مزيد اهتمام، لما عرفت من عدم تحصل هذا القسم أو ندرته فلاحظ، و الله سبحانه أعلم.

(١) هذا في القسم الثاني ظاهر. لعدم تعدد الغايات فيه، أما الثالث

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠١

رجعاً إلى الأول (١)، و قوى القول بالصحة (٢) و إباحة جميع الغايات به إذا كان قاصداً لامتنال الأمر الواقعي المتوجه إليه في ذلك الحال بالوضوء، و ان اعتقد أنه الأمر بالتجديدي منه مثلاً فيكون من باب الخطأ في التطبيق.

فمن القريب الاكْتفاء به لغايات متعددة ما لم ينقض مثلاً إذا توضأ الجنب للأكل اكتفى به في الأكل و الشرب و الجماع أو النوم، و لو توضأ غاسل الميت للتكفين جاز له الاكْتفاء به في الدفن، إلا أن يمس الميت عند تكفينه فينتقض، و لو توضأ للجماع فجاء انتقض و احتاج إلى تكريره للأكل و الشرب و النوم. و الوجه في هذه الدعوى: أن سياق نصوص مشروعيتها للغايات المذكورة سياق نصوص مشروعيتها لغيرها، الظاهرة في أن المعبر هو كونه على وضوء غير منتقض، فما دام الوضوء على حاله غير منتقض يكتفى به في الغايات المقصودة بفعله.

(١) يعنى: رجوعاً موضوعياً حقيقياً.

(٢) و وجه البطلان أن الوضوء عبادة لا تصح بلا تقرب، و لا مقرب في المقام، إذ الأمر بالوضوء التجديدي لا يصلح للمقربة، لانتفائه و عدم كون المأتي به من أفراد موضوعه، و الأمر بالوضوء المطهر و إن كان موجوداً، لكنه غير مقصود للمكلف. و من هذا يظهر صحة التفصيل الذى ذكره المصنف (ره)، فإنه إذا كان المقصود الأمر الفعلى المتوجه إلى المكلف كان منطبقاً على الأمر الواقعي بالوضوء المطهر، فيكون الأمر المذكور مقصوداً، و لا ينافيه اعتقاد كونه الأمر التجديدي، لأن الخطأ في اعتقاد الصفة لا يمنع من قصد ذات الموصوف، فمن قصد إكرام جاره و كان قد اعتقد أن عمره خمسون سنة فأكرمه، كان إكرامه له مقصوداً،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٢

و تكون تلك الغاية مقصودة له على نحو الداعي (١) لا التقييد،

و إن لم يكن عمره خمسين سنة. نعم لو قيد إكرامه له بالوصف المذكور فقصد إكرام جاره الموصوف بكونه عمره خمسون سنة فأكرمه لم يكن إكرامه له مقصوداً، إذا لم يكن عمره خمسين سنة.

و سر الفرق: أن الوصف في الثاني لما أخذ قيداً لموضوع الإكرام المقصود، فبدونه ينتفى موضوعه، فينتفى بانتفاء موضوعه، و يكون الإكرام الخارجى الوارد على غير الموضوع غير مقصود، و فى الأول لما أخذ خارجاً عن الموضوع لم يكن انتفاؤه موجباً لانتفائه، لينتفى الإكرام المقصود.

ثم إن ما ذكرنا من لازم التقييد إنما هو إذا كان التقييد بنحو وحدة المطلوب، أما إذا كان بنحو تعدد المطلوب فحال القيد حال الأمور المقارنة فى أن انتفاءه لا يوجب انتفاء القصد، كما هو حكم الداعى أيضاً.

(١) فإن قلت: كما أن انتفاء الموضوع المقصود يوجب انتفاء القصد كذلك انتفاء الداعى للقصد يوجب انتفاءه، لأن الداعى من علل وجود القصد، و انتفاء العلة يوجب انتفاء المعلول.

قلت: هذا يتم لو كان الداعى بوجوده الخارجى علة إلى القصد، أما لو كان بوجوده العلمى الاعتقادى فانتفاؤه بوجوده الخارجى لا يوجب انتفاءه مع تحقق الوجود العلمى و من هنا اشتهر أن تخلف الدواعى لا- يوجب تخلف المقصود، و بنى عليه الفقهاء فى الإيقاعات و العقود.

فإن قلت: كيف يمكن أخذ صفة التجديدية داعياً تارة و قيداً أخرى، مع أن المحقق فى محله أن شرائط الوجوب يمتنع أخذها شرطاً فى الواجب، و بالعكس.

قلت: الممتنع أخذ الداعى قيداً فى الواجب مع بقاءه على صفة الداعوية،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٣

بحيث لو كان الأمر الواقعى على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ (١)،

و أخذ قيد الواجب مع كونه قيداً له و دخليلاً فى ترتب الأثر عليه قيداً للوجوب، و لا يمتنع أن يكون الوصف داعياً فى حال و قيداً فى حال أخرى مع انسلاخه عن الداعوية فى حال أخذه قيداً، و انسلاخه عن القيدية فى حال كونه داعياً، كما هو محل الكلام.

هذا و لا- يخفى أن ما يتردد بين كونه داعياً و قيداً يختص بالعلل الغائية التى ترتب على وجود المراد، أما ما لا يكون كذلك فلا يحتمل أن يكون داعياً، و الظاهر أن صفة التجديدية من هذا القبيل، فينبغى التردد فيها بين أن تكون قيداً بنحو وحدة المطلوب، و أن تكون بنحو تعدد المطلوب.

(١) هذا ليس من لوازم التقييد فقط، بل من لوازم الداعى أيضاً نعم يمتنع ذلك فى الصفات الملحوظة الموجودة من باب الاتفاق. و بهذا تفرق هى عن الداعى و التقييد. و أما الفرق بين الداعى و التقييد فلا- يكون بذلك، بل يكون بمحض لحاظ الوصف شرطاً لوجود القصد أو قيداً للمقصود.

و الذى يتحصل مما ذكرنا أمور: (الأول): أن الأوصاف الملحوظة للفاعل حال إرادة الفعل تكون على أربعة أقسام: الأمور المقارنة، و الداعى الذى هو العلة الغائية، و قيد الموضوع على نحو وحدة المطلوب، و قيده على نحو تعدد المطلوب. (الثانى): أن المائر الذى ذكره فى المتن بين الداعى و القيد يلزم أن يجعل مائراً بين القيد على نحو وحدة المطلوب و بين القيد على نحو تعدد المطلوب، لا بين القيد و الداعى، فإن كلا منهما يشترك فى أنه لولاه لم يفعل الفاعل. (الثالث): أن المائر بين القيد و الداعى أن الأول ملحوظ قيداً فى موضوع الإرادة و الثانى علة للإرادة لا غير. (الرابع): أن الداعى لما كان داعياً بوجوده العلمى لا الخارجى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٤

أما لو كان على نحو التقييد كذلك، ففي صحته حينئذ (١) إشكال (٢).

[(مسألة ٤): لا يجب في الوضوء قصد موجه]

(مسألة ٤): لا يجب في الوضوء قصد موجه (٣)، بان

لم يكن تخلفه خارجاً مانعاً عن حصول المراد. و بعبارة أخرى: الداعي في الحقيقة اعتقاد ترتب الغاية، لا نفس وجودها، و إلا امتنع أن تكون علّة للإرادة و متأخرة عنها. فحال القيد على نحو تعدد المطلوب هو حال الداعي بعينه.

(الخامس): أن احتمال كون الوصف من قبيل الداعي و كونه من قبيل القيد يختص بالعلل الغائية، و صفه التجديدي في الوضوء ليست منها، و كذا الحكم في كثير من الموارد التي يذكرون أنه يتردد الأمر فيها بين أن تكون على نحو الداعي، و على نحو القيد، و اللازم أن يكون التردد فيها بين القيد على نحو وحدة المطلوب و على نحو تعدده، و الغالب في مثل التردد المذكور كونه من قبيل تعدد المطلوب، و لذا بنى المحققون على ثبوت الخيار عند تخلف الوصف، بناءً منهم على أن الارتكاز العرفي يساعد فيه على نحو تعدد المطلوب، فيكون القصد فيه الى شيئين: ذات المطلق، و نفس المقيّد و لو كان القصد على نحو وحدة المطلوب كان اللازم الحكم بالبطان.

و كذلك ينبغي في كثير من الموارد التي يذكر الفقهاء (رض) التردد فيها بين القيد و الداعي، فإن التردد فيها بين القيد بنحو وحدة المطلوب و نحو تعدده، و الارتكاز العرفي فيها يساعد على الثاني.

(١) كما هو مقتضى إطلاق ما عن الشيخ و المحقق و جماعة.

(٢) و الأقوى البطان، كما عرفت. و لا يبعد تنزيل إطلاق القائلين بالصحة على غير هذا المعنى.

(٣) الظاهر أنه مما لا إشكال فيه و لا خلاف، كما هو ظاهر جماعة،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٥

يقصد الوضوء لأجل خروج البول أو لأجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات و تبين أن الواقع غيره صحّ، إلا أن يكون على وجه التقييد (١).

[(مسألة ٥): يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعددة إذا قصد رفع طبعه الحدث]

(مسألة ٥): يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعددة إذا قصد رفع طبعه الحدث (٢)،

و عن المدارك نسبته إلى العلماء كافة. و يقتضيه إطلاق أدلة مطهريّة الوضوء، إذ هو على تقدير اعتباره يكون خارجاً عن الوضوء، مقيداً لإطلاق أدلة مطهريته.

(١) للوجه المتقدم في سابقة، فلا يظهر وجه للجزم هنا و التوقف هناك،

(٢) بلا خلاف و لا إشكال، و إن كان على خلاف أصالة عدم التداخل، التي يقتضيها في المقام إطلاق مثل

رواية ابن الحجاج: «من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء» «١».

لوجوب الخروج عنها بعد قيام الإجماع - بل الضرورة - على خلافها. مع عدم ورود مثل هذا اللسان في عامة الأحداث، بل الشائع في النصوص التعبير بالنقض مثل:

«لا ينقض الوضوء إلا حدث» «٢»

، و من المعلوم أن صفه النقض لا تقبل التكرار و التكثر. فالمتحصل من النصوص: أن أسباب الوضوء إنما تؤثر في وجود صفه واحدة هي المعبر عنها بالحدث إن اقترنت أثر مجموعها فيها، و إن ترتبت استند الأثر إلى المتقدم منها دون المتأخر كما هو الحال في العلل التي لها معلول واحد. و من هذا يظهر لك أن التعبير في المتن و غيره بالأحداث، و قصد رفع واحد دون آخر أو نحو ذلك،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٦

بل لو قصد رفع أحدها صح و ارتفع الجميع (١). إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض، فإنه يبطل، لأنه يرجع الى قصد عدم الرفع (٢).

مبنى على المسامحة بلحاظ الأسباب.

(١) كما هو المعروف بل قيل: «لم يُعثر على تصريح بالبطان».

نعم احتمله العلامة في النهاية، لأن ما لم ينو رفعه يبقى، و الأحداث لا تتجزأ. و فيه: ما عرفت من أنه ليس إلا حدث واحد يستند وجوده الى السبب المتقدم فان نواه و لم ينو رفع المتأخر فقد نوى رفع الحدث مطلقاً، فلا موجب للبطان. نعم لو نوى المتأخر أشكلت الصحة- بناءً على وجوب نية رفع الحدث- إذ ليس المتأخر حدثاً، فما ذكر يكون حينئذ في محله.

(٢) هذا لا- يتم لو قصد رفع أثر المتقدم دون المتأخر، إذ المتأخر لا أثر له ليقصد رفعه، فلا يقدر قصد مثل ذلك و إن قلنا باعتبار قصد الرفع. نعم يتم ذلك لو قصد عدم رفع المتقدم. لكنه مبنى على اعتبار نية الرفع، أما لو لم نقل به فلا مانع من الصحة. إلا أن يرجع الى خلل في القربة، كما لو كان راجعاً الى تقييد الوضوء المقصود التقرب بفعله، كأن يقصد الوضوء الذي يكون فعله موجباً لرفع حدث دون حدث، فان البطان حينئذ في محله، لعدم مشروعيته.

و المتحصل في هذه المسألة: أنه إذا نوى رفع الحدث مطلقاً أو نوى رفع المتقدم مع الغفلة عن المتأخر، أو مع عدم نية رفعه، صح الوضوء و لو بناءً على اعتبار نية الرفع. و إن نوى رفع المتأخر بطل بناءً على اعتبار نية الرفع- إلا أن يرجع الى نية رفع المتقدم للجهل بالتطبيق- و صح

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٧

[مسألة ٦: إذا كان للوضوء غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع]

(مسألة ٦): إذا كان للوضوء غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع (١)، و أثبت عليها كلها، و ان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة اليه و يثاب عليه. لكن يصح بالنسبة إلى الجميع (٢) و يكون أداءً بالنسبة الى ما لم يقصد.

بناءً على عدم اعتبار نية الرفع، إلا أن يلزم خلل في التقرب.

(١) ربما يقال: لا فرق بين المقام و بين العبادات الملحوظ في مقام فعلها الضمائم الراجعة، فكما يتوقف صدق امتثال أمر العبادة على قصده أصالة لا تبعاً للضميمة، يتوقف صدق امتثال أمر الغايات في المقام على قصد أمر كل غاية مستقلاً لا تبعاً، و كما أنه لا يكفي في تحقق امتثال الأمر العبادي كونه مع رجحان الضميمة داعياً واحداً، لا- يكفي في امتثال أمر الغايات كون مجموع أوامرها داعياً واحداً أيضاً.

و فيه: إمكان الفرق بين المقامين بأن أوامر الغايات كلها متعلقة بالوضوء، فالإتيان به لأجلها إتيان به لمحض أمره، سواء كان كل منها

داعياً مستقلاً، أم كان المجموع داعياً واحداً، أم كان بعضها داعياً وبعضها تابعاً، بخلاف باب الضمائم فإن أمر الوضوء متعلق به، وأمر الضميمة متعلق بالضميمة بعنوانها لا بالوضوء، فالإتيان به لأجل أمر الضميمة - سواء كان بعض الداعي، أم تمامه و كان أمر الوضوء تابعاً - لا يوجب كونه عبادياً بالمعنى الذى قام عليه الإجماع - أعنى: كونه لا يترتب عليه الأثر إلا فى ظرف الإتيان به بداعى أمره - كما لا يخفى. ثم إن الظاهر أنه لا إشكال فى ترتيب الثواب بقصد الغاية ولو تبعاً لغاية أخرى. فتأمل.

(٢) لما عرفت من حصول الطهارة به المعتبرة فى سائر الغايات، فلا موجب للتكرار،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٨

و كذا إذا كان للوضوء المستحب غايات عديدة (١). وإذا اجتمعت الغايات الواجبة والمستحبة (٢) أيضاً يجوز قصد الكل، و يثاب عليها، و قصد البعض دون البعض، و لو كان ما قصده هو الغاية المندوبة، و يصح معه إتيان جميع الغايات، و لا يضر فى ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا يتصف بالوجوب والاستحباب معاً. و مع وجود الغاية الواجبة لا يكون إلا واجباً، لأنه على فرض صحته لا ينافى جواز قصد الأمر الندبى و إن كان متصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفى لا - ينافى الندب الغائى، لكن التحقيق صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين.

(١) الكلام فيه كالكلام فيما قبله. و مثله ما بعده.

(٢) لا - ريب فى إمكان اجتماع الغايات الواجبة والمستحبة للوضوء، كالوضوء بعد دخول الوقت، فان له غاية واجبة و هى صلاة الفريضة، و غاية مستحبة و هى صلاة النافلة. كما لا إشكال فى أنه لو قصد الغاية الواجبة جاز له فعلها و فعل المستحبة. و إنما الإشكال فى جواز فعله للغاية المندوبة، فان المحكى عن ظاهر كثير أنه لا يجوز الوضوء بنية الندب لمن عليه وضوء واجب. و الوجه فيه - بناءً على اعتبار نية الوجه - ظاهر، لعدم إمكان نية الندب به حينئذ لا وصفاً، و لا غايةً، لانتفائه. بل و كذا بناءً على عدم اعتبارها أيضاً، إذ هو عبادة و لا يمكن التقرب بالأمر الندبى لانتفائه، و لا بالأمر الوجوبى، لا اعتبار قصد التوصل إلى ذى المقدمة فى مقربة الأمر الغيرى، فلا يمكن التقرب بالوجوب الغيرى مع عدم إرادة التوصل إلى الغاية الواجبة.

و أجاب المصنف (ره) عن هذا الإشكال (تارة): بأنه لا مانع

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٠٩

.....

من اجتماع الوجوب و الندب فى موضوع واحد من جهتين، فان الوضوء بعنوان كونه مقدمة للصلاة الواجبة واجب، و بعنوان كونه مقدمة للصلاة النافلة مستحب. و قد وافق فى هذا ظاهر السلطان (ره) فى حاشية له على الروضة فى هذا المقام، حيث قال: «لا نسلم أنه لا يكون فى وقت العبادة الواجبة إلا - الوضوء الواجب، لأن الوضوء فى كل وقت مستحب» (و أخرى): بأنه لو سلم عدم اتصافه بالوجوب والاستحباب فى زمان واحد، فإنما يمنع ذلك من إمكان نية الندب وصفاً، و لا يمنع من إمكان نيته غايةً. و الظاهر أن مراده إمكان التقرب بالأمر الندبى المتعلق بالغاية، لا الأمر الغيرى المتعلق به، فان مبنى كلامه هذا انتفاء الأمر الغيرى الندبى فيمتنع لحاظه غايةً كما يمتنع لحاظه وصفاً. و لعل ما ذكره هو مراد جمال الدين (ره) فى حاشيته حيث قال: «و حينئذ فقصد الندب فيه ليس بمعنى كونه مندوباً فى نفسه مطلقاً، حتى يكون فاسداً باعتبار كونه واجباً، بل بمعنى كونه مندوباً لتلك الغاية ..».

أقول: إذا فرض أن للوضوء غايتين واجبةً و مندوبةً، فكما أن مقدميته للغاية الواجبة توجب كونه واجباً كذلك مقدميته للغاية المندوبة توجب كونه مندوباً، و ليس اقتضاء أحدهما أقوى من اقتضاء الأخرى، و لازم التضاد بين الوجوب والاستحباب تراحم مقتضاهما، فإذا سلم تساويهما فى فى الاقتضاء سقطاً معاً عن التأثير، فلا - يكون الوضوء واجباً غيرياً، و لا مندوباً كذلك، لأن ثبوت الوجوب دون

الندب ترجيح بلا مرجح، فالالتزام بالوجوب دون الندب - كما يجرى على ألسنتهم - غير ظاهر الوجه. و التحقيق أنه (تارة) نقول: إن الفارق بين الندب و الوجوب هو اختلاف الطلب فيهما بالشدة و الضعف، فيكون الندب منتزعا من مرتبة مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٠

.....

ضعيفة من الطلب، و الوجوب منتزعا من مرتبة قوية منه، (و تارة) نقول: إن الفارق بينهما ورود الترخيص و عدمه، فيكون الندب منتزعا من الطلب المرخص في تركه، و الوجوب منتزعا من الطلب غير المرخص في تركه، كما هو التحقيق، و أوضحناه في (حقائق الأصول). و على كل من القولين فالندب له جهتان: جهة اقتضاء للفعل ناشئة من صرف الطلب، و جهة لا اقتضاء ناشئة من القيد العدمي، أو من القيد الوجودي على الخلاف المتقدم، و المقدمة دائما إنما تقتضى سراية الحيثية الاقتضائية من ذى المقدمة إلى المقدمة. و لا تقتضى سراية الحيثية اللاقتضائية، و لذا لا تجد التنافي بين إباحة الشيء و تحريم مقدمته، و لكن تجد التنافي بين إباحة الشيء و تحريمه، فإن الإباحة لما كانت لا اقتضاء لا تسرى من ذى المقدمة إلى المقدمة، ليلزم التنافي بينها و بين تحريم المقدمة، فالوضوء الذى يكون مقدمة لغاية مندوبة لا يسرى إليه الندب بذاته و قيده، بل إنما يسرى إليه الندب بذاته لا غير، و أما قيده - أعنى: جواز الترك - فإنما يكون للوضوء، لقصور ذات الندب في نظر العقل عن اقتضاء الإلزام، لا بالسراية من الغاية المندوبة و مثل هذه المرتبة من الطلب لا تنافي وجوبه الغيرى الناشئ من مقدميته للغاية الواجبة، إذ يمكن أن يكون حينئذ واجداً لمرتبتين، إحداهما لا اقتضاء لها في المنع من الترك، و الأخرى لها هذا الاقتضاء، فيمكن الإتيان به بداعى تلك المرتبة فيكون امثالاً لذات الندب، كما في جميع المندوبات النفسية، إذ الانبعاث فيها إنما يكون من قبل ذات الطلب بذاته لا بقيده فان المقرب في فعل الصلاة النافلة هو فعلها بداعى ذات الطلب، بلا دخل لحيثية ضعفه أو لحيثية الترخيص في مخالفته في حصول الإطاعة و المقربية أصلاً. و منه ظهر أن الوضوء حينما يكون له غايتان واجبة و مندوبة يسرى إليه ذات الطلب

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١١

[فصل فى بعض مستحبات الوضوء]

إشارة

فصل فى بعض مستحبات الوضوء

[(الأول): أن يكون بمدا]

(الأول): أن يكون بمدا (١)، و هو ربع الصاع (٢).

الندبى، كما لو لم يكن له إلا غاية مندوبة، بلا فرق أصلاً. كما ظهر أيضاً أن المقرب في حال كونه مقدمة لغاية مندوبة لا غير، و في حال كونه مقدمة لغاية مندوبة و واجبة إذا لم يقصد به إلا المندوبة، هو بعينه المقرب في سائر المندوبات النفسية - أعنى: ذات الطلب لا - بحده - من دون فرق بين الجميع. و على هذا فلو كان للوضوء غايتان مندوبة و واجبة أمكن التقرب بمرتبة الطلب الندبى، سواء لوحظت وصفاً أم غاية، و بمرتبة الطلب الوجوبى، و بمجموع المرتبتين كذلك. فلاحظ.

فصل فى بعض مستحبات الوضوء

(١) كما هو مذهب علمائنا. كما عن المنتهى و التذكرة.

لصحيح زرارة عن أبي جعفر (ع): «كان رسول الله (ص) يتوضأ بمد، و يغتسل بصاع، و المد رطل و نصف، و الصاع ستة أرطال» (١).
و

صحيح أبي بصير و محمد بن مسلم عنه (ع): «كان رسول الله (ص) يغتسل بصاع من ماء، و يتوضأ بمد من ماء» (٢).
، و مثلهما في ذلك غيرهما.

(٢) كما هو المعروف، بل هو قول العلماء كافئ، كما عن المنتهى، بل إجماعاً. كما عن الخلاف و الغنية و ظاهر التذكرة و غيرها و هو المصرح به في صحيح زرارة المتقدم.
لكن

في موثق سماعة: «اغتسل رسول الله (ص)

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٢

و هو ستمائة و أربعة عشر مثقالاً و ربع مثقال (١)، فالمد مائة و خمسون مثقالاً و ثلاثة مثاقيل و نصف مثقال و حمصة و نصف (٢)

[الثاني: الاستياك]

(الثاني): الاستياك (٣)

بصاع، و توضأ بمد، و كان الصاع على عهده خمسة أمداد» (١)

، و نحوه خبر المروزي

«٢». إلا أنه لا مجال للاعتماد عليهما في قبال ما عرفت.

(١)

ففي خبر جعفر بن إبراهيم الهمداني في الفطرة: «الصاع ستة أرطال بالمدني، و تسعة أرطال بالعراقي و أخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً و مائة و سبعين وزنه» (٣).

و

خبر إبراهيم بن محمد الهمداني: «إن أبا الحسن صاحب العسكر (ع) كتب إليه: إن الفطرة صاع .. إلى أن قال-

تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة، و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهماً، يكون الفطرة ألفاً و مائة و سبعين درهماً» (٤).

و منه يظهر أن الوزن في الأول هي الدرهم، بل هو الموجود في النسخة المصححة من الوسائل و حيث أن الدرهم نصف مثقال شرعي و خمسة يكون الصاع ثمانمائة و تسعة عشر مثقالاً شرعياً، و حيث أن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي يكون ستمائة و أربعة عشر مثقالاً صيرفياً و ربعاً.

(٢) لأن المثقال الصيرفي أربع و عشرون حمصة.

(٣) بلا خلاف، كما في الحقائق. و

فى صحيح معاوية بن عمار: «و عليك بالسواك عند كل وضوء» (٥)
، و نحوه غيره.

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٤) الوسائل روى صدره فى باب: ٨ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢. و روى ذيله فى باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب السواك حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٣

بأى شىء كان (١)، و لو بالإصبع (٢)، و الأفضل عود الأراك (٣).

[الثالث: وضع الإناء الذى يغترف منه]

(الثالث): وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين (٤)

[الرابع: غسل اليدين قبل الاغتراف]

(الرابع):

غسل اليدين قبل الاغتراف مرة فى حدث النوم و البول، و مرتين فى الغائط (٥).

(١) للإطلاق.

(٢)

فعن على بن إبراهيم بإسناده: «أدنى السواك أن تدلكه بإصبعك» (١).

و

فى رواية السكونى: «ان رسول الله (ص) قال: التسوك بالإبهام و المسبحة عند الوضوء سواك» (٢).

(٣)

فعن مكارم الأخلاق: «و كان (ص) يستاك بالأراك، أمره بذلك جبرئيل (ع)» (٣)

و

عن الرسالة الذهبية: «و اعلم يا أمير المؤمنين أن أجود ما استكت به ليف الأراك، فإنه يجلو الأسنان، و يطيب النكهة و يشد اللثة و يسمنها، و هو نافع من الحفر إذا كان باعتدال ..» (٤).

(٤) ذكره الأصحاب- رضى الله عنهم- و لم نقف له على مستند كما فى الحقائق. و عن بعض أنه علله بأنه أمكن فى الاستعمال. و

كأنه لذلك خصه فى المتن بما يغترف منه، لا ما إذا كان ضيق الرأس، فإن الأمكنة فى الاستعمال تقتضى وضعه على اليسار. هذا و لكن قد ينافى الحكم المذكور ما فى بعض الأخبار البيانية أنه (ع) دعا بقعب فوضعه بين يديه و الأمر سهل.

(٥) كما هو المشهور.

ففى صحيح الحلبي: «عن الوضوء كم يفرغ

- (١) الوسائل باب: ٩ من أبواب السواك حديث: ٣.
 (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب السواك حديث: ٤.
 (٣) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب السواك حديث: ٥.
 (٤) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب السواك حديث: ٦.
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٤

[(الخامس): المضمنة والاستنشق]

(الخامس): المضمنة والاستنشق (١)، كل منهما ثلاث مرات (٢)،

الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال (ع): واحدة من حدث البول، و اثنتان من حدث الغائط، و ثلاثاً من الجنابة» (١).
 و

في صحيح حريز أو حسنه: «يغسل الرجل يده من النوم مرة، و من الغائط و البول مرتين، و من الجنابة ثلاثاً» (٢).
 و لعل الاكتفاء بالمرتين من البول و الغائط معاً - كما هو الظاهر من عدم تكرار «من» - مبني على التداخل كما نسب في المقام إلى
 الأصحاب. و في الجواهر: «لم أجد فيه خلافاً»، و إطلاق المرتين في الجميع - كما عن اللمعة - أو المرة - كما عن النقلة - ضعيف.
 (١) و النصوص به مستفيضة أو متواترة،

ففي موثق أبي بصير: «سألت أبا عبد الله (ع) عنهما، فقال (ع): هما من الوضوء، فان نسيتهما فلا تعد» (٣).
 و ما دل بظاهره على نفى استحبابهما محمول على نفى الوجوب.
 (٢)

ففي عهد أمير المؤمنين (ع) إلى محمد بن أبي بكر: «وانظر إلى الوضوء فإنه من تمام الصلاة: تمضمض ثلاث مرات، و استنشق ثلاثاً»
 (٤).

و أما

رواية محمد بن الفضل: ان الكاظم (ع) كتب الى علي بن يقطين: تمضمض ثلاثاً و استنشق ثلاثاً .. «٥».
 فموردها

- (١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.
 (٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٤.
 (٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٩.
 (٥) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٥

بثلاث أكف (١). و يكفى الكف الواحدة أيضاً لكل من الثلاث (٢)، (السادس): التسمية عند وضع اليد في الماء أو صبه على اليد (٣)
 و أقلها: «بسم الله» (٤)،

التقية، فيمتنع الاستدلال بها. بل ترك الأمر بهما عند زوال التقية شاهد بالخلاف. إلا أن يكون المراد بيان الوضوء الواجب. لكن ذكر فيه الإسباغ. فلاحظ.

(١) كما ذكر بعض، و في الجواهر: لم أقف له على مستند بالخصوص.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق جملة من النصوص. بل مقتضاه الاكتفاء بكف واحدة لهما، كما عن الاقتصاد والجامع.

(٣)

ففي صحيح زرارة: «إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله و بالله. اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» (١).

و

في حديث الأربعمئة: «لا يتوضأ الرجل حتى يسمى، يقول قبل أن يمس الماء:

بسم الله ..» (٢).

هذا و

في مصحح زرارة الحاكي لوضوء النبي (ص) «ثمَّ غرَفَ مَلَأَهَا مَاءً فَوَضَعَهَا عَلَى جَبِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ ..» (٣).

و هو ظاهر في استحباب التسمية أيضاً عند غسل الوجه. و يظهر من بعض النصوص (٤) استحبابها في غير ذلك من الحالات. فراجع.

(٤) للإطلاق. و أما مجرد التلفظ باسم من أسمائه تعالى فالظاهر أنه لا تصدق التسمية عليه، و إن كان قد يشهد له خلو بعض النصوص

[١]

[١] لعله يريد مثل ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله (ع) و ذكره في الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة: ١.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ١٠.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٦

و الأفضل: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» (١)، و أفضل منهما

بسم الله و بالله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين

(٢).

[(السابع): الاعتراف باليمنى]

(السابع): الاعتراف باليمنى (٣) و لو لليمنى (٤)، بأن يصبه

عن لفظ الاسم و الاكتفاء بالشهادة و نحوها.

(١)

ففي حديث محمد بن قيس: «فاعلم أنك إذا ضربت يدك في الماء و قلت: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ*. تناثرت الذنوب ..» (١)

و الجمع عرفاً بينه و بين ما سبق الحمل على الأفضلية.

(٢) لوروده فى النصوص المعتبرة الصحاح

و غيرها

«٢». و كأن الوجه فى أفضليته اشتماله على الدعاء، و تكثر النصوص به. فتأمل.

و فى مرسل الصدوق

«٣» حكاية صورة أخرى للتسمية عن على (ع) إذا توضأ. و الأمر سهل.

(٣) كما عن كثير. و يشهد به كثير من النصوص البيانية، و

فى مصحح ابن أذينة الوارد فى وضوء النبى (ص) فى المعراج: «فتلقى رسول الله (ص) الماء بيده اليمنى، فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين» «٤».

(٤) كما يقتضيه مصحح ابن أذينة

و ،

فى مصحح بكير و زرارة: «ثم غمس كفه اليمنى فى الماء فاغترف بها من الماء، فأفرغه على يده اليسرى، فغسل يده اليمنى» «٥»

و نحوه مصحح محمد بن مسلم

«٦»

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٧

فى اليسرى ثم يغسل اليمنى.

[الثامن: قراءة الأدعية المأثورة عند كل من المضمضة]

(الثامن): قراءة الأدعية المأثورة عند كل من المضمضة (١) و الاستنشاق (٢)، و غسل الوجه (٣).

و اليدين (٤). و مسح الرأس (٥)،

لكن ينافيه ما فى جملة من الأخبار البيانية

ففى مصحح زرارة: «ثم أعاد يده اليسرى فى الإناء فأسدلها على يده اليمنى» «١»

و نحوه مصححه الآخر

«٢» و الثالث له و لبكير

«٣»، و غيرهما. و لا يخلو الجمع بينهما عن إشكال. إلا أن يدعى أن الفعل المذكور لا يصلح لمعارضة القول الوارد فى مصحح ابن

أذينة

(١) و هو:

«اللهم لقنى حجتك يوم ألقاك، و أطلق لسانى بذكرك»

(٢) و هو:

«اللهم لا تحزّم على ريح الجنة، و اجعلنى ممن يشم ريحها و روحها و طيبها»

(٣) و هو:

«اللهم بيض وجهى يوم تسود فيه الوجوه و لا تسود وجهى يوم تبيض فيه الوجوه»

(٤) و هو عند غسل اليمنى:

«اللهم أعطنى كتابى بيمينى، و الخلد فى الجنان بيسارى، و حاسبنى حساباً يسيراً»

و عند غسل اليسرى:

«اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى، و لا تجعلها مغلوله إلى عنقى، و أعوذ بك من مقطّعات النيران»

(٥) و هو:

«اللهم غشنى برحمتك و بركاتك»

.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء الحديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٨

و الرجلين (١).

[التاسع: غسل كل من الوجه و اليدين مرتين]

(التاسع): غسل كل من الوجه و اليدين مرتين (٢).

(١) و هو:

«اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الأقدام، و اجعل سعى فيما يرضيك عنى»

كل ذلك مذكور فى رواية عبد الرحمن بن كثير الهاشمى

«١»، و فى نسخ كتب الحديث اختلاف فى بعض الخصوصيات، و ما ذكرنا هو المطابق لما فى نسخة معتبرة من التهذيب.

(٢) كما هو المشهور شهرة عظيمة، بل عن الانتصار، و الغنية، و السرائر: الإجماع عليه. و عن الاستبصار نفى الخلاف بين المسلمين فى

كون الثانية سنة. و قد يشهد له ما فى صحيح معاوية بن وهب:

«الوضوء مثنى مثنى»

«٢»، و نحوه صحيح صفوان

«٣»، و رواية زرارة

«٤»، و ما في موثق يونس بن يعقوب المتقدم في الاستنجاء: «ثُمَّ يتوضأ مرتين مرتين»

«٥»، و ما

في مرسل الأحول: «وضع رسول الله (ص) للناس اثنتين اثنتين» «٦»

، و ما

في مرسل ابن أبي المقدام: «إني لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين و قد توضأ رسول الله (ص) اثنتين اثنتين» «٧»

، و ما

في رواية ابن بكير: «من لم يستيقن أن واحدة من الوضوء تجزؤه لم يؤجر على الثنتين» «٨»

، و ما

في رواية محمد بن الفضل فيما كتبه الكاظم (ع) إلى ابن يقطين «اغسل وجهك مرة فريضة،

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٨.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٩.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٥.

(٧) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٦.

(٨) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣١٩

.....

و أخرى إسباغاً» «١»

، و نحوها رواية الفضل عن الرضا (ع)

«٢»، و ما

في رواية داود الرقي: «توضأ مثنى مثنى» «٣».

لكن قد يعارضها جملة أخرى كما

في حديث ميسرة: «الوضوء واحدة واحدة» «٤»

، و ما

في خبر يونس بن عمار: أنه مرة مرة «٥»

و نحوه ما في كتاب الرضا (ع) إلى المأمون

«٦»، و

ما في مصحح عبد الكريم: «ما كان وضوء على (ع) إلا مرة مرة» «٧»

، و

مرسل الصدوق: «و الله ما كان وضوء رسول الله (ص) إلا مرة مرة» «٨»

و ،

الآخر «توضأ النبي (ص) مرة مرة، فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» «٩»

و ،

مرسل ابن أبي عمير: «الوضوء واحدة فرض، و اثنتان لا يؤجر، و الثالثة بدعة» «١٠»

و ،

رواية ابن أبي يعفور المروية عن النوادر: «الفضل في واحدة، و من زاد على اثنتين لم يؤجر» «١١»

و خلو الأخبار البيانية.

هذا و لكن أخبار الواحدة و المرة محمولة على الفرض، بل لعلها ظاهرة فيه. و الأخبار البيانية لا تصلح لمعارضة ما عرفت. نعم ما تضمن

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء ملحق حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

(٧) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٨) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٩) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

(١٠) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(١١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٠

.....

اقتصار النبي (ص) و أمير المؤمنين (ع) على المرة ظاهر في أفضلية الترك.

و لا مجال للإشكال عليه بأنه حكاية حال، لظهور المداومة في الفضل، بل ظاهر صدور حكاية ذلك من الأئمة عليهم السلام ذلك. و مثلها رواية ابن أبي يعفور. و لا تصلح لمعارضتها الأخبار الأول لإمكان حملها على مشروعية الثانية و إن كان تركها أفضل. و يشير إلى ذلك ما في صدر

رواية داود الرقي من قول الصادق (ع): «و أضاف إليها رسول الله (ص) واحدة لضعف الناس»

. و ما

في مصحح زرارة الحاكي لوضوء النبي (ص) من قول أبي جعفر (ع): «إن الله وتر يحب الوتر، فقد يجرؤك من الوضوء ثلاث غرفات

..» «١».

نعم قد يأبى الحمل على مجرد المشروعية مرسل ابن أبى المقدام، بناءً على أن المراد يرغب عن أن يتوضأ كما يشهد به ذيله، لا يرغب فى أن يتوضأ، كما لعله ظاهر نفس الكلام إلا أنه - مع إرساله و منافاته لما دل على أن وضوء النبى (ص) و على عليه السلام ما كان إلا مرة - لا بد من حمله على ذلك، فيكون التعجب من جهة اعتقاد الراغب عدم المشروعية، و لا سيما مع الاستشهاد بفعل النبى (ص) فى الجملة و لو كان المراد التعجب من اعتقاد عدم الأفضلية لم يكن التعليل مناسباً له. لأن مجرد فعله (ص) بلا مداومة لا يدل على الأفضلية، بل المداومة على غيره دالٌّ على خلافها. و أما مرسل ابن أبى عمير فيمكن حمل نفى الأجر فيه على الثنتين على صورة اعتقاد وجوبهما - كما يشهد به خبر ابن بكير المتقدم - أو على إرادة عدم الأجر بالنسبة إلى الترك، لأن الترك أفضل. فتلخص: أن مقتضى الجمع بين النصوص مشروعية الثانية، و إن كان تركها أفضل، نظير صلاة النافلة، و الصوم فى الأوقات المكروهة.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢١

[(العاشر): أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسل الأولى]

(العاشر): أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسل الأولى (١)، و فى الثانية بباطنهما، و المرأة بالعكس. (الحادى عشر): أن يصب الماء على أعلى كل عضو (٢)،

و هذا الذى ذكرناه هو الذى تجتمع عليه النصوص. و لعل هذا هو مراد الفقيه و الهداية، من أن من توضأ مرتين لم يؤجر و مثله ما عن الأمالى، من أن من توضأ مرتين فهو جائز، إلا أنه لا يؤجر عليه. و أظهر منه ما عن البنزطى، من أن الفضل فى واحدة، و من زاد على اثنتين لا يؤجر. فإنه مطابق لمتن رواية ابن أبى يعفور. و لعله مراد الكافى، حيث عبر بذيل الرواية المذكورة.

(١) كما عن جملة من كتب الشيخ، و الفاضلين، و الشهيد، و غيرهم.

و اعترف جماعة بعدم الوقوف على مستنده. و المنسوب إلى أكثر القدماء - كما عن المدارك - بل إلى الأكثر - كما عن الذكرى، و الروضة، و كشف اللثام - استحباب بداءة الرجل بالظاهر و المرأة بالباطن، من دون فرق بين الغسل الأولى و الثانية. و يشهد به خبر ابن بزيع عن الرضا (ع): «فرض الله تعالى على النساء فى الوضوء للصلاة أن يبتدئن بباطن أذرعهن و فى الرجل بظاهر الذراع» (١).

المحمول على الاستحباب اتفاقاً، كما عن المنتهى.

(٢) كما قد يظهر من مصحح زرارة عن أبى جعفر (ع) الحاكى لوضوء رسول الله (ص)

«٢»، حيث تضمن وضع الكف الأولى على جبينه، و الثانية على مرفقه اليمنى، و الثالثة على مرفقه اليسرى. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٢

و أما الغسل من الأعلى فواجب (١).

[(الثانى عشر): أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه]

(الثاني عشر): أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه (٢)، لا بغمسه فيه.

[(الثالث عشر): أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع]

(الثالث عشر): أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع (٣)، وإن تحقق الغسل بدونه.

[(الرابع عشر): أن يكون حاضر القلب]

(الرابع عشر): أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله (٤).

[(الخامس عشر): أن يقرأ القدر حال الوضوء]

(الخامس عشر):

أن يقرأ القدر حال الوضوء (٥).

(١) كما سيأتي.

(٢) كما تضمنته الأخبار البيانية.

(٣) للاستظهار. وربما تشهد به النصوص البيانية. ولما في المروى

عن قرب الاسناد: «و لا تلطم وجهك بالماء لطماً، و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً. و كذلك فامسح الماء على ذراعيك» (١).

المحمول على الاستحباب إجماعاً، و عن المنتهى نسبته الى مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام.

(٤) فقد روى عن أمير المؤمنين

، و الحسن بن علي

، و علي بن الحسين

– عليهما السلام – أنهم إذا أخذوا في الوضوء تغيرت ألوانهم، و ارتعدت فرائصهم، فيقال لهم عليهم السلام في ذلك، فيقولون ما لفظه أو مضمونه:

حق على من وقف بين يدي ذي العرش أن يتغير لونه و ترتعد فرائصه (٢)

. (٥)

فعن الفقه المنسوب إلى الرضا (ع): «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ قَرَأَ فِي وَضُوئِهِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ» (٣)

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

(٢) راجع مستدرک الوسائل باب: ٤٧ من أبواب أحكام الوضوء.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٣

[(السادس عشر): أن يقرأ آية الكرسي بعده]

(السادس عشر): أن يقرأ آية الكرسي بعده (١).

[(السابع عشر): أن يفتح عينه حال غسل الوجه]

(السابع عشر):

أن يفتح عينه حال غسل الوجه (٢).

[فصل في مكروهاته]

إشارة

فصل في مكروهاته

[(الأول): الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة]

(الأول): الاستعانة بالغير في المقدمات القريبة (٣)،

و

عن كتاب البلد الأمين وغيره: «من قرأ بعد إسباغ الوضوء إِذَا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلِهِ الْقَدْرَ، وقال: اللهم إني أسألك تمام الوضوء، و تمام الصلاة، و تمام رضوانك، و تمام مغفرتك، لم تمر بذنب قد أذنبه إلا محته» (١).

(١)

فعن كتاب جامع الأخبار عن الباقر (ع): «من قرأ على أثر وضوئه آية الكرسي مرة أعطاه الله ثواب ..» (٢).

(٢) لما

أرسله في الفقيه: «قال رسول الله (ص): افتحوا عيونكم عند الوضوء، لعلها لا ترى نار جهنم» (٣).

، و في ثواب الأعمال مسنداً عن ابن عباس، و قريب منه ما عن نوادر الراوندي (٤).

فصل في مكروهات الوضوء

(٣) كما هو المعروف،

لخبر الوشاء: «دخلت على الرضا (ع) و بين يديه إبريق يريد أن يتهيأ للصلاة، فدنوت منه لأصب عليه فأبى ذلك و قال (ع):

مه يا حسن. فقلت: لِمَ تنهاني أن أصب على يديك تكره أن أوجر؟

قال (ع) تؤجر أنت و أوزر أنا. قلت: و كيف ذلك؟ فقال (ع):

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٨.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٥٣ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٥٣ من أبواب أحكام الوضوء ملحق حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٤

كأن يصب الماء في يده. و أما في نفس الغسل فلا يجوز (١).

أما سمعت الله عز وجل يقول (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) وها أنا أتوضأ للصلاة و هي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد» (١).

وقريب منه ما

روى في الإرشاد: «دخل الرضا (ع) يوماً و المأمون يتوضأ للصلاة، و الغلام يصب على يده الماء. فقال (ع): لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحداً» (٢).

و ما

عن أمير المؤمنين (ع): انه إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء. فقيل له: يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء؟ فقال (ع) لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً و قال الله تبارك و تعالى: (فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا ..) (٣).

رواه في الفقيه و المقنع مرسلًا، و في العلل مسندًا، و كذلك الشيخ (ره) في التهذيب. و في رواية السكوني: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خصلتان لا أحب أن يشاركني فيهما أحد: وضوئي فإنه من صلاتي، و صدقتي فإنها من يدي إلى يد السائل، فإنها تقع في يد الرحمن» (٤).
المحمولة على الكراهة، لما

في رواية الحذاء: انه صب على يد الباقر (ع) في جمع فغسل به وجهه، و كفأ فغسل به ذراعه الأيمن، و كفأ فغسل به ذراعه الأيسر (٥).
و عن المدارك التوقف، لضعف النصوص. لكنه - مع إمكان دعوى انجباره بالعمل - يتم بناءً على قاعدة التسامح.
(١) لما يأتي.

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٥

[الثاني: التمندل]

(الثاني): التمندل (١)، بل مطلق مسح البلل (٢).

[الثالث: الوضوء في مكان الاستنجاء]

(الثالث):

الوضوء في مكان الاستنجاء (٣).

[(الرابع): الوضوء من الآنية المفضضة، أو المذهبة، أو المنقوشة بالصورة]

(الرابع): الوضوء من الآنية

- (١) كما نسب إلى المشهور. لما
عن الصادق (ع) مسنداً و مرسلًا: «من توضأ و تمندل كتبت له حسنة، و من توضأ و لم يتمدل حتى يجف وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنة» (١).
و ظاهره الكراهة العبادية، كما لعله مراد الأصحاب. لكنه معارض بكثير من النصوص المتضمنة لفعل الصادق (ع) و أمره إسماعيل بن الفضل به
(٢)، و مداومة على (ع) عليه
(٣). اللهم إلا أن تحمل على التقية. لكنه أصح سنداً و أشهر رواية، و الترجيح بذلك مقدم على الترجيح بمخالفة العامة. اللهم إلا أن يكون بناء الأصحاب على ذلك موهناً لنصوص الرجحان.
(٢) كما عتبر به جماعة. و يستفاد من الخبر الأول، و إن قوى خلافه في الحقائق و الجواهر.
(٣) ففي المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي (ص): انه عد مما يورث الفقر غسل الأعضاء في موضع الاستنجاء
(٤). لكن ينافيه رواية عبد الرحمن ابن كثير الهاشمي الحاكية لوضوء أمير المؤمنين (ع)
(٥)، و رواية الحذاء الحاكية لوضوء أبي جعفر (ع) بجمع
(٦). إلا أن يقال:
الفعل لا يعارض القول.

- (١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.
(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.
(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧، ٨، ٩.
(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.
(٥) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.
(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.
مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٦
المفضضة، أو المذهبة، أو المنقوشة بالصورة (١).

[(الخامس): الوضوء بالمياه المكروهة]

(الخامس):

- الوضوء بالمياه المكروهة كالشمس (٢)، و ماء الغسالة من الحدث الأكبر (٣)، و الماء الآجن (٤)، و ماء البثر قبل نزع المقدرات (٥)، و الماء القليل الذي ماتت فيه الحية أو العقرب أو الوزغ، و سور

(١) لإطلاق كراهتها في بعض النصوص المتقدمة- بناءً على عمومته للوضوء- و للموثق

عن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (ع): «عن الطست يكون فيه التماثيل، أو الكوز أو التور يكون فيه التماثيل، أو فضة لا يتوضأ منه ولا فيه ..» (١).

و كأن الحكم في المذهب للإلحاق بالمفوض، كما تقدم الكلام في نظيره في مبحث الأواني. و منه يظهر الحكم في المنقوش بالصور.

(٢)

ففي رواية إسماعيل بن أبي زياد عن أبي زياد عن أبي عبد الله (ع):

«قال رسول الله (ص): الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضؤوا به، ولا تغسلوا به، ولا تعجنوا به، فإنه يورث البرص» (٢)

المحمول على الكراهة، بقرينة التعليل، و لما في رواية محمد بن سنان

«٣» من نفى البأس في الوضوء به.

(٣) بناءً على طهارته. فيكون الوجه في الكراهة ما تقدم ذكره دليلاً للمنع.

(٤) ففي الحديث: «نهى عن الوضوء في الماء الآجن».

أي:

المتغير لونه و طعمه. كذا في مجمع البحرين.

(٥) لأخبار القول بالنجاسة، المحمولة على الكراهة، كما تقدم.

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المضاف حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المضاف حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٧

الحائض، و الفار، و الفرس، و البغل، و الحمار، و الحيوان الجلال، و آكل الميتة، بل كل حيوان لا يؤكل لحمه (١).

[فصل في أفعال الوضوء]

إشارة

فصل في أفعال الوضوء

[(الأول): غسل الوجه]

إشارة

(الأول): غسل الوجه (٢). و حدّه من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً، و ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً (٣).

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٣٢٧

(١) لما تقدم في كراهة أسئارها. ثم إن الحكم بالاستحباب أو الكراهة في كثير مما سبق مبنى على تمامية قاعدة التسامح في أدلة السنن، ولولاها أشكل الحكم بهما، لضعف الدليل، وحيث أن الظاهر عدم تماميتها فاللازم الفعل أو الترك برجاء المحبوبة أو الكراهة. والله سبحانه أعلم. وله الحمد.

فصل في أفعال الوضوء

(٢) بإجماع علماء الإسلام- كما عن جماعة- بل ينبغي نظمه في سلك الضروريات. ويدل عليه مع ذلك الكتاب، و السنة المتواترة.

(٣) بلا خلاف فيه، بل عن المعتمد والمنتهى: أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام. وعن جماعة حكاية الإجماع عليه. ويشهد له صحيح زرارة «قال لأبي جعفر (ع): أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ، الذي قال الله عز وجل. فقال (ع): الوجه الذي أمر الله عز وجل بغسله الذي لا- ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا- ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر، وإن نقص منه أثم: ما دارت عليه الوسطى والإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن، وما جرت عليه الإصبعان مستديراً فهو من الوجه، فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال عليه السلام: لا» (١)

، و رواه في الكافي والتهذيب عنه، إلا أنه ذكر

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٨

.....

فيه السبابة مع الوسطى والإبهام. وربما ينافيه قوله (ع):

«وما جرت عليه الإصبعان ..»

. مع أنه لا- أثر له في الفرق، إلا- أن تحمل (الواو) على معنى (أو). لكنه خلاف الظاهر جداً، بل ممتنع، لتنافي التحديد، ولذا لم يتوهم أحد الخلاف في التقدير ممن ضم السبابة إلى الوسطى والإبهام، كما عن المبسوط، والناصريات.

وقد أشار (ع) إلى التحديد العرضي بقوله:

«ما دارت ..»

و إلى التحديد الطولي بقوله (ع):

«من قصاص ..»

، وقوله (ع) »

وما جرت عليه

.. إلخ» تأكيد لقوله (ع):

«ما دارت ..»

. وكأن التعبير بالدوران في الجملة الأولى بمناسبة تدوير الوجه بتدوير الرأس وأن وضع الإصبعين يوجب توهم دائرة، ولا يحسن عرفاً استعماله في المسطحات، والتعبير بالاستدارة في الجملة الثانية بملاحظة تدوير الوجه عرفاً باستدارة اللحيين إلى الذقن، بل واستدارة قصاص الشعر من الناصية إلى مواضع التحذيف إلى منابت الشعر حول العذار، فهذه الاستدارة العرفية من جانبي الوجه الفوقاني والتحتاني هي المرادة من الاستدارة في الجملة الثانية. وإن كان ظاهر المشهور عدم الاستدارة في النصف الفوقاني من الوجه

الواجب الغسل، واختصاص الاستدارة من جانبي الذقن لا غير.

لكن الظاهر ما ذكرناه.

و أما ما استشكله شيخنا البهائي (ره)، من أنه لو جعل الحد الطولي من القصاص إلى الذقن يلزم دخول النزعتين و الصدغين في الوجه الواجب الغسل، إذ الأولتان تحت القصاص بالنسبة إلى الشعر النابت فوقهما، و الثانيان داخلان فيما حوته الإبهام و الوسطى، مع أن دخول الأولتين مما لا يتوهم الالتزام به، و دخول الثانيين مخالف لصريح النص. و لأجله

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٢٩

.....

حمل الرواية على إرادة بيان أن الوجه الواجب الغسل هو ما حوته الدائرة الهندسية الحقيقية التي يكون قطرها قدر ما بين الإصبعين، و يكون المراد من دوران الإصبعين في الجملة الأولى دورانهما من القصاص إلى الذقن لتشكيل الدائرة المذكورة، فيلزم منه خروج النزعتين و الصدغين من الوجه.

(ففيه): أن ما ذكره خلاف الظاهر جداً، لما عرفت من معنى الدوران في الصدر و الذيل، و أن التحديد بالدائرة الهندسية يوجب خروج جزء من أسفل الوجه أو أعلاه من الوجه الواجب الغسل، لأن ما بين الإبهام و الوسطى أقل مما بين القصاص و الذقن، فالدائرة التي قطرها يساوي ما بين الإبهام و الوسطى لا تستوعبه. مضافاً إلى أن دخول النزعتين في الوجه - على تفسير المشهور - يتوقف على عموم القصاص لمنتهى منابت الشعر في النزعتين، و هو غير ظاهر. و لا سيما بملاحظة كون جملة:

«من قصاص ..»

من متعلقات «ما» في:

«ما دارت ..»

إذ لو عمّ القصاص قصاص النزعتين لكان الصحيح ظاهراً في وجوب غسل الناصية المسامته لمنتهى النزعتين، و هو كما ترى، فليس ظاهراً إلا في قصاص الناصية و ما يسامتها مما يحيط بالجنيين لا غير. و أما الصدغ فان فسر بما بين العين و الاذن - كما عن بعض أهل اللغة، و في القاموس و المجمع: أنه أحد معنييه - فيدخل بعضه في الوجه على كلا التفسيرين، و إن فسر بالشعر المتدلى على ما بين العين و الاذن - كما عن الصحاح، و النهاية، و في القاموس و المجمع: أنه أحد معنييه، و استشهد له في المجمع بقولهم: صدغ معقرب - فهو خارج عنه على كلا التفسيرين، فلا - يكون التصريح في ذيل الصحيح بخروج الصدغ عن الوجه معيّناً لما ذكره من المعنى، بل اللازم حمل الصدغ - و لو مجازاً - على المعنى المحكى عن القاموس و غيره بقرينه الصدر. فاعمل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٠

و الأنزع و الأغم (١) و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم إلى المتعارف (٢)، فيلاحظ أن اليد المتعارفة في الوجه المتعارف إلى أى موضع تصل؟ و أن الوجه المتعارف

على المشهور متعين.

(١) الأول من انحسر شعره عن الحد المتعارف، و الثاني من نبت الشعر على جبهته.

(٢) لا - ينبغى التأمل في وجوب غسل الوجه مطلقاً، صغيراً أو كبيراً على النحو المتعارف أو خارجاً عنه. و لا مجال لتوهم اختصاصه بالمتعارف و إن قيل به في كلية المطلقات. إذا المقام ليس من قبيل المطلق، بل من قبيل العام، ضرورة وجوب غسل كل وجه. ثم إن ظاهر الصحيح سؤالاً و جواباً أن للوجه الواجب الغسل في الوضوء مفهوماً واحداً لا يختلف باختلاف خلقه المكلفين من حيث

الصغر والكبر و طول الأصابع وقصرها، بل الاختلاف بالكبر والصغر من قبيل اختلاف أفراد المفهوم الواحد، فإذا كان الواجب في الوضوء غسل الوجه لا غير وجب غسله كثيراً كان أو صغيراً بلا زيادة عليه، لا أنه يجب في الصغير غسله و زيادة و في الكبير غسل بعضه دون بعض. و عليه فلا- بد من حمل الإبهام والوسطى المذكورتين في الصحيح لتحديد الوجه على المتعارفتين منهما بلحاظ الوجه المتعارف، إذ لو أريد مطلقهما لزم التحديد بالأقل والأكثر لصدق المطلق على كل منهما، و امتناع التحديد بالأقل والأكثر ظاهر، و لو أريد منهما خصوص النادر كان بلا قرينة عليه، و هو ممتنع، بخلاف الحمل على الغالب المتعارف، فإن الغلبة و التعارف يصلحان قرينة عليه عند التردد بينه و بين النادر، فيكون المتكلم قد اعتمد عليهما في مقام البيان. كما أنه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣١

.....

لو أريد من الإبهام والوسطى المتعارفتان مطلقاً- يعنى: لا بالإضافة إلى خصوص الوجه المتعارف- لزم اختلاف مفهوم الوجه باختلافه كبراً و صغراً، و اختلافهما كذلك، فيكون وجه ذى الأصابع الطويلة يدخل فيه الأذنان و وجه ذى الأصابع القصيرة يخرج منه الخدان إذا كان وجههما متعارفاً، و كذا الحال لو كانت أصابعهما متعارفة، لكن كان وجههما خارجاً عن المتعارف صغراً أو كبراً، و قد عرفت أن ظاهر النص- و لا سيما بقرينة السؤال عن دخول الصدغ في الوجه، و الجواب بعدم دخوله فيه- أن مفهوم الوجه واحد لا يختلف بالكبر والصغر، و أن المقصود بالجواب تحديد ذلك المفهوم الواحد و تمييزه عما يتصل به، فيكون التحديد بما بين الإبهام والوسطى لا على نحو الموضوعية، بل على نحو الطريقة إلى التحديد بأجزاء الوجه التي قد تزيد مساحتها على الحد المذكور و قد تنقص. و لأجل أن الأصحاب فهموا ذلك حملوا الإصبعين على المتعارف منهما في الوجه المتعارف لا مطلقاً.

نعم قد يشكل أيضاً الحمل على المتعارف في الوجه و الإصبعين، لاختلاف المتعارف فيهما بالزيادة و النقصان أيضاً. و قد يدفع بأن الإرجاع إلى عموم المتعارف بلحاظ أن الأقل حكم واقعي، و الأ- كثر حكم طريقي، بمعنى كون الأ- كثر طريقاً إلى ثبوت الأقل، و لا مانع عقلاً من أن تكون أفراد المتعارف مختلفة، بعضها موضوع حقيقي، و بعضها مشتمل عليه، و تقدم في الصحيح أن الصدغ ليس من الوجه، و في جملة من النصوص «١» أن الاذن ليست منه

، و على هذا فلا- بد من النظر إلى متعارف الوجه و الأصابع، و إلى ما تحتويه الإصبعان من الأعضاء، كالجبهة و الجبين و العينين و الحاجبين و الخدين و الأنف و الفم و غير ذلك، فيكون تمامه من

(١) راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٢

أين قصاصه؟ فيغسل ذلك المقدار. و يجب إجراء الماء (١)، فلا يكفي المسح به. و حده أن يجري من جزء إلى جزء آخر و لو بإعانة اليد. و يجزئ استيلاء الماء عليه و إن لم يجر إذا صدق

الوجه دون ما زاد عليه، فيكون الوجه غير المتعارف هو تلك الأعضاء سواء حوتها اصبعاه أم زادت عليها أم نقصتا عنها. و كذا الكلام بعينه في القصاص، فإذا كان المتعارف منه ما يكون على حد الجبهة و جب غسل تمام الجبهة في غيره و إن نبت الشعر عليها، و لم يجب غسل ما فوقها و إن انحسر عنه الشعر. فلاحظ.

(١) فعن المجلسي (ره) في حاشية التهذيب نسبة الاتفاق عليه إلى ظاهر الأصحاب، و عن الشهيد الثاني (ره) في بعض تحقیقاته: انه المعروف بين الفقهاء، و لا سيما المتأخرين. و يشهد به أوامر الغسل بناءً على اعتبار الجريان في مفهومه، كما عن جماعة، و عن كشف

الثام: انه يشهد به العرف و اللغة، و لا سيما بملاحظة مقابلته بالمسح، إذ لو لم يؤخذ الجريان في مفهومه لم يحصل الفرق بين الغسل بالماء و المسح به، كما في الجواهر.

مضافاً إلى

صحيح زرارة: «كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء» (١)

، و نحوه مما ورد في الغسل

كصحيح ابن مسلم: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (٢)

و

مصحيح زرارة: «الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزأه» (٣)

بناءً على عدم الفصل بينه و بين الوضوء.

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٣

.....

هذا و لكن قد عرفت في مبحث التطهير بالماء التأمل في دخول الجريان في مفهوم الغسل، و عدم ظهور كون المقابلة بينه و بين المسح من هذه الجهة، بل الظاهر أنه يعتبر في الغسل استيلاء الماء و غلبته على المحل، و يعتبر في المسح إمرار الماسح ذى البلل على المحل فيكون بينهما تباين مفهوماً و خارجاً، و إن كان بينهما عموم من وجه مورداً. و أما الصحيح فالظاهر أن التعبير بالجريان فيه كان جرياً على الغالب المتعارف، و ليس في مقام تقييد مطلقات الغسل، بل في مقام آخر، فلا يصلح لتقييد إطلاقات الأمر بالغسل. لا سيما بعد ملاحظة

صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع) في الوضوء: «إذا مسَّ جلدك الماء فحسبك» (١).

نعم ربما يوهم ما ينافي الإطلاقات المذكورة ما

في مصحيح زرارة و محمد بن مسلم من قول أبي جعفر (ع): «إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه، و إن

المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن» (٢)

و

في مصحيح ابن مسلم الوارد في كيفية الوضوء: «يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملاً بها جسده، و الماء أوسع» (٣)

، و نحوهما غيرهما، فإنها و إن لم تكن تنافي اعتبار جريان الماء و حركته من محل إلى آخر، لكنها ظاهرة في عدم اعتبار استيلائه

على المحل، و الاكتفاء بمجرد سריاء الرطوبة و البلل من محل إلى آخر.

لكن لا بد من حملها على إرادة المبالغة في عدم احتياج الوضوء إلى الماء الكثير - كما ذكر في الجواهر و غيرها - لإباء سياقها عن

صلاحية التصرف في أدلة اعتبار الغسل، بل ذيل الثاني كالصريح في ذلك. فلاحظه.

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٤

الغسل. و يجب الابتداء بالأعلى (١)،

(١) كما صرح به جماعة كثيرة، بل نسب إلى الأكثر والمشهور، بل عن التبيان الإجماع عليه. و يستدل له بالوضوءات البيانية لوضوء النبي (ص)

ففى صحيح زرارة: «أخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعاً» (١)

، و نحوه مصححه الآخر

«٢»، على رواية التهذيب. و

فى مصححه الثالث: «فوضعها على جبينه» (٣)

، و قريب منها غيرها. (و دعوى): إجمال الفعل، لاحتمال كونه من أحد الأفراد (غير ظاهرة) لوروده مورد البيان، و لا سيما بملاحظة التفات الراوى إلى الخصوصية المذكورة. نعم لا يظهر من الرواية كون المحكى هو خصوص الواجب من الوضوء، بل من الجائز إرادة حكاية ما يشتمل على بعض المستحبات، بل لعل الظاهر ذلك بملاحظة اشتماله على بعض الخصوصيات المستحبة، فلا ظهور لها فى الوجوب. و أما ما عن المنتهى و الذكرى بعد ذكر الصحيح الأول: «

روى أنه قال بعد ما توضأ: إن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» (٤).

فعلى تقدير حجته و عدم قبح إرساله، لا بد أن يكون المراد باسم الإشارة صرف ماهية الوضوء، لا مع تمام الخصوصيات، للاتفاق على استحباب بعضها.

و يستدل له أيضاً

برواية أبى جرير الرقاشى (الرواسى. ظ) المروية عن قرب الاسناد: «لا تعمق فى الوضوء و لا تلطم وجهك بالماء لطماً، و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً، و كذلك فامسح على

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الذكرى ص: ٨٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٥

و الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً (١)، و لا يجوز النكس.

ذراعيك و رأسك و قدميك» (١).

و الإجماع على استحباب المسح لا- ينافى الأخذ بظهورها فى وجوب الغسل من الأعلى. نعم من المحتمل أن يكون المراد بالغسل المسح، بقرينة قوله (ع):

«مسحاً»

الظاهر في كونه مفعولاً مطلقاً، الذي يجب أن يكون من جنس فعله، فالإجماع على استحباب المسح يكون مانعاً من الأخذ بظهورها في وجوب الابتداء من الأعلى.

مضافاً الى إمكان دعوى ظهورها في مقام بيان المسح مقابل اللطم فيكون ذكر (من) و (إلى) مقدمة للمسح المستحب. لا في مقام بيان طلب الغسل من الأعلى، فيشبه أن يكون الظرف متعلقاً بالمسح لا بالغسل.

و حينئذ يشكل رفع اليد عن إطلاق الغسل الوارد في الكتاب المجيد و السنة (و دعوى): إهماله من هذه الجهة، لوروده مورد بيان أصل التشريع لا- كفيته (غير ظاهرة) و إن صدرت من شيخنا الأعظم (ره). و لعله لذلك و نحوه اختار جماعة جواز النكس، منهم السيد، و الشهيد، و ابنا إدريس و سعيد، و مال اليه، أو قال به آخرون، كصاحب المعالم، و شيخنا البهائي على ما حكى. لكن الانصاف ظهور رواية الرقاشي في كون:

«مسحاً»

من قبيل الحال. يعني اغسله ماسحاً- لا مفعولاً مطلقاً.

و عليه فدلالتها على وجوب الغسل من الأعلى لا قصور فيها.

(١) ذكر في الجواهر أنه بعد البناء على وجوب الابتداء بالأعلى فهناك احتمالات أربعة: (الأول): الابتداء بالأعلى خاصة و لو كان يسيراً، و لا- ترتيب في الباقي. (الثاني): وجوب الأعلى فالأعلى بحسب الخطوط العرضية فلا يجوز غسل الأدنى قبل الأعلى و إن لم يكن مسامتاً له. (الثالث):

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٦

و لا يجب غسل ما تحت الشعر (١)،

وجوب غسل الأعلى فالأعلى بحسب الخطوط الطولية، فلا يجوز غسل الأدنى قبل الأعلى المسامت له حقيقة، و يجوز غسله قبل الأعلى غير المسامت له كذلك. (الرابع): ذلك، لكن عرفاً لا حقيقة. انتهى مختصراً.

و جعل (ره) الأول مقتضى كلام كثير من المتأخرين، و نسب الثاني إلى بعض القاصرين، و الثالث إلى محتمل كلام العلامة (ره) في المختلف، و الرابع إلى الشهيد الثاني في شرح الرسالة و بعض المتأخرين.

أقول: أما الوجه الأول فهو خلاف ما تقدم من أدلة الابتداء بناءً على تماميتها. و أما الثاني فهو خلاف ظاهر النصوص البيانية المتضمنة لغسل الوجه باليد اليمنى و أنه (ع) مسح بها الجانبين. و أما الثالث و الرابع، فهما خلاف إطلاق رواية أبي جرير، فان مقتضاه الاكتفاء بالغسل من الأعلى إلى الأدنى عرفاً، إذ الظاهر صدقه و لو لم يكن على حسب الخطوط الطولية حقيقة أو عرفاً، و لعل المراد من الوجه الأخير ذلك. ثم إنه قد يظهر من النصوص البيانية- المتضمنة إسدال الكف على الوجه من أعلاه أو على الجهة أو على الجبين، أو على الوجه- جواز اقتران الأجزاء العليا للوجه في الغسل، بلا ترتيب بينها. و مثلها في ذلك رواية المسح تحت العمامة. اللهم إلا أن يكون الغسل الوضوئي ليس بوضع الماء، بل بالمسح باليد من الأعلى حقيقة إلى ما دونه. فلاحظ.

(١) بلا خلاف، كما عن جماعة، و عن التذكرة نسبتها إلى علمائنا، بل عن الخلاف و الناصريات الإجماع عليه. و

في صحيح زرارة عن أبي جعفر (ع): «قلت له رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال (ع): كل ما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٧

بل يجب غسل ظاهره، سواء شعر اللحية و الشارب و الحاجب (١) بشرط صدق إحاطة الشعر على المحل (٢)، و إلا لزم غسل البشرة الظاهرة في خلاله (٣).

عليه الماء» (١)

و

في صحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع): «عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته؟ قال (ع): لا» (٢).

(١) لعموم صحيح زرارة

، و التنصيص على اللحية في صحيح ابن مسلم

و على الجميع في محكي معقد إجماع الخلاف،

(٢) كما هو موضوع النص المتقدم. إلا أن الاشكال فيما تصدق به الإحاطة، و أنه خصوص منابت الشعر الكثيف الساتر بكثافته للبشرة، أو يعم ما يستر بالاسترسال، أو منابت الشعر الخفيف الذي تظهر بشرته للرأى دائماً أو في بعض الأحوال دون بعض أو غير ذلك. و قد اضطربت الكلمات فيما هو مورد الاتفاق على وجوب غسله أو عدم وجوبه، و مورد الخلاف. و لا يبعد اختصاص النصوص المتقدمة بمنابت الشعر المحتاج غسلها إلى بحث و طلب، فلا تشمل صورة الستر بالاسترسال، كما في طرفي الشارب الطويلين، و لا منابت الشعر الظاهرة التي تغسل بمجرد إمرار اليد على الشعر، فضلاً عن إجراء الماء عليه، فالمرجع فيهما إطلاق أدلة وجوب غسل الوجه من الكتاب و السنة. (و دعوى): عدم صدق الوجه على البشرة التي تحت الشعر، لأن الوجه اسم لما يواجه به، فلا يصدق على المستور (مندفعة) بأن الوجه المذكور في الآية و الرواية يراد به العضو المخصوص الذي ينبت فيه الشعر.

(٣) أما الشعر النابت فيها ففي الجواهر: «و فيه وجهان، أقواهما

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٨

.....

عدم الوجوب، لعدم الدخول في مسمى الوجه». و أدلة وجوب غسل الوجه قاصرة عن الدلالة على وجوب غسله تبعاً، و مجرد ثبوت التبعية خارجاً لا يقتضى التبعية في مقام الدلالة. فالمرجع فيه الأصل. و حيث عرفت في مسألة تداخل الوضوء أن ظاهر أدلة اعتباره في الغايات هو اعتبار أثره و هو الطهارة، كان الشك في المقام من قبيل الشك في المحصل الذي هو مجرى قاعدة الاشتغال لا البراءة (و دعوى): أنه لا- فرق بين المقام و بين الشك في الأقل و الأكثر، فإذا بنينا على البراءة هناك و أجبننا عن شبهة الاحتياط من جهة العلم الإجمالي بالغرض فليكن الجواب جارياً هنا أيضاً. (مدفوعة) بالفرق بأن الغرض هناك لم يقع مورداً للتكليف، بل مورده نفس فعل المكلف بالمباشرة، و ظاهر الأدلة هنا أن نفس الأثر موضوع للتكليف الشرعي، و هذا الفرق يمكن أن يكون فارقاً بينهما في جريان البراءة و الاحتياط عند العقلاء، كما ذكرنا ذلك فيما علقناه على مباحث الأقل و الأكثر من الكفاية.

كما أنه لو بنينا على أن التكليف بالمسبب راجع إلى التكليف بالسبب كان المقامان من باب واحد. لكنه خلاف التحقيق. و مثله ما عن بعض الأجلة من الحكم بجريان البراءة في جميع موارد الشك في حصول الغرض إذا كان بيان محصله من وظيفة الشارع، بلا فرق بين كون المأخوذ في لسان الدليل نفس الغرض و محصله، فإن ما ذكر غير واضح من طريقة العقلاء، و إن كان لا يخلو من وجه.

و أما ما ذكره شيخنا (ره) في الكفاية في المقام وغيره من إثبات الغرض - وهو الطهارة - بإجراء حديث الرفع لنفي جزئية الشيء للوضوء أو شرطيته. فهو مخدوش بأن أدلة الجزئية الواقعية إنما تفيد حكماً واقعياً و حديث الرفع و نحوه من أدلة البراءة إنما يفيد حكماً ظاهرياً، فيمتنع أن مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٣٩

[مسألة (١): يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة]

(مسألة ١): يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمة (١). و كذا جزء من باطن الأنف و نحوه. و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن (٢)،

يكون الثاني بمنزلة الاستثناء من الأول، إذ ليس هو في عرضه. و بالجملة:

بعد البناء على اشتغال ذمة المكلف بالغرض لا تجدى الأصول في إثباته إلا ما كان منها متكفلاً لثبوته، و من المعلوم أن حديث الرفع لا يصلح لذلك لأنه رافع لا مثبت. ثم إن الرجوع إلى الأصل من البراءة و الاحتياط موقوف على عدم ظهور النصوص البيانية في عدم الوجوب - كما هو الظاهر - و إلا - كان عليها المعول في عدم الوجوب. هذا و المحكى عن جامع المقاصد في مبحث غسل الجنابة دعوى الإجماع على وجوب غسل الشعر النابت في الوجه و اليدين في الوضوء، فان تمّ كان عليه المعول، و إلا كان المرجع ما ذكرنا. (١) الظاهر أن مراده المقدمة الوجودية. و كأنه لعدم إمكان الغسل اختياراً إلى الحد الحقيقي إلا بضم جزء مما يخرج عن الحد مما يعلم أنه ليس داخلياً فيه، فيكون الوجوب غيرياً (و فيه): أنه لا مقدمية بين غسل الجزء الخارج عن الحد و غسل الجزء الداخل فيه، بل هما من قبيل المتلازمين و وجوب احد المتلازمين لا يقتضى وجوب الآخر. نعم الجزء المشكوك كونه من الداخل و الخارج وجوب غسله عقلي من باب وجوب المقدمة العلمية، فيبتنى وجوب غسله و عدمه على وجوب الاحتياط في المقام و الرجوع الى البراءة، كما عرفت. أما الجزء المعلوم كونه من الخارج فليس بواجب، لا شرعاً، و لا عقلاً.

(٢) إذ لا فرق بينه و بين داخل الفم في ظهورهما عند انفتاح الشفتين و بطونهما عند انطباقهما، فالفرق بينهما في ذلك غير ظاهر.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٠

فلا يجب غسله (١).

[مسألة (٢): الشعر الخارج عن الحد، كمسترسل اللحية في الطول]

(مسألة ٢): الشعر الخارج عن الحد، كمسترسل اللحية في الطول، و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله (٢).

[مسألة (٣): إن كانت للمرأة لحية فهي كالرجل]

(مسألة ٣): إن كانت للمرأة لحية فهي كالرجل (٣).

(١) لعدم وجوب غسل الباطن اتفاقاً. و يشهد له

خير زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «ليس المضمضة و الاستنشاق فريضة و لا سنّة، إنما عليك أن تغسل ما ظهر» (١).

و ما ورد من الأمر بصب الماء على أعلى الوجه و الأمر بمسحه

«٢»، فان مطبق الشفتين لا يغسل بمجرد ذلك، فيحتاج الأمر بغسله إلى بيان زائد و هو مفقود. و لعله أيضاً يستفاد من روايات

الحضرمي

و أبي بصير

«٣»، المتضمنة أن المضمضة و الاستنشاق ليسا من الوضوء، لأنهما من الجوف. فتأمل. و يستفاد أيضاً مما ورد في غسل الجنابة من

الاجزاء بالارتماس

«٤»، بناءً على عدم الفصل بينه و بين المقام.

(٢) إجماعاً ظاهراً، كما عن المدارك و كشف اللثام و غيرهما، بل يظهر من محكي الخلاف أنه كذلك. للخروج عن الحد. نعم لو

كانت البشرة مما يجب غسلها لتفرق الشعر، و بُنى على وجوب غسل الشعر النابت فيها، لم يفرّق فيه بين ما دخل في الحد و ما خرج. فالعمدة إذاً الإجماع.

(٣) لإطلاق الصحيح المتقدم.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠، ٩، ١٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥، ١٢، ١٣، ١٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤١

[(مسألة ٤): لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم]

(مسألة ٤): لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم (١)، إلا شيء منها من باب المقدمة.

[(مسألة ٥): في ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط]

(مسألة ٥): في ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط (٢).

[(مسألة ٦): الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب غسلها معها]

(مسألة ٦): الشعور الرقاق المعدودة من البشرة يجب غسلها معها (٣).

[(مسألة ٧): إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة]

(مسألة ٧): إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشرة (٤).

(١) لما تقدم فيه و فيما بعده.

(٢)

لقوله (ع) في صحيح زرارة: «و لكن يجرى عليه الماء» (١)

لظهور الجملة الخبرية في الوجوب. اللهم إلا أن يدعى ورودها مورد توهم الحظر، فتكون دالة على الاكتفاء بإجراء الماء على الشعر و بدليته عن البشرة.

و قد يؤيده ما في رواية الفقيه للصحيح هكذا:

«فليس على العباد ..» (٢)

و لا ينافيه رواية الشيخ لها:

«فليس للعباد ..»

، لعدم إرادة ظاهره جزمًا، إذ لا ريب في عدم تحريم الطلب و البحث لا تكليفاً و لا وضعاً.

وفيه: أنه لا يظهر من الرواية جعل بدلية الشعر عن البشرة، بل ظاهرها عدم وجوب غسلها و وجوب غسل الشعر، فيتعين العمل به.

(٣) لفهمه مما دل على وجوب غسل البشرة، أما الشعر الغليظ فقد عرفت الإشكال في وجوب غسله.

(٤) للعلم الإجمالي بوجوب غسله أو غسل البشرة. نعم لو قيل

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٢

[(مسألة ٨): إذا بقي مما في الحد ما لم يُغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء]

(مسألة ٨): إذا بقي مما في الحد ما لم يُغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء (١)، فيجب أن يلاحظ (٢) آماقه و أطراف عينه لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع، و كذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ، و ان لا يكون على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع.

[(مسألة ٩): إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله]

(مسألة ٩): إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى البشرة (٣)،

بوجوب غسل الشعر النابت في البشرة مطلقاً كان الشك في وجوب غسل البشرة شكاً بدوياً، و حينئذ فوجوب الاحتياط بغسله و الرجوع الى البراءة مبنيان على الأصل في المقام، كما عرفت.

(١) لفوات المركب بفوات جزئه.

(٢) يعني: مع العلم بوجود أحد الأمور المذكورة، أما مع الشك فسيأتي تعرضه له.

(٣) لأن شغل الذمة اليقيني يستدعي الفراغ كذلك. و أصالة عدم الحاجب، أو عدم الحجب، لا تجدى في إثبات وصول الماء إلى البشرة، إلا بناءً على الأصل المثبت، الذي لا نقول به. و

لصحيح ابن جعفر عن أخيه عليهما السلام: «عن المرأة عليها السوار و الدمليج في بعض ذراعها، لا تدري يجرى الماء تحته أم لا، كيف تصنع إذا توضأت أو اغتسلت؟ قال (ع): تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه» (١).

لكن قد يعارضه ما فى ذيله:

«و عن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضأ أم لا كيف يصنع؟ قال (ع): إن علم أن الماء لا

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٣

و لو شك فى أصل وجوده يجب الفحص (١) أو المبالغة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده

يدخله فليخرجه إذا توضأ».

و الجمع العرفى بين الصدر و الذيل بحمل أحدهما على الآخر بعيد، فيلحقه حكم المجمل، و يرجع إلى القاعدة المتقدمة.

(١) للقاعدة المتقدمة. لكن ظاهر الجواهر: أنه لا إشكال فى عدم وجوب الفحص، لاستمرار السيرة التى يقطع فيها برأى المعصوم على عدمه و عن بعض دعوى الإجماع عليه. لكن المصنف (ره) و غيره لم يعتمدوا على الإجماع المدعى، لعدم تعرض جلّ الأصحاب لذلك، و لا على السيرة لعدم ثبوتها إلا فى صورة الاطمئنان بالعدم. بل قال شيخنا الأعظم (ره) «إن دعوى الإجماع و السيرة فى بعض أفراد هذا الشك، مثل الشك فى وجود قلنسوة على الرأس، أو جورب فى الرجل، أو وجود لباس آخر على البدن أغلظ من ذلك. مجازفة. و الفرق بين كون الحاجب المشكوك فى وجوده رقيقاً أو غليظاً اقتراح. و الحوالة على موارد السيرة فرار عن المطلب». لكن الإنصاف يقتضى البناء على ثبوت السيرة و عدم اختصاصها بحال الاطمئنان، لثبوتها مع عدم وجوبه. و عدم السيرة فى مثل الشك فى وجود القلنسوة و نحوها لعدم الشك أو ندرته جداً، لا للاعتناء بالشك، كى يشكل الفرق بينه و بين غيره. مع أن الندره مصححة للفرق و مانعة عن كونه اقتراحاً. فالبناء على عدم الاعتناء فى صورة الظن، لأنه المتيقن من موردها، غير بعيد. نعم تبقى صورة الظن بالوجود و الشك المتساوى الطرفين و ثبوت السيرة فيهما غير ظاهر. هذا و أما ما ذكره شيخنا (ره) من إمكان الاعتماد على أصالة عدم الحاجب و إن كان مثبتاً، لخفاء الوسطة:

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٤

[(مسألة ١٠): الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها]

(مسألة ١٠): الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها (١)، بل يكفى ظاهرها، سواء كانت الحلقة فيها أو لا.

[(الثانى): غسل اليدين]

إشارة

(الثانى): غسل اليدين (٢) من المرفقين إلى أطراف الأصابع (٣)، مقدماً لليمنى على اليسرى (٤). و يجب الابتداء بالمرفق (٥) و الغسل منه إلى الأسفل عرفاً، فلا يجزئ النكس.

فغير ظاهر صغرى و كبرى. مع أنه لو تمّ لجرى حتى فى صورة الشك فى حاجيئه الموجود، لعدم الفرق. بل عليه يجب القول بصحة قاعدة الاقتضاء و أصالة عدم المانع.

(١) لكونه من الباطن، الذي عرفت عدم وجوب غسله.

(٢) كتاباً، و سنة، و إجماعاً من المسلمين، بل لعله من ضروريات الدين.

(٣) بلا إشكال فيه في الجملة و لا خلاف. و الكتاب و السنة ناطقان به.

(٤) قال في الجواهر: «إجماعاً محصلاً، و منقولاً مستفيضاً كاد يكون متواتراً، كالسنة». و ما في صحيح منصور و غيره شاهد به، كما يأتي إن شاء الله.

(٥) و عن جماعة أن الحال فيه كما مر في الوجه، و في مفتاح الكرامة:

«هو كما قالوا في الإجماعات و الشهرة و الأقوال، إلا أن ابن سعيد هنا وافق، و كذا السيد في أحد قوله». و يشهد له ما

في خبر الهيثم بن عروة التميمي: «سألت أبا عبد الله (ع) عن قوله تعالى (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) فقلت: هكذا؟- و مسحت من ظهر كفى الى المرفق- فقال (ع): ليس هكذا تنزِيلها، إنما هي: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ مِنَ الْمَرَافِقِ)، ثُمَّ أَمَرَ يده من مرفقه إلى أصابعه» (١).

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٥

و المرفق مركب من شيء من الذراع و شيء من العضد (١).

و ما

في مكاتبة علي بن يقطين المروية عن إرشاد المفيد من قوله (ع): «و اغسل يدك من المرفقين» (١).

و ما

في ما عن كشف الغمة: «فعلمه صلى الله عليه و آله جبرئيل (ع) الوضوء على الوجه و اليدين من المرفق» (٢)

و ما

عن العياشي عن أبي الحسن (ع): «قلت: يرد الشعر؟ قال (ع):

إن كان عنده آخر فعل، و إلا فلا» (٣).

و يمكن المناقشة في الأخير باحتماله رفع الوجوب الثابت حال التقية من الغير. و فيما قبله باحتمال كونه قيداً لليدين. و في الأول بمخالفته للمتواتر من تنزيلها إلى المرفقين. اللهم إلا أن يحمل على كون المراد ذلك- كما هو الظاهر- و حينئذ فيصح الاستدلال به. مضافاً إلى ما

في صحيح زرارة المروى في الفقيه، من قول أبي جعفر (ع): «و لا ترد الشعر في غسل اليدين» (٤).

اللهم إلا أن يقال: إن النهي عن النكس أعم من لزوم الابتداء بالأعلى فالأعلى.

(١) هو موصل الذراع في العضد- كما في المجمع، و القاموس، و عن الصحاح، و المطرز- أو بالعضد- كما عن المغرب- فيحتمل أن المراد طرف الساعد الداخل في العضد- كما هو ظاهر المنتهى و غيره، في مسألة من قطعت يده من المرفق- و الحد المشترك بينهما- كما استظهره المحقق القمي في الغنائم من أهل اللغة، و جعله الموافق للاشتقاق- و نفس الطرفين المتداخلين- كما استظهره القمي في الغنائم من العرف، و محاورات الشارع، و من الفقهاء، بل استظهره غير واحد أيضاً من اللغويين- و هذه

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٤.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٦

و يجب غسله بتمامه (١)، و شيء آخر من العضد

الاحتمالات أيضاً جارية فيما عن كثير من أصحابنا- منهم العلامة في التذكرة- من تفسيره بأنه مجمع عظمى الذراع و العضد. إلا أن الظاهر أن المراد الأخير. و كأنه المراد مما نسبه في الحقائق إلى المشهور، من أنه رأس عظمى الذراع و العضد، و إن جعله فيها مقابلاً لتفسيره بمجمع عظمى الذراع و العضد.

و كيف كان فلا- يظهر للنزاع في معنى المرفق ثمرة مهمة، إذ الظاهر اتفاقهم على وجوب غسل تمام البشرة المستديرة على موضع التواصل و التداخل بين العظمين بأى معنى أخذ المرفق، كما يقتضيه أيضاً ما دل على وجوب غسل المرفق، إذ لا يراد منه غسل نفس العظم أو الحد، بل يراد منه تقدير منتهى حد المقدار المغسول من اليد بمنتهى موضع المرفق، و لا- يختلف ذلك باختلاف كون المرفق خصوص رأس عظم الذراع الداخل في العضد أو رأس عظم العضد الداخل فيه الذراع، أو مجموع العظمين المتداخلين، أو الخط الموهوم المفروض على محل التواصل و التداخل، لاتحاد المقدار الواجب الغسل من اليد على جميع التقادير. نعم لو فرض كونه الخط الموهوم فما دل على وجوب غسله لا بد أن يحمل على وجوب غسل أقل ما يفرض من كل من العظمين المتواصلين. و عليه فيجب غسل أقل مقدار من العضد زائداً على المقدار المتداخل منه في الذراع، بخلاف ما لو جعل عبارة عن مجموع العظمين أو عن أحدهما، فإنه يقتصر على ما يسامتهما معاً من البشرة. و هذا و إن كان نحواً من الثمرة العملية، إلا أنه ينبغي القطع بأن ما دل على وجوب غسل المرفق لا يراد به هذا المعنى. فتأمل جيداً.

(١) إجماعاً، كما عن الخلاف و المعتبر و التذكرة و كشف اللثام و غيرها،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٧

.....

و عن الخلاف نسبته إلى جميع الفقهاء إلا- زفر، و قريب منه ما عن المعتبر و المنتهى، و عن الشيخ الطبرسى في جامع الجوامع أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام، و عن الخلاف: «قد ثبت عن الأئمة (ع) أن (إلى) في الآية بمعنى (مع)». و هذا هو العمدة في الحكم مؤيداً أو معتزداً بالأخبار البيانية المتضمنة لوضع الماء على المرفق و أما الآية و النصوص المتضمنة لذكر المرفق مدخولاً لحرف الغاية أو الابتداء فلا تصلح لإثباته، لو لم تصلح لنفيه، بناءً على كون الأصل الخروج في مدخولهما.

و كيف كان فظاهر جميع ما ذكر الوجوب أصالة لا مقدمة. و إلا فلا خصوصية للمرفق من دون سائر ما يتوقف عليه غسل الأعضاء مما هو خارج عن الحد، و لا- يظن من زفر و غيره من العقلاء الخلاف في لا- بديء ما يتوقف عليه الواجب عقلاً و إن كان خلافه في الوجوب الشرعى، فلا- يختص الخلاف به، بل يوافقه كل من لا يقول بوجوب المقدمة، مع أنه لا وجه لتخصيص خلافه بالمقام، و لا وجه لوجوب غسل تمام المرفق، إذ المقدار الذى يتوقف عليه غسل اليد جزء منه لا- غير. فتأمل، و لغير ذلك. و مع ذلك فظاهر المحكى عن جماعة كون الوجوب مقدماً، منهم العلامة (ره) في محكى المنتهى في من أبيت يده من مفصل الذراع و الساعد من غير قطع لعظم العضد، حيث قال (ره). «لا- يجب غسل طرف العضد، لأنه إنما وجب غسله توصلاً إلى غسل المرفق، و مع سقوط الأصل انتفى الوجوب». لكن ظاهره وجوب غسل المرفق نفسياً، و عظم العضد مقدماً، لا غسل المرفق مقدماً، فلا يكون مخالفاً في ما

نحن فيه. و لعل ذلك مراد غيره ممن لا يحضرني كلامه. نعم يرد عليهم ما عرفت من أن المراد من غسل المرفق الواجب نفسياً ليس غسل نفس العظم، بل غسل اليد إلى مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٨ من باب المقدمة (١). و كل ما هو في الحد يجب غسله (٢) و إن كان لحماً زائداً أو إصبعاً زائداً،

منتهى العظم، و ذلك مما يدخل فيه عظم العضد، فلا معنى للفرق بين العظمين في كون وجوب غسل أحدهما نفسياً و غسل الآخر غيراً، إذ لا يجب غسل كلا منهما لا نفسياً و لا غيراً. و من ذلك تعرف الإشكال في ما ذكره شيخنا الأعظم (ره)، من أن الأظهر أن الإجماع منعقد على وجوب غسل المرفق أصالة. إلا- أن وجوب غسل طرف العضد أصالة مبني على دخوله في المرفق، فمن قال بدخوله فيه- كالعلامة في التذكرة، و الشهيد في الذكري- قال بوجوبه، و من قال بخروجه عنه قال بعدم وجوب غسله. (١) تقدم المراد منه.

(٢) بلا- خلاف أجده- كما في الجواهر- أو بلا خلاف على الظاهر،- كما في طهارة شيخنا الأعظم (ره)- بل اتفاقاً ظاهراً- كما في المستند- و عن ظاهر شرح الدروس: الإجماع عليه، و عن المدارك: أنه لا ريب فيه. لأنه جزء عرفاً من اليد، فيدخل تحت إطلاق الأدلة. و الاشكال فيه من غير واحد غير ظاهر. نعم يختص ذلك بالإصبع و اللحم الزائدين و نحوهما. بل و الظفر أيضاً لجزئيته من اليد عرفاً، و حينئذ فلا فرق بين خروجها عن حد اليد و عدمه. و في المستند: لا إشكال في وجوب غسلها في الثاني. و حكى عن بعض العدم في الأول، و عن التذكرة و المنتهى و النهاية و جامع المقاصد التردد فيه، للأصل. لكنه غير ظاهر في قبال الإطلاق، لا سيما بناءً على كون مقتضى الأصل الاحتياط، اللهم إلا أن يكون من جهة ظهور قول أبي جعفر (ع) في الصحيح المروى في الفقيه: «و حد غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع» (١) في كون الحد طرف

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه باب حد الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٤٩ و يجب غسل الشعر (١) مع البشرة (٢).

الأصابع، فإذا خرجت عن الحد لم يجب غسلها، نظير ما تقدم في شعر الوجه. لكن الظاهر أنه ليس مسوقاً للتحديد، فلا مجال لرفع اليد به عن إطلاق اليد في الآية و غيرها. (١) و في الحقائق أنه ظاهر المشهور، لدخوله في محل الفرض، كما علة البعض أو أنه من توابع اليد، كما علة آخر. و قد عرفت ما فيه.

و عن شرح الدروس الظاهر عدم الوجوب للأصل إن لم يكن إجماع. و قد تقدمت حكاية صريح الإجماع عن جامع المقاصد على وجوب غسل شعر الوجه و اليدين في الوضوء، و صريح شيخنا الأعظم رحمه الله الاتفاق على وجوب غسله هنا، فان تم إجماعاً- كما هو غير بعيد- و إلا فالمرجع فيه الأصل الجارى في المقام. إلا أن يستفاد من الأدلة البيانية عدم الوجوب، من جهة السكوت في مقام البيان. فتأمل.

(٢) كما هو المعروف، بل في طهارة شيخنا الأعظم رحمه الله دعوى الاتفاق عليه. لصدق اليد عليها. خلافاً لما عن كشف الغطاء، حيث قال: «و لو تكاثف عليها الشعر أجزأ غسله عن غسل البشرة. و الأحوط غسلها». و كأن وجهه عموم الصحيح المتقدم: «كل ما

أحاط به ..»

لكن الظاهر اختصاصه بالوجه، كما يظهر من ملاحظة الفقيه، حيث ذكر في ذيل صحيح زرارة المتضمن لتحديد الوجه الذى نقلناه سابقاً:

«قال زرارة: رأيت ما أحاط به الشعر...»

إذ من المعلوم أن هذا الكلام ليس سؤالاً ابتدائياً، وإلا لم يكن له معنى محصل، كما يظهر بأدنى تأمل. مضافاً إلى أنه تعرض بعد ذلك لحد غسل اليدين، و حد مسح الرأس، و حد مسح الرجلين، و لم يتعرض لحد غسل الوجه، فلو لم يكن ذيلاً

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٠

و من قطعت يده من فوق المرفق لا يجب عليه غسل العضد (١)،

لتحديد الوجه لم يكن وجه ظاهر لإهماله. و بالجملة لا مجال للتشكيك في اختصاص السؤال عما أحاط به الشعر من الوجه. و حينئذ فلا مجال للأخذ بعموم الجواب.

و توهم أن المورد لا يختص الوارد. مندفع بأن ذلك مسلم حيث يكون للوارد عموم، و مع كون السؤال عما أحاط به الشعر من الوجه لا يكون لمدخول (كل) عموم، بل ينصرف إلى المعهود الذكر.

(١) إجماعاً، كما عن المنتهى و كشف اللثام. و فى مفتاح الكرامة:

«لا- أجد فيه خلافاً، إلا ما نقله فى البيان عن المفيد، و هو الظاهر من عبارة الكاتب، على ما نقل» لانعدام الحكم بانعدام موضوعه. و احتمال البدلية لا دليل عليه. و أصالة الاحتياط الجارية فى المقام لا مجال لها بعد الإجماع المتقدم المتلقى بالقبول. و منه يظهر الحال فى جملة من النصوص

كحسن ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام. «عن الأقطع اليد و الرجل.

قال (ع): يغسلهما «١».

و

فى صحيحه رفاعه: «عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال (ع): يغسل ذلك المكان الذى قطع منه «٢».

و

فى مصححته الأخرى فى الأقطع: «يغسل ما قطع منه» «٣».

و لا بد من حملها على القطع مما دون المرفق. و لا سيما مع قرب ظهور الأقطع فى ذلك، بأن يكون المراد منه المعنى الاسمى، و لو لا ذلك كان مقتضى إطلاق الجميع وجوب الغسل، و لو قطعت اليد من الكتف، و هو - كما

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥١

و إن كان أولى (١). و كذا إن قطع تمام المرفق (٢). و إن قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقى (٣)، فإن قطعت من المرفق - بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد - يجب غسل

ترى- خلاف المعلوم. و لا سيما أيضاً بملاحظة اشتغال الأولين على الأمر بغسل الرجل المقطوعة، الذى هو خلاف المذهب. فتأمل. و أما

صحيح ابن جعفر (ع): «عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟»

قال (ع): يغسل ما بقى من عضده» (١)

، فظاهر السؤال فيه القطع مما دون المرفق، كما يقتضيه دخول حرف الابتداء عليه، الظاهر فى خروجه عن القطع، فيكون المراد من الجواب غسل ما بقى مما يجب غسله لو لا القطع، و تكون (من) فى الجواب للتبعيض، لا بيان ل (ما) و لا متعلق ب (بقى)، إذ الأول خلاف الظاهر، و لو كان هو المراد لقال: فليغسل عضده. و الثانى خلاف فرض القطع من المرفق، و إنما يصح لو كان القطع لبعض العضد. مع أن فى الإجماع المتقدم كفاية فى وجوب الحمل على ما عرفت.

(١) لاحتمال كونه المراد من الصحيح، الواجب حينئذ حمله على الاستحباب، بل استظهر منه ذلك فى محكى الخلاف، فحمله على الاستحباب و فى الجواهر: «لا- يخلو من وجه»، لكنه جعل الأقوى حمل المرفق المذكور فى السؤال على إرادة بعض المرفق، و قد عرفت أن ظاهر حرف الابتداء كون القطع مما دون المرفق. فتأمل جيداً.

(٢) يظهر الحكم فيه مما سبق.

(٣) إجماعاً، كما عن المدارك و كشف اللثام، و عن المنتهى نسبه الى

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٢

ما كان من العضد جزءاً من المرفق (١).

[(مسألة ١١): إن كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها أيضاً]

(مسألة ١١): إن كانت له يد زائدة دون المرفق وجب غسلها أيضاً (٢) كاللحم الزائد. و إن كانت فوقه، فإن علم زيادتها لا يجب غسلها (٣)، و يكفى غسل الأصلية،

أهل العلم. لكونه المتيقن من النصوص المتقدمة. و يقتضيه الاستصحاب إذا طرأ القطع فى أثناء الوقت، و قاعدة الميسور- المشهورة فى الأعصار الأخيرة- و إن كان قد طرأ القطع قبل الوقت. لكن ثبوتها لا يخلو عن إشكال، لضعف النصوص الدالة عليها [١]، و عدم ثبوت الجابر.

(١) كما عن التذكرة و الذكرى و المقاصد العلية، بل نسب إلى الشيخ رحمه الله و القاضى أبى على. لما سبق فى ما قبله، و قد تقدم فى محكى المنتهى: أنه لا- يجب غسل طرف العضد، لأنه إنما وجب غسله توصلًا إلى غسل المرفق، و مع سقوط الأصل انتفى الوجوب. و قد ينسب إلى غيره أيضاً. لكن عرفت أن المراد من وجوب غسل المرفق غسل اليد الى منتهى المرفق، فلا مجال لهذا الكلام أصلاً.

(٢) لما تقدم فى اللحم و الإصبع الزائدين من الإجماع و غيره.

(٣) كما فى القواعد، و عن غيرها، لانصراف الإطلاق عنها، و لتثنية اليد فى جملة من النصوص بضميمة عدم احتمال الاكتفاء بغسلها عن غسل الأصلية. لكن الانصراف المستند الى التعارف لا يعتد به فى رفع اليد عن الإطلاق. و تثنية اليد لا تصلح لتقييده، لإمكان

كونها جرياً على المتعارف مع أن قصور الإطلاق لو سلم كفى في وجوب غسلها أصالة الاحتياط المتقدم إليها

[١] ذكر نصوصها الشيخ الأنصارى في التنبيه الثاني من تنبيهات مسألة الشك في الجزئية الشرطية.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٣

و إن لم يعلم الزائدة من الأصلية وجب غسلهما (١). و يجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط (٢). و إن كانتا أصليتين (٣) يجب غسلهما (٤) أيضاً، و يكفي المسح بإحدهما (٥).

[(مسألة ١٢): الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا تجب إزالته]

(مسألة ١٢): الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا تجب إزالته (٦)، إلا إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر، فإن الأحوط إزالته (٧)

الإشارة. و كأنه لذلك اختار في التلخيص و المنتهى و الإرشاد و غيرها - على ما حكى عنها - الوجوب،

(١) أصالة، على ما ذكرناه، و من باب المقدمة العلمية، بناء على عدم وجوب غسل الزائدة.

(٢) للعلم بوجوب المسح بالأصلية بعينها، و حيث ترددت بينهما وجب الاحتياط بالمسح بهما معاً.

(٣) يعنى: متساويتين في الخلقة من جميع الجهات واقعاً، فإنه لا وجه للحكم بزيادة إحدهما بعينها واقعاً. و بذلك امتاز هذا الفرض عن فرض زيادة إحدهما بعينها واقعاً مع عدم تميزها في نظر المكلف. كما أن ما ذكرناه في معنى الأصلية لا ينافي كون إحدهما لا بعينها زائدة بلحاظ الخلقة النوعية، بحيث تعد عيباً في المبيع، موجباً للخيار.

(٤) أصالة. للوجه المتقدم في الزائدة.

(٥) للإطلاق.

(٦) لعدم وجوب غسل ما تحته بعد كونه من الباطن.

(٧) و عن المنتهى احتمال عدم الوجوب، لكونه ساتراً عادة كاللحية.

و لعموم البلوى، فلو وجبت الإزالة لسينوه عليهم السلام. و أيده الأسترابادى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٤

و إن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته (١). كما أنه لو قصَّ أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله (٢) بعد إزالة الوسخ عنه.

[(مسألة ١٣): ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين]

(مسألة ١٣): ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل.

[(مسألة ١٤): إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع]

(مسألة ١٤): إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع (٣)، و يجب غسل ذلك اللحم (٤) أيضاً ما دام لم ينفصل، و إن كان اتصاله بجلده رقيقة، و لا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلدة، و إن كان أحوط لو عدَّ ذلك اللحم شيئاً خارجياً (٥) و لم يحسب جزءاً من اليد.

بما ورد من استحباب إطالة المرأة أظفار يديها. هذا ولكن الستر به عادة - لو سلم - لا يوجب إلحاقه بالباطن. و أما العادة فلم تثبت بنحو تكون سيرة معتمدة، بل دعوى ثبوت العادة بعيدة، لأن الجزء الذي يعد من الظاهر يبعد عن موضع التقليم، و يكون طرف الإصبع، و ثبوت العادة على وجود الوسخ فيه كما ترى. و لذا حكى عن المشهور وجوب الإزالة.

و ما دل على استحباب إطالة المرأة أظفارها غير متعرض للمقام بوجه.

(١) يعنى: إذا كان ما تحته من الظاهر. و وجهه حينئذ ظاهر.

(٢) لإطلاق ما دل على وجوب غسل الظاهر.

(٣) لما سبق.

(٤) لأنه جزء.

(٥) فإنه حينئذ يكون من قبيل الحاجب تسامحاً، و لأجل ذلك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٥

[(مسألة ١٥): الشقوق التى تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت واسعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها]

(مسألة ١٥): الشقوق التى تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت واسعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها (١)، و إلا فلا. و مع الشك لا يجب، عملاً بالاستصحاب (٢)، و إن كان الأحوط الإيصال.

[(مسألة ١٦): ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق - ما دام باقياً يكفى غسل ظاهره]

(مسألة ١٦): ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق - ما دام باقياً يكفى غسل ظاهره (٣) و إن انخرق، و لا يجب إيصال الماء تحت الجلد، بل لو قطع بعض الجلد و بقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض، و لا يجب

يحسن الاحتياط.

(١) لأنها من الظاهر حينئذ.

(٢) يعنى: استصحاب كونه من الباطن. لكنه يتم لو كان الشك بنحو الشبهة المصدقية، أما لو كان بنحو الشبهة المفهومية، فلا مجال للاستصحاب، لامتناع جريان الاستصحاب فى المفهوم المردد، كما أوضحناه فى (حقائق الأصول).

و لو أريد استصحاب حصول الطهارة بدونه فهو من الاستصحاب التعليقى، و جريانه محل إشكال. و إن أريد استصحاب عدم وجوب غسله فهو إنما يتم بناء على أن الشرط نفس الوضوء، أما لو كان هو الطهارة فإثباتها بالاستصحاب المذكور مبنى على القول بالأصل المثبت. بل صحة استصحاب الباطن على هذا المبنى لا تخلو من إشكال حتى لو كانت الشبهة مصداقية، لأنه لا يثبت الطهارة إلا على القول بالأصل المثبت، و إلا فليس عنوان الباطن موضوعاً للحكم الشرعى، و لا قيلاً له، كما لا يخفى. فتأمل.

(٣) لأنه الظاهر عرفاً، و ما تحته من الباطن و إن انخرق. و كذا الحال لو قطع بعض الجلد.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٦

قطعه بتمامه، و لو ظهر ما تحت الجلد بتمامه لكن الجلد متصل قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها، و إن كانت لازقة يجب رفعها أو قطعها (١).

[مسألة ١٧): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه]

(مسألة ١٧): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه (٢) و إن حصل البرء، و يجرى غسل ظاهره. و إن كان رفعه سهلاً. و أما الدواء الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزلة الجبيرة (٣) يكفى غسل ظاهره، و إن أمكن رفعه بسهولة و جب (٤).

[مسألة ١٨): الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرئيًا لا يجب إزالته]

(مسألة ١٨): الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرئيًا لا يجب إزالته (٥)، و إن كان عند المسح بالكيس فى الحمام أو غيره يجتمع و يكون كثيرًا، ما دام يصدق عليه غسل البشرة. و كذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو النورة إذا كان يصل الماء إلى ما تحته و يصدق معه غسل البشرة. نعم لو شك فى كونه حاجبًا أم لا وجب إزالته.

(١) لأن ما تحتها من الظاهر، و التزاقها فوقه يكون من قبيل التزاق الحاجب.

(٢) لأنه جزء عرفاً.

(٣) كما سيأتى إن شاء الله.

(٤) لأنه من الحاجب الخارج.

(٥) و ربما كان جرمًا مرئيًا، ولكنه عرفاً جزء من البدن، و يكون غسله غسلًا للبشرة، مثل ما يعلو ظهر القدم و بطنها عند ترك غسله مدة طويلة. نعم إذا طالت المدة كثيراً لا يعد عرفاً جزءاً من البدن، فيجب مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٧

[مسألة ١٩): الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف]

(مسألة ١٩): الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف (١).

[مسألة ٢٠): إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها]

(مسألة ٢٠): إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها، إلا إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوباً من الظاهر (٢).

[مسألة ٢١): يصح الوضوء بالارتماس]

(مسألة ٢١): يصح الوضوء بالارتماس (٣)

إزالته حينئذ.

(١) لأن النهى عن العمل على الوسواس يختص بما زاد على المتعارف، فإنه الوسواس، و أما العمل على المتعارف فليس وسواساً، فلا

يشمله النهى، فيجب، إذ احتمال عدم وجوب العمل عليه أصلاً تدفعه الضرورة.

(٢) بأن تكون ذات رأس يحجب الظاهر، أو يكون الثقب الذى هى فيه واسعاً بحيث يرى باطنه لو لا حجبها.

(٣) اتفاقاً، كما فى البرهان، و ظاهر الجواهر، و يشهد به تصريحهم بكفاية وضع العضو المجبور فى الماء حتى يصل الى البشرة. و هو الذى يقتضيه إطلاق أدله الغسل، بناء على ما عرفت من تحققه بمجرد استيلاء الماء على البشرة. نعم قيل: يشكل ذلك بناء على اعتبار الجريان فى مفهومه و لذا جعل الاتفاق المذكور شاهداً على عدم اعتبار الجريان فى مفهومه.

و يمكن دفعه: بأن الاتفاق المذكور إنما هو على الاكتفاء برمس العضو فى قبال الاحتياج إلى صب الماء عليه، فلا- ينافى اعتبار تحريك العضو ليتحقق الجريان المعتبر فى مفهوم الغسل، اللهم إلا- أن يدعى الاتفاق على عدم الاحتياج إلى التحريك. لكنه غير ظاهر. و ما ذكره فى المجبور لا يصلح للشهادة به. لأن التخيير بين الرمس و النزاع محل خلاف، و المحكى عن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٨

مع مراعاة الأعلى فالأعلى (١). لكن فى اليد اليسرى لا- بد أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء (٢) حتى لا- يلزم المسح بالماء الجديد (٣)، بل و كذا فى اليد اليمنى، إلا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى، حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء.

بعضهم وجوب النزاع تعييناً إن أمكن، كما سيأتى إن شاء الله.

(١) على ما تقدم من اعتبار ذلك. و الظاهر أنه لا- يتحقق بمجرد نية الغسل من الأعلى فالأعلى، لأن الواجب فى الوضوء حدوث الغسل، لا ما يعم البقاء، و لذا لا يكفى أن يغسل وجهه للتبريد ثم ينوى بإبقاء البلل و عدم تجفيفه الغسل الوضوئى، بل لا بد من إمرار اليد على الوجه بنحو يغسل ثانياً بتحريك الماء من محل إلى آخر، كما سيأتى، فلا بد من تحريك العضو المرموس فى الماء تدريجاً إلى أن يحصل غسل الأجزاء من الأعلى إلى الأدنى تدريجاً، و لا يكفى التحريك يسيراً، كما يظهر بالتأمل، لأن وجوب الغسل من الأعلى فالأعلى ملازم للترتب الزمانى بين الأجزاء فى الغسل، و هذا لا يحصل بالحركة اليسيرة لأنها ملازمة لتقارن أكثر الأجزاء فى الغسل، و إنما يحصل باستمرار الحركة من أعلى العضو إلى أدناه. نعم لو لم يعتبر الترتب فى الحدوث كفى رمس العضو مدة يسيرة مع نية الغسل مترتباً. لكن عرفت إشكاله.

(٢) و لو بأن يقصد الغسل الثانى المستحب حال الإخراج، و حال الإدخال من الأعلى يقصد الغسل الأول الواجب.

(٣) و فى جامع المقاصد: «و يشكل بأن الغمس لا- يصدق معه الاستيناف عرفاً» أقول: المدار على صدق بلل الوضوء الذى يجب المسح

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٥٩

[مسألة ٢٢: يجوز الوضوء بماء المطر]

(مسألة ٢٢): يجوز الوضوء بماء المطر (١)، كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصده بجريانه على وجهه غسل الوجه، مع مراعاة الأعلى فالأعلى، و كذلك بالنسبة إلى يديه، و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه، و لو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع حال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله و كذا على يديه إذا حصل الجريان كفى (٢) أيضاً، و كذا لو ارتمس فى الماء ثم خرج و فعل ما ذكر.

[مسألة ٢٣: إذا شك فى شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله، أو الباطن فلا، فالأحوط غسله]

(مسألة ٢٣): إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله، أو الباطن فلا، فالأحوط غسله (٣) إلا- إذا كان سابقاً من الباطن، و شك في أنه صار ظاهراً أم لا (٤)، كما أنه يتعين

به، و هو غير حاصل.

(١) ظاهر الجواهر و غيرها الاتفاق عليه و يشهد به في الجملة

رواية ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع): «عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبتق رأسه و لحيته و جسده و يده و رجلاه، هل يجزئه ذلك من الوضوء؟ قال (ع): إن غسله فان ذلك بجزؤه» (١).

و لا بد من حمله على نحو لا ينافي غيره من الأدلة. و سيأتي إن شاء الله أن هذا ليس من التولية.

(٢) لتحقيق غسل العضو ثانياً بالجريان.

(٣) لما عرفت من الإشكال في جريان الاحتياط أو البراءة في الشك في المقام.

(٤) فلا يجب غسله، لاستصحاب كونه من الباطن. لكن عرفت

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٠

غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك في أنه صار باطناً أم لا.

[(الثالث): مسح الرأس بما بقي من البلة في اليد]

إشارة

(الثالث): مسح الرأس (١) بما بقي من البلة في اليد (٢).

الاشكال فيه في المسألة الخامسة عشرة.

(١) كتاباً، و سنه، و إجماعاً من المسلمين، كما في الجواهر.

(٢) إجماعاً صريحاً، كما عن الخلاف و الغنية و الانتصار و التذكرة، و ظاهراً، كما عن غيرها، و عن جملة منها استثناء ابن الجنيد. و

يدل عليه ما

في مصحح زرارة: «فقد يجزئك من الوضوء ثلاث غرفات: واحدة للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح ببلة يمينك ناصيتك» (١).

و ما

في مصحح ابن أذينة الوارد في المعراج من قوله تعالى: «ثم امسح رأسك بفضل ما بقي في يدك من الماء» (٢).

و ما

في مكاتبة أبي الحسن (ع) لابن يقطين: «و امسح بمقدم رأسك و ظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك» (٣).

و كثير من الأخبار البيانية (٤) المتضمنة أنه (ع) مسح رأسه بما بقي في يده

، و في بعضها: انه لم يُعدهما في الإناء

، و في آخر:

أنه لم يجدد ماء

. لكن قد يخدش في الأول باحتمال العطف على فاعل (يجزئك) فلا يدل إلا على الاجزاء، وهو أعم من الوجوب: وفيه أنه خلاف الظاهر، لاحتياجه إلى التقدير بالمصدر. ويخدش في الثاني بإجماله، لأنه من قضايا الأحوال، وحكاية الإمام (ع) لها إنما تكون ظاهرة في الوجوب لو كانت واردة في مقام بيان الحكم الشرعي، وهو غير ظاهر، كسائر أحاديث المعراج. وفي الثالث بضعف السند. وفي الأخير بما مر آنفاً

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧، ٦، ١٠، ١١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦١

.....

من الاجمال و عدم الظهور في الوجوب.

و اما

مرسل خلف بن حماد عن أبي عبد الله (ع): «الرجل ينسى مسح رأسه و هو في الصلاة. قال (ع): إن كان في لحيته بلل فليمسح به. قلت: فان لم يكن له لحيه؟ قال (ع): يمسح من حاجبيه أو من أشعار عينيه «١»».

ففيه - مع أنه ضعيف، و ظاهر في صحة الصلاة مع نقص الوضوء. فتأمل - أنه غير ظاهر في الوجوب أيضاً، لاحتمال كون ما ذكر فيه لأنه أقرب إلى المحافظة على بقاء الهيئة الصلواتية و عدم حصول المنافي. نعم لا يتأتى ذلك

في خبر مالك بن أعين عنه (ع): «من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه و يمسح رأسه، و إن لم يكن في لحيته بلل فلينصرف و ليعد الوضوء «٢»»

، و نحوه مرسل الفقيه المصريح فيه بالمسح أولاً من بلل الوضوء

، فلا بأس حينئذ بالاعتماد عليهما مؤيدين أو معترضين بما سبق.

و أما ما

في موثق أبي بصير: «سألت أبا عبد الله (ع) عن مسح الرأس، قلت: أمسح بما على يدي من الندى رأسى؟ قال (ع): لا، بل تضع يدك في الماء ثم تمسح «٣»»

، و

خبر جعفر بن عماره: «سألت جعفر بن محمد (ع) أمسح رأسى ببلل يدي؟ قال (ع): خذ لرأسك ماء جديداً «٤»»

، و نحوه خبر معمر بن خلاد

«٥». فهي صريحة في المخالفة لجميع ما تقدم، و غير معمول بها حتى من ابن الجنيدي، فلا بد إما

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٢

و يجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس (١)، فلا يجزئ غيره.

من طرحها، أو حملها على التقية، لموافقتها لمذهب كثير من العامة، كما عن الشيخ رحمه الله.

و أما ما عن ابن الجنيد من جواز المسح بماء جديد فيشهد له إطلاق الآية و النصوص التي ورد بعضها في ناسي المسح

«١». و قد يستدل له بما

في خبر أبي بصير الوارد في من ذكر و هو في الصلاة من قوله (ع): «و إن شك فلم يدر مسح أو لم يمسه فليتناول من لحيته إن

كانت مبتلة و ليمسح على رأسه، و إن كان أمامه ماء فليتناول منه و ليمسح به رأسه» «٢».

لكن إطلاق الآية و غيرها مقيد بما عرفت. و الخبر ليس مما نحن فيه، لوروده في الشك الذي هو مورد قاعدة الفراغ، فالمسح فيه غير

واجب.

فتأمل. و لو سلم فلا يصلح لمعارضته ما تقدم. و لا سيما مع حكاية الإجماعات على خلافه. و هذا و سيجيء التنبيه على اعتبار كون

المسح ببطل اليد دون غيره أو عدمه في المسألة الخامسة و العشرين فانتظر.

(١) إجماعاً، كما عن الخلاف و الانتصار و الغنية و المعبر و التذكرة و الذكرى و المدارك و غيرها. و يشهد له

صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «مسح الرأس على مقدمه» «٣».

و

مرسل حماد عن أحدهما عليه السلام: «في الرجل يتوضأ و عليه العمامة. قال (ع): يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدم

رأسه» «٤»

، و نحوهما غيرهما.

و بهما يقيد إطلاق الآية و بعض النصوص. و أما مثل

حسن الحسين بن أبي

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٣

و الأولى و الأحوط الناصية (١)، و هي ما بين البياضين من

العلاء: «قال أبو عبد الله (ع): امسح الرأس على مقدمه و مؤخره» «١».

فواجب الطرح في قبال ما عرفت.

(١) للتبصيص عليها في صحيح زرارة المتقدم

و ،

في خبر الحسين بن زيد (ع) الوارد في مسح المرأة: «إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها و تضع الخمار عنها و إذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها» (٢).

لكن الإشكال في كيفية الجمع بينهما و بين ما تقدم، فيكون الجمع بتقييد النصوص المتقدمة بهما، أو بحملها على الاستحباب، أو بحمل المقدم على الناصية - كما هو أحد معانيه كما عن القاموس - أو بحمل الناصية على المقدم - كما عن المصباح و ظاهر البيضاوى و غيره، و في مجمع البيان أنها شعر مقدم الرأس. وجوه، و بعضها أقوال، أقربها الأخير، إذ الظاهر من المقدم عرفاً و لغة هو ما يقابل المؤخر و الجانبين، و كون الناصية أحد معانيه مما لا يُعهد، و عده في القاموس منها مبنى على المسامحة، كعدة الجبهة من معانيه أيضاً. مع أن الذى يظهر من القاموس أن الناصية أحد معاني مقدمة الرأس، لا أحد معاني مقدم الرأس، أما الناصية فلا يخلو المراد منها من إجمال، إذ كما حكى تفسيرها بالمقدم - كما عرفت من المصباح و غيره - جعلها في القاموس قصاص الشعر، و كذا في المجمع، لكن قيده بما فوق الجبهة، و عن التذكرة و غيرها أنها ما بين النزعتين، و مع هذا الإجمال لا مجال لرفع اليد عن ظاهر ما عرفت. و منه تعرف الوجه في ما ذكره في المتن.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٤

الجانبين فوق الجبهة. و يكفي المسمى (١) و لو بقدر عرض إصبع واحدة أو أقل. و الأفضل - بل الأحوط - أن يكون بمقدار

(١) إجماعاً، كما عن مجمع البيان، و ظاهر التبيان، و آيات الأحكام للأردبيلي، و غيرها. و هو الذى يقتضيه إطلاق

صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «قلت له: أما تخبرنى من أين علمت و قلت: إن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك (ع) و قال: يا زرارة قاله رسول الله (ص) و نزل به الكتاب من الله عز و جل، لأن الله عز و جل قال: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)، فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل، ثم قال: (وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)، فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنه ينبغي أن يغسل إلى المرفقين، ثم فصل بين الكلامين فقال (وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)، فعرفنا حين قال (بِرُءُوسِكُمْ) أن المسح ببعض الرأس، لمكان الباء» (١).

و

في صحيح زرارة و بكير: «فاذا مسحت بشيء من رأسك، أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، فقد أجزأك» (٢).

و أما ما تضمن وجوب مسح المقدم أو الرأس أو الناصية فلا مجال للاستدلال به على ذلك، لظهوره في وجوب الاستيعاب. و لا مجال لقياسه بمثل: مسست زيدا أو ضربته. للفرق بينهما بشهادة صحة قولك:

«مسحت بعضه» في قبال قولك: «مسحته» و كذا في «غسلت بعضه و غسلته»، و لا كذلك «مسست بعضه و مسسته» و «ضربت بعضه و ضربته» فإن الأخيرين بمعنى واحد. و كأنه إلى ذلك يشير الصحيح الأول. و قوله عليه السلام فيه:

«لمكان الباء»

إما أن يراد منه كون الباء للتبصيص - كما

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٥

.....

أثبتته جماعة من أهل العربية - أو كونها للإصاق، و يكون الوجه في إفادتها للتبعض انها تفيد مجرد إيضاح المسح و إصاقه بالمحل. و لو لأجل مسح بعضه، فيكون المراد بها ما هو أعم من الكل و البعض. و بذلك افرقت عن باء التبعض، كما ظهر الفرق بين وجود الباء و عدمها.

و كيف كان فالمحكى عن الفقيه، و خلاف السيد، و كتاب عمل يوم و ليلة للشيخ: وجوب المسح بثلاث أصابع مضمومة. و كأنه لخبر معمر ابن عمر - كما في الوسائل - عن أبي جعفر (ع): «يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع. و كذلك الرجل» (١). و

مصحيح زرارة عنه (ع): «المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع، و لا تلقى عنها خمارها» (٢). بناء على عدم الفصل بين الرجل و المرأة. لكن فيه أن أجزاء الثلاث أشبه بمفهوم العدد، غير ظاهر في التعيين بنحو يصلح لتقييد المطلقات، و لا سيما مثل الآية و الصحيحين المتقدمين. مع أن الأول ضعيف غير مجبور. و الثاني يحتمل فيه رجوع الاجزاء إلى عدم إلقاء الخمار. مضافاً إلى معارضتها بمرسل حماد المتقدم المتضمن إدخال الإصبع تحت العمامة و نحوه ما رواه حماد عن الحسين

«٣»، و لعله عين المرسل. لكن مورده ما إذا ثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد.

و حملة على الضرورة، كما عن الشيخ رحمه الله في النهاية، حيث فصل بين الضرورة فيكفي الإصبع للمسند، و بين الاختيار فلا بد من الثلاث للخبرين المتقدمين. في غير محله، إذ لو سلم أن مورده الضرورة فالضرورة في لبس العمامة حال الوضوء، لا في إدخال إصبع واحدة دون ثلاث، فان التمكن

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٦

عرض ثلاث أصابع، بل الأولى أن يكون بالثلاث (١). و من طرف الطول أيضاً يكفي بالمسمى (٢)،

من إدخال الإصبع - بناء على كون التقدير في العرض - يلزم غالباً التمكن من إدخال الثلاث. و منه يظهر ضعف ما عن أبي على من التفصيل بين الرجل فاصبع واحدة و بين المرأة فثلاث. عملاً بالمرسل و الصحيح كل في مورده.

كما أن من التأمل فيما ذكر يظهر ضعف ما عن ظاهر جماعة من الأساطين من تحديد الأقل بإصبع واحدة، إذ ليس عليه دليل يعتد به. و ما عن الشيخ في التهذيب، حيث قال - بعد الاستدلال على ما في المقنعة من كفاية الإصبع بإطلاق الآية -: «إنه لا يلزم على ذلك جواز ما دون الإصبع، لأننا لو خيلنا و الظاهر لقلنا بجواز ذلك، لكن السنة منعت من ذلك». غير ظاهر، إذ لم يعثر في السنة على المنع

المذكور. نعم ورد كما عرفت ذكر الثلاث، ولا يبعد أن يكون له نحو اختصاص، فليحمل على الاستحباب. ومنه تعرف الوجه في قول المصنف رحمه الله: «والأفضل بل الأحوط ..».

(١) لاحتمال أن يكون المراد المسح بتمام الثلاث، لا- مجرد المقدار، بل عن الصدوق والحلي الجزم باستحباب ذلك. لكنه غير ظاهر.

(٢) اتفاقاً، كما عن صريح شرح الدروس واللوامع، وجعل محل الخلاف المتقدم في وجوب الثلاث أصابع واستحبابها عرض الرأس لا طوله.

و كثير من محكي كلام الأصحاب (رض) يساعده. لكن ظاهر المسالك أن محل الخلاف هو طول الرأس و أما عرضه فيكفي فيه المسمى. و كأنه لدعوى كونه الظاهر من خبر التثليث، وربما وافقه عليه في الجواهر، و استظهر

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٧

و إن كان الأفضل أن يكون بطول إصبع (١). و على هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصية، و يمسخ بمقدار إصبع من الأعلى إلى الأسفل. و إن كان لا يجب كونه كذلك، فيجزئ النكس (٢)، و إن كان الأحوط خلافه.

في الحقائق ما حكاه عن الأمين الأسترابادي من أن المعتبر في عرض الرأس طول الإصبع. و التثليث إنما هو في طوله، مستظهرين له من روايتي الثلاث

، و من صحيح المسح على الناصية

. و ظاهر المستند التخيير بين عرض الثلاث عرضاً و طولها طولاً و بين العكس.

و الانصاف أن منصرف نصوص الثلاث

هو التقدير العرضي، بل روايته معمر بن عمر

كالصريحة في ذلك بقرينة عطف الرجل، كما لا- يخفى، و حينئذ يكون المرجع في الطول الإطلاق. و منه يظهر ضعف ما في المسالك و الحقائق، و صحيح الناصية

لا- يوافقه طولاً- ولا- عرضاً. لأن الناصية من قبيل المثلث تقريباً، و ضلعها فوقاني أطول من الإصبع. كما أن الاحتمال الأخير يتوقف على ظهور روايتي الثلاث في التقدير بطولها و عرضها، و هو خلاف الظاهر أيضاً، لا سيما في رواية معمر

. و إذا اقتضى الإطلاق التخيير بين الأمرين اقتضى أيضاً الجواز بشكل قطر المربع. فلاحظ.

(١) هذا يخالف الوجوه المتقدمة- عكس ما في الحقائق- مبني على كون الثلاث أصابع مذكورة لتحديد العرض بعرضها و الطول بطولها، فهو قريب من الاحتمال الأخير، الذي عرفت أنه خلاف الظاهر، لا سيما في رواية معمر

. (٢) كما عن جماعة، بل عن شرح المفاتيح نسبته إلى مشهور المتأخرين لإطلاق الأدلة. و

لصحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (ع):

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٨

.....

«لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (١).

و لما دل على جواز النكس في الرجلين

«٢»، بناء على عدم الفصل بينهما و بين الرأس. نعم قد يناقش في الأخير بعدم ثبوت عدم الفصل. و في الصحيح بأنه و إن روى

كذلك في التهذيب في شرح قول ماته: «و لا يستقبل شعر ذراعه ..»
 لكنه روى في شرح قول ماته: «و ليس في مسح الرأس ..»:
 «لا بأس بمسح القدمين مقبلاً و مدبراً» (٣).

و احتمال تعدد الرواية بعيد مع اتحاد الراوى و المروى عنه، و مجرد رواية المتن الأول عن سعد بطريق ابن قولويه، و الثانى عنه بطريق العطار، لا يدفع الاستبعاد. و ما فى الوسائل الرائجة من رواية المتن الأول عن حماد بن عيسى غلط، كما يظهر من ملاحظة النسخة المصححة. و أما ما فى الاستبصار بعد ذكر المتن الأول من قوله: «هذا مخصوص بمسح الرجلين ..» فهو و إن كان قد يظهر منه عموم المتن للرأس، لكن يوهن الظهور المذكور ما فى التهذيب، فإنه - بعد ما روى خبر يونس الآتى الدال على جواز النكس فى الرجلين - قال رحمه الله: «هو مقصور على مسح الرجلين .. (إلى أن قال):

و يدل على ذلك أيضاً (يعنى: على جواز النكس فى الرجلين) ما رواه الشيخ أيدى الله. ثم روى المتن الأول. لكن لا يخفى أن مجرد استبعاد تعدد الرواية لا يصلح وجهاً لرفع اليد عن أصالة التعدد الراجع إلى أصالة عدم الخطأ، لا سيما و فى بعض نسخ التهذيب رواية المتن الثانى عن حماد ابن عيسى. مع أنه لو سلم الاتحاد فإطلاقات المسح كافية فى جواز النكس.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٦٩

و لا يجب كونه على البشرة، فيجوز أن يمسح على الشعر النابت فى المقدم (١)، بشرط أن لا يتجاوز بمده عن حد الرأس، فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز و إن كان مجتمعاً فى الناصية،

كما أشرنا إلى ذلك، فلا يهتم حينئذ تحقيق الاتحاد و التعدد. نعم لو بنى على كون المتعارف عدم النكس، و على قدح التعارف فى تمامية الإطلاق - كما هو ظاهر جماعة ممن منع من النكس، كالصدوق، و المفيد فى المقنعة و الشيخ فى الخلاف، و ابن حمزة، و غيرهم من المتأخرين، على ما حكى عنهم، بل عن الدروس نسبته إلى المشهور، و عن الانتصار أنه مما انفردت به الإمامية، و عن الخلاف الإجماع عليه - كان تحقيق التعدد مهماً جداً، ليرتب عليه جواز النكس، و لا مجال لدعوى الانصراف فيه، لأنه نص فى التعميم. لكن عرفت غير مرة أنه لا عبرة بالتعارف فى تقييد الإطلاق، و إجماع الخلاف خالفه حاكمه و غيره فى المبسوط و غيره، فلا يمكن الاعتماد عليه، فالقول بالجواز متعين. و عليه فعن جماعة الكراهة، و عن آخرين استحباب المسح مقبلاً. و ليس عليهما دليل ظاهر إلا ما دل على حسن الاحتياط. فتأمل.

(١) إجماعاً محققاً و منقولاً مستفيضاً، بل لعله ضرورى. و يشهد به ما دل على الاكتفاء بمسح الناصية

«١»، بناء على أنها هى الشعر النابت فى المقدم و الجمع عرفاً بينه و بين ما دل على لزوم مسح البشرة - كما فى المرفوع الوارد فى المختضب

«٢» - أو مسح الرأس الظاهر فى البشرة، هو حمل البشرة و الرأس على ما يعم الشعر النابت فيه، كما هو المتعارف.

(١) تقدم فى أول الكلام فى مسح الرأس.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٠

و كذا لا يجوز على النابت في غير المقدم وإن كان واقعاً على المقدم (١). ولا يجوز المسح على الحائل (٢)

و حينئذ فيقيد إطلاق الناصية الشامل للشعر المتدلى على الوجه أو غيره مما هو خارج عن المقدم، فيختص بما كان على المقدم، ليصدق مسح الرأس أو المقدم لا رفع اليد عن التعيين في كل منهما مع الأخذ بإطلاقه، كي يكون مقتضى إطلاق الناصية جواز المسح على المتدلى على الوجه مثلاً إذا كان نابتاً في المقدم. نعم يشكل الأمر في المجتمع منه على المقدم إذا كان يخرج بمده عن حده، لصدق الناصية و الرأس بالمعنى المتقدم عليه. و لذا قال في شرح الدروس: «ان المشهور بين القوم بحيث لم نعرف فيه خلافاً عدم جواز المسح إلا على أصول ذلك المجتمع، و إن في إثباته بالدليل إشكالا». و يمكن دفع الإشكال بأنه لم يثبت كون الناصية اسماً للشعر، و العمدة في جواز المسح عليه الإجماع و الضرورة، و القدر المتيقن منه غير الفرض.

(١) إجماعاً كما عن المدارك و كشف اللثام، لعدم صدق المقدم عليه، و لا الناصية، بل هو حينئذ من الحائل.

(٢) إجماعاً كما عن المعبر و التذكرة و المنتهى و الذكري و المدارك و غيرها و يشهد به

صحيح ابن مسلم عن أحدهما (ع): «عن المسح على الخفين و على العمامة قال (ع): لا تمسح عليهما» (١)

و

في مرفوع محمد بن يحيى في الذي يخضب رأسه في الحناء «قال (ع): لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه بالماء» (٢).

نعم

في صحيح عمر بن يزيد: «يمسح فوق

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧١

- من العمامة أو القناع أو غيرهما- و إن كان شيئاً رقيقاً (١) لم يمنع عن وصول الرطوبة إلى البشرة. نعم في حال الاضطراب لا مانع من المسح على المانع (٢) كالبرد، و إذا كان شيئاً لا يمكن رفعه. و يجب أن يكون المسح بباطن الكف (٣). و الأحوط أن يكون باليمنى (٤).

الحناء» (١)

، و قريب منه صحيح ابن مسلم

«٢». لكنهما محمولان على التقيّة، أو الضرورة، أو غيرهما، لما عرفت من الإجماع المعتضد بظاهر الأدلة، و بالنص المتقدم.

(١) إجماعاً، خلافاً لأبي حنيفة.

(٢) كما سيأتى إن شاء الله في أحكام الجائر.

(٣) أما أنه باليد ففي الحقائق حكاية دعوى الاتفاق عليه من جملة من أصحابنا، و في طهارة شيخنا الأعظم نفى الخلاف فيه نصاً و فتوى. و أما أنه بالكف فهو المحكى عن جماعة، و الموجود في جملة من الأخبار البيانية، و الغالب المتعارف. إلا أن في كفاية هذا المقدار في رفع اليد عن الإطلاقات تأملاً ظاهراً. إلا أنى لا يحضرني قائل بعدم وجوبه. و أما أنه بباطن الكف فهو المتبادر للغلبة. لكن يقع الإشكال في قدح مثل هذا التبادر في الإطلاق. و كأنه لذلك كان ظاهر الشهيد في محكى ذكره عدم الوجوب، حيث قال: «و

الظاهر أن باطن اليد أولى»، و عن الغنية: «الأفضل أن يكون بباطن الكفين».

(٤) فإن فيه قولين: الوجوب، كما عن الإسكافي. و يساعده صحيح

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٢

و الأولى أن يكون بالأصابع (١).

[(مسألة ٢٤): في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضاً أو منحرفاً]

(مسألة ٢٤): في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضاً أو منحرفاً (٢).

[(الرابع): مسح الرجلين]

إشارة

(الرابع): مسح الرجلين (٣)،

زرارة: «و تمسح ببله يمينك ناصيتك» (١)

، و الاستحباب، كما عن المشهور، بل في الحقائق: «ظاهرهم الاتفاق عليه». و يساعده إطلاق الأدلة. لكنه مقيد بالصحيح، لما عرفت من أن احتمال عطف

«تمسح»

على فاعل

«يجزئ»

خلاف الظاهر.

(١) لاحتمال اعتباره، بل في الحقائق نسبته إلى جملة من الأصحاب.

لكن في الجواهر: «لم أقف على مصرح به». و كيف كان فدليلة غير ظاهر، و الأمر بإدخال الإصبع تحت العمامة في النص المتقدم «٢» و ارد مورد الإرشاد إلى كيفية المسح في حال لبس العمامة، لا التعيين و الإلزام، فلا يصلح مقيداً للإطلاق.

(٢) للإطلاق المتقدم في النكس بعينه.

(٣) إجماعاً محققاً عندنا. و لعل النصوص به متواترة، بل عن الانتصار: أنها أكثر من عدد الرمل و الحصى. و يدل عليه أيضاً قوله تعالى

(وَأَمْسِكُوا بُرُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) «٣»، سواء قرئ بجر «أَرْجُلَكُمْ» - كما عن ابن كثير، و أبي عمر، و حمزة، و عاصم في

رواية أبي بكر - أم بالنصب - كما عن نافع، و ابن عامر، و الكسائي،

(١) تقدم في أول الكلام في مسح الرأس.

(٢) تقدم في أوائل الكلام في مسح الرأس.

(٣) المائدة: ٦.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٣٧٣

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٣

من رؤوس الأصابع (١) إلى الكعبيين.

و عاصم في رواية حفص - إذ على الأول يكون عطفاً على لفظ: (رؤسكم) و على الثاني على المحل (و دعوى): أنه على الثاني معطوف على (وَجُوهَكُمْ) و كذا على الجر، بجعل الجر للمجاورة، كقولهم: جحر ضب خرب (مدفوعة) بأن ذلك من غرائب الاستعمال، فلا يحمل عليه الكلام، لا سيما كلام الله تعالى، و لا سيما إذا كان وارداً مورد الإعجاز.

(١) بلا- خلاف كما اعترف به غير واحد، بل حكى في مفتاح الكرامة الإجماع عليه عن الخلاف، و الانتصار، و الغنية، و السرائر، و المنتهى، و التذكرة، و غيرها، و هذا هو العمدة فيه. أما النصوص البيانية فقد عرفت الإشكال في استفادة الوجوب منها، و كذا حديث المعراج. و أما صحيح البرنطلي

«١» المتضمن للمسح بتمام الكف من أطراف الأصابع إلى الكعبيين، فهو محمول عندهم على الاستحباب. و التفكيك بين العرض و الطول - فيحمل الأول على الاستحباب و الثاني على الوجوب - خلاف المرتكز العرفي. و أما

صحيح زرارة و بكير: «و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، فقد أجزأك» «٢». فدلالته لا تخلو من خفاء، لأنها تتوقف على زيادة الباء، و كون الموصول بدلاً من مدخولها تحديداً له، إذ لو كانت للإصاق لأفادت المعنى المتقدم الملازم للبعضية، فلا يدل على الاستيعاب الطولي، و إن جعل الموصول بدلاً من الشيء، فضلاً عما لو كان بدلاً من القدمين.

و أما الآية الشريفة فالإشكال في دلالتها أظهر، من جهة عطف

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٤

.....

الأرجل على الرؤوس، التي لا يجب فيها الاستيعاب لمكان الباء، كما صرح به في الصحيح، فان مقتضاه مجرد إصاق المسح بالأرجل، و لا فرق في ذلك بين جعل «إلى» غاية للمسح كما يقتضيه ظاهر الكلام، أو للممسوح كما يقتضيه الجمع بينه و بين ما دل على جواز النكس.

اللهم إلا أن يقال: بناء على قراءة النصب و العطف على المحل تكون الأرجل غير مقدر دخول الباء عليها، بل تكون مفعولاً به للمسح، و مقتضاه الاستيعاب (و فيه): أن مقتضى العطف على المحل عدم تقدير لفظ الباء، لا عدم ملاحظة معناها.

و لأجل ذلك - مضافاً إلى ما تضمنته جملة من النصوص من عدم وجوب استبطان الشراك «١»، و الاكتفاء في مسح الرجل بإدخال

اليد في الخف المخرق «٢»- احتمل في محكى الذكري عدم الوجوب، و نفى عنه البعد في رياض المسائل، و جزم به في المفاتيح. لكن الإنصاف أن السبر لنصوص الباب مع التأمل يشرف الفقيه على القطع باعتبار الاستيعاب الطولى، و عدم استبطان الشراك، و إدخال اليد في الخف المخرق أعم من عدم الاستيعاب، كما يظهر مما يأتى، بل ذكر الشىء فى مسح الرأس و القدمين فى صحيح زرارة و بكير المتقدم

ظاهر فى إرادة بيان معنى الباء، فالباء الداخلة على الشىء لا يراد منها التبعض، إذ لا معنى لبعض الشىء فى مقابل الشىء، و لأجل أن الظاهر من قوله (ع):

«ما بين ..»

أنه تفسير للشىء لا- للقدمين، يكون الكلام ظاهراً فى استيعاب المسح لما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع. فالعمل على المشهور متعين.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٥

و هما قبتا القدمين على المشهور (١)، و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم (٢)، و هو الأحوط.

(١) فقد فسره بذلك المفيد فى المقنعة، و حكى الشيخ رحمه الله فى التهذيب الإجماع عليه ممن قال بوجوب المسح، و فى محكى المعبر نسبتبه إلى مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام، و فى الذكري: «الكعبان عندنا معقد الشراك، و قبتا القدم، و عليه إجماعنا»، و فى محكى الانتصار:

«الكعبان العظمان الناتيان فى ظهر القدم عند معقد الشراك»،- ثم ادعى الإجماع عليه، و فى محكى مجمع البيان نسبتبه إلى الإمامية، و فى محكى الخلاف:

«هما الناتيان فى وسط القدم»، ثم ادعى إجماع الفرقه .. إلى غير ذلك من عباراتهم المتقاربة، المدعى على مضمونها الإجماع، و فى محكى نهاية ابن الأثير: «ذهب قوم إلى أنهما العظمان اللذان فى ظهر القدم. و هو مذهب الشيعة» و نحوه محكى المصباح و لباب التأويل.

(٢) هو العلامة رحمه الله، قال فى المختلف: «و يراد بالكعبين هنا المفصل بين الساق و القدم .. (إلى أن قال): و فى عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل، فان الشيخ و أكثر الجماعة قالوا: إن الكعبين هما الناتيان فى وسط القدم»، ثم نقل كلام المفيد و السيد و ابن أبى عقيل و ابن الجنيد المتضمنة تفسيره بما تقدم عن المشهور، ثم استدل برواية زرارة و بكير عن أبى جعفر (ع) الآتية المعروفة بصحيحه الأخوين

، و رواية زرارة عن الباقر (ع) «١» المتضمنة: أنه (ع) مسح على مقدم رأسه و ظهر قدميه

، لظهورها فى استيعاب ظهر القدم فى المسح، ثم قال رحمه الله: «ولأنه أقرب إلى ما حدده أهل اللغة»، و فى التذكرة: «محل المسح ظهر القدمين

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٦

.....

من رؤوس الأصابع إلى الكعبيين، وهما العظمان الناتيان في وسط القدم، وهما معقد الشراك - أعني مجمع الساق و القدم .. (إلى أن قال):

لأنه مأخوذ من كعب ثدى المرأة أى ارتفع، و لقول الباقر (ع) .. ثم ذكر صحيحة الأخوين الآتية . و خطاه جماعة ممن تأخر عنه أولهم الشهيد - على ما قيل - قال في الذكرى: «تفرد الفاضل بأن الكعب هو المفصل بين الساق و القدم، و صب عبارات الأصحاب كلها عليه، و جعله مدلول كلام الباقر (ع) محتجاً برواية زرارة عن الباقر (ع) المتضمنة لمسح ظهر القدمين

، و هو يعطى الاستيعاب. و أنه أقرب إلى حد أهل اللغة. و جوابه أن الظهر المطلق هنا يحمل على المقيد .. (إلى أن قال): و أهل اللغة إن أراد بهم العامة فهم مختلفون، و إن أراد بهم لغوية الخاصة فهم متفقون على ما ذكرنا، حسب ما مر. و لأنه إحداث قول ثالث مستلزم رفع ما أجمع عليه الأمة ..»، و نحوه كلام غيره. لكن وافقه عليه آخرون ففي كنز العرفان: «الكعبان ملتقى الساق و القدم، و الناتيان لا - شاهد لهما لغة، و لا عرفاً، و لا شرعاً». و أطال غيره في تقريب مختار العلامة رحمه الله، بل حكى غير واحد عن الفخر الرازى في تفسيره أنه قال:

«قالت الإمامية و كل من ذهب إلى وجوب المسح: إن الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الغنم و البقر، موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق و القدم، و هو قول محمد بن الحسن ..»، و مثله محكى كلام النيشابورى في تفسيره. لكن هذه الحكاية منهما من الغرابة بمكان إذ لا يعرف ذلك من أحد من أصحابنا و لا من غيرهم، كما عرفت كلماتهم نعم حكى عن علماء التشريح.

و كيف كان فظاهر عبارات الأصحاب في معنى الكعب هو ما ذكره

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٧

.....

المفيد و غيره، و نسب إلى المشهور و حمله على المفصل - كما صنع العلامة رحمه الله - لا تساعده كلماتهم، و مجرد كون المفصل أقرب إلى تفسير أهل اللغة لا يجدى في حمله على المفصل، مضافاً إلى ما عرفت من الشهيد و غيره من حكاية اتفاق لغوية الخاصة على المعنى المشهور، و غيرهم بين موافق للمشهور و قائل بأنهما العظمان الناتيان في جانبي الساق، فكيف يكون المفصل أقرب إلى حد أهل اللغة؟! نعم عن الكشاف و طراز اللغة: «إن كل من أوجب المسح قال: إنه المفصل بين الساق و القدم». لكن على هذا يكون عين ما ذكر أهل اللغة، لا أنه أقرب إليه. مع غرابة حكايتهما كحكاية الرازى و النيشابورى. و أما ما

رواه زرارة عن أبي جعفر (ع): أنه (ع) مسح على مقدم رأسه و ظهر قدميه «١».

فلا يصلح لتعيين الكعب، لإهماله. مع أنه لا يصلح لمعارضة

صحيح البنزطى عن أبي الحسن الرضا (ع) «عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبيين إلى ظاهر القدم» «٢»

فان الظاهر أن الغاية الثانية لتفسير للأولى، فيكون الكعب متحداً مع ظاهر القدم في المقدار، و ما

في رواية ميسرة عن أبي جعفر عليه السلام الواردة في الوضوء البياني، قال فيها: «ثم مسح رأسه و قدميه ثم وضع كفه على ظهر القدم، ثم قال: هذا هو الكعب. قال: فأوماً بيده إلى أسفل العرقوب، ثم قال: هذا هو الظنبوب» «٣».

و

حسنته عنه (ع): «الوضوء واحد» (٤)

و وصف الكعب في ظهر القدم. (و المناقشة) في الأول: بأن المراد من الظاهر

(١) تقدمت قريباً في هذه الحاشية.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٨

.....

مقابل الباطن، فلا تدل على معنى الكعب (مندفعة) بمنافاة ذلك لحرف الغايه، إذ الظاهر بهذا المعنى ليس غاية المسح و الممسوح، بل هو محل المسح. (و في الثاني) باحتمال كون الموماً اليه هو المشار إليه أولاً، خلاف الظاهر، (و في الثالث) بأن الوصف ظاهر في ذكر أوصاف الكعب و لو كان هو المرتفع المحسوس لم يحتج إلى الوصف، بل كان ينبغي أن يقول: هو هذا. (كما ترى) خروج عن ظاهر قوله في ظهر القدم أو صريحه.

و ربما يستدل للمشهور بما دل على عدم وجوب استيطان الشراك «١» لكنه موقوف على ظهوره في انتهاء المسح الواجب الى الشراك، و معرفه موضع الشراك إذ لو دل على الاكتفاء بمسح الشراك عن البشرة أو كون موضع الشراك هو المفصل لم ينفع المشهور، لكن مقتضى ما ذكره في معنى الكعب أن موضع الشراك هو قبة القدم لا المفصل، و ما تقدم في التذكرة من أنه المفصل قد عرفت وجهه و ضعفه، و احتمال الاجتزاء عن مسح البشرة بمسح الشراك مما لم يقل به أحد. فالمناقشة في الاستدلال المذكور ضعيفة. نعم قد يشكل الاستدلال به حينئذ بناءً على وجوب مسح الكعبين إلا أن يقال: إن الشراك يندفع بالماسح إلى منتهى الكعب فلا يمنع من مسحه. فتأمل.

و أما استدلال العلامة رحمه الله

بمصححه الأخوين: «فقلنا: أين الكعبان؟ قال (ع): هاهنا- يعني: المفصل دون عظم الساق- فقلنا له هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق و الكعب أسفل من ذلك» (٢)

فلا فرق في دلالتها على مدعاه بين كون: «دون عظم الساق» من كلام

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٧٩

.....

المعصوم أو من كلام الراوى، و لا- بين كون المراد تحت عظم الساق- كما عن البهائي رحمه الله، حيث زعم: أن الكعب عبارة عن العظم المائل إلى الاستدارة الواقع في ملتقى الساق و القدم الناتئ في وسط القدم العرضي تنوءاً غير محسوس كثير الارتكاز زائد في

أعلاه في حفرتي الساق و زائد في أسفله في حفرتي العقب - أو كون المراد غير عظم الساق، يعنى: الناتئ في جانبي الساق - يعنى: أن الكعب في المفصل و ليس هو العظم الناتئ في الساق - فقد يشكل - أعنى: الاستدلال المذكور - بأن من المحتمل قريباً أن يكون «دون عظم الساق»

من كلام الراوى قيلاً للمفصل يعنى أشار بقوله (ع):

«هاهنا»

. إلى المفصل الذى يكون دون عظم الساق و ليس هو مفصل الساق، فينطبق على ما ذكر المشهور، فان الظاهر تسالمهم على وجود مفصل في قبة القدم، و على هذا يكون المشار اليه ب «هذا»

الواقع في السؤال الثانى هو قصبه الساق، و التعبير بأنه أسفل من الساق أو دونه بلحاظ قامه الإنسان، فيكون الكعب بالمعنى المشهور أسفل من الساق لا أنه تحت الساق - و مع هذا الاحتمال لا مجال للاستدلال المذكور.

و لو سلم أن هذا المعنى خلاف الظاهر أمكن حمل الكلام عليه، جمعاً بينه و بين النصوص المتقدمة.

بل الإنصاف يقتضى أن اتفاق القدماء و المتأخرين إلى زمان العلامة على أن الكعب هو ما يكون في ظهر القدم مع كثرة الابتلاء بالوضوء في كل يوم مرات، و دعواهم الإجماع، يوجب وضوح الحكم على نحو لا يحتاج إلى الاستدلال عليه برواية أورد الاستدلال على خلافه بالرواية، و لو كان ما ذكره العلامة هو معنى الكعب لما خفى على الأكابر المتقدمين عليه المتصلين بالمعاصرين للأئمة (ع) فى ما هو محل الابتلاء العام الكثير. و حمل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٠

و يكفى المسمى عرضاً (١)،

كلامهم على ما ذكره قد عرفت ما فيه. فالعمل على المشهور متعين.

(١) على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعاً. بل فى محكى المنتهى: «لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح، بل الواجب من رؤوس الأصابع إلى الكعبين و لو بإصبع واحدة. و هو مذهب علمائنا أجمع» و نسبه فى محكى التذكرة إلى فقهاء أهل البيت (ع)، و عن المعتبر: دعوى الإجماع على مثل ذلك. و يقتضيه إطلاق جملة من النصوص، بل خصوص بعضها، كصحيح الأخوين المتقدم عن أبى جعفر (ع): «و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١).

إلا أن يقال: إنه كما يدل على التحديد الطولى - كما تقدم الاستدلال به عليه - يدل على التحديد العرضى، و التفكيك بينهما غير ظاهر. و

كصحيح زرارة حيث قال (ع) فيه: «فعرنا حين قال:

(بِرُّؤُسِكُمْ) أن المسح ببعض الرأس، لمكان الباء. ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه، فقال (وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فعرنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما» (٢).

فان البعضية لا بد أن تكون من حيث العرض. إلا أن يقال: إن البعضية بلحاظ مجموع الظاهر و الباطن. نعم هى مطلقة صالحة للانطباق على تمام الظاهر إلى الكعبين و بعضه، فلا يصلح لمعارضه غيره إذا كان مقيداً له، كما سيأتى.

و مثل ما ورد فى المسح بإدخال اليد فى الخف المخرق

«٣»، و إن كان سنده

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨١

.....

لا- يخلو من إشكال. و ما ورد من أخذ البلل لمسح الرأس و الرجلين من اللحية و الحاجبين و أشفار العينين «١»، و إن كان مورده صورة النسيان.

و كأنه لذلك كله- مضافاً إلى رواية معمر بن عمر المتقدمة

- يحمل صحيح البنزطى المتقدم فى معنى الكعب، المذيل

بقوله: «قلت: جعلت فداك لو أن رجلاً قال بإصبعين من أصابعه. قال (ع): لا إلا بكفه كلها»

على الاستحباب، و لا سيما مع عدم العمل به من أحد. و أما

رواية عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله (ع): «عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة، فكيف أصنع بالوضوء؟ قال

(ع): يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ امسح عليه «٢».

فهى و إن كانت ظاهرة فى وجوب الاستيعاب لأن تطبيق قاعدة الحرج يتوقف عليه إلا أنها محمولة- بقرينة ما سبق- على إرادة ردع

عبد الأعلى عن توهمه أنه على تقدير وجوب المسح على تمام الأصابع لا بد من رفع المرارة و لو كان حرجاً، لا فى مقام ردعه عن

اعتقاد الوجوب. فتأمل.

هذا و ربما نسب إلى الشيخ رحمه الله القول باعتبار الإصبع، لقوله رحمه الله فى النهاية: «فإن اقتصر فى المسح عليهما بإصبع واحدة

لم يكن به بأس ..». لكن من القريب أن يكون وجه الاختصار على الإصبع أنه أقل ما يقع به المسح غالباً. و عن التذكرة عن بعض

أصحابنا اعتبار أن يكون بمقدار ثلاث أصابع. و كأنه لرواية معمر بن عمر المتقدمة

، التى عرفت فى مسح الرأس عدم ظهورها فى الوجوب، و لو فرض فهى محمولة

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٢

و لو بعرض إصبع أو أقل، و الأفضل أن يكون (١) بمقدار عرض ثلاث أصابع، و أفضل من (٢) ذلك مسح تمام ظهر القدم و يجزئ

الابتداء بالأصابع و بالكعبين (٣)، و الأحوط الأول (٤).

على الاستحباب، و كذا نقول هنا، لامتناع التفكيك بينهما عرفاً فى ذلك، كما يظهر من سياقها. و عن إشارة الحلبي اعتبار الإصبعين،

و ربما كان هو ظاهر الغنية. و لم نعرف له دليلاً. و كأنه لذلك لم يعتد به فى المتن.

(١) لرواية معمر

. (٢) لصحيح البنزطى

«١». (٣) على المشهور، كما عن الذكرى وغيرها. لصحيح حماد المتقدم في مسح الرأس

أو صحيحه

«٢»، لظهوره في التخيير بين الأمرين، واحتمال إرادة نفى البأس في الجمع بين المسح مقبلاً و مدبراً خلاف الظاهر مع أنه لا مجال له في

مصحيح يونس: «أخبرني من رأى أبا الحسن (ع) بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدمين إلى الكعب، و من الكعب إلى أعلى القدم، و يقول: الأمر في مسح الرجلين موسع، من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مدبراً، فإنه من الأمر الموسع إن شاء الله» «٣». و لا يقدح ما في صدره من التعبير بعد وضوح المراد.

(٤) بل عينه جماعة، كما هو ظاهر كتبهم. كالفقيه، و المقنعة و الانتصار، و الوسيلة، و الغنية، و صريح السرائر، و البيان، و الألفية.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ١، ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٣

كما أن الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى (١)، و إن كان الأقوى جواز مسحهما معاً. نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى.

لظهور (إلى) في الانتهاء، و للوضوءات البيانية. و لصحيح البنزطى المتقدم

. الموافق كل ذلك لقاعدة الاشتغال، بناءً على جريانها في المقام. لكن يجب الخروج عن جميع ذلك - لو تم - بما تقدم، فتحمل (إلى) على كونها لتحديد الممسوح، كما في (إلى المرافق). و الوضوءات البيانية على أنه أفضل. و الصحيح على كونه لبيان الأفضل، و لا سيما بعد وجوب حمله على ذلك من حيث المقدار - كما عرفت - أو يحمل على أنه لبيان الكم. و الأصل لا مجال له مع الدليل. (١) بل وجوبه محكى عن الفقيه، و المراسم، و شرح الفخر، و البيان و اللعة، و جامع المقاصد و المسالك، و المدارك و غيرها، بل نسب إلى الخلاف دعوى الإجماع عليه. و يشهد له

مصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع): «و امسح على القدمين، و أبدأ بالشق الأيمن» «١».

و ما

عن النجاشي عن ابن أبي رافع. عن علي (ع): «إذا توضأ أحدكم فليبدأ باليمين قبل الشمال من جسده» «٢».

و الوضوءات البيانية «٣» بضميمة القطع بعدم وقوع خلاف الترتيب فيها. و

المسند: «كان النبي (ص) إذا توضأ بدأ بميامنه» «٤».

و

عنه (ص): «إذا توضأتم فابدءوا بميامنكم» «٥»

لكن فيه إرسال الأخير. و ضعف ما قبله جداً بابى هريرة و غيره. و أن

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٤) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٤

.....

القطع بعدم وقوع خلاف الترتيب في الوضوءات البيانية لا يجدى مع احتمال كونه مستحباً، وكون المبيّن هو الفرد الفاضل، كما هو مبنى دعوى القطع وخبر النجاشي غير ثابت الحجية. ويمكن القدح في المصحح باعراض المشهور عنه. فتأمل. أو معارضته بعدم التعرض لمضمونه في النصوص البيانية، ونصوص الترتيب الظاهرة في عدمه، أو بالتوقيع المروى عن الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميري عن صاحب الزمان (ع): «كتب إليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ، باليمين أو يمسح عليهما جميعاً معاً، فأجاب (ع): يمسح عليهما جميعاً معاً، فان بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبدأ إلا باليمين» (١).

ولا يقدح فيه مخالفة المشهور لإمكان عدم عثورهم عليه، لا كالمصحح المروى في الكافي. وإجماع الشيخ غير ظاهر من محكى عبارته. وعلى هذا فالأخذ بالتوقيع المذكور - كما في المتن - متعين، فيقدم لا ظهريته مما عداه. ولأجله اختار ما في المتن جماعة كما عن جامع المقاصد، وشرح المفاتيح نسبه إليهم. ولا مجال لما نسب إلى المشهور - كما عن جماعة، بل في محكى السرائر: لا يظهر من أحد منا الخلاف فيه - من جواز تقديم اليسرى كالمقارنة، فان ذلك خلاف ظاهر التوقيع، وقد عرفت عدم ثبوت الاعراض الموهن له. كما أن منه يظهر ما في محكى المقنعة من وجوب المقارنة. هذا كله على تقدير تمامية سند التوقيع الشريف. ولكنه غير ظاهر، لعدم وضوح سند الاحتجاج إلى الحميري. فيتعين العمل بمصحح ابن مسلم - كما عليه الجماعة المتقدمة - والاعراض عنه غير ثابت، وعدم التعرض لمضمونه في النصوص البيانية ونصوص الترتيب لا يقوى على رفع اليد عن ظاهره.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٥

والأحوط ان يكون مسح اليمنى باليمنى، واليسرى باليسرى (١)، وإن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما (٢). وإن كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينه (٣) وبين البشارة في المسح.

(١) كما تضمنه

صحيح زرارة: «وتمسح ببله يمينك ناصيتك، و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١).

(٢) كما عن المفاتيح التصريح به، بل عن المناهل عن بعض دعوى الاتفاق عليه. ويشهد له إطلاق كلماتهم في المقام. لكن عن شرح المفاتيح.

ولوامع النراقى، رد الدعوى المذكورة، اعتماداً على ظهور عبارة ابن الجنيد في الوجوب، الا - أن الظهور لو تمّ لا - يقدح في دعوى الاتفاق، كما لا يخفى.

و كأن الوجه فيه إطلاق الأدلة، وعدم ظهور صحيح زرارة

في الوجوب بنحو يقوى على تقييد إطلاق الآية والرواية. وأما ما

فى مصحح الأخوين من قولهما: «ثُمَّ مسح رأسه و قدميه بفضل كفه، لم يحدث لهما ماء جديداً» (٢)

و ما

فى مصحح زرارة: «ثُمَّ مسح بما بقى فى يده رأسه و رجله، و لم يعدهما فى الإناء» (٣).

فظاهرهما تعدد الكف و اليد، بقرينة ذيل الثانى فىكون حالهما حال بقیة النصوص البانیة المتضمنة للمسح باليدين و الكفين و قد عرفت الإشكال أيضاً فى ظهور ذلك فى الوجوب. لكن عرفت فى ما سبق ظهور صحيح زرارة فى الوجوب، فالعمل بمضمونه متعين، و يقيد به إطلاق الأدلة. (٣) للإشكال فى وجوب مسح البشرة، كما يقتضيه ظاهر التعبير

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٦

و تجب إزالة الموانع و الحواجب (١)،

بالبشرة فى المقام، و لأجله نسب فى الحدائق إلى ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق عليه، و علله الشهيد الثانى فى شرح الرسالة بأن الشعر لا يسمى رجلاً و لا جزءاً منها. و

قوله (ع): «كل ما أحاط به الشعر ..» (١)

قد تقدم بيان اختصاصه بالوجه، فلا يشمل المقام. مع أنه لا يجدى فى الشعر غير المحيط. لكن لا يعد كون المراد بالبشرة فى كلامهم ما يقابل الحائل بقرينة إردافه بقولهم: «و لا يجوز المسح على الحائل ..».

و الشعر و إن لم يسم رجلاً و لا جزءاً، إلا أن نباته غالباً فى الرجل و صعوبة التخليل بالمسح، و لزوم الحرج من وجوب إزالته بالحلق و نحوه، يوجب البناء على عموم الدليل له. لكن هذا إنما يتم لو كان الغالب من الشعر النابت مستوعباً للخط العرضى، و هو ممنوع، فوجوب المسح على البشرة أوفق بالأدلة. و عليه فهل يجب أيضاً مسح الشعر النابت فيها- كما قيل بوجوب غسله- إذا كان نابتاً فى الوجه و اليدين أولاً؟ وجهان مبنيان على دلالة ما دل على وجوب مسح البشرة على وجوب مسحه أيضاً تبعاً كما تقدم من بعض الجزم بها فى غسل الوجه و اليدين و عدمها. لكن عرفت الإشكال فيها. فينبغى الرجوع فيه إلى الأصل من الاحتياط أو البراءة، كما تقدم بيان ذلك فى حكم شعر الوجه.

(١) لعدم الاكتفاء بالمسح عليها. و يقتضيه ظاهر الكتاب و السنة، بل قيل: هو إجماع. بل ينبغى عده من ضروريات المذهب. و يشهد به كثير من النصوص الواردة فى المنع عن المسح على الخف و العمامة، و ظاهر بعضها عدم الخصوصية، ففى خبر الكلبي النسابة عن الصادق (ع):

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٧

و اليقين بوصول الرطوبة إلى البشرة (١)، و لا يكفى الظن. و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي (٢)، و يسقط مع قطع تمامه (٣).

«قلت له: ما تقول في المسح على الخفين؟ فتبسم (ع) ثم قال (ع):

إذا كان يوم القيامة و رد الله كل شيء إلى شيئه، و رد الجلد إلى الغنم، فترى أصحاب المسح أين يذهب وضوؤهم؟! «١».

(١) لقاعدة الاشتغال، و لا دليل على اعتبار الظن. نعم لو شك في وجود الحاجب لم يبعد الاكتفاء بالظن بعدمه، كما عرفت.

(٢) بلا خلاف ظاهر، بل يظهر من كلماتهم كونه من المسلمات.

و تقتضيه قاعدة الميسور المتسالم على جريانها في الوضوء، و عن الذكرى:

«لم نقف على نص في مسح موضع القطع كما في اليدين، غير أن الصدوق لما روى عن الكاظم (ع) غسل الأقطع عضده قال: «و

كذلك روى في قطع الرجلين»

«٢» نعم

في رواية رفاعه عن أبي عبد الله (ع): «عن الأقطع اليد و الرجل، كيف يتوضأ؟ قال (ع): يغسل ذلك المكان الذي قطع منه» «٣».

و لعلها هي مرسل الصدوق. إلا- أن الاستدلال بها يتوقف على حملها على قطع بعض الواجب لا- جميعه، و على حمل الغسل على

المسح من باب الازدواج، و الاعتماد في الحمل على ذلك على الإجماع ليس بأولى من الاعتماد عليه في أصل الحكم.

(٣) هذا كما قبله في ظهور التسالم عليه، و هو الحجة فيه، كما سبق في قطع اليد أيضاً.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) كتاب من لا يحضره الفقيه ج: ١، باب حد الوضوء حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٨

[مسألة (٢٥): لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداء الوضوء]

(مسألة ٢٥): لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداء الوضوء (١)، فلا يجوز المسح بماء جديد. و الأحوط أن يكون بالدعاء

الباقي في الكف (٢)، فلا يضع يده بعد تمامية الغسل على سائر أعضاء الوضوء، لئلا يمتزج ما في الكف بما فيها، لكن الأقوى جواز

ذلك (٣)،

(١) كما تقدم وجهه في مسح الرأس.

(٢) لما يظهر من محكى عبارات كثير، كالمقنعة و المبسوط و السرائر و كثير من كتب الفاضلين و الشهيد، من عدم جواز أخذ البلل

من غير اليد مع وجوده فيها، بل عن كشف اللثام و شرح المفاتيح للوحيد و حاشية المدارك اختياره. و يشهد له ما يترأى من كثير

من النصوص، كالنصوص البيانية المتضمنة للمسح بما في اليد، و كالأمر بالمسح ببلل اليد، و كالأمر بالأخذ من بلل اللحية إن جف

ما في اليد.

(٣) كما يقتضيه إطلاق كلام كثير، و عن المقاصد العلية و المدارك اختياره، بل هو الذي استظهره العلامة الطباطبائي من كلامهم

فجعل جفاف اليد شرطاً لوجوب الأخذ من غيرها، لا جوازه. لكنه غير ظاهر و إن كان يشهد له إطلاق الآيه و الروايات الأمر بالمسح

مطلقاً

، و إطلاق ما في مكاتبه ابن يقطين

«١» من دون مقيد ظاهر، إذ ما يترأى منه التقييد لا- يصلح له، لما تقدم في الكلام على مسح الرأس من الإشكال في الوضوءات

البيان، و مصحح ابن أذينة الوارد في المعراج
«٢»، و أما الأمر بالأخذ من اللحية إن جف ما في اليد فلم نعثر منه إلا على

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٨٩

.....

المرسل في الفقيه عن الصادق (ع): «إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله وضوئك، فان لم يكن بقي في يدك من نداوة وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيتك و امسح به رأسك و رجليك، و إن لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينيك و امسح به رأسك و رجليك، و إن لم يبق من بله وضوئك شيء أعدت الوضوء» «١»
، فان قوله (ع):
«فان لم يكن ..»

و إن كان في نفسه ظاهراً في الترتيب الشرعي، لكن لا- يبعد حمله على إرادة التنبيه على محالّ البلل التي يترتب عرفاً و عادة الأخذ منها. و يشهد به عدم العثور- كما في الجواهر- على من أفتى بالترتيب بين اللحية و بين الحاجب و أشفار العين، و عن ظاهر بعض دعوى الإجماع على عدمه. بل و لا يتوقف جواز الأخذ من الآخرين على فقد اللحية، كما هو مفاد المرسل. و لأجل ذلك لا يقوى مثله على تقييد المطلقات و منه يظهر وجه حمل

مرسل خلف بن حماد عن الصادق (ع): «قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه و هو في الصلاة؟ قال (ع): إن كان في لحيته بلل فليمسح به: قلت: فان لم يكن له لحيه؟ قال (ع): يمسح من حاجبيه أو من أشفار عيني» «٢»
على الترتيب العادي لا الشرعي.

هذا و لكن عرفت سابقاً «٣» ظهور مصحح زرارة

في الوجوب، و قد تضمن مسح القدم اليمنى ببله اليمنى و القدم اليسرى ببله اليسرى. اللهم إلا أن يقال: إن المراد من المسح ببله اليمنى ليس ما يقابل المسح ببله اليسرى، بأن يكون إطلاقه يقتضي المسح بالبله المذكورة و لو بواسطة غير اليمنى، بل المقصود المسح بنفس اليمنى المبتلة في مقابل المسح باليسرى،

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) في مبحث مسح الرجلين ص: ٣٨٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٠

و كفاية كونه برطوبة الوضوء و إن كانت من سائر الأعضاء، فلا يضر الامتراج المزبور. هذا إذا كانت البله باقية في اليد، و أما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء (١) بلا إشكال، من غير ترتيب بينها على الأقوى (٢). و إن كان الأحوط تقديم اللحية و الحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء (٣).

فالمقابلة تكون بين اليمنى واليسرى، لا بين بلة اليمنى و بلة اليسرى، لا أقل من احتمال ذلك على نحو لا يصلح الحديث لأجله أن يرفع به اليد عن إطلاق المسح المقتضى جواز المسح بمطلق بلل الوضوء. فلاحظ.

(١) يعنى: و لو كان من غير اللحية و الحاجبين و أشفار العينين، كما صرح به فى محكى المسالك و المدارك. و الكلام فيه هو الكلام فى ما قبله، و المتحصل: أنه إن كان إطلاق المسح ببلل الوضوء حجة، لعدم ثبوت المقيد له، تعين ما ذكر من جواز الأخذ من سائر الأعضاء بلا ترتيب، و إن لم يكن حجة لوجود المقيد تعين الترتيب بين بلل اليد و غيره. و أما الترتيب بين بلل اللحية و غيره، فإن قام الإجماع على انتفائه فهو، و إلا فالمرسلان المذكوران يصلحان لإثباته. إلا أن يناقش فيهما لضعف السند و الإطلاقات تنفيه. و على تقدير البناء على الترتيب فلا ينبغى التأمل فى جواز الأخذ من غير الثلاث على تقدير فقدها أو فقد البلل فيها، كما يعطيه ذيل المرسل المتقدم المعتمد بالإطلاقات.

(٢) كما عرفت.

(٣) أخذاً بما يترأى بدوياً من النص. و أحوط منه تقديم اللحية على الحاجب و أشفار العين، كما يترأى أيضاً من المرسلين.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩١

نعم الأحوط عدم أخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه (١)، كالمسترسل منها. و لو كان فى الكف ما يكفى الرأس فقط مسح به الرأس ثم يأخذ للرجلين من سائرهما، على الأحوط، و إلا فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقاً.

[(مسألة ٢٦): يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبة الماسح]

(مسألة ٢٦): يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبة الماسح (٢)، و أن يكون ذلك بواسطة الماسح (٣) لا بأمر آخر. و إن كان على الممسوح رطوبة خارجة، فإن كانت قليلة غير مانعة من تأثير رطوبة الماسح (٤) فلا بأس (٥)،

(١) كأنه لاحتمال انصراف النصوص إلى خصوص المقدار المفروض غسله بالوضوء، فيكون بلله بلل الوضوء، و قد تقدم أن المقدار المسترسل مما لا يجب غسله، فلا يعمه الإطلاق. و يظهر وجه الاحتياط الآتى مما مرّ آنفاً.

(٢) لأن المسح بالبلل كالمسح بالدهن ظاهر فى ذلك، لا مجرد المسح بالعضو متلبساً بالبلل، كما صرح به جماعة كثيرة.

(٣) فإن ذلك مقوم لمفهوم المسح به، فلو نقل رطوبة الماسح إلى الممسوح لا بامرارته عليه، بل بواسطة جسم آخر، لم يجز.

(٤) بحيث تنتقل بلة الوضوء خالصة من الامتزاج بغيرها إلى الممسوح.

(٥) لإطلاق الأدلة بل ظاهر ما فى محكى التذكرة من قوله رحمه الله:

«لو كان على الرأس أو الرجل رطوبة ففى المسح عليها قبل تنشيفها إشكال» عدم الإشكال فى جواز وجود رطوبة فى المحل فى الجملة، لأن تقييد الاشكال بصورة عدم التنشيف يختص بالرطوبة المسريئة، لأنها الصالحة للتنشيف، و نحوه أو أوضح منه فى ذلك محكى الذكري و غيرها. فتأمل.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٢

و إلا لا بد من تجفيفها (١). و الشك فى التأثير كالظن لا يكفى بل لا بد من اليقين (٢)،

[(مسألة ٢٧): إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقة لا بد من رفعه]

(مسألة ٢٧): إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقة لا بد من رفعه (٣) و لو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته فى الممسوح.

(١) كما هو المحكى عن جماعة، منهم العلامة فى المختلف، و حكاها عن والده، معللا له بحرمة التجديد، و مع الرطوبة يكون المسح بماء جديد.

و محصل ما أشار إليه من التعليل: أن المستفاد من الأدلة اعتبار المسح بببل الوضوء خالصاً و وجود الرطوبة مانع من ذلك، إذ بوضع الماسح على المحل تنتقل الرطوبة إليه، و لا يكون المسح بببل الوضوء خالصاً، و منه يظهر ضعف ما حكى عن السرائر، و المعتبر، و ربما نسب إلى الأكثر، من أنه لو كان فى ماء و غسل وجهه و يديه ثم خرج منه جاز له مسح رأسه و رجله، لأن يديه لا تنفك عن ماء الوضوء، و لا يضر ما كان على قدميه من الماء لعموم ظواهر الآيات و الأخبار. و كأن ذلك لعدم اعتبار الخلو، كما هو صريح ما عن المعتبر أيضاً من جواز المسح بعد الغسل الثالثة التى صرح بأنها غير مشروعة (و فيه): أنه خلاف ظاهر ما دل على اعتبار المسح بببل الوضوء، فان ظاهره اعتبار الخلو. و من هنا يظهر أن المعيار فى منع رطوبة الممسوح كونها بحيث تنتقل إلى الماسح قبل تحقق المسح بببل الوضوء فيكون مسحاً بغيره، و لا يكفى مجرد غلبة بلل الماسح، كما عن الدروس إلا أن يكون المراد صورة استهلاك رطوبة الممسوح، بحيث لا يكون المسح إلا بببل الوضوء، و إن كان فرض الاستهلاك مع اتحاد الجنس لا يخلو من إشكال.

(٢) لقاعدة الاشتغال.

(٣) لظهور الأدلة فى اعتبار المباشرة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٣

[(مسألة ٢٨): إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزئ المسح بظاهرها]

(مسألة ٢٨): إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزئ المسح بظاهرها (١)، و إن لم يكن عليه رطوبة نقلها من سائر المواضع إليه ثم يمسح به (٢). و إن تعذر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه (٣)، و مع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع (٤). و إن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبة

(١) أما بناء على عدم اعتبار خصوص الباطن فظاهر، و أما بناء على اعتباره - كما تقدم فى المتن - فهو مبنى على تمامية قاعدة الميسور و لو فى خصوص المقام، فإنه لا يظن من أحد التوقف فيه، و لذا قال فى محكى المدارك: «الظاهر أن محل المسح هو باطن اليد. نعم تعذر المسح بالباطن أجزأ الظاهر قطعاً». نعم يبقى الإشكال فى تعيين الظاهر دون سائر الأعضاء. اللهم إلا أن يُبنى على أصالة الاحتياط فى المقام - كما عرفت - أو يبنى على الاحتياط عند دوران الأمر بين التعيين و التخيير الذى منه المقام، أو يكون إجماع على وجوب الميسور عرفاً، فإنه إنما ينطبق على الظاهر، لأنه من الكف المشتمل عليها بعض النصوص، أما الذراع مثلاً فليس ميسور الباطن عرفاً. فتأمل.

(٢) لما تقدم من جواز المسح بمطلق بلل الوضوء، إما مطلقاً، أو مع فقد البلل عما يلزم المسح به، كما هو المفروض.

(٣) الكلام فيه هو الكلام فى سابقة، و فى محكى المدارك: «لو تعذر المسح بالكف فالأقوى جوازه بالذراع». و لم يتضح الفرق بين المسألتين بالقطع هناك و عدمه هنا، و مجرد اختلاف التقييد بالباطن عن التقييد بالكف بالوضوح و الخفاء لا أثر له فى الفرق.

(٤) للوجه المتقدم فى الكف.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٤

و عدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء (١). و كذا بالنسبة إلى ظاهر الكف. فإنه إذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبة و عدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع، بل عليه أن يعيد.

[مسألة ٢٩: إذا كانت رطوبة على الماسح زائدة، بحيث توجب جريان الماء على الممسوح، لا يجب تقليلها]

(مسألة ٢٩): إذا كانت رطوبة على الماسح زائدة، بحيث توجب جريان الماء على الممسوح، لا يجب تقليلها (٢)، بل يقصد

(١) إذا لا موجب لسقوط المسح ببلل الوضوء مع إمكانه بالإعادة.

و كذا الحال في ما بعده.

(٢) كما هو صريح محكي الذكرى، حيث قال: «لا يقدح إكثار ماء الوضوء لأجل المسح، لأنه من بلل الوضوء، و كذا لو مسح بماء جار على العضو و إن أفرط الجريان، لصدق الامتثال، و لأن الغسل غير مقصود» و وجهه: ما عرفت الإشارة إليه في مبحث غسل الوجه، من أن الغسل و المسح و إن كانا متباينين مفهوماً و خارجاً، إلا أن بينهما عموماً من وجه مورداً، فالمسح مع كثرة الماء الممسوح به يلازمه الغسل، و إن كان منشأ انتزاع المسح هو إمرار الماسح على المحل، و منشأ انتزاع الغسل هو غلبة الماء على المحل. و بذلك يظهر ضعف ما عن المقاصد العلية من قوله رحمه الله:

«الحق اشتراط عدم الجريان في المسح مطلقاً، و أن بين المفهومين تبايناً كلياً. لدلالة الآية و الأخبار و الإجماع على أن الغسل لا يجزئ عن المسح، و لا شك أن الماء الجارى على العضو على هذا الوجه (يعنى: بالمسح) غسل، لتحقيق مفهومه، فيجوز سوق الإجماع على عدم جوازه ..».

و وجه الضعف: أن الإجماع على عدم أجزاء الغسل لا يدل على عدم أجزاء المسح المصاحب له، كما أن الإجماع على وجوب غسل الوجه و اليدين و عدم

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٥

المسح بإمرار اليد و إن حصل به الغسل، و الأولى تقليلها.

[مسألة ٣٠: يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح]

(مسألة ٣٠): يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح (١) فلو عكس بطل. نعم الحركة اليسيرة في الممسوح لا تضر بصدق المسح.

[مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح]

(مسألة ٣١): لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح، من جهة الحر في الهواء أو حرارة البدن أو نحو ذلك، و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع، فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد (٢). و الأحوط المسح باليد اليابسة،

الاجتزاء بالمسح لا يدل على عدم أجزاء الغسل المصاحب له، كما هو ظاهر.

و منه يظهر الوجه في قول المصنف رحمه الله: «و الأولى تقليلها».

(١) بدعوى اعتباره في مفهوم المسح. لكنه غير ظاهر، لصدق قولنا: مسحت يدي بالجدار، و مسحت رجلى بالأرض. و الفارق بين الماسح و الممسوح أن الممسوح هو الذى يقصد إزالة شىء عنه و الماسح ما يكون آلة لذلك، فان كان الوسخ باليد تقول: مسحت يدي بالجدار، و إن كان الوسخ بالجدار تقول: مسحت الجدار بيدي، و استعمال العكس مجاز.

(٢) كما عن المعتمد والبيان والمقاصد العلية وغيرها. لقاعدة الميسور الواردة على أدلة بدلية التيمم، لظهور دليلها في صحة الوضوء الناقص، وأدلة بدلية التيمم إنما تدل على بدليته في ظرف العجز عن الوضوء الصحيح نعم قد عرفت الإشكال في تمامية القاعدة المذكورة، لضعف دليلها بالإرسال وعدم ثبوت الجابر لها. ورواية عبد الأعلى مولى آل سام «١»- الواردة في من عثر فأنقطع ظفره فوضع على إصبعه مرارة- ظاهرة في مجرد نفى

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٦

.....

لزوم رفع المرارة والمسح على البشرة، بقريته التمسك بآية نفى الحرج التي هي نافية لا مثبتة، ولا تعرض فيها لقاعدة وجوب الوضوء الناقص عند تعذر التام. واستصحاب وجوب المسح- كما اعتمد عليه في المستند لإثبات وجوب الوضوء الناقص- غير تام إذ المتيقن سابقاً هو وجوب المسح ببلل الوضوء، وهو معلوم الارتفاع. مع أن الاستصحاب يختص بصورة طروء العذر في الوقت، إذ لو كان ثابتاً قبل الوقت كان الاستصحاب تعليقاً، والأشكال فيه معلوم. وإطلاق أدلة المسح، بعد قصور أدلة اعتبار المسح ببلل الوضوء، لاختصاص الأدلة المذكورة بصورة القدرة- كما استند اليه في الجواهر- مدفوع بمنع القصور، لإطلاق أدلة التقييد ببلل الوضوء من الإجماع وغيره، ولا ينافي الإجماع على التقييد بناء جماعة على السقوط في المقام لظهور أن بناءهم على ذلك من قبيل وجوب الميسور، لا لعدم مقتضى.

و أما عدم ذكر الأصحاب في عداد مسوغات التيمم عدم التمكن من المسح بنداوة الوضوء، فغير كاف في وجوب الوضوء الناقص، وعدم مشروعية التيمم، لإمكان فهم مشروعيته من إطلاق كلماتهم، فإنهم أطلقوا مشروعية التيمم عند العجز عن الوضوء، الظاهر في الوضوء التام الصحيح وحكمهم بوجوب الوضوء الناقص في كثير من موارد العجز عن الوضوء التام لا يصلح أن يكون دليلاً في المقام، لإمكان الفرق بين الموارد في ذلك.

و كأنه لهذا احتل في محكي جامع المقاصد، والمدارك، والأنوار القمرية، وجوب التيمم، بل عن المقاصد العلية حكاية ذلك قولاً.

ثم إنه لو بنى على تمامية قاعدة الميسور فالظاهر صدقه على المسح بماء جديد، لا المسح باليد المجردة، لشبهه أن الماء الجديد أجنبى عن بلل الوضوء فكيف يكون المسح به ميسوراً له؟! إذ يدفعها- مع أن القول بذلك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٧

ثم بالماء الجديد، ثم التيمم أيضاً (١).

[(مسألة ٣٢): لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع ويمسح إلى الكعبين بالتدريج]

(مسألة ٣٢): لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع ويمسح إلى الكعبين بالتدريج، فيجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل ويجرها قليلاً بمقدار صدق المسح (٢).

لم يعرف لأحد- أن ذلك لا ينافي صدق الميسور بحسب ارتكاز العرف الناشئ من فهمهم من الخطاب وجوب أمرين: رطوبة العضو، وكونها رطوبة اليد، فاذا تعذر الثاني بقي الأول. ومنه يظهر ضعف القول بسقوط المسح رأساً، بدعوى عدم جريان القاعدة عند تعذر

القيود، لعدم صدق الميسور عرفاً. وجه الضعف: أن الظاهر صدقه عرفاً.

ثم إنه ربما يقال بأنه إذا شك في تمامية قاعدة الميسور فالواجب الجمع بين الوضوء الناقص و التيمم، للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما، وأصله عدم وجوب الوضوء الناقص لا- يجدى في تعيين التيمم، إذ لم يؤخذ مجرى الأصل المذكور في لسان الأدلة موضوعاً لوجوب التيمم. و أما عدم القدرة على الوضوء فلو سلم كونه موضوعاً لوجوب التيمم فليس مجرى للأصل للعلم بالقدرة على الناقص، و بعدم القدرة على التام، وإنما الشك في صحة الناقص و عدمها. وفيه: أن إطلاق أدلة الجزئية و الشرطية كاف في إثبات عدم مشروعية الناقص و عدم القدرة على الوضوء الصحيح و وجوب التيمم.

و سيجيء إن شاء الله في أحكام الجبائر ما له نفع في المقام.

(١) أخذاً بالاحتمالات الثلاثة. لكن الظاهر كفاية الأخيرين، إذ لا يحتمل قح الماء الجديد، كما لعله ظاهر.

(٢) لإطلاق دليل وجوب المسح، المقتضى لعدم الفرق بين التدرج

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٨

[(مسألة ٣٣): يجوز المسح على الحائل]

(مسألة ٣٣): يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخف و الجورب و نحوها- في حال الضرورة من تقيء أو برد (١) يخاف منه على رجله، أو لا يمكن معه نزع الخف مثلاً، و كذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطراب

و الدفعة. و ما في صحيح البنزطي «١» الوارد في كيفية المسح على القدمين

محمول على بيان المقدار العرضي- كما قد يقتضيه السؤال الثاني- لا لزوم التدرج مع أنك عرفت وجوب حمله على الاستحباب، و معارضته بما دل على جواز النكس، و مع ذلك لا يقوى على تقييد الإطلاق.

(١) أما في البرد فإجماع، كما عن ظاهر الناصريات و صريح الخلاف و المختلف و التذكرة و الذكرى، و في الحقائق: «ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق عليه». و يشهد به

الصحيح عن أبي الورد: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أبا ظبيان حدثني أنه رأى علياً (ع) أراق الماء ثم مسح على الخفين. فقال

(ع): كذب أبو ظبيان، أما بلغكم قول علي (ع) فيكم: سبق الكتاب الخفين. فقلت هل فيهما رخصة؟ فقال (ع):

لا، إلا من عدو تتقيه، أو تلج تخاف على رجليك» (٢).

و ضعفه بأبي الورد- لو سلم- مجبور بالعمل. و في حاشية الوحيد رحمه الله في الرجال: «ربما أجمع على العمل بروايته في المقام». مع أنه عده في الوجيزة في الممدوحين، و أن في السند حماد بن عثمان و هو من أصحاب الإجماع. فتأمل. و مورده و إن كان هو الخف و الثلج، لكن يجب التعدي عنهما إلى مطلق الحائل و الضرورة، للإجماع المتقدم. مع إشعار الخوف

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٣٩٩

.....

القاعدة الكلية منها.

نعم لأجل كون موردها المرارة، كالحناء التي هي مورد بعض النصوص - المحمول على الضرورة - يسهل التعدى من موردها إلى مطلق الحائل.

و أما في التقيّة فقد نفى الخلاف فيه غير واحد. و يشهد له خبر أبي الورد المتقدم
. مضافاً إلى عمومات مشروعية التقيّة، بناء على دلالتها على الصحة و الاجزاء، و قد عقد لها في الوسائل في كتاب الأمر بالمعروف أبواباً «١». فراجعها. و عن ظاهر المعتبر و المقنع عدم الجواز، و عن المفاتيح الميل إليه.
لمصحح زرارة: «هل في مسح الخفين تقيّة؟ فقال عليه السلام: ثلاثة لا أتقى فيهن أحداً: شرب المسكر، و المسح على الخفين، و متعّة الحج» «٢».

و

في المصحح عن أبي عمر: «قال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا عمر تسعة أعشار الدين في التقيّة، و لا دين لمن لا تقيّة له. و التقيّة في كل شيء إلا في شرب النبيذ، و المسح على الخفين، و متعّة الحج» «٣».
و قد تأولها الأصحاب بوجوه مذكورة في المطولات. و الجمع العرفي بينها و بين خبر أبي الورد يقتضى حملها على نفى الوجوب، و يكون المراد من الرخصة في خبر أبي الورد الرخصة على غير وجه الوجوب.
و لعله مراد زرارة

حيث قال في ذيل مصححه الأول: «و لم يقل: الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحداً».
و يحتمل أن يكون مراد زرارة أن عدم الالتقاء من خواصه. لكنه ينافية ظاهر السؤال، و بقيّة الأخبار. و يحتمل أن يكون المراد نفى التقيّة فيها موضوعاً، لاختلاف مذاهب المخالفين فيها

(١) راجع الوسائل في كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر من باب: ٢٤ الى باب: ٣٦

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٠

من غير فرق بين مسح الرأس و الرجلين (١). و لو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن (٢)، و إن كان أحوط. و في المسح على الحائل أيضاً لا بد من الرطوبة المؤثرة في الماسح (٣)، و كذا سائر ما يعتبر في مسح البشرة.

[مسألة (٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوغ للمسح عليه]

(مسألة ٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوغ للمسح عليه (٤)، لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضاً.

[مسألة (٣٥): إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّة]

(مسألة ٣٥): إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّة إذا لم يمكن رفعها، و لم يكن بد من المسح على الحائل و لو بالتأخير إلى آخر الوقت (٥).

فلا يكون في ترك المسح على الخفين خوف الضرر. و لعله الأقرب.

(١) لإطلاق معاهد الإجماع، بل صريح غير واحد الاتفاق في المقامين. وهذا هو العمدة في عموم الحكم للرأس في الضرورة غير التقيّة.

أما ضرورة التقيّة فعموم أدلتها كافيّة فيه، فلا مجال لاحتمال الانتقال إلى التيمم فيها، وإن حكى ذلك عن بعض فيها و في غيرها من الضرورات.

نعم لا بأس به في غيرها لو لا الإجماع.

(٢) للإطلاق المتقدم.

(٣) لأن ظاهر الدليل كون الحائل بمنزلة البثرة، فيعتبر في المسح عليه ما يعتبر في المسح عليها، و قد تقدم اعتبار ذلك فيه.

(٤) لأن ظاهر الضرورة في كلام الأصحاب ما يعم ذلك. و كذا خبر أبي الورد

، بعد البناء على التعدى عن مورده. لكن هذا المقدار غير كاف في عموم الحكم للفرض، لاحتمال اختصاص الضرورة في كلامهم بغير ذلك و لأن التعدى عن مورد خبر أبي الورد

حتى إلى المقام غير واضح.

(٥) لأنه المتيقن من معقد الإجماع، و لا إطلاق في خبر أبي الورد

،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠١

و أما في التقيّة فالأمر أوسع (١). فلا- يجب الذهاب إلى مكان لا- تقيّة فيه، و إن أمكن بلا- مشقّة. نعم لو أمكنه- و هو في ذلك المكان- ترك التقيّة و إراءتهم المسح على الخف مثلاً

لوروده لبيان الرخصة في حال الاضطراب في الجملة في مقابل سقوط التكليف رأساً، و كذا أمثاله من أدلة الابدال الاضطرابية، فان منصرف الجميع ما ذكرنا. و لأجل ذلك نقول: لا يجوز البدار لذوى الاعذار. و سيجيء إن شاء الله في مبحث وضوء الجبيرة بعض الكلام في المقام.

(١) كما عن البيان و جامع المقاصد و الرياض و غيرها، بل لعله المشهور.

خلافاً لما عن صريح المدارك و بعض المتأخرين، بل ظاهر كل من تمسك على مشروعية التقيّة بأدلة نفى الحرج و الضرر، و ربما نُسب إلى الشيخ في الخلاف و كأنه لدعوى عدم الدليل عليه، إذ لا إطلاق لخبر أبي الورد

الوارد في المقام كما تقدم في الضرورة غير التقيّة، و مثله ما عن تفسير العياشي

«١» الوارد في جواز رد الشعر- يعنى الغسل منكوساً- إن كان عنده أحد. مع أن في العمل به لضعفه إشكالا، و كذا في التعدى عن مورده إلى المقام.

و أشكل منه مكاتبه ابن يقطين المتقدمه

«٢» فإن موردها عدم المندوحة مطلقاً حتى من حيث الوقت، بشهادة اشتغالها على الأمر بالتقيّة في جميع الأزمنة و الأمكنه. و مثلها رواية داود الرقي

«٣». و أما أخبار الحث على الصلاة معهم التي عقد لها في الوسائل باباً في صلاة الجماعة

«٤»، فموردها صورة الخوف في ترك الحضور في مواضع التقيّة، و في ترك العمل على

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) و هي باب: ٥ من أبواب صلاة الجماعة، و يوجد في غيرها أيضاً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٢

.....

تقدير الحضور، فلا تشمل صورة عدم الخوف في ترك الحضور أو ترك العمل على تقدير الحضور.

و الأخبار العامة الدالة على مشروعيتها التقيّة- مثل:

التقيّة ديني و دين آبائي

، و أن من لا تقيّة له لا دين له

، أو لا إيمان له

، و نحوها

«١- لا- تدل على الاجزاء، فضلاً عن شمولها لصورة المندوحة. اللهم إلا- أن يقال: إن ظاهر كونها ديناً الاجزاء، و إطلاقها يقتضي الشمول لصورة وجود المندوحة عرضية و تدريجية. و لأجل ظهورها في التحريض على التقيّة و الترغيب فيها افتقرت عن أدلة تشريع الابدال الاضطرارية، فان منصرف تلك الأدلة صورة عدم المندوحة، بخلاف هذه الأدلة، فهذا اللسان من البيان نظير قول القائل: «الكرم سجيّة و سجيّة آبائي»، فإنه ظاهر في عموم الحكم لصورة وجود المندوحة و عدمها.

و أما

مصحيح زرارة و غيره: «التقيّة في كل شيء، و كل شيء يضطر اليه ابن آدم فقد أحله الله له» «٢»

فلو سلم عموم الحل فيه للتكليف و الوضع، ليدل على الاجزاء، و لم يُدَّعَ ظهوره في خصوص التكليف- كما قيل- حتى لا يدل على الاجزاء فلا إطلاق فيه يشمل صورة وجود المندوحة، بقريته تضمنه الاضطرار غير الصادق مع وجود المندوحة. اللهم إلا أن يقال: إن قوله (ع):

«و كل شيء ..»

ليس من قبيل الكبرى لما قبله، بل هو بيان لحكم آخر في مقابل ما قبله، و حينئذ يكون إطلاق ما قبله شاملاً لصورة وجود المندوحة و عدمها، و إن كان هو مختصاً بصورة وجودها. و أوضح منه في العموم لصورة وجود المندوحة خبر مسعدة

(١) هذه المضامين موجودة في الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و غيرها.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٣

.....

قول الصادق (ع): «و تفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحق و فعله، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة مما لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز» (١).

نعم قد يستشكل فيه بأن الظاهر من الجواز التكليف كما تقدم في الحل، فلا يدل على الاجزاء ظاهراً.

نعم استثناء المسح على الخفين و متعة الحج

في قول الصادق (ع) في المصحح عن أبي عمر الأعجمي: «لا دين لمن لا تقيّة له. و التقيّة في كل شيء، إلا في شرب النبيذ، و المسح على الخفين، و متعة الحج» (٢).

يقتضى عموم المستثنى منه للتكليف و الوضع، فيدل على الصحة. إلا- أنه لا إطلاق فيه يشمل صورة وجود المندوحة لوروده لبيان موارد التقيّة لا غير اللهم إلا أن يقال: المناقشة المذكورة إنما تتم بالنسبة إلى قوله (ع):

«و التقيّة في كل شيء»

، لا بالنسبة إلى قوله (ع):

«لا دين لمن لا تقيّة له»

لما تقدم في نظائره. مع أن استثناء فرد من العام لا يقتضى نفى إطلاق ذلك العام من حيث الأزمان و الأحوال، كما يظهر ذلك من ملاحظة النظائر.

فالإنصاف أن هذه و نحوها و العمومات المشار إليها آنفاً كافية في الدلالة على المشروعية مع المندوحة العرضية و الطولية.

نعم صرح باعتبار عدم المندوحة العرضية

في مكاتبة إبراهيم بن شيبه إلى أبي جعفر الثاني (ع) يسأله عن الصلاة خلف من يتولى أمير المؤمنين (ع) و هو يرى المسح على الخفين، أو خلف من يحرم المسح و هو يمسح، فكتب- عليه السلام:- «إن جامعك و إياهم موضع فلم تجد بداً من الصلاة،

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث: ٥.

(٢) تقدم في مسألة: ٣٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٤

.....

فأذن لنفسك و أقم، فإن سبقك إلى القراءة فسيح» (١).

لكن لو سلم سندها من القدر فلا بد من توجيهها، لإباء العمومات السابقة عن التقييد بصورة عدم المندوحة، لما عرفت من تضمنها للترغيب المنافي لذلك. و لمعارضتها للأخبار المتضمنة للحث على الصلاة مع المخالفين،

ففي رواية الشحام: «صلوا في مساجدهم، و عودوا مرضاهم، و اشهدوا جنائزهم، و إن استطعتم أن تكونوا الأئمة و المؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية، رحم الله تعالى جعفرًا، ما كان أحسن ما يؤدب أصحابه. و إذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر، ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه» (٢).

، و نحوها

رواية هشام الكندي، قال أبو عبد الله (ع) فيها «صلوا في عشائزهم، و عودوا مرضاهم، و اشهدوا جنائزهم» (٣).

، و قال فيها قبل ذلك:

«كونوا لمن انقطعتم اليه زيناً، و لا تكونوا علينا شيئاً..»

، و قريب منهما

موثق سماعة: «عن رجل يصلى فخرج الامام و قد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة. قال (ع): إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى و ينصرف، و يجعلها تطوعاً، و ليدخل مع الإمام فى صلاته كما هو. و إن لم يكن إمام عدل فليبين على صلاته كما هو و يصلى ركعة أخرى، و يجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمداً عبده و رسوله، ثم ليتم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقيء واسعة، و ليس شيء من التقيء إلا و صاحبها مأجور عليها إن شاء الله» (٤).

فإنه ظاهر فى الصحة، و فى وجود المندوحة

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٥

.....

بقريئة امتناع تخصيص صدره المتضمن لحكم الامام العدل بصورة عدم المندوحة و التفكيك بينه و بين الذيل بعيد جداً، و لا سيما بملاحظة التعليل بقوله (ع)

«فإن التقيء واسعة ..»

. و مثله

رواية سيف بن عمير عن أبي الصباح: «و الله لقد قال لى جعفر بن محمد (ع): إن الله علم نبيه التنزيل و التأويل، فعلمه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم علياً. قال: و علمنا و الله، ثم قال ما صنعتم من شيء أو حلفتكم عليه من يمين فى تقيء فأنتم منه فى سعة» (١). فإن إطلاقه ينفى وجوب الإعادة و لو مع المندوحة، لأنها ضيق، فإنه لا يعتبر فى عدم نفوذ اليمين الصادرة عن التقيء عدم المندوحة، فيتعين أن يكون كذلك ما صنعوه من شيء. إلا أن يقال: إن الضيق الحاصل للمكلف إذا أتى بالعبادة على غير الوجه المشروع ليس من نفس الفعل كذلك، بل من قبيل الأمر بها على الوجه المشروع، و ليس المقام مثل: «الناس فى سعة مما لا يعلمون»

فإن الضيق هناك من قبل الحكم المجهول نفسه، فالرواية مختصة بالأسباب الموجبة للضيق على المكلف مثل اليمين و نحوها، و لا تشمل ما نحن فيه. لكن يكفى غيرها مما عرفته فى الدلالة على المشروعية مطلقاً حتى مع وجود المندوحة.

و منه يظهر ضعف ما عن المحقق الثانى من التفصيل بين ما ورد دليل بالخصوص على مشروعية التقيء فيه فيصح مع المندوحة، و بين غيره فلا يصح معها، و إن كان ظاهر المحكى من كلامه أن مراده التفصيل بين الأول فيصح و لو مع المندوحة، و بين غيره فلا يصح و لو مع عدمها، و أن الوجه فى الأول إطلاق دليل شرع التقيء فيه بالخصوص، و فى الثانى قصور

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب اليمين حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٦

.....

إطلاقات التقية عن إثبات الصحة. وجه الضعف: أنك عرفت دلالة النصوص على صحة العمل المأتى به على وجه التقية من دون فرق بين صورة إمكان الإعادة و غيرها، و صورة وجود المندوحة العرضية و عدمها، كرواية الأعجمي

و رواية هشام

و الشحام

و موثق سماعة

، و كفى بالعمومات مثل:

«التقية ديني و دين آبائي»

في الدلالة على جميع ذلك، بل ظاهر روايتي الشحام

و هشام

رجحان التقية، و إن لم يكن خوف على النفس أو المال، بل لمجرد الاحتفاظ بالجهات الأدبية، و نحوها غيرها. نعم في صحيح زرارة: «التقية في كل ضرورة و صاحبها أعلم بها حين تنزل به» (١).

لكنه غير ظاهر في الاختصاص بحال الضرورة إلا بناء على حجية مفهوم اللقب و هي غير ثابتة. مع أنه يصعب رفع اليد عن النصوص المتقدمة لأجله، و لعل المراد من الضرورة الضرورة في مكان التقية. و بالجملة: السابر لنصوص التقية يشرف على القطع بعدم اعتبار المندوحة في صحة العمل، من دون فرق بين المندوحة الطولية و العرضية.

نعم تختص مشروعية التقية بصورة خوف الضرر على نفسه، أو ماله أو نفس غيره، أو ماله، أو التودد و التحبب، فمع العلم بانتفاء ذلك لم تشرع. كما أن الظاهر عدم مشروعيتها إذا تأدت التقية بفعل الواقع لأجل إيهام الحاضرين خلافه.

كما أن الظاهر عدم الفرق في مشروعية التقية بين المخالف و غيره، لإطلاق نصوصها، و الانصراف إلى المخالفين غير ظاهر بنحو يعتد به في رفع اليد عن الإطلاق. نعم الظاهر من النصوص صورة الاختلاف في المذهب.

أما إذا كان الاختلاف في تطبيق المذهب فلا تقية. و يظهر من بعض أنه من المسلمات. لقصور الأدلة عن شموله. نعم إذا كان ضرر أو حرج

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٧

.....

ارتفع الوجوب بهما. لكن الاجزاء حينئذ غير ظاهر، لقصور أدلة نفى الحرج و الضرر عن إثبات ذلك، كما عرفت مراراً. هذا و من الاختلاف في الموضوع الاختلاف في رؤية الهلال بالنسبة إلى صوم شهر رمضان و أفعال الحج، فإنه لا مورد للتقية فيها. نعم إذا حكم حاكمهم بثبوت الهلال كان الاختلاف في نفوذ حكم الحاكم اختلافاً في الحكم، فيكون الوقوف مع المخالفين مجزئاً شرعاً.

ثم إن الظاهر أن الاجزاء في موارد التقية يختص بصورة ما إذا كان الاتقاء بفعل الناقص في مقام امتثال الأمر المتوجه إلى المكلف المتقي، فإذا كانت التقية في ترك الواجب لم يكن الترك مفرغاً للذمة، فمن أفطر يوماً من شهر رمضان اعتماداً على حكم حاكم المخالفين تقية، لا يكون إفطاره مجزئاً، لأنه ترك للواجب، لا أداء له على الوجه الناقص، و لذلك ورد

في مرسله رفاعه: «فكان إفطارى يوماً و قضاءه أيسر عليّ من أن تضرب عنقي» (١)

فوجوب القضاء في المقام لا- ينافي ما ذكرنا من الاجزاء، لأن الإفطار ليس أداء للمأمور به، بل هو ترك له، وقد عرفت أنه لا دليل على إجزاء الترك. نعم الحج مع الوقوف في اليوم الثامن اعتماداً على حكم حاكمهم من قبيل الأداء الناقص، ومثله الإفطار قبل الغروب، واستعمال ما لم يكن مفطراً عندهم، فإنه من قبيل الأداء الناقص.

و من ذلك تعرف إجزاء الحج إذا وقف تقيّة مع المخالفين، و لم يقف في اليوم التاسع، من دون فرق بين صورتى العلم بالمخالفة للواقع و عدمه.

ولا- يعارض ذلك مرسله رفاعه حتى لو صح سندها، لما عرفت من اختصاصها بصورة الترك بالمرّة، فلا- تشمل صورة الإتيان بالناقص. نعم

(١) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب ما ممسك عنه الصائم حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٨

.....

إذا كان الحج المذكور في سنه الاستطاعة أشكل الاجتزاء به عن حج الإسلام لعدم ثبوت الاستطاعة بالنسبة إلى الواقع الأولى، و ثبوت الاستطاعة بالنسبة إلى البدل المأتى به على وجه التقيّة يتوقف على عموم تشريع التقيّة لمثل ذلك، و هو غير واضح. اللهم إلا أن يستفاد مما دل على أنه لا تقيّة في متعة الحج، فإنه يدل على ثبوت التقيّة في الحج في غير المتعة، و إطلاقه يقتضى عدم الفرق بين حج الإسلام و غيره، و ما كان في سنه الاستطاعة و بعدها.

هذا و قد تلخص مما ذكرنا أمور: (الأول): أجزاء العمل (الثاني):

عدم اعتبار عدم المندوحة الطولية، و لا العرضية (الثالث): مشروعية التقيّة و لو بلحاظ الجهات الأدبية (الرابع): اعتبار الاضطراب إلى فعل الناقص في مكان التقيّة (الخامس): مشروعية التقيّة من غير المخالف و لو كان كافراً (السادس): اعتبار كون الاختلاف في المذهب، لا في الموضوع (السابع): أنه يعتبر في الاجزاء و سقوط الأمر كون التقيّة بفعل الناقص، فلا يحصل الاجزاء إذا كانت التقيّة بترك الواجب (الثامن):

أنه لا فرق في الاجزاء بين الحج الذي هو مشروط وجوبه بالقدرة و بين غيره من العبادات التي وجوبها مطلق غير مشروط.

و ربما يفصل في صحة الحج إذا كان الوقوف في غير وقته للتقيّة بين صورة العلم بمخالفة حكم حاكمهم للواقع و صورة الجهل، فيبنى على البطالان في الأولى. (إما) لرواية رفاعه السابقة الدالة على بطلان الصوم، بناء على التعدى عن موردها و لكن عرفت أن موردها صورة ترك الصوم تقيّة، فلا- يقاس المقام عليه مما كانت التقيّة بإتيان المأمور به على غير وجهه. مع أن سندها ضعيف. (و إما) لأن العمدّة في صحة الحج في الصورة المذكورة هو السيرة، و القدر المتيقن منها صورة عدم العلم

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٠٩

فالأحوط بل الأقوى ذلك (١). و لا يجب بذل المال لرفع التقيّة (٢)، بخلاف سائر الضرورات و الأحوط في التقيّة أيضاً الحيلة في رفعها مطلقاً.

[(مسألة ٣٦): لو ترك التقيّة في مقام وجوبها و مسح على البشرة ففي صحة الوضوء إشكال]

(مسألة ٣٦): لو ترك التقيّة في مقام وجوبها و مسح على البشرة ففي صحة الوضوء إشكال (٣).

بالخلاف وفيه: أنه لو سلم إجمال السيرة ففي النص الدال على ثبوت التقية في الحج كفاية، بناء على أن مذهب المخالفين نفوذ حكم الحاكم وإن علم بمخالفته للواقع، كما يشهد بذلك تتبع كلماتهم، ودعوى جماعة منهم الإجماع على نفوذ حكم الحاكم مطلقاً. فراجع.

(١) كما هو المنساق من خبر أبي الورد

و نحوه، و ظاهر موثق سماعاً

، و بعض ما ورد في الصلاة معهم

«١». (٢) لأن المستفاد من النصوص المتقدمة كونها من قبيل المانع الشرعى فيكون عدمها من قبيل شرط الوجوب غير الواجب التحصيل، و لذا أجزأ الفعل مع المندوحة، و لا كذلك سائر الضرورات، فإنها من قبيل العذر العقلى. فمع القدرة على رفعها بالمال ترتفع موضوعاً، فإطلاق دليل وجوب الوضوء التام يقتضى وجوب بذل المال لرفعها. نعم قد يقال: إن وجوب بذل المال ضرر فيرتفع بعموم نفى الضرر. إلا أن يقال: إن وجوب الوضوء حكم ضرورى نظير وجوب الزكاة فيكون دليلاً مخصصاً لأدلة نفى الضرر، فيؤخذ بإطلاقه و يقدم على تلك الأدلة. أو يقال: إنه يستفاد مما دل على وجوب شراء ماء الوضوء بالمال الكثير. و سيجىء إن شاء الله فى مبحث التيمم توضيح ذلك. فانتظر.

(٣) يشأ من احتمال كون ظاهر أوامر التقية كون المسح على الخفين

(١) راجع الوسائل باب: ٣٣، ٣٤، ٣٥، من أبواب صلاة الجماعة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٠

.....

مثلاً- جزءاً من الوضوء، فتركه ترك للوضوء. أو من احتمال كون الأمر بالتقية موجباً للنهى عن المسح على البشرة، فيمتنع التقرب به، فيفسد، كما علله به فى الذخيرة. و يدفع الأول منع ظهور أوامر التقية فى ذلك، غاية الأمر كونها ديناً يقتضى بدلية ما يوافق التقية عن الواقع، فيكون فى طول الواقع، فالإتيان بالواقع مجزى مسقط للأمر. و يمكن دفع الثانى بأنه لا وجه لاقتضاء الأمر بالمسح على الخفين للنهى عن المسح على البشرة حتى بناء على أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، لاختصاص ذلك بالضد المضيق و ليس منه المقام. اللهم إلا أن يقال: إن التقية كما تكون بالفعل فتقتضى وجوبه و حرمة تركه تكون بالترك فتقتضى وجوبه أيضاً و حرمة الفعل و المسح على البشرة فى نفسه مخالف للتقية فيحرم، و لا يصح التعبد به مع قطع النظر عن وجوب المسح على الخفين تقيّة.

(فإن قلت): التقية واجبة، و هى عبارة عن المسح على الخف، فترك التقية الذى هو حرام ترك المسح على الخف، و هو لا ينطبق على المسح على البشرة (قلت): الواجب الذى تقتضيه هو المداراة لهم و المجاراة معهم، و الحرام ترك ذلك، بحيث يظهر الخلاف لهم، و هذا الحرام يحصل بالمسح على الرجل حتى لو مسح على الخف أيضاً. و مثله أن يقول: مذهبي وجوب المسح على الرجل، أو مذهبي عدم الاجترأ بالمسح على الخف، و نحو ذلك مما يدل على الخلاف لهم. هذا لو كانت التقية واجبة، أما لو كانت مستحبة فلا مجال للبطلان.

و الظاهر أنه لا فرق بين كون خوف الضرر المأخوذ موضوعاً لوجوب التقية ملحوظاً طريقاً إلى الضرر الواقعى و ملحوظاً موضوعاً فى قبال الواقع أما على الثانى فالبطلان واضح، لثبوت التحريم واقعاً، الموجب لفساد العبادة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١١

[مسألة ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء والصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه]

(مسألة ٣٧): إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء والصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه (١) في غير ضرورة التقيّة، وإن كان متوضّئاً و علم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال (٢).
و إن كان ذلك قبل دخول الوقت. فوجوب المبادرة أو حرمة الإبطال غير معلوم (٣). و أما إذا كان الاضطرار بسبب التقيّة فالظاهر عدم وجوب المبادرة، و كذا يجوز الإبطال و إن كان بعد دخول الوقت، لما مر من الوسعة في أمر التقيّة (٤). لكن الأولى والأحوط فيها أيضاً المبادرة أو عدم الإبطال.

و أما على الأول فالظاهر أنه كذلك و إن لم يكن ضرر واقعاً و لا تحريم كذلك لأن الخوف بعد ما كان طريقاً و وجب ظاهراً العمل به كان الجرى على خلافه تجزئاً بحكم المعصية في المنع من صلاحية التقرب.

(١) لأن تركها تفويت للواجب فيحرم. و لا ينافيه الصحة على تقدير ترك المبادرة و الاضطرار إلى المسح على الخف، لإطلاق دليل بدليته للمضطر إذ لا منافاة بين فوات الواجب و وجوب بدله الناقص، كما هو الحال في سائر الأعذار العقلية التي يقع فيها المكلف باختياره.

(٢) لعين ما سبق.

(٣) بل لا يبعد ذلك و إن قلنا إن الوقت شرط في وجوب الطهارة المائية، لحرمة تفويت الواجب عقلاً و لو قبل وقته المشروط وجوبه به، حسب ما حرر في محله من مبحث الواجب المشروط، و وجوب التعلم، و يأتي في مبحث التيمم ما له دخل في المقام.

(٤) الكاشفة عن كون مصلحتها يتدارك بها مصلحة الواقع، و ليست

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٢

[مسألة ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب و المندوب]

(مسألة ٣٨): لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب و المندوب (١).

[مسألة ٣٩: إذا اعتقد التقيّة أو تحقق إحدى الضرورات الأخر، فمسح على الحائل]

(مسألة ٣٩): إذا اعتقد التقيّة أو تحقق إحدى الضرورات الأخر، فمسح على الحائل، ثمّ بان أنه لم يكن موضع تقيّة، أو ضرورة، ففي صحته وضوئه إشكال (٢).

كالأعذار العقلية، و التفكيك بين الفرض و سائر صور وجود المندوحة خلاف ظاهر النصوص المتقدمة.

(١) كما لا فرق بينهما في سائر الخصوصيات. و قد مر وجهه في بعض المسائل. و يكفي فيه في المقام إطلاق رواية أبي الورد «١». نعم لو كان المستند في الصحة أدلة الحرج و الضرر و نحوها أشكلت الصحة في المستحب، لعدم جريان تلك الأدلة في المستحبات.

(٢) ينشأ من الإشكال في كون الخوف ملحوظاً موضوعاً في نفسه أو طريقاً صرفاً، فعلى الأول يلزم القول بالصحة لتحقيق الموضوع، و على الثاني بالبطلان لخطأ الطريق، و لا دليل على الجزاء. و لا يبعد أن يقال:

إن اعتقاد الضرورة إن كان من اعتقاد عدم القدرة بالحكم بالبطلان متعين إذ لا مجال لاحتمال الموضوعية في مثله، لعدم الدليل

عليها. وإن كان من قبيل اعتقاد الضرر فإن كان الأمر بالعمل الواقع حينئذ حرجاً عرفاً فالحكم الصحة، وإن انكشف عدم الضرر، لعدم الفرق بين دليلي الحرج والضرر في نفى الواقع، وإن لم يكن حرجاً عرفاً فلا دليل على الصحة، إذ لم يثبت من أدلة خوف الضرر أو اعتقاده موضوعية الخوف والاعتقاد، بل مقتضى الجمع العرفي بينها وبين أدلة موضوعية الضرر هو طريقته الخوف، كما

(١) تقدم ذكرها في مسألة: ٣٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٣

[(مسألة ٤٠): إذا أمكنت التقيّة بغسل الرجل فالأحوط تعينه]

(مسألة ٤٠): إذا أمكنت التقيّة بغسل الرجل فالأحوط تعينه (١)، وإن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضاً (٢).

[(مسألة ٤١): إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيّة أو ضرورة]

(مسألة ٤١): إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيّة أو ضرورة، فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته (٣)، وإن كان قبل الصلاة، إلا إذا كانت بله اليد باقية،

سنشير إلى ذلك في مبحث وضوء الجبيرة.

وأما في التقيّة فإن كان الخطأ في كون المتقي - بالفتح - عدواً أو في كون رأيه مخالفاً للواقع، فالحكم البطلان، لعدم الدليل على الصحة وأدلة مشروعية التقيّة مختصة بصورة المفروغية عن ثبوت العداوة ومخالفة رأى العدو للواقع، فلا تصلح للاعتماد عليها في ظرف انتفاء أحدهما. نعم لو كان الأمر بالجري على خلاف التقيّة حرجاً عرفاً فالحكم الصحة لما سبق وإن كان الخطأ في ترتب الضرر على مخالفة التقيّة فلا تبعد الصحة أيضاً، لظهور أدلة التقيّة في موضوعية الخوف.

(١) نسبه في الذخيرة إلى الأصحاب. وفي الحقائق حكاه عن جملة منهم ونسب في غيرهما إلى البيان وروض الجنان. وكأنه لأن الغسل أقرب إلى الواجب، بخلاف المسح على الخف، إذ الخف موضوع أجنبي عن البشرة كما أشير إليه في النصوص المتقدمة، و ثبوت البدلية في بعض الأحوال لا ينافي الأقربيه المذكورة. مع انه مقتضى الاحتياط اللازم في المقام، بناءً على كونه من الشك في المحصل بل مطلقاً بناءً عليه في الدوران بين التعيين والتخير.

(٢) كأنه لإطلاق أدلة التقيّة، لكون كل منهما موافقاً للتقيّة ومخالفاً للواجب الأولى، ومجرد أقربيه أحدهما لا توجب انصراف الإطلاق إليه.

و كأنه لذلك جعل في محكي التذكرة والذكرى الغسل أولى.

(٣) هذا لا مجال له بناءً على اعتبار عدم المندوحة في صحة الناقص

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٤

.....

ولو بالتأخير، فإنه إذا زال السبب انكشف فساد الوضوء من أول الأمر، لانكشاف وجود المندوحة. نعم له مجال بناءً على أنه لا يعتبر في صحة الناقص عدم وجود المندوحة بالتأخير. ومنشأ الخلاف حينئذ في وجوب الإعادة وعدمه الخلاف في كون دليل صحة

الوضوء الناقص للمعذور هل يدل على كونه بمنزلة الوضوء التام من جميع الجهات حتى بلحاظ ما بعد زوال العذر من الغايات، أو لا دلالة له على ذلك؟ و على الثاني، فهل يكون مقتضى الأصول العملية هو ذلك أو لا؟ فيه قولان، نسب كل منهما إلى جماعة من الأساطين. واستدل في الذخيرة على الأول - بعد أن نسبه إلى المبسوط والمعتبر - بعموم الآية، يعنى بها قوله تعالى: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...) «١»، و على الثاني - بعد أن نسبه إلى جماعة - بأنها طهارة شرعية، و لم يثبت كون ذلك - يعنى ارتفاع العذر - ناقضاً. والتحقيق: أنه بعد البناء على عدم اعتبار عدم المندوحة في صحة الوضوء الاضطراري فالظاهر من دليل مشروعيته كونه فرداً للماهية كالفرد التام، غاية الأمر أن فرديته إنما تكون في حال العذر كما أن التام إنما تكون فرديته في حال عدمه، و عليه يكون كل منهما في عرض الآخر فيترتب على كل منهما ما يترتب على الآخر من غير فرق بينهما، فكما أن مقدمية التام لا تختص بما قبل طروء العذر من الغايات، بل يترتب عليه جميع الغايات الموقوفة على صرف الماهية، من غير فرق بين ما يكون قبل طروء العذر و ما يكون بعده، كذلك الناقص لا تختص مقدميته بما قبل زوال العذر، بل كما هو مقدمته لما كان في حال العذر من الغايات يكون مقدمته لما بعد زواله، و احتمال خلاف ذلك في الناقص خلاف إطلاق دليله، كاحتمال خلاف ذلك

(١) المائدة: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٥

.....

في التام. و بالجملة: بعد البناء على ظهور دليل مشروعية الناقص و لو مع المندوحة لا ينبغى التشكيك في ظهوره في كون الناقص كالتمام، و يكون مقتضى الجمع بين هذا الدليل و إطلاق ما دل على وجوب الوضوء التام مطلقاً، هو تقييد الثاني بصورة عدم العذر، فيكون الوضوء الصحيح لغير المعذور هو التام و للمعذور هو الناقص، فيترتب على كل منهما من الغايات ما يترتب على الآخر بلا فرق بينهما.

و كذا الحكم لو لم يبين على تقييد إطلاق دليل وجوب التام بدليل وجوب الناقص، بل على بدلية الناقص عن التام على نحو يفى بتمام مصلحته فيكون التام في حال العذر واجباً و الناقص واجباً بدلاً على نحو البدلية التامة عنه، كما هو محتمل أدلة مشروعية التقييد بعد الجمع بينهما و بين أدلة الواقع الأولى، فإن العمل المتقضى به بعد ما كان بدلاً عن الواقع و وافياً بتمام مصلحته كان مجزئاً عنه، و لو مع ارتفاع التقييد، لأن الإتيان به امتثال للأمر بالواقع كالإتيان بالواقع نفسه، فلا موجب للإعادة بعد ارتفاع العذر.

نعم لو بنى على اعتبار عدم وجود المندوحة في صحة الناقص فاللازم حينئذ القول بوجوب إعادته بعد زوال العذر لو كان قد وقع مشروعاً صحيحاً، كما لو توضأ المعذور في آخر الوقت فصلى و بعد خروج الوقت زال عذره و لم يكن قد أحدث. و وجه ذلك: أنك قد عرفت أن الوجه في اعتبار عدم المندوحة كون الدليل مسوقاً مساق جعل شىء على المكلف في فرض سقوط التكليف الأولى لأجل العذر، فلا يدل على انتفاء ملاك الفعل التام و مصلحته في تلك الحال، فيكون إطلاق دليل وجوبه الشامل لحال العذر محكماً، فيدل على بقاء مناطه في حال العذر. و لأجل ذلك قيل بوجوب المبادرة إلى التام لو علم بطروء الاضطرار في أثناء الوقت إلى تركه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٦

.....

- كما تقدم في المسألة السابعة و الثلاثين - فإذا كان إطلاق دليل التام يقتضى وجود المناط فيه تعييناً حتى في حال العذر بحيث يحرم

تفويته اختياراً، و لم يكن دليل مشروعية الناقص مزاحماً له في ذلك، بل إنما يكون دالاً على جعل شيء على المكلف في تلك الحال، من دون دلالة على وفائه بمصلحته، و أنه بمنزلة من جميع الجهات، فكيف لا يجب فعله بعد زوال العذر و يحرم تفويته) فإن إطلاق دليله إذا كان دالاً على وجوبه بالإضافة إلى الغاية الواقعة في حال العذر، و لذا قيل بوجوب المبادرة إليه لو علم بطرء الاضطرار في أثناء الوقت، فلأن يدل على وجوبه بالإضافة إلى الغاية الواقعة بعد زوال العذر بطريق أولى، و مقتضى ذلك وجوب الإعادة (فإن قلت): إذا كان يجب الإعادة بالإضافة إلى الغاية التي تكون بعد زوال العذر فالواجب إعادة الغاية التي فعلت في حال العذر أيضاً، لعدم وقوعها تامة (قلت): هذا مسلم بالنظر إلى القواعد الأولية، لكن وجب الخروج عنه لظهور النص و الفتوى في الاجزاء، إلا أن الاجزاء أعم من حصول تمام الغرض، إذ قد يكون لعدم إمكان تدارك المقدار الفائت، و حينئذ يحتاج في الاجزاء بالنسبة إلى الغايات الأخر إلى دليل، و هو مفقود لاختصاص دليل البدلية بحال الاضطرار، فلا يشمل صورة ارتفاعه، فيتعين فعل التام و عدم الاجتزاء به.

و من هنا تعرف أن اعتبار عدم وجود المندوحة في صحة الناقص المذكور في المسألة الخامسة و الثلاثين، و وجوب المبادرة إلى التام المذكور في المسألة السابعة و الثلاثين، و وجوب الإعادة المذكور هنا، متلازمة في مقام استفادتها من الأدلة. و لا مجال للتفكيك بينها، كما وقع في المتن.

كما أن مما ذكرنا تعرف أنه لا مجال للأصول العملية في المقام، لأنه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٧

فيجب إعادة المسح (١). و إن كان في أثناء الوضوء فالأقوى الإعادة إذا لم تبق البلة.

إن كان دليل مشروعية الناقص ظاهراً في تقييد دليل وجوب التام كان مقتضاه عدم وجوب الإعادة، و إن لم يكن ظاهراً في ذلك كان مقتضى إطلاق وجوب التام وجوب الإعادة، و لا مجال للأصل مع الدليل. نعم لو فرض عدم إطلاق في دليل وجوب التام، مع عدم ظهور دليل الناقص في كونه بمنزلة التام، كان مقتضى استصحاب الحدث الثابت قبل فعل الناقص - الذي لا مجال للتشكيك في مانعيته من الصلاة - هو وجوب الإعادة، للشك في ارتفاعه بفعل الناقص. و لا مجال لمعارضته باستصحاب صحة الصلاة الناقصة، لعدم اليقين السابق بصحة هذه الصلاة، بل هي مشكوكه من أول الأمر. اللهم إلا أن يقال: كانت هذه الصلاة بحيث لو فعلت قبل زوال العذر كانت صحيحة، فهي على ما كانت. لكن لو سلم كان المرجع بعد التساقط قاعدة الاشتغال، الموجبة للإعادة. فتأمل جيداً.

و مما ذكرنا تعرف أنه إذا زال السبب المسوغ للوضوء الاضطراري فإن كانت الضرورة التقيية لم تجب الإعادة، و إن كانت غير التقيية وجبت الإعادة.

(١) أما في الضرورة غير التقيية فواضح، لما عرفت. و أما في التقيية فلقصور الأدلة عن إثبات الصحة في مثل الفرض، و قد عرفت أن موثق سماعة المتقدم

«١» قد تضمن وجوب فعل الواقع مهما استطاع، الصادق عرفاً في المقام، و مجرد التأخير آناً ما لا يعتد به في نفى الاستطاعة عرفاً.

نعم إذا كان زمان ارتفاع التقيية معتداً به عرفاً لبعده، لم يبعد شمول أدله

(١) تقدم في مسألة: ٣٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٨

[(مسألة ٤٢): إذا عمل في مقام التقيية بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحة وضوئه إشكال]

(مسألة ٤٢): إذا عمل في مقام التقيّة بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحّة وضوئه إشكال (١)، وإن كانت التقيّة ترتفع به، كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما، أو بالعكس. كما أنه لو ترك المسح و الغسل بالمرّة، يبطل وضوؤه (٢) وإن ارتفعت التقيّة به أيضاً.

[(مسألة ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحداً]

(مسألة ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحداً، فالمناطق في تعدد الغسل - المستحب ثانيه، الحرام ثالثه - ليس تعدد الصب، بل تعدد الغسل مع القصد (٣).

[(مسألة ٤٤): يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى]

(مسألة ٤٤): يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى (٤)، فلو صب على الأسفل، و غسل من الأعلى بإعانة اليد، صح.

التقيّة. وكذا الحال في الفرض الآتي.

- (١) ينشأ من التأمل في صلاحية أدلة مشروعية التقيّة لتشريع ذلك، وإن كان هو الأقرب.
 - (٢) لعدم الإتيان بالواقع، ولا ببدله، المستفاد من أدلة مشروعية التقيّة بدليته، كأدلة الضرورة. اللهم إلا أن يقال: إن البدليّة بين الوضوء المذكور الناقص و بين الوضوء التام، فإطلاق أدلة التقيّة يقتضي صحته.
 - (٣) يعني: قصد الوضوء بالغسل. و وجهه ظاهر.
 - (٤) هذا مما لا يظن الاشكال فيه، إذ الترتيب - على تقدير القول به - إنما هو في الغسل، لا في الصب، و ما في النصوص البيانية من صب الماء على الأعلى غير ظاهر في الوجوب، كما تكرر في أمثال المقام.
- مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤١٩

[(مسألة ٤٥): الإسراف في ماء الوضوء مكروه]

(مسألة ٤٥): الإسراف في ماء الوضوء مكروه (١)، لكن الإسباغ مستحب (٢)، و قد مر (٣) أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مد. و الظاهر أن ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله و مقدماته من المضمضة، و الاستنشاق، و غسل اليدين (٤).

(١)

ففي خبر حريز عن أبي عبد الله (ع): «إن لله تعالى ملكا يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه» (١).

(٢) بلا خلاف و لا إشكال ظاهر، و النصوص به متواترة، أو قريبة من التواتر،

ففي صحيح ابن جعفر (ع) عن أخيه (ع) عن أبيه (ع):

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من أسبغ وضوءه، و أحسن صلاته، و أدى زكاة ماله، و كف غضبه، و سجن لسانه، و استغفر لذنبه، و أدى النصيحة لأهل بيت نبيه (ص)، فقد استكمل حقيقة الايمان، و أبواب الجنان مفتحة له» (٢).

(٣) و مر دليله (٣).

(٤) فإنه يبلغ حينئذ ثلاث عشرة أو أربع عشرة كفاً، وهي تقارب المد، كما في محكى الجبل المتين وغيره. ولا مجال لاحتمال حمله على أفعاله الواجبة، ضرورة زيادته كثيراً. كما لا موجب لإدخال ماء الاستنجاء فيه - كما ارتكبه في محكى الذكري، و تبعه عليه غيره - فإنه خلاف ظاهر النصوص. وأما روايتا ابن كثير

«٤» و الحذاء

«٥» الحاكيان لوضوء على

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) تقدم في أول فصل مستحبات الوضوء.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٢٠

[مسألة (٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء]

(مسألة ٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر (١)، و يجوز برمس أحدها و إتيان البقية على المتعارف، بل يجوز التبعض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمة، من البدئة بالأعلى، و عدم كون المسح بماء جديد، و غيرهما.

[مسألة (٤٧): يشكل صحة وضوء الوسواسى]

(مسألة ٤٧): يشكل صحة وضوء الوسواسى إذا زاد في غسل اليسرى من اليدين في الماء، من لزوم المسح بالماء الجديد، في بعض الأوقات، بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببلل الكف دون رطوبة سائر الأعضاء يجىء الإشكال في مبالغته في إمرار اليد، لأنه يوجب مزج رطوبة الكف برطوبة الذراع.

[مسألة (٤٨): في غير الوسواسى إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لا بأس به]

(مسألة ٤٨): في غير الوسواسى إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزيادة اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد (٢). نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماءً خارجياً

و أبى جعفر عليهما السلام، حيث ذكر فيهما الاستنجاء قبله، فلا تصلحان شاهداً لذلك. مع أن ماء الاستنجاء من البول لقلته لا بحدى دخوله و لا يقدح خروجه، و ماء الاستنجاء من الغائط لكثرة يمتنع دخوله. و لأجل ذلك اختار غير واحد ما في المتن.

(١) و مر وجهه «١». و منه يظهر حال ما في المقام.

(٢) لأن ما دل على وجوب المسح ببلل الكف إنما يراد به البلل المتخلف في الكف بعد غسل اليسرى، فلا يقدح المزج بغسلها. و بذلك افترق عن الوسواسى فإن المزج فيه بعد تمام الغسل.

(١) تقدم في مسألة: ٢١ من فصل أفعال الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢١

يشكل (١)، وإن كان الغرض منه زيادة اليقين، لعدة في العرف غسله أخرى، وإذا كان غسله ليسرى بإجراء الماء من الإبريق مثلاً و زاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضر ما دام يعد غسله واحدة (٢).

[مسألة (٤٩): يكفي في مسح الرجلين بواحدة من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها]

(مسألة ٤٩): يكفي في مسح الرجلين بواحدة من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت (٣) حتى الخنصر منها.

(١) بل بناءً على اعتبار المسح ببلل الكف يتحقق الاشكال بمجرد الإمرار وإن لم يصب ماءً جديداً. بل قد يشكل ذلك مع الشك في تحقق غسل اليسرى، لأن الاحتياط في غسلها يؤدي إلى احتمال مزج بلل الكف ببلل اليد اليسرى. لكن لو بنى على ذلك لزم الهرج و المرج، إذ قلما ينفك متوضئ عن الابتلاء بالشك في الجملة. أما شك الوسواسي فلا عبرة به لخروجه عن المتعارف.

(٢) فيكون بللها بلل الوضوء. لكن الاشكال المتقدم في الوسواسي جارٍ فيه بعينه، و الاختلاف بينهما إنما يكون بالحرمة و عدمها، لا بالصحة و عدمها.

(٣) كما يقتضيه إطلاق النص و الفتوى، بل في كلام جماعة التصريح به.

و الله سبحانه أعلم. وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*.

انتهى ما أردنا الإشارة إلى دليله من أحكام الوضوء، في خامس رجب المرجب، عصر الاثنين، السنة الثامنة و الأربعين بعد الألف و الثلاثمائة هجرية على مهاجرها أفضل السلام و أكمل التحية.

الأقل (محسن) خلف العلامة المرحوم السيد (مهدي) الطباطبائي الحكيم.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٢

[فصل في شرائط الوضوء]

إشارة

فصل في شرائط الوضوء

[(الأول): إطلاق الماء]

(الأول): إطلاق الماء (١)، فلا- يصح بالمضاف و لو حصلت الإضافة بعد الصب على المحل، من جهة كثرة الغبار أو الوسخ عليه، فاللازم كونه باقياً على الإطلاق إلى تمام الغسل (٢)

[(الثاني): طهارته]

إشارة

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٤٢٢

(الثاني): طهارته (٣).

فصل في شرائط الوضوء

(١) كما تقدم الكلام فيه في الماء المضاف.

(٢) يعنى: إلى أن يتحقق مسمى الغسل بالماء المعتبر في الوضوء.

(٣) إجماعاً، بل ضرورة في الجملة. ويدل عليه النصوص المتجاوزة حد التواتر، المذكورة في الوسائل في أبواب أحكام المياه، كأبواب الماء المتغير، و الماء القليل. و ماء البئر و غيرها من الأبواب.

فلو توضأ به و صلى وجبت عليه إعادة الوضوء، و إعادة الصلاة، في الوقت، أو قضاؤها في خارج الوقت. أما الإعادة فلأنها مقتضى فوات المشروط بفوات شرطه. مضافاً إلى حديث لا تعاد

«١» و نحوه. و أما القضاء فلعوم ما دل على وجوب قضاء الفريضة الفائتة

«٢»، و خصوص ما ورد في قضاء من صلى بغير طهور

«٣». و عن السرائر نفى الإعادة و القضاء، لأن كلا منهما يحتاج في ثبوته إلى دليل و هو مفقود. و فيه:

ما عرفت.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٣

و كذا طهارة مواضع الوضوء (١). و يكفي طهارة كل عضو قبل غسله، و لا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهراً، فلو كانت نجسة و يغسل كل عضو بعد تطهيره كفى. و لا يكفي غسل واحد بقصد الإزالة و الوضوء و إن كان برمسه في الكر

و أما ما في الحقائق من أن النجس هو ما علم المكلف بملاقاته للنجاسة فمع الجهل بملاقاة الماء للنجاسة لا يكون نجساً، بل هو طاهر. ففيه. أنه خلاف المقطوع به من ظاهر الأدلة. و الاستدلال عليه

بقوله (ع): «كل ماء طاهر الا ما علمت أنه قذر» «١».

«و كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قذر، فاذا علمت فقد قذر» «٢».

في غير محله، إذ ليس هو حكماً واقعياً، ليتوهم تقييده لما دل على ثبوت النجاسة بمجرد الملاقاة، بل هو ظاهري، بقرينه ظهور الغاية في العلم بالقذارة، الدال على احتمال ثبوت القذارة قبل العلم، الذي هو ظرف الحكم بالطهارة، فلو حمل على الحكم الواقعي لزم اجتماع الحكمين و لو احتمالاً، و هو ممتنع، لتضاد الأحكام.

و أما ما دل على معذورية الجاهل «٣» فما دل على معذوريته من حيث العقاب لا يدل على نفى الإعادة أو القضاء. و ما دل على نفيهما بالعموم مفقود، أو لا يصلح لمعارضة ما عرفت.

و منه يظهر ضعف ما عن الشيخ في المبسوط، من نفى القضاء دون الإعادة، لأن القضاء بأمر جديد، و هو مفقود. إذ قد عرفت أنه موجود.

(١) كما هو المشهور. كما في الحقائق وغيرها. لكن في النسبة تأملا،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٤

.....

لقله المتعرض لذلك، بل لم أجد في ما يحضرني تحريراً له في المقام، و إنما حرر في غسل الجنابة، و قد ذكروا في المسألة أقوالاً: وجوب طهارة تمام الأعضاء قبل الشروع في الغسل، و وجوب طهارة كل جزء قبل الشروع فيه، و عدم وجوب شيء منهما، و التفصيل بين الغسل في الكثير و ما لو كانت النجاسة في آخر العضو و بين ما لم يكن كذلك. و استدل للأول بظاهر الأخبار الواردة في بيان كيفية غسل الجنابة، المتضمنة للأمر بتطهير الفرج و غيره قبل الشروع فيه «١». و للثاني بأصالة عدم التداخل، و بأن ماء الغسل لا بد أن يقع على محل طاهر، و إلا لأجزاء الغسل مع بقاء عين النجاسة، و بانفعال الماء بمجرد الملاقاة، فيمتنع الغسل به، لما سبق.

هذا و سيأتي إن شاء الله الكلام في دليل الأول. و أما أدلة الثاني فيمكن الخدش في أولها بأنه لو تم اقتضى وجوب الغسل ثانياً للتطهير من الخبث، و لم يقتض بطلان الغسل. إلا أن يقال: علم من مذاق الشارع أن رفع الخبث يحصل بمجرد الغسل، فلا بد أن يحتاج رفع الحدث إلى غسل ثان، لأصالة عدم التداخل. لكن - على هذا - لا دليل على جريان أصالة عدم التداخل بنحو تستدعي شرطية طهارة المحل، فإنه خلاف الإطلاق، كما سيأتي إن شاء الله في غسل الجنابة. و في الثاني بأنه مصادرة و لا مانع ظاهراً من الالتزام بأجزاء الغسل مع بقاء عين النجاسة. و في الثالث بأنه لا يتم بناءً على طهارة ماء الغسالة، و لا بناءً على نجاسته بالانفصال، و لا يطرد في صورة الارتماس بالكثير. و كأنه لأجل هذا الإشكال الأخير فصل بعض التفصيل السابق. و هو المتعين بناءً على المختار من انفعال ماء الغسالة بمجرد الملاقاة، إذ احتمال عدم قدح الانفعال بالاستعمال في جواز

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٥

أو الجارى. نعم لو قصد الإزالة بالغمس (١) و الوضوء بإخراجه كفى (٢). و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و إن لم يتم الوضوء

[(مسألة ١): لا بأس بالتوضؤ بماء (القلبان)]

(مسألة ١): لا بأس بالتوضؤ بماء (القلبان) ما لم يصير مضافاً.

[(مسألة ٢): لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهرة]

(مسألة ٢): لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محاله طاهرة (٣). نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله (٤).

[(مسألة ٣): إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء]

(مسألة ٣): إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء. ولا ينقطع دمه، فليغمسه بالماء وليعصره قليلاً حتى ينقطع الدم آناءً ماء، ثم ليحركه بقصد الوضوء مع ملاحظة الشرائط الأخرى، والمحافظة على عدم لزوم المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى، بأن يقصد الوضوء بالإخراج من الماء.

[(الثالث) أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة]

(الثالث) أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة (٥). ولو شك في وجوده يجب الفحص حتى يحصل

الغسل به بعد ذلك مما لا يمكن التعويل عليه.

(١) تحقق الإزالة بالغمس لا يتوقف على القصد.

(٢) لتعدد الغسل، كما تقدم في الوضوء الارتماسي.

(٣) الظاهر أنه مما لا إشكال فيه هنا. ويكفي في إثباته إطلاق الأدلة.

(٤) لما في بعض النصوص من الأمر بإعادة الوضوء لناسي الاستنجاء، كما تقدم

«١». (٥) هذا لا ينبغي عده من الشرائط، كما هو ظاهر ظهور أصل الحكم.

(١) تقدم في مسألة ٤ من فصل موجبات الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٦

اليقين أو الظن بعدمه (١)، ومع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله.

[(الرابع): أن يكون الماء، وظرفه، ومكان الوضوء، ومصب مائه، مباحاً]

إشارة

(الرابع): أن يكون الماء، وظرفه، ومكان الوضوء، ومصب مائه، مباحاً (٢)، فلا يصح لو كان واحد منها غصباً، من غير فرق بين صورة الانحصار وعدمه، إذ مع فرض عدم الانحصار وإن لم يكن مأموراً بالتيمم، إلا أن وضوءه حرام،

(١) تقدم الكلام فيه في غسل الوجه، كما تقدم في المتن اعتبار الاطمئنان.

(٢) أما اعتبار إباحة ماء الوضوء في الجملة فقد استفاد نقل الإجماع عليه، ويظهر من غير واحد ذلك، حتى من القائلين بجواز اجتماع الأمر والنهي، ولذلك استدلل بعض عليه بالإجماع. مضافاً إلى قاعدة الامتناع.

نعم عن الدلائل أنه حكى عن الكليني رحمه الله القول بجواز الوضوء بالمغصوب، وأنه قواه. إلا أن في قدح مثل ذلك في الإجماع منعاً.

وعليه فالبطالان واضح مع غصبية الماء، لأن الوضوء به تصرف فيه محرم.

و كذا مع غضب الظرف، بناء على صدق التصرف فيه على الوضوء منه.

لكن عرفت الاشكال فيه فى حكم الأوانى. فراجع.

و كذا مكان الوضوء، بمعنى الفضاء الذى يكون فيه العضو، لأن وجود البلل على العضو و إمرار العضو الماسح فيه نحو من التصرف فيه.

إلا أن تمنع حرمة، لانصراف دليل حرمة التصرف فى مال غيره إلا بإذنه و رضاه عن الفضاء، أو مثل هذا النحو من التصرف، أو يمنع انطباق التصرف على الوضوء، لأنه عبارة عن وصول الماء إلى المحل، و إمرار العضو الغاسل أو الماسح مقدمة له، كما أشار إليه المصنف فى أواخر ختام الزكاة. فتأمل. و أما بمعنى المكان الذى يقرّ فيه المتوضى فالبطلان فيه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٧

من جهة كونه تصرفاً (١)، أو مستلزماً للتصرف فى مال الغير فيكون باطلاً- نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبى فى الظرف المباح ثمّ توضع لا مانع منه (٢)، و إن كان تصرفه السابق على الوضوء حراماً. و لا فرق فى هذه الصورة بين صورة الانحصار و عدمه، إذ مع الانحصار و إن كان قبل التفريغ فى الظرف المباح مأموراً بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجداً للماء فى الظرف المباح. و قد لا يكون التفريغ أيضاً حراماً، كما لو كان الماء مملوكاً له، و كان إبقاؤه فى ظرف الغير تصرفاً

ممنوع، كما عن المعتمد و غيره، لأن الكون فيه و إن كان تصرفاً فيه محرماً، لكنه لا يتحد مع الوضوء. و صدق التصرف فى المكان المغصوب على نفس الوضوء- كما صرح به بعض، و ظاهر ما نسب إلى المشهور من البطلان- غير ظاهر.

و أما اعتبار إباحة مصب مائه فلائنه لو كان غصباً كان وجود الماء على الأعضاء من قبيل المقدمات الإعدادية لوجوده فى المصب، فحرمة كونه فى المصب تقتضى حرمة مقدماته التى يعلم بترتبها عليها. نعم فى ثبوت الإجماع على البطلان حينئذ تأمل أو منع، بل الظاهر ابتناؤه على القول باستحقاق العقاب على فعلها و لو بلحاظ كون فعلها تجزئاً موجباً للعقاب، كما هو الظاهر، فلو منع ذلك كان اللازم القول بالصحة.

(١) قد عرفت منع ذلك إذا كان المغصوب الظرف فقط، كما عرفت أيضاً فى مبحث الأوانى إمكان القول بالصحة حينئذ و لو مع الانحصار و الاعتراف تدريجاً فراجع.

(٢) لأن الوضوء لا يكون حينئذ تصرفاً فى المغصوب، بل فى الظرف المباح

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٨

فيه، فيجب تفريغه حينئذ، فيكون من الأول مأموراً بالوضوء و لو مع الانحصار.

[(مسألة ٤): لا فرق فى عدم صحة الوضوء بالماء المضاف، أو النجس، أو مع الحائل]

(مسألة ٤): لا فرق فى عدم صحة الوضوء بالماء المضاف، أو النجس، أو مع الحائل، بين صورة العلم و العمد و الجهل أو النسيان (١). و أما فى الغصب فالبطلان مختص بصورة العلم و العمد (٢)، سواء كان فى الماء أو المكان أو المصب، فمع الجهل بكونها مغصوبة أو النسيان لا بطلان (٣)، بل و كذا مع الجهل بالحكم أيضاً إذا كان قاصراً، بل و مقصراً أيضاً (٤) إذا حصل

(١) لإطلاق الأدلة، كما تقدم. و التفصيل فى النجس من بعض تقدم ضعفه

(٢) فإنه المتيقن من معقد الإجماع على البطلان.

(٣) لعدم الإجماع عليه، و لا يقتضيه القول بالامتناع أيضاً، لأن المبعوضة الواقعية التى يعذر العبد فى مخالفتها لا تنافى العبادية، فإذا

فرض كون الوضوء تاماً في نفسه، جامعاً لأجزائه و شرائطه حتى حيثية التعبد به كان صحيحاً مسقطاً لأمره، كما هو موضح في محله من مسألة الاجتماع. و منه يظهر الحكم في الجاهل القاصر.

و في القواعد: «لو سبق العلم فكالعالم»، و نحوه عن التذكرة. و علل بأن النسيان تفريط لا يعذر (و فيه): أنه قد لا يكون عن تفريط. مع أن إطلاق حديث الرفع يقتضى العذر و إن كان عن تفريط. و عدم معذورية الجاهل قبل الفحص - مع أنه أحد التسعة المذكورة في الحديث - إنما هو للأدلة الدالة على وجوب الفحص في الشبهة الحكمية، و لا- تعم الشبهة الموضوعية و منه يظهر ضعف ما عن الدلائل من البطلان إذا كان النسيان عن تفريط.

(٤) مجرد حصول نية القرية من الفاعل غير كاف في صحة العبادة،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٢٩

منه قصد القرية، و إن كان الأحوط مع الجهل بالحكم (١) خصوصاً في المقصر الإعادة.

[مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه]

(مسألة ٥): إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه (٢)، و يجب تحصيل المباح للباقي. و إذا التفت بعد الغسلات قبل المسح، هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبة في يده، و يصح الوضوء، أو لا؟ قولان (٣)، أقواهما الأول، لأن هذه النداءة لا- تعد مالاً و ليس مما يمكن رده إلى مالكة (٤). و لكن الأحوط الثاني. و كذا إذا توضأ بالماء المغصوب عمدًا ثم أراد الإعادة، هل يجب عليه تجفيف ما على

بل اللازم وقوع الفعل على وجه المقربة، فإذا كان الجاهل المقصر غير معذور عند العقل، و يكون مستحقاً للعقاب، يكون فعله مبعداً له، فيمتنع كونه عبادة، لتضاد المقربة و المبعدية. و منه يتعين القول بوجوب الإعادة على الجاهل المقصر.

(١) لإطلاق حكمهم بوجوب الإعادة على الجاهل، و إن كان مقتضى تعليلهم بالتقصير الاختصاص بالمقصر.

(٢) لمطابقته للمأثور به.

(٣) حكى الأول عن المقاصد العلية، و شرح نجيب الدين، و قد يظهر مما عن مجمع البرهان فيما لو خاط ثوبه بخيط مغصوب، حيث اختار عدم وجوب النزع، و إمكان جواز الصلاة في الثوب المخاط به، إذ لا غصب فيه يجب رده، كما قيل بجواز المسح بالرطوبة هنا انتهى ملخصاً.

(٤) هذا غير كاف في الجواز مع بقاءه على ملكية المالك، و لو بالاستصحاب فلا- يجوز التصرف فيها. و احتمال اختصاص حرمة التصرف بالمال- لأنه

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٠

محال الوضوء من رطوبة الماء المغصوب أو الصبر حتى تجف، أو لا؟ قولان، أقواهما الثاني (١)، و أحوطهما الأول، و إذا قال المالك: أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبة أو تتصرف فيها، لا يسمع منه، بناء على ما ذكرنا (٢). نعم لو فرض

الموضوع في التوقيع

و الموثق

المتقدمين «١»- بعيد جداً، و إلا لجاز التصرف و لو مع إمكان الرد. نعم لو بنى على كون الضمان بسبب التلف أو ما بحكمه من قبيل المعاوضة- كما يظهر من جماعة، و مال إليه المصنف رحمه الله في حاشيته على المكاسب، تبعاً لصاحب الجواهر و مجمع البرهان، و

لا يخلو من قوة، فإنه الموافق للمرتكزات العرفية، كما أشرنا إلى ذلك في نهج الفقاهة- كان اللازم في المقام الالتزام بدخول الرطوبة في ملك المتوضى، و جاز له المسح بها. لكن يشكل على القول الآخر، و أن الضمان من قبيل الغرامة لتدارك الخسارة، و ليس فيها معاوضة، و لذا تثبت في صورة التلف الحقيقي، الذي لا مجال فيه للقول بدخول التالف في ملك الضامن، لانعدامه. كما أن دعوى كون الرطوبة من قبيل العرض، فلا تكون ملكاً لمالك الماء، غير ظاهرة، إذ العرض إذا كان أثراً للعين كان ملكاً لمالك العين، مع أن كونها من قبيل العرض يوجب خروج الفرض عن محل الكلام، إذ الكلام في الرطوبة التي يصح المسح بها بانتقالها إلى الممسوح، و مع كونها كذلك لا يمكن الحكم بكونها كالعرض. فتأمل.

(١) يعرف حاله مما سبق.

(٢) قد عرفت أن مجرد ما ذكره لا يقتضى ذلك، إلا أن يلتزم بخروجه عن الملك.

(١) تقدما في أول فصل الأواني، و يأتيان في المسألة السادسة.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣١

إمكان انتفاعه بها فله ذلك، و لا يجوز المسح بها حينئذ.

[(مسألة ٦): مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف]

(مسألة ٦): مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف (١) و يجرى عليه حكم الغصب، فلا بد فيما إذا كان ملكاً للغير من الاذن في التصرف فيه صريحاً، أو فحوى (٢).

(١) لأصالة عدم الرضا. إلا أن تكون الحال السابقة هي الرضا، فيجوز التصرف، للاستصحاب.

(٢) و هو الأولوية القطعية. هذا و لا يخفى أن الأدلة الدالة على المنع عن التصرف في مال الغير مختلفة، بعضها ظاهر في اعتبار طيب النفس، مثل

موثق سماعة: «لا يحل مال امرئ مسلم و لا دمه إلا بطيئة نفسه» (١).

و بعضها ظاهر في اعتبار الإذن الإنشائي، مثل

التوقيع الشريف المشهور: «لا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره إلا بإذنه» (٢).

و الجمع بينهما يحتمل بتقييد المستثنى في كل منهما بالآخر، و مقتضى ذلك اعتبار حصول الطيب النفسى و الاذن الإنشائي معاً، فلا يجتزأ بأحدهما. و يحتمل بتقييد المستثنى منه في كل منهما بالمستثنى في الآخر. و مقتضاه الاجتزاء بأحدهما.

و يحتمل أن يحمل الموثق على الحكم الواقعي، و التوقيع على الحكم الطريقي، و مقتضاه اعتبار الطيب مطلقاً، و يكون الإذن الإنشائي طريقاً إليه يرجع إليه عند الشك، و هذا هو الأقرب عرفاً.

ثم إن ظاهر الموثق اعتبار الطيب الفعلي. لكن السيرة تقتضى الاجتزاء بالطيب التقديرى. و يقتضيه ظاهر الاتفاق على جواز التصرف بإذن الفحوى، فإن أكثر الأمثلة المذكورة لها ليس فيها طيب فعلى، لتوقفه على حضور

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٢

أو شاهد حال قطعي (١).

صورة التصرف في الذهن، و هو مفقود، نعم لو التفت إليه المالك لطابت نفسه به، و هذا هو المراد بالطيب التقديرى. نعم إذا كان طيب نفس المالك معلقاً على أمر زائد على الالتفات بأن كان المالك لا تطيب نفسه بالتصرف بمجرد التفاته إليه، بل يحتاج إلى وعظ و نصح و إرشاد- مثلاً- لم يجزئ مثل هذا الطيب، و لم يجز التصرف حينئذ.

ثم إن ما ذكرنا من الاجتزاء بالطيب التقديرى المعلق على الالتفات يختص بالتصرفات الخارجية، مثل الإلتلاف و نحوه. أما التصرفات الاعتبارية مثل البيع و نحوه فلا- يجزئ فيها ذلك عند الأصحاب، و إن اختار الاجتزاء به بعض المحققين فى مبحث الفضولى، لكنه ضعيف، كما أشرنا إلى ذلك فى مبحث الفضولى من نهج الفقاهة.

كما أن التصرفات الاعتبارية تفرق عن التصرفات الخارجية من وجه آخر، و هو عدم الاجتزاء بالطيب النفسانى فيها و إن اجتزئ به فى التصرفات الخارجية، لما يظهر من بعض الأدلة هناك من اعتبار الرضا الإنشائى زائداً على طيب النفس، و الكلام فيه موكول إلى محله.

(١) كما عن المدارك و الرياض، بل نسب إلى ظاهر كثير. لأصالة عدم حجية الظن. و عن جماعة- منهم العلامة المجلسى و المحقق القمى- الاكتفاء بالظن. و يمكن الاستدلال له بالسيرة. إلا أن فى ثبوتها مع عدم الفعل الدال على ذلك تأملاً، فالإقتصار على المتيقن- و هو صورة وجود فعل دال على الرضا- متعين، بل لعل حجية ظهور الفعل كحجية ظهور القول مما استقر عليه بناء العقلاء مع قطع النظر عن سيرة المتشرعة، فالعمل عليه متعين.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٣

[(مسألة ٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار]

(مسألة ٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار (١)، سواء كانت قنوات، أو منشقة من شط، و إن لم يعلم رضى المالكين،

(١) هذا منسوب إلى ظاهر الأصحاب. و استدلال له (تارة): بأن ذلك حق للمسلمين، فيجوز لهم. و يشهد له ما ورد من أن الناس فى ثلاثة شَرع سواء: الماء، و النار، و الكلاء

«١». و لا- ينافى ذلك قيام الضرورة على انتفاء الاشتراك فى كثير من الموارد. فان ذلك من باب التخصيص، فمع الشك يرجع إلى العام المذكور. و هذا الاستدلال محكى عن المجلسى و الكاشانى (و أخرى): بشهادة الحال بالرضا. و هو المحكى عن العلامة و الشهيد و غيرهما (و ثالثة): بأصالة الإباحة بعد سقوط أدلة المنع عن التصرف فى مال الغير، بمعارضتها بما دل على مطهرية الماء أو انصرافها عن المقام أو بلزوم الحرج الشديد لو لا ذلك، و للأخبار الكثيرة المتضمنة جواز الشرب و الوضوء من الماء ما لم يتغير

«٢». و جميع الأدلة المذكورة كما ترى، إذ الحق ممنوع، و الخبر ظاهر أو محمول على ما هو مباح بالأصل قبل عروض التملك، لقيام الضرورة على انتفاء الاشتراك فى كثير من الموارد، إذ البناء على ثبوت عموم الاشتراك- إلا- ما خرج بالدليل كما سبق فى الاستدلال- بعيد جداً. و يحتمل الحمل على الحكم الأدبى الاستجابى. و لكن ما ذكرنا أقرب. و شاهد الحال غير مطرد. و لا تعارض بين أدلة مطهرية الماء و أدلة المنع عن التصرف، إذ الجمع بينها و بين ما دل على اعتبار القربة هو اعتبار رضا المالك، لا البناء على التساقط، ثم الحكم بجواز التصرف فى مال الغير و الوضوء من مائه.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب إحياء الموات حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣، ٩، ١٤ و غيرها من أبواب الماء المطلق.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٤

بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين (١). نعم مع نهيم يشكل الجواز (٢). و إذا غصبها غاصب أيضاً يبقى جواز التصرف لغيره (٣) ما دامت جارية في مجراها الأول، بل يمكن بقاؤه مطلقاً (٤).

و أما للغاصب فلا يجوز (٥)، و كذا لاتباعه. من زوجته. و أولاده و ضيوفه، و كل من يتصرف فيها بتبعيته. و كذلك الأراضي الوسيعة (٦) يجوز الوضوء فيها، كغيره من بعض التصرفات، كالجلوس و النوم و نحوهما، ما لم ينفك المالك، و لم يعلم كراهته،

مع أنه لو تم لجري في سائر المياه المملوكة. و انصراف أدلة المنع عن المقام ممنوع. و لزوم الحرج غير مطرد. مع أنه لا يقتضي جواز التصرف في مال الغير، فإنه خلاف الامتنان، و إنما يقتضي نفى وجوب الوضوء. و الأخبار الدالة على جواز الوضوء من الماء ما لم يتغير يعلم حالها مما ذكر في أدلة مطهريه الماء. مع أنها أجنبية عن المقام.

فالعمدة إذن في الحكم المذكور هو السيرة القطعية على الوضوء و الشرب و الغسل و غيرها، الواجبة الاتباع، لكشفها عن رضا المعصوم (ع)، كما أنه يجب الاقتصار على المقدار المتيقن منها، و الرجوع في غيره إلى أصالة المنع.

(١) لدخول ذلك في معقد السيرة.

(٢) للشك في ثبوت السيرة.

(٣) للسيرة. و أما الاستصحاب فمحكوم بعموم المنع عن التصرف في مال الغير بغير إذنه.

(٤) كما هو الظاهر. للسيرة، و لو ارتكازاً.

(٥) لعموم المنع مع عدم المخرج عنه. و كذا الحال في أتباعه.

(٦) لعين ما سبق.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٥

بل مع الظن أيضاً الأحوط الترك. و لكن في بعض أقسامها (١) يمكن أن يقال ليس للمالك النهي أيضاً (٢).

[(مسألة ٨): الحيض الواقعة في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها]

(مسألة ٨): الحيض الواقعة في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها، أو الطلاب الساكنين فيها، أو عدم اختصاصها- لا يجوز لغيرهم الوضوء منها (٣)، إلا- مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع من أحد، فإن ذلك يكشف عن عموم الاذن (٤). و كذا الحال في غير المساجد و المدارس، كالخانات، و نحوها.

[(مسألة ٩): إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق]

(مسألة ٩): إذا شق نهر أو قناة من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذي في الشق (٥)، و إن كان المكان مباحاً أو مملوكاً له. بل يشكل إذا أخذ الماء من ذلك الشق و توضأ في مكان آخر (٦)، و إن كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناة (٧).

(١) كالمتسع منها جداً.

(٢) يعني: لو نهى لم يوجب نهيه المنع الشرعي. و كأنه للسيرة و لو ارتكازاً. لكنه مشكل.

(٣) تقدم الكلام فيه فى أحكام التخلّى.

(٤) أو لأن جريان العادة يكون بمنزلة اليد النوعية، فيكون أمانة على ثبوت حق للنوع، كما تقدم التعرض لذلك.

(٥) هذا إذا لم تكن سيرة على جواز الشق، وإلا جاز الوضوء.

(٦) لعدم ثبوت السيرة.

(٧) يعنى: للوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٦

[(مسألة ١٠): إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة]

(مسألة ١٠): إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة- وإن لم يغصب الماء- ففى بقاء حق الاستعمال الذى كان سابقاً من الوضوء و الشرب من ذلك الماء لغير الغاصب إشكال، وإن كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبة إلى مكان التغيير (١)، وأما ما قبله وما بعده فلا إشكال.

[(مسألة ١١): إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة فى مكان آخر]

(مسألة ١١): إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة فى مكان آخر (٢). ولو توضأ بقصد الصلاة فيه ثم بدا له أن يصلى فى مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه (٣)، بل هو معلوم فى الصورة الثانية. كما أنه يصح لو توضأ غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط، ولا يجب عليه أن يصلى فيه، وإن كان أحوط، بل لا يترك فى صورة التوضؤ بقصد الصلاة فيه و التمكن منها (٤).

[(مسألة ١٢): إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحاً]

(مسألة ١٢): إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحاً، لكن فى بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبى

(١) إذ ليس حاله إلا حال من تصرف فى الماء تصرفاً غير مأذون فيه شرعاً، ومثله لا يخرج عن مورد السيرة.

(٢) إذ بالقصد المذكور يعلم بخروجه عن مورد الاذن، ويكون عاصياً بالوضوء، فيمتنع تقربه بفعله.

(٣) لعدم كونه معصية حين وقوعه، فلا موجب لبطلانه فى جميع فروض المسألة. نعم يمكن القول بالضممان إذا كان الماء متمولاً.

(٤) بل يجوز تركه، لما عرفت.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٧

يشكل الوضوء منه (١)، مثل الآنية إذا كان طرف منها غصباً.

[(مسألة ١٣): الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكلاً]

(مسألة ١٣): الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبياً مشكلاً بل لا يصح، لأن حركات يده تصرف فى مال الغير (٢).

[(مسألة ١٤): إذا كان الوضوء مستلزماً لتحريك شيء مغصوب فهو باطل]

(مسألة ١٤): إذا كان الوضوء مستلزماً لتحريك شيء مغصوب فهو باطل (٣).

[مسألة ١٥): الوضوء تحت الخيمة المغصوبة]

(مسألة ١٥): الوضوء تحت الخيمة المغصوبة إن عدّ

(١) قد عرفت صحة الوضوء من الإناء المغصوب، و أما الأخذ من الماء للوضوء أو لغيره، فإنما يحرم إذا كان تصرفاً في القطعة المغصوبة، لاقتضائه تموج الماء، الموجب لصدق التصرف فيها عرفاً، كما أشرنا إلى ذلك في مبحث الأواني.

(٢) هذا في حال حركات يده في حال المسح، أما في حال الغسل فحرمة الحركات لا توجب البطلان، لأنها خارجة عن حقيقة الوضوء، وإنما الموجب للبطلان كون وجود الماء على الأعضاء تصرفاً في الفضاء، وهو عين الوضوء، فيحرم، كما تقدم. إلا أن يقال: الغسل العبادي و المسح العبادي عبارة عن الأثر الحاصل من وجود الماء على المحل، و تحريك اليد سبب له، و لا مانع من التعبد بالأثر و إن كان السبب حراماً. فتأمل.

(٣) بناء على انتفاء ملاك الوضوء في حال مشروعية التيمم، فإن الوضوء إذا كان مستلزماً للحرام سقط التكليف به للعجز، فلا يشرع، و يشرع التيمم، أما بناء على بقاء ملاكه فإنما يبطل إذا كان علّة للحرام.

لكن تحقق الفرض مشكل، إلا على النحو الذي سبق في اعتبار إباحة المصّب. فراجع.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٨

تصرفاً فيها- كما في حال الحر و البرد المحتاج إليها- باطل (١).

(١) لا ينبغي التأمل في أن مجرد الجلوس تحت الخيمة ليس تصرفاً فيها عرفاً، كالجلوس تحت السماء، و لو فرض كونه تصرفاً لم يكن فرق بين الحر و البرد و غيرهما من الأحوال. نعم يصح صدق الانتفاع بها في الحالين المذكورين من دون غيرهما. لكن عرفت أن الانتفاع بمال الغير لا دليل على تحريمه، لأن الموضوع في التوقيع الشريف هو التصرف، و إطلاق

موثق سماعة: «لا يحل مال امرئ مسلم ..» (١)

محمول عليه، كما أشرنا إلى وجهه في مبحث الأواني.

نعم يمكن أن يقال: إذا كان الانتفاع بمال الغير ذا مالمية معتد بها عند العقلاء كان مملوكاً للغير، فيحرم التصرف فيه حينئذ، لما عرفت من حرمة التصرف بملك الغير، و لو كان منفعة. و لذا يحرم على مالك العين إذا آجرها الجلوس فيها بغير إذن المستأجر، لأنه تصرف في منفعة غيره، و إن لم يكن تصرفاً في عين غيره، بل كان في عين نفسه. و من ذلك يصح التفصيل بين صورة الحاجة إلى الخيمة- كما في حال الحر و البرد- و غيرها إذ في الأولى يكون للخيمة منفعة ذات مالمية معتد بها عند العقلاء، فتكون مملوكة لمالك الخيمة، فيحرم على غيره الجلوس تحتها، و في الثانية لا- يكون لها ذلك، فلا مانع من الجلوس تحتها. و لعل بعض الخيام في بعض المواضع تكون ذات منفعة مملوكة دائماً، و إن لم يكن حر أو برد، إذ المنفعة لها تكون كمنفعة الدار لا يختص وجودها بحال أحدهما، فكأن ذكرهما في المتن من باب المثال. و ما ذكرناه مطرد في سائر الأعيان التي يُنتفع بها منفعة ذات مالمية بنحو يبذل بإزائها المال، فلا يجوز استيفائها إلا بإذن مالك العين

(١) تقدم في مسألة: ٦ ذكر التوقيع الشريف و موثق سماعة معاً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٣٩

[مسألة ١٦): إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه]

(مسألة ١٦): إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه (١).

[مسألة ١٧): إذا اجتمع ماء مباح - كالجارى من المطر في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له]

(مسألة ١٧): إذا اجتمع ماء مباح - كالجارى من المطر - في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له (٢)، و إلا كان باقياً على إباحته (٣)، فلو أخذه غيره و تملكه ملك، إلا - أنه عصى من حيث التصرف في ملك الغير. و كذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد (٤)، و ما أطارته الرياح من النباتات.

أما إذا كانت المنفعة لا مالية لها فلا تكون مملوكة لمالك العين، فلا مانع من استيفائها، لعدم الدليل على حرمة. و مما ذكرنا يظهر الفرق بين الأعيان و المنافع، فإن الأعيان تكون مملوكة و إن لم تكن ذات مالية. بخلاف المنافع فإنها لا تكون مملوكة إلا إذا كان لها مالية. كما أن منه يظهر أن ما في الجواهر من حرمة الجلوس تحت الخيمة، لأنه انتفاع بها، غير ظاهر، إذ لا دليل على حرمة مطلق الانتفاع بمال الغير بغير إذنه. بل لعل الضرورة على خلافه. نعم يشكل الحكم ببطلان الوضوء تحت الخيمة لأن استيفاء منفعتها المحرم لا ينطبق على الوضوء، فلا موجب للبطلان.

و من ذلك تعرف الإشكال في كلام المصنف.

(١) إذ لا يخرج عن كونه مباحاً.

(٢) مجرد القصد غير كاف في صدق الحيازة، بل لا بد من أن يكون له فعل اختياري بقصد الاستيلاء على المحاز. فتأمل.

(٣) لاستصحاب بقائه على الإباحة. نعم إذا كان تابعاً للأرض - كما إذا نبت عشب أو شجر في ملكه، أو نبع ماء في ملكه - فالظاهر كونه ملكاً له، لأنه نماء ملكه.

(٤) في الجواهر نفى وجدان الخلاف في عدم تملكه للصيد إذا توحد

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٠

[مسألة ١٨): إذا دخل المكان الغصبى غفلة، و في حال الخروج توضاً، بحيث لا ينافى فوريته، فالظاهر صحته]

(مسألة ١٨): إذا دخل المكان الغصبى غفلة، و في حال الخروج توضاً، بحيث لا ينافى فوريته، فالظاهر صحته، لعدم حرمة حينئذ (١). و كذا إذا دخل عصبياً ثم تاب (٢) و خرج بقصد التخلص من الغصب (٣)، و إن لم يتب و لم يكن بقصد التخلص (٤) ففي صحة وضوئه حال الخروج إشكال (٥).

[مسألة ١٩): إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح]

(مسألة ١٩): إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح، فإن أمكن ردّه إلى مالكه. و كان قابلاً لذلك، لم يجز التصرف في ذلك الحوض. و إن لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه، لأن المغصوب محسوب تالفاً (٦). لكنه مشكل من دون رضا مالكه.

فى أرضه إذا لم يقصد اصطیاده، و كذا فیما لو و ثبت السمكة فى سفينة.

(١) للاضطرار الرافع لفعليّة التكليف.

(٢) فإن التوبة توجب كون الخروج المحرم غير مبعّد كما لو كانت بعد الخروج.

(٣) قصد التخلص مما لا اثر له فى عدم صدق المعصية على الخروج كما أوضحناه فى مسألة الاجتماع من حاشية الكفاية (حقائق الأصول).

(٤) المناسب الإتيان ب «أو» بدل «و».

(٥) بل الظاهر جريان حكم الوضوء فى الفضاء المغصوب عليه.

(٦) إنما يمكن فرض التلف فى غير المتماثلات، كما لو وقع قليل من المضاف فى المطلق، فإنه بتلاشى أجزائه و تفرقها يكون تالفاً بنظر العرف، أما فى المتماثلات فلا وجه لعهده تالفاً، كما يظهر بالتأمل فى الأمثلة، بل الظاهر أن المالك يكون شريكاً فى مجموع ماء الحوض بنسبة حصته. و قد

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٢٤١

[(الشرط الخامس): أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أوانى الذهب أو الفضة]

إشارة

(الشرط الخامس): أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أوانى الذهب أو الفضة، و إلا بطل (١)، سواء اغترف منه أو إدارة على أعضائه، و سواء انحصر فيه أم لا. و مع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه (٢) فى ظرف آخر و يتوضأ به، و إن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضؤ يجوز ذلك (٣)، حيث أن التفريغ واجب.

و لو توضأ منه جهلاً أو نسياناً أو غفلة صح كما فى الآنية الغصيبة (٤). و المشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه (٥)، كما يجوز سائر استعمالاته.

[(مسألة ٢٠): إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب أو الفضة]

(مسألة ٢٠): إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب أو الفضة، ثم تبين عدم كونها كذلك، ففى صحة الوضوء إشكال، و لا يبعد الصحة (٦) إذا حصل منه قصد القربة.

سبقت الإشارة إلى ذلك.

(١) لكونه تصرفاً فى آنية الذهب أو الفضة، و هو محرم. لكن تقدم الاشكال فيه، و استظهار الصحة فى مبحث الأوانى. فراجع.

(٢) وجوباً مقدماً للوضوء الواجب.

(٣) لكون الوضوء حينئذ تفريغاً لا استعمالاً للإناء. و لكنه - كما ترى - مناف للقول بالبطلان مع إمكان الإفراغ فى إناء آخر، و الفرق بين صورة إمكان التفريغ فى إناء آخر و غيرها. فى صدق الاستعمال فى الأولى دون الثانية - غير ظاهر.

(٤) إذ المانع جهة المبعديّة و هى غير حاصلّة.

(٥) لأصالة البراءة.

(٦) بل الظاهر البطلان، بناء على استحقاق العقاب على التجرؤ،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٢

[(الشرط السادس): أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث]

(الشرط السادس): أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث (١)، و لو كان طاهراً، مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمة. و لا فرق بين الوضوء الواجب و المستحب على الأقوى، حتى مثل وضوء الحائض. و أما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا إشكال في جواز التوضؤ منه. و الأقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الأكبر، و إن كان الأحوط تركه مع وجود ماء آخر. و أما المستعمل في الأغسال المندوبة فلا إشكال فيه أيضاً. و المراد من المستعمل في رفع الأكبر هو الماء الجارى على البدن للاغتسال إذا اجتمع في مكان. و أما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاغتراف، أو حين إرادة الاجراء على البدن من دون أن يصل إلى البدن، فليس من المستعمل، و كذا ما يبقى في الإناء، و كذا القطرات الواقعة في الإناء و لو من البدن. و لو توضأ من المستعمل في الخبث، جهلاً أو نسياناً بطل، و لو توضأ من المستعمل في رفع الأكبر احتياط بالإعادة.

[(السابع): أن لا يكون مانع من استعمال الماء]

(السابع): أن لا يكون مانع من استعمال الماء، من مرض،

كما هو الظاهر. و قد عرفت أن مجرد نية القرية غير كاف في صحة العبادة ما لم يقع على وجه مقرب. نعم إذا كان الحرام لا ينطبق على الوضوء نفسه، و إنما لم يشرع للعجز، بناء على أن العجز مانع عن وجود ملاكه، فإذا انكشف في الواقع مشروعيته لانتفاء العجز واقعاً، كان البناء على صحة الوضوء في محله إذا تحققت منه نية القرية، لعدم المانع عن صحة التقرب.

(١) تقدم الكلام فيه في الماء المستعمل. و كذا الكلام في ما يأتي. فراجع.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٣

أو خوف، أو عطش، أو نحو ذلك، و الا فهو مأمور بالتيمم (١)،

(١) مجمل الكلام أن الأمر بالتيمم (تارة): يستفاد من دليل نفى الحرج

«١» الجارى لنفى وجوب الوضوء (و أخرى): من دليل حرمة الضرر

«٢». فان كان الأول فتلك الأدلة و إن دلت بالالتزام على وجوب التيمم للعلم الإجمالى بوجوبه أو وجوب الوضوء، إلا أن مجرد ذلك لا يقتضى نفى ملاك الوضوء، لأن الحرج إنما يلزم من لزوم الوضوء، لا من وجود ملاكه، فأدلة نفى الحرج إنما تنفى اللزوم لا غير، و يبقى ملاكه بحاله غير منفى.

(فإن قلت): لا دليل على بقاء الملاك بعد انتفاء اللزوم بأدلة نفى الحرج (قلت): أدلة اللزوم تدل بالالتزام على وجود الملاك، و أدلة نفى الحرج إنما تعارضها في الدلالة على اللزوم، و لا تعارضها في الدلالة الالتزامية على وجود الملاك، فإذا بطلت حجيتها في الدلالة على اللزوم لا- موجب لبطان حجيتها في الدلالة الالتزامية، إذا ساعد على بقاء حجيتها الجمع العرفي. و تبعية الدلالة الالتزامية في الثبوت لا تقتضى تبعيتها في الحجية كلية، و لذا بنى الأصحاب على حجية المتعارضين في الدلالة على نفى الحكم الثالث مع بنائهم على سقوط حجيتها في المدلول المطابق. بل المقام أوضح من أن يُستشهد له بمثل ذلك، فان المفهوم عرفاً من أدلة نفى الحرج هو الامتنان بالتسهيل على العباد، لا- انتفاء الملاك. و أوضح من ذلك نية البدلية بالتيمم في موارد الحرج، إذ لا معنى للبدلية عن

الوضوء إلا إذا كان ملاكه موجوداً، فإن انتفاء ملاك المبدل منه مانع من اعتبار البدلية

(١) تقدمت الإشارة إليه في ذيل فصل ماء البثر مسألة: ١٠.

(٢) تقدمت الإشارة إليه في مسألة: ٤٣ في أحكام التقليد.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٤

.....

عنه، ولذا لا يصح اعتبار بدلية التيمم عن الغسل في موارد الحدث الأصغر، ولا بدليته عن الوضوء في موارد الحدث الأكبر، وكيف يمكن الالتزام بأن التيمم مبيح، وأن الحدث حاصل في حاله ولا ملاك في رفعه؟! وسيأتي إن شاء الله في مبحث التيمم ما له نفع في المقام. وعليه فلو توضحاً في مورد الحرج صح وضوؤه، لوجود ملاك، الموجب لمشروعيته، ولا يتوهم من ذلك الجمع بين الوضوء والتيمم، فإن التيمم إنما يجب بدلاً عن الوضوء مبيحاً لغاياته، فاذا تحقق الوضوء وترتب عليه أثره وهو الطهارة، لم يكن مجال للبدلية، فيسقط وجوب التيمم قهراً، لانتفاء موضوعه.

وإن كان الثاني فدليل حرمة الوضوء الضروري الدال بالالتزام على وجوب التيمم، وإن كان لا يدل على ارتفاع ملاك الوضوء، على نحو ما تقدم في أدلة نفى الحرج بعينه، إلا أنهما يفترقان بأن أدلة الحرج لا تقتضي تحريم الفعل الحرجي، بخلاف أدلة نفى الضرر، فإن الضرر فيها محرم، ولو بملاحظة قرينه خارجية من إجماع ونحوه، فاذا حرم كان تحريمه مانعاً من صلاحية التقرب به. ولا فرق بين العلم بالضرر وخوفه، لأن خوفه طريق شرعاً إلى ثبوته، فيكون الاقدام عليه في ظرف وجود الطريق إليه إقداماً على المعصية، فيمتنع التقرب به، كما في صورة العلم بالضرر، فيبطل الوضوء مع العلم بالضرر أو خوفه، وإن لم يكن ضرر واقعاً، بناء على استحقاق المتجرب للعقاب، ولو قلنا بعدم الاستحقاق صح الوضوء إذا لم يترتب الضرر الواقعي عليه. أما لو كان الضرر مأموناً صح ولو مع الضرر الواقعي به، لما عرفت من وجود الملاك المصحح للتقرب به من دون مانع من ذلك.

ومما ذكرنا تعرف أن مجرد كون التيمم مأموراً به لا يلزم فساد

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٥

ولو توضحاً والحال هذه بطل (١). ولو كان جاهلاً بالضرر صح (٢) وإن كان متحققاً في الواقع، والأحوط الإعادة أو التيمم.

[(الثامن): أن يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة]

إشارة

(الثامن): أن يكون الوقت واسعاً للوضوء والصلاة، بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته ولو ركعة منها خارج الوقت (٣)، وإلا وجب التيمم. إلا أن يكون التيمم أيضاً

الوضوء. نعم يتم ذلك بناءً على أنه يستفاد من أدلة مشروعيتها تنافى ملاكيهما، لتنافي شرطيهما، وحينئذ فيبطل الوضوء الحرجي، كما أنه يبطل الوضوء الضروري ولو كان الضرر مأموناً، لوجوب التيمم واقعاً حينئذ.

إلا أن يقال: موضوع مشروعية التيمم هو العلم أو الظن بالضرر، لا نفس الضرر الواقعي. وحينئذ يكون بطلان الوضوء في حالي العلم أو الظن بالضرر لجهة عدم مشروعيته، لانتفاء ملاكه، لا لجهة الحرمة المانعة من صحة التبعيدية، كما ذكرنا أولاً. وسيأتي إن شاء الله

فى مبحث التيمم ما يتضح به المقام. فانتظر.

(١) يصح هذا فى مثل المرض من أجل أن نفس الوضوء و وصول الماء إلى المحل حرام، و لا يصح فى مثل خوف العطش، فان المحرم فيه إراقه الماء المؤدية إلى تلفه. أما غسل الوجه و بقیة الأعضاء فلا ينطبق علیه الحرام، و ليس هو مقدمة له، فلا مانع من صحة الوضوء حينئذ.

(٢) هذا مبنى على ما ذكرنا من وجود ملاك الوضوء الضررى، و أن بطلانه من جهة فوات عباديته، لأن حرمة مانعة من كونه عبادة. أما بناء على انتفاء ملاك وجوب الوضوء الضررى فالمتعين القول بالبطلان، كما عرفت. فلاحظ.

(٣) لوجوب إيقاع الصلاة بتمامها فى الوقت. و حديث:

«من أدرك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٦

كذلك، بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر، إذ حينئذ يتعين الوضوء. و لو توضأ فى الصورة الأولى بطل إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على نحو التقييد (١). نعم لو توضأ لغاية أخرى أو بقصد القربة صح (٢). و كذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعى لا التقييد (٣).

[(مسألة ٢١): فى صورة كون استعمال الماء مضراً]

(مسألة ٢١): فى صورة كون استعمال الماء مضراً، لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به و وقع فى الضرر، ثمّ توضأ، صح إذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته، لكنه عصى بفعله الأول.

[(التاسع): المباشرة فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار]

إشارة

(التاسع): المباشرة فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار، فلو باشرها الغير، أو أعانه فى الغسل، أو المسح، بطل (٤).

ركعة

«١» لا يسوغ جواز إيقاع بعضها فى خارج الوقت.

(١) لعدم الأمر المذكور.

(٢) بناء على أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده.

(٣) قد تقدم توضيح ذلك فى الوضوءات المستحبة.

(٤) للإجماع على عدم جواز التولية فى الوضوء - كما عن الانتصار و الذكرى، و ظاهر المعبر، و المنتهى - فان الظاهر من حرمة التولية فى معقد هذه الإجماعات هو الحرمة الوضعية، لا التكليفية، نظير قولهم: «يجب فى الوضوء غسل الوجه...». ثمّ انه يشهد بما ذكر كثير من الخطابات الواردة فى الكتاب و السنة، لظهورها فى اعتبار المباشرة. اللهم إلا- أن يقال ظاهر الخطابات اعتبار صحة النسبة إلى المخاطب، فما دل على مشروعية النيابة من بناء العقلاء يكون حاكماً عليه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب المواقيت.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٧

و أما المقدمات للأفعال فهي أقسام (أحدها): المقدمات البعيدة كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك و هذه لا مانع من تصدى الغير لها (١) (الثاني): المقدمات القريبة، مثل صب الماء في كفه.

و ربما يستدل عليه بالأخبار المتقدم إليها الإشارة في كراهة الاستعانة [١] المتضمنة للاستدلال على المنع بقوله تعالى (وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) «١».

وفيه: أن تطبيق الآية في خبر الوشاء

، و مرسل الفقيه و المقنع، و المسند في العلل عن شهاب بن عبد ربه

، و غيرها، إنما كان بلحاظ كون العبادة هي الصلاة، و من المعلوم أن صب ماء الوضوء ليس إشراكاً في الصلاة، بل استعانة في مقدماتها، فالمراد من الإشراك ما يعم الاستعانة، و قد عرفت أن الاستعانة ليست محرمة لا تكليفاً و لا وضعاً، لما ورد في صحيح الحذاء أنه صب على يد الباقر (ع) كفاً للوضوء «٢»

، و لو فرض إجمال الصحيح كفى الإجماع و السيرة صارفاً لهذه الأخبار عن ظاهرها، من المنع عن الاستعانة مطلقاً، و لا سيما مع اشتغالها على بعض الخصوصيات المناسبة للكراهة جداً، مثل التعبير بالكراهة، و لا- أحب، و غيرهما. ثم إن الظاهر أن حمل الآية المذكورة على ما تضمنته النصوص من قبيل التفسير بالباطن، فإن ظاهرها الإشراك في المعبودية كما تضمنته رواية جراح المدائني.

«٣» و كيف كان فالنصوص المذكورة لا مجال للتمسك بها في المقام. فالعمدة في وجه الحكم ما عرفت.

(١) يعني لا منعاً و لا كراهة. لكن ينافيه ظاهر الأخبار المتقدمة،

[١] تقدم الكلام في ذلك في أول فصل مكروهات الوضوء.

(١) الكهف: ١١٠.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمات العبادات حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٨

و في هذه يكره مباشرة الغير (١). (الثالث) مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لإجرائه و غسل أعضائه. و في هذه الصورة و إن كان لا يخلو تصدى الغير عن إشكال (٢)، إلا أن الظاهر صحته (٣). فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله، أو أعانه على المباشرة، بأن يكون الاجراء و الغسل منهما معاً.

[(مسألة ٢٢): إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه]

(مسألة ٢٢): إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه، فجعل وجهه أو يده تحته، بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح، و لا ينافي وجوب المباشرة (٤). بل يمكن أن يقال:

الدالة على المنع من الاستعانة مطلقاً و لو بالمقدمات البعيدة، كما اعترف به في محكي شرح المفاتيح، و نسبه إلى فتواهم، ثم قال: «و يتعين حمل ما ورد عنهم عليهم السلام في طلب إحضار الماء على صورة العسر، أو بيان الجواز أو بيان عدم الكراهة بالنسبة إلى مثل

الابن و المملوك، إذ الفعل لا يعارض القول .. (إلى أن قال:) و فتوى الأصحاب مطلقة، حتى بالنسبة إلى الابن و المملوك». فتأمل.

فإن رواية الإرشاد المتقدمة في كراهة الاستعانة ظاهرة في كراهة الاستعانة بالغلام. مع أن سياق جميع النصوص عدم الفرق.

(١) فإنها موضوع كلام الأصحاب، و النصوص المتقدمة.

(٢) لاحتمال فوات المباشرة المعتبرة.

(٣) لأن المراد من المباشرة الواجبة بالإجماع و ظاهر النص هي ما يصح معها نسبة الفعل الواجب إلى المكلف مستقلاً، و صب الماء في الفرض المذكور لا ينافي صحة نسبة الغسل إلى المكلف مستقلاً.

(٤) لتحقيقها بالمعنى المتقدم جزماً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٤٩

إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد، و جعل هو يده أو وجهه تحته، صح أيضاً، و لا يعد هذا من إعانة الغير أيضاً (١).

[(مسألة ٢٣): إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستتيب بل وجب]

(مسألة ٢٣): إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستتيب بل وجب (٢)، و إن توقف على الأجرة (٣)، فيغسل الغير أعضاءه، و ينوى هو الوضوء (٤)، و لو أمكن إجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بأن يأخذ يده و يصب الماء فيها و يجريه بها هل يجب أم لا؟ الأحوط ذلك. و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

(١) إذ القصد من أحدهما دون الآخر يوجب نسبة الفعل إلى القاصد كما يظهر ذلك من كلامهم (رض) في حكمهم بضمان المسبب القاصد دون المباشر الغافل.

(٢) إجماعاً، كما عن المنتهى. و عليه اتفاق الفقهاء، كما عن المعتبر.

و هو العمدة فيه. و يشير إليه ما ورد في المجذور و الكسير و غيرهما أنهم ييممون «١». و صحيح سليمان بن خالد و غيره عن أبي عبد الله (ع): أنه كان وجعاً شديداً الوجع، فأصابته جنابة و هو في مكان بارد، قال (ع): «فدعوت الغلمة فقلت لهم: احملوني و اغسلوني، فحملوني و وضعوني على خشبات، ثم صبوا على الماء فغسلوني» «٢».

(٣) لإطلاق معقد الإجماع.

(٤) لأنه المأمور بالوضوء، و هو المتقرب، و المباشر المتولى بمنزلة الآلة في حصول الوضوء.

(١) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب التيمم.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الوضوء حديث: ١. و باب: ١٧ من أبواب التيمم حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٠

لأن مناط المباشرة في الاجراء، و اليد آلة (١)، و المفروض أن فعل الاجراء من النائب. نعم في المسح لا بد من كونه بيد المنوب عنه (٢). لا النائب، فيأخذ يده و يمسح بها رأسه و رجله، و إن لم يمكن ذلك أخذ الرطوبة التي في يده و يمسح بها: و لو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بَعْض.

[(العاشر): الترتيب بتقديم الوجه]

(العاشر): الترتيب بتقديم الوجه (٣)، ثم اليد اليمنى،

فان قلت: إنما يكون بمنزلة الآلة إذا لم يكن قاصداً للفعل، أما إذا كان قاصداً له يكون الفعل منسوباً إليه لا إلى العاجز، فيتعين عليه النية، ولا تكفى نية العاجز.

قلت: إنما يتم ذلك لو كانت حيثة الصدور قد كلف بها العاجز، فإنه حينئذ يجب على المعين أن ينوب فيها عن العاجز، و ينوى امتثال أمر العاجز، ولا تكفى نية العاجز. أما إذا لم يكلف بها العاجز وإنما كلف بنفس الفعل على نحو التسبيب، بلا ملاحظة حيثة صدوره من الفاعل، فلا مجال لنية المعين المباشر، وإن كان قاصداً للفعل، إذ لا أمر بتلك الحيثة لا متوجهاً إليه نفسه، ولا متوجهاً إلى العاجز كي ينوب عنه في امتثاله.

و من ذلك يظهر الإشكال في تعبير المصنف (ره) بالنيابة. فلاحظ.

(١) ولذا يجوز للمختار غسل أعضائه بأي آلة غير يده و لو كانت يد غيره.

(٢) لجوب المسح بها بعينها، فلا مجال لتركه. و بذلك يتضح الفرق بين آلة الغسل و آلة المسح. و كذا الحال في رطوبة اليد. لكن يشكل وجود الدليل الدال على الاجزاء فيه، لأن الفات في مثال الرطوبة الجزء لا محض النسبة.

(٣) إجماعاً، كما عن الخلاف، و الانتصار، و الغنية، و السرائر،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥١

ثم اليد اليسرى، ثم مسح الرأس، ثم الرجلين. و لا يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو. نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر. و لو أخل بالترتيب و لو جهلاً أو نسياناً بطل إذا تذكر بعد الفراغ و فوات الموالاة (١). و كذا إن تذكر في الأثناء

و المعتبر، و المنتهى، و التذكرة، و غيرها. و يدل عليه في الجملة

مصصح زرارة: «قال أبو جعفر (ع): تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس و الرجلين، و لا تقدم شيئاً بين يدي شيء، تخالف ما أمرت به، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد على الذراع، و إن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل» (١) و يأتي ما يدل عليه أيضاً.

(١) لعدم إمكان التدارك، لفوات الموالاة. و عن ظاهر التذكرة اختصاص التفصيل المذكور في المتن بالعمد، أما الناسي فيعيد من رأس و لو مع عدم الجفاف، و ظاهر التحرير عكس ذلك فيعيد العمدة حتى مع حصول الجفاف. و وجهها غير ظاهر. و الأمر بالإعادة في بعض النصوص -

كرواية على: «ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء يعيد الوضوء» (٢)

محمول على صورة فوات الموالاة، بقرينة ما يأتي مما دل على الإعادة بنحو يحصل الترتيب، أو على إرادة إعادة الجزء من إعادة الوضوء، كما ذكر في خبر ابن جعفر (ع) الآتي

. و لو فرض كون الجمع المذكور غير عرفي تعين الجمع العرفي بينهما بالحمل على الاستحباب. مع أنه لو بنى على الأخذ به لم يكن وجهاً للتفصيل بين العمدة و السهو. اللهم إلا

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٢

لكن كانت نيته فاسدة، حيث نوى الوضوء على هذا الوجه (١)، وإن لم تكن نيته فاسدة فيعود على ما يحصل به الترتيب (٢).

أن يكون وجهه الأخذ بما دل على لزوم الإعادة بعد حمله على خصوص العائد، وإخراج الناس منه، بقرينة خبر منصور الآتي، الدال على اختصاص الإعادة بالجزء المأتي به على خلاف الترتيب المختص بالناسي، بقرينة قوله عليه السلام: «استيقنت»

. لكن اعتبار سند الحديث لا يخلو من إشكال ولو سلم كان حجة لما في ظاهر التحرير، أما ما هو ظاهر التذكرة فغير ظاهر الوجه. (١) فإنه تشريع. لكن قد أشرنا في ما سبق إلى أن قدح التشريع إنما يُسلم حيث يكون الامتثال بالجزء للأمر التشريعي، أما لو كان للأمر الشرعي الواقعي، ويكون التشريع في أمر المقدار المأتي به على خلاف الترتيب، لم يكن وجه للبطلان. (٢) لصدق الامتثال. وللنصوص

كرواية ابن أبي يعفور: «إذا بدأت يسارك قبل يمينك، ومسحت رأسك ورجليك، ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها، غسلت يسارك ثم مسحت رأسك ورجليك» (١).

و

في خبر منصور بن حازم: «ألا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك» (٢).

وربما يترأى من بعض النصوص وجوب إعادة ما فعله متأخراً،

ففي صحيح منصور: «في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين قال (ع): يغسل اليمين واليسار» (٣)

وفي

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٣

ولا فرق في وجوب الترتيب بين الوضوء الترتيبي والارتماسي (١).

[(الحادي عشر): الموالاة]

إشارة

(الحادي عشر): الموالاة (٢)، بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة (٣).

خبر ابن جعفر (ع) في من غسل يساره قبل يمينه قال (ع): «يعيد الوضوء من حيث أخطأ، يغسل يمينه ثم يساره» (١). وأظهر منهما

رواية أبي بصير: «إن نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت

بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار ..» (٢).

و لعل المراد منها صورة فعل المتأخر فقط. و لو أبت عن ذلك فهي محمولة على الاستحباب، بقرينة ما سبق.
(١) لإطلاق الأدلة.

(٢) إجماعاً، كما عن الخلاف، والغنى، والمنتهى، والتذكرة، و شرح الدروس، و الذكري، و المفاتيح، و المدارك، و غيرها.

(٣) تفسير المتابعة بهذا المعنى هو المشهور، كما عن الروضة، و المقاصد العلية و الذخيرة، و غيرها. و يشهد له موثق أبي بصير عن أبي عبد الله (ع): «إذا توضأت بعض وضوءك فعرضت لك حاجة حتى ييس وضوءك فأعد وضوءك، فإن الوضوء لا يبعث» (٣).

و

صحيح معاوية: «قلت لأبي عبد الله (ع): ربما توضأت فنفذ الماء، فدعوت الجارية فأبطأت على، فيجف وضوئي. فقال (ع): أعد» (٤).
بناء على ظهورهما في أن

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٤

.....

الوجه في الإعادة هو الجفاف.

وقيل في تفسيرها أنها وجوب المتابعة اختياراً، و عدم الجفاف اضطراراً، لكن لا يبطل الوضوء إلا بالجفاف و إن حصل الإثم بترك المتابعة اختياراً، و هو المحكى عن الخلاف، و مصباح السيد، و ظاهر المبسوط، و المصرح به في المعتبر و التحرير، قال في المعتبر: «و الوجه: وجوب المتابعة مع الاختيار، لأن الأوامر المطلقة تقتضى الفور. و لما رواه الحلبي عن أبي عبد الله (ع): أتبع وضوءك بعضه بعضاً.

لكن لو أخل بالمتابعة لم يبطل الوضوء إلا مع جفاف الأعضاء»، و نحوه ما في التحرير، بل حكى ذلك عن كتب العلامة (ره)، و قال في الدروس: و لو فرق و لم يجف فلا إثم و لا إبطال، إلا أن يفحش التراخي فيأثم مع الاختيار». و يستدل له بما تضمن الأمر بالمتابعة،

كمصحح زرارة: «قال أبو جعفر (ع): تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل، ابدأ بالوجه ثم باليدين ..»

الحديث كما تقدم [١]، و

مصحح الحلبي عن أبي عبد الله (ع): «إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه، فذكر بعد ذلك، غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه، و إن كان إنما نسي شماله فليغسل الشمال و لا يعيد على ما كان توضأ. و قال: اتبع وضوءك بعضه بعضاً» (١).

و

خبر حكم بن حكيم: «سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس قال (ع): يعيد الوضوء، إن الوضوء يتبع بعضه

بعضاً» ٢.

لكن الظاهر من المتابعة في الأولين الترتيب، كما يشهد به سياقهما.

[١] تقدم في أول الشرط العاشر.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٥

.....

و مثلهما الثالث، بقرينة ما دل على الاكتفاء بالإعادة على ما يحصل به الترتيب، كما تقدم آنفاً. مع أنه دال على البطلان في مورد الاضطراب وهو خلاف المدعى. ومنه يظهر ضعف الاستدلال على القول المذكور بما دل على وجوب الاستئناف من رأس عند مخالفة الترتيب. لأنه لا يدل على وجوب المتابعة نفسياً. وأضعف من ذلك الاستدلال بظهور الأمر في الفور، وقاعدة الاشتغال، وإجماع الخلاف على وجوبها بهذا المعنى.

لمنع الأول، ولو سلم فليس هنا للفور بالإضافة إلى الوجه باعتراف الخصم، فيكون بالإضافة إلى بقية الأعضاء كذلك، والتفكيك بينهما في ذلك غير ممكن. وقاعدة الاشتغال في الشبهات الوجوبية ساقطة اتفاقاً، لأن المدعى هو الوجوب النفسى. وأنه لا مجال للأخذ بدعوى الإجماع مع ظهور الخلاف.

ومما ذكرنا يظهر وجه القول الثالث في تفسير الموالات، وأنها المتابعة اختياراً، ومراعاة الجفاف اضطراراً. فيبطل الوضوء بترك المتابعة اختياراً كما يبطل بالجفاف اضطراراً. ونسب هذا القول إلى المقنعة، والنهاية، والمبسوط وغيرها. ومحصل وجهه: أنه مقتضى الجمع بين إطلاق ما دل على وجوب المتابعة وما دل على الصحة عند الفصل نسياناً أو لحاجة، أو نفاد الماء، أو نحوها من أنواع الضرورة إذا لم يحصل الجفاف، فإن نتيجة التقييد اعتبار المتابعة مع الاختيار والصحة بدونها مع الاضطراب إذا لم يحصل الجفاف. ووجه الضعف: أن المتابعة بهذا المعنى لم يدل، على وجوبها دليل لا وجوبها النفسى ولا وجوبها الغيرى، وأن المراد منها فى النصوص المتقدمة معنى آخر كما سبق.

وأما القول الرابع المحكى عن الفقيه، وهو أحد الأمرين من المتابعة ومراعاة الجفاف - كما يشير إليه فى المتن، وعن جماعة من المتأخرين

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٦

.....

اختياره - فوجه الأخذ بإطلاق أدلة الغسل، والاقتصار فى تقييدها على خصوص صورة اليبس المستند إلى التأخير، مما هو مورد الموثق والصحيح المتقدمين فى الاستدلال للقول الأول.

والتحقيق: أنه لا موجب للخروج عن إطلاق الغسل عدا الموثق والصحيح المتقدمين، و ثانيهما لا طريق إلى تعيين وجه الأمر بالإعادة فيه، لاحتمال أن يكون من جهة الجفاف، وأن يكون من جهة الفصل، وأن يكون منهما معاً، واستظهار أحدها بعينه حدس لا يؤبه به. أما الأمر بالإعادة فى أولهما فمقتضى ذكر كل من الفصل واليبوسة فى كلام الامام (ع) أن لمجموعهما دخلا فيه، ولازم ذلك

جواز الفصل الطويل جداً إذا كانت الرطوبة باقية، و لو لرطوبة الهواء، و أنه لا تقدرح اليبوسة مع عدم الفصل كما هو مفاد القول الرابع. و يمكن أن يقال: إن مقتضى الجمود على ما تحت العبارة قدح خصوص التأخير المؤدى إلى اليبوسة، فلو تحققت اليبوسة بمجرد الغسل لحرارة الهواء مثلاً جاز التأخير و لو كثيراً، لعدم استنادها إلى التأخير. لكن الظاهر الأول. هذا مع غض النظر عن التعليل فى ذيله الظاهر فى أن الوضوء عمل واحد له هيئة اتصالية فلا يقبل التبعض كالغسل أما بملاحظته فاللازم المنع عن الفصل الطويل مطلقاً، سواء أدى إلى اليبوسة أم كان مع الرطوبة لرطوبة الهواء مثلاً، أو كان مع اليبوسة بلا استناد لها إليه كما سبق، و حيث أن ظهور التعليل مقدم على ظهور الحكم المعلل، فاللازم المنع من الفصل الطويل مطلقاً و إن لم يؤد إلى اليبوسة، و حمل قوله (ع): «حتى يبس»

على تحديد الفصل القادح بما يؤدى إلى اليبوسة بحسب المتعارف، لا لدخل اليبوسة بما هى فى الحكم.

(فان قلت): لم لا يحمل التبعض فى الذيل على التبعض بلحاظ

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٧

فلو جف تمام ما سبق بطل (١). بل لو جف العضو السابق على العضو الذى يريد أن يشرع فيه الأحوط الاستيناف (٢)، و إن بقيت الرطوبة فى العضو السابق على السابق. و اعتبار عدم الجفاف إنما هو إذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان، و أما إذا تابع فى الأفعال و حصل الجفاف من جهة حرارة بدنه أو حرارة الهواء أو غير ذلك فلا بطلان، فالشرط فى الحقيقة أحد الأمرين من التابع العرفى

الأثر، و هو الرطوبة، فيدل على جواز الفصل الطويل مع بقائها؟ (قلت):

مع أنه خلاف الظاهر فى نفسه لازمه حصول التبعض فى الجفاف مطلقاً و لو مع الموالاة حقيقة، فيبطل الوضوء حينئذ، و الالتزام به بعيد جداً، بل هو خلاف ظاهرهم، و إن حكى عن بعض القول بالتميم حينئذ، لكنه ضعيف عندهم. نعم لو حمل التبعض على ما يقابل أحد الأمرين من المتابعة و اتصال الأثر لم يرد عليه إلا أنه خلاف الظاهر، فالمتعين استظهاره من النص ما ذكرنا، و هو عدم جواز التبعض بمعنى الفصل الطويل الذى يؤدى إلى اليبوسة فى المتعارف و إن لم تحصل اليبوسة، فيتعين عليه العمل. و لعله ظاهر عبارات جماعة، منهم السيدان، بل عن جماعة - منهم المحقق الخوانسارى و ولده - استظهار ذلك من كل من قيد الجفاف بالهواء المعتدل، لكن الظاهر أن المقصود منه إخراج صورة الجفاف مع الموالاة لا - صورة بقاء الرطوبة مع طول المدة و حصول التبعض.

(١) إذ هو القدر المتيقن من النص.

(٢) كما عن الناصريات، و المراسم، و المذهب، و الإشارة. و كأنهم فهموا من التبعض ما يقابل اتصال أثر اللاحق بالسابق، و هو مفقود فى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٨

و عدم الجفاف (١). و ذهب بعض العلماء (٢) إلى وجوب الموالاة بمعنى التابع، و إن كان لا - يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاة، بمعنى عدم الجفاف. ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبة فى تمام العضو السابق (٣)، بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض أجزاء ذلك العضو.

[(مسألة ٢٤): إذا توضأ و شرع فى الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته]

(مسألة ٢٤): إذا توضأ و شرع فى الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته (٤) و وضوؤه أيضاً إذا لم يبق

الرطوبة في أعضائه (٥)، وإلا أخذها و مسح بها و استأنف الصلاة.

[مسألة ٢٥): إذا مشى بعد الغسلات خطوات]

(مسألة ٢٥): إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى

الفرض. لكن الأقوى العدم، لأن الظاهر من: «وضوئك» في النص هو أعضاؤه، و تعليق اليبس بها ظاهر في يبسها بتمامها، نظير تعليق الغسل بها. و يؤيده ما دل على جواز أخذ البلل من اللحية و نحوها لمسح الرأس و الرجلين «١». و منه يظهر ضعف ما عن ابن الجنيّد من البطالان بجفاف بعض ما سبق أى عضو كان.

(١) قد عرفت وجهه.

(٢) قد سبق ذكر من حكى عنهم هذا القول،

(٣) لما عرفت من ظهور النص في يبس الجميع.

(٤) لفقد الطهارة المشروطة بها.

(٥) قيد للوضوء. و الوجه في بطلانه فقد الموالاة، و تعذر المسح، ببلل الوضوء.

(١) تقدم في مسألة: ٢٥ من فصل أفعال الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٥٩

بالمسحات لا بأس، و كذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى (١) و يجوز التوضؤ ماشياً.

[مسألة ٢٦): إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه مع فرض عدم التابع العرفى أيضاً]

(مسألة ٢٦): إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه مع فرض عدم التابع العرفى أيضاً (٢). و كذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف.

[مسألة ٢٧): إذا جف الوجه حين الشروع في اليد]

(مسألة ٢٧): إذا جف الوجه حين الشروع في اليد، لكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية أو الأطراف الخارجة عن الحد، ففي كفايتها إشكال (٣).

[(الثاني عشر): النية]

إشارة

(الثاني عشر): النية (٤)،

(١) لما عرفت من مختاره في معنى الموالاة. نعم على بعض الأقوال فيه بأس.

(٢) لفوات شرطه. و كذا فى ما بعده.

(٣) و استظهر الكفاية فى الجواهر، لما دل على جواز الأخذ منها لمسح الرأس عند جفاف ما عداها. لكن عرفت فى ما سبق الإشكال فى ذلك، و لولاه لم يبعد فهمه من النص.

(٤) اعتبارها فى الوضوء و كل طهارة من حدث منسوب إلى علمائنا كما عن المنتهى، و التذكرة. و عن الخلاف، و المختلف، و جامع المقاصد، و المدارك، و التنقيح الإجماع عليه، و هو ظاهر غيرهم أيضاً. و هو العمدة فيه. و لا يقدح فيه خلاف ابن الجنيد - كما فى غيره من المقامات - و لا - عدم تعرض قدماء الأصحاب - كالصدوقين - لها، لإمكان اتكالهم على وضوح كون الوضوء من العبادات التى لا بد فيها من النية.

و أما الاستدلال عليه بقوله تعالى:

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٠

.....

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (١) ففيه: أنه ظاهر فى التوحيد، كما فسرهما به جماعة، و عن البهائى الجزم به، و يشهد به عطف الصلاة و الزكاة و سياق نظائره من الآيات. لا سيما و أن الحمل على ما ذكر فى الاستدلال يوجب تخصيص الأكثر المستهجن.

و منه يظهر ما فى الاستدلال

بقول النبى (ص): «إنما الأعمال بالنيات»

و:

«لا عمل إلا بنية» (٢).

و نحوهما، فان لزوم التخصيص المستهجن يوجب حمله على نفي الجزاء على العمل غير المنوى، كما يشهد به سياق بعض ما روى من ذلك. فراجع.

ثم إن المصنف رحمه الله عد النية من الشرائط، كما لعله المشهور، بل قد يظهر من محكى المقتصر عدم الخلاف فيه. و لكن حكى القول بالجزئية عن الموجز الحاوى، و ظاهر غيره، و نسب إلى ظاهر الذكرى، مستدلاً عليه بالآية المتقدمة (و فيه): أن ظاهر الآية كون العبادية و الإخلاص غاية للأمر، لا جزءاً و لا قيداً للمأمور به. مع ما عرفت من أن الآية ليست مما نحن فيه.

ثم إن من الواضح أنها ليست شرطاً للمنوى بذاته، لأنها ليست بمنزلة العارض على المنوى، الذى لا يعقل أخذه فى المعروض لا جزءاً و لا قيداً له، كما أنها ليست شرطاً للمنوى بما أنه مأمور به، كما هو محرر فى الأصول. و إنما هى شرط فى كونه فعلاً اختيارياً للفاعل، المعبر ذلك فى عبادية العبادة لا غير. فالمراد من كونها شرطاً فى الوضوء و غيره من العبادات أنه لا يصح بدونها، و لا يترتب عليه أثره بفقدائها.

(١) البينة: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠، ١. و فى الباب أحاديث آخر تتضمن ذلك.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦١

و هى القصد إلى الفعل (١)، مع كون الداعى أمر الله تعالى (٢)،

(١) كما عن المنتهى، و شرح نجيب الدين، و غيرهما. و المراد من القصد الإرادة، كما فسرت النية بها فى أكثر محكى عبارات

الأصحاب، بل في محكى رسالته الفخر: أنه عزفها المتكلمون بأنها إرادة من الفاعل للفعل، و عرفها الفقهاء بأنها إرادة إيجاد الفعل المطلوب شرعاً على وجهه، و نحوه ما عن التنقيح، و في محكى حواشى الشهيد: أنها عند المتكلمين إرادة بالقلب يقصد بها إلى الفعل، و عند الفقهاء إرادة الفعل، و عن شرح المفاتيح أنها الباعثة على العمل المنبعثة عن العلم، و نحوه ما عن العلامة الطباطبائي - قدس سره - و إن كان الظاهر من لفظ القصد أنه غير الإرادة، و أنه السعى نحو الشيء، و لذا يتعلق بالأعيان الخارجية، فتقول: قصدت زيداً، و لا تقول: أردت زيداً، إلا على معنى:

أردت الوصول إليه. بنحو من العناية. لكن من المعلوم أن المراد منه في المقام هو الإرادة، كما يستعمل فيها عرفاً كثيراً. (٢) لأن الوضوء عبادة اتفاقاً، بمعنى أنه لا يترتب عليه الأثر إلا إذا جاء به العبد بعنوان العبادة، و لا ينبغي التأمل في أنه يعتبر في تحقق العنوان المذكور كون الإتيان بالفعل عن داعي أمر المولى، بمعنى كون أمر المولى هو الموجب لترجيح وجود الفعل على عدمه في نظر العبد، الموجب ذلك لتعلق إرادته به.

هذا و لأجل أن مجرد كون الفعل مأموراً به لا - يوجب رجحانه في نظر العبد ذاتاً، و إنما يوجب رجحانه عرضاً بلحاظ عناوين أخرى، تعرض المصنف رحمه الله كغيره لتلك العناوين (فمنها): كون الفعل حقاً من حقوق المولى، فيفعله أداء لحقه (و منها): كونه شكراً له على نعمة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٢

إما لأنه تعالى أهل للطاعة - و هو أعلى الوجوه (١) - أو لدخول

(و منها) كونه موجباً للرفعة عنده و القرب منه. و ظاهر بعض رجوعه إلى ما بعده، فيشكل الاكتفاء به عند من استشكل في الاكتفاء بما بعده.

لكنه غير ظاهر (و منها): كونه موجباً للتفصى عن البعد عنه (و منها):

كونه موجباً لحصول الثواب الأخرى (و منها): كونه موجباً للأمن من العقاب كذلك. (و منها): كونه موجباً للثواب الدنيوى (و منها): كونه موجباً للأمن من العقاب كذلك.

هذا و ظاهر غير واحد كون الدواعى المذكورة في عرض قصد الامتثال، لأنهم ذكروا للقربة المعتبرة في العبادة معانى، أحدها، قصد الامتثال، و الباقي الدواعى المذكورة، فتكون ملحوظة للفاعل دواعى له على فعله، في قبال قصد الامتثال و في عرضه. و لكنه في غير محله، إذ الظاهر أن تلك الدواعى إنما تلحظ في طول قصد الامتثال و دواعى إليه - كما ذكر في المتن - لأنها إنما تترتب عليه، و لا تترتب على ذات الفعل.

نعم لو ثبت أن من الافعال ما هو عبادة بذاته أمكن أن تكون الأمور المذكورة دواعى إليه من دون توسط قصد الامتثال. لكن المحقق في محله هو العدم.

ثم إن هناك دواعى آخر ذكرها بعض الأصحاب، و يمكن تصور غيرها مما لم يذكر، و تختلف دواعيتها باختلاف النفوس في رغباتها و ملاذها فتدبر. ثم إن تسمية الدواعى المذكورة في كلماتهم بالغايات لا تخلو من مسامحة في بعضها، حيث أنه لا يترتب على الفعل العبادى، و إنما هو عنوان فيه مرغب إليه. فتأمل جيداً.

(١) لخلوه عن الطمع في ما يرجع نفعه إليه، كما حكى عن أمير المؤمنين

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٣

الجنة و الفرار من النار، و هو أدناها (١)

عليه السلام

أنه قال: «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك، ولكن وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك» (١).
لكن

في نهج البلاغة أنه (ع) قال: «إن قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التجار، وإن قوماً عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد، وإن قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار» (٢).

و

في رواية هارون بن خارجه: «العبادة ثلاثة قوم عبدوا الله عز وجل خوفاً فتلك عبادة العبيد، وقوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب فتلك عبادة الأجراء، وقوم عبدوا الله عز وجل حباً له فتلك عبادة الأحرار» (٣).

و الظاهر أن العبادة للحب أعلى من العبادة لكونه أهلاً. ولعل ما حكى عن أمير المؤمنين (ع) راجع إليه. على أنه غير مروي في طرقنا. نعم رواه جماعة من المتأخرين - ومنهم الشهيد في الذكرى [١] - وكأنه من روايات العامة، كما ذكر الحر (ره) في حاشية الوسائل [٢]، والأم سهل.

(١) الظاهر أن أدناها رجاء الثواب وخوف العقاب الدنيويين، والحصر في الأخبار المتقدمة وغيرها محمول على الحصر الإضافي، أو يراد من الرغبة والرغبة والخوف والثواب ما يعم جهة الدنيا والآخرة. وكيف كان فعن

[١] في أوائل الفصل الرابع من باب الطهارة في كفيته، في المبحث الأول من مطلب كيفية الوضوء في واجباته. وقد نقل مضمونه من دون ذكر النص.

[٢] هذه الحاشية غير مذكورة في الوسائل المطبوعة وإنما هي موجودة في النسخة المصححة لسيدنا المؤلف مد ظله العالی في باب: ٩ من أبواب مقدمة العبادات.

(١) رواه في الوافي مرسلاً في شرح الحديث الأول من باب: ١٨ من أبواب جنود الايمان من الفصل الرابع. وفي مرآة العقول ج: ٢ ص: ١٠١. وفي البحار ج: ١٥ كتاب الخلق ص: ٨٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٤

وما بينهما متوسطات (١). ولا يلزم التلطف بالنية (٢)، بل ولا إخطارها بالبال (٣)،

قواعد الشهيد (ره) أنه قال: «أما نية العقاب والثواب فقد قطع أكثر الأصحاب بفساد العبادة بقصد هما»، وعن العلامة (ره) في جواب المسائل المهنية: اتفاق العدلية على عدم استحقاق الثواب بذلك، وعن الرازي في تفسيره: اتفاق المتكلمين على البطالان. لكن ذلك غير ظاهر من سيرة العقلاء، ولا مما ورد في الكتاب والسنة من بيان الجزاء على الطاعات في العاجل والآجل الوارد في مقام الترغيب على الطاعات، خصوصاً ما ورد في بعض العبادات كصلاة الحاجات وصومها وغيرها. ولا يبعد أن يكون مراد الجماعة المذكورين صورة ما إذا كان قصد الثواب أو العقاب داعياً في قبال قصد الأمر. لا ما يكون داعياً الى قصد الأمر.

(١) و مترتبات على حسب ما ذكرنا.

(٢) اتفاقاً، بل ولا يستحب، كما هو صريح جماعة، بل ظاهر محكي الذكرى الإجماع عليه، لعدم الدليل عليه والشرع خال منه. وعن

التيان في الصلاة: الأقرب أنه مكروه. وفيه نظر، كما عن المقداد.

(٣) كما نسب إلى المشهور، حيث حكى عنهم أن النية المعتبرة في العبادات هي الإرادة التفصيلية المتعلقة بالصورة المخطرة. ولا دليل لهم ظاهراً عليه، إذ الثابت بالإجماع كون الوضوء عبادة، ومن المعلوم من بناء العقلاء أنه يكفي في تحقق العبادة كون الفعل اختيارياً صادراً عن إرادة الفاعل بداعي تعلق الأمر به، وهذا كما يكون بالإرادة التفصيلية القائمة بالصورة المخطرة يكون بالإرادة الارتكازية أيضاً. ويشهد به اكتفاؤهم بمقارنة الإرادة التفصيلية المذكورة لأول الفعل وإن زالت في الأثناء إذا

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٥

بل يكفي وجود الداعي في القلب (١)، بحيث لو سئل عن شغله يقول: أتوضأ، مثلاً. وأما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقي متحيراً فلا يكفي (٢) وإن كان مسبوقاً بالعزم والقصد حين المقدمات. ويجب استمرار النية إلى آخر العمل، فلو نوى الخلاف أو تردد و أتى ببعض الأفعال بطل (٣). إلا أن يعود إلى النية الأولى قبل فوات الموالاة (٤).

حصلت الإرادة الارتكازية و بقيت إلى آخره، مع أن من المعلوم أن عنوان العبادة كما يكون لأول الفعل يكون لآخره، فإذا كان يكفي في عبادية الأخير الإرادة الارتكازية التي ذكرناها فلم لا تكفي لأوله؟. ومن ذلك يظهر أن المراد من إخطار النية في عبارة المتن إخطار المنوى تفصيلاً، فالعبارة لا تخلو من مسامحة.

(١) يعني: تلك الإرادة الارتكازية، الباقية بقاء الداعي الارتكازي التي كان حدوثها ناشئاً عن خطور الداعي.

(٢) لأن ذلك كاشف عن انتفاء الإرادة المذكورة، و لو كانت موجودة امتنع الجهل بها، لأنها من الأمور الوجدانية التي يُعلم بها بمجرد الالتفات إليها. نعم لو كان التحير ناشئاً عن قسر النفس عن الالتفات إلى ما فيها لبعض العوارض - كما قد يتفق - لم يكن ذلك قادحاً في صحة الوضوء إذا أحرز الفاعل بعد تحقق الالتفات منه كون فعله لأجل الداعي الصحيح.

(٣) لفقد النية.

(٤) يعني: فيصح الفعل حينئذ، إذ لا يعتبر في صحة العبادة استمرار نيتها، وإنما يعتبر صدور كل جزء منها عن الإرادة المعتبرة فيها و لو بأن تعود بعد الزوال.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٦

و لا يجب نية الوجوب و الندب لا وصفاً (١)،

(١) يعني: وصفاً للفعل المأتي به، بأن ينوى إتيان الفعل الواجب أو المندوب. و قد حكى اعتباره كذلك عن المشهور. لتوقف الامتثال عليه. أو لتوقف التعيين عليه. أو لقاعدة الاشتغال الجارية هنا حتى بناء على البراءة في الأقل و الأكثر، إذ الشك في وجوب نية ذلك ليس شكاً في التكليف الشرعي، لخروج النية المذكورة عن حيز الطلب، وإنما الشك في تحقق الامتثال المعتبر عقلاً قطعاً في العبادة. (و فيه): المنع من توقف الامتثال عليه. و يشهد به وضوح إمكان الامتثال مع تردد العبادة بين الواجب و المستحب و العجز عن معرفته، و مجرد عدم القدرة في الفرض على قصد الوجوب أو الندب لا- أثر له في الفرق بينه و بين فرض العلم، لأن تحقق الامتثال اللازم فيهما بنحو واحد. و توقف التعيين عليه مطلقاً ممنوع، لإمكان حصول التعيين بقصد قيود المطلوب بأحدهما على نحو يتميز عن المطلوب بالآخر، أو قصد الطلب الشخصي المتخصص به و إن لم يلتفت إلى كونه وجوباً أو ندباً مع أن ظاهر من اعتباره هو اعتباره من حيث هو، لا- من حيث التعيين و إن كان ظاهر دليله ذلك. و أما قاعدة الاشتغال فالتحقيق عدم جريانها في المقام كمسألة الأقل و الأ-كثر، لأن الشك هنا و إن كان في سقوط التكليف بدونه، إلا أن مجرد ذلك غير كاف في وجوب الاحتياط، بل إنما يجب مع الشك في السقوط إذا كان منشؤه الشك في إتيان الأمور به، لا في مثل المقام مما كان منشؤه الشك في حصول المصلحة، و إلا

لزم الاحتياط في مسألة الأقل والأكثر، لحصول الشك المذكور مع الاقتصار على فعل الأقل.

و بالجملة المدار في جريان البراءة كون العقاب بلا بيان، و هو حاصل هنا و ليس المدار فيها كون الشك في التكليف، كى يشكل جريانها هنا بأن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٧

و لا غاية (١)،

الشك هنا ليس في التكليف، للعلم بعدم التكليف بالقيّد المذكور، لامتناع أخذه قيداً في المأمور به. هذا مضافاً إلى أن القاعدة ساقطة بالإطلاق المقامى فان عدم تعرض الشارع لبيان اعتبار ذلك في العبادة مع أنه مما يغفل غالباً عنه طريق إلى عدم اعتباره، كما أشار إليه الوحيد رحمه الله في محكى حاشية المدارك و شرح المفاتيح. و لأجل ذلك يظهر أنه لو بنى على الاحتياط في الوضوء و غيره من جهة أن الشك فيه شك في المحصيل - كما تقدم تقريره في أوائل الباب - لا يجب الاحتياط هنا، لدلالة الإطلاق المقامى على نفيه.

(١) كما هو مذهب جماعة، و عن الروضة: أنه مشهور انتهى.

و المراد من الوجوب و الندب إن كان الشرعيين - كما هو الظاهر - امتنع جعلهما غاية للامتنال، فضلاً عن وجوبه، إذ الغاية ما تترتب على المعنى، و من المعلوم أن المترتب على فعل الواجب و المندوب سقوط الوجوب و الندب لا ثبوتهما، فلا بد أن يكون المراد من كونهما غاية أنهما داعيان إلى ذات الفعل، كما تقدم مثل هذا الاستعمال في بعض معانى القرية، فيرجع قصدهما كذلك إلى قصد الأمر، و يرجع القول باعتبارهما غاية إلى القول باعتبار قصد خصوصية الوجوب أو الندب في الأمر الداعى، و أنه لا يكفى قصد مطلق الأمر المردد بين الوجوبى و الندبى، بل لا بد من قصد الأمر الموصوف بأحدهما معيناً، و حينئذ يجرى فيه ما تقدم فى أخذهما وصفاً للفعل، و الكلام فيه هو الكلام هناك نفيّاً و إثباتاً. و لو فرض كون المراد أنهما داعيان إلى الفعل الصادر عن الأمر فيكونان داعيين إلى الامتنال فهو معقول. و ينبغى أن يكون الكلام فيه نفيّاً و إثباتاً كسابقه.

و إن كان المراد من الوجوب و الندب العقليين اللذين هما حسن الفعل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٨

و لا نية وجه الوجوب و الندب (١)، بأن يقول: أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب، أو لوجوبه أو ندبه،

مع قبح الترك أو لا مع قبحه، فكونهما غاية لا بد أن يكون المراد منه أيضاً ما عرفت من مجرد الداعوية، لا ما يترتب على المعنى، و حينئذ نقول أيضاً: إما أن يكون المراد الداعوية إلى ذات الفعل، أو إلى الفعل الصادر عن داعوية الأمر الشرعى. فإن كان الأول توقف على القول بوجوب حسن المأمور به - كما هو التحقيق - لامتناع تعلق الإرادة التشريعية بما لا يكون راجح الوجود على العدم كالإرادة التكوينية، و لا يتم على القول بعدم لزوم ذلك. ثم نقول: لا دليل على اعتبار قصده حينئذ، لصدق عنوان العبادة عند العقلاء بدونه جزماً، بل الإطلاق المقامى قاض بعدمه. و إن كان الثانى فما لا بد منه لأن الفعل عن داعى الأمر لا بد أن يكون من جهة حسنه الناشئ من أحد الوجوه المتقدم إليها الإشارة فى دواعى الامتنال.

فلاحظ. و أما ما عن العدلية و المحقق الطوسى، من أنه يشترط فى استحقاق الثواب على الواجب و المندوب الإتيان به لوجوبه أو ندبه. فالظاهر منه إرادة قصد الأمر بنحو الداعى الذى لا إشكال فى اعتباره فى العبادات، كما سبق. و لو أريد غير ذلك كان ممنوعاً جداً.

(١) و المراد به - كما عن الشهيد (ره) - إما الأمر، كما عن الأشاعرة. أو اللطف فى الواجبات و المندوبات العقلية، بمعنى ما يقرب

إليها، كما يشهد به قوله تعالى (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) «١» وقريب منها غيرها. أو مطلق المصلحة، كما عن العدلية. قيل: أو الشكر. لكن في كونه وجهاً للوجوب أو الندب إشكال، لأن الوجوب

(١) العنكبوت: ٤٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٦٩

أو أتوضاً لما فيه من المصلحة (١)، بل يكفي قصد القرية وإتيانه لداعي الله. بل لو نوى أحدهما في موضع الآخر كفى إن لم يكن على وجه التشريع (٢) أو التقييد، فلو اعتقد دخول الوقت. فنوى الوجوب وصفاً أو غاية، ثم تبين عدم دخوله، صح إذا لم يكن على وجه التقييد، وإلا بطل (٣)، كأن يقول: أتوضاً لوجوبه. وإلا فلا أتوضاً.

(مسألة ٢٨): لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة،

على الأقوى (٤)، ولا قصد الغاية التي أمر لأجلها

أو الندب من الله، فلا يكون علة لهما. وعلى الأول فنيته هي نية الأمر التي قد عرفت اعتبارها إجماعاً. لكن عطفه على الوجوب ب (أو) لا يناسب هذا المعنى. نعم العبارة المذكورة إنما حكيت عن العدلية، فالمراد لا بد أن يكون ما عدا المعنى الأول. وكيف كان فلا دليل على اعتبار نية ذلك، لا تخييراً بينها وبين نية الوجوب أو الندب - كما هو ظاهر القائلين بها - ولا تعييناً، لما عرفت من صدق العبادة بدونها، والإطلاق المقامي قاض بعدمه. (١) تفسير للوجه.

(٢) إذ الانبعاث حينئذ يكون عن الأمر التشريعي، لا الأمر الشرعي هذا إذا كان التشريع في ذات الأمر، أما إذا كان في وصف كونه واجباً أو ندباً فلا بأس، إذ لا يخرج الامتثال حينئذ عن أن يكون عن داعي الأمر الشرعي.

(٣) لأن انتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد فما قصد امتثاله منتف و ما هو ثابت لم يقصد امتثاله.

(٤) كما نسب إلى جماعة من المتأخرين. لما عرفت من عدم الدليل

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٠

.....

على وجوبها، فقاعدة البراءة العقلية محكمة. مضافاً إلى الإطلاق المقامي، فإنه يقتضي عدمه. خلافاً لما عن ظاهر الكافي، والغنية، و موضع من الوسيلة، وغيرها، من اعتبار نيتها معاً. ولما عن المبسوط، والسرائر، والتحرير، والمنتهى، والمختلف، والتذكرة، من الاكتفاء بنية أحدهما تخييراً، و ظاهر محكي السرائر الإجماع عليه. ولما عن بعض كتب الشيخ - رحمه الله - من لزوم نية الرفع. ولما عن السيد - رحمه الله - من لزوم نية الاستباحة. والكل ضعيف، مخالف لقاعدة البراءة، وللاطلاق المقامي.

وما قد يستدل به عليه - مثل أنه إنما شرع لذلك، وأنه يتوقف عليه التمييز، وأن لكل امرئ ما نوى، وقوله تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) * «١» حيث أن الظاهر أن ذلك الوضوء لأجل الصلاة، و

قوله (ع): «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة» «٢»

، لظهوره في وجوب نفس الطهور، فيجب قصده بقصد الطهارة و رفع الحدث .. إلى غير ذلك، مما جعل سنداً للأقوال المذكورة،

بضميمة إرجاع الرفع إلى الاستباحة أو عدم الإرجاع، أو كون الأثر الأول للوضوء هو الطهارة، فهو المتعين للنية، أو كون الفرض الأصلي هو الاستباحة فهو المتعين - يظهر ضعفه بالتأمل.

و تحقيق الحال أنه إن أريد من اعتبار نية ذلك في صحة الوضوء كونها مقومة لذات الوضوء الذى هو موضوع الأمر، فالأدلة المذكورة لا تقتضيه بل الأدلة المتقدمة في بيان الوضوء من الكتاب و السنة ظاهرة في خروجها عن حقيقته، و أنه ليس إلا غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، كما عرفت أيضاً في أوائل مباحث الوضوء، كظهور النصوص أيضاً في أنه

(١) المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧١

.....

إذا وقع صحيحاً كان رافعاً للحدث كما ينقضه الحدث. و إن أريد كون نية ذلك دخيلة في عبادية الوضوء فمنعه ظاهر أيضاً، لما عرفت من أن العبادية إنما تتقوم بكون الداعى إلى الفعل أمر المولى لا غير.

نعم قد تحرر في محله من الأصول أن الأوامر الغيرية لا تصلح للداعوية إلى الفعل و البعث اليه بما هي هي في قبال الأوامر النفسية، و إنما تصلح لذلك بما أنها من شؤونها، و يترتب عليه لزوم قصد الغاية بفعل الوضوء، فلو جىء به لا لغاية أصلاً امتنع أن يكون بداعى الأمر الشرعى الغيرى، فلا يكون عبادة. و حينئذ فإن كان مقصود القائل باعتبار نية الرفع أو الاستباحة - ذلك كما قد يظهر من جملة من أدلته - كان في الجملة في محله.

و لكنه يتوقف على أمور (الأول): عدم ثبوت استحباب الوضوء في نفسه في قبال استحبابه للكون على الطهارة، إذ لو كان مستحباً في نفسه - كما قواه المصنف رحمه الله سابقاً - أمكن التعبد بأمره النفسى بلا نظر إلى أمر الطهارة و سائر الغايات (الثاني): اعتبار قصد الغاية مطلقاً في الواجبات الغيرية حتى في ما كانت الغاية فيه من التوليدات المترتبة على المقدمة بلا توسط فعل اختياري، إذ لو لم نقل به فيها - كما قربناه سابقاً - أمكن صحة الوضوء إذا قصد أمره الغيرى و إن لم يلتفت إلى كونه يوجب الطهارة و رفع الحدث، بل لو قيل به فيها أمكن القصد إليها إجمالاً - و إن لم يلتفت إلى أنها خصوص رفع الحدث (الثالث): أن يكون المراد من الحدث و الاستباحة مطلق الغايات، إذ لا فرق في ذلك بين رفع الحدث و الصلاة و غيرهما من الغايات في كفاية قصد واحدة منها في حصول عباديته. و من ذلك يظهر الكلام في ما أشار إليه المصنف رحمه الله بقوله: «و لا قصد الغاية ..» و أنه لا تتوقف صحة الوضوء على قصد الغاية، لكفاية قصد

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٢

بالوضوء، و كذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر (١). نعم قصد الغاية معتبر في تحقق الامتثال، بمعنى: أنه لو قصدها يكون ممثلاً - للأمر الآتى من جهتها، و إن لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالاً (٢)، فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغاية عدم اعتباره في الصحة و إن كان معتبراً في تحقق الامتثال. نعم قد يكون الأداء موقوفاً على الامتثال، فحينئذ لا يحصل الأداء أيضاً، كما لو نذر أن يتوضأ لغاية معينة، فتوضأ و لم يقصدها، فإنه لا يكون ممثلاً للأمر النذرى (٣)، و لا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذرى أيضاً (٤)، و إن كان وضوؤه صحيحاً، لأن أداءه فرع قصده. نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضوئى.

الأمر الغيرى به الآتى من قبل الأمر بالكون على الطهارة في حفظ عباديته و إن لم يقصد الكون على الطهارة، بناء على ما قربناه من

عدم اعتبار قصد التوصل في الغايات التوليدية، أو بناء على ثبوت الاستحباب النفسى للوضوء، كما قواه المصنف رحمه الله سابقاً.

(١) و مر وجهه في المسألة الرابعة من فصل الوضوءات المستحبة.

(٢) بل هو امتثال للأمر الذى كان فعل الوضوء بداعويته عبادة، لا امتثال لأمر الغاية، فلا تحسن المقابلة بين الأداء و الامتثال فى المقام، إذ الوضوء لا- يصح إلا بقصد امتثال أمر ما كما تقدم، غاية الأمر أنه لا يلزم قصد امتثال الأمر الآتى من قبل الغاية، بل يكفى قصد امتثال غيره. فتأمل.

(٣) حيث لم ينبعث من قبله.

(٤) لأن أداء المنذور كأداء سائر ما يكون فى ذمة المكلف من الأعيان

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٣

[(الثالث عشر): الخلو]

إشارة

(الثالث عشر): الخلو ص فلو ضم إليه الرياء بطل (١)،

و الأفعال، إنما يكون بالقصد، فان المديون لزيد درهما إذا دفع له درهماً لا يكون وفاءً عما فى ذمته إلا بقصده، إذ الدرهم كما يصلح لأن يكون وفاءً يصلح لأن يكون هبة، و أن يكون قرضاً و أن يكون غير ذلك، و لا معين لواحد منها إلا القصد، فلو لم يقصد شيئاً لم يخرج الدرهم عن كونه ملكاً للدافع على ما كان عليه قبل الدفع، و لأجل أن النذر يوجب كون الفعل المنذور ملكاً لله سبحانه فى ذمة الناذر يجرى عليه حكم الدين، لا يتعين مصداقه إلا بالقصد.

(١) قولاً واحداً إلا ما يحكى عن المرتضى- رحمه الله- كما عن جامع المقاصد و نحوه كلام غيره. و يشهد له. مضافاً إلى الإجماعات المتقدمة على كون الوضوء عبادة، لمنافاة الرياء لعبادته فى جملة من الصور، كما ستأتى الإشارة إليه- ما دل على حرمة العمل المرائى فيه من الكتاب المجيد، كقوله تعالى (قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤْنَ) «١» و الإجماع، و النصوص، كرواية زرارة و حمران عن أبى جعفر (ع): «لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركاً» «٢».

و

فى رواية أبى الجارود: «من عمل عملاً مما أمر الله تعالى به مرأاة للناس فهو مشرك» «٣».

و

فى رواية مسعدة: «فاتقوا الله تعالى فى الرياء، فإنه الشرك بالله، إن المرائى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: يا كافر، يا فاجر، يا غادر، يا خاسر،

(١) الماعون: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٤

سواء كانت القربة مستقلة و الرياء تبعاً (١) أو بالعكس،

حبط عملك و بطل أجرك، فلا خلاص لك اليوم» (١)

و ،

في صحيح ابن جعفر (ع): «يؤمر برجال الى النار ..

(إلى أن قال):

فيقول لهم خازن النار: يا أشقياء ما كان حالكم؟ قالوا: كنا نعمل لغير الله، فقليل لنا: خذوا ثوابكم ممن عملتم له» (٢).

و

في رواية السكوني: «إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجاً به، فإذا صعد بحسناته يقول الله عز و جل: اجعلوها في سجين إنه ليس إياي أراد به» (٣)

، و نحوها غيرها. فلاحظ الأبواب المعقودة لها في أوائل الوسائل (٤). و التحريم ينافي العبادة، لامتناع التقرب بما هو مبعد، و اعتبار صلاحية المقربة في ما هو عبادة من القطعيات (و دعوى): أن الرياء المحرم لا ينطبق على العمل الخارجي، و إنما ينطبق على مجرد القصد. خلاف ظاهر النصوص، بل ينبغي أن يكون بطلان العمل المرائي فيه من ضروريات مدلولها. و منه يظهر ضعف ما عن السيد- رحمه الله- من صحة العمل و سقوط الثواب، لأن نفي قبول العمل أعم من عدم الاجزاء. وجه الضعف: أنه لا ينحصر الدليل على البطلان بما دل على نفي القبول. مع أن إطلاق نفي القبول يلزم البطلان. فتأمل.

(١) الإجماعات على عبادية الوضوء لا تقتضي البطلان في هذه الصورة، بناء على عدم منافاة الضميمة للعبادية إذا كانت تابعة للقربة، فينحصر الدليل على البطلان فيها بالأدلة اللفظية من الكتاب و السنة الدالة على حرمة

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

(٤) راجع الوسائل باب: ٥، ٨، ١١، ١٢، و غيرها من أبواب مقدمة العبادات.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٥

أو كان كلاهما مستقلاً (١)، و سواء كان الرياء في أصل العمل (٢)، أو في كفياته (٣)

العمل المرائي فيه، و بطلانه، و أكثرها ظاهر في غير هذه الصورة. نعم إطلاق ما دل على حرمة الرياء، و أنه شرك يقتضي عموم الحكم لها، بل لعل رواية زرارة و حمران المتقدمة

ظاهرة فيها، و يعضدها مثل

رواية السكوني عن أبي عبد الله (ع): «ثلاث علامات للمرائي ينشط إذا رأى الناس، و يكسل إذا كان وحده، و يحب أن يحمد في جميع أموره» (١).

و حمل الإدخال في الأولى على الإدخال بنحو الجزئية، و النشاط في الثانية على ما يقابل التقاعد، كما ارتكبه شيخنا الأعظم- رحمه الله- لأجل ظهور أكثر النصوص في غير المقام، و لأجله استشكل في الحكم فيه. لا داعي له، لعدم التنافي بين أكثر النصوص و بين ما ذكر، لا سيما مع اعتضاده بالإطلاق، فيكون الحمل بلا قرينة، فالتعميم- كما هو ظاهر المشهور- أظهر.

(١) ما تقدم في الصورة الأولى جار بعينه هنا، لكن عموم النصوص له أظهر. أما إذا لم يكن لأحدهما استقلال، وإنما كان مجموعهما علته، فالحكم فيه هو الحكم في الصورة الثانية، لانتفاء العبادية حينئذ، إذ من الواضح عند العقلاء أن قوام العبادية استقلال الأمر الشرعى بالداعوية.

(٢) فإنه القدر المتيقن.

(٣) الكيفيات التي يكون بها الرياء (تارة): تكون متحدة مع المأمور به في الخارج، مثل أن يرأى في الصلاة في أول الوقت، أو في المسجد (و أخرى): تكون أجنبية عنه، مثل أن يرأى بالتحنك أو الخشوع أو البكاء أو نحو ذلك في الصلاة. فإن كانت على النحو الأول

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٦

أو في أجزائه (١)، بل و لو كان جزءاً مستحباً (٢) على الأقوى

فالحكم بالطلان، لأن تحريمها يوجب تحريم نفس العباد، فيمتنع التعبد بها. مع إمكان صدق الرياء بالعبادة، فيجرب حكمه عليه. وإن كانت على النحو الثاني فالحكم الصحة، لعدم الموجب لطلان العباد بعد مبايئتها لموضوعه في الخارج (و دعوى): صدق الرياء على العباد نفسها حينئذ ممنوعة، بل تطبيقه عليها ناشئ من المسامحة و العناية، بمعنى كون المجموع ظرفاً للرياء، لا أنه متعلق بها.

(١) مقتضى ظاهر الأدلة هو بطلان الجزء لا غير، لأنه المرائى فيه و المفروض أن بقاء الأجزاء قد وقعت على نحو الإخلاص فتصح. نعم إذا اقتصر على الجزء المذكور بطل الكل، لفواته بفوات جزئه، و كذا لو لم يقتصر عليه إذا كانت زيادته قاذحة في صحة الكل، كأجزاء الصلاة، فلو رأى في القراءة بطلت الصلاة، و لا يجدى التدارك للزيادة العمديّة القاذحة لعموم: »

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٤٧٦

من زاد في صلاته فعلية الإعادة «١».

فإطلاق الحكم بالطلان في الأجزاء غير ظاهر.

(٢) الظاهر أن الأجزاء المستحبة ليست أجزاء أصلاً، لا لصرف الماهية - كما هي الموضوع - لعدم انتفاء الماهية بانتفاءها، و لا للماهية الفاضلة و إلا كانت عين صرف الماهية في الخارج، لأن الماهية الفاضلة أفضل الفردين، و يتحد صرف الماهية مع كل من أفرادها بتمام أجزائه في الخارج.

و إذا اتحد مع تمام الاجزاء سرى إليها حكمه، فتكون الأجزاء المستحبة واجبة لو كان صرف الماهية واجباً، فلا بد من الإتيان بها بداعي الوجوب مع أنه لا ريب عندهم في أن الإتيان بها بداعي الاستحباب، فلا بد أن

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الخلل في الصلاة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٧

و سواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى في الأثناء (١)، و سواء تاب منه (٢) أم لا - فالرياء في العمل بأي وجه كان مبطل له، لقوله

تعالى - على ما فى الأخبار:- «أنا خير شريك من عمل لى و لغيرى تركته لغيرى»

(٣). هذا، و لكن إبطاله إنما هو إذا كان جزءاً من الداعى على العمل و لو على وجه التبعية، و أما إذا لم يكن كذلك، بل كان مجرد خطور فى القلب،

تكون أموراً مستحبة فى وجود الماهية خارجة عنها، و وجود الماهية يكون ظرفاً لها. و حينئذ يكون الرياء فيها مبطلاً لها نفسها لا غير، إذ لا موجب لبطلان الماهية الواجبة بعد أن كانت خالية عن الرياء. و منه يظهر أنه لا ملازمة بين القول بأن الرياء فى الجزء قاذح فى صحة الكل و بين القول بأن الرياء فى الجزء المستحب قاذح فى صحة الماهية، بل يمكن التفكيك بينهما جزماً.

(١) لإطلاق الأدلة. و ربما كان ظاهر خبر يونس بن عمار الآتى

عدم قذح الرياء فى الأثناء. لكنه ضعيف سنداً و دلالة، و لذا قوى فى الجواهر البطلان بعد أن جعل للصحة وجهاً. بل الإنصاف أنه لا مجال للتردد فيه. إذ لا يصلح الخبر المذكور - لو سلم سنداً و دلالة - لمقابلة الأدلة المتقدمة، المعتمدة بفتوى الأصحاب.

(٢) إذ دليل التوبة إنما يدل على محوها للذنب، لا على تصحيح العمل الباطل بمقتضى الإطلاق.

(٣) هذه الفقرة لم أجدها مذكورة بها الحديث على اختلاف متونه و طرقه، و إنما الموجود

فى رواية هشام بن سالم: «فهو لمن عمله غيرى» (١)

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٨

من دون أن يكون جزءاً من الداعى، فلا يكون مبطلاً (١).

و إذا شك حين العمل فى أن داعيه محض القربة أو مركب منها و من الرياء فالعمل باطل، لعدم إحراز الخلو (٢) الذى هو الشرط فى الصحة. و أما العجب فالتأخر منه لا يبطل العمل (٣)

و

فى بعض روايات على بن سالم: «فهو لمن عمله دونى» (١)

، و فى غيره غير ذلك.

(١) كما استظهره فى الجواهر، لعدم الدليل عليه، و اختصاص الأدلة المتقدم إليها بالإشارة بغيره. بل لعل ذلك ظاهر الأصحاب، حيث اقتصرنا على ذكر الرياء الذى ليس هو منه.

(٢) لا وجداناً، و لا بالأصل، إذ لا أصل يحرز الإخلاص مع أنه لا بد من إحرازه، لقاعدة الاشتغال.

(٣) كما لعله ظاهر الأصحاب، حيث أهملوا ذكره فى المفسدات.

لعدم الدليل على البطلان به. نعم يظهر من كثير من الأخبار حرمة.

لكنه لا ينطبق على العمل، ليمتنع التقرب به حينئذ. و مجرد كونه من المهلكات

«٢»، و أنه مانع من صعود العمل إلى الله سبحانه، و من قبوله

«٣» أعم من الإبطال. و أما

خبر على بن سويد عن أبى الحسن (ع): «عن العجب الذى يفسد العمل. فقال (ع): العجب درجات: منها: أن يزين للعبد سوء عمله فيراه حسناً، فيعجبه و يحسب أنه يحسن صنعاً. و منها أن يؤمن العبد بربه فيمنّ على الله تعالى، و لله عليه فيه المن» (٤).

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٥.

(٢) كما تضمن ذلك ما فى الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٢.

(٣) كما تضمن ذلك ما فى الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٧٩

و كذا المقارن و إن كان الأحوط فيه الإعادة (١). و أما السمعة فإن كانت داعية على العمل، أو كانت جزءاً من الداعى، بطل، و إلا فلا، كما فى الرياء (٢)، فإذا كان الداعى له على العمل هو القربة، إلا أنه يفرح إذا اطلع عليه الناس، من غير أن يكون داخلاً فى قصده، لا يكون باطلاً (٣)، لكن ينبغى

فالظاهر أن المراد من الفساد فيه مجرد عدم القبول، لا عدم الصحة، فإن القسم الأول مجرد ارتكاب السيئات، و القسم الثانى محله مما لا يقبل الصحة و الفساد. مضافاً إلى

خبر يونس بن عمار عن أبى عبد الله (ع): «قيل له و أنا حاضر: الرجل يكون فى صلاته خالياً فيدخله العجب. فقال (ع):

إذا كان أول صلاته بنى يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك فليمض فى صلاته و ليخسأ الشيطان» (١).

و منه يظهر الحال فى العجب المقارن.

(١) لما فى الجواهر عن بعض مشايخه من الإفساد فيه، و لذا خصه بالاحتياط.

(٢) لعموم بعض أخبار الرياء لها بالتنصيص عليها فى بعضها،

كرواية ابن القداح «و اعملوا لله فى غير رياء و لا سمعة، فإنه من عمل لغير الله و كله الله الى عمله يوم القيامة» (٢)

، و بعضها بالتعليل و بعضها بإلغاء خصوصية الرؤية، لأنها ملحوظة طريقاً كالسماع فى السمعة، فتمام موضوع الحكم كون الداعى إلى العمل جهة الناس قبال جهته تعالى، و عليه فيجرى عليها حكم الرياء تكليفاً و وضعاً.

(٣)

ففى مصحح زرارة عن أبى جعفر (ع): «عن الرجل يعمل

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٠

للإنسان أن يكون ملتفتاً، فإن الشيطان غرور و عدو مبين.

و أما سائر الضمائم، فإن كانت راجحة - كما إذا كان قصده فى الوضوء القربة و تعليم الغير - فإن كان داعى القربة مستقلاً و الضميمة تبعاً، أو كانا مستقلين صح (١)، و إن كانت القربة تبعاً أو كان الداعى هو المجموع منهما بطل (٢)،

الشيء من الخير، فيراه إنسان فيسره ذلك. قال (ع): لا بأس، ما من أحد إلا و هو يحب أن يظهر له فى الناس الخير إذا لم يكن صنع ذلك لذلك» (١).

(١) و عن شرح الدروس و اللوامع ظاهر الإجماع عليه، (و ما) عن العلامة (ره) فى النهاية - تبعاً لجمع - كما قيل - من إطلاق البطلان

فى الضميمة، و حكى أيضاً عن الإيضاح، و الموجز، و جامع المقاصد، و البيان و روض الجنان، و مجمع البرهان (منزل) على الضميمة المباحة، و الوجه فيه: أن المقدار الذى قام الإجماع على اعتباره فى الوضوء و غيره من العبادات هو صدور الفعل بداعى الأمر المستقل فى البعث لو لا الضميمة، فاعتبار غير ذلك محتاج إلى دليل، و هو مفقود. و سيأتى ماله نفع، فانتظر.

(٢) لعدم الإتيان به عن أمره، و إطلاق معقد ظاهر الإجماع المحكى آنفاً على عدم قدح الضميمة الراجعة و إن كان يقتضى الصحة هنا أيضاً، إلا أن ملاحظة إجماعهم على كون الوضوء عبادة، و وضوح استقلال الأمر العبادى فى البعث، يقتضى حمله على إرادة غير ذلك، فى قبال الخلاف فى الضميمة المباحة مع استقلال الأمر، لشبهه منافاتها للإخلاص غير الواردة فى الضميمة الراجعة، كما لا يخفى.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨١

و إن كانت مباحة فالأقوى أنها أيضاً كذلك (١)، كضم التبرد

(١) لما عرفت فى الضميمة الراجعة (و دعوى): منافاة ذلك للإخلاص المعتبر فى العبادات (مندفعة) بأنه لا دليل على اعتبار الإخلاص بالمعنى المنافى للضميمة مع استقلال الأمر فى البعث لولاها، بل ظاهر

رواية سفيان بن عيينة عن أبى عبد الله (ع): «و العمل الخالص الذى لا تريد أن يحمذك عليه أحد إلا الله عز و جل» (١)

أن المراد بالإخلاص ما يقابل الرياء. و لذلك أطلق فى الشرائع - و عن المعتبر، و المبسوط، و غيرها، بل نسب إلى المشهور - عدم قدح الضميمة. و إطلاقه و إن كان يقتضى القول بالصحة و لو مع استقلال الضميمة و تبعية القربة، لكن لا يبعد - كما عن كشف اللثام - تنزيهه على صورة تبعية الضميمة، بل ينبغى الجزم بعدم إرادة الإطلاق و كيف يصح توهم صحة العبادة مع استقلال الضميمة و تبعية القربة؟ مع ما عرفت من الإجماع على عبادية الوضوء، و أن قوام العبادية انقياد العبد إلى المولى بأمره و استقلال أمره فى بعثه، و ما دون ذلك نقص فى العبودية قطعاً. و منه يظهر ضعف التفصيل بين كون الضميمة تابعة للصحة و بين غيره فالفساد - كما عن جماعة من المتأخرين - فإنه لا مقتضى للحكم بالفساد مع استقلال الأمر و لو مع استقلال الضميمة، و اشتراك الضميمة مع الأمر فى البعث لو كان ينافى العبادية لنافاها و لو مع تبعية الضميمة، فإنه أيضاً يكون مجموع داعى الأمر و الضميمة باعثاً على الفعل. و يستند الفعل الخارجى إليهما معاً، و الاختلاف بينهما فى أن عدم الأمر يوجب عدم الفعل فى الثانى، بخلاف الأول، لا يوجب الفرق فى تحقق الاشتراك فى الداعى (فالمستحصل): أن الاستفادة من بناء العقلاء

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٢

إلى القربة. لكن الأحوط فى صورة استقلالهما أيضاً الإعادة (١).

أن المدار فى كون الفعل عبادة و مظهراً من مظاهر العبودية كون أمر المولى فى نظر العبد علّة تامّة للفعل، و أما انحصار العلّة به - بحيث لو فرض عدم الأمر لزم عدم الفعل من جهة عدم الدواعى النفسانية للعبد - فليس مما له دخل فى عبوديته. نعم ذلك من كمال عبوديته، لكن لا دليل على اعتبار هذه المرتبة من العبادية فى العبادات. مع أنه لو بنى على ذلك لزم تعذر التعبد فى كثير من موارد العبادات إذا اتفق وجود الداعى النفسانى إلى الفعل و لو لم يكن مأموراً به، بل يتفق ذلك للأولياء و الصلحاء.

و أيضاً لو بنى على ذلك لم يكن وجه ظاهر للفرق بين الضميمة الراجحة و المباحة، إذ عبادة الأمر في المقامين بمعنى واحد، و قد عرفت الاتفاق على الصحة مع الضميمة الراجحة و لو كانت مستقلة (و بالجملة): قوام العبودية كون أمر المولى و نهيه في نظر العبد علة تامّة في البعث و الزجر، فإذا لم يكونا كذلك بل كانا جزءاً للعلّة فيهما أو مؤكداً لها كان ذلك نقصاً في العبودية. كما أن انحصار العلة في البعث و الزجر بهما كمال في العبودية.

و المقدار الثابت بالإجماع و ملاحظة بناء العقلاء في العبادة التي هي من مظاهر العبودية هو اعتبار تمام العبودية، فلا يكتفى بما دونها، و لا يعتبر كمالها.

و لازم ذلك صحة ما في المتن في الضميمة الراجحة و المباحة. نعم قد يشكل الحال في خصوص المقام من جهة لزوم الاحتياط فيه، لأنه من الشك في المحصل، كما تقدم تقرّبه في أفعال الوضوء. لكنه يندفع بدعوى الإجماع على عدم اعتبار أكثر من العبادية في الوضوء، الظاهر في تمام العبادية، دون كمالها. فتأمل جيداً.

(١) خروجاً عن شبهة الخلاف. بل الأحوط الإعادة و لو مع تبعية

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٣

و إن كانت محرمة غير الرياء و السمعة فهي في الإبطال مثل الرياء، لأن الفعل يصير محرماً، فيكون باطلاً (١). نعم الفرق بينها و بين الرياء أنه لو لم يكن داعيه في ابتداء العمل إلا القربة، لكن حصل له في الأثناء في جزء من الأجزاء يختص البطلان بذلك الجزء (٢)، فلو عدل عن قصده و أعاده من دون فوات الموالاة صح. و كذا لو كان ذلك الجزء مستحباً و إن لم يتداركه، بخلاف الرياء (٣)، على ما عرفت، فإن حاله حال الحدث في الإبطال.

[(مسألة ٢٩): الرياء بعد العمل ليس بمبطل]

(مسألة ٢٩): الرياء بعد العمل ليس بمبطل (٤).

[(مسألة ٣٠): إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها]

(مسألة ٣٠): إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها و إن كان من قصدها ذلك (٥).

الضميمة، لما عرفت من حكاية البطلان عن جماعة من الأعيان.

(١) لامتناع التعبد به.

(٢) لاختصاص التحريم به، و لا مقتضى لسراية البطلان إلى غيره.

(٣) بل عرفت أنه كذلك.

(٤) لعدم الدليل على البطلان به، لاختصاص النصوص بالعمل الصادر رياءً. نعم

في مرسل على بن أسباط عن أبي جعفر (ع): «الإبقاء على العمل أشد من العمل. قال: و ما الإبقاء على العمل؟

قال (ع): يصل الرجل بصلته و ينفق نفقة لله و وحده لا شريك له فكتبت له سرّاً ثمّ يذكرها فتمحى فكتبت له علانية، ثمّ يذكرها فتحمى و تكتب له رياءً» (١).

لكنه لضعفه و هجره محمول على نحو من الإحباط.

(٥) لعدم كونه مقدمة للحرام، ليحرم بقصد التوصل به إليه. نعم

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٤

[مسألة (٣١): لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء،]

(مسألة ٣١): لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء، كما إذا كان بعد الوقت (١)، و عليه القضاء أيضاً، و كان نادراً لمس المصحف، و أراد قراءة القرآن، و زيارة المشاهد كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع و توضأ وضوءاً واحداً لها كفى (٢)، و حصل امتثال الأمر بالنسبة إلى الجميع (٣)، و أنه إذا نوى واحداً منها أيضاً كفى عن الجميع، و كان أداء بالنسبة إليها، و إن لم يكن امتثالاً إلا بالنسبة إلى ما نواه، و لا ينبغي الإشكال في أن الأمر متعدد حينئذ (٤)، و إن قيل إنه لا يتعدد،

إذا انحصر مكان الوضوء في المكان الذي يراها فيه الأجنبي، فإن النهي عن الكشف فيه موجب لسلب القدرة على الوضوء فيتعين التيمم، فلا- يكون الوضوء مشروعاً حينئذ بناءً على ارتفاع مشروعية الوضوء عند مشروعية التيمم، فيكون الحكم فيه هو الحكم عند انحصار ماء الوضوء في الإناء المغصوب.

(١) قد عرفت أن الذي يظهر من أدلة الغايات أن غاية الوضوء هي الطهارة و غاية الطهارة الغايات المذكورة، فليست هي في عرض الطهارة.

(٢) كما تقدم في المسألة السادسة من فصل الغايات.

(٣) هذا واضح إذا كان كل واحد صالحاً للاستقلال في البعث إلى الوضوء. أما لو كان المجموع صالحاً لذلك، لا كل واحد، فيشكل الامتثال بالنسبة إلى واحد، فضلاً عن الجميع، كما سبق في الضميمة الراجعة.

و لو كان بعضها مستقلاً. و بعضها تابعاً كان امتثالاً بالنسبة إلى الأول دون الثاني، كما أشرنا إلى ذلك في فصل الغايات. و لعل ما في المتن منزل على الأول.

(٤) بل هو في نهاية الإشكال بناءً على كون الوضوء حقيقة واحدة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٥

و إنما المتعدد جهاته. و إنما الإشكال في أنه هل يكون الأمور به متعددة أيضاً، و أن كفاية الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا؟ بل يتعدد. ذهب بعض العلماء إلى الأول (١) و قال:

إنه حينئذ يجب عليه أن يعين أحدهما،

بذاته مقدمة لكل واحدة من الغايات، فإن حيثية المقدمة ليست من الحيثيات التقييدية، كي يكون المقام من قبيل مسألة الاجتماع الذي قال فيه جماعة بالجواز، بل هي تعليلية محضة، فيمتنع اجتماع الأمرين فيه، لأن المثليين كالضدين يمتنع اجتماعهما في محل واحد لا- تكثر فيه بوجه، و إن قيل بجواز الاجتماع فيه هناك، كما لا يخفى. و كأن مراده- بقرينة نفى الاشكال- اجتماع ذاتي الأمرين و مرتبتهما بنحو يكونان وجوداً واحداً متأكداً، و لا- بأس به حينئذ، كما تقدم في فصل الغايات. لكن ينافيه مقابلته للقول بالاتحاد مع تعدد الجهات. فان لازم ذلك كون وجود الأمر الواحد ذا مراتب متعددة فيكون واحداً متأكداً.

(١) لم أقف في ما يحضرني على هذا القول، فضلاً عن نسبه إلى عالم معين. نعم حكى القول بتعدد الوضوء بتعدد السبب، و هو الحدث، كما تقدم في أوائل مبحث الوضوء، و لكنه غير القول بتعدد الوضوء بتعدد الغايات. نعم قال في الجواهر في مبحث عدم

اعتبار تعيين الحدث:

«و من هنا تعرف أنه لا إشكال في الاكتفاء بوضوء واحد للغايات المتعددة واجبة كانت أو مندوبة، و الظاهر أنه ليس من التداخل في شيء لأن المطلوب في الجميع رفع الحدث، و هو أمر واحد غير ممكن التعدد فلا يتصور فيه تداخل، بخلاف الأغسال المندوبة إذ ليس المقصود منها ذلك.

و دعوى: تنويع الحدث، فيكون للحاجة حدث غيره بالنسبة إلى دخول

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٦

و إلا بطل لأن التعيين شرط عند تعدد الأمور به (١).

المسجد، و هكذا، كدعوى احتمال أن الوضوءات المندوبات كالأغسال المندوبة، مما لا- يرتكبه فقيه. نعم يتجه التداخل في الوضوءات التي لم يكن المقصود منها رفع الحدث .. (إلى أن قال): لكنه موقوف على الدليل» و كيف كان فالمستفاد من أدلة اعتبار الوضوء في الغايات المتقدمة الذكر أن الوضوء الذي يكون مقدمة لواحدة منها هو الذي يكون مقدمة للأخرى، و لا تعدد فيه، ليتمكن فرض التداخل، و لو بُنى على المغايرة لم يكن وجه للتداخل. اللهم إلا أن يكون الوجه فيه هو الإجماع. لكنه يعلم استناد الجمعيين إلى ظواهر الأدلة، فلا يصح الاعتماد على إجماعهم.

(١) لا اعتبار القصد إليه الموقوف على التعيين. لكنه يختص بما إذا كان متعيناً في نفسه في قبال الآخر، نظير صلاة الظهر في قبال صلاة العصر، و نافلة الصبح قبال فريضته، فإن صحة أحدهما دون الأخرى دليل على تخصيص كل منهما بمخصصات لا تكون في الأخرى، فيمتنع القصد إلى ما هو متخصص من دون الالتفات إلى مخصصاته و لو إجمالاً.

أما إذا لم يكونا كذلك- كما لو وجب صوم يومين- لم يجب التعيين، بل امتنع، لأنه فرع التعيين. فلو تعدد منه السهو في الصلاة فوجب عليه سجود السهو مكرراً لم يجب عليه التعيين، بل تعذر، و لو عيّنه بتعيين السبب فنوى السجود عن زيادة السجدة في قبال السجود عن زيادة التشهد لم يتعين، لخروج التعيين المذكور عن الأمور به، بل يسقط واحد و يبقى الباقي، و كذا لو نذر أن يصوم يوماً إن شفى الله تعالى مريضه، ثم نذر أن يصوم يوماً آخر إن رزق ولداً، فشفى مريضه، و رزق ولد، كان عليه صوم يومين بلا تعيين، فلو صام نواياً الوفاء بنذر الشفاء لم يتعين

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٧

و ذهب بعضهم إلى الثاني، و أن التعدد إنما هو في الأمر (١)، أو في جهاته. و بعضهم إلى أنه يتعدد بالنذر و لا يتعدد بغيره، و في النذر أيضاً لا مطلقاً بل في بعض الصور، مثلاً إذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن، و نذر أن يتوضأ لدخول المسجد، فحينئذ يتعدد (٢)، و لا يغني أحدهما عن الآخر، فإذا لم ينو شيئاً منهما لم يقع امتثال لأحدهما (٣)، و لا أدأؤه، و إن نوى أحدهما المعين

بل يسقط يوم و يبقى آخر، لأن التعيين المذكور لما لم يكن داخلاً في الأمور به كان المأني به صالحاً للفردية لكل منهما، و يخرج عن ذلك بالتعيين، بل يسقط أحدهما و يبقى الآخر.

و يوضح ما ذكرنا قياس المقام بالإرادة التكوينية، فإن من أراد أن يصوم يوماً إذا جاء زيد، و أراد أن يصوم يوماً آخر إن جاء عمرو، فجاء زيد و عمرو، فإنه تحصل له إرادة صوم يومين بلا ميز بينهما إلا بمحض الاثنينية، تكون تلك الإرادة علة لصوم يوم ثم آخر، و لا تكون علة لصوم يوم مجيء زيد في قبال يوم مجيء عمرو، لأنها إنما تعلق بصوم يوم غير مقيد بكونه لمجيء زيد أو لمجيء عمرو، لأن خصوصية السبب لا تقتضي خصوصية في المراد.

(١) قد تقدم بعض الكلام في ذلك في فصل الغايات.

(٢) لأن المنذور بالنذر الثاني غير المنذور بالنذر الأول بحسب قصد الناذر فيرجع النذر إلى نذر وضوءين. ويشكل بأن الغايات إذا لم تشرع التعدد فالنذر لا يصلح لتشريع، لوجوب مشروعية المنذور مع قطع النظر عن النذر.

(٣) لأن المنذور هو الوضوء المأتى به بقصد الغاية المعينة، فإذا لم يقصدها لم يأت بالمنذور.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٨

حصل امتثاله و أدائه، ولا يكفي عن الآخر (١). وعلى أى حال وضوؤه صحيح (٢)، بمعنى أنه موجب لرفع الحدث، وإذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئاً، ونذر أيضاً أن يدخل المسجد متوضئاً فلا يتعدد حينئذ (٣). ويجزئ وضوء واحد عنهما، وإن لم ينو شيئاً منهما، ولم يمثل أحدهما، ولو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالاً بالنسبة إليه و أداء بالنسبة إلى الآخر. وهذا القول قريب.

[مسألة (٣٢): إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي أثناءه دخل لا إشكال في صحته]

(مسألة ٣٢): إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت وفي أثناءه دخل لا إشكال في صحته (٤).

(١) لمباينته له، للاختلاف في الخصوصية.

(٢) لما عرفت في فصل الغايات من أن كل وضوء فعله المحدث بالأصغر كان رافعاً لحدثه وإن لم يكن وفاء لنذره لعدم انطباق المنذور عليه.

(٣) لأن المنذور بالنذر الثاني هو أن يكون على وضوء وإن جرى به لغاية أخرى.

(٤) لما عرفت من أن المستفاد من الأدلة كون الوضوء حقيقة واحدة يترتب عليها أثر واحد، وما يكون مقدمة لغاية هو الذي يكون مقدمة لبقية الغايات، فإذا استحَب قبل الوقت و دخل في أثناءه بقي على استحبابه، غاية الأمر أن يكون الوقت سبباً لوجوبه، فيكون إتمامه واجباً و مستحباً على نحو يؤكد أحدهما الآخر، فلا موجب لبطلانه، ليجب استينافه. لكن العلامة - رحمه الله - في القواعد جعل أقوى الاحتمالات الاستيناف. و تعليقه بامتناع اتصاف الشيء الواحد بالوجوب و الاستحباب عليل، إذ فيه: أن الممنوع اجتماع الوجوب و الاستحباب بحديهما في الواحد الذي لا تكثر فيه، أما اجتماعهما

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٨٩

و أنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه (١) و بالاستحباب بالنسبة إلى ما كان قبل الوقت، فلو أراد نية الوجوب و الندب نوى الأول بعد الوقت و الثاني قبله (٢).

[مسألة (٣٣): إذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً]

(مسألة ٣٣): إذا كان عليه صلاة واجبة أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً، فتوضأ لقراءة القرآن، فهذا الوضوء متصف بالوجوب و إن لم يكن الداعي عليه الأمر الوجوبى، فلو أراد قصد الوجوب و الندب لا بد أن يقصد

لا بحديهما بل بذاتيهما فلا مانع منه في الواحد الذي لا تكثر فيه خارجاً فضلاً عما له تكثر و أجزاء كالوضوء. نعم لو قلنا بأن الوضوء المندوب غير الوضوء الواجب أشكل أن يصح بعد دخول الوقت، بناء على أن الوضوء بعد دخول الوقت لا يكون إلا واجباً، لأن ما نواه لا يكون إلا قبل الوقت. فتأمل.

و من هنا يظهر أن نفى الاشكال في المتن هنا ربما ينافى دعواه للإشكال في أن المأمور به متعدد أو متحد في المسألة السابقة. كما أن

مما ذكرنا يظهر أنه له أن ينوى كلا من الوجوب والاستحباب في الإتمام لما عرفت من اجتماعهما فيه هذا وفي جامع المقاصد: أن أضعف الوجوه بناء ما بقى على ما مضى، يعنى: إتمامه بقصد الاستحباب، لوقوع النية في محلها. ووجه ضعفه ظاهر، لأنه خلاف إطلاق دليل وجوبه بعد الوقت.

(١) بناء على المشهور من وجوب مطلق المقدمة، أما لو اعتبر في وجوب المقدمة قصد التوصل بها لم يجب الوضوء المذكور، كما أنه لو اعتبر نفس الإيصال توقف وجوبه على فعل الغاية الواجبة به.

(٢) وفي جامع المقاصد: «لا يخلو من قوة». لكن قال بعد ذلك:

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٠

الوجوب الوصفى والندب الغائى (١)، بأن يقول: أتوضأ الوضوء الواجب امتثالاً - للأمر به لقراءة القرآن. هذا ولكن الأقوى ان هذا الوضوء متصف بالوجوب والاستحباب معاً (٢)، ولا مانع من اجتماعهما (٣).

[مسألة (٣٤): إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر واستعمال الأزيد مضرًا، يجب عليه الوضوء كذلك]

(مسألة ٣٤): إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر واستعمال الأزيد مضرًا، يجب عليه الوضوء كذلك (٤)، و لو زاد عليه بطل (٥)، إلا أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزئ. وإذا زاد عليه جهلاً أو نسياناً لم يبطل، بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرًا

«و العمل على الأول» يعنى: الاستيناف الذى تقدم اختياره فى القواعد.

(١) يعنى: تكون الغاية المقصودة فى فعله امتثال الأمر الندبى.

(٢) فله أن يقصد الندب الوصفى أيضاً، بل ذلك من لوازم قصد الندب الغائى، لأن الأمر الندبى يمتنع أن يدعو إلى غير متعلقه، فلا بد أن يكون الوضوء مندوباً.

(٣) تقدم الكلام فيه فى فصل الغايات.

(٤) جمعاً بين حرمة الضرر وجوب الوضوء.

(٥) لحرمة من جهة الإضرار فيمتنع التعبد به. اللهم إلا أن يقال:

إن المقدار الزائد غير مقوم لغسل الوضوء، فحرمة لا توجب حرمة الوضوء العبادى ليبطل، فيكون المقام نظير جهر المرأة بالقراءة فى موضع يسمع صوتها الأجبنى، الذى اختار فيه بعض الأعيان الصحة مع بنائه على حرمة الاسماع (وفيه): أن هذا إنما يتم فيما لو كان الواجب مرتبة خاصة من الطبيعة، كما إذا وجب إعطاء مد واحد، فإنه إذا أعطى مدين جاز أن يكون

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩١

و توضأ جهلاً أو نسياناً، فإنه يمكن الحكم بطلانه (١)، لأنه مأمور واقعاً بالتيمم هناك، بخلاف ما نحن فيه.

[مسألة (٣٥): إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوؤه]

(مسألة ٣٥): إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوؤه (٢)، فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة، وإن ارتد فى أثناءه، ثم تاب قبل فوات الموالاة، لا يجب عليه الاستيناف (٣). نعم الأحوط أن يغسل بدنه من جهة الرطوبة التى كانت عليه حين الكفر. وعلى هذا إذا كان

ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل

الامتنال بأحدهما والآخر يكون حراماً، أما إذا كان الواجب صرف الوجود الصادق على القليل والكثير - كما فيما نحن فيه - فلا يمكن الامتنال بما هو حرام ولو ببعض مراتبه. وكذلك الحكم في جهر المرأة، وما ذكره بعض الأعيان ضعيف.

(١) قد تقدم منه في الشرط السابع من شرائط الوضوء الجزم بالصحة في مثل الفرض، وتقدم هناك توجيهها وتضعيف التعليل المذكور. مضافاً إلى أن مشروعية الوضوء في الفرض الأول لا تعم الوضوء المأتي به، لحرمة، فلا يكون صحيحاً، بل حكمه واقعاً تجديد الوضوء بالماء القليل الذي لا يضر استعماله، فمجرد المشروع لا توجب صحة الوضوء المأتي به مطلقاً.

(٢) كما في القواعد، وعن الخلاف، والذكرى، وغيرهما، وظاهر محكى كلامهم المفروغية عنه. وينبغي أن يكون كذلك، لأدلة حصر نواقض الوضوء بغيره، ولأنه مقتضى استصحاب الطهارة من الحدث، التي لا تنافيها نجاسة الكفر.

(٣) لإطلاق الأدلة البيانية القولية، فإن مقتضاها كون مجموع ما

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٢

المسح ثم تاب يشكل للمسح لنجاسة الرطوبة التي على يديه (١).

[مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت، إذا كان مفوّتاً لحقه، فتوضاً، يشكل الحكم بصحته]

(مسألة ٣٦): إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت، إذا كان مفوّتاً لحقه، فتوضاً، يشكل الحكم بصحته (٢)، وكذا الزوجة إذا كان وضوؤها مفوّتاً لحق الزوج (٣)،

وقع قبل الارتداد وبعده وضوءاً يترتب عليه الأثر. فلا وجه لإطلاق الإعادة لو حصل في الأثناء، كما في القواعد. ولذا قال في محكى جامع المقاصد: «والحق أنه إنما يعيد إذا جف البلل»، ونحوه ما عن الدروس، والذكرى.

(١) ولو قلنا بطهارتها بالتبعية كعرقه والوسخ الكائن على بدنه فلا إشكال.

(٢) فإن حرمة تفويت حق المولى وإن كان لا يقتضى حرمة الوضوء - بناء على أن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده - إلا أن عموم ما دل على وجوب إطاعة العبد لسيده يقتضى الحرمة، فيمتنع التعبد به.

اللهم إلا - أن يمنع العموم المذكور. نعم يمكن أن يقال: لا ريب في أن الوضوء تصرف عرفاً في بدنه المملوك لسيده، فلا يجوز إلا بإذنه. إلا أن يدعى قيام السيرة على التصرف المذكور ونحوه بلا إذن المولى.

(٣) إلا - أن الاشكال فيها ضعيف، ضرورة عدم كونها ملكاً للزوج، وعدم وجوب إطاعتها له، إلا في خصوص أداء حقه. وإطلاق بعض النصوص محمول عليه قطعاً، إذ لا - يظن من أحد الالتزام بوجوب إطاعته لو أمرها بعق عبيدها، أو تملك مالها، أو أكل طعام بعينه، أو غير ذلك مما لا يرتبط بحق الزوجية. نعم إذا كان مفوّتاً لحق الزوج ابتنى القول بالبطالان على اقتضاء الأمر بالضد النهى عن ضده.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٣

والأجير مع منع المستأجر (١)، وأمثال ذلك.

[مسألة ٣٧: إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء]

(مسألة ٣٧): إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء (٢)، إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبة

(١) أقول: منع المستأجر عن الوضوء لا يقتضى حرمة. نعم يقتضى حرمة تفويت الأجير لحقه، لأنه بغير إذنه، إلا أن اقتضائه لحرمة الوضوء مبنى على أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده. ولا فرق بين أن يكون مفاد الإجارة تملك عمل بعينه فى ذمة الأجير - كخياطة الثوب - أو تملك منفعة معينة - كمنفعة الخياطة - أو تملك تمام منفعته. نعم لو فرض كون الوضوء من المنافع المملوكة للمستأجر بعقد الإجارة - كما لو كثر وجود المرضى الذين لا يستطيعون الوضوء و يحتاجون إلى من يوضئهم، فاستأجره لذلك، فوضاً نفسه - كان الوضوء المذكور تصرفاً فى منفعة المستأجر بغير إذنه، فيحرم، و يبطل، لامتناع التقرب بما هو حرام.

(٢) إجماعاً، كما عن الخلاف، و المنتهى، و غيرهما، و عن التذكرة نفى معرفة الخلاف فيه إلا من مالک. و يشهد به. مضافاً إلى أنه مقتضى الاستصحاب - النصوص

كصحيح زرارة: «إذا نامت العين و الاذن و القلب و جب الوضوء. قلت: فان حرك إلى جنبه شىء و لم يعلم به؟ قال (ع): لا حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجىء من ذلك أمر يبين و إلا فإنه على يقين من وضوئه، و لا ينقض اليقين أبداً بالشك، و إنما ينقضه بيقين آخر» (١).

و

موثق بكير: «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضاً، و إياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» (٢).

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٤

مشتبه بالبول و لم يكن مستبرئاً، فإنه حينئذ يبنى على انها بول و أنه محدث (١)، و إذا شك فى الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث (٢). و الظن غير المعتبر كالشك فى المقامين (٣).

(١) للأخبار الدالة على ذلك، المتقدمة فى مبحث الاستبراء.

(٢) إجماعاً، كما عن المنتهى و غيره، بل عن المدارك أنه إجماع بين المسلمين، بل عن فوائد الأستراى عده من ضروريات الإسلام. و يقتضيه الاستصحاب المستفاد من النصوص، كذيل الصحيح المتقدم و غيره، كما هو محرر فى محله.

(٣) فان الشك الذى هو قوام الاستصحاب يراد منه خلاف اليقين، كما هو محرر فى محله. و تقديم الظن المعتبر على الاستصحاب إنما هو لحكومة أدلة اعتباره على دليل الاستصحاب، لأن دليل اعتباره يدل على كونه يقيناً تنزيلاً، فيكون رفع اليد به عن اليقين السابق من قبيل نقض اليقين باليقين، كما هو محرر فى محله.

و عن ظاهر البهائى فى الحبل المتين أن البناء على الوضوء فى المسألة الأولى مشروط بالظن الشخصى بعدم الحدث، فلو شك فى الحدث أو ظن به تطهر، لكن النصوص المتقدمة كالصريحة فى خلافه، بل

صحيح عبد الرحمن صريح فيه «قال للصادق (ع): أجد الريح فى بطنى حتى أظن أنها قد خرجت، فقال عليه السلام: ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح» (١).

مع أنه لا وجه ظاهر لتخصيص ذلك فى المسألة الأولى التى هى مورد النصوص المتقدمة، بل الأولى تخصيص الثانية بها، لخلوها عن مثل تلك النصوص.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٥

و إن علم الأمرين و شك في المتأخر منهما بنى على أنه محدث إذا جهل تاريخهما (١)،

(١) كما هو المشهور، كما عن جماعة. للشك في الشرط الموجب للشك في المشروط، الذي لا بد في نظر العقل من اليقين بحصوله، لقاعدة أن شغل الذمة يقيني يستدعي الفراغ يقيني.

و عن المعبر و جامع المقاصد التفصيل بين الجهل بالحال السابقة على الحالتين فكالمشهور، و بين صورة العلم بها فيؤخذ بضدها، و نسب إلى المشهور بين المتأخرين. للعلم بثبوت الضد و الشك في انتقاضه، فيستصحب. و لا يعارض باستصحاب نفس الحالة السابقة، للعلم بارتفاعها، و لا باستصحاب مثلها، للشك في ثبوته، لاحتمال تعاقب المتجانسين. فإذا كان متطهراً و علم بوقوع الحدث و الوضوء منه و جهل المتأخر منهما، فلاجل أنه يحتمل كون الوضوء متقدماً و واقعاً عقيب الطهارة، و يحتمل كونه متأخراً و رافعاً للحدث، فلم يتيقن حصول طهارة غير الأولى، فلا- مجال لاستصحابها، لعدم اليقين بالحدوث. و فيه ما عن شرح الدروس و غيره من المعارضة باستصحاب الطهارة المعلومة، حال الوضوء المجهول التاريخ، للشك في ارتفاعها.

و في قواعد العلامة و عن غيرها من كتبه التفصيل بين الجهل بالحال السابقة فكالمشهور، و بين العلم بها فيبنى عليها. و فيه: أنه إن كان الوجه فيه استصحاب نفس الحال السابقة فقد عرفت حصول اليقين بانتقاضها، و إن كان استصحاب الحال التي كانت حال الوضوء مثلاً، التي يحتمل اتحادها مع الحال السابقة- كما ذكره في شرح الدروس و غيره- فلو تمّ كان معارضاً باستصحاب ضد الحال السابقة، و لو بنى- كما عن المدارك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٦

أو جهل تاريخ الوضوء (١)، و أما إذا جهل تاريخ الحدث و علم تاريخ الوضوء بنى على بقاءه (٢). و لا يجرى استصحاب الحدث

بل حكى عن العلامة- على تخصيص كلامه بصورة كون كل من الحادثين المجهول تقدم كل منهما معلوم النقص لما قبله، كما لو علم كون الوضوء المعلوم رافعاً للحدث، و كون الحدث المعلوم رافعاً للطهارة، فمع العلم بالحال السابقة يخرج الفرض عن الشك إلى اليقين، إذ الحال السابقة إن كانت هي الحدث فالمتقدم هو الوضوء و المتأخر الحدث، و إن كانت هي الطهارة فبالعكس، و لا شك حينئذ، كما عن الذكري و المدارك الاعتراف به. اللهم إلا أن يكون مورد الكلام صورة احتمال حدوث وضوء آخر بعد الحدث المتأخر في الفرض الأول، و حدث آخر بعد الوضوء المتأخر في الفرض الثاني- كما قد يظهر من محكي المختلف، و اعترف به الوحيد في حاشية المدارك- فتخرج المسألة عن صورة الجهل بالتاريخ، و تدخل في مسألة الشك في الحدث بعد يقين الوضوء، أو في عكسها اللتين قد عرفت وجوب الرجوع فيهما إلى الاستصحاب إجماعاً.

هذا و الظاهر قصور أدلة الاستصحاب عن شمول مجهول التاريخ في الطرفين، ففي المقام يكون المرجع قاعدة الاشتغال ابتداء، كما تقدم في الاستدلال للمشهور، لا أنها المرجع بعد سقوط الاستصحاب في الطرفين من أجل المعارضة. و سيأتى بيان وجهه.

(١) يعني: و علم تاريخ الحدث، فيبنى على أنه محدث، إما لاستصحاب الحدث غير المعارض باستصحاب الطهارة- بناء على عدم جريان الأصل في مجهول التاريخ- أو لقاعدة الاشتغال بعد سقوط الاستصحاب في الطرفين للمعارضة، كما هو ظاهر المشهور.

(٢) يعني: بقاء الوضوء للاستصحاب، خلافاً لظاهر المشهور،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٧

حينئذ حتى يعارضه، لعدم اتصال الشك باليقين به (١)، حتى يحكم ببقائه. و الأمر في صورة جهلهما أو جهل تاريخ الوضوء

حيث لم يفرقوا بين معلوم التاريخ و مجهولة في جريان الاستصحاب.

(١) هذه شبهة ذكرها سيد المحققين الأعظم (قده) [١] في درسه الشريف على ما حكى، و اشتهرت بين من تأخر عنه. و ربما تقرب بأحد وجوه.

(الأول): ما ذكره الأستاذ- رحمه الله- في الكفاية من عدم إحراز كون رفع اليد عن اليقين في زمان الشك من نقض اليقين بالشك لاحتمال انفصاله عنه باليقين بوجود الضد، فيكون من نقض اليقين باليقين و قد تقرر في محله أن التمسك بعموم الدليل العام موقوف على إحراز عنوانه مثلاً إذا شككنا في الحدث في الساعة الثالثة من الزوال في الفرض المتقدم، فلم نبن على بقاءه، احتمال أن يكون من نقض اليقين باليقين بالطهارة، لاحتمال حصوله قبل الزوال الذي هو زمان اليقين بالطهارة. و فيه (أولاً): أنه مبني على سرية العلم إلى الخارج، إذ لو لم نقل بذلك- كما هو التحقيق من تقومه بالصور الذهنية لا غير- فلا يحتمل أن يكون رفع اليد عن مجهول التاريخ في زمان الشك من نقض اليقين باليقين، إذ لو لاحظنا الأزمنة الإجمالية من زمان اليقين بحدوثه إجمالاً إلى زمان الشك لم نجد فيها ما يحتمل أن يكون زمان يقين بارتفاعه، بل كلها أزمنة شك في بقاءه (و ثانياً):

أنه لو سلم ذلك جرى في استصحاب معلوم التاريخ أيضاً، فإن زمان اليقين بحدوث مجهول التاريخ مما يحتمل انطباقه على ما بعد زمان اليقين بحدوث معلوم التاريخ- كالساعة الثانية من الزوال في الفرض المتقدم- و حينئذ فيحتمل أن يكون رفع اليد عن معلوم التاريخ في زمان الشك في وجوده

[١] الميرزا الشيرازي الكبير.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٨

.....

من قبيل نقض اليقين باليقين. بل لو تمَّ ذلك لاقتضى المنع عن جريان الاستصحاب في أطراف العلم الإجمالي مطلقاً، و في الكلى في القسم الثاني، و فيما لو علم بارتفاع الحادث و تردد بين زمانين، كما لو علم بموت الزوج و تردد بين أن يكون في السنة الأولى و الثانية، فإنه يقال أيضاً: لا مجال لاستصحاب حياته في السنة الأولى، لاحتمال كون رفع اليد عن اليقين بحياته من نقض اليقين باليقين .. إلى غير ذلك من الموارد التي لا مجال للتأمل في جريان الاستصحاب فيها.

(الثاني): أن الظاهر من دليل الاستصحاب أن لو رجعنا القهقري من زمان الشك في وجود المستصحب إلى الأزمنة التفصيلية السابقة، فلا بد أن نعثر على زمان تفصيلي يعلم بوجود المستصحب فيه، و هذا المعنى غير حاصل في مجهول التاريخ، فإنا إذا فرضنا أن زيدا في الساعة الأولى من الزوال كان متطهراً، و علمنا بأنه أحدث إما في ساعة قبل الزوال أو في ساعة بعده، فإذا شككنا في أنه في الساعة الثالثة من الزوال محدث أو متطهر، و أردنا الرجوع إلى الأزمنة التفصيلية السابقة على الساعة الثالثة، لم نعثر على زمان يعلم فيه بالحدث إذ الساعة الثانية من الزوال يحتمل حدوث الحدث فيها، و الساعة الأولى يعلم بحصول الطهارة فيها (و فيه): أن دعوى ظهور أدلة الاستصحاب في اعتبار هذا المعنى في جريانه ممنوعة. مع أن لازمها أن لو تردد حدوث المستصحب بين زمانين و احتمال انعدامه في ثاني أزمنة حدوثه لم يجر الاستصحاب فيه، مثلاً إذا علمنا أن زيدا تطهر في إحدى الساعتين الأولى أو الثانية من الزوال، و احتمل حدثه في الساعة الثانية بعد الطهارة، يمتنع استصحاب الطهارة، لعدم زمان تفصيلي يعلم فيه بالطهارة و لا يظن إمكان الالتزام بذلك.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٤٩٩

.....

(الثالث): أن الظاهر من دليل الاستصحاب كون الشك الذى لا يجوز نقض اليقين به شكاً فى زمان واحد يشك فيه فى البقاء و الارتفاع معاً، و ليس الشك فى مجهول التاريخ كذلك، إذ الحدث فى المثال المتقدم مما لا يحتمل ارتفاعه فى الساعة الثالثة من الزوال و إنما يحتمل ارتفاعه فى الساعة الأولى منه لا غير، لأنه إن كان قد وجد قبل الزوال فقد ارتفع فى الساعة الأولى من الزوال، و إن كان قد وجد بعده فهو باق فى الساعة الثالثة من الزوال، فاحتمال البقاء فى زمان و احتمال الارتفاع فى زمان آخر.

و فيه: المنع من هذا الظهور، و لا قرينه عليه، بل قوام الاستصحاب الشك فى البقاء فى آن الاستصحاب، و هو حاصل. مع أنه لو تمّ لجرى فى معلوم التاريخ. فان الشك فى بقاء الطهارة فى الساعة الثالثة من الزوال ليس شكاً فى ارتفاعها فيها، بل إنما يحتمل ارتفاعها فى الثانية التى يحتمل حدوث الحدث فيها، و كذا أمثاله من موارد الشك فى حدوث الرفع فى زمان معين قبل زمان الشك فى البقاء، مما لا مجال للتأمل فى جريان الاستصحاب فيها.

(الرابع): أن قوام الاستصحاب أن يكون الشك فى امتداد المستصحب، و ليس هنا كذلك، فان الحدث المجهول التاريخ فى المقام إن كان سابقاً على الزوال فهو مرتفع، و لا امتداد له، و إن كان متأخراً عن الزوال فهو باق، فالشك فى الحقيقة فى التقدم و التأخر، لا فى الامتداد و عدمه. (و فيه): أنه لا ريب فى حصول الشك فى امتداد مجهول التاريخ و إن كان السبب فيه الشك فى التقدم و التأخر، و كون السبب ذلك لا يضر فى حصول شرط الاستصحاب و قوامه.

و هذه الوجوه ذكرها بعض الأعيان المحققين [١] فى درسه. و هناك

[١] الأستاذ الآغا ضياء الدين العراقى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٠

.....

وجه آخر ربما يستفاد من كلامه أيضاً، و هو أن اعتبار البقاء عرفاً الذى هو متعلق الشك فى الاستصحاب تابع للحدوث الذى هو متعلق اليقين، فان كان الحدث باعتبار الأزمنة التفصيلية فصدق البقاء عرفاً موقوف على ملاحظتها، و إن كان بلحاظ الأزمنة الإجمالية فصدق البقاء عرفاً لا بد أن يكون أيضاً بملاحظتها، فاختلاف زمانى اليقين و الشك بالإجمال و التفصيل مانع من صدق الشك فى البقاء عرفاً، لأن المفهوم من البقاء عرفاً امتداد الوجود فى الآتات المتصلة بآن الحدث - أعنى: الآن الثانى للحدث و الآن الثالث له .. و هكذا - فان كان آن الحدث مردداً بين آئين تفصيلين فالآن الثانى المتصل به لا بد أن يكون مردداً أيضاً بين آئين. و هكذا الآن الثالث المتصل بالآن الثانى، فبقاء الحدث المردد بين آئين لا بد أن يكون بلحاظ الآتات الإجمالية المتصلة بذلك الآن المردد كل واحد منها بين آئين، و إذا كان آن الحدث معيناً تفصيلاً فبقاء ذلك الحدث لا بد أن يكون بلحاظ الآتات التفصيلية المتصلة به، و لا يصح اعتباره بلحاظ الأزمنة الإجمالية، و حينئذ فإذا فرض كون الأثر الشرعى مترتباً على مجرد بقاء مجهول التاريخ و لو فى الزمان الإجمالى، كما لو قال الشارع الأقدس: إن وجد الحدث و بقى مدة طويلة أو قصيرة فعليك صدقة. فلا ريب فى صحة استصحابه و وجوب الصدقة. أما إذا كان الأثر لبقاء مجهول التاريخ فى خصوص الزمان التفصيلى فلا مجال لاستصحابه، لأن وجوده فى الزمان التفصيلى ليس بقاء لحدوثه الإجمالى، ليجرى فيه الاستصحاب، و حينئذ فاستصحابه بلحاظ الزمان التفصيلى يتوقف على تطبيق زمان الحدث على كل من الأزمنة التفصيلية، ثم يُستصحب بلحاظ كل واحد على تقدير انطباقه عليه، فإذا تردد حدوث الحدث بين زمانين و شك فى وجوده فى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠١

و إن كان كذلك (١)، إلا أن مقتضى شرطية الوضوء وجوب إحرازه (٢).

زمان ثالث لهما، فاستصحاب وجوده في الزمان الثالث لا يصح بلحاظ نفس الزمان المجمل المردد، بل بلحاظ تقدير انطباقه على كل من الزمانين ثم يستصحب حينئذ، فيقال: إن كان قد حدث في الزمان الأول فهو مشكوك البقاء الى الزمان الثالث، وإن كان قد حدث في الزمان الثاني فهو أيضاً مشكوك البقاء في الزمان الثالث، فإذا كان مشكوك البقاء على كل تقدير، كان محكوماً بالبقاء شرعاً كذلك، و مجهول التاريخ في المقام ليس كذلك، لأنه إن وجد قبل زمان معلوم التاريخ كان معلوم الارتفاع.

و كذا الحال في الحادثين المجهولين التاريخ، فإن كل واحد منهما لو فرض وجوده في أول الزمانين المردد وجودهما في كل منهما، كان معلوم الارتفاع أيضاً، فيمتنع جريان الاستصحاب فيهما بلحاظ الزمان التفصيلي. و مثلهما الحادث المردد بين زمانين، المعلوم الارتفاع على تقدير حدوثه في الزمان الأول، سواء احتمل بقاءه على تقدير حدوثه في الثاني أم علم بقاءه.

و كذا الحادث المردد حدوثه بين زمانين المعلوم الارتفاع على تقدير حدوثه في الزمان الثاني. و هذا التقريب لا يخلو من وجه. و لعله إليه يرجع بعض الوجوه المتقدمة. و لا بد من التأمل التام. و منه سبحانه نستمد العناية و به الاعتصام.

(١) يعني: لا يتصل فيه زمان الشك بزمان اليقين. لكن لا يتم ذلك بالنسبة إلى الحدث في صورة الجهل بتاريخ الوضوء، و لذا تقدم منه استصحاب الوضوء في صورة الجهل بتاريخ الحدث.

(٢) لحكم العقل بوجوب الفراغ اليقيني عند شغل الذمة اليقيني. هذا

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٢

و لكن الأحوط الوضوء في هذه الصورة أيضاً (٢).

[مسألة ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء (٢) من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر]

(مسألة ٣٨): من كان مأموراً بالوضوء (٢) من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر، فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت، و القضاء إن تذكر بعد الوقت و أما إذا كان مأموراً به من جهة الجهل بالحالة السابقة فنسيه و صلى يمكن أن يقال بصحة صلاته من باب قاعدة الفراغ. لكنه مشكل، فالأحوط الإعادة أو القضاء

بناء على كون المرجع قاعدة الاشتغال لا استصحاب الحدث في صورة العلم بتاريخ الحدث و الجهل بتاريخ الوضوء، و لكن هذا المبني غير ظاهر، لأن حكم العقل بالاشتغال يتوقف على عدم البيان من الشارع، و الاستصحاب بيان، فيكون وارداً على قاعدة الاشتغال (و دعوى): أنه يكفي في الرجوع الى حكم العقل بالاشتغال عدم البيان على نفى التكليف، و هو حاصل بمجرد الشك في الفراغ، بلا حاجة إلى ملاحظة الحال السابقة، فلا مجال للاستصحاب المثبت للتكليف، (مندفعه) بأن الظاهر أن حكم العقل المذكور يتوقف على عدم البيان على نفى التكليف و لا على ثبوته، لا مجرد عدم البيان على نفى - كما يظهر من شيخنا الأعظم (ره) في مباحث الاشتغال - ليتعين الرجوع في المقام إلى قاعدة الاشتغال. لا أقل من الشك في ذلك، فلا مجال لقاعدة الاشتغال.

(١) يعني: صورة الجهل بتاريخ الحدث و العلم بتاريخ الوضوء.

و الوجه في الاحتياط احتمال معارضة الاستصحاب في الطرفين و الرجوع الى قاعدة الاشتغال، الموجبة لتحصيل الطهارة.

(٢) أقول: من تيقن الحدث و شك في الطهارة، إما أن يبقى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٣

شاكاً إلى زمان الصلاة ملتفتاً إلى شكه. ولا ريب حينئذ في بطلان صلاته ظاهراً، عملاً بالاستصحاب. ولا مجال لقاعدة الفراغ بعد فعل الصلاة، إذ ليس موضوعها ما يعم صورة حدوث الشك قبل الصلاة واستمراره بعدها.

و إما أن يبقى شاكاً إلى ما بعد الصلاة، ولكنه يغفل عن شكه، وحكمه كالأول، إذ لا فرق بينهما في استمرار الشك من حين حدوثه قبل الصلاة إلى ما بعدها، ولا في جريان الاستصحاب لتحقيق أركانه وهما اليقين والشك، وإنما يفترقان في تنجز الاستصحاب وعدمه. حيث أن عدم التفات الثاني إلى كونه شاكاً مانع عن تنجز الاستصحاب في حقه.

و إما أن يغفل عن نفس المشكوك، فيذهب شكه بالمرّة لتوقف الشك على الالتفات. ولا ينبغي التأمل في عدم جريان الاستصحاب في حقه، لانتفاء موضوعه، وهو الشك، ومجرد كونه شاكاً على تقدير الالتفات غير كاف في جريانه، لأن ظاهر دليله اعتبار الشك الفعلي كاليقين، وكما لا- يكفي اليقين التقديرى لا يكفي الشك كذلك، وحينئذ فلا تكون صلاته حين وقوعها محكومة ظاهراً بالفساد، ولا بكونها في حال حدث ظاهرى أصلاً. وعلى هذا فلو التفت بعد الصلاة وشك كان شكه حادثاً بعد الصلاة مسبوقاً بالعدم، فتمكن دعوى جريان قاعدة الفراغ لإثبات صحة الصلاة، وتكون مقدمة على استصحاب الحدث الجارى حينئذ لولاها، إلا أن الظاهر من دليل القاعدة خصوص الشك الابتدائى بعد الفراغ، فلا تشمل صورة كون المكلف شاكاً قبل الفراغ، وإن زال شكه بالغفلة عن الواقع نعم لو احتمل بعد الفراغ أنه قد توضعاً بعد الشك جرت القاعدة حينئذ، لأن الشك في الصحة من هذه الجهة شك ابتدائى غير مسبوق بالمثل.

و الظاهر من عبارة المتن التعرض للصورة الثالثة، و حينئذ لا بد أن

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٤

.....

يحمل قوله: «بحسب الظاهر» على الحكم الظاهرى الناشئ من استصحاب الحدث الجارى بعد الفراغ، الذى هو المرجع بعد قصور قاعدة الفراغ عن الجريان. لكنه لا يتم بناء على ما يظهر منه فى ذيل المسألة السابقة من عدم جريان الاستصحاب المثبت للتكليف فى موارد جريان قاعدة الاشتغال.

و أما إذا كان جاهلاً- بالحال السابقة فصوره أيضاً ثلاث، و الحكم فيها كما سبق، لما سبق. و الاختلاف بينهما فى ثبوت الحكم الظاهرى فى الأول من جهة الاستصحاب و عدمه فى الثانى، لأن قاعدة الاشتغال ليست من الأحكام الظاهرية الشرعية، لا يصلح فارقاً بينهما فى الحكم، فإنه إذا فرض اختصاص أدلة قاعدة الفراغ بخصوص الشك الحادث بعد العمل، الذى لم يسبق له وجود و لو مماثلاً، يكون مقتضى قاعدة الاشتغال الجارية بعد العمل هو إعادة كمقتضى الاستصحاب. فما فى المتن من نفى الاشكال فى الأول و دعواه فى الثانى غير ظاهر.

نعم يفترقان فى أن مقتضى استصحاب الحدث فى الأول وجوب الفضاء لو التفت بعد خروج الوقت، و لا تصلح قاعدة الاشتغال لإثباته، لأنه حكم جديد غير الحكم الأول، فالمرجع فيه أصالة البراءة. اللهم إلا أن يرجع فى إثباته حينئذ إلى استصحاب وجوب الفعل الى ما بعد خروج الوقت، بناء على التحقيق من جريان الاستصحاب فى المقيد بالزمان، خلافاً لشيخنا الأعظم (ره) و غيره، بدعوى تعدد الموضوع لأن الفعل المقيد بزمان غير الفعل المقيد بغيره (وفيه): أنه يتم لو كان المرجع فى وحدة الموضوع المعتبرة فى صحة الاستصحاب هو الدليل، أما لو كان هو العرف فهما واحد، و لذا جرى استصحاب النجاسة إذا زال تغير الماء من قبل نفسه، و الفرق بينه و بين المقام غير ظاهر. أو أنه يرجع فى إثبات

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٥

فى هذه الصورة أيضاً. وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب الحالتين والشك فى المتقدم منهما (١).

[(مسألة ٣٩): إذا كان متوضئاً وتوضأ للتجديد و صلى، ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين]

(مسألة ٣٩): إذا كان متوضئاً وتوضأ للتجديد و صلى، ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين، و لم يعلم أيهما لا إشكال فى صحة صلاته، و لا يجب عليه الوضوء للصلوات الآتية أيضاً، بناء على ما هو الحق من أن التجديد إذا صادف الحدث صح (٢).

القضاء إلى أصالة عدم الإتيان بالواجب، بناء على أن المستفاد من دليل وجوب القضاء أن موضوعه مجرد عدم الإتيان بالواجب فى الوقت، و التعبير بالفوت فى بعض النصوص لا يوجب الاقتصار عليه لو سلم كون المراد منه عنواناً وجودياً يمتنع إحرازه بأصل العدم. فتأمل.

(١) يعلم حكمها مما سبق فى صور الجهل بالحال السابقة، إذ المرجع فيها قاعدة الاشتغال. ثم إن فرض الجهل هنا بالحالة السابقة فى قبال تعاقب الحالتين غير ظاهر التحقق.

(٢) كما تقدم فى فصل غايات الوضوء. لكن تقدم تقييده بصورة كون قصد الأمر التجديدى ليس على نحو التقييد. و عليه فنفى الإشكال فى صحة الصلاة ظاهر، لليقين بصحة أحد الوضوءين، فيرتفع به الحدث و تصح الصلاة، و يترتب عليه سائر الغايات. أما بناء على عدم ارتفاع الحدث بالتجديدى لو صادفه واقعاً، فالمحكى عن العلامة فى بعض كتبه و جامع المقاصد، و كثير من متأخري المتأخرين وجوب إعادتهما معاً، لعدم رفع الوضوء الثانى للحدث، و عدم إحراز صحة الأول، فالمرجع استصحاب الحدث الموجب لبطلان الصلاة. لكن المحكى عن المبسوط، و الجامع، و ابن حمزة، و القاضى: صحة الوضوء و الصلاة، مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٦.

و أما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاة الثانية صحيحة (١)، و أما الأولى فالأحوط إعادتها، و إن كان لا يبعد جريان قاعدة الفراغ فيها (٢).

أما صحة الأول فلقاعدة الفراغ - كما عن ابن طاوس (ره) - و لا تُعارض بمثلها فى الوضوء الثانى، لعدم الأثر العملى لصحة التجديدى، و إذا صح الوضوء صحت الصلاة، لأن صحتها من آثار صحته. قال فى محكى الذكري:

«و هو متجه. إلا أن يقال: اليقين حاصل بالترك و إن كان شاكاً فى موضوعه، بخلاف الشك بعد الفراغ، فإنه لا يقين فيه بوجه». و فيه: أن المانع من قاعدة الفراغ اليقين بالنقصان، لا مجرد اليقين، و قد تحقق فى مبحث الشبهة المحصورة أن أدلة الأصول لا تقصر فى نفسها عن شمول أطراف العلم، و إنما المانع عنها نفس العلم الموجب لتنجز الأثر العملى، فإذا فرض فى المقام عدم تنجز أثر عملى بالعلم الإجمالى كان تحكيم أدلة قاعدة الفراغ فى الوضوء الأول فى محله. مع أنه لو فرض تعارض القاعدة فى الوضوءين فلا مانع عن العمل بها فى نفس الصلاة، نظير الرجوع إلى استصحاب الطهارة، أو قاعدتها فى ملاقى أحد أطراف الشبهة المحصورة بعد تعارضهما فى نفس الأطراف. و هذا كله جار فيما لو قصد الأمر التجديدى فى الوضوء الثانى على نحو التقييد. فلاحظ.

(١) يعنى: بناء على أن الوضوء التجديدى رافع للحدث لو صادفه و لم يكن قصد التجديدى على نحو التقييد. و الوجه فى صحة الصلاة الثانية هو الوجه فى صحتها فى الفرض الأول بعينه.

(٢) كما عرفت تقريره فى الوضوء و الصلاة، و كان اللازم إجراؤها فى الوضوء لأنها أصل سببى.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٧.

[مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما]

(مسألة ٤٠): إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما (١)، يجب الوضوء للصلاة الآتية، لأنه يرجع إلى العلم بوضوء و حدث و الشك في التأخر منهما.
و أما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعدة الفراغ، بل هو الأظهر (٢).

[مسألة ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة]

(مسألة ٤١): إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلوات الآتية (٣)، و إعادة الصلاتين السابقتين (٤) إن كانا مختلفتين

(١) المحتمل كونه الأول، فيصح وضوءه الثاني و صلاته، و كونه الثاني، فينتقض به كل من وضوءيه و تبطل صلاته. و منه يظهر أن الوضوء الأول معلوم الانتقاض، و الثاني محتمل الانتقاض و عدمه، للجهل بتقدمه على الحدث و تأخره. و محل الكلام صورة الجهل بالتأخيرين معاً.

(٢) إذ لا معارض لها، فلا مانع من الأخذ بعموم دليلها.

(٣) للوجه المتقدم في المسألة السابقة.

(٤) بلا خلاف ظاهر، و في الجواهر: أنه مجمع عليه. للعلم الإجمالي بفساد إحدى الصلاتين، المانع من الرجوع الى الأصول المفردة، كاستصحابي الوضوء الى تمام الصلاة، أو قاعدتي الفراغ في الصلاتين، فيجب الاحتياط بفعلهما معاً.
هذا و مقتضى إطلاق الأصحاب عدم الفرق بين كون الصلاتين أدائيتين و قضائيتين و مختلفتين. و ربما يدعى في الأخيرتين وجوب إعادة الأدائية فقط لقاعدة الاشتغال، الموجبة لانحلال العلم الإجمالي، المصحح للرجوع في القضائية إلى قاعدة الشك بعد خروج الوقت (و فيه): أن قاعدة الشك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٨

في العدد، و إلا يكفي صلاة واحدة بقصد ما في الذمة (١) جهراً إذا كانتا جهريتين، و إخفاتاً إذا كانتا إخفائيتين، و مخيراً بين الجهر و الإخفات إذا كانتا مختلفتين (٢)، و الأحوط في هذه الصورة إعادة كليهما.

بعد خروج الوقت أن كانت متكفلة لإلغاء الشك في الصحة كإلغاء الشك في الوجود، لأن موضوعها الشك في الوجود الصحيح، و مفادها إلغاء الشك في كل من القيد و المقيد - أعني الشك في الوجود و الشك في الصحة - كانت في رتبة قاعدة الفراغ، و حينئذ فتسقط كقاعدة الفراغ الجارية في القضائية بمعارضتهما معاً بقاعدة الفراغ الجارية في الأدائية، و المرجع في الصلاتين أصالة عدم الإتيان، أو أصالة بقاء التكليف بهما. و إن لم تكن متكفلة لإلغاء الشك في أصل الوجود الصحيح من غير جهة الشك في الصحة - كما هو الظاهر - لم يكن لها مجرى في المقام، إذ لا شك في الوجود الصحيح بالنسبة إلى القضائية إلا من جهة الشك في الصحة، فالمتعين الرجوع في كل من القضائية و الأدائية إلى قاعدة الفراغ، و بعد التعارض و التساقط يرجع إلى الأصول المنجزة.

(١) لحصول القطع بالفراغ بها، للقطع بانطباق المعلوم بالإجمال عليها.

(٢) على المشهور.

لمرفوع الحسين بن سعيد الأهوازي، المروى عن محاسن البرقي: «سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل نسي صلاة من الصلوات لا يدرى

أيتها هي؟ قال (ع): يصلى ثلاثاً و أربعاً و ركعتين فان كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلى أربعاً، و إن كانت المغرب أو الغداة فقد صلى» (١)

، و نحوه مرسل على بن أسباط عن غير واحد من

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٠٩

[(مسألة ٤٢): إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما]

(مسألة ٤٢): إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافلة، ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما، فالحال على منوال الواجبين (١)، لكن هنا يستحب الإعادة، إذ الفرض كونهما نافلة. و أما إذا كان في الصورة المفروضة إحدى الصلاتين واجبة، و الأخرى نافلة، فيمكن أن يقال بجريان قاعدة الفراغ في الواجبة، و عدم معارضتها بجريانها في النافلة أيضاً، لأنه لا يلزم من إجرائها فيهما طرح تكليف منجز. إلا أن الأقوى عدم جريانها، للعلم الإجمالي (٢)، فيجب إعادة الواجبة. و يستحب إعادة النافلة.

أصحابنا

«١»، لكنه خال عن الذيل، بناء على انجبار سندهما بالعمل بهما و إمكان التعدى عن موردهما، و لا سيما الأول منهما، المشتمل على الذيل الذى هو كالتعليل إلى المقام، كما هو غير بعيد. خلافاً لما عن الشيخ - رحمه الله - و الحلبي و ابن زهرة و الحلبي و ابن سعيد من عدم كفاية الواحدة المرددة، اقتصاراً فى النص على مورده. لكنه غير ظاهر، و إن كان هو الأحوط، كما فى المتن.

(١) من الوضوء للصلوات الآتية لقاعدة الاشتغال، و إعادة الصلاتين للعلم بفساد إحداهما، إلا مع اتفاقهما فتكفى واحدة. (٢) فإنه مانع من جريان الأصول النافية للتكليف، إما لأنه يوجب قصور أدلتها عن شمول أطرافه - كما قيل - أو لأن جريان الأصل النافى للتكليف فى أطرافه ترخيص فى محتمل المعصية - كما اشتهر التعليل بذلك فى كلماتهم - أو لأنه موجب للتضاد و نقض الغرض من جعل الحكم الواقعي كما هو التحقيق، و عليه يبتنى المنع من جريان قاعدة الفراغ فى الفرض

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٠

.....

المذكور فى صدر المسألة. و كذا الحال فى الفرض الثانى، و هو ما إذا كانت إحدى الصلاتين فريضة، و الأخرى نافلة. و كذا كل مورد كان المعلوم بالإجمال مما يترتب عليه أثر عملى فى كل واحد من أطرافه، سواء كان لزومياً أم غير لزومياً. و عليه بنى المصنف - رحمه الله - فى جملة من الفروع المذكورة فى المقام فى هذه المسألة و غيرها. لكن كان المناسب له جعل الفرعين المذكورين فى هذه المسألة من باب واحد، مع أنه - رحمه الله - جزم فى الفرع الأول بعدم جريان الأصول، و لم يستوضح ذلك فى الفرع الثانى. و كان الأولى العكس لأن أحد الطرفين فى الفرع الثانى لزومى، فيمكن دعوى كون جريان الأصل فيه ترخيصاً فى المعصية، بخلاف الفرع الأول، فإنه لا مجال لتوهم ذلك فى جريان الأصل فى كل من أطرافه.

و كيف كان فمحصل هذا المبنى أن العلم الإجمالى إذا تعلق بما له أثر عملى على كل حال امتنع جريان الأصل فى أطرافه، لأنه لما

كان طريقاً إلى مؤداة امتنع جعل الحكم الظاهري على خلافه، كما يقرر ذلك في امتناع الردع عن العمل بالعلم التفصيلي، ولا فرق في الأثر العملي بين اللزومي وغيره، لاشتراكهما في امتناع جعل الحكم على خلافهما من جهة لزوم نقض الغرض و التناقض. وعلى هذا المبني إذا علم بوجوب شيء واستحباب آخر لم تجر قاعدة الحل في نفى وجوب الأول، وكذا سائر القواعد النافية للتكليف، للزوم المحذور المذكور. وكذا إذا علم بحرمة شيء أو استحباب آخر أو كراهته. وكذا لا تجرى قاعدة قبح العقاب بلا بيان، لأن العلم الإجمالي بيان على الواقع مصحح للعقاب على مخالفته. نعم إذا علم بوجوب شيء أو استحبابه يمكن أن يقال بأن الطلب في الجملة معلوم، و كونه على وجه اللزوم غير معلوم، فيكون من باب الأقل والأكثر، لا من باب مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١١

[(مسألة ٤٣): إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاة و حدث و لا يعلم أيهما المقدم]

(مسألة ٤٣): إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاة و حدث و لا يعلم أيهما المقدم، و أن المقدم هي الصلاة حتى تكون صحيحة، أو الحدث حتى تكون باطلة، الأقوى صحة الصلاة، لقاعدة الفراغ، خصوصاً إذا كان تاريخ الصلاة معلوماً، لجريان استصحاب بقاء الطهارة أيضاً إلى ما بعد الصلاة (١).

المتباينين، فلا مانع من جريان الأصل في الزائد، و هو اللزوم المحتمل، لأنه غير معلوم، بخلاف الفرض السابق. نعم إذا كان العلم الإجمالي لا يقتضي وجوب الموافقة القطعية يجوز جريان الأصل النافي للوجوب، كقاعدة قبح العقاب بلا بيان، و لا يعارضها الأصل الجارى في نفى الاستحباب، مثل استصحاب عدم الاستحباب، لأنه يسقط بالمعارضة مع نظيره الجارى في نفى الوجوب في الرتبة السابقة، و ليس لها معارض في ربتها. لكن هذا المبني ضعيف - كما حقق في محله - و قد تقدم التعرض لذلك في أحكام النجاسات.

(١) فان الواجب إذا كان هو الصلاة حال الطهارة، فإذا علم زمان الصلاة و شك في حصول الطهارة حينئذ فاستصحاب الطهارة إلى زمان آخر الصلاة يثبت به الواجب، و هو الصلاة حال الطهارة، و لا يعارض بأصالة عدم الصلاة إلى آخر زمان الطهارة، لتنتفى الصلاة حال الطهارة، لأن الشك في المقام ليس في استمرار عدم الصلاة و عدم استمراره، و كون المفروض أن زمان حصول الصلاة معلوم، و إنما الشك في أمر آخر، و هو وقوع الحدث قبلها أو بعدها، وهذا لا يرتبط بالشك في الاستمرار، و إنما هو أمر آخر لا يثبت الاستصحاب، إذ ليس من شأنه إلا إثبات الاستمرار و الامتداد عند الشك فيه.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٢

[(مسألة ٤٤): إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه]

(مسألة ٤٤): إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستحبابي، فالظاهر الحكم بصحة وضوئه (١)، لقاعدة الفراغ، و لا تعارض بجريانها في الجزء الاستحبابي، لأنه لا أثر لها بالنسبة إليه. و نظير ذلك ما إذا توضأ وضوءاً لقراءة القرآن، و توضأ في وقت آخر وضوءاً للصلاة الواجبة، ثم علم بطلان أحد الوضوءين، فان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الصلاة، و لا تعارض بجريانها في القراءة أيضاً، لعدم أثر لها بالنسبة إليها.

هذا مضافاً إلى إمكان تأتى الوجه الخامس من وجوه المنع من جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ المتقدمة في المسألة السابعة و

الثلاثين، و إن كانت هذه المسألة غير تلك المسألة، فإن موضوع هذه المسألة ما إذا كان حادثان يجهل تقدم أحدهما على الآخر، و كان الأثر الشرعى مترتباً على عدم أحدهما فى زمان الآخر، و تلك المسألة موضوعها الحادثان المجهول تقدم أحدهما على الآخر، و كان الأثر الشرعى مترتباً على بقاء أحدهما. و نظير المقام ما إذا علم تاريخ موت الموروث و شك فى تاريخ موت الوارث، فإن استصحاب حياة الوارث إلى زمان موت الموروث جار، بخلاف استصحاب عدم موت الموروث الى زمان موت الوارث، فإنه لا يجرى و لا يعارضه.

(١) و لا- ينافى ما تقدم من أن العلم الإجمالى مانع من جريان الأصول و لو لم يلزم ترخيص فى المعصية، فإن ذلك يختص بما إذا كان متعلقاً بأثر عملى، أعنى: ما يكون مقتضياً للفعل أو الترك، و لو على نحو الاقتضاء الاستحبابى. و منه يظهر أنه لو توضعاً لقراءة القرآن و قبل أن يقرأ علم إجمالاً بفساد وضوئه أو فساد وضوء تقدم منه لصلاة فريضة حاضرة، لا مجال مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٣

[مسألة ٤٥]: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء

(مسألة ٤٥): إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء، فإن لم تفت الموالاة رجع و تدارك و أتى بما بعده (١). و أما إن شك فى ذلك، فاما أن يكون بعد الفراغ، أو فى الأثناء فإن كان فى الأثناء رجع و أتى به (٢).

لجريان قاعدة الفراغ فى وضوء الفريضة، للعلم الإجمالى بالأثر العملى على كل حال، بإطلاق المتن فى ذيل المسألة غير ظاهر، و كأن الإطلاق غير مراد. ثم إن الظاهر من الفرض الذى جعله نظيراً للمقام صورة ما إذا وقع الوضوء الثانى بعد الحدث - كما هو ظاهر - و لذا احتيج فى تصحيح الصلاة الواقعة بعد الوضوء الثانى إلى قاعدة الفراغ، إذ لو لا ذلك كانت الصلاة صحيحة قطعاً، فلا مجال لتوهم بعض المحشّين.

(١) و عن الذكى: أنه مذهب الأصحاب، و عن شرح المفاتيح:

أنه إجماعى. و تقتضيه الأخبار المتقدمة فى شرطية الترتيب و الموالاة، و ما فى ذيل

صحيح زرارة الآتى: «و إن تيقنت أنك لم تتم وضوءك فأعد على ما تركت يقيناً حتى تأتى على الوضوء»

. أما أصل الرجوع فى الجملة فينبغى أن يكون ضرورياً، ضرورة أن فوات الجزء يوجب فوات الكل.

(٢) بلا خلاف، كما عن المدارك، و الحقائق، و المفاتيح، بل عن شرحى الدروس و المفاتيح دعوى الإجماع، بل عن ثانيهما نقله عن جماعة.

لصحيح زرارة عن أبى جعفر (ع): «إذا كنت قاعداً على وضوئك، فلم تدر أ غسلت ذراعيك أو لا، فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمي الله، ما دمت فى حال الوضوء، فإذا قمت عن الوضوء و فرغت منه و قد صرت فى حال أخرى فى الصلاة أو فى غيرها، فشككت فى بعض ما سمي الله مما أوجب الله عليك فيه وضوءك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٤

.....

لا شىء عليك فيه ..» (١).

نعم يعارضه

موثق ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله (ع): «إذا شككت فى شىء من الوضوء و قد دخلت فى غيره فليس شكك بشىء، إنما الشك

إذا كنت في شيء لم تجزه» «٢».

لا سيما مع اعتضاده بعموم ما دل على إلغاء الشك بعد التجاوز،

كصحيح زرارة: «إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» «٣»

، ونحوه صحيح إسماعيل ابن جابر

«٤». وهذا التعارض مبنى على رجوع الضمير في

«غيره»

إلى الشيء، لأنه متبوع، لا إلى الوضوء، لأنه تابع، و جهة التبعية و المتبوعيه أولى عرفاً بالملاحظة من جهة القرب و البعد، كما لا يخفى على من لاحظ النظائر. و الجمع العرفي بين الموثق و الصحيح يكون بحمل الصحيح على الاستحباب. لكن الإجماع المتقدم مما يأبى ذلك، فيتعين حمله على بعض المحامل، مثل أن تجعل كلمة «من» في قوله (ع):

«من الوضوء»

على البيانية دون التبعية، و إرجاع الضمير في قوله (ع):

«في غيره»

إلى الوضوء لا إلى الشيء.

فإن قلت: قوله (ع) في ذيل الموثق:

«إنما الشك ..»

يتمتع أن يراد منه خصوص الشك في شيء من الوضوء، لمنافاته لإطلاق الشيء في قوله (ع):

«إذا كنت في شيء»

، بل عليه كان اللازم أن يقال إذا كنت في وضوء لم تجزه، و إرادة مطلق الشك في شيء من كل عمل يوجب منافاة منطوقه لقاعدة التجاوز المسلمة في غير الوضوء، لدلالته على

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الركوع حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٥

.....

لزوم الاعتناء بالشك ما دام في العمل، و هو مناف لقاعدة التجاوز، فيتعين إرجاع الضمير في

«غيره»

إلى الشيء، لا إلى الوضوء، لتكون الشرطية الأولى من صغريات قاعدة التجاوز المشار إليها بمفهوم الحصر في الذيل، و يكون مفاد منطوق الحصر قاعدة الشك في المحل، فترجع المعارضة بين الموثق و الصحيح.

قلت: يمكن حمل الشرطية في صدر الموثق بعد إرجاع ضمير

«غيره»

إلى الوضوء على مجرد ثبوت الجزاء عند ثبوت الشرط، من دون تعرض لانتفائه عند الانتفاء، وحينئذ يكون الحصر في الذيل بلحاظ إطلاق مفهومه الموافق لمنطوق الشرطية، لا- بلحاظ إطلاق منطوقه، بل يكون منطوقه مهماً، فلا ينافي قاعدة التجاوز الثابتة في غير الوضوء، ولا تكون الشرطية الأولى على هذا منافية للصحيح، لأن المنافاة موقوفة على ثبوت المفهوم لها والمفروض عدمه. وبالجملة: يمكن حمل الشرطية في الصدر على مجرد قاعدة الفراغ التي هي مفاد مفهوم الحصر في الذيل أيضاً، ولا يكون للشرطية مفهوم، ولا لمنطوق الحصر إطلاق، فلا يكون الموثق حينئذ منافياً للصحيح المتقدم، ولا لما دل على قاعدة التجاوز في غير المقام. أو يجعل ذيل الموثق ناظراً إلى قاعدتي التجاوز والشك في المحل مع رفع التنافي بين صدره وذيله، بالالتزام بأن الوضوء في نظر الشارع عمل واحد، لا يتحقق التجاوز عن بعض أجزائه إلا بالتجاوز عنه بتمامه.

والمسوخ لا يرتكب هذه المحامل في الموثق- مع أنها خلاف الظاهر- الإجماع المتقدم على عدم العمل بظاهره. كما أنه يبقى إشكال آخر وهو أن مقتضى إطلاق مفهوم الذيل في الموثق عدم الاعتناء بالشك في جزء من غسل الوجه بعد الفراغ منه والدخول في

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٦

وبما بعده (١) وإن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه مثلاً أو في جزء منه (٢). وإن كان بعد الفراغ في غير الجزء الأخير بنى على الصحة، لقاعدة الفراغ (٣).

غسل اليد مع أن مقتضى ذيل الصحيح وجوب الاعتناء به. ويندفع بوجوب تقييد الإطلاق المذكور بالصحيح المتقدم.

(١) لما دل على اعتبار الترتيب.

(٢) إجماعاً. لإطلاق الصحيح.

(٣) المعول عليها عندهم، بل استفاض نقل الإجماع عليها أو تواتر و تقتضيها كثير من النصوص، كصحيح زرارة المتقدم

و،

خبر ابن مسلم: «كل ما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكراً فامضه و لا إعادة عليك فيه» (١).

و

الآخر له: «كل ما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (٢).

و

موثق بكير: «قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ.

قال (ع): هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (٣)

و غيرها.

المعتزدة بالسيرة القطعية، وبناء العقلاء. نعم الاشكال فيما يتحقق به الفراغ في المقام، فالمحكي عن جماعة تحققه بفعل الجزء الأخير إذا كان الشك في غيره، وإن لم يدخل في شيء آخر، و عن الروضة والمدارك الإجماع عليه و عن مجمع البرهان وغيره نسبته إلى ظاهر الأصحاب. و يقتضيه ظاهر خبري ابن مسلم

و موثق بكير

. نعم قد يعارضهما ما في صحيح زرارة المتقدم من

قوله (ع): «فاذا قمت من الوضوء و فرغت و صرت في حال أخرى ..»

و كذا ما في

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الخلل في الصلاة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٧

.....

صدر

موثق ابن يعفور من قوله (ع): «و دخلت في غيره».

لكن يوهن الأول ما في صدر الصحيح من

قوله عليه السلام: «إذا كنت قاعداً على وضوئك

.. (إلى قوله عليه السلام):

ما دمت في حال الوضوء

«، فإنه موجب لظهور الذيل في كونه تصريحاً بمفهوم الصدر، ولا يعارض باحتمال كون الصدر تصريحاً بمفهوم الذيل، فإنه خلاف الأصل. و لذا اشتهر أن التصرف في الذيل أولى من التصرف في الصدر، لأن مأنوسية الذهن به توجب حمل الذيل عليه مهما أمكن. مع أن الظاهر أن قوله عليه السلام:

«و فرغت»

تفسير للقيام من الوضوء، كما أن القعود على الوضوء المذكور في صدر الرواية يراد منه الاشتغال بالوضوء، وقوله عليه السلام: «حال أخرى»

يعنى: غير حال الوضوء، فالمدار في عدم الاعتناء بالشك أن يكون في حال غير حال الوضوء. و يوهن الثاني - مضافاً إلى ما عرفت من عدم احتمال المفهوم للشرطية المذكورة - ما في ذيله من الحصر، الظاهر في كونه بمنزلة الكبرى له، و حيث أن الموضوع في الحصر مجرد التجاوز المساوق للفراغ، يكون العمل عليه. هذا و لو سلم عدم الترجيح المذكور فلا أقل من الاجمال، الموجب للرجوع إلى إطلاق النصوص المتقدمة، المقتضية للاكتفاء بمجرد الفراغ.

و مما ذكرنا يظهر أن

قول الصادق عليه السلام! في من شك في غسل عضو من أعضاء الغسل: «فان دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شيء عليه» (١)

محمول على غير ظاهره من عدم إرادة المفهوم للشرطية، إذ لا- يعتبر في قاعدة الفراغ في الغسل الدخول في الصلاة إجماعاً. فتأمل جيداً.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٨

و كذا إن كان الشك في الجزء الأخير إن كان بعد الدخول في عمل آخر (١)، أو كان بعد ما جلس طويلاً، أو كان بعد القيام عن محل الوضوء، و إن كان بعد ذلك أتى به إن لم تفت الموالاة، و إلا استأنف.

(١) أقول: قد عرفت أنه لا- يعتبر في إجراء قاعدة الشك بعد الفراغ أكثر من تحقق الفراغ، وقد عرفت تحققه بفعل الجزء الأخير إذا كان الشك في وجود ما قبله. وإنما الإشكال في ما يتحقق به إذا كان الشك في الجزء الأخير، والمختار في الجواهر تحققه بأحد أمرين. الأول: اشتغاله بفعل آخر وانتقاله إلى حال أخرى و لو بطول الجلوس، والثاني: حصول اليقين له بالفراغ آنأ ما. فإذا لم يحصل كل منهما وجب فعل المشكوك.

و شيخنا الأعظم- رحمه الله- في طهارته أنكر الاكتفاء بالثاني، إذ الوجه فيه إن كان هو حجية نفس اليقين بعد زواله فلا دليل عليها، و ما دل على عدم جواز نقض اليقين بالشك مختص باليقين بالحدوث و الشك في البقاء، فلا يشمل اليقين الزائل بالشك، الراجع إلى قاعدة الشك السارى. و إن كان ظهور حال المتيقن في مطابقة يقينه للواقع، فلا دليل أيضاً على حجية الظهور المذكور إلا في مورد الشك بعد الفراغ، و إثبات الفراغ بمجرد اليقين الزائل غير ظاهر الوجه.

أقول: إن ثبت اعتبار عنوان الفراغ في جريان قاعدة الفراغ- كما هو ظاهر النصوص على ما تقدم- فالمراد به إما الفراغ الحقيقي، أو الادعائي أو البنائي. و الأول موجب لسقوط القاعدة عن الحجية، إذ مهما شك في الجزء فقد شك في الفراغ الحقيقي، فلا يمكن التمسك بها لإثباته.

و الثاني مما لا يمكن الالتزام به، لتحقيقه بفعل معظم الأجزاء، و لا ريب

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥١٩

.....

في عدم جريان القاعدة حينئذ، فإنه خلاف الصحيح المتقدم. فلا بد أن يكون المراد الأخير الحاصل بمجرد انتهاء العمل لاعتقاد تمامه. و ليس ذلك للبناء على حجية اليقين بعد زواله، أو على حجية ظهور حال المتيقن كى يطالب بالدليل على ذلك، بل هو تعبد بالدليل الدال على إلغاء الشك بعد الفراغ بعد وجوب حمل الفراغ فيه على ما ذكر. و على هذا فالقيام و طول الجلوس و الاشتغال بما يضاد الوضوء مما لا- دخل لها في تحقق الفراغ، الذى هو تمام موضوع إلغاء الشك، و إنما هى دخيلة فى إحرازه فقط، فإذا أحرز بطريق آخر وجب ترتيب الحكم عليه.

نعم لو بنى فى إثبات وجود المشكوك على التمسك بقاعدة التجاوز، كان لاعتبار الدخول فى الغير المضاد عرفاً للوضوء من قيام أو عمل آخر وجه. إلا أنه خلاف المفروض من التمسك بقاعدة الفراغ. مع أن التحقيق عدم الاكتفاء فى تحقق التجاوز الذى هو موضوع قاعدة التجاوز بالدخول فى المضاد للمشكوك، إذ لا ترتيب شرعى بينهما، فالإكتفاء به موقوف على الإكتفاء بالتجاوز العادى، الذى هو خلاف التحقيق.

و بالجملة: الفراغ بأى معنى أخذ لا يتوقف على الدخول فى الغير أو القيام أو نحوهما، بل هى متوقفة عليه، فيقال: فرغت فقامت. و لا يقال:

قامت ففرغت. فكيف يصح اعتبارها فيه؟. و يوضح ما ذكرنا امتناع التفكيك بين الفراغ بالإضافة إلى غير الجزء الأخير و بينه بالإضافة إليه، و من المعلوم أن تحقق الفراغ فى الأول بفعل الجزء الأخير ليس لخصوصية فيه، و إلا- لتعذر الفراغ فى الثانى، فلا- تجرى فيه القاعدة أصلاً، بل لتحقيق الفراغ بنظر الفاعل، فلا بد أن يكون كذلك بالإضافة إلى الجزء الأخير أيضاً.

و كذا الحال لو بنى على الجمود على ما فى النصوص من المضى، و كون

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٠

[مسألة ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك]

(مسألة ٤٦): لا اعتبار بشك كثير الشك (١)، سواء كان في الأجزاء، أو في الشرائط أو الموانع

الشك بعد العمل، أو بعد الجواز، فإنه أيضاً يمتنع إرادة المفهوم الحقيقي من الأمور المذكورة أو الادعائي، فيتعين إرادة البنائي. وعلى هذا فالأمور المذكورة في المتن غير كافية في جريان القاعدة، إلا- إذا أحرز بها الفراغ البنائي، كما أن فقدانها لا يمنع من جريانها، إذا أحرز الفراغ البنائي من طريق آخر. ومن ذلك يظهر الاشكال فيما ذكره في الجواهر من تحقق الفراغ بأحد أمرين، فإنه إن رجع الأول إلى الثاني فهما أمر واحد، وإلا فتحققه بالأول غير ظاهر.

(١) كما عن الحل في السرائر، وجماعه من المتأخرين، كالشهيدين و المحقق الثاني، و السيد في المدارك، و غيرهم. و يستدل له بما ورد في إلغاء شك كثير الشك في الصلاة،

كصحيح ابن مسلم: «إذا كثر عليك السهو فامض في صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (١)

و ما

في مصحح زارة و أبي بصير: «لا- تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم في الوهم، و لا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك. ثم قال (ع): إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (٢).

و

صحيح ابن سنان: «ذكرت لأبي عبد الله (ع) رجلاً مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل. فقال أبو عبد الله (ع) و أى عقل له و هو يطيع الشيطان؟ فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل في الصلاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل في الصلاة حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢١

[مسألة ٤٧: التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه]

(مسألة ٤٧): التيمم الذى هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه

فقال (ع): سله هذا الذى يأتية من أى شىء هو؟ فإنه يقول لك:

من عمل الشيطان» (١)

، و قريب منها غيرها.

و مورد الجميع عدا صحيح ابن سنان هو الصلاة، و التعدى منها إلى الوضوء غير ظاهر، و كونه من توابع الصلاة و شرائطها غير كاف في ذلك.

و أما التعليل فالإلتزام به على إطلاقه مشكل. مضافاً الى أنه إنما يقتضى التعدى لو أحرز كون الشك من الشيطان، و ما تضمنته النصوص من أن كثرة الشك في الصلاة من الشيطان لا يقتضى أن تكون كثرة الشك في غيرها من الأفعال من الشيطان. و بالجملة:

الذى يستفاد من التعليل عموم الحكم لكل شك علم أنه من الشيطان، لا عموم الحكم لكثرة الشك مطلقاً. ثم إن إحراز كون الشك من الشيطان موكول إلى ما هو المرتكز عند المتشعبة على ما يظهر من الصحيح وخبر الواسطى الآتى. ومنه يظهر الإشكال فى الصحيح الأخير أيضاً، لا سيما مع عدم ظهور له فى المقام، لقرب حمله على الوسواس الذى لا إشكال فى عدم الاعتناء به.

و أما ما قد يظهر من

خبر الواسطى: «أغسل وجهي ثم أغسل يدي فيشككني الشيطان أني لم أغسل ذراعي و يدي. قال (ع): إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد» (٢)

من وجوب الإعادة فى الجملة مع إحراز كون الشك من الشيطان، فلا مجال للعمل به فى قبال ما عرفت. ولعل مورد الوسواس، فيكون به وارداً مورد التنبيه على ما يرتفع به الوسواس.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٢

فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء (١)، وكذا الغسل و التيمم بدله، بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه و عدمه، فمع التجاوز تجرى قاعدة التجاوز، وإن كان فى الأثناء، مثلاً إذا شك بعد الشروع فى مسح الجبهة فى أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما، وكذا إذا شك بعد الشروع فى الطرف الأيمن فى الغسل أنه غسل رأسه أم لا لا يعتنى به. لكن الأحوط إلحاق المذكورات أيضاً بالوضوء.

[(مسألة ٤٨): إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل]

(مسألة ٤٨): إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل، أو مسح فى موضع الغسل، أو غسل فى موضع المسح، ولكن شك فى أنه هل كان هناك مسوغ لذلك من جيرة أو ضرورة أو تقيه أو لا، بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى الظاهر الصحة، حملاً للفعل على الصحة، لقاعدة الفراغ أو

(١) لعدم الدليل عليه، واختصاص صحيح زرارة المتقدم بالوضوء، ولا إجماع على الإلحاق ليعول عليه، و مجرد البدلية عن الوضوء لا توجب الإلحاق به قطعاً، فعموم ما دل على عدم الاعتناء بالشك فى وجود الشيء بعد التجاوز عنه، كما فى صحيح زرارة عن أبى عبد الله (ع): «يا زرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت فى غيره فشكك ليس بشيء» ، و

صحيح إسماعيل: «كل شيء شك فيه مما جاوزه و دخل فى غيره فليمض عليه» (١) محكم. و خصوص مورد هما - أعنى: الصلاة - لا يوجب اختصاصهما بها لأن خصوص المورد لا يخصص الوارد، و إلا لزم الاقتصار على خصوص ما ذكر فى السؤال دون غيره من موارد الشك فى الجزء الصلاة، و قد

(١) تقدم ذكرهما فى مسألة: ٤٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٣

غيرها. وكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد و لم يعلم أنه من جهة وجود المسوغ أو لا، والأحوط الإعادة في الجميع (١).

[(مسألة ٤٩): إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله]

(مسألة ٤٩): إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله، ولكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا، بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً، الظاهر عدم جريان قاعدة الفراغ، فيجب الإتيان به، لأن مورد القاعدة ما إذا علم كونه

ادعى في الجواهر أنها قاعدة محكمة في الصلاة وغيرها من الحج والعمرة وغيرهما. ومنه يظهر الحال في الغسل والتيمم بدلا عنه، وإن ادعى شيخنا الأعظم في طهارته الشهرة المحققة على الإلحاق في الأول، إذ هي غير كافية فيه، لا سيما وأن شيخنا في الجواهر ادعى عدم العثور على القائل به عدا الفاضل في الرياض، وأن منشأ الوهم في دعوى الشهرة ما في بعض عبارات الأصحاب- كالمحقق وغيره- من ذكر لفظ الطهارة الشاملة للوضوء وغيره مع أن الظاهر إرادة الوضوء منه لذكرهم ذلك في بابه، وإن كان ما ذكره- رحمه الله- لا يخلو من خدش، فراجع طهارة شيخنا الأعظم رحمه الله.

(١) لاحتمال اختصاص قاعدة الفراغ بالشك في صحة الموظف و فساده فارغاً عن كونه موظفاً، فلا تعم صورة الشك في الصحة، للشك في كون المأتي به موظفاً كما في الأمثلة المذكورة، ولازمة عدم جريانها فيما لو علم أنه صلى تماماً و لم يعلم أنه كان حاضراً أو مسافراً، لكن الاحتمال المذكور منفي بإطلاق الأدلة المتقدمة، أو لاحتمال انصراف أدلتها عما لو كان الشك في الصحة ناشئاً عن الشك في توظيف المأتي به الناشئ عن طروء العناوين الثانوية، فهي وإن عمت صورة كون الشك في توظيفه، لكنها تختص بالتوظيف الناشئ عن مقتضى العناوين الأولية، فلو توضعاً و شك في صحة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٤

بانياً على إتمام العمل و عازماً عليه، إلا أنه شاك في إتيان الجزء الفلاني أم لا (١)، و في المفروض لا يعلم ذلك. و بعبارة أخرى: مورد القاعدة صورة احتمال عروض النسيان. لا احتمال العدول عن القصد.

[(مسألة ٥٠): إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء، وجب الفحص]

(مسألة ٥٠): إذا شك في وجود (٢) الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء، وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه، إن لم يكن مسبوقاً بالوجود، وإلا وجب تحصيل اليقين، ولا يكفي الظن. وإن شك بعد الفراغ في أنه كان موجوداً أم لا بنى على عدمه (٣)، و يصح وضوؤه. وكذا إذا تيقن أنه كان موجوداً و شك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا. نعم في الحاجب الذي قد يصل الماء تحته و قد لا يصل

وضوئه من جهة احتمال حرمة الوضوء عليه لرمد و نحوه جرت قاعدة الفراغ، ولكنها لا تجرى في مثل الفروض المذكورة في هذه المسألة، وهذا الاحتمال أيضاً لا يعول عليه في قبالات الإطلاق. نعم إذا كان الشك في الصحة ناشئاً من الشك في أصل التوظيف، كما لو صلى و شك في أن صلاته كانت قبل الوقت أو بعد دخوله، لم تجر القاعدة، لخروجه عن مورد أدلتها.

(١) قد عرفت اختصاص القاعدة بصورة تحقق الفراغ البنائي، و لم يُحرز في الفرض.

(٢) تقدم الكلام في هذه المسألة في غسل الوجه، و في الثالث من شرائط الوضوء. فراجع.

(٣) لقاعدة الفراغ فيه و في ما بعده.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٥

إذا علم أنه لم يكن ملتفتاً إليه حين الغسل، ولكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا، يشكل جريان قاعدة الفراغ فيه (١)، فلا يترك الاحتياط بالإعادة. وكذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه و شك في كونه موجوداً حال الوضوء أو طراً بعده، فإنه يبنى على الصحة، إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتاً إليه، فإن الأحوط الإعادة حينئذ.

[(مسألة ٥١): إذا علم بوجود مانع، و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة]

(مسألة ٥١): إذا علم بوجود مانع، و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبنى على الصحة لقاعدة الفراغ، إلا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء، فالأحوط الإعادة حينئذ (٢).

[(مسألة ٥٢): إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا]

(مسألة ٥٢): إذا كان محل وضوئه من بدنه نجساً فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا، يبنى على بقاء النجاسة (٣) فيجب غسله لما يأتي من الأعمال، و أما وضوؤه فمحكوم بالصحة

- (١) قد تقدم في المسألة الحادية عشرة من فصل الماء المشكوك ضعف هذا الاشكال، لا سيما بملاحظة حسن الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت. قال (ع): حوله من مكانه و قال في الوضوء: تدره، فان نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة» (١).
- (٢) للإشكال المتقدم، الذي أشرنا إلى ضعفه.
- (٣) للاستصحاب. و لا ينافيه قاعدة الفراغ الجارية في الوضوء،

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٦

عملاً بقاعدة الفراغ، إلا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهارة و النجاسة (١). وكذا لو كان عالماً بنجاسة الماء الذي توضأ منه سابقاً على الوضوء، و يشك في أنه طهره بالاتصال بالكر أو بالمطر أم لا- (٢)، فان وضوءه محكوم بالصحة، و الماء محكوم بالنجاسة. و يجب عليه غسل كل ما لاقاه (٣)، وكذا في الفرض الأول، يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين الوضوء أو لاقى محل التوضؤ مع الرطوبة (٤).

[(مسألة ٥٣): إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها]

(مسألة ٥٣): إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها (٥)، لكنه محكوم ببقاء حدثه (٦)، فيجب عليه

لاختصاص نظرها بحيثية صحة الوضوء، فلا تصلح لإثبات طهارة الأعضاء بلحاظ جميع الآثار الأجنبية عن صحة الوضوء، مثل صحة الصلاة، و التفكيك بينهما جائز قطعاً. كما أن العلم الإجمالي بكذب أحد الأصلين من القاعدة و الاستصحاب لا يقدح في جريانهما، لأنه لا يلزم من جريانهما معاً مخالفة عملية، كما حرر في محله.

- (١) للإشكال المتقدم.
 - (٢) الكلام فيه كما قبله.
 - (٣) عملاً بالاستصحاب.
 - (٤) لنجاسة الماء بمقتضى استصحاب نجاسة الأعضاء، فينجس كل ما يلاقيه.
 - (٥) لقاعدة الفراغ الجارية فيها.
 - (٦) لاستصحاب بقاء الحدث، الذى لا يعارضه قاعدة الفراغ فى الصلاة، لما عرفت.
- مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٧
- الوضوء للصلوات الآتية، و لو كان الشك فى أثناء الصلاة وجب الاستئناف بعد الوضوء (١). و الأحوط الإتمام مع تلك الحالة (٢)، ثم الإعادة بعد الوضوء.

[مسألة (٥٤): إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً، ثم تبدل يقينه بالشك، يبنى على الصحة]

(مسألة ٥٤): إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً، ثم تبدل يقينه بالشك، يبنى على الصحة عملاً بقاعدة الفراغ، و لا يضرها اليقين بالبطالان بعد تبدله بالشك. و لو تيقن بالصحة ثم شك فيها فأولى بجريان القاعدة.

[مسألة (٥٥): إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى، أو شك فى ذلك]

(مسألة ٥٥): إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى، أو شك فى ذلك، فأتى به و تمم الوضوء، ثم علم

- (١) فإن قاعدة الفراغ و إن اقتضت صحة الأجزاء التى فرغ منها، إلا أنها لما لم تصلح لإثبات الطهارة بلحاظ الغايات التى لم يدخل فيها لم يكن لبقية الصلاة مصحح.
- (٢) لاحتمال جريان قاعدة التجاوز لإثبات الوضوء قبل الدخول فى الصلاة، بناء على أن الشرط نفس الوضوء. فيكون نظير الأذان و الإقامة مما له محل معين، يكون الشك فيه فى أثناء الصلاة شكاً بعد التجاوز. و لكن المبنى المذكور ضعيف، و ان كان قد يساعده ظاهر الآية الشريفة: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا..) «١»، إلا أنه خلاف ظاهر قولهم (ع): «لا صلاة إلا بطهور» «٢» وغيره، الظاهر فى اعتبار الطهارة فى الصلاة فتكون من الشروط المقارنة لأجزاء الصلاة، ليس لها محل معين يصدق التجاوز عنه، فهى نظير الاستقبال و الستر.

(١) المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٨

أنه كان غسله، يحتمل الحكم بطلان الوضوء، من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد. لكن الأقوى صحته، لأن الغسل الثانية مستحبة على الأقوى، حتى فى اليد اليسرى، فهذه الغسل كانت مأموراً بها فى الواقع، فهى محسوبة من الغسل المستحبة، و لا يضرها نية الوجوب (١). لكن الأحوط إعادة الوضوء، لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانية فى استحبابها (٢).

هذا ولو كان آتياً بالغسل الثانية المستحبة و صارت هذه ثالثة تعين البطلان، لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد.

[فصل في أحكام الجبائر]

إشارة

فصل في أحكام الجبائر و هي الألواح الموضوعه على الكسر (٣)، و الخرق،

(١) لأنه من قبيل الاشتباه في التطبيق، فهو في الحقيقة ناو للأمر الواقعي المتعلق بالغسل، الذي يعتقد أنه على سبيل الوجوب، و تخلف الاعتقاد لا- يوجب فساد العبادة، كما تقدمت الإشارة إليه في فصل الغايات. و منه يظهر أنه لو كان ناوياً للوجوب على سبيل التقييد أشكل الحال، كما سبق.

(٢) هذا الاحتمال و إن كان ضعيفاً جداً، لكفاية القصد الإجمالي - كما في سائر المقامات - إلا أنه منشأ لحسن الاحتياط. و كان الأولى أن يجعل منشأ الاحتياط احتمال أن يكون الامتثال على وجه التقييد، كما عرفت و الله سبحانه أعلم، و له الحمد أولاً و آخرأً. ٤ ذى الحجة ١٣٤٨.

فصل في الجبائر

(٣) ظاهر غير واحد أنها في الأصل مختصة بالكسر - كما تساعده

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٢٩

و الأدوية الموضوعه على الجروح و القروح و الدمايل. فالجرح و نحوه إما مكشوف أو مجبور، و على التقديرين إما في موضع الغسل أو في موضع المسح، ثم إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن. فإن أمكن ذلك بلا مشقة و لو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جيرة أو وضعه في الماء حتى يصل إليه، بشرط أن يكون المحل و الجيرة طاهرين، أو أمكن تطهيرهما وجب ذلك (١). و إن لم

المادة - و تعميمها لما يوضع على القروح و الجروح توسع من الفقهاء - كما قيل - لعدم الفرق بينهما في الحكم. و قد يشير إلى التوسع صحيح ابن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام: «عن الكسير تكون عليه الجبائر، أو تكون به الجراحة، كيف يصنع بالوضوء، و عند غسل الجنابة، و غسل الجمعة؟ فقال (ع): يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر، و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله، و لا ينزع الجبائر و يعث بجراحته» (١). و الأمر سهل.

(١) أما أصل الوجوب في الجملة فلا إشكال فيه و لا خلاف، فإنه مقتضى ما دل على وجوب الوضوء التام، و قصور أدله بدلية غيره عن شمول الفرض. مضافاً إلى

صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع): «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح عليها إذا توضأ. فقال (ع): ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة، و إن كان لا يؤذيه الماء فليتنزع الخرقة ثم ليغسلها قال: و سألته عن الجرح كيف اصنع به؟ قال: اغسل ما حوله» (٢).

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٠

.....

و

موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «فى الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء، فلا يقدر أن يحله لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟ قال (ع): إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء، و يضع موضع الجبر فى الماء حتى يصل الماء إلى جلده» (١).
و أما التخيير بين النزع و الغسل و بين تكرار الماء و بين الرمس فهو المحكى عن ظاهر جماعه، و عن المدارك نفى الخلاف فى التخيير بين الأولين و عن الحدايق ظاهر الإجماع عليه، بل فى طهارة شيخنا الأعظم - رحمه الله - نفى الخلاف و الاشكال فى التخيير بين الثلاثة. و هو فى محله، بناء على ما عرفت من عدم اعتبار الجريان فى مفهوم الغسل و الاكتفاء فيه بمجرد الغلبة و الاستيلاء، لحصول ذلك فى الجميع، و كذا بناء على اعتبار الجريان فيه إذا كان يحصل بالتكرار و الوضع فى الماء. نعم يشكل بناء على اعتباره فيه مع عدم حصوله بهما. بل يشكل أيضاً بناء على اعتبار الترتيب فى أجزاء العضو، لعدم حصوله غالباً إلا بالنزع. و يشهد له ما فى صحيح الحلبي عن أبي عبد الله (ع): «و إن كان لا يؤذيه الماء فلينزعه الخرقه ثم ليغسلها»
و هو ظاهر محكى التذكرة: «الجائر إن أمكن نزعها نزعت واجبا و غسل ما تحتها إن أمكن، و إن لم يمكن و أمكن إيصال الماء الى ما تحتها بأن يكرره عليه أو يغمره فى الماء وجب»، و فى الذخيرة احتمل أن يقال:
ان الغسل المستفاد من الأدلة عرفاً ما كان خالياً عن الحائل، و إلا لزم جواز الاكتفاء به، و ان أمكن النزع، و الظاهر أنهم لا يقولون به. الا أن يقال: هذا مستثنى بالإجماع انتهى. و يقتضى ظاهر هذه العبارة أن وجوب النزع مع الإمكان إجماعى، لكن بقرينة ما قبل هذه العبارة يكون ظاهراً

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣١

يمكن - إما لضرر الماء (١)، أو للنجاسة و عدم إمكان التطهير (٢)،

الإجماع على عدم الاجتزاء بالغمس عند إمكان النزع، و التكرار مع عدم النزع، و هو مخالف لما تقدم من كلمات الجماعة. و كيف كان فالظاهر تحقق مفهوم الغسل بمجرد غلبة الماء على المحل و لو فى حال وجود الحائل، فإطلاق ما دل على الاجتزاء بالغسل محكم. و الصحيح المذكور لا يقوى على تقييده، لاحتمال كون الأمر فيه للإرشاد إلى التخلص عن بلل الخرقه و الا فمن البعيد جداً أن يكون ذو الجبيرة أشد حكماً من غيره. نعم إذا كان الغسل مع الحائل إما بالتكرار أو بالغمس فلا بد فيه من الاحتفاظ بالترتيب المعبر بين أجزاء العضو الأعلى فالأعلى - على ما تقدم فى الوضوء الارتماسى - فلو لم يمكن تعيين النزع.

(١) كما نص عليه فى صحيح الحلبي

و غيره.

(٢) عن المدارك: أنه لا خلاف فيه. و لعله ظاهر ما عن جامع المقاصد و كشف اللثام. نعم احتمل الأخير اختصاص الحكم بصورة تضاعف النجاسة. و كيف كان فان تم إجماع فهو، و إلا فالحاقه بصورة لزوم الضرر مشكل، لقصور نصوص الباب عن شموله، إذ مورد بعضها خصوص صورة حصول الضرر بإيصال الماء إلى المحل، كصحيح الحلبي المتقدم

، و ظاهر

خبر كليب الأسدى قال (ع) فيه: «إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباثره» (١)

، و ظاهر الآخر خصوص صورة عدم القدرة على إيصاله من وراء الجبيرة مع الضرر بنزعها كصحيح ابن الحجاج المتقدم

و خبر عبد الأعلى الوارد فى المראה

«٢»، و حسن الوشاء الوارد فى الدواء

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٢

أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة و لا رفعها (١) - فان

المطلى على يد الرجل

قال (ع): «نعم يمسح عليه و يجزيه» (١).

نعم قد يستفاد من

مصحيح ابن سنان «عن الجرح كيف يصنع به صاحبه؟

قال (ع): يغسل ما حوله» (٢)

و نحوه ذيل صحيح الحلبي من جهة غلبة نجاسة الجرح

، فالسؤال عنه ينصرف إلى السؤال عن نجاسته. لكن لا يظهر منه أن المانع من الوضوء الاختيارى هو جهة النجاسة، بل من القريب أن يكون هو لزوم الضرر من استعمال الماء، المانع ذلك من تطهير المحل و الوضوء التام. و حمله على أن السؤال من جهة النجاسة، التى لا يمكن رفعها من جهة دوام نبع الدم، لا- من جهة الضرر، لا قرينة عليه، لا أقل من إجمال الجهة المسؤول عنها المانع من صحة الاستدلال على ما نحن فيه. و لا- مجال للتمسك بترك الاستفصال على عموم الحكم، لأن ترك الاستفصال إنما يقتضى العموم الأحوال مع تعيين الجهة المسؤول عنها، لا أنه يقتضى عموم الحكم فى الجواب لجميع الجهات التى يمكن أن يكون السؤال بلحاظها، فما لم تكن قرينة على تعيين الجهة يكون الكلام مجملاً. و أما مجرد اعتبار طهارة محال الوضوء فلو تمّ أوجب تعذر الطهارة المائية، لا صحة وضوء الجبيرة، إلا بناء على تمامية قاعدة الميسور فى المقام. و كذا لو لزم من إيصال الماء تضاعف النجاسة الذى تقدم عن كشف اللثام المفروغية عن ثبوت الحكم فيه. فإذا العمد فى جريان الحكم فى المقام دعوى نفى الخلاف، و قاعدة الميسور، و الاعتماد على الأولى محل تأمل، و سيأتى إن شاء الله الإشكال فى القاعدة.

(١) كما عرفت وجهه.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٣

كان مكشوفاً يجب غسل أطرافه (١) و وضع خرقة طاهرة عليه و المسح عليها مع الرطوبة (٢). و إن أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك إن لم يمكن غسله - كما هو المفروض - و إن لم يمكن وضع الخرقة أيضاً اقتصر على غسل أطرافه.

(١) بلا خلاف ولا إشكال.

(٢) المحكى عن جماعة - بل في جامع المقاصد في مبحث التيمم نسبته إلى نص الأصحاب - الاكتفاء في الجرح المكشوف بغسل ما حوله، وفي المدارك: «ينبغي القطع بذلك». لظاهر مصحح ابن سنان المتقدم

، ومثله ما في ذيل صحيح الحلبي

. وفي التذكرة، والدروس، والمعتبر، وعن النهاية وغيرها: وجوب مسحه. وعلله في محكى النهاية بأنه أحد الواجبين ولتضمن الغسل إياه فلا يسقط بتعذر أصله. وأشكل عليه بما لا يخفى، إذ كونه أحد الواجبين لا يقتضى بدليته عن الآخر، وتضمن الغسل إياه ممنوع، لما عرفت من تباين الغسل والمسح مفهوماً وخارجاً، وإنما بينهما عموم من وجه مورداً، وهذا المقدار غير كاف في اقتضاء قاعدة الميسور وجوب المسح عند تعذر الغسل لو تمت. نعم قد يستفاد ذلك من فحوى ما دل على وجوب مسح الجيرة إذا تعذر غسل البشرة. لكن قد يوهنها ما في صحيح الحلبي

من الأمر بالمسح على الجيرة في صدره، والسكوت عن المسح على الجرح في ذيله، وكون مورده صورة إيذاء الماء لا ينافي ذلك، لأن الظاهر منه الإيذاء بنحو الغسل لا مطلقاً. إلا أن يقال:

الإيذاء من جهة الغسل يمنع من إمكان تطهير الجرح، فلا يمكن المسح عليه، فيكون مورد السؤال صورة امتناع المسح، فلا تدل الرواية على عدم وجوبه. بل إطلاق قوله:

«يؤذيه الماء»

أنه يؤذيه ولو بنحو المسح

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٤

لكن الأحوط ضم التيمم إليه (١). وإن كان في موضع المسح ولم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة طاهرة،

بل بناء على أصالة الاحتياط في المقام يكون مقتضاها الوجوب.

ثم على القول به لو تعذر ذلك فهل يجب وضع جيرة عليه والمسح عليها؟ قولان، والأوفق بظاهر الخبرين السابقين - بناء على حملهما على صورة تعذر المسح على البشرة - هو عدم حيث لم يتعرض فيهما لذلك.

واستفادته من الأمر بالمسح على الجيرة غير ظاهرة، لأن موضوعه الجيرة الموضوعية، فهي من قبيل شرط الوجوب لا الواجب. نعم بناء على إهمال الخبرين التعرض لهذه الجهة، بل كونهما في مقام نفى غسل الجرح نفسه وإن وجب مسحه، فإذا تعذر يتعين وضع الجيرة، والمسح عليها، لأصالة الاحتياط، بناء على كون المقام من قبيل الشك في المحصل، كما تقدم في أوائل الوضوء تقريبه.

ثم إن الظاهر من المتن أن المكشوف من القرع والجرح والكسر كلها بحكم واحد، وعن شرح الدروس: أن الأصحاب ألحقوا الكسر المجرد عن الجيرة أيضاً بالجرح في الحكم. وكذا كل داء في العضو لا يمكن بسببه إيصال الماء إليه. انتهى ونحوه كلام غيره. ولكن استفادة ذلك من النص الوارد في الجرح محل تأمل.

(١) لاحتمال خروج الفرض عن مورد النصوص، لأن حكم الجيرة مورده الجيرة المضطر إليها لا مطلق الخرقة الملفوفة على العضو، فيتعين فيه التيمم. لكن هذا الاحتياط ضعيف جداً، لأن الصحيحين كالصريحين في الجرح المكشوف، وغاية ما يناقش فيهما عدم ظهورهما في الاجتزاء بذلك بل لا بد من مسح الجرح إن أمكن، فإن لم يمكن مسح على الخرقة، ولا

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٥

والمسح عليها بنداوة (١)، وإن لم يمكن سقط، وضم إليه التيمم (٢)، وإن كان مجبوراً وجب غسل أطرافه (٣) مع مراعاة الشرائط،

و المسح على الجبيرة (٤) إن كانت طاهرة، أو أمكن

يحتمل فيهما أن يكون حكمه التيمم.

(١) كأنه لما دل على وجوب المسح على الجبيرة في موضع المسح،

كخبر عبد الأعلى مولى آل سام عن أبي عبد الله (ع): «عثرت فانقطع ظفري، فجعلت على إصبعي مرارة، كيف أصنع بالوضوء؟ قال عليه السلام يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل، قال الله تعالى (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) امسح عليه» (١). لكن مورده صورة وجود الجبيرة، فلا يدل على وجوب وضعها. والاجتزاء بالوضوء في المقام يتوقف على تمامية قاعدة الميسور، ولا إجماع، لتحقق الخلاف.

(٢) احتياطاً لما عرفت، لخروج الفرض عن مورد النصوص - كما عرفت - فالاحتياط هنا في محله، بل الاجتزاء بالتيمم فيه أولى من الاجتزاء بالوضوء. وهذا بخلاف الجرح في موضع الغسل، كما عرفت.

(٣) بلا خلاف ولا إشكال.

(٤) على المشهور، بل عن المختلف، والمعتبر، والمنتهى، والتذكرة، وغيرها: الإجماع عليه. للنصوص كصحيح الحلبي، وخبر كليب الأسدي في الكسير

، المتقدمين، ونحوهما غيرهما. ولا ينافيها ما في صحيح ابن الحجاج المتقدم، حيث لم يتعرض فيه للمسح على الجبيرة، لإمكان حمله على كون المتكلم (ع) في مقام لفي توهم وجوب غسل البشرة، كما هو ظاهر سياقه كما لا ينافيه ما في ذيل الصحيح الأول ومصحح ابن سنان، من الأمر

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٦

تطهيرها، وإن كان في موضع الغسل. والظاهر عدم تعين المسح حينئذ (١)، فيجوز الغسل أيضاً.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - إيران، اول، ١٤١٦ هـ ق

مستمسك العروة الوثقى؛ ج ٢، ص: ٥٣٦

بغسل ما حول الجرح

، لظهوره في الجرح المكشوف، ولا سيما بملاحظة جمعهما في كلام واحد في الصحيح، واختلاف عبارة السؤال فيهما، حيث ذكر وضع الجبيرة في السؤال عن القرحة، ولم يذكر في السؤال عن الجرح وإنما سأل عنه نفسه فدل ذلك على اختلاف المسؤول عنه، ولذا جعل الصحيح المذكور في الجواهر كالصريح في المكشوف. ومنه يظهر ضعف ما عن ظاهر الصدوق من التخيير بين المسح على الجبيرة والاكتفاء بغسل ما حولها.

(١) كما عن ظاهر الشهيدين. ويحتمل أن يكون المراد من المسح مجرد إيصال البلل ولو لم يكن بإمرار اليد ليكون مسحاً، ولا بنحو الغلبة والجريان ليكون غسلًا، كما هو محتمل جماعة، ولم يستبعده شيخنا الأعظم (ره) ويحتمل أن يكون المراد الغسل، كما عن نهاية الأحكام، وكشف اللثام، وعن شرح المفاتيح للوحيد تنزيل النصوص والفتاوى عليه. وكأن وجه الأخير دعوى ظهور النصوص

فى مجرد بدلية الجبيرة عن البشرة، فكما يجب غسل البشرة يجب غسل الجبيرة. و وجه ما قبله دعوى ظهور النصوص فى مجرد لزوم إيصال البلل إلى الجبيرة، كما يستفاد من

قول السائل فى صحيح الحلبي: «و يمسح عليها إذا توضأ»

، فإن الارتكاز العرفي الموجب للسؤال عن أجزاء المسح إنما يناسب كون المراد منه مجرد إيصال البلل من دون دخل خصوصية إمرار اليد فيه. و وجه ما قبلهما دعوى كون الأمر وارداً مورد توهم الحضر، فلا يدل إلا على الرخصة فى الاكتفاء بالمسح عن الغسل الثابت بمقتضى بدلية الجبيرة عن البشرة. لكن الجميع - كما

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٧

و الأحوط إجراء الماء عليها مع الإمكان بإمرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح (١). و لا يلزم أن يكون المسح بنداوة الوضوء إذا كان فى موضع الغسل (٢). و يلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيرة (٣). و لا يكفى مجرد النداءة،

ترى غير ظاهر. لمنع الأول، فإن ظاهر النصوص بدلية المسح على الجبيرة عن غسل البشرة، فالبدلية قائمة بأمرين لا بأمر واحد. و لمنع الثانى أيضاً لمنع كون مقتضى الارتكاز بدلية الجبيرة، فإنها أمر أجنبى عن البدن، و لو كان الارتكاز يقتضى ذلك كان المناسب السؤال عن بدلية غسلها، لا مجرد وصول البلل إليها، و لا خصوص مسحها، فالموجب للسؤال ليس هو الارتكاز، بل أمر آخر. و لمنع الثالث أيضاً، فإن الأمر و إن كان للرخصة و لا-جزاء، لكنه فى مقابل غسل البشرة، لا-غسل الجبيرة فالبناء على ما يقتضيه ظاهر النصوص و الفتوى - و هو اعتبار خصوص المسح - متعين. و كون لازم ذلك المنع عن الوضوء الارتماسى، لانتفاء المسح فيه غير قاذح.

(١) جمعاً بين الاحتمالات المتقدمة.

(٢) للإطلاق.

(٣) كما عن الخلاف، و المعتبر، و نهاية الأحكام، و التذكرة، و غيرها و عن الحدائق أنه المشهور. لكن عن الذكرى انه استشكله لصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها. و فيه: أنه و إن سلم ذلك، إلا- أن مناسبة الحكم للموضوع تقتضى بالاستيعاب، فإن منصرف النص كون المسح على كل جزء من الجبيرة بدلاً عما تحته من البشرة، كما لعله ظاهر جداً. و لأجل ذلك يلزم القول باعتبار كونه من الأعلى فالأعلى. ثم إن الظاهر من أخبار

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٨

نعم لا يلزم المدافعة بإيصال الماء إلى الخلل و الفُرَج (١). بل يكفى صدق الاستيعاب عرفاً. هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة و المسح على البشرة، و إلا- فالأحوط تعينه، بل لا يخلو عن قوة (٢) إذا لم يمكن غسله، كما هو المفروض. و الأحوط الجمع بين المسح على الجبيرة و على المحل أيضاً بعد رفعها. و إن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو المانع آخر، فإن أمكن وضع خرقة طاهرة عليها و مسحها يجب ذلك (٣)، و إن لم يمكن ذلك أيضاً فالأحوط الجمع بين الإتمام بالاقتصار على غسل الأطراف و التيمم.

المسح هو المسح بالماء، فلا بد من صدق الماء على ما يمسح به- كما أشار إليه فى الجواهر- و لا يكفى مجرد النداءة فى اليد.

(١) للزوم الهرج، الكاشف عدمه عن عدمه.

(٢) لأنه أقرب إلى الواجب الاختيارى، فيكون هو الميسور الواجب نعم قد ينافى ذلك إطلاق النص و الفتوى. إلا أن يمنع إطلاق

الأول، لظهور صحيح ابن الحجاج فى من لا يستطيع نزع الجبيرة

، و قرب دعوى ظهور صحيح الحلبي

فى من يؤذيه الماء و لو بنحو المسح، و خبر كليب
 محتمل لكل منهما. و كذا إطلاق الفتوى، لما قيل من أن مسألة الجبيرة مفروضة فى كلام أكثرهم فى صورة تعذر نزع الجبيرة. و
 حينئذ فإن تمت قاعدة الميسور تعين الاكتفاء بمسح البشرة، و إلا وجب المسح على كل من البشرة و الجبيرة، للعلم الإجمالى بوجوب
 مسح إحداهما. لكن لو قيل بوجوب مسح البشرة كفى مجرد إمساسها بالبلل و إن لم يصدق المسح، لأنه الذى تقتضيه قاعدة الميسور.
 (٣) كما عن ظاهر العلامة و الشهيدين، و عن المدارك أنه لا خلاف
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٣٩

[(مسألة ١): إذا كانت الجبيرة فى موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة]

(مسألة ١): إذا كانت الجبيرة فى موضع المسح، و لم يمكن رفعها و المسح على البشرة، لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى
 المحل، هل يتعين ذلك أو يتعين المسح على الجبيرة؟
 وجهان (١)، و لا يترك الاحتياط بالجمع.

فيه. و كأن الوجه فيه أن المسح على الجبيرة لما كان بدلا عن غسل البشرة وجب تحصيله و لو بوضع خرقة طاهرة، فإن وجود الجبيرة و
 إن كان شرطاً لوجوب المسح لكنه حاصل بالفرض، فكما يجب تطهيرها لو أمكن كذلك يجب وضع الخرقة الطاهرة، فهما واجبان
 على التخيير من باب المقدمة، لتوقف مسح الجبيرة الواجب على أحدهما. هذا إذا كان وضع الخرقة على نحو تعد جزءاً من الجبيرة،
 ليكون وضعها مقدمة للمسح على الجبيرة، أما إذا لم يمكن ذلك فلا موجب لوضعها على الجبيرة و لا للمسح عليها.
 و لو بنى على عدمه ففى وجوب التيمم، و الاكتفاء بمسح الجبيرة النجسة، أو بغسل ما حولها، وجوبه جارية فيما لو تعذر تطهير الجبيرة.
 و الثانى أوفق بقاعدة الميسور، كالثالث، لكنه مبنى أيضاً على دعوى الإجماع على عدم دخل المسح على النجس. و الأول مبنى على
 عدم تمامية القاعدة. و منه تعرف أن الأحوط فيما لو تعذر تطهير الجبيرة و وضع خرقة طاهرة عليها هو المسح على الجبيرة، و غسل ما
 حولها، و التيمم، لا الجمع بين الأخيرين كما ذكر فى المتن.

(١) مبنيان على تمامية قاعدة الميسور و عدمها، فعلى الأول يبتنى الأول، و على الثانى الثانى. استظهر ثانيهما فى الجواهر، لكن لو سلم
 لم يجد فى إثبات الاكتفاء بالمسح على الجبيرة، إذ لا- إطلاقاً لأدلته يرجع إليه فى الفرض، لانحصار دليل الجبيرة الموضوع على
 الممسوح برواية عبد الأعلى
 مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٠

[(مسألة ٢): إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة]

(مسألة ٢): إذا كانت الجبيرة مستوعبة لعضو واحد من الأعضاء فالظاهر جريان الأحكام المذكورة (١)، و إن كانت مستوعبة لتمام
 الأعضاء فالأجراء مشكل (٢)، فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة و التيمم.

[(مسألة ٣): إذا كانت الجبيرة فى الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة]

(مسألة ٣): إذا كانت الجبيرة فى الماسح، فمسح عليها بدلا عن غسل المحل، يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة (٣) أى:
 الحاصلة من المسح على جبيرة.

[مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه]

(مسألة ٤): إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه،

وهي لا تشمل الفرض، وحينئذ فمقتضى العلم الإجمالي وجوب الأمرين معاً ولو احتمل وجوب التيمم أيضاً كان اللازم الجمع بينه وبينهما، بل مقتضى إطلاق أدلته تعيينه والاكْتفاء به. إلا أن احتمالاً ضعيف جداً، إذ من البعيد أن تكون الجبيرة على الممسوح إذا لم يمكن إيصال الماء إلى البشرة من وراء الجبيرة توجب الوضوء والمسح على الجبيرة، وإذا أمكن ذلك توجب التيمم. (١) لإطلاق النص والفتوى.

(٢) إذ هو وإن صرح به في محكي كلام جماعة كالفاضلين وغيرهما، بل لعله يقتضيه إطلاق كلام الأصحاب، إلا أن استفادته من النصوص محل منع - كما يظهر ذلك من ملاحظتها - فالتعدى من مواردنا إليه يتوقف إما على العلم بالمساواة، أو بإلغاء خصوصية المورد عرفاً، وكلاهما غير حاصل، وإن كان ثانيهما ظاهر شيخنا الأعظم (ره) في طهارته. ومنه يظهر أن مقتضى إطلاق أدلة التيمم هو تعيينه والاكْتفاء به.

(٣) لما تقدم من وجوب المسح ببلل الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤١

وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشرة (١)، مثلاً لو كانت مستوعبة تمام ظهر القدم مسح عليها، ولو كان من أحد الأصابع ولو انحصر إلى المفصل مكشوفاً وجب المسح على ذلك، وإذا كانت مستوعبة عرض القدم مسح على البشرة في الخط الطولي من الطرفين وعليها في محلها.

[مسألة ٥: إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواصلها]

(مسألة ٥): إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواصلها (٢).

[مسألة ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة]

(مسألة ٦): إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة، فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها (٣)، وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها وغسل المقدار الصحيح، ثم وضعها ومسح عليها، وإن لم يمكن ذلك مسح عليها، لكن الأحوط ضم التيمم أيضاً، خصوصاً إذا كان عدم إمكان الغسل من جهة تضرر القدر الصحيح أيضاً بالماء (٤).

(١) لإطلاق أدلة وجوب المسح عليها، ولا دليل على بدلية الجبيرة ورواية عبد الأعلى

ظاهرة في وجوب استيعاب القدم بالمسح، بقريته التمسك بآية نفى الحرج، فلا بد من التصرف فيها، وقد تقدم في مسح القدمين التعرض لذلك.

(٢) كما تضمنه صحيح ابن الحجاج

(٣) لإطلاق الأدلة. ومنه يظهر ضعف الاحتياط بالتيمم.

(٤) ظاهر العبارة صورة تضرر القدر الصحيح في مقابل ضرر الجرح أو القرع أو الكسر، وعليه فحكم هذه الصورة هو حكم المسألة

التاسعة

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٢

[(مسألة ٧): في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه]

(مسألة ٧): في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه (١).

[(مسألة ٨): إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة]

(مسألة ٨): إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفاية المسح على الجبيرة التي عليها أو يريد أن يضعها عليها (٢)، فالأحوط غسل القدر الممكن، و المسح على الجبيرة، ثم التيمم. و أما المقدار المتعارف بحسب العادة فمغتفر.

[(مسألة ٩): إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر]

(مسألة ٩): إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر،

الآتي. و يحتمل أن يكون المراد تضرر الجرح أو نحوه بغسل القدر الصحيح - كما سيأتي في المسألة الثامنة - لكنه خلاف ظاهر العبارة، و إن كان يناسبه الفتوى بالاجتزاء بالمسح على الجبيرة فيه. و عليه فوجه الاشكال بالاجتزاء بالمسح على الجبيرة احتمال اختصاص الأدلة بصورة ما إذا كان يتضرر بغسل نفس الجرح أو القرع، فلا تشمل صورة ما إذا كان التضرر بغسل مجاوره. لكن هذا الاشكال ينفيه إطلاق نصوص الاجتزاء بالمسح على الجبيرة إذا كان يؤذيه الماء، فلاحظها.

(١) إذ وضعها أولاً يوجب ستر مقدار من الصحيح مما يجب غسله، كما تقدم في النصوص.
(٢) قد عرفت في المسألة السادسة وجه هذا الإشكال، لأن مرجع هذه المسألة إلى الاحتمال الثاني من الاحتمالين المذكورين فيها، و توقفه عن الفتوى هنا - مع انه مناف لما سبق - غير ظاهر، لما عرفت من اندفاع هذا الإشكال، فإن الإطلاق مرجع حتى في غير المتعارف، فان التعارف لا يصلح للقرينة على خلاف الإطلاق.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٣

بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر، فالحكم هو التيمم (١)،

(١) كما في مفتاح الكرامة. ثم قال: «بل ظاهر الأصحاب التيمم، كما في شرح المفاتيح». لقصور الإجماع و النصوص عن شموله، و مقتضى عموم بدلية التيمم عند عدم التمكن من الوضوء تعينه. نعم قد يستشكل في ذلك (أولاً): من جهة إمكان فهمه من النص الوارد في الجريح ذى الجرح المكشوف بإلغاء خصوصية مورد، فإنه إذا جاز التعدى عنه إلى الكسير و القريح، جاز التعدى إلى غيرهما من العلل المانعة عن وصول الماء إلى البشرة (و ثانياً): بأنه خلاف قاعدة الميسور، المعول عليها في كثير من الأبواب، المستفادة من

العلوى: «الميسور لا يسقط بالمعسور»

، و رواية عبد الأعلى مولى آل سام المتقدمة

، و مما ورد في المغمى عليه من

قوله (ع): «ما غلب الله عليه فالله أولى بالعدر» (١).

و ما ورد

فى المسلولس: «إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر» ٢.

لكن الأول ممنوع و التعدى إلى الكسير و القريح إنما هو بالإجماع، لا بإلغاء خصوصية مورده، كى لا يصح التفكيك بينهما و بين غيرهما من العلل، و ما تقدم فى صدر المبحث عن شرح الدروس - من أن الأصحاب ألحقوا الكسر المجرد عن الجيرة بالجرح، و كذا كل داء لا يمكن معه إيصال الماء إلى البشرة - غير ثابت، إذ لا مأخذ لهذه النسبة، بل الثابت خلافها.

و القاعدة غير ثابتة. لضعف مستنداتها سنداً، أو دلالة، لإرسال العلوى، و عدم ثبوت الجابر له. و قد عرفت سابقاً أن ظاهر رواية عبد الأعلى

مجرد نفى وجوب المسح على البشرة، بقرينة التمسك بآية نفى الحرج

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٤

.....

لا إثبات وجوب الوضوء الناقص، كما هو المقصود من الاعتماد على القاعدة و نحوها ما ورد فى المغمى عليه و المسلولس. مضافاً فى المرسل إلى ما يمكن أن يقال: إن الواجب فى المقام هو الطهارة، و ليست هى بذات مراتب، كى يحكم بعدم سقوط الميسور منها عند تعسر الباقي. و لو سلم جريانها فى الوضوء فلا تدل على قيام الناقص مقام التام فى ترتب الطهارة عليه، كى يكتفى به فى ترتب الغايات، فان مجرد عدم سقوط الناقص أعم من ترتب أثر التام عليه. اللهم إلا أن يستكشف ثبوت الأثر بضميمة الإجماع على عدم وجوب الجمع بين الوضوء الناقص و التيمم. لكن الإنصاف أن عدم تطبيقها بالإضافة إلى الوضوء خلاف إطلاق دليلها، و إمكان استفادة ترتب الأثر مع قطع النظر عن الإجماع المتقدم بدعوى ظهوره فى ترتب الأثر فى الجملة على الميسور، لظهور سياقه فى عدم تلازم مراتب الأثر فى مقام الثبوت، فيترب بعض تلك المراتب على المقدار الميسور، و حينئذ تكون واردة على دليل بدلية التيمم لظهور قوله تعالى (وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ) فى أن جعل بدلية التيمم إنما هو لأجل صرف الطهارة، فإذا ثبتت فى الجملة بقاعدة الميسور منعت من مشروعيتها التيمم. أو بدعوى الإجماع على أنه إذا شرع الوضوء الناقص كان موجباً للطهارة و لو حكماً. فالعمدة حينئذ فى منع القاعدة هو ضعف سند المرسل، و ضعف دلالة غيره.

(و أما) إثبات وجوب الميسور بالاستصحاب، الجارى فى الوجوب النفسى الضمنى الثابت للميسور قبل طرو عسر المعسور - بناء على التحقيق من ثبوت الوجوب النفسى للجزء - أو فى كلى الوجوب الأعم من النفسى و الغيرى - بناء على وجوب الجزء لغيره - أو فى الوجوب النفسى للكل،

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٥

لكن الأحوط ضم الوضوء (١) مع وضع خرقة و المسح عليها أيضاً مع الإمكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله.

كالوضوء فى المقام، نظير استصحاب كرية الماء بعد نقص مقدار منه، (فلو سلم) كونه صالحاً لإثبات الطهارة، للإجماع على حصولها - و لو حكماً - بالوضوء الناقص لو كان مشروعاً، لا مجال له، لمنافاته لإطلاق دليل جزئية المعسور، الدال بالالتزام على عدم مشروعيتها الميسور حين تعسر المعسور، و من المحقق فى محله حكومة الدليل و لو كان إطلاقاً على الاستصحاب فلا مجال له معه.

و منه يظهر أنه مهما شك فى مشروعيتها الناقص لقاعدة الميسور أو لغيرها فلا مجال لدعوى كون مقتضى القاعدة هو الجمع بين فعل

الميسور و التيمم لقاعدة الاشتغال بالطهارة، و العلم الإجمالي بوجوب أحدهما. فإن مقتضى إطلاق دليل جزئية الجزء المفقود وجوب التيمم تعييناً، فيكون وارداً على قاعدة الاشتغال، و موجباً لانحلال العلم الإجمالي و أما أدلة التيمم فلا تصلح في نفسها لإثبات ذلك، للشك في الوجدان المانع من تطبيقها، و إنما تصلح لذلك بلحاظ إطلاق دليل الجزئية، كما ذكرنا.

نعم لو فرض عدم الإطلاق لدليل الجزئية كان الرجوع إلى الاستصحاب المذكور - إذا كان طرو العذر بعد دخول الوقت - في محله. كما أنه لو فرض تمامية القاعدة و الاستصحاب كان مقتضاهما وجوب الميسور فقط، و هو غسل المقدار الممكن غسله، و مماسه ما لا يمكن غسله بالماء، أما المسح على الجبيرة فلا اقتضاء لهما فيه.

(١) مما ذكرنا تعرف أن وجه احتمال التعدى عن مورد النصوص إلى المقام.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٦

[(مسألة ١٠): إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء]

(مسألة ١٠): إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء، لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً، فالمتعين التيمم (١).

[(مسألة ١١): في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرًا مطلقاً]

(مسألة ١١): في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرًا مطلقاً، أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر، و إنما كان يضر العين فقط، فالأحوط الجمع بين الوضوء بغسل أطرافها و وضع خرقة عليها و مسحها - و بين التيمم (٢).

[(مسألة ١٢): محل الفصد داخل في الجروح]

(مسألة ١٢): محل الفصد داخل في الجروح (٣). فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرًا يكفي المسح على الوصلة «الخرقة» التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف، و إلا حلها و غسل المقدار الزائد ثم شدها. كما أنه إن كان مكشوفاً يضع عليه خرقة و يمسح عليها (٤) بعد غسل ما حوله. و إن كانت أطرافه نجسة طهرها، و إن لم يمكن تطهيرها و كانت زائدة على القدر المتعارف جمع بين الجبيرة و التيمم (٥).

(١) لما عرفت من عدم تمامية قاعدة الميسور، و كون مقتضى القاعدة هو التيمم. و الاحتياط بالوضوء ضعيف.

(٢) لاحتمال التعدى عن مورد النصوص المتقدمة إلى الفرض، كما سبق. و لكن لا يظهر الفرق بين الرمد و غيره مما تعرض لحكمه في المسألة التاسعة، و قد جزم هناك بالتيمم و توقف في الرمد فيه.

(٣) فإنه من أفرادها.

(٤) قد عرفت إشكاله.

(٥) للإشكال في بدلية الجبيرة عن المحل النجس الذي لا يمكن تطهيره

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٧

[(مسألة ١٣): لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره]

(مسألة ١٣): لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره (١).

[مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء]

(مسألة ١٤): إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه، ولم يمكن إزالته، أو كان فيها حرج ومشقة لا تتحمل - مثل القير ونحوه - يجرى عليه حكم الجبيرة (٢)، والأحوط ضم التيمم أيضاً.

لا من جهة الضرر، بل عرفت الإشكال في ذلك إذا كان في الموضع غير أحد الأعدار الثلاثة.
(١) لإطلاق الأدلة.

(٢) فإنه وإن كان خارجاً عن مورد النصوص، لكن يمكن التعدي عنه إليه بتنقيح المناط، كما اعترف به شيخنا الأعظم (ره) لكن في خصوص ما لو كان لاصقاً لعذر، وفي الجواهر ادعى القطع بفساد القول بوجوب التيمم بدل الغسل أو الوضوء لمن كان في يده قطعة قير مثلاً مدى عمره.
و يشهد له في الجملة

حسن الوشاء: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل، أيجزئه أن يمسح على طلي الدواء؟ فقال (ع): نعم يجزئه أن يمسح عليه» (١).
و

حسنه الآخر عنه عليه السلام: «عن الدواء يكون على يد الرجل أيجزئه أن يمسح في الوضوء على الدواء المطلى عليه؟ فقال عليه السلام: نعم يمسح عليه و يجزئه» (٢).
وما ورد في المسح على الحناء
(٣)، بناء على حمله على الضرورة. لكن مورد الجميع العذر، فالتعدي إلى غيره قريب، وإن كان لا يخلو من تأمل.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣، ٤.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٨

[مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه]

(مسألة ١٥): إذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنه (١).

[مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه]

(مسألة ١٦): إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه (٢)، بل يجب رفعه و تبديله. وإن كان ظاهرها مباحاً و باطنها مغصوباً فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه (٣)، فلا يضر، وإلا بطل (٤). وإن لم يمكن نزعها، أو كان مضرراً، فإن عد تالفاً يجوز المسح عليه (٥)، وعليه العوض لمالكه، والأحوط استرضاء المالك أيضاً أولاً، وإن لم يعد تالفاً وجب استرضاء المالك ولو بمثل شراء أو إجاره، وإن لم يمكن فالأحوط الجمع بين الوضوء بالاعتصار على غسل أطرافه و بين التيمم (٦).

(١) للإطلاق.

(٢) لأنه تصرف فيه، فيحرم، ولا يصح عبادة.

(٣) بأن كان لا يوجب مماسة له، ولا حركة له ولو بواسطة الظاهر.

(٤) للحرمة الموجبة للفساد.

(٥) هذا يتم بناء على أن الضمان بالتلف راجع إلى المعاوضة القهرية بين التالف و المال المضمون به، فيكون التالف حينئذ ملكا للضامن يجوز له التصرف فيه، أما بناء على أن الضمان يقابل المعاوضة، وأنه محض تحمل الغرامة و الخسارة، فعد الجيرة بمنزلة التالف لا يوجب خروجها عن ملك المالك، فلا يجوز له التصرف فيها إلا بإذنه.

(٦) للإشكال في إمكان استفادة مشروعية الوضوء الناقص حينئذ، بل مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة وجوب المسح على الجيرة بطلان

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٤٩

[مسألة ١٧: لا يشترط في الجيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه]

(مسألة ١٧): لا- يشترط في الجيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه (١). فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه، فالذى يضر هو نجاسة ظاهرها أو غصبيته.

[مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجيرة]

(مسألة ١٨): ما دام خوف الضرر باقياً يجرى حكم الجيرة و إن احتمل البرء (٢)، و لا تجب الإعادة إذا تبين برؤه سابقاً (٣).

الوضوء و تعيين التيمم، كما تقدم.

(١) هذا مما لا ينبغي الإشكال فيه، و إطلاق أدلة الجيرة تقتضيه.

(٢) بلا إشكال ظاهر في ثبوت الحكم مع خوف الضرر حدوثاً و بقاء كما يظهر من ملاحظة كلماتهم في المقام و أمثاله. و يشهد له إطلاق خبر كليب المتقدم

. (٣) هذا يتم لو كان الخوف موضوعاً لأحكام الجائر واقعاً، كما يقتضيه الجمود على خبر كليب

، أما لو كان طريقاً إلى الضرر الواقعي الذي هو الموضوع- كما هو الظاهر، و يقتضيه الجمع العرفي بين خبر كليب و بقية النصوص الظاهرة في كون تمام الموضوع هو الضرر الواقعي، فإن الجمع بينهما بذلك أولى عرفاً من تقييد أحدهما بالآخر، أو جعل الموضوع كلا منهما. و يؤيده ما في ذيل المروي

عن تفسير العياشي عن علي عليه السلام «قلت: فإن كان في برد يخاف على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده،:

فقرأ رسول الله (ص): **وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً**» (١)

فان موضوع المنع في الآية هو الضرر الواقعي، فتطبيقها عند الخوف لا

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٠

يكون إلا لكونه طريقاً إليه، و موردها و إن كان هو التيمم، إلا أن الظاهر عدم الفرق بينه و بين المقام - فعدم وجوب الإعادة مبني على اقتضاء موافقة الأمر الظاهري للأجزاء، الذي هو خلاف التحقيق - كما بين في محله - ولذا استوجه في الجواهر الإعادة.

اللهم إلا - أن يقال: إن الموضوع الواقعي للأحكام و إن كان هو نفس الضرر الواقعي، إلا أن الخوف لما كان طريقاً إلى ثبوت الضرر كان حصوله مانعاً من صحته الوضوء واقعاً، لأن قيام الحجته على الحرمة مانع عقلاً عن إمكان التقرب - بناء على قبح التجرد - فلا يمكن له الوضوء التام حينئذ. وفيه: أنه و إن سلم، إلا أن هذا المقدار من عدم القدرة غير كاف في مشروعية وضوء الجبيرة، لعدم الدليل عليه، و لا ملازمة بين عدم إمكان الوضوء التام من جهة امتناع التقرب و بين بدلية الناقص.

و من ذلك تعرف الإشكال في كلام شيخنا الأعظم، إذ أنه بعد حكاية القول بوجوب الإعادة لو ظهر سبق البرء و لما يعلم به حين الوضوء قال - رحمه الله -: «و فيه نظر، لأنه حين الوضوء متعبد بظنه بالضرر، فالعذر الواقعي في حقه منع الشارع له عن الوضوء التام، لا الضرر الواقعي حتى يكون ظنه طريقاً إليه، فيدخل في مسألة: من أدى تكليفه بالطريق الظاهري فأنكشف خلافه». فان مراده من منع الشارع إن كان المنع الواقعي، فقد عرفت أنه موقوف على كون الظن بالضرر موضوعاً واقعياً لوضوء الجبيرة، و هو خلاف مقتضى الجمع بين الأدلة، بل خلاف قوله - رحمه الله -: «متعبد بظنه». و إن كان المراد المنع الظاهري فهو و إن كان يوجب المنع العقلي و العجز عن الوضوء، لكن ليس مثل ذلك المنع موضوعاً لوضوء الجبيرة، و إن كان موجباً لعجز المكلف عن الوضوء

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥١

نعم لو ظن البرء و زال الخوف وجب رفعها (١).

[(مسألة ١٩): إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل، لكن كان موجباً لفوات الوقت، هل يجوز عمل الجبيرة؟]

(مسألة ١٩): إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل، لكن كان موجباً لفوات الوقت، هل يجوز عمل الجبيرة؟ فيه إشكال، بل الأظهر عدمه (٢)، و العدول إلى التيمم.

[(مسألة ٢٠): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد]

(مسألة ٢٠): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد، و لم يمكن رفعه بعد البرء، بأن كان مستلزماً لجرح المحل و خروج الدم، فان كان مستحيلاً (٣)، بحيث لا يصدق عليه الدم، بل صار كالجلد، فما دام كذلك يجري عليه حكم الجبيرة (٤)، و إن لم يستحل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه خرقة و يمسح عليه.

[(مسألة ٢١): قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله]

(مسألة ٢١): قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله، بأن يجري الماء من جزء إلى جزء آخر و لو بإعانة اليد، فلو وضع يده في الماء و أخرجها، و مسح بما يبقى فيها من الرطوبة محل الغسل يكفي، و في كثير من الموارد هذا المقدار لا يضر، خصوصاً إذا كان

التام، كما عرفت.

(١) أخذاً بالأدلة الأولية.

(٢) لعدم الدليل على ثبوت أحكام الجبيرة إذا كان المانع عن غسل البشرة ضيق الوقت، فالمرجع القواعد الأولية، و سيأتي إن شاء الله أن مقتضاها كون ضيق الوقت من الأعذار المسوغة للتيمم.

(٣) استحالت على تقديرها لا تكفى فى إجراء حكم الجبيرة إذا لم يستحل الدواء المتنجس به.

(٤) بناء على ما تقدم فى المسألة الرابعة عشرة، و كذا ما بعده.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٢

بالماء الحار، و إذا أجرى الماء كثيراً يضر، فيتعين هذا النحو من الغسل، و لا- يجوز الانتقال إلى حكم الجبيرة، فاللازم أن يكون الإنسان ملتفتاً لهذه الدقة.

[(مسألة ٢٢): إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها]

(مسألة ٢٢): إذا كان على الجبيرة دسومة لا يضر بالمسح عليها (١) إن كانت طاهرة.

[(مسألة ٢٣): إذا كان العضو صحيحاً، لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره]

(مسألة ٢٣): إذا كان العضو صحيحاً، لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره، لا- يجرى عليه حكم الجرح، بل يتعين التيمم (٢). نعم لو كان عين النجاسة لاصقة به و لم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيرة (٣)، و الأحوط ضم التيمم.

[(مسألة ٢٤): لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة]

(مسألة ٢٤): لا يلزم تخفيف (٤) ما على الجرح من الجبيرة

و أما وضع الخرقه فقد تقدم الكلام فيه. هذا إذا عد الدواء أجنباً عن البشرة، أما إذا عد جزءاً منها فلا إشكال حينئذ فى وجوب غسله، و يكون الوضوء تاماً. لكنه غير مفروض المسألة.

(١) لا من جهة احتمال كونها حاجباً، لأنها عرفاً من قبيل العرض غير الحاجب. مع أنها لو كانت كذلك فهى جزء من الجبيرة. و لا من جهة احتمال أنها تمنع من تأثر المحل بالرطوبة الممسوح بها، إذ هى ليست كذلك، و إلا فلا بد من إزالتها.

(٢) لما تقدم فى المسألة التاسعة.

(٣) على ما تقدم فى المسألة الرابعة عشرة. لكن قد يشكل الإلحاق بالجبيرة، لتعذر المسح عليه من جهة النجاسة، و عدم ظهور الدليل فى الاجتزاء بوضع خرقه عليه و المسح عليها، لعدم عدها جزءاً منه، بخلاف الجبيرة النجسة.

(٤) بالخاء المعجمة من الخفة، لا بالجيم من الجفاف - كما هو

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٣

إن كانت على المتعارف، كما أنه لا يجوز وضع شئ آخر عليها مع عدم الحاجة (١)، إلا أن يحسب جزءاً منها بعد الوضع.

[(مسألة ٢٥): الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث، لا مبيح]

(مسألة ٢٥): الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث (٢)، لا مبيح.

[(مسألة ٢٦): الفرق بين الجبيرة التى على محل الغسل و التى على محل المسح من وجوه]

(مسألة ٢٦): الفرق بين الجبيرة التى على محل الغسل و التى على محل المسح من وجوه، كما يستفاد مما تقدم (أحدها):

أن الأولى بدل الغسل، و الثانية بدل عن المسح (الثانى): أن

للوجود فى النسخ- الذى يأتى التعرض لحكمه. و الوجه فى عدم اللزوم إطلاق أدلة الجبيرة. و ما عن الرياض من وجوبه، لكونه أقرب إلى الحقيقة غير ظاهر فى نفسه، فضلاً عن صلاحيته لتقييد الإطلاق. نعم إذا كانت خارجة عن المتعارف، بحيث يعد مقدار منها زائداً على الجبيرة لزم رفع ذلك المقدار، بناء على أن التعارف يوجب الانصراف عن غير المتعارف. لكن عرفت مراراً الاشكال فيه.

(١) لئلا يكون حائلاً عن المسح عليها.

(٢) كما عن المختلف، و كتب الشهيد، و جامع المقاصد، و المدارك حيث لم يوجبوا الاستيناف للغايات بعد زوال العذر. لظهور أدلة المقام فى كون وضوء الجبيرة بمنزلة الوضوء التام فى كونه مصداقاً للظهور المعتبر فى الصلاة و غيرها، و مصداقاً للوضوء الذى لا بد أن يكون عليه المكلف عند الدخول فى الغايات، كما تضمنه كثير من نصوصها، كما تقدم فى مبحث الغايات. خلافاً لما عن المبسوط، و ظاهر المعتبر، و الإيضاح، و شرح المفاتيح، من كونه مبيحاً، لدعوى قصور النصوص عن إثبات الرافعية. و الانصاف يقتضى ما أشرنا إليه مراراً من أن إطلاق دليل وجوب التام يقتضى تعيينه للرافعية، و عدم وفاء الناقص بها، و مقتضى الجمع العرفى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٤

.....

بينه و بين دليل وجوب الناقص عند العجز عن التام ليس التقييد، لتكون نتيجته كون الرافع فى حال الاختيار هو التام، و فى حال الاضطرار هو الناقص، فيكون الاختيار و الاضطرار كالسفر و الحضر و غيرهما من الخصوصيات التى يختلف الحكم باختلافها، بل الذى يقتضيه الجمع العرفى هو بدلية الناقص فى ظرف سقوط التام من جهة العجز، فيكون ملاك التام ثابتاً فى حال العجز ثبوته فى حال الاختيار، غاية الأمر أنه يعذر المكلف فى تركه للعجز و مقتضى ذلك عدم رافعية الناقص، و إلا لم يتعين التام للرافعية، مع أنه خلاف إطلاق الأدلة الأولى. و عليه فلا بد إما من الالتزام بكون الناقص مبيحاً محضاً، أو بأن له رافعية ناقصة. و إن كان الأظهر الثانى، فإن الجمع العرفى بين الأدلة يقضى بأن الأبدال الاضطرارية قائمة مقام التام المبدل منه فى ترتب الأثر بنحو غير تام، فأثرها من سنخ أثر المبدل منه، لكنه من بعض مراتبه. و لا فرق بين أن يكون البديل من سنخ المبدل، كالوضوء الناقص، و الصلاة جالساً، أو من غير سنخه، كالتييم، و عدم الرفع فيه- إن تم- فهو للدليل الخاص. مع أنه غير تام، كما يأتى إن شاء الله فى محله.

و ما ذكرنا مطرد فى جميع الأبدال الثابتة فى حال العذر عن الواقع الأولى، فإنها يترتب عليها أثر المبدل منه- فى الجملة- و لا يترتب عليها تمام الأثر، و إلا كانت فى عرض المبدل منه، و هو خلاف إطلاق أدلته الذى عرفت أن مقتضى الجمع بينه و بين دليل مشروعية الناقص مجرد البدلية بلا تقييد للإطلاق المذكور. و قد أشرنا إلى ذلك فى حكم الوضوء من الإناء المغصوب. و منه يظهر أنه لا يجوز للمكلف إيقاع نفسه فى العذر، لأنه تفويت للواقع الأولى، إلا أن يقوم دليل على جوازه. فتأمل جيداً.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٥

فى الثانية يتعين المسح، و فى الأولى يجوز الغسل أيضاً، على الأقوى (١) (الثالث): أنه يتعين فى الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية فى الكف و بالكف (٢)، و فى الأولى يجوز المسح بأى شىء كان، و بأى ماء (٣) و لو بالماء الخارجى (الرابع): أنه يتعين فى الأولى استيعاب المحل إلا ما بين الخيوط و الفُرَج، و فى الثانية يكفى المسمى (٤) (الخامس): أن فى الأولى الأحسن أن يصير شبيهاً بالغسل فى جريان الماء (٥)، بخلاف الثانية، فالأحسن فيها أن لا يصير شبيهاً بالغسل (٦) (السادس): أن فى الأولى لا- يكفى مجرد إيصال النداء (٧)، بخلاف الثانية، حيث أن المسح فيها بدل عن المسح الذى يكفى فيه هذا المقدار (٨) (السابع): أنه لو كان على الجبيرة

رطوبة زائدة لا يجب

(١) وقد تقدم الكلام فيه في أوائل المبحث.

(٢) لظهور النصوص في بدلية الجبيرة عن البشرة، فيجرى عليها ما يجرى عليها، كسائر الخصوصيات.

(٣) للإطلاق.

(٤) فيما إذا كان الحكم في البشرة كذلك - كالرأس و عرض القدم - و إلا وجب الاستيعاب - كطول القدم - لما عرفت من البدلية.

(٥) قد تقدم أنه أحوط.

(٦) قد تقدم أيضاً أنه أحوط.

(٧) بل لا بد من صدق المسح بالماء، لانصراف النصوص إليه، كالغسل به.

(٨) للنصوص المتضمنة لذلك، المتقدمة في مسح الوضوء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٦

تجفيفها في الأولى (١)، بخلاف الثانية (الثامن): أنه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى في الأولى دون الثانية (٢) (التاسع): أنه يتعين في الثانية إمرار الماسح على الممسوح، بخلاف الأولى، فيكفي فيها بأى وجه كان.

[مسألة ٢٧: لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة]

(مسألة ٢٧): لا فرق في أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبة والمستحبة (٣).

[مسألة ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء واجبة و مندوبة]

(مسألة ٢٨): حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء (٤) واجبة و مندوبة.

(١) للإطلاق. نعم لو كانت في محل المسح لزم إذا كان يلزم من عدم التجفيف المسح بالماء الجديد. فإنه لا يجوز بمقتضى البدلية.

(٢) أخذاً بظاهر البدلية في المقامين. و كذا وجه الفرق التاسع. لكن تقدم في مسح الوضوء عدم اعتبار إمرار الماسح على الممسوح في صدق المسح به.

(٣) لما تقدم في أوائل مبحث الماء المستعمل، من تقريب أصالة إلحاق المستحبات بالواجبات

(٤) و عن المنتهى و غيره الإجماع عليه. و يقتضيه صدر

صحيح ابن الحجاج المتقدم في صدر الفصل: «عن الكسير تكون عليه الجبائر أو يكون به الجراحة، كيف يصنع بالوضوء و غسل الجنابة و الجمعة؟ قال (ع):

يغسل ما وصل ..».

و

في العلوى المروى عن تفسير العياشى: «سألت رسول الله (ص) عن الجبائر تكون على الكسير، كيف يتوضأ صاحبها، و كيف يغتسل إذا أجنب؟ قال (ع): يجرئه المسح عليها في الجنابة و الوضوء» (١).

و ما عن بعض من منع ذلك، جمعاً بين النصوص المتقدمة

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٧

و إنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً، أو يجوز الارتماسي أيضاً (١)؟ و على الثاني هل يجب أن يمسح على الجبيرة تحت الماء، أو لا- يجب؟ الأقوى جوازه، و عدم وجوب المسح، و إن كان الأحوط اختيار الترتيب، و على فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء. لكن جواز الارتماسي

و بين غيرها مما دل على وجوب التيمم للكسير و الجريح و القريح. ضعيف، لمخالفته للإجماع و النصوص. مع أنه جمع بلا شاهد، و لا يساعده العرف.

و قد ذكر الأصحاب- قدس سرهم- للجمع بين النصوص المذكور و جوهاً لا تخلو من إشكال، منها هذا الوجه. و إن كان الأظهر حمل تلك النصوص على غير مورد الجبيرة، كما هو المنسب منها، و يقتضيه الجمع بين إطلاقها و تقييد نصوص الجبيرة بصورة وجودها، فان الجمع بين المطلق و المقيد يقتضى ذلك. نعم يشكل الجمع بينها و بين نصوص الجرح المكشوف إلا- أن تحمل على الجرح الواحد و تحمل نصوص التيمم على الجروح المتعددة و قرب شيخنا الأعظم في طهارته الجمع بينها بحمل نصوص التيمم على صورة التضرر بغسل الصحيح، و أخبار الجبيرة على غيرها. و لعله كما ذكر.

(١) كأن ذلك مبني على كون الغسل الارتماسي آتياً ليس له امتداد أو أن له امتداداً، سواء كان تدريجياً أم قاراً- فان فيه خلافاً يأتي التعرض له إن شاء الله- و أن مسح الجبيرة واجب تعييناً، أو يجزئ غسلها- كما تقدم من المصنف (ره) و غيره- فعلى الأول منهما لا يجزئ الارتماسي، لامتناع تحقق المسح حينئذ، و على غيره يجوز، لإمكانه. و أما عبارة المصنف (ره) فلا تخلو من إشكال. و مما ذكرنا تعرف وجه الاحتياط الآتي.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٨

مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسة العضو (١) و سرايتها إلى بقية الأعضاء (٢)، أو كونه مضرراً من جهة وصول الماء إلى المحل.

[(مسألة ٢٩): إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما، فالحال فيه حال الوضوء]

(مسألة ٢٩): إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما، فالحال فيه حال الوضوء (٣) في الماسح كان أو في الممسوح.

[(مسألة ٣٠): في جواز استيجار صاحب الجبيرة إشكال]

(مسألة ٣٠): في جواز استيجار صاحب الجبيرة إشكال (٤)

(١) لا اعتبار طهارة الأعضاء قبل غسلها.

(٢) كما لو كان الارتماس في القليل.

(٣) بلا- خلافاً فيه على الظاهر، كما في الحقائق، و كأنه لا- خلافاً فيه، كما عن اللوامع، و قريب منه ما في المستند. و علله في الحقائق:

«بأن المفهوم من عموم الأخبار بدلية الجبيرة عن البشرة، من دون فرق بين الطهارات الثلاث». إلا أنه غير ظاهر. نعم ربما يستفاد من أول الحسنين المتقدمين للشوا. لكن في ثانيهما التقييد بالوضوء، و من القريب كونهما واحداً. و قاعدة الميسور و الاستصحاب لو تما لم يقتضيا إلا- مسح الباقي غير المجبر، لا مسح الجبيرة، إذ ليس هو ميسور الوضوء، و لا مما كان ثابتاً قبل طرو العذر، كما لا يخفى.

على أن الأدلة البيانية تنفي وجوب الناقص، كما عرفت.

(٤) يتوجه بناء على ما عرفت منا من عدم الدليل على رافعية الناقص رافعية تامة، و أن مقتضى إطلاق الأدلة الأولية عدمها، إذ على هذا المبنى يكون الاجتزاء به في الصلاة عن غيره يحتاج إلى دليل، و دليل تشريعه بالنسبة إلى صلاة نفسه لا إطلاق له بالإضافة إلى الصلاة عن غيره، إذ لا اضطرار إلى ذلك

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٥٩

بل لا يبعد انفساخ الإجارة إذا طرأ العذر في أثناء المدّة مع ضيق الوقت عن الإتمام و اشتراط المباشرة (١)،

و منصرف دليل تشريعه أن الاجتزاء به مع نقصه من جهة الاضطرار، و مقتضى إطلاق دليل اعتبار التام عدم الاجتزاء به. نعم إذا تعذر إفراغ ذمّة المنوب عنه بالوضوء التام شرعت الاستنابة عنه حينئذ. و لا يتضح وجهه بناء على ما يظهر من المتن من كونه رافعاً تاماً، بحيث لا يحتاج إلى التجديد بالنسبة إلى الصلوات اللاحقة بعد البرء، إذ ليس حال ذى الجبيرة على هذا المبنى إلا حال غيره، كما تقدم.

ثم إن الاشكال المذكور يختص بما إذا كانت الإجارة على إفراغ ذمّة المنوب عنه، أما إذا كانت على الصلاة على وضوء الجبيرة لرجاء الإفراغ فلا بأس بالإجارة، لأن العمل على النحو المذكور مما يقصد عند العقلاء و يبذل بإزائه المال.

(١) لأن القدرة على العمل شرط في صحة الإجارة حدوثاً و بقاء.

لكنه يتم إذا كان شرط المباشرة على نحو التقييد، بحيث يرجع عقد الإجارة إلى تمليك عمله نفسه، أما لو كان مفاده تمليك عمل في ذمته و كان شرط المباشرة شرطاً زائداً على ذلك، فالعجز إنما يوجب بطلان الشرط، و اقتضاؤه بطلان العقد محل خلاف و إشكال، و الظاهر عدمه. و لا فرق فيما ذكرنا بين أن تكون الإجارة على إفراغ ذمّة المنوب عنه و بين أن تكون على العمل التام، فإنه على الثانى أيضاً يتصور كون المباشرة ملحوظة قيماً، و ان تكون ملحوظة شرطاً، فعلى الأول تبطل الإجارة لو طرأ العذر في الأثناء، و على الثانى يبطل الشرط. ثم إنه على تقدير بطلان الشرط يكون للمستأجر الخيار في الفسخ.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٠

بل إتيان قضاء الصلوات عن نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال (١)، و كذا يشكل كفاية تبرعه عن الغير.

[مسألة ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبيرة]

(مسألة ٣١): إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادة الصلاة التي صلاها مع وضوء الجبيرة (٢) و إن كان في الوقت بلا إشكال، (٣)،

(١) لما عرفت من عدم الدليل على صحة الوضوء و إباحته للصلاة بالنسبة إلى القضاء، و المتيقن كونه كذلك بالنسبة إلى الأداء لا غير. و كذا الحال في تبرعه عن الغير. نعم إذا ضاق وقت القضاء عن نفسه، و تعذر القضاء بالفعل الكامل، جاز له أن يقضى عن نفسه. و كذا إذا تعذر القضاء عن غيره، فإنه يشرع قضاؤه عنه و يجرى، كما تقدم،

(٢) إجماعاً، كما في المستند، و في الجواهر عن المنتهى و غيره، و في مفتاح الكرامة عنه و عن شرح المفاتيح. لكونه المتيقن من نصوص الباب.

(٣) بل إجماعاً، كما في المستند. و دليله غير واضح لو قلنا بعدم جواز البدار لذوى الأعذار، فإن ارتفاع العذر في الوقت مانع عن مشروعية وضوء الجبيرة، فتكون الصلاة بلا وضوء فاسدة، و حيث أنه لا دليل على جواز البدار - فان نصوص المقام مهملة من هذه

الحيثية، وإنما هي ناظرة إلى خصوص مشروعية وضوء الجبيرة عند الاضطراب - فالإعادة لو ارتفع العذر في الوقت لازمة. و أما نفى الاشكال في عدم وجوب الإعادة الذي ذكره في المتن، والإجماع عليه الذي ادعاه في المستند، فلم يتضح مأخذه، فإن ظاهر الأصحاب وإن كان هو الاجزاء - كما هو ظاهر النصوص أيضاً - إلا أن موضوعه الصلاة الصحيحة، وقد عرفت أنه بناء على عدم جواز البدار لا تكون الصلاة صحيحة، فوجوب الإعادة في الوقت ليس

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦١

بل الأقوى جواز الصلوات الآتية بهذا الوضوء (١) في الموارد التي علم كونه مكلفاً بالجبيرة، و أما في الموارد المشكوكة التي جمع فيها بين الجبيرة و التيمم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلومية صحة وضوئه (٢). و إذا ارتفع العذر في أثناء الوضوء وجب الاستئناف (٣) أو العود إلى غسل البشرة التي مسح على جيبتها إن لم تفت الموالاة،

[(مسألة ٣٢): يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر]

(مسألة ٣٢): يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره (٤)،

لعدم الاجزاء، بل لعدم صحة الصلاة.

(١) هذا بناء على ما تقدم في المتن من كونه رافعاً للحدث، وقد عرفت حكايته عن جماعة. أما بناء على عدم ثبوت ذلك فلا بد من الاستئناف وقد عرفت أيضاً حكايته عن جماعة منهم الشيخ (ره)، وأنه هو الأقوى، فراجع ما في شرح المسألة الخامسة والعشرين. و منه يظهر أن ما ذكره المصنف (ره) في هذه المسألة لا يلائم ما ذكره فيما قبلها.

(٢) لاحتمال كون الوظيفة هي التيمم، الذي لا ريب في انتقاضه بارتفاع العذر.

(٣) و إن قلنا بجواز البدار لذوى الأعذار، لقرب دعوى انصراف النصوص عن الفرض.

(٤) قد عرفت أنه لا إطلاق في النصوص يقتضى مشروعية وضوء الجبيرة للمضطر في أول الوقت، و أن المتيقن منها صورة استمرار العذر في تمام الوقت، لأن منصرف النصوص العجز عن الأمور به، الذي لا يصدق عرفاً بالعجز عن بعض الأفراد التدريجية، كما لا يصدق بالعجز

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٢

و مع عدم اليأس الأحوط التأخير (١).

[(مسألة ٣٣): إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة، فعمل بالجبيرة، ثم تبين عدماً للضرر في الواقع]

(مسألة ٣٣): إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة، فعمل بالجبيرة، ثم تبين عدماً للضرر في الواقع، أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو، ثم تبين أنه كان مضرراً و كانت وظيفته الجبيرة، أو اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيرة، ثم تبين عدم الضرر و أن وظيفته غسل البشرة، أو اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيرة ثم تبين الضرر صح وضوؤه في الجميع (٢)، بشرط حصول قصد القرية منه في الأخيرتين، و الأحوط الإعادة في الجميع.

عن بعض الأفراد العرضية. و حينئذ نقول: إنه لا مانع من فعل وضوء الجبيرة أول الوقت برجاء استمرار العذر، فان انكشف ارتفاعه في الوقت انكشف فساد الوضوء الواقع قبله من حين وقوعه، و لا دليل على كون اليأس في نفسه موضوعاً لمشروعية الوضوء واقعاً، بحيث يصح الوضوء معه، و إن انكشف ارتفاع العذر.

(١) بل يجوز التقديم برجاء استمرار العذر، كما عرفت. إلا أن نقول باعتبار الجزم بالنية. لكن عرفت في أول الكتاب ضعفه. و عليه فلاحياط المذكور يكون استحباً.

(٢) أما الصحة في الصورة الأولى فتتوقف على كون اعتقاد الضرر موضوعاً لوضوء الجبيرة واقعاً، إذ لو كان الموضوع له واقعاً هو الضرر الواقعي و كان الاعتقاد طريقاً محضاً إلى ثبوته فلا موجب للصحة، بناء على التحقيق من عدم اقتضاء موافقة الأمر الظاهري عقلياً كان أو شرعياً للاجزاء كما أشرنا إليه في المسألة الثامنة عشرة. فراجع.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٣

.....

و أما في الصورة الثانية فتتوقف إما على القول بكون الاعتقاد موضوعاً لوضوء الجبيرة، فمع عدمه يثبت الوضوء التام، فيكون قد جاء بوظيفته فيصح، أو على القول بأن الموضوع لوضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي، لكنه لا يرفع ملاك الوضوء التام، فإذا جاء بالوضوء التام حسب الفرض صح، لوجود الملاك. وهذا هو الأظهر، كما أشرنا إليه في المسألة الخامسة والعشرين. أما لو قلنا بأن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي، وأنه يرفع ملاك الوضوء التام فيكون ملاك الوضوء التام ثابتاً في حق المختار لا غير، وفي حق غيره لا يثبت إلا ملاك الوضوء الناقص، فاللازم القول بالبطلان، لعدم الإتيان بما هو وظيفته.

و اما في الصورة الثالثة فتتوقف الصحة على القول بأن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي، و حيث أن المفروض عدمه يكون ترك الجبيرة عملاً بما هو وظيفته فيصح، أو على القول بأن اعتقاد الضرر موضوع لوضوء الجبيرة، لكنه لا يمنع من ملاك الوضوء التام، فيصح الوضوء التام حينئذ لوجود الملاك. نعم يبقى الإشكال حينئذ في حصول التقرب، حيث أن الاقدام على ما يعتقد أنه ضرر أما معصية توجب العقاب إذا كان موضوع الحرمة الواقعية ما يعتقد أنه ضرر، أو تجرؤ إذا كان موضوعها نفس الضرر الواقعي، ثم إن المعصية و التجرؤ يناهزان التقرب المعتبر في العبادات. فتتوقف الصحة من هذه الجهة على الالتزام بعدم حرمة ما يعتقد أنه ضرر و عدم قبح التجرؤ، أو تختص الصحة بصورة كون الفاعل جاهلاً معذوراً.

و أما في الصورة الرابعة فتتوقف على كون موضوع الوضوء الجبيري هو الضرر الواقعي المفروض حصوله، فيكون وضوءه الجبيري وظيفته له

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٤

[(مسألة ٣٤): في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما]

(مسألة ٣٤): في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما (١).

فيصح. نعم يبقى الإشكال في حصول التقرب له لو كان عالماً بأن وظيفته الوضوء التام، فإن إتيانه بالوضوء الجبيري لا يكون عن قصد أمر الشارع، بل يكون عن قصد أمر تشريعي، فلا يكون مقرباً، أما لو كان جاهلاً بذلك و يتخيل أن الوضوء الشرعي لغير المتضرر هو وضوء الجبيرة فلا إشكال. و كذا إذا كان تشريعه في موضوعية وضوء الجبيرة للأمر، فإنه كما يمكن التشريع في الأمر يمكن أن يكون في موضوعية شيء له مما ليس موضوعاً له شرعاً. أما لو كان الموضوع هو اعتقاد الضرر فاللازم الحكم بالبطلان، لعدم حصوله في الفرض، فيكون آتياً بغير وظيفته. ثم إن قول المصنف (ره): «و كان وظيفته الجبيرة»، و قوله: «و أن وظيفته غسل البشرة» ظهران في أن موضوع وضوء الجبيرة هو الضرر الواقعي لا غير. فلاحظ.

(١) إن كان الشك بنحو الشبهة الموضوعية فاللازم الجمع بينهما، عملاً بالعلم الإجمالي. نعم لو كانت له حالة سابقة معلومة كان

العمل عليها عملاً - بالاستصحاب. لكن بناء على اعتبار الطهارة التي هي الأثر الحاصل من الوضوء وغيره يكون الاستصحاب تعليقاً، فيجرى فيه ما يجرى في الاستصحاب التعليقي من الاشكال، الموجب للرجوع إلى قاعدة الاشتغال. وإن كانت الشبهة حكيمية قبل الفحص فكذلك يجب الجمع، ولا مجال للاستصحاب، لعدم جريانه قبل الفحص. وإن كانت الشبهة حكيمية بعد الفحص فقد عرفت أن في الاكتفاء بالوضوء الجبيري أو التيمم وجهان مبنيان على تمامية قاعدة الميسور وعدمها، وأن الوجه هو الثاني. والظاهر

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٥

[فصل في حكم دائم الحدث]

إشارة

فصل في حكم دائم الحدث المسلول والمبطلون إما أن يكون لهما فترة تسع الصلاة والطهارة - ولو بالاعتصار على خصوص الواجبات وترك جميع المستحبات - أم لا، وعلى الثاني إما أن يكون خروج الحدث في مقدار الصلاة مرتين أو ثلاث مثلاً، أو هو متصل. ففي الصورة الأولى يجب إتيان الصلاة في تلك الفترة (١)، سواء كانت في أول الوقت أو وسطه أو آخره، وإن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها وترك جميع المستحبات،

أن المراد مما في المتن خصوص الشبهة الموضوعية. وحينئذ فلا يظهر وجه للتوقف في وجوب الجمع إلا احتمال جواز الرجوع إلى عموم بدلية التيمم عند العجز عن الوضوء، لاحتمال جواز الرجوع إلى العام في الشبهة المصدقية والله سبحانه أعلم.

فصل في حكم دائم الحدث

(١) كما عن جمع التصريح به، وفي الجواهر في حكم المسلول:

«لا- أجد فيه خلافاً هنا، سوى ما ينقل عن الأردبيلي من احتمال عدم الوجوب، لإطلاق الأدلة، وحصول الخطاب بالصلاة»، وفي الجواهر أيضاً في حكم المبطلون أن التأمل في كلماتهم، بل تصريح بعضهم يقضى بخروجه عن محل النزاع. وهو الذي تقتضيه القواعد الأولية، وقصور نصوص المقام الواردة في كل من المسلول والمبطلون عن شموله، كما تقدم ذلك في غيرهما من الأعدار. ولا سيما مع اشتغال بعض نصوص الأول على

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٦

فلو أتى بها في غير تلك الفترة بطلت (١). نعم لو اتفق عدم الخروج والسلامة إلى آخر الصلاة صحت إذا حصل منه قصد القربة (٢). وإذا وجب المبادرة لكون الفترة في أول الوقت فأخر إلى الآخر، عصي (٣)، لكن صلاته صحيحة (٤). وأما الصورة الثانية - وهي ما إذا لم تكن فترة واسعة، إلا أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاث أو أزيد بما لا مشقة في التوضؤ في الأثناء،

قوله (ع): «إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر» (١).

ومنه يظهر ضعف ما عن الأردبيلي من التمسك بإطلاق الأدلة. وأما ما ذكره من ثبوت الخطاب بالصلاة على هذا الحال، فإن أريد الخطاب بالصلاة التامة فالعجز مانع عن فعليته، وإن أريد الخطاب بالناقصة فهو محتاج إلى دليل، وقد عرفت قصور نصوص البدلية عن شمول صورة إمكان الفرد الكامل في آخر الوقت.

(١) لأنها غير المأمور به.

(٢) لأنها من أفراد المأمور به.

(٣) لتفويته للمأمور به التام، الذي يقتضى وجوبه إطلاق الخطابات الأولية.

(٤) لشمول الأدلة الآتية له بعد فوات وقت الفترة، فيكون آتياً بالمأمور به الاضطرارى، فيصح. ولا ينافى شمولها حينئذ تحقق العصيان، لأن مقتضى الجمع بين الأدلة وجوب التام تعييناً، فان تعذر و لو للعصيان يجب الناقص بدلا فى حصول المقصود منه من الأثر و لو فى الجملة، فيكون المكلف مأموراً بالتام، والاجتزاء بالناقص على سبيل البدلية- كما أشرنا الى ذلك فى مبحث الجيرة و غيره- لا تقييد الأدلة الأولية بالأدلة الثانوية، نظير الجمع بين أدلة التمام و القصر، ليكون المأمور به التام مشروطاً

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٧

و البناء- يتوضأ و يشتغل بالصلاة (١) بعد أن يضع الماء إلى جنبه (٢)، فاذا خرج منه شىء توضأ بلا مهلة، و بنى على صلاته (٣)، من غير فرق بين المسلوس و المبطون.

وجوبه بالقدرة و الناقص مشروطاً وجوبه بالعجز عن التام، فتفويت القدرة ليس تفويتاً للواجب، بل هو تفويت لشرط الوجوب، فلا يكون معصية.

(١) إجماعاً، و للأمر به فى النصوص.

(٢) لثلا يلزم من الوضوء فى الأثناء الوقوع فى بعض منافيات الصلاة و منه يظهر أنه لا خصوصية لكونه إلى جنبه.

(٣) هذا فى المبطون منسوب إلى الأشهر، أو المشهور، أو المعظم أو الجماعة، و فى المسلوس محكى عن السرائر و جماعة. و يدل عليه فى الأول

موثق ابن مسلم عن أبى جعفر (ع): «صاحب البطن الغالب يتوضأ، ثم يرجع فى صلاته فيتم ما بقى» (١).

و الآخر

عنه (ع): «صاحب البطن الغالب يتوضأ، و يبنى على صلاته» (٢).

و الثالث له

عنه (ع) «عن المبطون. فقال (ع): يبنى على صلاته» (٣).

مضافاً إلى ما دل على شرطية الطهارة لأفعال الصلاة (٤)، فإن الإجماع و إن انعقد على عدم قاطعية الحدث للصلاة، لكنه لا ملازمة بينه و بين سقوط شرطية الطهارة لأفعالها، فحيث لا دليل على الثانى يكون المرجع إطلاق دليل الشرطية، مثل قولهم (ع): «لا صلاة إلا بطهور» (٥).

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

(٢) كتاب من لا يحضره الفقيه باب صلاة المريض حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١، ٢، ٣ من أبواب الوضوء و قد تقدمت الإشارة إليها فى ص: ٢٦٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٨

.....

و منه يظهر وجه الحكم في المسلوس، فان النصوص الواردة فيه و إن لم تف به، إلا أن القاعدة التي ذكرناها كافية في إثباته. لا سيما مع تأيدها أو اعتضاها بنصوص المبطلون.

كما منه أيضاً يظهر ضعف ما عن العلامة (ره) في جملة من كتبه من نفى التجديد في الأثناء في المبطلون و المسلوس معاً، لان هذا المتكرر إن نقض الطهارة نقض الصلاة لما دل على اشتراط الصلاة باستمرارها. انتهى.

إذ لا ملازمة بين نقضه للطهارة و نقضه للصلاة، و ما دل على اشتراط الصلاة باستمرار الطهارة الراجع إلى قاطعية الحدث يجب رفع اليد عنه بالإجماع على الصحة، كما عرفت. مع أنه أشبه بالاجتهاد في مقابل النص (و دعوى):

أن المراد من قوله (ع):

«ثم يرجع في صلاته..»

أنه يأتي بالصلاة الباقية. و من قوله (ع):

«و يبني على صلاته»

أنه يعتد بصلاته و لا يحتاج إلى إعادتها (بعيدة) جداً من دون موجب لارتكابها. و عن المشهور نفى التجديد في خصوص المسلوس. و لعلهم اعتمدوا في ذلك على ما ذكر العلامة (ره) مما عرفت حاله.

نعم ربما يفصل في المسلوس بين ما إذا كانت الطهارة تيمماً أو وضوءاً ارتماسياً لا يحتاج إلى فعل كثير، فيجب التجديد، و بين غيره فلا- يجب للتعارض بين أدلة إبطال الفعل الكثير و أدلة حديثه مطلق البول، المنضمة إلى ما دل على شرطية الطهارة لأفعال الصلاة، فالمرجع استصحاب عدم الحدث، أو إباحة المضي، أو أصالة البراءة من وجوب التجديد (و فيه):

أن العمدة في دليل قاطعية الفعل الكثير هو الإجماع، و هو في المقام غير ثابت، فالدليل على حديثه البول و شرطية الطهارة لأفعال الصلاة محكم.

لا سيما مع ما قد ادعى من أن إطلاق المسلوس في كلامهم ينصرف إلى

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٦٩

لكن الأحوط أن يصلى صلاة أخرى بوضوء واحد (١)، خصوصاً في المسلوس (٢)، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه. و أما الصورة الثالثة- و هي أن يكون الحدث متصلاً بفترة (٣) أو فترات يسيرة بحيث لو توضع بعد كل حدث و بنى لزم الحرج- يكفي أن يتوضأ لكل صلاة (٤)،

من لا يتمكن من التجديد و البناء، و أما المتمكن منه فحكمه حكم المبطلون عندهم. و من ذلك يظهر الإشكال في نسبة نفى التجديد في المسلوس إلى المشهور.

(١) خروجاً عن شبهة الخلاف، و احتمال قدح الوضوء في الأثناء في صحة الصلاة. ثم إنه قد يقال: إن الأحوط تقديم الصلاة بالوضوء الواحد على الصلاة بالوضوء المتعدد. و كأنه لأن في تقديم الثانية احتمال الإبطال المحرم بفعل الوضوء، و لا كذلك في تأخيرها، لأن الوضوء في أثنائها إما في محله أو في صلاة معادة باطله. لكن في ترك الوضوء و المضي في الصلاة أيضاً احتمال الإبطال المحرم.

(٢) لفقد النص الدال على التجديد فيه، و كون ظاهر المشهور فيه العدم، بخلاف المبطلون، لدلالة النصوص فيه على التجديد، و كونه المشهور فيه.

(٣) ذكر هذا القسم في هذه الصورة مناف لجعله من الصورة الرابعة كما يأتي.

(٤) لانتفاء فائدة التجديد أو كونه حرجياً، فينتفى، وقد عرفت دعوى غير واحد كون إطلاق المشهور حكم المسلوس من الاكتفاء بالوضوء لكل صلاة منزل على هذه الصورة دون الصورة الثانية، كما أن إطلاقهم حكم المبطلون مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٠

ولا يجوز أن يصلى صلاتين بوضوء واحد (١) نافله كانتا أو فريضه أو مختلفة. هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاة بذلك الوضوء، و أما إن لم يكن كذلك، بل كان الحدث مستمراً

من تجديد الوضوء فى الأثناء و البناء على ما مضى منزل على الصورة الثانية دون هذه الصورة، أما فيها فيكتفى بوضوء واحد للصلاة. ثم إنه حيث يسقط الوضوء و البناء للخرج فهل يسقط بالمره من أول الأمر، أو يثبت إلى أن يلزم منه الحرج؟ وجهان، منشؤهما - كما فى الجواهر - تقدير الضرورة بقدرها، و احتمال وجوب تقليل الحدث مهما أمكن، و أن التكليف الحرجى لا يلحظ فيه ذلك، كما فى كثير من أفراد. انتهى. أقواهما الثانى، لما ذكر. و لولاه لم يجب قبل الصلاة الثانية، فإذا جاز التفكيك بين ما قبل الصلاة و بين ما فى أثنائها جاز التفكيك بين الوضوءات فى أثنائها أيضاً.

(١) كما هو المشهور. لعدم الدليل على العفو عما بين الصلاتين من الحدث، فإذا أمكن إيقاع أول الصلاة الثانية بالطهارة - كما هو المفروض حسب ما يأتى - وجب. و عن المنتهى و جماعة من متأخري المتأخرين فى المسلوس الجمع بين الظهرين بوضوء، و بين العشاءين بوضوء.

لصحيحة حريز عن الصادق (ع): «إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً، و جعل فيه قطناً، ثم علقه عليه و أدخل ذكره فيه، ثم صلى، يجمع بين الصلاتين الظهر و العصر يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و إقامتين، و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و إقامتين، و يفعل ذلك فى الصباح» (١).

فان الجمع بالنحو المذكور فيه كالصريح

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧١

.....

فى عدم تجديد الوضوء بين الصلاتين.

هذا و لكن إهمال ذكر الوضوء فيها مع التعرض للخصوصيات المشتملة عليها مانع عن إطلاقها، فكما لا يجوز الاعتماد عليها فى الصورة الثانية مع ظهورها أيضاً فى نفى الوضوء فى الأثناء، لا يجوز الاعتماد عليها فى الصورة الثالثة، فظهورها فى المفروغية عن نفى الوضوء بين الصلاتين و إن كان مسلماً إلا أن موضوع المفروغية المذكورة غير معلوم، و لا تعرض فيها لبيانها، و مع إجمالها من هذه الجهة و إمكان حملها على صورة استمرار الحدث أو ما بحكمه، بحيث لا يمكن إيقاع بعض الصلاة حتى أولها مع الطهارة، أو كونه حرجياً، لا مجال للاعتماد عليها فى الخروج بها عن القواعد، فيتعين حملها على ما لا ينافى القواعد، و هو خصوص الصورة المذكورة لا غير.

و لعل ذلك هو الوجه فى إعراض المشهور عنها. فتأمل جيداً.

و عن الشيخ فى المبسوط جواز أن يصلى بوضوء واحد صلوات كثيرة إلى أن يحدث حدثاً آخر. و ربما يستدل له بقاعدة: «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر»

، المشار إليها أيضاً في بعض نصوصه، بناء على دلالة على العفو عما يتقاطر بغير الاختيار. و موثق سماعه: «عن رجل أخذه تقطير من فرجه إما دم أو غيره. قال (ع): فليضع خريطة، و ليتوضأ و ليصل، فإنما ذلك بلاء ابتلى به، فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه» (١).

و

حسن منصور بن حازم: «قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يعتريه البول، و لا يقدر على حبسه. فقال (ع): إذا لم يقدر على حبسه فאלله أولى بالعدر يجعل خريطة» (٢).

و

خبر الحلبي عنه (ع):

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٢

بلا فترة يمكن إتيان شيء من الصلاة مع الطهارة، فيجوز أن يصلي بوضوء واحد صلوات عديدة (١)، و هو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه (٢)، أو خرج منه

«سئل عن تقطير البول. قال (ع): يجعل خريطة إذا صلى» (١).

و

خبر عبد الرحيم: «في الخصى يبول فيلقى من ذلك شدة، و يرى البلل بعد البلل. قال (ع): يتوضأ، و ينتضح في النهار مرة واحدة» (٢). هذا و لكن الظاهر من القاعدة خصوص صورة العذر العقلاني، بقرينه قوله (ع): «أولى بالعدر»

، و لا- عذر عند العقلاء في ترك الوضوء قبل كل صلاة إذا كان يترتب على فعله وقوع بعض أفعال الصلاة حال الطهارة. و موثق سماعه

إنما يدل على المقام بإطلاق: «غير» المعطوف على الدم، لكن ذيله يصلح قرينة على صرفه إلى غير البول، و حمل الحدث الذي يتوضأ منه على الحدث المتعارف، لا قرينه عليه، فلا يمكن رفع اليد به عن القاعدة المقتضية للوضوء لكل صلاة. و حسن منصور حالة حال قاعدة الغلبة. و خبر الحلبي ساكت عن الوضوء. و خبر عبد الرحيم

غير ظاهر في المسلوس، لاحتماله البلل المشتبه، لا سيما بقرينه الأمر بالنضح كما تقدم التنبيه على ذلك في ما يعنى عنه في الصلاة. (١) لعدم الفائدة في تجديد الوضوء، فإذا بنى على مشروعية الصلاة جاز الدخول فيها بلا وضوء. و لو لا قيام الإجماع على وجوب الوضوء للصلاة الأولى- كما ادعاه في الجواهر- لم يجب الوضوء لها.

(٢) لعدم الدليل على العفو عنه. اللهم إلا أن يقال: إن مقتضى

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٣

البول أو الغائط على المتعارف، لكن الأحوط في هذه الصورة أيضاً الوضوء لكل صلاة (١). و الظاهر أن صاحب سلس الريح أيضاً كذلك (٢).

[مسألة ١: يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة]

(مسألة ١): يجب عليه المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء بلا مهلة (٣).

[مسألة ٢: لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضأ لقضاء التشهد و السجدة المنسيين]

(مسألة ٢): لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضأ لقضاء التشهد و السجدة المنسيين (٤)، بل يكفيهما وضوء الصلاة

عموم ناقضية البول و الغائط كون المسلوس و المبطون محدثين تشرع لهما الصلاة و لا دليل على زيادة حدثهما بالنوم و نحوه. بل ظاهر كلماتهم في مبحث تداخل الوضوء هو العدم، و حينئذ فلا موجب لتجديد الوضوء عند حدوث سائر الأحداث، فضلاً عن خروج البول أو الغائط على النحو المتعارف.

اللهم إلا أن يكون إجماع - كما هو الظاهر، و ظاهر الجواهر الجزم به - أو استفاد من موثق سماعة المتقدم، بناء على حمله على المقام.

(١) لإطلاق المشهور في المسلوس أنه يتوضأ لكل صلاة، و قد عرفت دعوى عدم الفرق بينه و بين المبطون.

(٢) لما عرفت من أن الحكم المتقدم جار على القاعدة، التي لا فرق في جريانها بين الموارد.

(٣) محافظة على وقوع الأفعال في حال الطهارة. هذا في الصورة الثالثة، و أما في الثانية فلثلا يتكرر منه الحدث. و لكن في اقتضائه الوجوب تأملاً من جهة ارتفاع قاطعته. اللهم الا أن يقتصر في البناء على ارتفاع القاطعية على مقدار الضرورة. نعم لا موجب للمبادرة في الصورة الرابعة، لوقوع أول الصلاة فيها حال الحدث على كل حال.

(٤) حال الأجزاء المنسية حال سائر الأجزاء، فإذا لم يجب الوضوء

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٤

التي نسيا فيها، بل و كذا صلاة الاحتياط يكفيها وضوء الصلاة التي شك فيها، و إن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل، و عدم الاستدبار، و أما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضتها (١)، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها.

[مسألة ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه]

(مسألة ٣): يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه (٢). و الأحوط غسل الحشفة قبل كل صلاة (٣)، و أما الكيس فلا يلزم تطهيره (٤)، و إن كان أحوط. و المبطون أيضاً إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب.

لها للخرج أو لاستمرار الحدث لم يجب للأجزاء المنسية، و إلا وجب.

و حال صلاة الاحتياط حال غيرها من الصلوات، لما سبق في الصورة الثالثة و الرابعة، للاشتراك في وجه الحكم في الجميع.

(١) لما تقدم من عدم جواز الجمع بين صلاتين بوضوء واحد. نعم قد يستشكل في مشروعية النافلة الناقصة حينئذ، لعدم الدليل عليها. لكن عرفت في ما سبق الإشارة إلى قاعدة إلحاق النوافل بالفرائض.

(٢) لما دل على شرطية الطهارة من الخبث. مضافاً إلى الأمر بذلك في النصوص.

(٣) فان وجوب الغسل و ان كان مقتضى القاعدة، لكن قد يستفاد الترخيص من النصوص المتعرضة لوضع الخريطة، فإن عدم التعرض فيها لتطهير الحشفة ظاهر في عدم وجوبه.

(٤) فان مما لا تتم به الصلاة، ولعله من المحمول. وفي مرسل ابن سنان «١» العفو عن الكمرة، التي هي كيس يتخذ للذكر من جهة الاحتلام.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٥

كما أن الأحوط تطهير المحل أيضاً إن أمكن من غير حرج.

[(مسألة ٤): في لزوم معالجة السلس و البطن اشكال]

(مسألة ٤): في لزوم معالجة السلس و البطن اشكال (١) و الأحوط المعالجة مع الإمكان بسهولة. نعم لو أمكن التحفظ بكيفية خاصة مقدار أداء الصلاة وجب (٢) و إن كان محتاجاً إلى بذل مال (٣).

[(مسألة ٥): في جواز مس كتابة القرآن للمسلس و المبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال]

(مسألة ٥): في جواز مس كتابة القرآن للمسلس و المبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال (٤) حتى حال الصلاة، إلا أن يكون المس واجباً.

[(مسألة ٦): مع احتمال الفترة الواسعة الأحوط الصبر]

(مسألة ٦): مع احتمال الفترة الواسعة الأحوط الصبر،

(١) فان مقتضى كون وجوب الطهارة مطلقاً غير مشروط بعدم المرض أنه مع القدرة على العلاج لا يكون المكلف معذوراً في فوات الواجب، فيجب العلاج قبل الوقت، فضلاً عن الوقت. إلا أنه يمكن دعوى استقرار السيرة على خلافه، لا سيما مع عدم الأمر بالعلاج في النصوص.

(٢) إذ لا مانع من الأخذ بالقاعدة المتقدمة.

(٣) وأدلة نفي الضرر يمكن الخروج عنها بما دل على وجوب شراء الوضوء بأضعاف ثمنه فتأمل.

(٤) لعدم الدليل على ارتفاع الحدث حقيقة أو تنزيلاً بالوضوء، فعموم ما دل على ناقضية البول و غيره للوضوء محكم و حينئذ يكون مقتضى ما دل على عدم جواز مس المحدث هو المنع. هذا إذا لم يكن واجباً أما لو كان واجباً وقع التراحم بين الحكمين و حيث لا يحتمل أهمية أحدهما بعينه يكون الحكم التخيير اللهم إلا أن يتعدى من الصلاة إلى غيرها بدعوى عدم الخصوصية لها عرفاً، لكنه غير واضح.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٦

بل الأحوط الصبر (١) إلى الفترة التي هي أخف مع العلم بها، بل مع احتمالها، لكن الأقوى عدم وجوبه (٢).

[(مسألة ٧): إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة]

(مسألة ٧): إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفترة الواسعة، و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاة، و لو تبين بعد الصلاة أعادها.

[(مسألة ٨): ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاة الاضطرارية]

(مسألة ٨): ذكر بعضهم (٣) أنه لو أمكنهما إتيان الصلاة الاضطرارية، و لو بان يقتصر في كل ركعة على تسبيحة، و يومئذ للركوع و السجود، مثل صلاة الغريق، فالأحوط الجمع بينها و بين الكيفية السابقة. و هذا و إن كان حسناً، لكن وجوبه محل منع، بل تكفى الكيفية السابقة.

[(مسألة ٩): من أفراد دائم الحدث المستحاضة]

(مسألة ٩): من أفراد دائم الحدث المستحاضة، و سيجيء حكمها.

(١) بل لو بادر و انكشف وجود الفترة وجبت الإعادة، و لو بادر و انكشف عدم الفترة اجتزأ بصلاته بناء على صحة الامتثال الاحتمالي مع التمكن من الامتثال الجزمى - كما هو الظاهر - و كذا الحال في الفترة التي هي أخف إذا كان يمكنه إيقاع بعض الصلاة فيها مع الطهارة، لأنه مأمور بإيقاع الصلاة فيها.

(٢) هذا غير ظاهر لأن الشك في القدرة موجب للاحتياط. و منه يظهر وجه الحكم في المسألة الآتية.

(٣) قال في محكى السرائر: «إن مستدام الحدث يخفف الصلاة و لا يطيئها، و يقتصر فيها على أدنى ما يجزى المصلى عند الضرورة». و قال: «إنه يجزئه أن يقرأ في الأوليين بأمر الكتاب وحدها، و في الأخيرتين مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٧

[(مسألة ١٠): لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات]

(مسألة ١٠): لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات (١).

بتسبيح في كل واحدة أربع تسبيحات، فان لم يتمكن من قراءة فاتحة الكتاب سبّح في جميع الركعات، فان لم يتمكن من التسبيحات الأربع لتوالى الحدث فليقتصر على ما دون التسبيح في العدد، و يجزئه منه تسبيحة واحدة في قيامه و تسبيحة في ركوعه و تسبيحة في سجوده، و في التشهد ذكر الشهادتين خاصة. و الصلاة على محمد (ص) و آله (ع) مما لا بد منه في التشهدين. و يصلى على أحوط ما يقدر عليه في بدار الحدث من جلوس أو اضطجاع، و إن كان صلاته بالإيماء أحوط في حفظ الحدث و منعه من الخروج صلى مومناً، و يكون سجوده أخفض من ركوعه». و شيخنا الأعظم (ره) في حاشيته على نجاة العباد جعل الأحوط الجمع بين الصلاة المذكورة في زمن الفترة و بين الصلاة التامة في وقت آخر، و تبعه غيره، لكن قال في طهارته: «ظاهر الأخبار في السلس و نحوه أن له أن يصلى الصلاة المتعارفة، و أن هذا المرض موجب للعفو عن الحدث، لا الرخصة في ترك أكثر الواجبات تحفظاً عن هذا الحدث». و ما ذكره (ره) في محله، و هو الذى فهمه الأصحاب - رضى الله عنهم - و لو بنى على الغض عن النص و الفتوى كان مقتضى القاعدة ترجيح الطهارة على الأجزاء غير الركنية، و كذا الركنية التي لها بدل، فينتقل الفرض إلى أقل ما يمكن من الصلاة الاضطرارية.

(١) بلا اشكال ظاهر - لظهور النصوص في صحة صلاته و إجزائها، كغيره من المعذورين. مع قصور أدلة وجوب القضاء عن شمول المورد.

اللهم إلا أن يتمسك بالاستصحاب. لكن يتعين دفعه بظهور النصوص في الاجزاء، فيكون هو العمدة في نفى القضاء.

مستمسك العروة الوثقى، ج ٢، ص: ٥٧٨

نعم إذا كان في الوقت وجبت الإعادة (١).

[(مسألة ١١): من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء]

(مسألة ١١): من نذر أن يكون على الوضوء دائماً (٢) إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء بمقدار لا يستلزم الحرج. و يمكن القول بانحلال النذر، و هو الأظهر.

(١) لما عرفت في صدر الفصل من عدم الدليل على الاجزاء حينئذ.

(٢) تارة: يكون المنذور ذلك في وقت معين، فيكشف كونه حال السلس. و أخرى: يكون في جميع الأوقات، فيكون المنذور كونه على وضوء كلما أحدث. فعلى الأول حيث عرفت عدم الدليل على نفى ناقضية البول و الغائط فيهما، فعموم ما دل على ناقضيتهما محكم، و لازمه العجز عن الوفاء بالنذر، الموجب لانحلاله. و على الثاني إن أمكن الوضوء كلما أحدث بلا لزوم حرج عليه وجب، وفاء بنذره، و إن لم يمكنه، أو كان حرجياً، انحل النذر أيضاً. هذا إذا كان المنذور ملحوظاً بنحو وحدة المطلوب - كما هو الظاهر - و إن كان ملحوظاً بنحو تعدد المطلوب وجب الوضوء مهما أمكن بلا حرج. و كأن احتمال ذلك هو الوجه في الاحتياط المذكور في المتن. و الله سبحانه هو العالم بحقائق الاحكام، و منه نستمد الاعتصام به في البدء و الختام، و الحمد لله تعالى أولاً و آخر.

تمّ المجلد الأول من مختصر شرح العروة الوثقى، في جوار الحضرة المرتضوية، على مشرفها أفضل الصلاة و السلام، بقلم مؤلفه الأحققر (محسن) خلف العلامة المرحوم السيد مهدي الطباطبائي الحكيم، عشية الخميس، الواحد و العشرين من محرم الحرام، من السنة التاسعة و الأربعين بعد الألف و الثلاثمائة هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة و السلام و أركى التحية. و يتلوه المجلد الثاني في شرح فصل الأغسال إن شاء الله تعالى.

و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

حكيم، سيد محسن طباطبائي، مستمسك العروة الوثقى، ١٤ جلد، مؤسسه دار التفسير، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَهْرَنًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَسَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مُجْتَمَعِ "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جَهاِذِة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشَعْفِهِ بأهل بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عَجَّلَ اللَّهُ تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفئ مصباحها، بل تَتَبَّعَ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلَّ يَوْمٍ.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشِطَتَهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - ومع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعه جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائي و اليدوي للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع "پنج رمضان" و "مفتري" و فاني" / "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجاريه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظه هامة:

الميزانيه الحاليه لهذا المركز، شعبيّه، تبرّعيّه، غير حكوميّه، و غير ربحيّه، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوافي الحجم المتزايد و المتّسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى بالقائمية) و مع ذلك، يَرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩